

# الصحيح لمسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله  
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرح الإمام محيي الدين النووي رحمه الله  
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية للتداولة للشيخ أبي الحسن السندي رحمه الله  
١١٣٨ هـ

مع التعليقات المقبسة من فتح الملهم  
للعلامة شتير أحمد العثماني رحمه الله  
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الرابع

كتاب الحج - كتاب النكاح - كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب اللعان - كتاب العتق

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة الشريعة  
كراتي - باكستان

# الصحيح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمته الله  
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي  
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمته الله  
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمته الله  
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضع الخلافية بين أهل العلم -  
لشيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني رحمته الله  
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

## المجلد الرابع

كتاب الحج - كتاب النكاح - كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب اللعان - كتاب العتق  
قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث  
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة  
طبعة جديدة مصححة ملونة



السعر: مجموع سبع مجلدات  
=1200 روبية

اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الرابع)  
تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن  
الحجاج القشيري النيسابوري رضى  
الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ء  
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء  
عدد الصفحات : ٥٧٨

مكتبة البشري  
للطباعة والنشر والتوزيع

## AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable  
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,  
Karachi- Pakistan

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : [www.maktaba-tul-bushra.com.pk](http://www.maktaba-tul-bushra.com.pk)

[www.ibnabbasaisha.edu.pk](http://www.ibnabbasaisha.edu.pk)

البريد الإلكتروني : [al-bushra@cyber.net.pk](mailto:al-bushra@cyber.net.pk)

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك ليند، ستي بلازه كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نرد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

## [كتاب الحج]

## [١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه، وما لا يباح...]

٢٧٨٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟" فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: .....

## كتاب الحج

## ١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه، وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه

معنى الحج والعمرة وبيان حكمهما، ووجوب الحج على الفور أو التراخي: الحج: بفتح الحاء هو المصدر، وبالفتح والكسر جميعاً هو الاسم منه، وأصله: القصد، ويطلق على العمل أيضاً، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى،\*\* وأصل العمرة: الزيارة.

واعلم أن الحج فرض عين على كل مكلف، حر مسلم مستطيع، واختلف العلماء في وجوب العمرة، فقليل: واجبة. وقيل: مستحبة، وللشافعي قولان: أصحهما: وجوبها، وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة، إلا أن ينذر، فيحب الوفاء بالنذر بشرطه، وإلا إذا دخل مكة أو حرّمها، الحاجة لا تتكرر من تجارة أو زيارة ونحوهما، ففي وجوب الإحرام بحج أو عمرة خلاف العلماء، وهما قولان للشافعي: أصحهما استحبابه. والثاني: وجوبه بشرط أن لا يدخل لقتال ولا خائفاً من ظهوره وبروزه، واختلفوا في وجوب الحج، هل هو على الفور، أو التراخي؟ فقال الشافعي وأبو يوسف وطائفة: هو على التراخي، إلا أن ينتهي إلى حال يظن فواته لو أخره عنها. وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون: هو على الفور، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في فتح الملهم: وقال في النهاية: "الحج: القصد إلى كل شيء، وخصّه الشرع بقصد البيت على وجه مخصوص... وقيل: إنه فرض سنة تسع، حكاه النووي في الروضة، وحكاه الماوردي في الأحكام السلطانية، وصححه القاضي عياض والقرطبي، وصوّبه ابن القيم في الهدى، فقال: "إن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع، وأن آية فرضه هي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧) وهي نزلت عام الوفود أواخر سنة تسع، وأنه ﷺ لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً، وهذا هو اللائق بهديه وحاله ﷺ.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال بعض أصحابنا المتأخرين: والمعتمد أن الخلاف في هذه المسألة ابتدائي، فأبو يوسف عمل بالاحتياط؛ لأن الموت في سنته غير نادر فيأثم، ومحمد حكم بالتوسع؛ لظاهر الحال في بقاء الإنسان. والله أعلم. (فتح الملهم ٣٥٣/٥-٣٥٥ بيروت)



"لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، وَلَا الْحِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئاً مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ".

٢٧٩٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ: "لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْباً مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ ثَغْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ".

= قوله صلى الله عليه وسلم: وقد سئل: ما يلبس المحرم؟ "لا تلبسوا القميص،.... إلى قوله: مسه الزعفران ولا الورس" قال العلماء: هذا من بدیع الكلام وجزله، فإنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبسه المحرم فقال: لا يلبس كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريح بما لا يلبس أولى؛ لأنه منحصر، وأما الملبوس الجائز للمحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله صلى الله عليه وسلم: لا يلبس كذا وكذا، يعني ويلبس ما سواه.

شرح ما لا يجوز لبسه للمحرم: وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات، وأنه نيه بالقميص والسراويل على جميع ما في معناها وهو ما كان محيطاً أو محيطاً معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو منه كالجوشن والران والتبان والقفاز وغيرها، ونبه صلى الله عليه وسلم بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس محيطاً كان أو غيره حتى العصاة فإنها حرام، فإن احتاج إليها لشجة أو صداع أو غيرها شدها ولزمته الفدية، ونبه صلى الله عليه وسلم بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها، هذا كله حكم الرجال.

وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من محيط وغيره إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر، وفي ستر يديها بالقفازين خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي أصحهما تحريره. ونبه صلى الله عليه وسلم بالورس والزعفران على ما في معناها وهو الطيب، فيحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب، والمراد ما يقصد به الطيب، وأما الفواكه كالأترج والتفاح وأزهار البراري كالشيع والقيصوم ونحوها فليس بحرام؛ لأنه لا يقصد للطيب.

الحكمة في النهي عن لبس المحيط للمحرم: قال العلماء: والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانيته لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات، وليتذكر به الموت ولباس الأكفان، ويتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي، والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها ويجتمع همه لمقاصد الآخرة.

٢٧٩١- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِرَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ".

٢٧٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

= وقوله ﷺ: "إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين" وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: "من لم يجد نعلين فليلبس خفين" ولم يذكر قطعهما.

أقوال الأئمة في جواز لبس الخفين وعدم جوازه بدون القطع، ووجوب الفدية على من لبسهما بدون القطع: واختلف العلماء في هذين الحديثين فقال أحمد: يجوز لبس الخفين بحالهما، ولا يجب قطعهما؛ لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصريح بقطعهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء: لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين؛ لحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان فيجب حملهما على المقطوعين لحديث ابن عمر، فإن المطلق يحمل على المقيد، والزيادة من الثقة مقبولة. وقولهم: إنه إضاعة مال ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما هي عنه، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة، بل حق يجب الإذعان له، والله أعلم.

ثم اختلف العلماء في لباس الخفين لعدم النعلين هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه؛ لأنه لو وجبت فدية لبينها ﷺ. وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية، كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويقدي\* والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس" أجمعت الأمة على تحريم لباسهما لكونهما طيباً، وألحقوا بهما جميع أنواع ما يقصد به الطيب.

سبب تحريم الطيب للمحرم: وسبب تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع، ولأنه ينافي تذلل الحاج، فإن الحاج أشعث أغبر، وسواء في تحريم الطيب الرجل والمرأة، وكذا جميع محرمات الإحرام سوى اللباس كما سبق بيانه.

محرمات الإحرام وأقوال الأئمة في لزوم الفدية على من تطيب أو لبس المخيط ناسياً: ومحرمات الإحرام سبعة: اللباس بتفصيله السابق، والطيب، وإزالة الشعر والظفر، ودهن الرأس واللحية، وعقد النكاح، والجماع، وسائر =

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: وهذا الذي حكاه عن الحنفية قد اختاره الطحاوي رحمته الله في معاني الآثار، ورجحه من حيث الأدلة، وعزاه إلى أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله، ولكن قال عليُّ القاري رحمته الله في شرح المشكاة بعد نقل كلامه: "وفي منسك ابن جماعة: وإن شاء قطع الخفين من الكعبين، ولبسهما، ولا فدية عند الأربعة"... وأغرب الطبري =

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: "السَّرَاوِيلُ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، وَالْخُفَّانِ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ" يَعْنِي الْمُحْرِمَ.

٢٧٩٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزُّ قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢٧٩٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

= الاستمئاع، حتى الاستمئاء والسابع إتلاف الصيد، والله أعلم.

وإذا تطيب أو لبس ما نهي عنه لزمته الفدية، إن كان عامداً بالإجماع، وإن كان ناسياً، فلا فدية عند الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وأوجبها أبو حنيفة ومالك، ولا يحرم المعصفر عند مالك والشافعي، وحرمه الثوري وأبو حنيفة وجعلاه طيباً، وأوجبا فيه الفدية، ويكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب، ولا يحرم، والله أعلم. قوله ﷺ: "السراويل لمن لم يجد الإزار والخفان لمن لم يجد النعلين" يعني المحرم، هذا صريح في الدلالة للشافعي والجمهور في جواز لبس السراويل للمحرم إذا لم يجد إزاراً، ومنعه مالك؛ لكونه لم يذكر في حديث ابن عمر السابق. والصواب بإباحته بحديث ابن عباس هذا مع حديث جابر بعده، أما حديث ابن عمر، فلا حجة فيه؛ لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار، وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العدم، فلا منافاة، والله أعلم. =

= والنووي والقرطبي وابن حجر رحمهم الله، فحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب عليه الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين، وهو خلاف المذهب، بل قال في مطلب الفائت: وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب، بل هي منتقدة... وفي رد المحتار: "وما عزي إلى الإمام من وجوب الفدية إذا قطعهما مع وجود النعلين: خلاف المذهب، كما في شرح اللباب"... قلت: فما ظنك بوجوبها إذا قطعتهما مع عدم النعلين؟ (فتح الملهم ٣٦٠/٥ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قال القاري رحمه الله: "وليس عليه فدية، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك رحمه الله: ليس له لبس السراويل، فقيل: يشقه ويأثر به، ولو لبسه من غير فتق فعليه دم. وقال الرازي: يجوز لبس السراويل من غير فتق عند عدم الإزار، ولا يلزم منه عدم لزوم الدم؛ لأنه قد يجوز ارتكاب المخطور للضرورة مع وجوب الكفارة، كالحلق للأذى، ولبس المخيط للعذر، وقد صرح الطحاوي في الآثار بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة، وليس في الحديث أنه لا يلزمه فتق السراويل، حتى يصير غير مخيط، كما قال به أبو حنيفة؛ قياساً على الخفين. (فتح الملهم ٣٦٣/٥ بيروت).

عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، غَيْرُ شُعْبَةَ وَحَدَةَ.

٢٧٩٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ".

٢٧٩٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُنْيَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خَلُوقٌ\*، - أَوْ قَالَ: أَثَرُ صُفْرَةٍ - فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمَرَتِي؟ قَالَ: وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ فَسُتِرَ بِثَوْبٍ، وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، قَالَ: فَقَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؟ قَالَ: فَرَفَعَ عُمَرُ طَرَفَ الثَّوْبِ، فَتَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، لَهُ غَطِيطٌ، - قَالَ: وَأَخْسِبُهُ قَالَ: - كَغَطِيطِ الْبَكْرِ - قَالَ: فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: "أَتَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ - أَوْ قَالَ: أَثَرُ الْخَلُوقِ - وَاخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ".

- شرح الكلمات: قوله: "وهو بالجعرانة" فيها لغتان مشهورتان إحداهما: إسكان العين وتخفيف الراء. والثانية: كسر العين وتشديد الراء، والأولى أفصح، وهما قال الشافعي وأكثر أهل اللغة، وهكذا اللغتان في تخفيف الحديبية وتشديدها، والأفصح التخفيف، وبه قال الشافعي وموافقه.

قوله: "عليه جبة وعليها خلوق" هو بفتح الخاء، وهو نوع من الطيب يعمل فيه زعفران. قوله: "له غطيط" هو كصوت النائم الذي يردده مع نفسه. قوله: "كغطيط البكر" هو بفتح الباء وهو الفتي من الإبل. قوله: "فلما سري عنه" هو بضم السين وكسر الراء المشددة، أي أزيل ما به وكشف عنه، والله أعلم. فوائد الحديث: قوله ﷺ للسائل عن العمرة: "اغسل عنك أثر الصفرة" فيه: تحريم الطيب على المحرم ابتداءً ودواماً؛ لأنه إذا حرم دواماً، فلا ابتداء أولى بالتحريم. وفيه: أن العمرة يحرم فيها من الطيب واللباس وغيرهما من المحرمات السبعة السابقة ما يحرم في الحج. وفيه: أن من أصابه طيب ناسياً، أو جاهلاً، ثم علم وجبت عليه المبادرة إلى إزالته. -

\* قوله: "عليه جبة وعليها خلوق" أي لا على الجبة فقط، بل وعلى بدن الرجل أيضاً، وهو الذي أمر الرجل بفسله لا ما على الجبة؛ لأن النزاع يكفي فيه.

٢٧٩٧- (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهِ مُقْطَعَاتٌ - يَعْنِي جُبَّةً -، وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيَّ هَذَا، وَأَنَا مُتَضَمِّحٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ؟" قَالَ: أَتَزِعُ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ، وَأَغْسِلُ عَنِّي هَذَا الْخُلُقَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ".

= وفيه: أن من أصابه في إحرامه طيب ناسياً أو جاهلاً لا كفارة عليه، وهذا مذهب الشافعي، وبه قال عطاء والثوري وإسحاق وداود، وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه: عليه الفدية،\*\* لكن الصحيح من مذهب مالك أنه إنما تجب الفدية على المتطيب ناسياً أو جاهلاً، إذا طال لبثه عليه، والله أعلم. قوله ﷺ: "واخضع عنك حجتك" دليل لمالك وأبي حنيفة والشافعي والجمهور أن المحرم إذا صار عليه غيظ يزعه ولا يلزمه شقه. وقال الشعبي والنخعي: لا يجوز نزعه؛ لئلا يصير مغطياً رأسه، بل يلزمه شقه. وهذا مذهب ضعيف. قوله ﷺ: "واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك" معناه: من اجتناب المحرمات، ويحتمل أنه ﷺ أراد مع ذلك الطواف والسعي والخلق بصفاتها وهيئاتها، وإظهار التلبية وغير ذلك مما يشترك فيه الحج والعمرة، ويخص من عمومها ما لا يدخل في العمرة من أفعال الحج، كالوقوف والرمي والمبيت بمعنى ومزدلفة وغير ذلك، وهذا الحديث ظاهر في أن هذا السائل كان عالماً بصفة الحج دون العمرة، فلهذا قال له ﷺ: "واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك".

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دليل للقاعدة المشهورة أن القاضي والمفتي إذا لم يعلم حكم المسألة، أمسك عن جوابها حتى يعلمه أو يظنه بشرطه. وفيه: أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو بوحى لا يتلى، وقد يستدل به من يقول من أهل الأصول: إن النبي ﷺ لم يكن له الاجتهاد وإنما كان يحكم بوحى ولا دلالة فيه؛ لأنه يحتمل أنه ﷺ لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك، أو أن الوحي يدره قبل تمام الاجتهاد، والله أعلم. قوله: "وكان يعلى يقول: وددت أنى أرى النبي ﷺ وقد نزل عليه الوحي، فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ؟" هكذا هو في جميع النسخ "فقال: أيسرك"، ولم يبين القائل من هو، ولا سبق له ذكر، وهذا القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

\*\* قال في فتح الملهم: وأجاب ابن المنير في الحاشية: بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجة كان قبل نزول الحكم؛ ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي. قال: ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم؛ فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى، بخلاف من لبس الآن جاهلاً؛ فإنه جهل حكماً استقر، وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه؛ لكونه مكلفاً به، وقد تمكن من تعلمه. (فتح الملهم ٣٦٥/٥ بيروت)



٢٧٩٨ - (١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَعْفَرَانَةِ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ، مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فِيهِمْ عُمَرُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفٍ، مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جَبَّةٍ بَعْدَمَا تَضَمَّخَ بِطِيبٍ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ سَكَتَ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْمَرٌ الْوَجْهَ، يَغْطُ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: "أَيُّنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ آتِفًا؟" فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ، فَجِئَءَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَأَمَّا الْجَبَّةُ، فَانْرِغْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ، مَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ".

٢٧٩٩ - (١١) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْفَرَانَةِ، قَدْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ،

- شرح الغريب: قوله: "وعليه مقطعات" هي بفتح الطاء المشددة، وهي الثياب المخيطة، وأوضحه بقوله: يعني جبة. قوله: "متضمخ" هو بالضاد والحاء المعجمتين، أي متلوث به مكثر منه. قوله: "محمر الوجه يغط" هو بكسر الغين، وسبب ذلك شدة الوحي وهوله. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزمل: ٥) قوله ﷺ: "أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات" إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه، والواجب الإزالة، فإن حصلت بمرة كفت، ولم تجب الزيادة، ولعل الطيب الذي كان على هذا الرجل كثير، ويؤيده قوله: "متضمخ"، قال القاضي: ويحتمل أنه قال له ثلاث مرات: "اغسله" فكرر القول ثلاثاً، والصواب ما سبق، والله أعلم. ضبط الأسماء: قوله: "عقبة بن مكرم" هو بفتح الراء. قوله في بعض هذه الرواية: "صفوان ابن يعلى بن أمية" وفي بعضها: "ابن منية" وهما صحيحان، فأمية أبو يعلى، ومنية أم يعلى، وقيل: جدته، والمشهور الأول، فنسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى أمه، وهي "منية" بضم الميم بعدها نون ساكنة. قوله: "حدثنا رباح" هو بالباء الموحدة.

وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ\* . وَعَنْهُ جُبَّةٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: "انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الصَّفْرَةَ. وَمَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ".

٢٨٠٠ - (١٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ، بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَكَانَ عُمَرُ يُسْتَرُّهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، يُظِلُّهُ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ رضي الله عنه: إِنِّي أُحِبُّ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، أَنْ أُدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، خَمَرَهُ عُمَرُ رضي الله عنه بِالثَّوْبِ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ أَبْقَا عَنِ الْعُمْرَةِ؟" فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: "انْزِعْ عَنْكَ حُتَّتَكَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بِكَ، وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ، مَا كُنْتَ فَاعِلاً فِي حَجِّكَ".

قوله: "فسكت عنه" هو يرجع به أي لم يرد جوابه. قوله: "خمره عمر" أي عطاءه، وأما إدخال يعبى رأسه ورؤيته النبي ﷺ في تلك الحال، وإذن عمر له في ذلك، فكله محمول على أنهم علموا من النبي ﷺ أنه لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت وتلك الحال؛ لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حالة الوحي الكريم، والله أعلم.

\* قوله: "هو مصفر حننه ورأسه" هو اسم فاعل من التصفير، ولحيته بالنصب مفعول به.

## ٢ - باب مواقيت الحج والعمرة

٢٨٠١ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَفِيُّ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلَ الشَّامِ الْحُحْفَةَ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَارِلِ، وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، قَالَ: "فَهَنْ لَهْنٌ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْبِهِ، وَكَذَا فَكَذَلِكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا".

## ٢ - باب مواقيت الحج والعمرة

محمل الباب: ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث. حديث ابن عباس أكملها؛ لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة عن رسول الله ﷺ. فلهذا ذكره مسلم في أول الباب. ثم حديث ابن عمر؛ لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بعبه بلاغاً، ثم حديث جابر؛ لأن أبا الربيع قال: أحسب جابراً رفعه، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً. صط المواقيت وشرحها: فوقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، بضم الحاء المهملة وداغها، وهي أمد المواقيت من مكة. بينهما نحو عشر مراحل أو تسع، وهي قرية من المدينة على نحو ستة أميال منها، ولأهل الشام الححفة، وهي ميقات لهم، ولأهل مصر، وهي بحجم مضمومة ثم حاء مهمة ساكنة. قيل: سميت بذلك؛ لأن السيل أححفها في وقت، ويقال لها: "مهيعة" بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح المشاة تحت، كما ذكره في بعض روايات مسلم، وحكى القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء، والصحيح المشهور إسكانها، وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة عنى طريق المدينة، ولأهل اليمن "يملم" بفتح المشاة تحت واللامين، ويقال أيضاً: "الملم" بهمزة بدل الياء، لعنان مشهورتان، وهو حل من جبال تهامة، على مرحلتين من مكة، ولأهل نجد 'قرن المنارل' بفتح القاف وإسكان الراء، بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم، وعط الحوهرى في "صحاحه" فيه غلطين فاحشيين، فقال: بفتح الراء، ورعم أن أويساً القرني رضي الله عنه مسوب إليه، والصواب إسكان الراء، وأن أويساً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال هم: "نو قرن" وهي بطن من مراد، القبيلة المعروفة، يسب إليها المرادي، وقرن المنارل عنى نحو مرحلتين من مكة قالوا: وهو أقرب المواقيت إلى مكة.

وأما "دات عرق" بكسر العين، فهي ميقات أهل العراق، واحتلف العلماء هل صارت ميقاتهم بتوقيت النبي ﷺ أم باجتهاد عمر بن الخطاب؟ وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي: أصحهما: وهو نص الشافعي رضي الله عنه في "الأم" بتوقيت عمر رضي الله عنه، وذلك صريح في صحيح البخاري، ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر، لكنه غير ثابت لعدم حرمه برفعه، وأما قول الدارقطني: إنه حديث ضعيف؛ لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ، =

= فكلامه في تضعيفه صحيح، ودليبه ما ذكرته، وأما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد، لأنه لا يمتنع أن يحجر به النبي ﷺ له لعلمه بأنه سيفتح، ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإخبار بالميعات المستقبلات، كما أنه ﷺ وقت لأهل الشام الجحفة في جميع الأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن اشمام لم يكن فتح حينئذ، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أحبر بفتح الشام واليمن والعراق، وأهم بأتون إليهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وأنه ﷺ أحبر بأنه زويت له مشارق الأرض ومغاربها، وقال: "سبيك ملك أمتي ما روي لي منها، وأنهم سيفتحون مصر، وهي أرض يذكر فيها القيراط، وأد عيسى عليه يزل على المارة البيضاء شرقي دمشق، وكل هذه الأحاديث في الصحيح، وفي الصحيح من هذا القبيل ما يطول ذكره، والله أعلم.

كلام الأئمة فيمن جاوز الميقات ثم أحرم. وأجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة، ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: هي واجبة لو تركها وأحرم بعد محاورتها أثم، ولزمه دم، وصح حجه. وقال عطاء والسجعي: لا شيء عليه. وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه.

وفائدة المواقيت: أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه محاورتها بغير إحرام، ولزمه الدم كما ذكرنا. قال أصحابنا: فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بسك، سقط عنه الدم، وفي المراء بهذا السك خلاف منتشر، وأما من لا يريد حجاً، ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام لدخول مكة على الصحيح من مذهبنا، سواء دخل لحاجة تتكرر كحطاب وحشاش وصياد ونحوهم، أو لا تتكرر كتجارة وريارة ونحوهما، وللشافعي قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج أو عمرة إن دخل مكة، أو غيرها من الحرم لما لا يتكرر بشرط سبق بيانه في أول كتاب الحج.\*\* وأما من مر بالميقات غير يريد دخول الحرم، بل لحاجة دونه، ثم بدا له أن يحرم، فيحرم من موضعه الذي بدا له فيه، فإن جاوزه بلا إحرام ثم أحرم أثم ولزمه الدم، وإن أحرم من الموضع الذي بدا له أحراه ولا دم عليه، ولا يكف الرجوع إلى الميقات، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أحمد وإسحاق: يرمه الرجوع إلى الميقات. قوله: 'وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة والحبشة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرناً' هكذا وقع في أكثر النسخ 'قرناً' من غير ألف بعد النون، وفي بعضها "قرناً" بالألف وهو الأجود؛ لأنه موضع، واسم لجلس فوجب صرفه، والذي وقع بغير ألف يقرأ موناً، وإنما حذفوا الألف كما حرت عادة بعض المحدثين فيقول: سمعت أسير بغير ألف، ويقرأ بالتثنية، ويحتمل على بعد أن يقرأ "قرناً" مصوباً بغير تنوين، ويكون أراد به البقعة، فيترك صرفه. =

\*\* قال في فتح الملهم: ومذهب عطاء بن أبي رباح، والليث بن سعد، والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، ومالك - في رواية، وهي قوله الصحيح - والشافعي في المشهور عنه - وأحمد، وأبي ثور، وأحمد بن حنبل: لا يصلح لأحد كان مره من وراء الميقات إلى الأمصار أن يدخل مكة إلا بالإحرام، فإن لم يفعل أساء، ولا شيء عليه عند الشافعي وأبي ثور، وعند أبي حنيفة عليه حجة أو عمرة. (فتح الملهم ٣٧١/٥ بيروت)

٢٨٠٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْحُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ، لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَقَالَ: "هُنَّ لَهُمْ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ،\* وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ، مِنْ مَكَّةَ".

٢٨٠٣- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ".

- قوله ﷺ: 'فهل هل وليس أتى عليهم من غير أهله' قال القاضي: كذا جاءت الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة، قال: ووقع عند بعض رواة البخاري ومسلم: "فهل هم"، وكذا رواه أبو داود وغيره، وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبَةَ وهو الوجه؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع، قال: ووجه الرواية المشهورة أن الضمير في "هل" عائِد على المواضع والأقطار المذكورة، وهي المدينة والشام واليمن ونجد، أي هذه المواقيت لهذه الأقطار، والمراد لأهلها، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله ﷺ: 'وليس أتى عليهم من غير أهله' معناه: أن الشامي مثلاً إذا مر بميقات المدينة في ذهابه، لزمه أن يحرم من ميقات المدينة، ولا يجوز له تأخيره إلى ميقات الشام الذي هو الحنفية، وكذا الباقي من المواقيت وهذا لا خلاف فيه. \*\* =

\* قوله: "ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ" أي فمن كان دون المذكور من المواقيت، أي وراءها ودخلها فمن حيث أنشأ، أي ابتداء السفر.

\*\* قوله: 'وليس أتى عليهم' إلخ: أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة، ويدخل في ذلك من دخل بدأ ذات ميقات، ومن لم يدخل. فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين. والذي يدخل فيه خلاف، كالشامي إذا أراد الحج، فدخل المدينة، فميقاته ذو الحليفة؛ لاحتيازه عليها، ولا يوحى حتى يأتي الحنفية التي هي ميقاته الأصلي، فإن أحر أساء، ولزمه دم عند الجمهور، وأطلق النووي الاتفاق، ونفى الخلاف في شرحه لمسلم والمهدب في هذه المسألة، فلعله أراد في مذهب الشافعي رحمته الله، وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامي - مثلاً - إذا جاور ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي - وهو الحنفية - جاز له ذلك، وإن كان الأفضل خلافه. وبه قال الحنفية، وأبو ثور، وابن المنذر، من الشافعية. كذا في الفتح. (فتح الملهم ٣٧٠/٥ بيروت)



٢٨٠٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَقُولُ "مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ". قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَزَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: - وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ - قَالَ: "وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمٌ".

٢٨٠٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يُهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

= قوله ﷺ: 'فمن كان دونه من أهل مكة يهون منها' هكذا هو في جميع النسخ، مر بالمقاييس لا يريد حراً ولا عمرة أنه لا يلزمه الإحرام لدخول مكة، وقد سبقت المسألة واضحة، قال بعض العلماء: وفيه دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور، وقد سبقت المسألة واضحة في كتاب الحج. قوله ﷺ: 'فمن كان دونه من أهل مكة يهون منها' هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والمقاييس فمقاييسه مسكنه، ولا يلزمه الذهاب إلى المقاييس، ولا يجوز له تجاوز مسكنه بغير إحرام، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا بمجاهداً فقال: مقاييسه مكة بنفسها.

قوله ﷺ: "فمن كان دونه من أهل مكة يهون منها" هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: وهكذا فهكذا من تجاوز مسكنه المقاييس حتى أهل مكة يهلون منها، وأجمع العلماء على هذا كله، فمن كان في مكة من أهلها أو وارداً إليها وأراد الإحرام بالحج، فمقاييسه نفس مكة، ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من خارجها، سواء الحرم والحل، هذا هو الصحيح عند أصحابنا.

وقال بعض أصحابنا: يجوز له أن يحرم به من الحرم، كما يجوز من مكة؛ لأن حكم الحرم حكم مكة، والصحيح الأول لهذا الحديث. قال أصحابنا: ويجوز أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها، وفي الأفضل قولان: أحدهما: من باب داره. والثاني: من المسجد الحرام تحت الميزاب، والله أعلم.

وهذا كله في إحرام المكي بالحج، والحديث إنما هو في إحرامه بالحج. وأما مقاييس المكي للعمرة فأدى الحل لحديث عائشة رضي الله عنها: "أن النبي ﷺ أمره في العمرة أن يخرج إلى التعميم، ونحرم بالعمرة منه"، والتعميم في طرف =

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَأُخْبِرْتُ أَنَّهُ قَالَ: "وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ".

٢٨٠٦ - (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ - ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أَرَاهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٢٨٠٧ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ". قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَذَكَرَ لِي "وَلَمْ أَسْمَعْ" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ".

٢٨٠٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَنَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: "مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ".

= الحل، والله أعلم. قوله ﷺ: 'مهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ' هو بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام، أي موضع إهلالهم. قوله: 'أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ"' أي قالوا، وقد سبق في أول الكتاب أن الرعم قد يكون بمعنى القول الحق. قوله: 'أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَنَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: "مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ"' أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ وقال: "أَرَاهُ" بضم الهمزة، أي أظنه رفع الحديث، فقال: 'أَرَاهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ' كما قال في الرواية الأخرى: "أَحْسَنَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ". وقوله: 'أَحْسَنَهُ رَفَعَ، لَا يَجْتَحِ هذا الحديث مرفوعاً؛ لكونه لم يحزم برفعه.

قوله في حديث جابر: 'وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ' هذا صريح في كونه ميقات أهل العراق، لكن ليس رفع الحديث ثانياً كما سبق، وقد سبق الإجماع على أن ذات عرق ميقات أهل العراق ومن في معاهم، قال الشافعي: ولو أهلوا من العقيق كان أفضل، والعقيق أبعد من ذات عرق بقليل، فاستحبه الشافعي؛ لأثر فيه، =

.....

---

حول أنه قيل: إن ذات عرق كانت أولاً في موضعه، ثم حولت وقربت إلى مكة، والله أعلم.

بيان مواقيت الحج والعمرة بالزمان: وأعلم أن للحج ميقات مكان، وهو ما سبق في هذه الأحاديث، وميقات زمان، وهو شوال ودو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة، ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان، هذا مذهب الشافعي، ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم يتعقد حجاً، واعتقد عمرة، وأما العمرة: فيجوز الإحرام بها، وفعلها في جميع السنة، ولا يكره في شيء منها، لكن شرطها أن لا يكون في الحج ولا مقيماً على شيء من أفعاله؛ ولا يكره تكرار العمرة في السنة، بل يستحب عندنا وعند الجمهور، وكره تكرارها في السنة من سيرين ومائل، ويجوز الإحرام بالحج مما فوق الميقات أبعد من مكة، سواء دويرة أهله وغيرها، وأيهما أفضل؟ فيه قولان للشافعي أصحهما: من الميقات أفضل؛ للاقتداء برسول الله ﷺ، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها ]

٢٨٠٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ".  
 قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

## ٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها

شرح كلمة (لبيك): قال القاضي: قال المازري: التلبية مشاة لتكثير والمبالغة، ومعناه إجابة بعد إجابة ولروماً لطاعتك، فتشئ للتوكيد لا تشنية حقيقية، بمزلة قوله تعالى: ﴿يَلْ يَذَاهُ مَنْسُوطَاتَانِ﴾ (المائدة: ٦٤) أي نعمناه، على تأويل اليد بالنعمة هنا، ونعم الله تعالى لا تحصى. وقال يونس بن حبيب البصري: "لبيك" اسم مفرد لا مثنى، قال: وأنفه إنما انقلبت ياء؛ لاتصالها بالضمير كـ "لدي"، وعنى مذهب سيويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر، وأكثر الناس على ما قاله سيويه.

قال ابن الأنباري: ثنوا "لبيك" كما ثنوا "حانيك" أي تحنا بعد تحنن، وأصل "ليك" "لبئك"، فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءات، فأبدلوا من الثالثة ياء كما قالوا: من الظن "تظنيت" والأصل "تظننت"، واحتلفوا في معنى "لبيك" واشتقاقها، فقيل: معناها اتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: دارى تلب دارك، أي تواجهاها، وقيل: معناها محبتي لك مأخوذ من قولهم: امرأة لبة إذا كانت محبة لولدها عاطفة عليه، وقيل: معناها إخلاص لك مأخوذ من قولهم: "حب لباب" إذا كان حالصاً محضاً، ومن ذلك "لب الطعام ولبابه"، وقيل: معناها "أنا مقيم على طاعتك وإحابتك" مأخوذ من قولهم: "لب الرجل بالمكان وألب" إذا أقام فيه، قال ابن الأنباري: وبهذا قال الحليل.  
 قال القاضي: قيل: هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَوَدَّ أَنْ يَتَّخِذَ النَّاسُ بِالْحَجِّ﴾ (الحج: ٢٧) وقال إبراهيم الحربي في معنى "ليك" أي قرباً منك وطاعة، والإلابة القرب، وقال أبو نصر: معناه أنا ملب بين يديك، أي خاضع، هذا آخر كلام القاضي.

قوله: "لبك إن الحمد والنعمة" يروى بكسر الهمزة من إن وفتحها وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة، قال الجمهور: الكسر أحود، قال الخطابي: الفتح رواية العامة، وقال ثعلب: الاختيار الكسر، وهو الأجود في المعنى من الفتح؛ لأن من كسر جعل معناه: أن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال معناه: لبيك لهذا السبب.  
 قوله: "والنعمة لك" المشهور فيه نصب النعمة، قال القاضي: ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك.  
 =

٢٨١٠ (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ دِي الْحُفَيْفَةِ، أَهَلَ فَقَالَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: هَذِهِ تَلِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَلَخَيْرُ بَيْدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّعْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٨١١ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلِيَّةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. ٢٨١٢ (٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلْبِداً يَقُولُ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ.

= وقوله: وسعديت قال القاضي: إعرابها وتنيتها كما سبق في "لسك" ومعناه. مساعدة لصاعتك بعد مساعدة. فوه: وخير بدت أي خير كله بيد الله تعالى ومن فضله.

قوله: ورعداء لسك وعمل قال القاضي: قال المارري يروى بفتح الراء وابد، وبضم لراء مع انقصر، وبصيره العليا وسعياء، والسعي والسعياء. قال القاضي: وحكى أبو علي فيه أيضاً انفتح مع لقصر لرعى مثل سكرى ومعناه هنا: الضب والمسألة إلى من يده الخير، وهو المقصود بالعمل استحقق لعمادة.

قوله: عن ابن عمر نطق سبحة هو يقف ثم فاء، أي أخذتها بسرعة، قال القاضي. وروي 'نطق' بالو، قال: والأول رواية الجمهور، قال: وروي 'نطق' بالياء ومعانيها متقاربة

معنى الإهلال والتلبيد قوله: أهل فقال. سكت سكت قال العلماء: 'الإهلال': رفع صوت باتسبة عند الدحور في الإحرام، وأصل لإهلال في اللغة: رفع الصوت، ومنه استهن ابوود، أي صاح، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَهْلًا بِهِمْ﴾ غير سكت (البقرة ١٧٣) أي رفع الصوت عند دخه بغير ذكر الله تعالى، وسمي هلال هلالاً؛ لرفعهم الصوت عند رؤيته.



لَا شَرِيكَ لَكَ" لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.

وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهَلَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.  
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَهْلُ بِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٨١٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ يَعْنِي ابْنَ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلَكُمْ! قَدْ قَدْ" \* فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ.

= قوله: "سمعت رسول الله ﷺ يهه مسدداً فيه استحباب تلييد الرأس قبل الإحرام، وقد نص عليه الشافعي وأصحابنا، وهو موافق للحديث الآخر في الذي خر عن بعيره، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً، قال العلماء: التلييد ضم الرأس بالصمغ أو الخطمي وشبههما مما يضم الشعر، ويلزق بعضه ببعض، ويمنعه التمتع والقمل، فيستحب نكوهه أرفق به.

قوله: 'كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك، قال: فيقول رسول الله ﷺ ويحكم! قد قد إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك' \* يقولون هذا وهم يصوفون بأسيت 'فقلوه ﷺ: 'قد قد' قال القاضي: روي بإسكان الدال وكسرهما مع التنوين ومعناه: كفاكم هذا الكلام، فاقصروا عليه ولا تريدوا، وهنا انتهى كلام النبي ﷺ، ثم عاد الراوي إلى حكاية كلام المشركين فقال: إلا شريكاً هو لك إلى آخره. معناه: أنهم كانوا يقولون هذه الجملة، وكان النبي ﷺ يقول: اقتصروا على قولكم: 'لبيك لا شريك لك' والله أعلم.

\* قوله: 'ويلكم قد قد' كقط وزناً ومعنى، وروي موبناً، وقوله: 'إلا شريكاً' متعلق بمقول الكفرة، وقوله: 'قال، فيقول رسول الله ﷺ، قد قد' معترض للتنبيه على أن رسول الله ﷺ يقول هم ذلك بين الاستثناء وما قبله، قبل أن يتكلموا بالاستثناء - والله تعالى أعلم - وقولهم: 'تملكه وما ملك' كلمة ما تحتل أمها نافية أو موصولة عطف على مفعول تملكه، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'وما ملك' إ.خ. ما نافية. وقيل: موصولة، عطف على مفعول تملكه.

حكم التلبية عند أهل العلم وأما حكم التلبية فأجمع المسلمون على أنها مشروعة، ثم احتسبوا في إنجازها، فقالوا اشافعي وآخرون: هي سنة ليست بشرط لصحة حج ولا بواجبة، فهو تركها صح حجه ولا دم عليه، لكن فاتته الفضية. وقال بعض أصحابنا: هي واجبة تحريم بالدم، ويصح الحج بدونها.

وقال بعض أصحابنا: هي شرط لصحة الإحرام قال: ولا يصح الإحرام، ولا الحج إلا بها، والصحيح من مذهبنا ما قدمناه عن الشافعي، وقال مالك: ليست بواجبة، ولكن لو تركها لرمه دم وصح حجه. قال الشافعي ومالك: يعقد الحج بالنية بالقلب من غير لفظ، كما يعقد الصوم بالنية فقط. وقال أبو حنيفة: لا يعقد إلا باضتمام النية أو سوق الهدى إلى النية. قال أبو حنيفة: ويجري عن التلبية ما في معناها من التسبيح والتهليل، وسائر الأذكار، كما قال هو أن التسبيح وغيره يجري في الإحرام بالصلاة عن التكبير، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب رفع الصوت باتنية بحيث لا يشق عليه، والمرأة ليس لها الرفع؛ لأنه يخاف الفتنة بصوتها، ويستحب الإكثار منها لاسيما عند تعابير الأحوال، كإقبال الليل والنهار، والصعود والهبوط، واجتماع الرفاق، والقيام والقعود والركوب والبر، وأدبار لصوات، وفي المساجد كلها، والأصح أنه لا يبيح في الطواف والسعي؛ لأن لهما أذكارة مخصوصة. ويستحب أن يكرر التلبية كل مرة ثلاث مرات فأكثر، ويواليها ولا يقطعها بكلام، فإن سلم عليه رد السلام باللفظ، ويكره السلام عليه في هذه الحال، وإذا لم يرد عليه رسول الله ﷺ، وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه، ولمس أحبه ولمسلمين، وأفضضه سؤال الرصوان والجنة والاستعادة من النار، وإذا رأى شيئاً يعجبه قال: لبيك إن العيش عيش الآخرة.

بيان انتهاء التلبية: ولا ترال التلبية مستحبة لمحتاج حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر، أو يطوف طواف الإفاضة إن قدمه عليها، أو الحلق بعد من يقول: الحلق سلك، وهو الصحيح، وتُسْتَحَبُّ للعمرة حتى يشرع في الطواف، وتستحب التلبية لمحرماً مطلقاً سواء أَرَجَلَ والمرأة والمحدث والحبس والخائض لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: 'صعي ما يصنع احجاج غير أن لا تطوفي'.

= قوله: 'يَفْتُونُ هَذَا' إلخ: هذا قول ابن عباس، أي يقول المشركون هذا القول، وهو قولهم: "إلا شريكاً" مع ما قبله وما بعده. (فتح الملهم ٣٨٢/٥ بيروت)

## [ ٤ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة ]

٢٨١٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رضي الله عنه يَقُولُ: يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ.

٢٨١٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ، حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ.

## ٤ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة

قوله عن ابن عمر: "قال يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد يعني ذي الحليفة". وفي الرواية الأخرى: "ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند اشجرة حين قام به بعيره". تعيين البيداء ومعناها. قال العلماء: هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة، وهي بقرب ذي الحليفة، وسميت بيداء؛ لأنه ليس فيها بناء ولا أثر، وكل مفارقة تسمى بيداء، وأما هنا، فأفراد بالبيداء ما ذكرناه. وقوله: "تكذبون فيها أي تقولون: إنه ﷺ أحرم منها، ولم يحرم منها، وإنما أحرم قسها من عند مسجد ذي الحليفة، ومن عند الشجرة التي كانت هناك، وكانت عند المسجد، وسماهم ابن عمر كاذبين؛ لأهم أحبروا بالشيء على خلاف ما هو.

بيان معنى الكذب: وقد سبق في أول هذا الشرح في مقدمة صحيح مسلم: أن الكذب عند أهل السنة هو الإحار عن الشيء بخلاف ما هو، سواء تعمده أم غلط فيه أو سهوا.

وقالت المعتزلة: يشترط فيه العمدية، وعدنا أن العمدية شرط لكونه إثماً لا لكونه يسمى كذباً. فقول ابن عمر جار على قاعدتنا، وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة، وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البيداء، وهذا قال جميع العلماء، وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من دويرة أهله؛ لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه.

فإن قيل: إنما أحرم من الميقات؛ لبيان اجوار. قلنا: هذا عبط لوجهين: أحدهما: أن البيان قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان المواقيت. والثاني: أن فعل رسول الله ﷺ إنما يحمل على بيان الخوز في شيء يتكرر فعله كثيراً، فيفعله مرة أو مرات على الوجه الحائز، لبيان الخواز، ويواظب غالباً على فعله على أكمل وجهه، وذلك كالوصوء مرة ومرتين وثلاثاً كله ثبات، والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً. وأما الإحرام بالحج، فمم يتكرر، وإنما =

= جرى منه ﷺ مرة واحدة، فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه، والله أعلم.

قوله: 'كان رسول الله ﷺ يركع يدي الحشفة ركعتين ثم يدا، ستوت به سافه وثمة عند مسجد ذي الحليفة' هـ  
 فقه الحديث. فيه استحباب صلاة الركعتين عند إردة لإحرام، ويصديهما قبل الإحرام، ويكونان نافعة، هـ  
 مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاسمي وغيره من لحسن اصصري: أنه ستحب كوكهما بعد صلاة  
 فرض قال. لأنه روى أن هاتين الركعتين كانت صلاة اصصح، واصواب ما قاله اجمهور وهو صاهر الحديث.  
 قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: وهذه الصلاة سنة لو تركها فاتهتة المفصلة، ولا إثم عليه ولا دم.  
 قال أصحابنا: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المهي فيها عن الصلاة لم يصلهما، هذا هو المشهور، وفيه  
 وجه لبعض أصحابنا أنه يصيها فيه لأن سبهما إرادة الإحرام، وقد وجد ذلك، وأما وقت الإحرام، فسذكره  
 في الباب بعده، إن شاء الله تعالى.

\* \* \* \*

## [٥ - باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة...]

٢٨١٦ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ: مَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّيِّيَّةَ، وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتَكَ، إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالَ السَّيِّيَّةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلِلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

## ٥ - باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة لا عقب الركعتين

قوله في هذا الباب عن ابن عمر قال: 'إِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلِلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ'. وقال في الحديث السابق: ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الخليفة أهل، وفي الحديث الذي قبله: 'كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ دِي الْخَيْفَةِ أَهْلٌ' وفي رواية: 'حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ' وفي رواية: 'يَهْلِلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً'. أقوال الأئمة في أفصلية الإحرام بعد الركعتين قبل القيام. هذه الروايات كلها متفقة في المعنى، وابعائها هو استواؤها قائمة، وفيها دليل لمالك والشافعي والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته.

وقال أبو حنيفة: يحرم عقب الصلاة، وهو جالس قبل ركوب دابته، وقبل قيامه، وهو قول ضعيف للشافعي. وفيه حديث من رواية ابن عباس لكنه ضعيف. \*\* وفيه أن التلبية لا تقدم على الإحرام. قوله: 'عَنْ عَبْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَأَسْأَلُ عُمَرَ: 'رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا' إِلَى آخِرِهِ. قال ابن العربي: يحتمل أن مراده لا يصنعها غيرك مجتمعة، وإن كان يصنع بعضها.

قوله: 'رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ' ثم ذكر ابن عمر في جوابه: أنه لم ير رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين، مما تخفيف الباء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة.

\*\* قال في فتح الملهم: ولعمري يشير إلى تضعيف خصيف بن عبد الرحمن وهو - كما سبق - وثقة جماعة، فيكفي روايته لثبوت الأفضلية والجمع بين الروايات. والله أعلم. (فتح الملهم ٣٨٣/٥ بيروت)



٢٨١٧- (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ  
أَبِي قُسَيْطٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَاحَتْ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، بَيْنَ  
حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثِنْتِي عَشْرَةَ مَرَّةً، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ خِصَابٍ،  
وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِهَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ، فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى  
سَوَى ذِكْرِهِ إِيَّاهُ.

٢٨١٨- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيَّيْ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ  
نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعَرْزِ، وَاتَّبَعَتْ بِهِ  
رَاحَتَهُ قَائِمَةً أَهْلٌ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

=وَحكى سيبويه وغيره من الأئمة تشديدها في لغة قبيلة، والصحيح التحييف قالوا: لأن نسبه إلى اليمن، فحقه  
أن يقال: اليمني، وهو حائر، فما قالوا: 'يمني' أندلو من إحدى بآءي النسب ألفاً، فهو قالوا: اليمني  
بالتشديد لرم منه الجمع بين البدل والبدل منه، والذين شدوها قالوا: هذه الألف رائدة، وقد نزلت في نسب،  
كما قالوا في النسب إلى صعاء صعي، فرادوا البدل الثانية، وإلى الري: راري فرادو الراي، وإلى الرقة:  
رقاي فرادو، البدل.

شرح الركنتين اليمنيين والشاميين وحكمهما. والمراد بالركنين اليمنيين: الركن اليمني والركن الذي فيه الحجر  
الأسود، ويقال له: العراقي لكونه إلى جهة العراق، وقيل لئلا يفتقد: اليمني لأنه إلى جهة اليمن، ويقال لهما:  
اليمنيان تغليماً لأحد الاسمين، كما قالوا: الأيون للأب والأم، والقمران للشمس والقمر، ولعمران لأبي بكر  
وعمر رضي الله عنه، وبظايره مشهورة، فتارة يعبون بالمضنية كالأيوين، وتارة بالخفة كالعمرين، وتارة بعير دك، وقد  
سقطت في التهذيب لأسماء واللغات.

قال العلماء: ويقال للركنين الآخرين الذين يليان الحجر بكسر الحاء: الشاميان؛ لكونهما جهة الشام، قالوا:  
اليمنيان ياقبان على قواعد إبراهيم عليه السلام بخلاف الشاميين فلهذا لم يستمأ، واستمأ اليمنيين؛ لبقائهما على قواعد  
إبراهيم عليه السلام. ثم إن العراقي من اليمنيين احتص بفضيلة أخرى وهي الحجر الأسود، فاحتص لذلك مع الاستلام  
بتفصيله، ووضع الجهة عليه بخلاف اليمني، والله أعلم.

قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأمصار والمقهاء اليوم على أن الركنتين الشاميين لا يستمأن، وإنما كان اختلاف في  
ذلك لعصر لأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب.

وقوله: 'ورأيتك تنسب النعمان النسبية' وقال ابن عمر في جوابه: 'وَأَمَّا سَبْعُ النِّسْبَةِ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَلْسُ نَعْلَ سَبْعٍ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا وَأَنْ أَحَبُّ أُنْسِهَا' فقوله: أُنْسٌ وتلْسٌ ويلْسٌ كنه ففتح الماء.=

٢٨١٩- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمَةً.

٢٨٢٠- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً.

= شرح الغريب. وأما "السبية" فنكسر السين وإسكان الباء اموحدة، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله: التي ليس فيها شعر، وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل الغريب، وأهل الحديث أنها التي لا شعر فيها، قالوا: وهي مشتقة من 'السبت' بفتح السين وهو الحلق والإزالة، ومنه قولهم: 'سبت رأسه' أي حلقه، قال الهروي: وقيل: سميت بذلك؛ لأنها استست بالدباغ أي لانت، يقال: رطبة مستسة، أي لينة، قال أبو عمرو الشيباني: السست كل حلد مدبوع، وقال أبو زيد: السبت حلود القفر، مدبوعة كانت أو غير مدبوعة، وقيل: هو نوع من الدباغ يقلع الشعر، وقال ابن وهب: النعال السبية كانت سوداً لا شعر فيها. قال القاضي: وهذا ظاهر كلام ابن عمر في قوله: النعال التي ليس فيها شعر، قال: وهذا لا يخالف ما سبق، فقد تكون سوداً مدبوعة بالقرظ لا شعر فيها؛ لأن بعض المدبوعات يبقى شعرها، وبعضها لا يبقى، قال: وكانت عادة العرب لباس النعال شعرها غير مدبوعة، وكانت المدبوعة تعمل بالصائف وغيره، وإنما كان يلبسها أهل الرفاهية كما قال شاعرهم: (بحر الكامل)

تُحْدِي نَعَالِ السَّبِيَّةِ لَيْسَ بِتَوَعْمٍ.

قال القاضي: والسين في جميع هذا مكسورة، قال: والأصح عندي أن يكون اشتقاقها وإضافتها إلى السبت الذي هو الجعد المدبوع، أو إلى الدباغة؛ لأن السين مكسورة في سببتها، ولو كانت من السست الذي هو الحلق كما قانه الأزهري وغيره لكانت السبة سبتية بفتح السين، ولم يروها أحد في هذا الحديث، ولا في غيره ولا في الشعر فيما علمت إلا بالكسر، هذا كلام القاضي. وقوله: 'وينوصاً فيها' معناه: يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان.

قوله: 'ورأيتك تصنع بالصفرة' وقال ابن عمر في جوابه: 'وأما الصفرة فهي رأيت رسول الله ﷺ يصنع بها فأننا أحب أن أصنع بها' فقوله: "يصنع وأصبغ" بصم الباء وفتحها لعنان مشهورتان، حكاهما الجوهري وغيره. قال الإمام المازري: قيل: المراد في هذا الحديث صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب، قال: والأشبه أن يكون صبغ الثياب؛ لأنه أحبر أن النبي ﷺ صبغ وم ينقل عنه ﷺ أنه صبغ شعره.

قال القاضي عياض: هذا أظهر الوجهين، وإلا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تفسير ابن عمر لحجته، =

= واحتج بأن النبي ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران، رواه أبو داود، وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجة بأن النبي ﷺ كان يصغها ثيابه حتى عمامته.

قوله: 'ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية' وقال ابن عمر في جوابه: 'وأما الإهلال فلإن لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنعث به راحته' أما يوم التروية: فبالتاء المشاة فوق وهو الثامن من ذي الحجة، سمي بذلك؛ لأن الناس كانوا يتروون فيه من الماء، أي يحملونه معهم من مكة إلى عرفات؛ ليستعملوه في الشرب وغيره. وأما فقه المسألة فقال المازري: أحابه ابن عمر بضرب من القياس، حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله ﷺ على المسألة بعينها، فاستدل بما في معناه، ووجه قياسه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه، فأحر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه، وهو يوم التروية، فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى، ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه، وبعض أصحاب مالك وغيرهم، وقال آخرون: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة. ونقده القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء، والخلاف في الاستحباب وكل منهما حائز بالإجماع، والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: "اس قسيط" هو يزيد بن عبد الله بن قسيط، بقاف مضمومة وسين مهملة مفتوحة وإسكان الياء. قوله: 'وضع رحله في العرر' هو بفتح العين المعجمة ثم راء ساكنة ثم زاي، وهو ركاب كور البعير، إذا كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقاً، كالركاب للسرير.

## [ ٦ - باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة ]

٢٨٢١ - (١) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مُبْدَأَهُ، وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا.

## ٦ - باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

قوله: 'بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي حُلَيْفَةِ مَبْدَأَهُ وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهِ' قال القاضي: هو بفتح الميم وضمها والباء ساكنة فيهما، أي ابتداء حجه 'ومبدأه' منصوب على الظرف، أي في ابتدائه، وهذا المبيت ليس من أعمال الحج، ولا من سبه. قال القاضي: لكن من فعله تأسيساً بالنبي ﷺ فحس، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٧ - باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك.... ]

- ٢٨٢٢ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
- ٢٨٢٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبَةَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
- ٢٨٢٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
- ٢٨٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحِلِّهِ وَلِحُرْمِهِ.
- ٢٨٢٦ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يَخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ بِذَرِيرَةٍ، فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، لِحِلِّهِ وَالْإِحْرَامِ.
- ٢٨٢٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها : بِأَيِّ شَيْءٍ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُرْمِهِ؟ قَالَتْ: بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ.

## ٧ - باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك،

وأنه لا بأس ببقاء وبيضة وهو بريقه ولمعانه

قولها: طيب رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بسبب ضبطوا "لحرمه" بضم الحاء وكسرها، وقد سبق بيانه في 'شرح مقدمة مسلم' والصم أكثر، ولم يذكر الهروي وآخرون غيره، وأكرر ثابت =

٢٨٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، ثُمَّ يُحْرِمُ.

٢٨٢٩- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفِضَ، بِأَطْيَبِ مَا وَجَدْتُ.

٢٨٣٠- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ: وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ طِيبُ إِحْرَامِهِ.

٢٨٣١- (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُهَلُّ.

٢٨٣٢- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُتَبَّى.

٢٨٣٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

=الضم على احدثين، وقال: الصواب الكسر، والمراد 'بحرمه' الإحرام بالحج.

أقوال أهل العلم في التطيب عند إرادة الإحرام وإن استدام بعد الإحرام: وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا بأس باستدامه بعد الإحرام، وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام، وهذا مذهبنا، وبه قال حلائق من الصحابة والتابعين وجماهير محدثين والفقهاء منهم: سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن الزبير ومعاوية، وعائشة، وأم حبيبة، وأبو حنيفة، والثوري، وأبو يوسف، وأحمد، وداود وغيرهم.

٢٨٣٤ - (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنَّمَا أَنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٢٨٣٥ - (١٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُثَمِّرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٢٨٣٦ - (١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهُوَ السُّتُولِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبِصَ الدُّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، بَعْدَ ذَلِكَ.

= وقال آخرون بمنعه منهم: الرهري ومالك ومحمد بن الحسن، وحكي أيضاً عن جماعة من الصحابة والتابعين. قال القاضي: وتأول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم اغتسل بعده، فذهب الطيب قبل الإحرام، ويؤيد هذا قوها في الرواية الأخرى: "طيب رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً" فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه، ثم رال بالغسل بعده، لاسيما وقد نقل أنه كان ينظهر من كل واحدة قبل الأخرى، ولا يبقى مع ذلك، ويكون قولها: "ثم أصبح ينضغ طيباً" أي قبل غسله، وقد سق في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرة، وهي مما يذهب الغسل.\*\*

قال: وقولها: "كأني أنظر إلى وبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرّم" المراد به: أثره لا جرمه، هذا كلام القاضي ولا يوافق عليه، بل الصواب ما قاله الجمهور: إن الطيب مستحب للإحرام؛ لقولها: "طيبته لحرمه"، وهذا ظاهر في أن الطيب للإحرام لا للنساء، ويعصده قولها: "كأني أنظر إلى وبص الطيب" وتأويل الذي قاله =

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: هذه العادة التي ادعوها لم أجد لها في الأحاديث، نعم؛ وقع في حديث أبي رافع عند أحمد، وأصحاب السنن: "أنه ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يعتسل عند هذه وعند هذه...". الحديث. وهذه قصة جزئية لا تدل على الاعتقاد، بل الظاهر من حديث أنس عند مسلم المتقدم في أبواب العسل حاله، ولفظه: "أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد". قال الحافظ: ويردّه (أي احتجاج المانكية) قوله في الرواية الآتية: "ثم أصبح محرماً ينضغ طيباً" فهو ظاهر في أن ينضغ الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم: أن فيه تقدماً وتأخيراً، والتقدير: "طاف على نسائه ينضغ طيباً، ثم أصبح محرماً" خلاف الظاهر. (فتح الملهم ٣٨٧/٥ بيروت)

٢٨٣٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: كَأَنِّي أُنْظَرُ إِلَى وَبِصْرِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

٢٨٣٨- (١٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٨٢٩- (١٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ.

٢٨٤٠- (١٩) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا؟ فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طِيبًا؛ لِأَنَّ أَطْلِيَّ\* بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَأَخْبَرْتُهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طِيبًا، لِأَنَّ أَطْلِيَّ بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا.

٢٨٤١- (٢٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طِيبًا.

= القاضي غير مقبول؛ لمخالفته الظاهر بلا دليل يحملها عليه.

وأما قولها: 'ولعله فس' يطوف' فإيراد به طواف الإفاضة، وفيه دلالة لاستباحة الطيب بعد رمي جمره العقبة والحلق، وقبل الطواف، وهذا مذهب الشافعي والعماء كافة إلا مالكا كرهه قبل طواف الإفاضة، وهو محجوج بهذا الحديث. وقولها: 'لعله' دليل على أنه حصل له تحلل.

\* قوله: 'لأن أظلي بقطران' هو بتشديد الطاء مضارع أظليت افتعال من طليته بورة إذا طليته بعمسك.



٢٨٤٢- (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبَحَ مُطْلَبًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ مُحَرَّمًا أَنْضَخُ طِيبًا، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَأَخْبَرْتَهَا بِقَوْلِهِ، فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحَرَّمًا.

أسباب التحلل: وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء: رمي جمرة العقبة، والحلق، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم، فإذا فعل الثلاثة حصل التحللان، وإذا فعل اثنين منهما حصل التحلل الأول أي اثنين كانا، ويحل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الاستمتاع بالنساء، فإنه لا يحل إلا بالثاني، وقيل: يباح مسهن غير الجماع بالتحلل الأول، وهو قول بعض أصحابنا، وللشافعي قول أنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم الأظفار، والصواب ما سبق، والله أعلم.

وقولها في الرواية الأخرى: 'ولحله حين حل قل أن يطوف بالبيت' فيه تصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد رمي جمرة العقبة والحلق، قبل الطواف، وهذا متفق عليه.

شرح الغريب: قولها: بدريرة" هي بفتح الدال المعجمة، وهي فئات قصب طيب يجاء به من الهند. قولها: 'ويص الطيب في مرق' الوبيص: الريق واللمعان، والفرق: بفتح الميم وكسر الراء. قوله: "عن ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً". وقولها: 'ينضخ طيباً' كله بالخاء المعجمة، أي يفور منه الطيب، ومنه قوله تعالى: ﴿عَيْنَانِ تَصَاحَتَانِ﴾ (الرحمن: ٦٦) هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة، ولم يذكر القاضي غيره، وضبطه بعضهم بالخاء المهملة، وهما متقاربان في المعنى.

قال القاضي: قيل: النضخ بالمعجمة أقل من النضخ بالمهملة، وقيل: عكسه، وهو أشهر وأكثر. قولها: 'ثم يصوف على نسائه' قد يقال: قد قال الفقهاء: أقل القسم ليلة لكل امرأة، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة؟ وجوابه من وجهين: أحدهما: أن هذا كان برضاهن، ولا خلاف في جواره برضاهن كيف كان. والثاني: أن القسم في حق النبي صلى الله عليه وسلم هل كان واجباً في الدوام؟ فيه خلاف لأصحابنا. قال أبو سعيد الإصطخري: لم يكن واجباً، وإنما كان يقسم بالسوية ويُقَرَّعُ بينهن تكراً وتبرعاً لا وجوباً، وقال الأكترون: كان واجباً، فعنى قول الإصطخري لا إشكال، والله أعلم.

## ٨ - باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك على المحرم بحج...

٢٨٤٣- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ النَّسَبِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَحَشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ: فَلَمَّا أَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: "إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ".

٢٨٤٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعًا عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ نُوَيْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُنْهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَهْدَيْتُ لَهُ جِمَارًا وَحَشِيًّا كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَصَالِحٍ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ.

٢٨٤٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ جِمَارٍ وَحَشِيٍّ.

## ٨ - باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمرة أو بهما

صبط الأسماء. قوله: 'عن لصعب بن جثامة' هو بحجبه مفتوحة ثم شء مثناة مشددة. قوله: 'وهو بالأبواء أو بودان' 'أما الأبواء' ففتح اهمرة وإسكان الموحدة والمدة، و'ودان' بفتح الواو وتشديد الدال المهملة، وهما مكانان بين مكة والمدينة.

قوله ﷺ: 'إنما لم نرده عليك إلا أنا حرم' هو بفتح اهمرة من 'أنا حرم'، و'حرم' بصم الحاء والراء، أي محرمون، قال القاضي عياض رحمه الله: رواية المحدثين في هذا الحديث 'لم نرده' بفتح الدال قال: وأنكره محققو شيوخنا من أهل لغوية، وقالوا: هذا غلط من الرواة، وصوابه صم الدال، قال. ووجدته بخط بعض لأشباح بصم الدال، وهو الصواب عندهم على مذهب سيوفيه في مثل هذا من لمصاعف إذا دخلت عليه اهاء أن يصم ما قلها في الأمر ونحوه من المحرم، مراعاة للواو التي توحها صمة الهاء بعدها لحفاء اهاء، فكان ما قلها ولي الواو، ولا يكون ما قل الواو إلا مضمومًا هذا في المذكر، وأما المؤنث مثل 'ردها وحجها' فمفتوح الدال، وبطائرها مراعاة للألف، هذا آخر كلام القاضي، فأما 'ردها' وبطائرها من المؤنث ففتحة اهاء لازمة بالاتفاق، وأما 'رده' ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه. أفصحها: وحب بصم كما ذكره القاضي، والثاني: الكسر وهو ضعيف، والثالث: بفتح وهو أضعف منه، ومن ذكره ثعلب في 'المصباح'، لكن عطوه: يكونه أوهم فصاحته ولم يسه على ضعفه. =

٢٨٤٦ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارَ وَحْشٍ، وَهُوَ مُحْرَمٌ. فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: "لَوْلَا أَنَا مُحْرَمُونَ، لَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ".

- رد الإمام النووي على ترجمة الإمام البخاري وتأويل الإمام مالك قوله: 'عن الصعب بن جثامة النبي أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً'. وفي رواية: 'حمار وحش'. وفي رواية: 'من لحم حمار وحش'. وفي رواية: 'عجز حمار وحش يقطر دماً'. وفي رواية: 'شق حمار وحش'. وفي رواية: 'عضواً من لحم صيد'. هذه روايات مسلم، وترجم له البخاري: "باب إذا أهدى لمحرّم حماراً وحشياً حياً لم يقبل"، ثم رواه بإساده، وقال في روايته: "حماراً وحشياً"، وحكي هذا التأويل أيضاً عن مالك وغيره، وهو تأويل باطل، وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح، وأنه إنما أهدى بعض لحم صيد لا كله. واتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم، وقال الشافعي وآخرون: يحرم عليه تملك الصيد بالبيع والهبة وبخرهما، وفي ملكه إياه بالإرث خلاف.

أقوال أهل العلم في حكم ما صيد للمحرّم بدون إذنه: وأما لحم الصيد، فإن صاده أو صيد له، فهو حرام، سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من خمه للمحرّم أو باعه، لم يحرم عليه، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وأحمد وداود، وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه. وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً، سواء صاده أو صاده غيره له، أو لم يقصده فيحرم مطلقاً، حكاه القاضي عياض عن عبيد بن راس وعمر وابن عباس رضي الله عنهم لقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (المائدة: ٩٦) قالوا: المراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة، فإن النبي ﷺ رده وعمل رده بأنه محرّم، ولم يقبل: لأنك صدته لنا. واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا، فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال، قل للمحرّمين: 'هو حلال فكلوا' وفي الرواية الأخرى قال: "فهل معكم منه شيء؟ قالوا: معنا رجه فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها".

وفي سنن أبي داود والترمذي والسنائي عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: "صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم" هكذا الرواية "يصاد" بالألف، وهي حائزة على لغة، ومنه قول الشاعر: ألم يأتيك والأبناء تنمي. قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث، وحديث جابر هذا صريح في الفرق، وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقيه، ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده، وحديث الصعب أنه قصدهم باصطياده، وتحمل الآية الكريمة على الاصطياد، وعلى لحم ما صيد للمحرّم؛ =

٢٨٤٧- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ: أَهْدَى الصَّغْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَ حِمَارٍ وَخَشٍ. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ: عَجَزَ حِمَارٍ وَخَشٍ يَقْطُرُ دَمًا. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شِقْ حِمَارٍ وَخَشٍ فَرَدَّهُ.

٢٨٤٨- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدْكِرُهُ: كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ: قَالَ: أَهْدَى لَهُ عُضْوٌ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ، فَقَالَ: "إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ، إِنَّا حُرْمٌ".

- للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية، وأما قولهم في حديث الصعب رضي الله عنه علل بأنه محرم، فلا يمنع كونه صيد له؛ لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم، فبين الشرط الذي يحرم به. \*\*  
فوائد الحديث: قوله ﷺ: "إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم" فيه جواز قبول الهدية للنبي ﷺ بخلاف الصدقة، وفيه أنه يستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدي تطيباً لقلبه. =

\*\* قال في فتح الملهم: قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: ليس حديث الصعب نصاً فيما قاله الشافعي من تعليل الرد بظن الاصطياد لأجل المحرم، بل هو ما طرأ بأن ردّه إنما وقع لكونهم محرمين، وليس محض كونهم محرمين مانعاً من أكل صيد الحلال عند الجمهور، كما دل عليه الأحاديث الأخرى، فلا بد من تمة لهذه العلة، وهي غير منصوصة، فيحتمل أن يكون ردّه لظنه الاصطياد لأجله، كما قال الشافعي، ويحتمل أن يكون الرد لظنه أن الاصطياد قد وقع بإشارة بعض أصحابه المحرمين، وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر، وإمكان جهل بعضهم بالمسألة في كلتي صورتين سواء. (فتح الملهم ٣٩٤/٥-٣٩٥ بيروت).....

وبعد ثبوت ما ذهبنا إليه بما ذكرنا يقوم دليل على ما ذكره صاحب الهداية من التأويل بوجهين: كون اللام في قوله ﷺ: "أو يصاد لكم" للملك، والمعنى: أن يصاد ويجعل له، فيكون تمليك عين الصيد من المحرم، وهو ممتنع أن يملكه، فيأكل من لحمه، والحمل على أن المراد: أن يصاد بأمره؛ وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان لغيره أن يكون بطلب منه، فيمكن محمله هذا دفعاً للمعارضه. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم ٣٩٥/٥ بيروت)

٢٨٤٩- (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَالْفُظُّ لَهُ-: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ، فَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِمَّا غَيْرَ الْمُحْرِمِ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا، فَظَنَرْتُ فَإِذَا جِمَارٌ وَحَشٍ، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي، وَكَأَنَّا مُحْرِمِينَ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ! لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَتَزَلْتُ فَتَنَاوَلْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَأَذْرَكْتُ الْجِمَارَ مِنْ خَلْفِي وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمَةٍ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي فَعَقَرْتُهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامًا،

شرح الغريب: قوله: 'سمعت' أبا قتادة يقول. خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه فما المحرم وما غير المحرم إلى آخره. 'القاحه' بالقاف وباء المهملة المحففة، هذا هو الصواب المعروف في جميع الكتب، وادي قاه العماء من كل طائفة، قال القاضي: كذا قيدها الدس كلهم. قال: ورواه بعضهم عن ابني حاري بالقاف، وهو وهم، والصواب القاف، وهو واد عني نحو من من السقيا، وعلى ثلاث مراحل من المدينة.

"والسقيا" بضم السين المهملة وإسكان القاف وبعدها ياء مشاة من تحت، وهي مقصورة وهي قرية جامعها بين مكة والمدينة من أعمال الفرع بضم الفاء وإسكان الراء وبالعين المهملة، والأبواء وودان قريتان من أعمال الفرع أيضا. 'وتعهن' المذكورة في هذا الحديث، هي عين ماء هناك على ثلاثة أميال من السقيا، وهي بناء مشاة فوق مكسورة ومفتوحة، ثم عين مهملة ساكنة، ثم هاء مكسورة ثم نون، قال القاضي عياض: هي بكسر التاء وفتحها، قال: وروايتنا عن الأكثرين بالكسر، قال: وكذا قيدها البكري في معجمه.

قال القاضي: وبلغني عن أبي در هروي أنه قال: سمعت العرب تقولها بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء وهذا ضعيف، وأما 'عبيقة' فهي عين معجمة مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة، وهي موضع من بلاد بني غنار بين مكة والمدينة.

قال القاضي: وقيل: هي بئر ماء لبني ثعلبة. قوله: "فما المحرم وما غير المحرم" قد يقال: كيف كان أبو قتادة وغيره منهم غير محرمين وقد جاؤوا ميقات المدينة، وقد تقرر أن من أراد حجاً أو عمرة لا يجوز له مجاورة الميقات غير محرم؟ قال القاضي في جواب هذا: قيل: إن المواقيت لم تكن وقتت بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم بجهة الساحل كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى، وقيل: إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ؛ ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة، وقيل: إنه خرج معهم، ولكنه لم يبرحاً ولا عمرة، قال القاضي. وهذا بعيد، والله أعلم.

فَحَرَّكَتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ: 'هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ'.

٢٨٥٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَخَشِيئًا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَازِلُوهُ سَوَطَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: 'إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ'.

قوله: 'فسقط مي سوطي' فقلت لأصحابي وكفوا محرمين: ناولوني السوط فقالوا: والله لا نعيك عليه شيء'. وقال في الرواية الأخرى: 'إن رسول الله ﷺ قال: هل أُنْزِلَ إليهِ إسمان منكم أو أمره شيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوه' هذا ظاهر في ادلالة على تحريم الإشارة والإعانة من المحرم في قتل الصيد، وكذلك الدلالة عليه وكل سب، وفيه دليل للجمهور على أبي حنيفة في قوله: "لا تحل الإعانة من المحرم إلا إذا لم يكن اصطياده بدونها". قوله: 'فقال بعضهم: كلوه، وقال بعضهم: لا تأكلوه' ثم قال: فقال لبي ﷺ: "هو حلال فكلوه". فقه الحديث: فيه دليل على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'أهم حلال فكلوه' صريح في أن الحلال إذا صاد صيداً ولم يكن من المحرم إعانة ولا إشارة ولا دلالة عليه حل للمحرم أكله، وقد سبق أن هذا مذهب الشافعي والأكثرين.

قوله: "إد بصرت بأصحابي يتراءون شيئاً". وفي الرواية الأخرى: 'يصحك بعضهم إلى إد نظرت فإذا أنا حمار وحش' هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا "يصحك إلي" تشديد الياء، قال القاضي: هذا خطأ وتصحيح، ووقع في رواية بعض الرواة عن مسلم، والصواب: 'يصحك إلى بعض'، فأسقط لفظة 'بعض' والصواب إثباتها كما هو مشهور في باقي الروايات؛ لأهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم، وقد قالوا: إنهم لم يشيروا إليه.

قلت: لا يمكن رد هذه الرواية، فقد صحت هي والرواية الأخرى، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة إلى الصيد، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة، قال لعنماء: وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد، ولا قدرة لهم عليه؛ لمنعهم منه، والله أعلم.

قوله: "فإذا حمار وحش" وكذا ذكر في أكثر الروايات: "حمار وحش"، وفي رواية أبي كامل الحذري: 'إذا رأوا حمار وحش فحمل عليها أو قتادة فعقر منها أثنائاً فأكلوا من لحمها' فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى وهي الأتان، وسميت حماراً بجاراً.

٢٨٥١ - (٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه فِي حِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟".

٢٨٥٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السَّلْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرَمِ، وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا بَغِيْقَةً، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِهِ، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتَهُ، \* فَاسْتَعْتَمْتُهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ، وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي - شَاوًا وَأَسِيرَ شَاوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: أَيْنَ لَقِيتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ بَتْعِهِنَّ، وَهُوَ قَائِلٌ السَّقِيَا، فَلَحِقْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَصْحَابَكَ يَقْرَأُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يُفْتَطِعُوا دُونَكَ، انْتَظِرْهُمْ، فَانْتَظَرْتُهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي اصْطَلَدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْقَوْمِ: "كُلُوا" وَهُمْ مُحْرِمُونَ.

قوله ﷺ: "هل معكم من لحمه شيء". وفي الرواية الأخرى: "هل معكم منه شيء قالوا: معنا رحله فأخذها رسول الله ﷺ فأكلمها" إما أخذها وأكلها تطييباً لقلوبهم في إباحته، ومبالغة في إزالة الشك والشبهة عنهم بحصول الاختلاف بينهم فيه قبل ذلك. قوله: "فقال: إما هي طعمة" هي بضم الطاء، أي طعام. شرح الغريب: قوله: "أرفع فرسي شاوًا وأسير شاوًا" هو بالشين المعجمة مهموز، و"الشاو" المطلق والغاية، ومعناه: أركضه شديداً وقتاً، وأسوقه بسهولة وقتاً. قوله: 'فقت'. أين لقيت رسول الله ﷺ؟ قال: تركته بتعهن، وهو قائل السقيا، أما "غيقة والسقيا وتعهن" فسبق ضبطهن وبياهن، وقوله: "قائل" روي بوجهين أصحابهما وأشهرهما: "قائل" بهمزة بين الألف واللام من القيلولة ومعناه: تركته بتعهن، وفي عزمه أن يقيل بالسقيا، ومعنى قائل سيقيل، ولم يذكر القاضي في "شرح مسلم" وصاحب "المطالع" والجمهور غير هذا بمعناه. -

\* قوله: 'وطعنته فأثبتته من الإثبات'، أي جلسته وجعلته ثابتاً في مكانه وقوله: 'فاستعتم' بالعاء يقتضي أنه ما مات من طعمه، بل أخذوه وذبحوه، ولذلك احتاج إلى الاستعانة بهم استعانة في الحمل وغيره، والله تعالى أعلم.

٢٨٥٣ - (١١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، وَخَرَجْنَا مَعَهُ قَالَ: فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: "خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي" قَالَ: فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمَ، فَبَيَّنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ فَقَالُوا: أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ قَالَ: فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا أَحْرَمَنَا، وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمَ، فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، فَقُلْنَا: نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَقَالَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟" قَالَ: "قَالُوا: لَا"، قَالَ: "فَكُلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا".

٢٨٥٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ، جَمِيعًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا " وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: "أَشْرَثُمْ أَوْ أَعْنَثُمْ أَوْ أَصْدَثُمْ؟" قَالَ شُعْبَةُ: وَلَا أَدْرِي قَالَ: "أَعْنَثُمْ - أَوْ - أَصْدَثُمْ".

= والوجه الثاني: أنه 'قابل' بالباء الموحدة، وهو ضعيف وغريب، وكأنه تصحيف، وإن صح فمعناه: تعهن موضع مقابل للسقيا. قوله: "قلت يا رسول الله! إن أصحابك يقرؤون عليك اسلام ورحمة الله" فيه استحباب إرسال السلام إلى الغائب، سواء كان أفضل من المرسل أم لا؛ لأنه إذا أرسله إلى من هو أفضل فمن دونه أولى، قال أصحابنا: ويجب على الرسول تبليغه، ويجب على المرسل إليه رد الجواب حين يبلغه على الفور.

قوله: 'يا رسول الله! إني أصدت ومعني منه فاصدة' هكذا هو في بعض النسخ، وهو صحيح، وهو بفتح الصاد المخففة، والضمير في "منه" يعود على الصيد المحذوف الذي دل عليه "أصدت"، ويقال بتشديد الصاد، وفي بعض النسخ "صدت"، وفي بعضها 'اصطدت' وكله صحيح.



٢٨٥٥- (١٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ عليه السلام أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ: فَأَهْلَلُوا بِعُمْرَةٍ، غَيْرِي قَالَ: فَاصْطَدْتُ حِمَارَ وَحْشٍ، فَأَطْعَمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُحْرِمُونَ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ: "كُلُوهُ" وَهُمْ مُحْرِمُونَ.

٢٨٥٦- (١٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا فَصِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّهُمْ حَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَقَالَ 'هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟' قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ، قَالَ: فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا.

٢٨٥٧- (١٥) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَإِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي نَفَرٍ مُحْرِمِينَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَالَ: 'هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ؟' قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَكُلُوهُ".

٢٨٥٨- (١٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأَهْدَيْ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ. وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَّ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله ﷺ: 'أشترتم أو أعدم أو أضدتم' روي بتشديد الصاد وتخفيفها، وروى 'أصدتم' قال القاسمي: رويناه بالتخفيف في 'أصدتم' ومعناه: أضرتم بالصيد أو جعلتم من يصيده، وقيل: معناه أضرتم بصيد من موضعه، يقال: أصدت الصيد محمف، أي أضرته، قال: وهو أوى من رواية من رواه 'أصدتم' أو 'أصدتم' بالتشديد؛ لأنه ﷺ قد علم أنهم لم يصيدوا، وإنما سألوهم عما صاد غيرهم، والله أعلم.

قوله: فلما استيقظ طلحة وهو من أكله معناه: صوبه، والله أعلم.

## [ ٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ]

٢٨٥٩ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مِقْسَمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَرْبَعُ كُلْهِنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ". قَالَ فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ: أَفَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ؟ قَالَ: تُقْتَلُ بِصُغُرِ لَهَا.

٢٨٦٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدْيَا".

٢٨٦١ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحُدْيَا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٦٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٨٦٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

## ٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

قوله ﷺ: "خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية، والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور، والحديا". وفي رواية: "الحداة". وفي رواية: "العقرب" بدل الحية. وفي الرواية الأولى: "أربع" بحذف الحية والعقرب، فالمنصوص عليه الست. واتفق جماهير العلماء على حواز قتلهن في الحل والحرم والإحرام، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معانهم.

٢٨٦٤- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

٢٨٦٥- (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقٌ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ".

٢٨٦٦- (٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: "فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ".

٢٨٦٧- (٩) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَاسِقٌ، لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٦٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ - أَوْ أَمَرَ - أَنْ تُقْتَلَ الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ.

= أقوال أهل العلم في تعيين الوصف الذي أمر بقتل الأشياء المذكورة لأجله: ثم اختلفوا في المعنى فيها، وما يكون في معناها فقال الشافعي: المعنى في جواز قتلها كونهن مما لا يؤكل، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره، فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه. وقال مالك: المعنى فيهن: كونهن مؤذيات، فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله، وما لا فلا. واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور فقيل: هو الكلب المعروف، وقيل: كل ما يفترس؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة.

٢٨٦٩- (١١) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعُقُورِ، وَالْفَارَّةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحُدْيَا، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ. قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

٢٨٧٠- (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمُحَرَّمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَّةُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ".

٢٨٧١- (١٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يُحِلُّ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ، عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ، فِي قَتْلِهِنَّ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَّةُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ".

٢٨٧٢- (١٤) وَحَدَّثَنَا هُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَارِمٍ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ وَحْدَهُ، وَقَدْ تَابَعَ ابْنَ جُرَيْجٍ، عَلَى ذَلِكَ، ابْنُ إِسْحَاقَ.

وجه تسمية هذه الأشياء بالفواسق. وأما تسمية هذه المذكورات فواسق، فصحيحة جارية على وفق اللغة، وأصل الفسق في كلام العرب: الخروج، وسمي الرجل: الفاسق؛ لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته، فسميت هذه فواسق؛ لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طرق معظم الدواب، وقيل: لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام، وقيل فيها أقوال أخر ضعيفة لا نرتضيها.

٢٨٧٣- (١٥) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُنَّ فِي الْحَرَمِ" فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٢٨٧٤- (١٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ، مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغَرَابُ، وَالْحُدَى - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى -.

وأما "العرب الأبقع" فهو الذي في ظهره وبطنه بياض، وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمحرم قتل الفأرة. وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب، ولكن يرمى، وليس بصحيح عن علي، واتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم.

أقوال أهل العلم في المراد بالكلب العقور: واختلفوا في المراد به، فقيل: هذا الكلب المعروف خاصة، حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح، وألقوا به الدئب، وحمل زفر معنى الكلب على الدئب وحده، وقال جمهور العلماء: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف، بل المراد هو كل عاد مفترس غالباً كالسبع والتمر والدئب والفهد ونحوها، وهذا قول ريد بن أسلم وسفيان الثوري وابن عيينة والشافعي وأحمد وغيرهم، وحكاه القاضي عياض عنهم وعن جمهور العلماء.

ومعنى "العقور" و"العافر": الجارح، وأما "الحداة" فمعروفة، وهي بكسر الحاء مهموزة، وجمعها "حداء" بكسر الحاء مقصور مهموز كعنية وعنب. وفي الرواية الأخرى: "الحدياء" بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصور. قال القاضي: قال ثابت: الوجه فيه الهمر على معنى التدكير، وإلا فحقيقته 'حدية'، وكذا قيده الأصيلي في "صحيح البخاري" في موضع، أو "الحدية" على التسهيل والإدغام.

وقوله في الحية: "تقتل بصعرها" هو بضم الصاد أي عذلة وإهانة. قوله ﷺ: "خمس فواسق" هو بتنوين خمس، وقوله: "تقتل خمس فواسق" بإضافة خمس لا تنوينه.

قوله ﷺ في رواية زهير: "خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم وإحرام" اختلفوا في ضبط "الحرم" هنا، فصبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء، أي الحرم المشهور، وهو حرم مكة، والثاني: بضم الحاء والراء، ولم يذكر القاضي عياض في "المشارك" غيره، قال: وهو جمع "حرام" كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ١) -

- قال: والمراد به المواضع المحرمة، والفتح أظهر، والله أعلم.

مذاهب الأئمة في إقامة الحد في الحرم على من ارتكب الخيانة في الحرم أو خارجه: وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وموافقيه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل من يجب عليه قتل قصاص، أو رحم بالرتاء، أو قتل في المحاربة، وغير ذلك، وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه، سواء كان موجب القتل والحد جرى في الحرم أو خارجه، ثم لجأ صاحبه إلى الحرم، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحرار.

وقال أبو حنيفة وصائفة: ما ارتكبه من دنس في الحرم يقام عليه فيه، وما فعله خارجه ثم جأ إليه إن كان إتلاف نفس لم يقم عليه في الحرم، بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يحالس ولا يبايع حتى يصطر إلى الخروج منه، فيقام عليه خارجه، وما كان دون النفس يقام فيه. قال القاضي: وروي عن ابن عباس وعطاء والشعبي والحكم ونحوه، لكنهم لم يفرقوا بين النفس ودونها وحتتهم صهر قوله الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: ٩٧) وحتتنا عليهم هذه الأحاديث مشاركة فاعل الحاية لهذه الدواب في اسم الفسق، بل فسقه أفحش؛ لكونه مكلفاً، ولأن التصديق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه أمان، فقد حالفوا ظاهر ما فسروا به الآية.

قال القاضي: ومعنى الآية عندنا وعد أكثر مفسرين، أنه إخبار عما كان قبل الإسلام، وعطفه على ما قبله من الآيات، وقيل: آمن من السار، وقالت طائفة: يجرح ويقام عليه حد، وهو قول ابن الربير والحسن ومجاهد وحامد، والله أعلم.

## [ ١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ... ]

٢٨٧٥- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ - قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ: قَدْرٍ لِي، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: بُرْمَةٌ لِي - وَالْقَمْلُ يَتَنَاقَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاخْلُقْ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً".  
 قَالَ أَيُّوبُ: فَلَا أَذْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَ.

٢٨٧٦- (٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. بِمِثْلِهِ.

## ١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها

قوله ﷺ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاحْقِ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً". وفي رواية: "فَأَمَرَنِي بِفَدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ مَا تَيْسَرُ" وفي رواية: "صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةٍ أَوْ انْسُكْ مَا تَيْسَرُ". وفي رواية: "وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً".

وفي رواية: "أَوْ اذْبَحْ شَاةً". وفي رواية: "أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ".

وفي رواية قال: "صُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ طَعَامًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ". وفي رواية: "قَالَ هَلْ عِنْدَكَ نَسْكَ؟ قَالَ: مَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ يَطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٍ" هذه روايات الباب، وكلها متفقة في المعنى، ومقصودها أن من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما، فله حلقه في الإحرام وعليه الفدية، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ وبين النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة، وهي شاة تجزئ في الأضحية.

ثم إن الآية الكريمة والأحاديث متفقة على أنه مخير بين هذه الأنواع الثلاثة، وهكذا الحكم عند العلماء أنه مخير =

٢٨٧٧- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (البقرة: ١٩٦) قَالَ: فَأَتَيْتُهُ. فَقَالَ: "أَذْنُهُ" فَذَنُوتُ، فَقَالَ: "أَذْنُهُ" فَذَنُوتُ. فَقَالَ رضي الله عنه: "أَيُّ ذِيكَ هَوَامُكَ؟".

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَظْنُهُ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ، مَا تَيَسَّرَ. ٢٨٧٨- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ قَمَلًا، فَقَالَ: "أَيُّ ذِيكَ هَوَامُكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ "فَاخْلُقْ رَأْسَكَ" قَالَ: فَفِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ مَا تَيَسَّرَ".

٢٨٧٩- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَ أَيُّوبَ وَحُمَيْدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَهُوَ يُوْقِدُ نَحْتِ قِدْرٍ، وَالْقَمْلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ. فَقَالَ: "أَيُّ ذِيكَ هَوَامُكَ هَذِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاخْلُقْ رَأْسَكَ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ. - وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً". قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: "أَوْ ادْبَحْ شَاةً".

= بين الثلاثة.

وأما قوله في رواية: "هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام" فليس المراد به أن الصوم لا يجزى إلا لعادم الهدى، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك، فإن وجده أحيره بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام، وإن عدمه، فهو مخير بين الصيام والإطعام، واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما حكى عن أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إما هو في الحنطة، فأما التمر والشعير وغيرهما فيجب -



٢٨٨٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: "أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟" قَال: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "اخْلِقْ، ثُمَّ ادْبَحْ شَاةً نُسُكًا، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ".

= صاع لكل مسكين، وهذا حلاف نصه ﷺ في هذا الحديث ثلاثة أصع من تمر. \*\*  
وعن أحمد بن حنبل رواية، أنه لكل مسكين مد من خنطة أو نصف صاع من غيره. وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين، أو صوم عشرة أيام، وهذا ضعيف مباد للنسة مردود.  
قوله ﷺ: "وَصُغْمُ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ" معناه: مقسومة على ستة مساكين.  
بيان مقدار الصاع. "والأصع" جمع 'صاع' وفي الصاع لغتان: التذكير والتأنيث، وهو مكيا يسع خمسة أرطال وثلاثاً بالبيدادي، هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: يسع ثمانية أرطال، وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد، وهذا الذي قدمناه من أن لأصع جمع صاع صحيح، وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله ﷺ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم، وفي كتب اللغة، وكتب النحو والتصريف، ولا حلاف في جواره وصحته.  
الرد على قول ابن مكي في تصعيف جمع الصاع بأصع: وأما ما ذكره ابن مكي في كتابه 'تنقيف اللسان' أن قولهم في جمع الصاع: أصع لح من خطأ العوام، وأن صوابه "أصوع" فغلط منه ودهون، وعجب قوله هـ مع اشتها اللفظة في كتب الحديث واللغة والعربية، وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب، قالوا: فيجوز في جمع صاع أصع، وفي دار آذر، وهو باب معروف في كتب العربية؛ لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعيها واو، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء، ثم قبت الهمزة ألفاً حين اجتمعت هي وهمزة الجمع، فصار أصعاً، ووزنه عددهم "أعقل"، وكذلك القول في آذر ونحوه.  
قوله ﷺ: "هَوَامُ رَأْسِكَ أَيِ انْقَمَلْ".

قوله ﷺ: "سِتَّةٌ سِيكَةٌ". وفي رواية: "مَا تَيْسَّرَ" وفي رواية: "شاة"، اجميع بمعنى واحد وهو شاة، وشرعها أن تحزى في الأضحية، ويقال للشاة وغيرها مما يحزى في الأضحية: "سيكة"، ويقال: سِتَّةٌ يَسِتُّ، وَيَسِتُّ، يَصِمُ السِّنَّ وَكَسَرَهَا فِي الْمَضَارِعِ وَالضَّمِّ أَشْهَرُ. قوله: "كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ بَضْمُ الْعَيْنِ وَاسْكَانُ الْجِيمِ".

\*\* قال في فتح المهمل: وقال ابن رشد في البداية: 'فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: الإطعام في ذلك مَذَانٌ مَدَّ النَّبِيُّ ﷺ لِكُلِّ مَسْكِينٍ، وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ أَمْرِ بَصْفِ صَاعٍ: مِنْ التَّمْرِ وَالتَّزْيِيبِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ. وَرَوَى أَيْضاً عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَهُ، وَهُوَ أَصَحُّ فِي الْكُفَارَاتِ"... (فتح المهمل ٤١٤، ٥ بيروت)

٢٨٨١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: فَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ عليه السلام، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾؟ فَقَالَ كَعْبٌ عليه السلام: نَزَلَتْ فِيَّ، كَانَ بِي أَدَى مِنْ رَأْسِي، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَنِّي وَجْهِي، فَقَالَ: "مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْحَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ شَاةً؟" فَقُلْتُ: لَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. قَالَ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ، قَالَ: فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ.

٢٨٨٢- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ عليه السلام أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُحْرِمًا فَقَمَلَ رَأْسَهُ وَلَحِثْتُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَدَعَا الْحَلَاقَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: "هَلْ عِنْدَكَ نُسُكٌ؟" قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾. ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً.

شرح الكلمات: قوله: 'ورأسه يتهافت قملاً' أي يتساقط ويتناثر. قوله ﷺ: 'تصدق بمرق' هو بفتح الراء وإسكانها لعتان، وفسره في الرواية الثانية بثلاثة أصبع، وهكذا هو، وقد سبق بياحه واصحاً في كتاب الطهارة. قوله: 'فقمَلَ رأسه' هو بفتح القاف وكسر الميم، أي كثر قمعه.

## [ ١١ - باب جواز الحمامة للمحرم ]

٢٨٨٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٢٨٨٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَتْصُورٍ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَقْمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَسَطَ رَأْسِهِ.

## ١١ - باب جواز الحمامة للمحرم

قوله: أَنَّ لِي ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ.

شرح كلمة (الوسط): "وسط رأس" بفتح السين، قال أهل اللغة: كل ما كان بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسبحة وحلقة الباس، ونحو ذلك فهو وسط بالإسكان، وما كان مصمتاً لا بين بعضه من بعض، كالدار والساحة والرأس والراحة، فهو وسط بفتح السين. قال الأزهري والجهوري وغيرهما: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان، ولم يجزوا في الساكن الفتح.

وفي هذا الحديث دليل لحوار الحمامة للمحرم، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره، إذا كان له عذر في ذلك، وإن قصع الشعر حيثئذ، لكن عليه لفدية؛ لقطع الشعر، فإن لم يقطع فلا فدية عليه، ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ الآية، وهذا الحديث محمول على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان له عذر في الحمامة في وسط الرأس؛ لأنه لا يملك عن قطع شعر، أما إذا أراد المحرم الحمامة لعذر حاجة، فإن تضمنت قلع شعر فهي حرام، لتحريم قطع الشعر، وإن لم تتضمن ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه، فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها، وعن ابن عمر ومالك كرهتها، وعن الحسن البصري فيها المدية، دليلنا أن إخراج الدم ليس حراماً في الإحرام.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام، وهي أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات، يباح للحاجة وعليه الفدية، كمن احتاج إلى حلق أو لباس لمرض أو حر أو برد أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك، والله أعلم.

## [ ١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه ]

٢٨٨٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ، اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمُدَّهُمَا بِالصَّبْرِ، فَإِنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ، وَهُوَ مُحْرَمٌ، ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ.

٢٨٨٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي نُبَيْهِ بْنُ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا فَتَهَاةُ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَضْمَدَهَا بِالصَّبْرِ، وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ.

## ١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه

ضبط الأسماء: قوله: 'عن بنيه بن وهب' هو بنون مضمومة ثم باء مفتوحة موحدة ثم مشاة تحت ساكنة. قوله: 'مع أبان بن عثمان' قد سبق في أول الكتاب أن في 'أبان' وجهين: الصرف وعدمه، والصحيح الأشهر الصرف، فمن صرفه قال: وره 'فعال' ومن معه قال هو 'أفعل'. قوله: 'حتى إذا كما تمس' هو يفتح الميم بلامين، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة، وقيل: أناس وعشرون، حكاهما القاسمي عياض في 'المشارك'.

شرح الغريب: قوله: 'اضمدهما بالصبر' هو بكسر الميم، وقوله بعده: 'اضمدهما بالصبر' هو تخفيف الميم وتشديدها، يقال: ضمَّدَ وضمَّدَ بالتخفيف والتشديد، وقوله: 'اضمدها بالصبر' جاء على لغة التخفيف معناه البطح، وأما الصبر فيكسر الباء ويجوز إسكانها.

واتفق العلماء على جواز تصميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب، ولا فدية في ذلك، فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية، واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه، ولا فدية عليه فيه، وأما الاكتحال للربة فمكروه عند الشافعي وآخرين، ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق، وفي مذهب مالك: قولان كالمذهبيين، وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف، والله أعلم.

## [١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه]

٢٨٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ\* إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يَسْتَرُّ بِثَوْبٍ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ ﷺ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ: اصْبُبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ.

## ١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه

ذكر في الباب حديث ابن حنين أن ابن عباس والمسور اختلفا، فقال ابن عباس: للمحرم غسل رأسه، وخالفه المسور، وأن ابن عباس أرسله إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك، فوجده يغتسل بين القرنين، وهو يستر ثوب، قال: فسلمت عليه فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن عباس، أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب، فطاطاه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال: هكذا رأيته ﷺ يفعل. =

\* قوله: "فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري" سأله عن ذلك" إلى قوله: "أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه". هذا لا يخلو عن إشكال؛ لأن الاختلاف بينهما كان في أصل الغسل لا في كميته، فالظاهر أن إرساله كان للسؤال عن أصله إلا أن يقال: أرسله يسأله عن الغسل والكيفية على تقدير جواز الأصل معاً، فلما علم جواز الأصل بمباشرة أبي أيوب ﷺ سكت عنه، وسأل عن الكيفية لكن قد يقال: محل الخلاف كان الغسل بلا احتلام، فمن أين علم بمجرد فعل أبي أيوب جواز ذلك إلا أن يقال: لعنه علم ذلك بقرائن وعلامات، والله تعالى أعلم.

٢٨٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَأَمْرٌ أَبُو أَيُّوبَ بِيَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعاً، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، فَقَالَ الْمُسَوِّرُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أَمَارِيكَ أَبَدًا.

= شرح الغريب: قوله: بين القرين هو بفتح القاف ثنية "قرن"، وهما الخشبستان القائمتان على رأس الشتر وشبههما من البناء، وتمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقي به، وتعلق عليها البكرة. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد منها: جواز اعتسال المحرم وعسله رأسه، ومرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعراً. ومنها: قبول خير الواحد وأن قبوله كان مشهوراً عند الصحابة رضي الله عنهم. ومنها: الرجوع إلى النص عند الاختلاف، وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص. ومنها السلام على المتطهر في وضوء وغسل، بخلاف الجالس على الحدث. ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن الأولى تركها إلا للحاجة. واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده من الجسابة، بل هو واجب عليه، وأما عسله تيرداً فمذهبنا ومذهب الجمهور: جواره بلا كراهة، ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والحصى، بحيث لا ينتف شعراً، فلا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، وقال أبو حنيفة ومالك: هو حرام موجب للفدية.\*

\*\* قال في فتح الملهم: قال القاري في شرح المشكاة: 'يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا ينتف شعراً بلا خلاف، أما لو غسل رأسه بالحطمي فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وبه قال مالك. وقالوا: صدقة، ولو غسل بأشنان فيه طيب فإن كان من رآه سَمَاهُ أَشْنَاناً فعليه الصدقة، وإن سَمَاهُ طيباً فعليه الدم. كذا في قاضيهان. (فتح الملهم ٤٢٢/٥ بيروت)

## [ ١٤ - باب ما يفعل بالحرم إذا مات ]

٢٨٨٩ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ، فَمَاتَ، فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا".

٢٨٩٠ (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَوْقَصْتُهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصْتُهُ - وَقَالَ عَمْرٍو: فَوَقَصْتُهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، - قَالَ أَيُّوبُ: - فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا، وَقَالَ عَمْرٍو: - فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي".

٢٨٩١ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرٍو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: تَبَيَّنْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ.

٢٨٩٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ وَقَصًا، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَالْبَسُوهُ ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي".

## [ ١٤ - باب ما يفعل بالحرم إذا مات ]

فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً خر من بعيره وهو واقف مع النبي ﷺ بعرفة فوقص فمات، فقال: عسلوه ماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً. وفي رواية: 'وقع من راحته فأوقصته أو قال فأقعصته'. وفي رواية: 'فوقصته' وفي رواية: 'وكفنوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة يلبى' وفي رواية: 'ولا تخمروا وجهه ولا رأسه'. وفي رواية: 'فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً'.  
في هذه الروايات دلالة بية المذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وموافقيهم، في أن الحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس =

٢٨٩٣- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".  
وزاد: لَمْ يُسَمَّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ خَرَّ.

٢٨٩٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".

٢٨٩٥- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَبِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا".

= المحيط، ولا تخمر رأسه، ولا تمس طيباً، وقال مالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة وغيرهم: يفعل به ما يفعل بالحلي، وهذا الحديث راد لقولهم.\*\*

وقوله ﷺ: "اغسلوه بماء وسدر" دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وأن الحرم في ذلك كغيره، وهذا مذهبا، وبه قال طاوس وعطاء ومجاهد وابن المنذر وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون. =

\*\* قال في فتح الملهم: وهو مروي عن عائشة، وابن عمر وطاوس؛ لأنها عبادة شرعت، فبطلت بالموت، كالصلاة والصيام. وقال ﷺ: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث " وإحرامه من عمله (وليس من الثلاث، فينبغي أن ينقطع بالموت)، ولأن الإحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه. قلت: لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل، وكيف ورد على خلاف الأصل؛ وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الأصل في الموتى؟...

وأجابوا عن الحديث بأنه ليس عاما بلفظه؛ لأنه في شخص معين، ولأنه لم يقل: يبعث يوم القيامة ملبياً؛ لأنه محرم، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل. وقال: "اغسلوه بسدر" والحرم لا يجوز غسله بسدر... وقد هي عن تغطية وجهه أيضاً كما في الطرق الآتية، مع أن الحرم الحلي لا ينهي عن تغطيته عندهم. (فتح الملهم ٤٢٣/٥ بيروت)



٢٨٩٦- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا وَقَصَّه بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، وَلَا يُخَمَّرَ رَأْسُهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

٢٨٩٧- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا- غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَشْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، خَارِجَ رَأْسِهِ.

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: خَارِجَ رَأْسِهِ وَوَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

٢٨٩٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: وَقَصَّتْ رَجُلًا رَاحِلَتُهُ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ - حَسِبْتُهُ قَالَ - وَرَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُهْل.

= وقوله ﷺ: "ولا نغمره، وجهه ولا رأسه".

أقوال أهل العلم في تخمير الوجه للمحرم الحي وفي تخمير رأس المحرم الميت: أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه، وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة: هو كرأسه، وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه بل له تغطيته، وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة، هذا حكم المحرم الحي.

وأما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه أنه يحرم تغطية رأسه كما سبق، ولا يحرم تغطية وجهه، بل يبقى كما كان في الحياة، ويتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهًا، إنما هو صيانة للرأس، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه، ولا بد من تأويله؛ لأن مالكًا وأبا حنيفة وموافقيهما يقولون: لا يمسح من ستر رأس الميت ووجهه، والشافعي وموافقيه يقولون: يباح ستر الوجه، فتعين تأويل الحديث.

وقوله ﷺ: 'وكفوه في ثوبيه' وفي رواية: 'ثوبين' قال القاسمي: أكثر الروايات 'ثوبيه'.

فوائد الحديث: وفيه فوائد منها: الدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في أن حكم الإحرام باق فيه. ومنها: أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز، وهو مجمع عليه. ومنها: جواز التكفين في ثوبين، والأفضل ثلاثة. ومنها: أن =

٢٨٩٩- (١١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اغْسِوهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَبِيًّا، وَلَا تُعْطُوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يُلَبِّي".

= الكسر مقدم على الدين وغيره؛ لأن النبي ﷺ لم يسأل هل عميه دين مستغرق أم لا. ومنها: أن التكفين واجب، وهو جماع في حق المسلم، وكذلك غسله والصلاة عليه ودفعه.

شرح العريب: وقوله: 'حر من غيره أي سقط. وقوله: 'وقص أي الكسر عنقه، وقصته وأوقصته بمعناه. قوله: فأقصته أي قتله في الحال، ومنه قصص اعم، وهو موتها بداء يأخذها تموت فجأة.

قوله ﷺ: 'فيه يبعث يوم القيمة مساً ومسدً' وبني معناه على حياته التي مات عليها ومنه علامة للحج، وهي دلالة الفصيلة، كما يجيء الشهيد يوم القيامة وأوداجه تشحب دماً، وفيه دليل على استحباب دوام التلبية في الإحرام وعلى استحباب التمسيد، وسبق بين هذا.

قوله ﷺ: 'ولا خصوه' هو الحاء المهمة، أي لا تمسوه حوطاً، والخصوص بفتح الحاء ويقال له: خنط بكسر الحاء، وهو إحلاط من طيب تجمع لميت خاصة لا تستعمل في غيره.

قوله في رواية عني س حشرم. 'أقل رجل حراماً' هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها 'حرام' وهذا هو الوجه، ولأول وجه، ويكون حالاً، وقد جاءت الحال من الكرة على قبة. قوله: "حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا هشيم، حدثنا أبو بشر، حدثنا سعيد بن حبيب".

صط الاسم: 'نو بشر هذا هو العري، واسمه الوليد بن مسلم بن شهاب البصري، وهو تابعي روى عن جندب ابن عبد الله الصحابي رضي الله عنه، وانفرد مسلم بالرواية عن أبي بشر هذا، واتفقوا على توثيقه.

قوله: "حدثنا عبد بن حميد قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل عن منصور عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس قال لفاصي: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: إني سمعته منصور من الحكم، وكذا أخرجه بحار في عن منصور عن الحكم عن سعيد، وهو الصواب، وقيل: عن منصور عن سمة ولا يصح، والله أعلم.

## [١٥ - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه]

٢٩٠٠ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْرِ، فَقَالَ لَهَا: "أَرَدْتَ الْحَجَّ؟" قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعةً، فَقَالَ لَهَا: "حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ! مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي وَكَأَنْتَ تَحْتَ الْمَقْدَادِ."

٢٩٠١ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي."

٢٩٠٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِثْلَهُ.

## [١٥ - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه]

فيه حديث صباغة بنت الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. "أَسَى ﷺ قَالَ هَذَا حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي" أقوال أهل العلم في اشتراط الحاج والمعتمر في إحرامهما التحلل بالعذر فعليه دلالة لمن قال: يجوز أن يشترط الحاج والمعتمر في إحرامه أنه إن مرض تحلل، وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن مسعود وآخرين من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وجماعة من التابعين وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وحثهم هذا الحديث الصحيح الصريح. وقال أبو حيفة ومالك وبعض التابعين. لا يصح الاشتراط، وحملوا الحديث على أنها قصة عير، وأنه مخصوص بصباغة.\*\*

\*\* قال في فتح الملهم: ومنعه (الاشتراط) طائفة، وقلوا. هو ناضل، روي ذلك عن ابن عمر، وعائشة، وهو قول الشعبي، والحكم وطاوس، وسعيد بن جبير، وإليه ذهب مالك، والثوري، وأبو حيفة. وقالوا: لا ينعى اشتراط وقد صحَّ عن ابن عمر إنكار الاشتراط، ولفظ الترمذي: "أنه كان يكره الاشتراط، ويقول: أليس حسبكم سنة نبيكم". وقال العمري: وأنكر ذلك أيضاً طاوس، وسعيد بن جبير، وهما روى الحديث (أي قصة صباغة) عن ابن عباس، وأنكر الزهري، وهو رواه عن عروة، فهذا كله مما يوهن الاشتراط.

٢٩٠٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزَّيْتَرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عليه السلام أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: "أَهْلِي بِالْحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْسِنِي". قَالَ: فَأَذْرَكْتُ.

٢٩٠٤ (٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام أَنَّ ضُبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= وأشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث، فإنه قال: قال الأصيلي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، قال النسائي: لا أعلم أحداً أسنده عن الزهري غير معمر وهذا الذي عرّض به القاضي، وقاله الأصيلي من تضعيف الحديث غلط فاحش جداً، سهت عليه؛ لئلا يفتر به؛ لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية، وفي هذا الحديث دليل على أن المرض لا يبيح التحلل إذا لم يكن اشتراطه في حال الإحرام، والله أعلم.\*\*

= وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه: ومعنى إنكار الاشتراط عند الحنفية أنه لا تأثير له في جوار التحلل؛ فإن الإحصار عندهم يتحقق بالمرض أيضاً، ولو لم يشترط، ومع ذلك لا نسلم أن الاشتراط عبث، فإن العبث ما لا فائدة فيه أصلاً، والمائدة لا تنحصر في تغير الأحكام. (فتح الملهم ٤٣٠/٥ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: ومن يرى الإحصار بالمرض - وهو مذهب أبي حنيفة - يستدل بحديث عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأصباري الذي أخرجه أصحاب السنن، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كُسر أو عرج فقد حلّ، وعليه حجة أخرى، قال: فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة، فقالا: صدق، سكت عنه أبو داود، والمندري، وحسنه الترمذي. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة، والحاكم والبيهقي.

وأيضاً يستدل بقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ هَٰذِهِ﴾ قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي رحمته الله: قال الكسائي وأبو عبيدة. وأكثر أهل اللغة: الإحصار: المنع بالمرض، أو ذهاب النفقة. والحصَرُ حَصَرَ العدو، ويقال: أَحْصَرَهُ المرض، وحصره العدو. (فتح الملهم ٤٢٨/٥ بيروت)

٢٩٠٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ جَرَّاشٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَامِرٍ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا رَبَّاحٌ وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبُضَاعَةَ رضي الله عنها: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبُسِينِي".  
وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: أَمَرَ ضُبَاعَةَ.

صط الاسم وأما "صاعة" فمصاد معجمة مصمومة ثم موحدة مخففة، وهي صاعة بنت الربير بن عبد المصط كما ذكره مسلم في الكتاب، وهي بنت عم النبي ﷺ، وأما قور صاحب الوسيط، هي ضاعة الأسلمية، فعط فاحش، والصواب الهاشمية.  
قوله: فأدركت معناه: أدركت الحبح، ولم تتحلل حتى فرغت منه.

\* \* \* \*

## [ ١٦ - باب صحة إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض ]

٢٩٠٦ - (١) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُنْهُمْ عَنْ عَبْدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ.

٢٩٠٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ، حِينَ نَفَسَتْ بِذِي الْحُفَيْفَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ.

## [ ١٦ - باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض ]

فيه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ.

شرح الغريب قولها "نفست"، أي ولدت، وهي بكسر الفاء لا غير، وفي النون لغتان مشهورة ضمها، وإنشائية: فتحها، سمي نفاساً؛ لخروج النفس وهو المولود والدم أيضاً، قال القاضي: وتجري اللغات في الحيض أيضاً، يقال: نفست، أي حاضت بفتح النون وضمها، قال: ذكرهما صاحب 'الأفعال'، قال: وأبكر جماعة الضم في الحيض. وفيه صحة إحرام النفساء والحائض، واستحباب اغتسالهما للإحرام، وهو مجمع على الأمر به، لكن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب، وقال الحسن وأهل الظاهر: هو واجب، والحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه لقوله ﷺ: 'أصعبي ما يصعب أحج غيرك' لا نصوي" وفيه: أن ركعتي الإحرام سنة ليست بشرط لصحة الحج؛ لأن أسماء لم تصبهما.

وقوله: نفست بالشجرة". وفي رواية: ندي الحيفة. وفي رواية: 'أسبء' هذه المواضع الثلاثة متقاربة فالشجرة ندي الحيفة، وأما السيداء فهي بصرى دي الحليفة، قال القاضي: يحتمل أنها نزلت بطرف السيداء لتعدد عن الناس، وكان مرر النبي ﷺ بذي الحليفة حقيقة، وهناك بات وأحرم، فسمي مرر الناس كلهم باسم مرر إمامهم.

## [ ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، ..... ]

٢٩٠٨ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا\* مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا" قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: "انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ" قَالَتْ فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرْتُ فَقَالَ: "هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ" فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ، بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَهَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

## ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال

## الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه

وجه تسمية حجة الوداع بها وتعريف حج الإفراد والتمتع، والقران: قولهم: "حجة الوداع" سميت بذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها، ولم يحج بعد الهجرة غيرها، وكانت سنة عشر من الهجرة. اعلم أن أحاديث الباب متظاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة، وجواز التمتع والقران، وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة، وأما النهي الوارد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما فسنوضح معناه في موضعه بعد هذا - إن شاء الله تعالى -، و"الإفراد": أن يحرم بالحج في أشهره، ويفرغ منه، ثم يعتمر، و"التمتع" أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منه ثم يحج من عامه، و"القران" أن يحرم بهما جميعاً، وكذا لو أحرم بالعمرة، وأحرم بالحج قبل طوافها صح وصار قارناً، فلو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة، فقولان للشافعي: أصحهما: لا يصح إحرامه -

\* قوله: قالت: خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فما من أهل بعمرة" إلى قولها: ومن أهل بحج فبتم حجج" هذا بظاهره يقتضي أنه ما أمرهم بفسخ الحج بالعمرة مع أن الصحيح الثابت برواية أربعة عشر من الصحابة رضي الله عنهم، هو أنه أمر لمن لم يسق الهدى بفسخ الحج وجعله عمرة، من حملتهم عائشة رضي الله عنها كما سيحيى من روايات حديث عائشة رضي الله عنها، فحيث لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى، والأمر بالفسخ كان لمن لم يسق الهدى فلا منافاة، والله تعالى أعلم.

= بالعمره، والثاني: يصح ويصير قارناً بشرط أن يكون قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج، وقيل: قبل الوقوف بعرفات، وقيل: قبل فعل فرض، وقيل: قبل طواف القدوم أو غيره.

أقوال أهل العلم في الأفضل من هذه الثلاثة: واحتلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل؟ فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها إفراد ثم التمتع ثم القرآن. وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع. وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القرآن،\*\* وهذا إندھبان قولان آخران للشافعي، والصحيح تفضيل الإفراد ثم التمتع ثم القرآن. وأما حجة النبي ﷺ فاختلفوا فيها، هل كان مفرداً أم متمتعاً أم قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة، وكل طائفة رجحت نوعاً، وادعت أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك، والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمره بعد ذلك، وأدخلها على الحج فصار قارناً.

وقد اختلفت روايات أصحابه رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ حجة الوداع: هل كان قارناً أم مفرداً أم متمتعاً؟ وقد ذكر البخاري ومسلم روايتهم كذلك، وطريق الجمع بينها ما ذكرت أنه ﷺ كان أولاً مفرداً، ثم صار قارناً، فمن روى الإفراد هو الأصل، ومن روى القرآن اعتمد آخر الأمر، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي، وهو الانتفاع والارتفاق، وقد ارتفق بالقران كارتفاق التمتع وزيادة في الاختصار على فعل واحد، وهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها.

وقد جمع بينها أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صنفه في حجة الوداع خاصة، وادعى أنه ﷺ كان قارناً، وتناول باقي الأحاديث والصحيح ما سبق، وقد أوضحت ذلك في "شرح المذهب" بأدلته وجميع طرق الحديث وكلام العلماء المتعلق بها، واحتج الشافعي وأصحابه في ترجيح الإفراد بأنه صح ذلك من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم مزية في حجة الوداع على غيرهم.

فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من -

\*\* قال في فتح الملهم: قال الحافظ ابن القيم: "وإنما قلنا: إنه أحرم قارناً لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك، ثم ذكر حديثاً حديثاً وبسط الكلام فيه، ثم قال: وهؤلاء الذين رووا القرآن بغاية البيان: عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان بإقراره لعلي، وتقرير علي رضي الله عنه له، وعمران بن الحصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى، وأبو طلحة، والهرماس بن زياد، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص. فهؤلاء هم سبعة عشر صحابياً رضي الله عنهم. منهم من روى فعله، ومنهم من روى لفظ إحرامه، ومنهم من روى خبره عن نفسه، ومنهم من روى أمره به".

ثم قال بعد عدة أوراق: 'فحصل الترجيح لرواية من روى القرآن بوجوه عشرة.... (فتح الملهم ٢٢/٦ بيروت)



-المدينة إلى آخرها فهو أضبط لها من غيره.

وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان أخذاً بخطام ناقة النبي ﷺ في حجة الوداع، وأنكر على من رجع قول أنس على قوله وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس، وإني كنت تحت ناقة النبي ﷺ بمسي لعابها، أسمعه يلي بالحج. وأما عائشة فقرها من رسول الله ﷺ معروف، وكذلك اطلاعها على باطل أمره وظاهره وفعله في خلوته وعلايته، مع كثرة فقهها وعظم فطنتها.

وأما ابن عباس فمحل من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه، وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره، وأخذه إياها من كبار الصحابة، ومن دلائل ترجيح الإفراد: أن الخلفاء الراشدين ﷺ بعد النبي ﷺ أفردوا الحج، وواظبوا على إفراده، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، واختلف فعل علي ﷺ. ولو لم يكن الإفراد أفضل، وعلّموا أن النبي ﷺ حج مفرداً لم يواظبوا عليه، مع أنهم الأئمة الأعلام، وقادة الإسلام، ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم، فكيف يبق بهم المواظبة على خلاف فعل رسول الله ﷺ؟ وأما الخلاف عن علي ﷺ وغيره فإثماً فعلوه؛ لبيان الجوار، وقد ثبت في الصحيح ما يوضح ذلك.

ومنها أن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله، ويجب الدم في التمتع والقران، وهو دم جبران؛ لفوات الميقات وغيره، فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل. ومنها: أن الأمة أجمعت على جواز الإفراد من غير كراهة، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع، وبعضهم التمتع والقران، فكان الإفراد أفضل، والله أعلم.

فإن قيل: كيف وقع الاختلاف بين الصحابة ﷺ في صفة حجته ﷺ وهي حجة واحدة، وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة؟ قال القاضي عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث، فمن مجيد منصف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكثّر، ومن مقتصر مختصر.

قال: وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفي، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة، وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة، ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط، والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي، والحافظ أبو عمرو بن عبد البر وغيرهم.

التفريق بين الروايات في كلام القاضي عياض: قال القاضي عياض: وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم، واختارناه من اختيارهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث: أن النبي ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة؛ ليدل على جواز جميعها، ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجوز، فأضيف الجميع إليه وأخير كل واحد بما أمر به، وأباحه له ونسبه إلى النبي ﷺ إما لأمره به، وإما لتأويله عليه.

وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأحد بالأفضل، فأحرم مفرداً للحج، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة، وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمعناها أمر به، وأما الروايات بأنه كان قارناً فإخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء إحرامه، بل -

= إنحار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم، وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي، وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر إحرامهم قارين، بمعنى: أنهم أدخلوا العمرة على الحج، وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج؛ لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج، ولم يمكنه التحلل معهم بسبب أهدي، واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم، فصار ﷺ قارناً في آخر أمره.

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشذ بعض الناس فمنعه وقال: لا يدخل إحرام على إحرام، كما لا تدخل صلاة على صلاة، واحتلفوا في إدخال العمرة على الحج، فجوره أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث، ومنعه آخرون وجعلوا هذا حاصلاً بالنبي ﷺ؛ لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج، قال: وكذلك يتأول قول من قال كان متمتعاً أي تمتع بفعل العمرة في أشهر الحج وفعنها مع الحج؛ لأن لفظ التمتع يطلق على معان، فانتظمت الأحاديث واتفقت، قل: ولا يعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أهم أحرموا بالحج مفرداً، فيكون الإفراد إخباراً عن فعلهم أولاً، والقران إخباراً عن إحرام الدين معهم هدي بالعمرة ثانياً، والتمتع لفسحهم الحج إلى العمرة ثم إهلاهم بالحج بعد التحلل منها، كما فعل كل من لم يكن معه هدي.

قال القاضي: وقد قال بعض علمائنا: أنه أحرم ﷺ إحراماً مطلقاً منقطعاً ما يؤمر به من إفراد أو تمتع أو قران، ثم أمر بالحج، ثم أمر بالعمرة معه في وادي العقيق بقوله: صل في هذا الوادي المبارك، وقيل: عمرة في حجة. قال القاضي: والذي سبق آيين وأحسن في التأويل، هذا آخر كلام القاضي عياض.

ثم قال القاضي في موضع آخر بعده: لا يصح قول من قال: أحرم النبي ﷺ إحراماً مطلقاً مهماً؛ لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة بخلافه.

التوفيق بين روايات الإفراد والتمتع والقرآن فيما لخصه الخطابي من كلام الإمام الشافعي: قال الخطابي: قد أعم الشافعي بيان هذا في كتابه "اختلاف الحديث" وجود الكلام، قال الخطابي: وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل، ولكن الوجيه والمختصر من جوامع ما قل أن معوماً في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر، كجوار إضافته إلى الفاعل كقولك: بني فلان داراً إذا أمر بنائها، وضرب الأمير فلاناً إذا أمر بضربه، ورجم النبي ﷺ ماعراً وقطع سارق رداء صفوان، وإنما أمر بذلك، ومثله كثير في الكلام، وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد والمتمتع والقارن كل منهم يأخذ به أمر سكه، ويصدر عن تعليمه، فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها، وأذن فيها.

قال: ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول: لبيك بحجة، فحكى عنه أنه أفرد، وحفي عليه قوله: وعمرة، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أس و غيره الزيادة وهي: لبيت بحجة وعمرة، ولا ينكر قبول الزيادة، وإنما يحصل التناقض، لو كان الزائد باقياً لقول صاحبه، فأما إذا كان مثبته ورثته عليه، فليس فيه تناقض، قال: ويحتمل أن الراوي سمعه =

٢٩٠٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ يُهْدِ، فَلْيَحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَأَهْدَى، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ" قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي، وَأَمْتَشِطَ، وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ، وَأَتْرَكَ الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجِّي، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ، مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَدْرَكَنِي الْحَجُّ وَلَمْ أَحْلِلْ مِنْهَا.

- يقول لغيره على وجه التعليم، فيقول له: لبيك بحجة وعمرة، على سبيل التلقين، فهذه الروايات المختلفة طاهراً ليس فيها تناقض، والجمع بينها سهل كما ذكرنا، والله أعلم.

ضبط كلمة (الهدى) ومعناها وحكمها: قوله ﷺ: 'من كان معه هدي' يقال: 'هَدَيْ' بإسكان الدال وتخفيف الياء، و'هَدْيٍ' بكسر الدال وتشديد الياء لعتان مشهورتان، الأولى أفصح وأشهر، وهو اسم لما يهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدى سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره.

قوله: 'عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا' قالت: خرج مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللكِ عمره، ثم قال رسول الله ﷺ: 'من كان معه هدي، فليهل بالحج مع العمرة'.

وفي الرواية الأخرى قالت: 'خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج، قالت: ولم أهلل إلا بعمره' قال القاضي عياض: احتلت الروايات عن عائشة فيما أحرمت به اختلافًا كثيرًا، فذكر مسلم من ذلك ما قدمناه، وفي رواية لمسلم أيضاً عنها: 'خرجنا لا نرى إلا الحج'.

وفي رواية القاسم عنها: 'خرجنا مهيين بالحج'. وفي رواية: 'لا نذكر إلا الحج' وكل هذه الروايات صريحة في أنها أحرمت بالحج. وفي رواية الأسود عنها: 'لبي لا نذكر حجاً ولا عمره'.

كلام القاضي حول روايات إحرام عائشة والتوفيق بينها: قال القاضي: واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة. فقال مالك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عدناً قديماً ولا حديثاً، وقال بعضهم: يرجح أنها كانت محرمة بحج؛ لأنها رواية عمره والأسود والقاسم، وعلطوا عروة في العمرة، ومن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل، ورجحوا رواية غير عروة على روايته؛ لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد عن هشام عنه: حدثني غير واحد أن النبي ﷺ قال لها: 'دعي عمرتك'، فقد بان أنه لم يسمع الحديث منها.

= قال القاضي رحمه الله: ويس هذا بواضح، لأنه يحتمل أنها من حديثه ذلك، قالوا أيضاً: ولأن رواية عمرة وانقسام نسقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره، ولهذا قال انقسام عن رواية عمرة: "أبأتك ناخذيث على وجهه"، قالوا: ولأن رواية عروة إنما أحر عن إحرام عائشة، والجمع بين الروايات ممكن، فأحرمت أولاً بالحج كما صح عنها في رواية الأكثرين، وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه، ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بنسح الحج إلى العمرة، وهكذا فسره انقسام في حديثه، فأحر عروة عنها باعتمارها في آخر الأمر، وم يذكر أول أمرها. قال القاضي: وقد تعارض هذا بما صح عنها في أخبارها عن فعل أصحابه واختلافهم في الإحرام، وأنها أحرمت هي بعمرة، فلما حصل أنها أحرمت بحج، ثم فسخته إلى عمرة حين أمر الناس بالنسح، فما حاصت وتعدر عنها إتمام العمرة، والتحلل منها وإدراك لإحرام بالحج أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج، فأحرمت، فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارة. \*\*

وقوله ﷺ: "أرفضي عمرتك" ليس معناه إبصارها بالكعبة وإخراج منها، فإن العمرة والحج لا يصح إخراج منها بعد الإحرام سية الخروج، وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فروعها، بل معناه: أرفضي العمل فيها، وإتمام أفعالها التي هي أطواف والسعي وتقصير شعر الرأس، فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرم بالحج، فتصير قارة، وتقف عرفات، وتفعل أساسك كلها إلا الطواف، فتؤخره حتى تنصرف، وكذلك فعلت.

قال العلماء: وما يؤيد هذا لتأويل قوله ﷺ في رواية عبد بن حميد: "وأمسكي عن العمرة" وما يصرح بهذا التأويل رواية مسلم بعد هذا في آخر روايات عائشة عن محمد بن حاتم عن بصر عن وهيب عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أهلت بعمرة، فقدمت، ولم تصف بالبيت حتى حاضت، فسكت المماسك كلها، وقد أهلت بالحج فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: يسعدك طوافك حجت وعمرتك، فأنت، فبعت بها مع عبد الرحمن إلى النعيم، فاعتمرت بعد الحج هذا لفظه.

\*\* قال في فتح الملهم. قال الشيخ محمد عابد السدي رحمه الله في شرح مسند الإمام الأعظم رحمه الله: "وقد استدلل بذلك الكوفيون على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة، فحاصت قبل أن تطوف: أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردة، كما صنعت عائشة، وإنما يلزمها دم برفض العمرة، كما حققه الشيخ علي القاري في شرح المسند .

وظاهر الروايات لحديث عائشة رضي الله عنها يقتضي: أن المرأة إذا قدمت مكة متمتعة، وهي حائض، واستمر حيضها، حتى جاء يوم عرفة، فإنها تحل من إحرام العمرة، وتحرم إحراماً مستأنفاً للحج، فتأتي بأفعاله حتى تفرغ منه، ثم إن شاءت قصت عمرتها التي رفضتها كما فعلته عائشة رضي الله عنها، وهو المرجح عند الحنفية... ثم قال الشيخ عابد رحمه الله في موضع آخر: "قولها: "يصدر الناس بحجة وعمرة وأصدر بحجة صريح في أنها حالت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقتصرها على حجها، وهذا هو الذي يفهم من حديثها. (فتح لمهم ٧/٦-٨ بيروت)

= فقله ﷺ: 'سعت ضواف حجت وعمرتك، تصريح بأن عمرتك باقية صحيحة بحجرك، وأما منع تنعها وتخرج منها، فيتعين تأويل: 'رفضي عمرتك ودعي عمرتك' على ما ذكرناه من رفض العمل فيها، وتماه أفعالها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ في الرواية الأخرى لما مضت مع أحبيها عبد الرحمن ببعمرها من التعميم: هذه مكاب عمرتك فمعناه. أما أرادت أن يكون لها عمرة مفردة عن الحج، كما حصل سائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسحوا للحج إلى العمرة، وأتموا العمرة وتخلوا منها قبل يوم التروية، ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية، فحصل لهم عمرة مفردة وحجة مفردة.

وأما عائشة فأما حصل لها عمرة مدرجة في حجة بالقران، فقال لها النبي ﷺ يوم لفر: 'سعت ضواف حجت وعمرتك، أي قد تمت إحسانك جميعاً، فأنت وأرادت عمرة مفردة، كما حصل لدقي الدس، فلما اعتمرت عمرة مفردة قال لها النبي ﷺ: 'هذه مكاب عمرتك' أي لتي كنت تريدان حصولها مفردة غير مدرجة، فمعك الحيز من ذلك، وهكذا يقال في قولها: يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج، أي يرجعون بحج مفرد وعمرة مفردة، وأرجع أنا وليس لي عمرة مفردة، وإنما حرصت على ذلك لتكثر أفعالها، وفي هذا تصريح بالرد على من يقول: 'القران أفصل'، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: 'مضي رأيت، متنبطي فلا يرم منه إبطال العمرة؛ لأن نقص الرأس والامتشاط حائرون عندنا في الإحرام بحيث لا يتف شعراً، ولكن يكره الامتشاط إلا للعدو، وتأول العمء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة بأن كان في رأسها أذى، فدأج لها الامتشاط كما أتاح لكعب بن عجرة لحق للأدى، وقيل: ليس امرء بالامتشاط هو حقيقة الامتشاط بالمشط، بل تسريح الشعر بالأصابع للعسل لإحرامهما بالحج، لا سيما إن كانت لدت رأسها كما هو السنة، وكما فعله النبي ﷺ، فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها، ويلزم من هذا نقضه، والله أعلم.

قوله: 'أما الدس كدو جمعوا الحج ويعمره فيد صفوا صوفاً واحداً'

أقوال الأئمة في الاكتفاء بطواف واحد للقران من حجته وعمرته. هذا دليل على أن القران يكفيه طواف واحد عن طواف لركن، وأنه يقتصر على أفعال الحج، وتندرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج، وهذا قال لشافعي، وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة ومالك وأحمد وإسحاق ودادود. وقال أبو حنيفة. يرمه طوافان وسعيان، وهو محكي عن عبي بن أبي طالب وابن مسعود وإسحق والحنفي، \* والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قال حافظ في الدرابة: وفي أبواب عن عبي أنه جمع بين الحج والعمرة فصاف طوافين وسعى سعيين، وحديث أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، أخرجه السنائي، أي في السس الكبرى في مسند عبي، =

٢٩١٠ - (٣) وَخَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ أَكُنْ سُقْتُ الْهَدْيَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا"، قَالَتْ: فَحِضْتُ. فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي؟ قَالَ: "انْقِضِي رَأْسَكَ، \* وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي

= قوله: 'عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهملنا عمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً' قال القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الذي تدل عليه بصوص الأحاديث في "صحيح البخاري ومسلم" وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في منتهى سفرهم ودنواهم من مكة 'بسرف' كما جاء في رواية عائشة، أو بعد طوافه بالبيت وسعيه، كما جاء في رواية جابر، ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرًا، حين أمرهم بمسح الحج إلى العمرة.

قوله: 'خرجنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع' فما من أهل عمرة وما من أهل بح حتى قدما مكة فقال رسول الله ﷺ: من أحرم عمرة ولم يهد فيتحل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحجة فليتم حجه' أقوال أهل العلم في تحلل المتمتع الذي ساق الهدى: هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المعتمر المتمتع إذا كان معه هدي لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما: أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته، وحل له كل شيء في الحال، سواء كان ساق هدياً أم لا، واحتجوا بالقياس على من لم يسق الهدى، وأنه تحلل من نسكه، فوجب أن يحل له كل شيء، كما لو تحلل بالحج، وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الروايات التي ذكرها مسلم بعدها، والتي ذكرها قبلها عن عائشة قالت: "خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهملنا عمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً". فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة وتقديرها: "ومن أحرم بعمرة وأهدى فليهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه"، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن القضية واحدة والرواي واحد، فيتعين الجمع بين الروایتين على ما ذكرناه، والله أعلم. =

\* قوله: 'وانقصي رأسك وامتشطي' لعل المراد بذلك هو الاعتسال لإحرام الحج، كما وقع التصريح بذلك في رواية جابر، والله تعالى أعلم.

= ورواته موثقون. وقال في الفتح: "روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن عليّ وابن مسعود ذلك بأسايد لا ناس بها إذا اجتمعت...". (فتح الملهم ١٣/٦ بيروت)

٢٩١١ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَّ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِحَجٍّ، فليُهَلَّ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَلْيُهَلَّ" قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ، وَأَهْلٌ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ وَأَهْلٌ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ.

٢٩١٢ (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مُوَافِينَ لِهَيْلَالِ دِي الْحِجَّةِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلَ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ" قَالَتْ: فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، قَالَتْ: فَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، فَخَرَجْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَأَذَرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، لَمْ أَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِي،

- قوله ﷺ: "وَأَمْسِكِي عَنْ عِمْرَةٍ فِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَىٰ أَنَّهُمَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْهَا، وَإِنَّمَا أَمْسَكْتَ عَنْ أَعْمَالِهَا وَأَحْرَمْتَ بِالْحَجِّ، فَأَدْرَجْتَ أَعْمَالَهَا بِالْحَجِّ، كَمَا سَقَىٰ بَيَانَهُ، وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلتَّأْوِيلِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: "إِرْفَاصِي عِمْرَتَكَ" أَيْ دَعَىٰ عِمْرَتَكَ" أَيْ الْمُرَادُ رَفْضُ إِتِمَامِ أَعْمَالِهَا، لَا يُبْطَلُ أَصْلُ الْعِمْرَةِ.

بقولها: 'فأدعي' فيه دليل على جوار الإرادف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بذلك. وفيه جوار إرادف الرجل المرأة من محارمه، واختوة بها، وهذا مجمع عليه.

قوله ﷺ: 'من أراد مكباً أن يهل نوح وعمره فيبعث، ومن أراد أن يهل نوح فسهل'. ومن أراد أن يهل عمره فسهل' فيه دليلان لجوار الأنواع الثلاثة، وقد أجمع المسلمون على ذلك، وإنما اختلفوا في أفضلها كما سبق.

قولها: فما كانت لبده الحصاة هي بفتح الحاء وإسكان الصاد المهمتين، وهي التي بعد أيام التشريق، وسميت بذلك؛ لأنهم نزلوا من مي، فنزلوا في المحصب وباتوا به.

قوله: 'أحرجا مع رسول الله ﷺ في حجة' مداع موافق لبلال ذي الحجة أي مقارنين لاستهلاله، وكان خروجهم قبله لخمس في ذي القعدة، كما صرحت به في رواية عمرة التي ذكرها مسنم بعد هذا من حديث عبد الله بن سمية عن سليمان بن بلال عن يحيى عن عمرة. قوله ﷺ: 'من أرادكم أن يهل عمرة فبهن ولو لا' أي هديت لأهلب بعمرة هذا مما يحتج به من يقول بتفصيل التمتع.

فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ "دَعِي عُمْرَتَكَ. وَأَنْقِضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ" قَالَتْ: فَفَعَلْتُ: فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنا، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَدَفَنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى التَّعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنا وَعُمْرَتَنَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٍ وَلَا صَدَقَةٍ وَلَا صَوْمٍ.

٢٩١٣ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِقِينَ\* مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، لَا تُرَى إِلَّا الْحَجُّ،\* فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيُهْلَ بِعُمْرَةٍ" وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ.

= ومثله قوله ﷺ: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي" ووجه الدلالة مهما أنه ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل، وأجاب القائلون تفضيل الأفراد بأنه ﷺ إنما قال هذا من أجل فسخ الحج إلى العمرة الذي هو خاص لهم في تلك السنة، خاصة لمخالفة الجاهلية، ولم يرد بذلك التمتع الذي فيه الخلاف وقال هذا تطييباً لقلوب أصحابه، وكانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إلى العمرة كما صرح به في الأحاديث التي بعد هذا، فقال لهم ﷺ هذا الكلام ومعناه: ما يمنعني من موافقتكم فيما أمرتكم به إلا سوقى الهدي، ولولاه لوافقتكم، ولو استقبلت هذا الرأي وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج من أول أمري لم أسق الهدي، وفي هذه الرواية تصريح بأنه ﷺ لم يكن متمتعاً. =

\* قوله: "مواقيس هلال ذي الحجة"، أي مقارنين له كذا في بعض الشروح، وليس المراد به حقيقة المقارنة، بل المراد المقارنة تنزيلاً لها مسرلة المقارنة؛ لأن خروجهم كان قبله لخمس بقين من ذي القعدة، والله تعالى أعلم. وقال بعضهم: أي قرب طلوعه من أوفى عليه أشرف، وعلى هذا فنل لفظ الشروح مقارنين بالياء فانقلب لبعض الناس حين، فكتب النون موضع الباء، والله تعالى أعلم.

\* قوله: "لا يرى إلا الحج" يمكن أن يقال: أرادت بهذا أن المقصود الأصلي من الخروج ما كان إلا الحج، وما وقع الخروج إلا لأجله، ومن اعتمر فعمرة كانت تابعة للحج، فلا يخالف ما سبق أنها كانت معتمرة، وكان في الصحابة رجال معتمرون، وما سيحيى في حديث جابر أنها معتمرة، والله تعالى أعلم.

ويحتمل أنها حكاية عن غالب من كان معه ﷺ من الصحابة في ذلك السفر، أي وما أحرمت عائشة إلا بالحج، والتأويل الثاني: هو المتعين في ما سيحيى من قولها: لبينا بالحج أو خرجنا مهلين بالحج، وعلى الوجه الأول فيحتمل أن بعض الرواة فهموا من قولها: "ما يرى إلا الحج" أنها أحرمت بالحج فذكروا مكان ذلك لبينا بالحج، وخرجنا مهلين لقصد القل بالمعنى، ومثله غير مستبعد؛ لظهور أن كثيراً من الاختلافات والاضطرابات في الأحاديث وقعت بسبب ذلك، ولا أرى عاقلاً يشك فيه، والله تعالى أعلم.



٢٩١٤ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، مِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجَةَ وَعُمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجَةَ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَهُمَا، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ قَصَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمَرَتَهَا، قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ.

٢٩١٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجَ وَعُمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ، وَأَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجَ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمُرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

- تأويل قول عائشة "ولم يكن في ذلك هدي" مع أنها كانت قارئة وعلى القارن الدم. قولها: 'فقصى الله حجنا وعمرت ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم' هذا محمول على إخبارها عن نفسها، أي لم يكن علي في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم، ثم إنه مشكل من حيث إنها كانت قارئة، والقارن يلزمه الدم، وكذلك التمتع، ويمكن أن يتأول هذا على أن المراد من يحج علي دم ارتكاب شيء من محصورات الإحرام، كالطليخ وستر الوجه وقتل الصيد وإزالة شعر وظفر وغير ذلك، أي لم أرتكب محظوراً، فيجب بسبه هدي أو صدقة أو صوم، هذا هو المختار في تأويله.

وقال القاضي عياض: فيه دليل على أنها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران؛ لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فيهما إلا داود الظاهري فقال: لا دم على القارن، هذا كلام القاضي، وهذا اللفظ وهو قوله: 'وم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم'، طاهره في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة، ولكن صرح في الرواية التي بعدها بأنه من كلام هشام بن عروة فيحمل الأول عليه، ويكون الأول في معنى المدرج.

قولها: "خرجت موافين مع رسول الله ﷺ هلال ذي الحجة لا رى إلا بالحج" معناها: لا نعتقد أنا بحرم إلا بالحج؛ لأننا كنا نظن امتناع العمرة في أشهر الحج. قولها: "حتى إذا كنا بسرف" هو بفتح السين المهمة وكسر الراء، وهو ما بين مكة والمدينة بقرب مكة على أميال منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنا عشر ميلاً.

قوله ﷺ: "'نعت؟" معناها: أحصت؟ وهو بفتح النون وضمها لعتان مشهورتان الفتح أفصح والفاء مكسورة فيهما. وأما القياس الذي هو الولادة فيقال فيه: 'نعت' بالضم لا غير.

٢٩١٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نُرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ، أَوْ قَرِيبٍ مِنْهَا، حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "أَفِئْسَتْ" - يَعْنِي الْحَيْضَةَ قَالَتْ - قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي" قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

٢٩١٧- (١٠) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَبُو أَيُّوبَ الْعَيْلَانِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

قوله ﷺ في الحيض: 'هذا شيء كتبه الله على بنات آدم' هذا تسلية لها، وتخفيف لهما، ومعناه أنك لست مختصة به، بل كل بنات آدم يكون منهن هذا، كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما، واستدل البخاري في "صحيحه" في "كتاب الحيض" بعموم هذا الحديث، على أن الحيض كان في جميع بنات آدم، وأنكره به على من قال: إن الحيض أول ما أرسل ووقع في بني إسرائيل، قوله ﷺ: 'فدقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي' معنى "اقضي"، افعلي، كما قال في الرواية الأخرى: "فاصنعي".

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في علة منع الحائض عن الطواف: وفي هذا دليل على أن الحائض والنفساء والمحدث والجنب، يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله وهياته إلا الطواف وركعتيه، فيصح الوقوف بعرفات وغيره كما ذكرنا، وكذلك الأعمال المشروعة في الحج تشرع للحائض وغيرها ممن ذكرنا، وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في علة على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد: هي شرط.

وقال أبو حنيفة: ليست بشرط، وبه قال داود، فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة، ومن لم يشترطها قال: العلة فيه كونها ممنوعة من اللبس في المسجد.

قوله: 'أوصحى رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر' هذا محمول على أنه ﷺ استأذنن في ذلك، فإن تضحية الإنسان عن غيره لا تجوز إلا بإذنه، واستدل به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من بدنة، ولا دلالة فيه؛ لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ، إنما هي قضية عين محتملة لأمر، فلا حجة فيها لما قاله.

وذهب الشافعي والأكثر إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لقوله ﷺ: "من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة" إلى آخره.

أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى جِئْنَا سَرِفَ فَطَمِئْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكِ؟" فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ، قَالَ: "مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: 'هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي' قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: 'اجْعَلُوهَا عُمْرَةً' فَأَهْلَ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، قَالَتْ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَوِي الْيَسَارَةِ، ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ طَهَّرْتُ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفْضْتُ، قَالَتْ: فَأَتَيْتُ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ، فَمَا كَانَتْ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ؟ قَالَتْ: فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْدَفَنِي عَلَى جَمَلِهِ، قَالَتْ: فَإِنِّي لَأَذْكُرُ، وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ، حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَيْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ جَزَاءَ بِعُمْرَةِ النَّاسِ الَّتِي اعْتَمَرُوا.

شرح الغريب وذكر مرادفات الحيض وفقه الحديث: قولها: فصمتُ هو بفتح الطاء وكسر الميم أي حصت، يقال: حاصت المرأة ونحيصت وطمئت وعركت بفتح الراء، ونفست وصحكت وأعصرت وكبرت كنه بمعنى واحد، والاسم منه الحيض والطمس والعراك والضحك والإكبار والإعصار، وهي حائض وحائصة في لغة عربية حكاهما الصراء، وطامث وعارك ومكبر ومغصّر، وفي هذه الأحاديث جوار حج الرجل وامرأته، وهو مشروع بالإجماع، وأجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته، واختلف السلف هل المحرم لها من شروط الاستطاعة؟ وأجمعوا على أن لزوجها أن يمنعها من حج التطوع، وأما حج لفرص، فقال جمهور العلماء: ليس له منعها منه. ولشافعي فيه قولان: أحدهما: لا يمنعها منه، كما قال الجمهور، وأصحهما. له معها؛ لأن حقه على الفور، والحج على التراخي، قال أصحابنا: ويستحب له أن يحج بروحته؛ للأحاديث الصحيحة فيه.

قولها: 'ثم أهو حين راحوا' يعني الدين تخلوا، عمرة وأهلوا باحج حين راحوا إلى منى، وذلك يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وفيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل فيمن هو بمكة أن يحرم بالحج يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وقد سبقت المسألة.

قولها: 'أنعس' هو بضم العين.

قولها: 'فأهلت منها عمرة حراء' عمرة 'س' أي تقوم مقام عمرة الناس، وتكفيها عنها.

٢٩١٨- (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسِرْفَ حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِ الْمَاجِشُونِ، غَيْرَ أَنَّ حَمَادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَأَوْا، وَلَا قَوْلَهَا: وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنِّ أَنْعَسُ فَتُصِيبُ وَجْهِي مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ.

٢٩١٩- (١٢) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

٢٩٢٠- (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَفْلَحَ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ، وَلِيَالِي الْحَجِّ، حَتَّى نَزَلْنَا بِسِرْفَ، فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: 'مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدْيٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَا،'

قوها: 'أخرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج في أشهر الحج وفي حرم حج وليالي حج'. ضبط كلمة "حرم الحج" ومعناها: قولها. 'حرم الحج' هو نصح الحاء والراء كذا صبطناه، وكذا بقه القاضي عياض في 'المشارك' عن جمهور الرواة، قال: وصبطه الأصيلي لفتح الراء، قال: فعلى الضم كأنها تريد الأوقات وأبواصع والأشياء والمخالات، أما بالفتح فجمع "حرمة" أي ممنوعات الشرع ومحرماته، وكذلك قيل للمرأة احرمه بسبب حرمة وجمعها حرم، وأما قوها: 'في أشهر الحج' فاختلف العلماء في المراد بأشهر الحج في قول الله تعالى: ﴿أَحْجُ شَهْرٌ مَعْلُومٌ﴾ (البقرة: ١٩٧) فقال الشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: هي شوال ودو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة تمتد إلى العجر ليلة البحر، وروي هذا عن مالك أيضاً، والمشهور عنه شوال ودو القعدة ودو الحجة بكماله، وهو مروي أيضاً عن ابن عباس وابن عمر، والمشهور عنهما ما قدمناه عن الجمهور.

قوها: 'أخرج رى أصحابه فقال: من لم يكن معه منك هدي فأحب أن يجعده عمره فيفعل، ومن كان معه هدي فلا، فمنهم الآخذ بها والناظر لها من لم يكن معه هدي' وفي الحديث الآخر بعد هذا أنه ﷺ قال: "أو ما شعرت أي أمرت الناس بأمر فإداهم يترددون" وفي حديث جابر: "فأمرنا أن نحل يعني بعمره"، وقال في آخره:-

فَمِنْهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، وَمَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" قُلْتُ: سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ قَالَ: "وَمَا لَكَ؟" قُلْتُ: لَا أَصَلِّي، قَالَ: أَفَلَا يَضُرُّكَ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ، \* فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا، وَإِنَّمَا أَنْتِ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَ" قَالَتْ: فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِثْيَ فَتَطَهَّرْتُ، ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبَ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: 'اخْرُجْ بِأَخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لْتُطِفْ بِالْبَيْتِ، فَإِنِّي أَنْتَظِرُ كَمَا هَهُنَا" قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَحِجْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: "هَلْ فَرَعْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

- "قال: فحلوا، قال: فحلنا وسمعنا وأطعنا" وفي الرواية الأخرى: "أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج وجعلوا الذي قدمتم بها متعة، قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا لحج؟ قال: افعلوا ما أمركم به".

هذه الروايات صحيحة في أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتهم، بخلاف الرواية الأولى، وهي قوله ﷺ: من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فيصنع قال العلماء: حيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاصقة لهم، وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج؛ لأنهم كانوا يرونها من أفجر المحجور، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ، وأمرهم به أمر عزيمة، وألزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك، ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدي، والله أعلم. قولها: "سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة" كذا هو في النسخ "فسمعت بالعمرة"، قال القاضي: كذا رواه جمهور رواة مسهم، ورواه بعضهم فسمعت العمرة وهو الصواب. قولها: "قال: ومنك، قلت: لا أصلي".

فوائد الحديث وأقوال أهل العلم فيمن كان بمكة وأحرم بالعمرة من الحرم: فيه استحباب الكناية عن الحيض ونحوه مما يستحى منه، ويستشنع لفظه إلا إذا كانت حاجة، كإزالة وهم ونحو ذلك قوله ﷺ: "حرج بأختك من حرم فلتنهر بعمرة" فيه دليل لما قاله العلماء أن من كان بمكة وأراد العمرة، فميقاته لها أدنى الحل، ولا يجوز أن-

\* قوله: 'فكوني في لحج' أي في ما هو المقصود بالخروج من الحج بالإحرام له، والله تعالى أعلم.

٢٩٢١ (١٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبْشَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مِمَّنْ أَهْلُ الْحَجِّ مُفْرَدًا، وَمِمَّنْ قَرَنَ، وَمِمَّنْ تَمَتَّعَ.

٢٩٢٢ - (١٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَّةً.

٢٩٢٣ - (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِينٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدَخَلَ عَيْنًا يَوْمَ التَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ، وَاللَّهِ! بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

٢٩٢٤ - (١٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

= يحرم بها من الحرم، فإن حالف وأحرم بها من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أحزاه، ولا دم عليه، وإن لم يخرج وطاف وسعى وحلق ففيه قولان: أحدهما: لا تصح عمرته حتى يخرج إلى الحل، ثم يطوف ويسعى ويحلق. والثاني: وهو الأصح يصح وعيه دم؛ لتركه الميقات.

قال العلماء: وإنما وجب الخروج إلى الحل؛ ليجمع في سكه بين الحل والحرم، كما أن الحاج يجمع بينهما، فإنه يقف بعرفات وهي في الحل، ثم يدخل مكة ليطواف وغيره، هذا تفصيل مذهب الشافعي، وهكذا قال جمهور العلماء: إنه يجب الخروج لإحرام العمرة إلى أدنى الحل، وأنه لو أحرم بها في الحرم، ولم يخرج لزمه دم. وقال عطاء: لا شيء عليه، وقال مالك: لا يجزئه حتى يخرج إلى الحل، قال القاضي عياض: وقال مالك: لا بد من إحرامه من التنعيم خاصة، قالوا: وهو ميقات المعتبرين من مكة. وهذا شاذ مردود، والذي عليه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء، ولا تختص بالتنعيم، والله أعلم.

٢٩٢٥ - (١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ وَأَصْدُرُ بِنُسُكٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: "انْتَظِرِي، فَإِذَا طَهَرْتَ فَأَخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي مِنْهُ، ثُمَّ الْقَيْنَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا - قَالَ: أَظْنَهُ قَالَ: غَدًا - وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ أَوْ - قَالَ - نَفَقَتِكَ".

٢٩٢٦ - (١٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ أَنْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ؓ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٢٩٢٧ - (٢٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقُنِ الْهَدْيَ، فَأَحْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: "أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟" قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَاذْهَبِي مَعَ أُخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا".

قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتُكُمْ، قَالَ: "عَقَرَى حَقِّي، أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ التَّحْرِ؟" قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: "لَا نَأْسَ، أَنْفِرِي".

قوله ﷺ: "ولكنها على قدر نصبك أو قال: عفتك" هـ طاهر في أن لثوب والمص في العبادة بكثر كثرة الصب والنفقة، والمراد أصب الذي لا يدمه الشرع وكذا النفقة.

قولها: "أفت صفيه" ما رأيي إلا حاسبتكم. قال: عقرى حقي أو ما كنت صفت يوم "تحر؟" فسب. بلى، قال: لا نأس انفري معناه: أن صفيه أم المؤمنين ؓ حصلت قبل طواف الوداع، فلما أراد النبي ﷺ الرجوع إلى المدينة قالت: ما أظني إلا حاسبتكم، لا انتظار طهري وطواقي للوداع، فإني لم أطف للوداع، وقد حصت ولا =

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.  
وَقَالَ إِسْحَاقُ: مُتْهَبِطَةٌ وَمُتْهَبِّطٌ.

٢٩٢٨ - (٢١) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْبِي، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ.

٢٩٢٩ - (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ

= يمكن الطواف الآن، وصت أن طواف الوداع لا يسقط عن الحائض فقال النبي ﷺ: "أما كنت طعت طواف الإفاضة يوم اسحر؟ قالت: بلى، قال: يكفيت ذلك؛ لأنه هو الطواف الذي هو ركز، ولا بد لكل أحد منه، وأما طواف الوداع فلا يجب على الحائض

شرح العريب. وأما قوله ﷺ: 'عقرى حلقى' فهكذا يرويه المحدثون بالالف التي هي ألف التأنيث، ويكتونه بانياء ولا ييؤونه، وهكذا يقله جماعة لا يحصون من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية المحدثين، وهو صحيح فصيح، قال الأزهرى في 'تهذيب اللغة': قال أبو عبيد: معنى "عقرى" عقرها الله تعالى، و'حلقى' حلقها الله. قال: يعني عقر الله جسدها وأصاها بوجع في حلقها.

قال أبو عبيد: أصحاب الحديث يروونه 'عقرى حلقى'، وإيما هو "عقرا حلقاً" قال: وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه، قال شمر: قلت لأبي عبيد. م لا تحير "عقرى"؟ فقال. لأن 'فعلى' تحيء بعتاً، ولم تحيء في الدعاء، فقلت: روى ابن شميل عن العرب "مطرى" وعقرى أحف منها، فدم ينكره، هذا آخر ما ذكره الأزهرى.

وقال صاحب المحكم: يقال للمرأة: عقرى حلقى، معناه عقرها الله وحلقها، أي حلق شعرها أو أصاها بوجع في حلقها، قال: فسـ'عقرى' هها مصدر كدعوى، وقيل: معناه تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها، وقيل: 'العقرى' الحائض، وقيل: عقرى حلقى، أي عقرها الله وحلقها، هذا آخر كلام صاحب 'المحكم'، وقيل: معناه: جعلها الله عاقراً لا تند، وحلقى: مشرومة على أهبها، وعلى كل قول، فهي كلمة كان أصلها ما ذكرناه، ثم اتسعت العرب فيها، فصارت تطلقها، ولا تريد حقيقة ما وصعت له أولاً، وبصيره تربت يدها، وقاته الله ما أشجعه، وما أشعره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض، ولا يلزمها الصبر إلى طهرها؛ لتأتي به، ولا دم عليها في تركه، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف، وهو شاذ مردود.



عَنْدَر - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ مَضْيَنٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ خَمْسٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضْبَانُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، قَالَ: "أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ - قَالَ الْحَكَمُ: كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ - وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَحِلَّ كَمَا حَلَّوْا".

٢٩٣٠ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَضْيَنٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَنْدَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ: يَتَرَدَّدُونَ.

وقولها: "فدخل علي وهو غضبان فقلت: من غضبك يا رسول الله! أدخله الله النار؟ قال: أو ما شعرت أبي أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون" أما غضبه ﷺ فلا انتهاك حرمة الشرع، وترددهم في قبول حكمه وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَزَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي شَحَرِ بَيْتِهِمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَمُّوْا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥) فغضب ﷺ لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع، والحزن عليهم في نقص إيمانهم بتوقفهم.

فوائد الحديث: وفيه: دلالة لاستحباب الغضب عند انتهاك حرمة الدين، وفيه: جواز الدعاء على المحالف لحكم الشرع، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أو ما شعرت أبي أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون"، قال الحكم: كأنهم يترددون أحسب! قال القاضي: كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح، وإن كان فيه إشكال، قال: وراد إشكاله تغيير فيه وهو قوله: 'قال الحكم كأنهم يترددون'، وكذا رواه ابن أبي شيبة عن الحكم، ومعناه: أن الحكم شك في لفظ النبي ﷺ هذا مع ضبطه لمعناه، فشك هل قال يترددون أو نحوه من الكلام، ولهذا قال بعده: أحسب، أي أظن أن هذا لفظه، ويؤيده قول مسلم بعده في حديث عنده، ولم يذكر الشك من الحكم في قوله: "يترددون"، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي"، هذا دليل على جواز قول: "لو" في التأسف على فوات أمور الدين، ومصالح الشرع. وأما الحديث الصحيح في أن "لو تفتح عمل الشيطان" فمحمول على التأسف على حظوظ الدنيا ونحوها، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال "لو" في غير حظوظ الدنيا ونحوها، فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه، والله أعلم.

٢٩٣١- (٢٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ، فَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، يَوْمَ النَّفَرِ: "يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ" فَأَبَتْ، \* فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

٢٩٣٢- (٢٥) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَوَائِي: حَدَّثَنَا رَيْدُ بْنُ الْجُبَابِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ".

قوله ﷺ: يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجتك وعمرتك فيه دلالة طاهرة على أنها كانت قارنة، ولم ترفض العمرة رفض إبطال، بل تركت الاستمرار في أعمال العمرة بانفرادها، وقد سبق تقرير هذا في أول هذا الباب، وسبق هناك الاستدلال أيضاً بقوله ﷺ: 'يسعك طوافك لحجتك وعمرتك'.

ذكر الروايات في قول عائشة فيضرب رجلي بعلة الراحلة وتصويب ما هو الصواب منها: قوله في حديث صفية بنت شيبة "عن عائشة: فحجعت أرفع حماري أحسره عن عقبي فيضرب رجلي بعلة الراحلة، قت له. وهل ترى من أحد؟ قلت: فأهملت عمرة" أما قولها: "أحسره" فيكسر السين وضمها لعنان، أي أكشفه وأزيله، وأما قولها "بعلة الراحلة" فالمشهور في اللغة أنه بياء موحدة ثم عين مهملة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء.

وقال القاضي عياض رحمه الله: وقع في بعض الروايات "نعلة" يعني بالنون، وفي بعضها بالياء، قال: وهو كلام مختلف، قال: قال بعضهم صوابه "ثفنة الراحلة" أي فخذها، يريد ما حشن من مواضع مساركها، قال أهل اللغة: كل ما ولي الأرض من كل دي أربع إدا برك، فهو: ثفنة، قال القاضي: ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام ولا جوابها لأخيها بقولها: "وهل ترى من أحد؟" ولأن رجل الراكب قل ما تبعد ثفنة الراحلة، قال: وكل هذا وهم، قال: والصواب "فيضرب رجلي بنعنة سيف" يعني أنها لما حسرت حماتها ضرب أحوها رجلها بنعنة السيف فقالت: وهل ترى من أحد، هذا كلام القاضي.

قلت: ويحتمل أن المراد فيضرب رجلي سبب الراحلة، أي يضرب رجلي عامداً لها في صورة من يضرب الراحلة، ويكون قولها 'بعلة' معناه بسبب، والمعنى: أنه يصرب رجها بسوط أو عصا، أو غير ذلك حين تكشف حماتها عن عقها عيرة عليها، فتقول له هي: وهل ترى من أحد، أي نحن في حلاء ليس هنا أحبي أستتر منه، =

٢٩٣٣- (٢٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَبْرِ بْنِ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ قَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْرِجِعُ النَّاسُ بِأَجْرَيْنِ وَأَرْجِعُ بِأَجْرٍ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، قَالَتْ: فَأَرَدَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي، فَيَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ، قُلْتُ لَهُ: وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: فَأَهْلَلْتُ بِعُمَرَةَ، ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ.

٢٩٣٤- (٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو: أَخْبَرَهُ عَمْرٍو بْنُ أَوْسٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ، فَيُعْمِرُهَا مِنَ التَّنْعِيمِ.

٢٩٣٥- (٢٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ

= وهذا التأويل متعين أو كالتعيين؛ لأنه مطابق للفظ الذي صحت به الرواية وللمعنى ولسياق الكلام، فتعين اعتماده، والله أعلم.

قوها: "وهو بالخصبة" هو بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين، أي بالخصب.

قوها: "بمقبي رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهضة عسها، أو أنا مصعدة وهو مهبط منها. وقالت في الرواية الأخرى: "فجئنا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال: هل فرغت؟ فقلت: نعم، فأذن في أصحابه فخرج عمر بالبيت وطاف". وفي الرواية الأخرى: "فأقبلنا حتى أتينا رسول الله ﷺ وهو بالخصبة".

الجمع بين الروايات في تعيين المكان الذي خرج منها عائشة إلى التنعيم. وجه الجمع بين هذه الروايات أنه ﷺ بعث عائشة مع أخيها بعد نزوله بالخصب، وواعدها أن تلحقه بعد اعتماها، ثم خرج هو ﷺ بعد ذهابها فقصده البيت ليطوف طواف الوداع، ثم رجع بعد فراغه من طواف الوداع، وكل هذا في الليل، وهي الليلة التي تلي أيام التشريق، فلقبها ﷺ وهو صادر بعد طواف الوداع، وهي داخلة لطواف عمرتها، ثم فرغت من عمرتها ولحقته ﷺ وهو بعد في منزله بالخصب.

وأما قولها: فأذن في أصحابه فخرج عمر بالبيت وطاف. فبدأ أول على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وأن طوافه ﷺ كان بعد خروجها إلى العمرة وقبل رجوعها، وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة.

مُفْرَدٍ، وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ عَرَكْتُ، حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنًا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، قَالَ: فَقُلْنَا: حِلُّ مَاذَا؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ" فَوَاقَعْنَا النَّسَاءَ، وَتَطَيَّنَا بِالطَّيْبِ، وَلَبَسْنَا ثِيَابَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلُنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَوَجَدَهَا تَبْكِي، فَقَالَ: 'مَا شَأْنُكِ؟' قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أَحِلَّ، وَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْبِي بِالْحَجِّ" فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ قَالَ "قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا" فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحَدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَّحْتُ، قَالَ: 'فَاذْهَبْ بِهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ' وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ.

قوله في حديث جابر: "أن عائشة عركت" هو بفتح العين والراء ومعناه: حاصت. يقال: عركت تعرك عروكا، كقععدت تقعد قعودا.

قوله: "أهلب يوم التروية" وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه، وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة، وأراد الإحرام بالحج استح له أن يحرم يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وسقت المسألة ومداهب العلماء فيها في أوائل 'كتاب الحج'.

قوله ﷺ: "هذا أمر كسبه الله على بنات آدم فاعنسي ثم أهبي بالحج هذا العسل هو العسل للإحرام، وقد سبق بيانه، وأنه يستحب لكل من أراد الإحرام بحج أو عمرة، سواء الحائض وغيرها.

قوله: "حتى إذا صهرت" بفتح الطاء وضمها والفتح أفصح.

قوله: "حتى إذا طهرت طافت بالكعبة والصف والمروة، ثم قل قد حلت من حجت وعمرتك جميعا" هذا صريح في أن عمرتها لم تنطل، ولم تحرج منها، وأن قوله ﷺ: 'ارفعي عمرتك ودعي عمرتك' متأول كما سبق بيانه وأصحاً في أوائل هذا الباب. قوله: "حتى إذا طهرت صافت بالكعبة والصف والمروة ثم قال قد حلت من حجت وعمرتك جميعا" يستلزم منه ثلاث مسائل حسنة: إحداها: أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت قارئة، ولم تنطل عمرتها، وأن الرقص المذكور متأول كما سبق. والثانية: أن القارن يكفيه صواف واحد وسعي واحد، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة وصائفة: يلزمه طواف وسعيان، والثالثة: أن السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح، وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تصنع كما لم تنطل، فهو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف عليه لما أخرته.

٢٩٣٦- (٢٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهِيَ تَنكِحُ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٢٩٣٧- (٣٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي حَجَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا، إِذَا هَوَيْتَ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، مِنَ التَّعْصِيمِ.

قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزَّيْبَرِ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. ٢٩٣٨- (٣١) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا

واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم السحر في حجة الوداع، وكان تداء حيضها هذا يوم السبت أيضاً لثلاث حبوب من دي الحجة ستة عشر، ذكره أبو محمد بن حرم في كتاب حجة الوداع. قوله: 'وكان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً حتى إذا هويت شئاً تابعها عليه' معناه: إذا هويت شيئاً لا يقص فيه في الدين مثل طلبها الاعتماد وغيره، أحاطها إليه، وقوله "سهلاً" أي سهر الخلق كريمة شمائل لطيفاً ميسراً في الحق، كما قال الله تعالى ﴿وَلَكَ لَعْنٌ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤) وفيه حسن معاشرة لأرواح، قال الله تعالى: ﴿وَعَشْرُوهُمْ سَائِمِعُونَ﴾ (النساء: ١٩) لاسيما فيما كان من باب الطاعة، والله أعلم.

كلام الأئمة في صحة حج الصبي: قوله: 'أخرج مع رسول الله ﷺ مهلين' نخرج مع النساء والولد - الولدان. هم الصبيان. ففيه صحة حج الصبي وأصح به، ومذهب مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: أنه يصح حج الصبي ويثاب عليه، ويترتب عليه أحكام حج البالغ، إلا أنه لا يجزئ عن فرض الإسلام، فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لزمه فرض الإسلام. وخالف أبو حنيفة الجمهور فقال: لا يصح به إحرام ولا حج ولا ثواب فيه، ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج. قال: وإنما يحج به ليتعلم ويتجنب محظوراته ليتعلم.

بِالْيَتِّ وَالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ" قَالَ: قُلْنَا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ" قَانَ: فَأَتَيْنَا النَّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَمِسْنَا الطَّيْبَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلَسْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَّانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

٢٩٣٩- (٣٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

قال: وكذلك لا تصح صلاته، وإنما يؤمر بها لما ذكرناه، وكذلك عبده سائر العادات. والصواب مذهب الجمهور لحديث ابن عباس رضي الله عنه: "إن امرأة رفعت صبياً فقلت يا رسول الله أهدا حج؟ قال نعم" والله أعلم. \*\* ضبط كلمة (مسست) قوله: 'ومسست الصب' هو بكسر السين الأولى هذه اللفظة المشهورة، وفي لغة قبيلة ففتحها. حكاه أبو عبيد وأبو جوري، قال الجوهري: يقال: 'مَسَسْتُ الشَّيْءَ' بكسر السين 'أَمَسَهُ' بفتح الميم "مَسَأُ" فهذه اللفظة الفصيحة، قال: وحكى أبو عبيدة "مَسَسْتُ الشَّيْءَ" بالفتح "أَمَسَهُ" بضم الميم، قال: وربما قالوا: 'مَسَسْتُ الشَّيْءَ' يحدفون منه السين الأولى، ويحولون كسرهما إلى الميم، قال: ومهم من لا يحول، ويترك الميم على حالها مفتوحة.

قوله: 'وكفنا طواف لأول بين الصفا والمروة' يعني القدر منا، وأما المتمتع، فلا بد له من السعي بين الصفا والمروة في الحج، بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة.

قوله: فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في إبلٍ ونفرٍ كل سبعة ما في بدنة "البدنة" تطلق على البعير والبقرة والشاة. لكن غالب استعمالها في البعير، والمراد بها هما البعير والبقرة، وهكذا قل العلماء تجري البدنة من الإبل والقر كل واحدة منهما عن سبعة.

أقوال الأئمة في صحة أصحية الشركاء الذي جهة قربتهم مختلفة أو لا يريد بعضهم القربة: ففي هذا الحديث دلالة لإجزاء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس، وقيامها مقام سبع شياه، وفيه دلالة لحوار الاشتراك في أهدي والأضحية، وبه قال الشافعي وموافقه، فيجوز عند الشافعي اشتراك السبعة في بدنة، سواء كانوا متفرقين أو مجتمعين، وسواء كانوا مقترضين أو متطوعين، وسواء كانوا مقترين كنهم، أو كان بعضهم متفرقاً وبعضهم يريد اللحم، روي هذا عن ابن عمر وأُس، وبه قال أحمد، وقال ماث: يجوز إن كانوا متطوعين، ولا يجوز إن كانوا مقترضين. وقال أبو حنيفة: إن كانوا مقترين جاز، سواء اتفقت قريتهم أو اختلفت، وإن كان بعضهم متفرقاً وبعضهم يريد اللحم، لم يصح بلاشتراك.

أَبُو الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ، لَمَّا أَحْلَلْنَا، أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ.

٢٩٤٠ - (٣٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَمْ يَطْعِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

زَادَ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ: طَوَافُهُ الْأَوَّلُ.

قوله: 'أمر النبي ﷺ لما أحسنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى، قال فأهملنا من لأصح'. 'الأبطح' هو بطحاء مكة، وهو متصل بالمحصب. وقوله: 'إذا توجهنا إلى منى' يعني يوم التروية، كما صرح به في الرواية السابقة، وفيه دليل للمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل لستمتمتع، وكل من أراد الإحرام بالحج من مكة أن لا يحرم به إلا يوم التروية. وقال مالك وآخرون: يحرم من أول ذي الحجة، وسقت المسألة بأدلتها.

أما قوله: 'فأهملنا من لأصح' فقد يستدل به من يجوز للمكي والمقيم بها لإحرام بالحج من الحرم، وفي المسألة وجهان لأصحابنا: أحدهما: لا يجوز أن يحرم بالحج إلا من داخل مكة وأقصده من باب داره، وقيل: من المسجد الحرام. والثاني: يجوز من مكة ومن سائر الحرم، وقد سقت المسألة في 'باب المواقيت'، فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا؛ لأهم أحرموا من الأبطح، وهو خارج مكة، لكنه من الحرم، ومن قال بالأول وهو الأصح قال: إنما أحرموا من الأبطح؛ لأهم كانوا يارلين به، وكل من كان دون الميقات المحدود، فميقاته منزله كما سبق في باب المواقيت، والله أعلم.

قوله: 'لم يطف رسول الله ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً وهو صوفه الأول يعني النبي ﷺ ومن كان من أصحابه قارئاً، فهو لاء م يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة. وأما من كان متمتعاً فإنه سعى سبعين: سعياً لعمرة، ثم سعياً آخر لحجة يوم النحر. وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في أن القارن ليس عليه إلا طواف واحد للإفاضة، وسعي واحد، ومن قال بهذا: ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وطاوس، وعطاء، والحسن البصري، ومجاهد ومالك، وابن الماحشون، وأحمد، وإسحاق، وداود، وابن المنذر، وقالت طائفة: يرمه طوافان وسعيان، ومن قاله: الشعبي، والنخعي، وجابر بن زيد، وعبد الرحمن بن الأسود، والثوري، والحسن بن صالح، وأبو حيفة، وحكي ذلك عن علي وابن مسعود. قال ابن المنذر: لا يثبت هذا عن علي رضي الله عنه.

٢٩٤١ - (٣٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي نَاسٍ مَعِيَ. قَالَ: أَهْلُنَا، أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِالْحَجِّ خَالِصًا وَحَدَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صُحْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ: "جَلُّوا وَأَصِيبُوا النَّسَاءَ". قَالَ عَطَاءٌ: وَلَمْ يَعْرِمْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ، فَقُنْنَا: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ، أَمَرْنَا أَنْ نُفْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَدَاكِيرُنَا الْمَنِيِّ! قَالَ: يَقُولُ: جَابِرٌ بِيَدِهِ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا - قَالَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا، فَقَالَ: 'قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَنْفَاكُمُ لِلَّهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبْرُكُمْ، وَلَوْ لَا هَدَيْتُ لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ. وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ، فَحَبَّوْا' فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعَاتِهِ، فَقَالَ: بِمِ أَهْلَلْتُ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَاهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا" قَالَ: "وَأَهْدِي لَهُ عَلَيَّ هَدْيًا، فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلْعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا يَدِي؟ قَالَ: "لَا يَدِي".

قوله: "صبح رعة" هو يضم الصاد وكسرهما.

قوله: "فأمرنا أن نحل"، قال عطاء قال: حبب وأصيبوا النساء، قل عصاء: ولم يعرم عليهم، ولكن أحلهم هم معناه: لم يعرم عليهم في ودة النساء، بل أدحهم، ولم يوحه. وأما الإحلال فعرم فيه عني من لم يكن معه هدي.

قوله: "فأتى عرفة فنصر مذكير نبي هو إشارة إلى قرب العهد بوضع النساء.

قوله: 'فقدم عني من سعائته فقال: سمعته' قال: 'أهل به عني'، فقال له رسول الله ﷺ: فاهد وامكث حراماً، قال: وأهدي له عني هدياً.

معنى السعاية: "السعاية": بكسر السين، قال القاصي عياض. قوله: 'من سعائته' أي من عمه في السعي في الصدقات، قال: وقار بعض عمائد الذي في غير هذا الحديث أنه يبعث علياً عليه السلام أميراً لا عاملاً عني الصدقات، إذ لا يجوز استعمال بي هاشم عني الصدقات؛ لقوله ﷺ بفضل من عباس وعند المطلب من ربيعة حين سألاه ذلك: 'أن الصدقة لا تحم محمد ولا آل محمد' ولم يستعملهما.

قال القاصي. يحتمل أن علياً عليه السلام ولي لصدقات وغيرها احتساباً، أو أعطي عمالته عليها من غير الصدقة، قال: وهذا أشبه لقوله: 'من سعائته'، والسعاية تختص بالصدقة. هذا كلام نقاصي، وهذا الذي قاله حسن، إلا قوله: إن السعاية تختص بالعمل على الصدقة، فليس كذلك؛ لأنها تستعمل في مطلق الولاية، وإن كان أكثر استعمالها في الولاية على الصدقة، وما يدل لما ذكرته حديث حذيفة السانق في كتاب الإيمان من صحيح مسلم.



٢٩٤٢ - (٣٥) حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَلَبَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَا تَذَرِي أَشْيَاءَ بَلَغَهُ مِنَ السَّمَاءِ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ النَّاسِ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ أَحِلُّوا، فَلَوْلَا الْهُدْيُ الَّذِي مَعِيَ، فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ" قَالَ: فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ، وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

= قال في حديث رفع الأمانة 'ولقد أتى علي رمان وما أنالي أيكم بايعت، لئن كان مسماً ليرده علي ديه، وش كان بصرانياً أو يهودياً ليرده علي ساعبه'. يعني الوالي عليه، والله أعلم.

قوله: 'فقدمه علي ﷺ من سعايته فقال سمعته' قال: إنما أهل به النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ وهذا وامك حرام، قال: وأهدى نه علي هدياً' ثم ذكر مسلم بعد هذا بقيل حديث أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قدمت علي رسول الله ﷺ وهو مسح بصبحاء فقال لي: حجت؟ فقلت: نعم، فقال: سمعته؟ قال: فقلت: لا، فقال: أهلاً كِهلال النبي ﷺ، قال: قد أحسست صباً بصب ونبوة ثم حل' وفي الرواية الأخرى عن أبي موسى أيضاً: 'أن النبي ﷺ قال له: سمعته؟ قال: أهلت بإهلال النبي ﷺ، قال: هل سبق من هدي؟ قلت: لا، قال: صب بصب وبالصفا والنبوة ثم حل' هذا الحديثان متفقان على صحة الإحرام معلقاً، وهو أن يحرم إحراماً كإحرام فلان، فيعقد إحرامه، ويصير محرماً بما أحرم به فلان، واحتلف آخر الحديثين في التحلل، فأمر علياً بالبقاء على إحرامه، وأمر أنا موسى بالتحلل، وبما احتلف آخرهما؛ لأنهما أحراماً كإحرام النبي ﷺ، وكان مع النبي ﷺ الهدي فشاركه علي في أن معه الهدي، فهذا أمره بالبقاء على إحرامه، كما بقي النبي ﷺ على إحرامه بسبب الهدي، وكان قارناً، وصار علي ﷺ قارناً

وأما أبو موسى فتم يكس معه هدي، فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكس معه هدي، وقد قال النبي ﷺ: 'إنه لولا الهدي لجلعها عمرة وتحلل' فأمر أنا موسى بذلك، فلذلك احتلف في أمره ﷺ هماً، فاعتمد ما ذكرته وهو الصواب، وقد تأوهمما الخطائي والقاصي عياض تأويلين غير مرضيين، والله أعلم.

قوله: 'وأهدى نه علي هدي' يعني هدياً اشتراه، لا أنه من السعاية على الصدقة، وفي هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يصح الإحرام معلقاً بأن يبوي إحراماً كإحرام ريد، فيصير هذا المعق كزيد، فإن كان ريد محرماً بالحج كان هذا بالحج أيضاً، وإن كان بعمرة فيعمرة، وإن كان بهما فبهما، وإن كان ريد أحرم مطلقاً صار هذا محرماً إحراماً مطلقاً، فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة، ولا يلزمه موافقة ريد في الصرف. ولهذه المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه، وقد استقصيتها في 'شرح المهذب' والله الحمد.

٢٩٤٣ - (٣٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ، قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: تَصِيرُ حَجَّتُكَ الْآنَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا، وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً"، قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: "افْعَلُوا مَا أَمَرَكُم بِهِ، فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ" ففَعَلُوا.

قوله: 'فقال سراقه بن مالك بن جعشم: يا رسول الله ألعاما هذا أم لأند؟ قال: لأند' وفي الرواية الأخرى: 'فقد سراقه بن جعشم فقال: يا رسول الله ألعاما هذا أم لأند؟ فشك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في أحج مرتين لا بل لأند أند'

معنى قوله: "دخلت العمرة في الحج": اختلف العلماء في معناه على أقوال: أصحابها وبه قال جمهورهم: معناه: أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة، والمقصود به بيان إبطال ما كانت الجاهلية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج. والثاني: معناه: جوار القرآن، وتقدير الكلام دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم القيامة. والثالث: تأويل بعض القائلين بأن العمرة ليست واجبة، قالوا: معناه سقوط العمرة، قالوا: ودحوها في الحج معناه: سقوط وجوبها، وهذا ضعيف أو باطل، وسياق الحديث يقتضي بطلانه. والرابع: تأويل بعض أهل الظاهر أن معناه: جواز فسح الحج إلى العمرة، وهذا أيضاً ضعيف.

قوله: 'حتى إذا كان يوم التروية وجعنا مكة نظهر أهلك بالبحر' فيه دليل للشافعي وموافقيه أن التمتع وكل من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج، فالسنة له أن يحرم يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وقد سبقت المسألة مرات. وقوله: 'جعلنا مكة نظهر' معناه: أهلنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى.

قوله: 'حدثني حاتم بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: أحبوا من إحرامكم، فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا وأقيموا حلالاً، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واحبوا الذي قدمتم بها متعة' اعلم أن هذا الكلام فيه تقديم وتأخير، وتقديره، وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: "اجعلوا إحرامكم عمرة وتحلوا بعمل العمرة"، وهو معنى فسح الحج إلى العمرة.

٢٩٤٤ - (٣٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَنَحْلُلَ، قَالَ: وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

= اختلاف الأئمة في فسخ الحج إلى العمرة وقد اختلف العلماء في هذا المسخ، هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم ناق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة، ويتحلل بأعمالها. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليحالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، ومما يستدل به للجمهور حديث أبي در رضي الله عنه الذي ذكره مسلم بعد هذا بقليل: كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فسخ الحج إلى العمرة.

وفي كتاب السنائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال: 'قلت يا رسول الله فسخ الحج ما خاصة أم مناس عمرة؟ فقرر لنا خاصة' وأما الذي في حديث سراقه: 'نعاسا هذا أم لأبد؟ فقال: لأبد' فمعناه: جوار الاعتماد في أشهر الحج كما سبق تفسيره، فالخاص من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة، وكذلك القرآن، وأن فسخ الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'حتى إذا كان يوم التروية فأهتوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم هذا متعة، قالوا: كيف جعلها متعة وقد سميا الحج؟ فقال: افعوا ما أمركم به، ولولا أني سقت الهدى لمعت مثل بدي أمركم به' هذا دليل ظاهر لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما في ترجيح الإفراد، وأن غالبهم كانوا محرمين بالحج، ويتأول رواية من روى "متمتعين" أنه أراد في آخر الأمر صاروا متمتعين، كما سبق تقريره في أوائل هذا الباب، وفيه دليل للشافعي وموافقيه، في أن من كان مكة وأراد الحج إما يحرم به من يوم التروية، وقد ذكرنا المسألة مرات.

## [ ١٨ - باب في المتعة بالحج والعمرة ]

- ٢٩٤٥ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتَعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الزَّيْبَرِ يَنْهَى عَنْهَا قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ، تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ، فَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وَأَبْتُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ، فَلَنْ أُوتَى بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ، إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ.
- ٢٩٤٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَافْصِلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ، فَإِنَّهُ أَتَمَّ لِحَجَّكُمْ، وَأَتَمُّ لِعُمْرَتِكُمْ.

## [ ١٨ - باب في المتعة بالحج والعمرة ]

وفي الرواية الأخرى عن عمر رضي الله عنه: "فافصلوا حجتكم من عمرتكم فإنه أتم لحجتكم وأتم لعمرتكم" وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه كان يفتي بالمتعة، ويحتج بأمر النبي ﷺ له بذلك. وقول عمر رضي الله عنه أن نأخذ بكتاب الله، فإن الله تعالى أمر بالإنجام. وذكر عن عثمان أنه كان ينهى عن المتعة أو العمرة، وأن علياً حالفه في ذلك وأهل بهما جميعاً. وذكر قول أبي درة رضي الله عنه: "كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة" وفي رواية "رخصة". وذكر قول عمران بن حصير: "أن النبي ﷺ أَمَرَ طائفة من أهله في العشر، فلم تنزل آية تفسخ ذلك" وفي رواية: "جمع بين حج وعمرة، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم يمه".

أقوال العلماء في تعيين التمتع الذي ينهي عنه عمر: قال المازري: اختلف في المتعة التي نهى عنها عمر في الحج" فقيل: هي فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: هي العمرة في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، وعلى هذا إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل، لا أنه يعتقد بطلانها أو تحريمها.

وقال القاضي عياض: ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة، قال: ولهذا كان عمر رضي الله عنه يضرب الناس عليها، ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قدمنا ذكرها، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ آتِدْيَ﴾ (البقرة: ١٩٦) هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضاً القران؛ لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده، قال: ومن التمتع =

٢٩٤٧- (٣) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ خَلْفُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِداً يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَيْكَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

= أيضاً فسخ الحج إلى العمرة. هذا كلام القاضي. قلت: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما هموا عن المتعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، ومرادهم هي أولوية للترغيب في الأفراد لكونه أفضل، وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقرآن من غير كراهة، وإنما اختلفوا في الأفضل منها، وقد سبقت هذه المسألة في أوائل هذا الباب مستوفاة، والله أعلم.

معنى متعة النكاح والكلام في نسخها: وأما قوله في متعة النكاح وهي نكاح المرأة إلى أجل: فكان مباحاً ثم نسخ يوم خير، ثم أبيح يوم الفتح، ثم نسخ في أيام الفتح، واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة، وقد كان فيه خلاف في العصر الأول، ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه، وسيأتي سطر أحكامه في "كتاب النكاح" إن شاء الله تعالى.

## [ ١٩ - باب حجة النبي ﷺ ]

٢٩٤٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ حَاتِمٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلْنَا عَنْ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، فَأَهْوَى يَدَهُ إِلَى رَأْسِي فَتَزَعَّ زَرْيَ الْأَعْلَى، ثُمَّ تَزَعَّ زَرْيَ الْأَسْفَلِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِكَ، يَا ابْنَ أُجَيٍّ! سَلْ عَمَّ شِئْتَ، فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ مُلْتَحِفًا بِهَا، كُنَّا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا، وَرَدَّأُوهُ عَلَى جَنْبِهِ، عَلَى الْمِشْحَبِ، فَصَلَّى بِأَ.

## [ ١٩ - باب حجة النبي ﷺ ]

فوائد الحديث فيه حديث جابر رضي الله عنه، وهو حديث عظيم مشتمل على حمل من الفوائد، ونفائس من مهمات القواعد، وهو من أفراد مسلم، لم يروه البخاري في صحيحه، ورواه أبو داود كرواية مسلم، قال القاضي: وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المندر جزءاً كبيراً، وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو تقصى لريد على هذا القدر قريب منه، وقد سبق الاحتجاج بسكت منه في أثناء شرح الأحاديث السابقة، وسنذكر ما يحتاج إلى التشبيه عليه على ترتيبه إن شاء الله تعالى.

قوله: 'عن جعفر بن محمد عن أبيه قال. دحج عن جابر.. إلى قوله: فقصي سا' هذه القطعة فيها فوائد منها: أنه يستحب لمن ورد عليه رائون أو صيفان ونحوهم أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم، كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها: 'أمرنا رسول الله ﷺ أن نسرل الناس منازلهم' وفيه: إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ كما فعل جابر بن محمد بن علي. ومنها: استحباب قوله للرائر والضيف ونحوهما مرحباً. ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه، وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي، ووضع يده بين ثدييه.

وقوله: 'وأنا يومئذ غلام شاب' فيه تشبيه على أن سبب فعل جابر ذلك التأنيس، لكونه صغيراً، وأما الرجل الكبير فلا يحس إدخال اليد في جيبه، والمسح بين ثدييه. ومنها حوار إمامة الأعمى الصراء، ولا خلاف في حوار ذلك، لكن اختلفوا في الأفضل على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها: إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير؛ لأن الأعمى أكمل خشوعاً لعدم نظره إلى السهيات. والثاني: البصير أفضل؛ لأنه أكثر احترازاً من الحاسات. والثالث: هما سواء لتعداد فصيتتهما، وهذا الثالث هو الأصح عند أصحابنا وهو نص الشافعي.

ومنها: أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره. ومنها: جواز لصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه. =

فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بِيَدِهِ، فَعَقَدَ تِسْعًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجْ، ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: "اغْتَسِلِي، وَاسْتَشْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي" فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ

- ومها: حوار تسمية الثدي للرجل، وفيه حلاف لأهل اللغة. منهم من جوره كالمرأة، ومنهم من معه وقال: يختص الثدي بالمرأة. ويقال في الرجل: ثنؤة، وقد سق إيضاحه في أوائل "كتاب الإيمان" في حديث الرجل الذي قتل نفسه، فقال فيه النبي ﷺ: "إنه من أهل النار".

شرح العريب: وقوله: 'فه في ساحة' هي بكسر الون وتخفيف السين المهملة والجي، هذا هو المشهور في نسخ بلادنا، وروايتنا لصحيح مسلم وسنن أبي داود، ووقع في بعض النسخ 'في ساحة' تحذف النون، وبقه القاضي عياض عن رواية الجمهور قال: وهو الصواب، قال: والساحة والساح جميعاً ثوب كالطيلسان وشبهه، قال: ورواية النون وقعت في رواية الفارسي، قال: ومعه ثوب ملفق، قال: قال بعضهم: النون خطأ وتصحيح، قلت: ليس كذلك، بل كلاهما صحيح، ويكون ثوباً منفقاً على هيئة الطيلسان، قال القاضي في "المشارك": الساج والساحة: الطيلسان، وجمعه: سيجان، قال: وقيل: هي الخضر منها خاصة. وقال الأزهري: هو طيلسان مقور يسح كذلك، قال: وقيل: هو الطيلسان الحسن، قال: ويقال: الطيلسان بفتح اللام وكسرها وصمها، وهي أقل.

وقوله: 'وردؤه على مشجب' هو عيم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة، وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت. قوله: "أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ" هي بكسر الحاء وفتحها، والمراد: حجة الوداع.

قوله: 'أب رسول الله ﷺ' مكث تسع سنين لم يحج' يعني مكث بالمدينة بعد الهجرة. قوله: 'ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج' معناه: أعلمهم بذلك وأشاعه بينهم؛ ليتأهبوا للحج معه، ويتعلموا المناسك والأحكام، ويشهدوا أقواله وأفعاله، ويوصيهم؛ ليلعب الشاهد الغائب، وتشيع دعوة الإسلام، وتبلغ الرسالة القريب والبعيد، وفيه: أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمر المهمة، ليتأهبوا لها.

قوله: 'كلهم يبتمس' أي يأتى رسول الله ﷺ 'قال القاضي: هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج؛ لأنه ﷺ أحرم بالحج، وهم لا يخالفونه، ولهذا قال جابر: وما عمل من شيء عملنا به، ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر إليهم، ومثله: تعليق علي. وأبي موسى إحرامهما على إحرام النبي ﷺ.

قوله ﷺ 'لأسماء بنت عميس، وقد ولدت: 'اعسلي واستشرفي ثوب' وأحرمي' فيه: استحباب غسل الإحرام.

الْقُصَوَاءَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ، نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

- لنفساء، وقد سبق بيانه في باب مستقبل وفيه: أمر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستئفار، وهو أن تشد في وسطها شيئاً، وتأخذ حرقه عريضة تجعلها على محل الدم، وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها، وهو شبيه بشفرة الدابة بفتح الفاء، وفيه: صحة إحرام النساء، وهو مجمع عليه، والله أعلم. قوله: فصبي ركعتين' فيه استحباب ركعتي الإحرام، وقد سبق الكلام فيه مبسوطاً.

شرح الغريب والجمع بين الروايات: قوله: "ثم ركب القصواء" هي بفتح القاف وبالمدة قال القاضي: ووقع في نسخة العدري "القصوى" بضم القاف والقصر، قال: وهو خطأ، قال القاضي: قال ابن قتيبة: كانت للنبي ﷺ نوق، القصواء والجدعاء والعضاء، قال أبو عبيد: العضباء اسم لناقة النبي ﷺ، ولم تسم بذلك لشيء أصابها، قال القاضي: قد ذكرها أنه ركب القصواء، وفي آخر هذا الحديث "خطب على القصواء"، وفي غير مسلم "خطب على ناقته الجدعاء"، وفي حديث آخر "على ناقة خرماء"، وفي آخر "العضاء" وفي حديث آخر: كانت له ناقة لا تسبق، وفي آخر تسمى مخضمة، وهذا كله يدل على أنها ناقة واحدة، خلاف ما قاله ابن قتيبة، وأن هذا كان اسمها أو وصفها لهذا الذي بها، خلاف ما قال أبو عبيد، لكن يأتي في "كتاب النذر" أن القصواء غير العضباء كما سمينه هناك، قال الحرابي: العضب والجدع والخرم والقصو والمخضمة في الآذان، قال ابن الأعرابي: القصواء التي قطع طرف أذنها، والجدع: أكثر منه، وقال الأصمعي: والقصو مثله قال: وكل قطع في الأذن جدع، فإن جاوز الربع، فهي عضباء، والمخضرم، مقطوع الأذنين، فإن اصطلمتا فهي صلماء، وقال أبو عبيد: القصواء: المقطوعة الأذن عرضاً، والمخضمة: المستأصلة، والمقطوعة النصف فما فوقه.

وقال الخليل: المخضمة مقطوعة الواحدة: والعضباء مشقوقة الأذن. قال الحرابي: فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها، وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها، هذا آخر كلام القاضي. وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره: إن العضباء والقصواء والجدعاء اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله ﷺ، والله أعلم.

قوله: 'نظرت إلى مد بصري' هكذا هو في جميع النسخ "مد بصري" وهو صحيح، ومعناه: منتهى بصري، وأكرر بعض أهل اللغة "مد بصري" وقال: الصواب "مدى بصري"، وليس هو بمنكر، بل هما لعتان، المد أشهر.

قوله: 'بين يديه من راكب وماش' فيه جوار الحج راكباً وماشياً، وهو مجمع عليه، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَوَدُنْ فِي النَّاسِ لَئِنْ تَوَلَّوْا لَأَخَذَنَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ مَدَّ بَصَرِي﴾ (الحج: ٢٧)

واختلف العلماء في الأفضل منهما. فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ؛ ولأنه أعون له على وطائف مناسكه؛ ولأنه أكثر نفقة. وقال داود: ماشياً أفضل لمشقته، وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة.



بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ، فَأَهْلٌ  
بِالتَّوْحِيدِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ،  
لَا شَرِيكَ لَكَ"، وَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يُهْتُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْهُ، وَلَزِمَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ.

قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ، اسْتَمَّ  
الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ ﴿وَاجْتَذُوا مِنْ مَّقَامِ

قوله: وعينه يرى القرآن وهو يعرف تأويله معناه: الحث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجته تلك.  
قوله: فأهل بالتوحيد" يعني قوله: "لبيك لا شريك لك"، وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في  
تليبتهم من لفظ الشرك، وقد سبق ذكر تليبتهم في 'باب التلبية'. قوله: "فأهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك  
لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك"، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به، فلم يرد  
رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ تليبتَهُ قال القاضي عياض رحمه الله: فيه إشارة إلى ما روي من ريادة  
الناس في التلبية من الثناء والذكر، كما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه كان يزيده: "لبيك ذا النعماء وانفصل  
الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك". وعن ابن عمر رضي الله عنهما: "لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك  
والعمل". وعن أنس رضي الله عنه: "لبيك حقاً تعبداً ورقاً".

قال القاضي: قال أكثر العلماء: المستحب الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ، وبه قال مالك والشافعي، والله أعلم.  
قوله: 'قار حابر. ليس سوي إلا أحج' سه عرف بعمره فيه دليل لمن قال بترجيح الأفراد، وقد سبقت مسألة  
مستقصاة في أول الباب السابق.

فقه الحديث ومعنى الرمل وحكمه: قوله: "حتى تيبا لب" فيه بيان أن السنة للحاج أن يدخلوا مكة قبل  
الوقوف بعرفات ليطوفوا للقدم وغير ذلك.

قوله: "حتى إذا أتيت البيت معه ستم الرك. فرم ثلثاً ومشى أربعاً" فيه أن المحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف  
بعرفات يسن له طواف القدم، وهو مجمع عليه، وفيه: أن الطواف سبع طوافات، وفيه: أن السعة أيضاً الرمل في  
الثلاث الأول، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة.

قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطأ، وهو الخبب، قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف  
واحد في حج أو عمرة، أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف، ولا يسرع أيضاً في كل طواف  
حج، وإنما يسرع في واحد منها، وفيه: قولان مشهوران للشافعي أصحابهما: طواف يعقه سعي، ويتصور ذلك في  
طواف القدم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع. ونقول الثاني: أنه لا يسرع إلا في  
طواف القدم، سواء أراد السعي بعده أم لا، ويسرع في صواف العمرة إذ ليس فيها إلا طواف واحد، والله أعلم.

إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴿ (البقرة: ١٢٥) فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ - وَلَا أَعْلَمُهُ ذِكْرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -: كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

تفسير الاضطباع. قال أصحابنا: والاضطباع سة في الطواف، وقد صح فيه الحديث في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما، وهو أنه يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر، ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً، قالوا: وإنما يسن الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله، والله أعلم.

وأما قوله: "ستله الركن"، فمعناه مسحه بيده، وهو سنة في كل طواف، وسيأتي شرحه واضحاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

قوله: "ثم نهر إلى مقدم إبراهيم عليه السلام فقرأ: ﴿وَتَجِدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (سورة: ١٢٥) فحصر المقام بينه وبين البيت".

أقوال أهل العلم في ركعتي الطواف: هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف، واختلفوا هل هما واجبتان أم سستان؟ وعقدنا فيه خلاف حاصله ثلاثة أقوال: أصحابنا: أنهما سنة. والثاني: أنهما واجبتان. والثالث: إن كان طوافاً واجباً فواجبتان وإلا فستان، وسواء قلنا: واجبتان أو سستان لو تركهما لم يطل طوافه، والسنة أن يصليهما خلف المقام، فإن لم يفعل ففي الحجر، وإلا ففي المسجد، وإلا ففي مكة وسائر الحرم، ولو صلاهما في وطنه وغيره من أقاليم الأرض حاز وفاته الفضيلة، ولا تقوت هذه الصلاة ما دام حياً، ولو أراد أن يطوف أطوفة استحب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه، فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه قال أصحابنا: يجوز ذلك، وهو خلاف الأولى، ولا يقال: مكروه. ومن قال بهذا: المسور بن محرمة، وعائشة، وطاؤس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وأحمد وإسحاق وأبو يوسف، وكرهه ابن عمر، والحسن البصري، والرهري، ومالك والثوري، وأبو حنيفة، وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر، ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء.

قوله: "فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ" كان يقرأ في ركعتين. قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر قال: كان أبي يعني محمداً يقول: إنه قرأ هاتين السورتين، قال جعفر: ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر، بل عن جابر عن قراءة النبي ﷺ في صلاة هاتين الركعتين.

قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ بَيْنَ يَدَيْكَ الْكُفْرُوتِ﴾ معناه قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وفي الثانية بعد الفاتحة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وأما قوله: "لا أعلم ذكره إلا عن النبي ﷺ" ليس هو شكاً في ذلك؛ لأن لفظة "العلم" تنافي الشك، بل جرم رفعه إلى النبي ﷺ. وقد ذكره البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: "أن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً، ثم صلى ركعتين قرأ فيهما: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾".

وَقَدْ بَأُهَا لَكُفْرُونَ \* ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: «إِنَّ لَصَفَّ وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعِيرِ اللَّهِ ﷻ» (البقرة: ١٥٨) "أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ" فَبَدَأَ بِالصَّفَا، فَرَقِيَ عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْحَزَ وَعَدَّهُ، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ" ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ

قوله: ثم حجج من باب إلى صفا فيه دلالة على أنه حج من باب إلى صفا، واستحب لطائف طواف القدوم إذ فرغ من الصواف، وصلاته حلف لمقام أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه، ثم يخرج من باب الصفا ويسعى، وانفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب، وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم. قوله: ثم خرج من باب إلى صفا في قوله: ثم رجع إلى صفا

فوائد الحديث في هذا اللفظ أنواع من مسائل منها: أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا، وأنه قال الشافعي ومالك والجمهور، وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال: اندؤوا بما بدأ الله به، هكذا نصيحة الجمع

ومنها: أنه يسعى أن يرقى على الصفا والمروة، وفي هذا إرفقي خلاف، قال جمهور أصحابنا. هو سنة ليس بشرط ولا واجب، فلو تركه صح سعيه، لكن فاته العvisية، وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا. لا يصح سعيه، حتى يصعد على شيء من الصفا، والصواب الأول، قال أصحابنا: لكن يشترط أن لا يترك شيئاً من المسافة بين الصفا والمروة، فيبصق عقبه بدرج الصفا، وإذا وصل المروة ألقى أصابع رجليه بدرجها، وهكذا، في المرات السبع، يشترط في كل مرة أن يلمص عقبه بما بدأ منه، وأصابعه بما ينتهي إليه.

قال أصحابنا: يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى يرى البيت إن أمكنه. ومنها: أنه يسأل أن يقف على الصفا مستقبلاً الكعبة، ويذكر الله تعالى هذا الذكر المذكور، ويدعو ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات، هذا هو المشهور عند أصحابنا. وقال جماعة من أصحابنا: يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط والصواب الأول.

قوله ﷻ: وهزم الأحزاب وحده معناه: هزمهم بغير قتال من الأدميين، ولا بسب من جهنم، والمراد بالأحزاب: الذين تحربوا على رسول الله ﷺ يوم الحندق، وكان الحندق في شوال سنة أربع من الهجرة، وقيل: سنة خمس

\*\* قال في فتح المنهم وأعلم أن كثيراً من درجات الصفا دفعت تحت الأرض بارتفاعها، حتى إن من وقف على أول درجة من درجاتها انوحودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود، وما يفعل بعض أهل الدعة والجهلة من الصعود حتى يتصفقوا بالجدار، فحلاف صريقة أهل السنة والجماعة. (فتح اسمهم ٦٠/٦ بيروت)

مَرَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافٍ عَلَى الْمَرْوَةِ فَقَالَ: "لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً"، فَقَامَ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَعَلَّامِنَا هَذَا أَمْ لَا أَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: "دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ" مَرَّتَيْنِ "لَا بَلَّ لَأَبَدٍ أَبَدٍ" وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ يُبْدِنِ النَّبِيَّ ﷺ،

قوله: "ثم نزل إلى مروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة" هكذا هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال: وفيه إسقاط لفظة لا بد منها، وهي حتى انصبت قدماه رمل في بطن الوادي فسقطت لفظة رمل ولا بد منها، وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم، وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي "الموطأ" "حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى خرج منه"، وهو بمعنى: رمل، هذا كلام القاضي، وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم: "حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى"، كما وقع في "الموطأ" وغيره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد، ثم يمشي باقي المسافة إلى المروة على عادة مشيه، وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع، والمشي مستحب فيما قبل الوادي وبعده، ولو مشى في الجميع، أو سعى في الجميع أجزأه وفاتته الفضيلة، هذا مذهب الشافعي وموافقيه. وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان: إحداهما: كما ذكر، والثانية: تجب عليه إعادته.

قوله: "فعل على المروة مثل ما فعل على الصفا" فيه: أنه يسن عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا، وهذا متفق عليه.

قوله: "حتى إذا كان آخر طواف على المروة".

بيان السعي والرّد على ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي: فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور: أن الذهاب من الصفا إلى المروة يحسب مرة، والرجوع إلى الصفا ثانية، والرجوع إلى المروة ثالثة، وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة. وقال ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي من أصحابنا: يحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة، فيقع آخر السبع في الصفا، وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأرمان، والله أعلم.

قوله: "فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله! ألعامنا هذ أم لأد؟ إلى آخره. هذا الحديث سبق شرحه واضحاً في آخر الباب الذي قبل هذا، و"جعشم" بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ذكره الخواري وغيره.

فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ، وَلَيْسَتْ ثِيَاباً صَبِيغاً، وَاسْتَحَلَّتْ فَأُكْرِكَ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، قَالَ: فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّشاً عَلَى فَاطِمَةَ، لِلَّذِي صَنَعْتُ، مُسْتَفْتِياً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أُنْكِرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: "صَدَقْتُ صَدَقْتُ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ؟" قَالَ قُلْتُ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ، قَالَ: "فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلُّ" قَالَ: فَكَانَ حَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مائةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى، فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلاً.....

قوله: فوجد فاطمة مِمَّنْ حَلَّ واست ثياباً صبغةً واستحلت فأكرِكَ ذلك عليها فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها؛ لأنه ظن أن ذلك لا يجوز وأكرهه

قوله: 'فذهب إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة' لتحريش: الإغراء، والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضي عتابها. قوله: 'فبني أهل منى على ما هم عليه من سنن رسول الله ﷺ' هذا قد سبق شرحه في الباب قبله، وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كإحرام فلان.

قوله: 'فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ' ومن كان معه هدي هذا أيضاً تقدم شرحه في الباب السابق، وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة الخصوص؛ لأن عائشة لم تحل، ولم تكن ممن ساق أهدي، والمراد بقوله: 'حل الناس كلهم' أي معظمهم، و'أهدي' بإسكان الدال، وكسرهما وتشديد الياء مع الكسر، وتحذف مع الإسكان. وأم قوله: 'وقصروا' فإما قصرُوا ولم يحلقوا مع أن الحلق أفضل؛ لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يحلق في الحج، فلو حلقوا لم يبق شعر، فكان التقصير هنا أحسن؛ ليحصل في السكين إزالة شعر، والله أعلم. قوله: 'فما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج' "يوم التروية": هو الثامن من ذي الحجة، سبق بيانه واشتقاقه مرات، وسبق أيضاً مرات أن الأفضل عند الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة، وأراد الإحرام بالحج أحرم يوم التروية عملاً بهذا الحديث، وسبق بيان مذاهب العلماء فيه، وفي هذا بيان أن السنة أن لا يتقدم أحد إلى منى قبل يوم التروية، وقد كره مالك ذلك، وقال بعض السلف: لا بأس به، ومذهبنا أنه خلاف السنة.

قوله: 'فركب النبي ﷺ فصلى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر'.

بعض سنن المناسك: فيه بيان سنن إحداها: أن الركوب في تلك المواضع أفضل من المشي، كما أنه في حمة الطريق أفضل من المشي، هذا هو الصحيح في الصورتين أن الركوب أفضل، وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل، وقال بعض أصحابنا: الأفضل في حمة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك، وهي مكة ومنى =

حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِبَمْرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَاَقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبَمْرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرَجَلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَحَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ: .....

= ومزدلفة وعرفات، والتردد بينهما، والسنّة الثّانية: أن يصلي بمى هذه الصّوات الخمس، والثالثة: أن يبيت بمى هذه الليلة، وهي ليلة التاسع من ذي الحجة، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع. قوله: 'ثم مكث فيلاً حتى طلعت شمس' فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس، وهذا متفق عليه. قوله: 'وأمر بقبة من شعر تضرب له بمره' فيه استحباب النزول بمره إذا ذهبوا من منى؛ لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعاً، فالسنة أن ينزلوا بمره، فمن كان له قبة ضرها، ويغتسلون للوقوف قبل الزوال، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام، وخطب بهم خطبتين حقيقتين، ويخفف الثانية جداً، فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف. وفي هذا الحديث: جواز الاستئصال للمحرم بقبة وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنازل، واحتلفوا في جواره لراكب، فمذهبنا: جوازه، وبه قال كثيرون، وكرهه مالك وأحمد، وستأتي المسألة مبسوطة في موضعها - إن شاء الله تعالى -، وفيه: جواز اتخاذ القباب وجوارها من شعر.

شرح الغريب: وقوله: 'مره' هي بفتح النون وكسر الميم، هذا أصلها، ويجوز فيها ما يجوز في طيرها، وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرها، وهي موضع بحسب عرفات، وليست من عرفات. قوله: 'ولا تشك قريش إلا أنه وقف عند المشعر الحرام، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية' معنى هذا: أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام، وهو جبل في المزدلفة يقال له: قروح، وقيل: إن المشعر الحرام كل المزدلفة، وهو بفتح الميم على المشهور، وبه جاء القرآن، وقيل: بكسرها، وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة، ويقفون بعرفات، فظلت قريش أن النبي ﷺ يقف في المشعر الحرام على عادتهم، ولا يتجاوزوه، فتجاوزه النبي ﷺ إلى عرفات؛ لأن الله تعالى أمره بذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ كَلَسُ﴾ (البقرة: ١٩٩) أي سائر العرب غير قريش، وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة؛ لأنها من الحرم. وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله، فلا يخرج منه. قوله: "فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بمره فمر به حتى إذا رعب شمس" أما "أجاز" فمعناه: جاوز المزدلفة، ولم يقف بها، بل توجه إلى عرفات. وأما قوله: "حتى أتى عرفة" فمحاذ والمعاد قارب عرفات؛ لأنه فسره بقوله: 'وجد القبة قد ضربت بمره فنزل بها'، وقد سبق أن مرة ليست من عرفات، وقد قدما أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جمعاً خلاف السنة.

قوله: 'حتى إذا رعبت الشمس أمر بالقصواء فرحلت به فأتى بطن الوادي فحطب الناس' أما "القصواء" فتقدم =

"إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَّا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَضْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعاً فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتَهُ هَذَا، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضْعُ رَبَانَا، رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ،....."

= ضبطها وبيائها واضحا في أول هذا الباب. وقوله: 'فرحت' هو تحفيف الحاء، أي جعل عليها الرحل. وقوله: 'نص الوادي' هو وادي عرنة بصم العين وفتح الراء وعدّها نود، وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا، فقان: هي من عرفات.

فقه الحديث. وقوله: فحط الناس فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع، وهو سنة باتفاق جماهير العلماء، وحالف فيها المالكية، ومذهب الشافعي أن في الحج أربع حطب مستنونة: إحداها: يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر. والثانية: هذه التي بطن عرنة يوم عرفات. والثالثة: يوم النحر. والرابعة: يوم النفر الأول، وهو اليوم الثاني من أيام التشريق. قال أصحابنا: وكل هذه الخطب أفراد وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات، فإنها حطبتان، وقبل الصلاة، قال أصحابنا: ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى، والله أعلم.\*

قوله ﷺ: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا مَعَاهُ. متأكدة التحريم شديده، وفي هذا دليل لصرب الأمثال، وإلحاق الظير بالظير قياساً.

قوله ﷺ: "لَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ" إلى قوله: "فِيهِ مَوْضُوعٌ كَمَا فِي هَذِهِ الْحِمْلَةِ يُبْطَلُ أَفْعَالُ الْجَاهِلِيَّةِ وَيَبْوَعُهَا الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا قَبْضٌ، وَأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِي قَتْلِهَا، وَأَنَّ الْإِمَامَ وَغَيْرَهُ مَن يَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ يَنْهَى عَنْ مَكْرٍ يَنْعَمُ أَنْ يَبْدَأَ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى قَبُولِ قَوْلِهِ، وَإِلَى طَيِّبِ نَفْسٍ مِنْ قَرَبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: 'حَتَّ قَدَمِي' فإشارة إلى إبطاله.

الأقوال في اسم ابن ربيعة: وأما قوله ﷺ: "وَبِأَوَّلِ دَمٍ أَضْعُ دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ" فقال المحققون والجمهور: اسم هذا الالباس إياس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وقيل: اسمه حارثة، وقيل: آدم، قال الدارقطني: وهو تصحيف، وقيل: اسمه تميم، وممن سماه آدم الزبير بن بكار، قال القاضي عياض: ورواه بعض رواة مسلم: دم ربيعة بن الحارث قال: وكذا رواه أبو داود، قيل: هو وهم، والصواب ابن ربيعة؛ لأن ربيعة عاش بعد النبي ﷺ إلى زمن عمر بن الخطاب، وتأوله أبو عبيد فقال: دم ربيعة؛ لأنه ولي الدم، فنسبه إليه، قالوا: وكان هذا الالباس المقتول طفلاً صغيراً يحبو بين البيوت، فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبني ليث بن بكر، قاله الزبير بن بكار. =

\*\* قال في فتح الملهم: وعند الحموية في الحج ثلاث حطب: أوله وثانيها ما ذكره النووي. وثالثها: بمعنى في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل حطبتين يوم، وكلها سنة. (فتح الملهم ٦٥٠/٦ بيروت)

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ، فَإِنَّكُمُ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُنَّ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟

= تفسير قوله "أنه موضوع كله": قوله ﷺ في الربا: "نه موضوع كله" معناه الرائد على رأس المال كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُنْتَفَ فَلَكُمْ رِءُوسٌ أَمْوَالُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٩) وهذا الذي ذكرته إيضاح، وإلا فالمقصود مفهوم من نفس لفظ الحديث: لأن الربا هو الزيادة، فإذا وضع الربا فمعناه: وضع الزيادة، والمراد بالوضع الرد والإبطال. قوله ﷺ: فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله فيه الحث على مراعاة حق النساء، والوصية بهن، ومعاشرتهم بالمعروف، وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة في الوصية بهن، وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك، وقد جمعتها أو معظمها في "رياض الصالحين". وقوله ﷺ: "أخذتموهن بأمان الله" هكذا هو في كثير من الأصول، وفي بعضها بأمانة الله. قوله ﷺ: "واستحللتم فروجهن بكلمة الله".

القول في تأويل قوله ﷺ: "بكلمة الله": قيل: معناه قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا سَأَلْتُمُوهُنَّ أَوْ تَنْزِيحٍ بِحَسَنٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩) وقيل: المراد كلمة التوحيد وهي: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم، وقيل: المراد بإباحة الله والكلمة قوله تعالى: ﴿فَاتَّكِفُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) وهذا الثالث هو الصحيح، وبالأول قال الخطابي والهروي وغيرهما، وقيل: المراد بالكلمة الإيجاب والقبول، ومعناه على هذا بالكلمة التي أمر الله تعالى بها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولكن عيهر أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح". أقوال أهل العلم في تفسير قوله: "أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه": قال المازري: قيل: المراد بذلك أن لا يستحلين بالرجال ولم يرد رباها؛ لأن ذلك يوجب جلدتها ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج ومن لا يكرهه. وقال القاضي عياض: كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء، ولم يكن ذلك عيباً، ولا رية عندهم، فلما نزلت آية الحجاب هوا عن ذلك، هذا كلام القاضي، والمختار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحداً من محارم الروجة، فالنهي يتناول جميع ذلك، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة، ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو طنت أن الزوج لا يكرهه؛ لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه، أو ممن أذن له في الإذن في ذلك، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك وبحوه، ومتى حصل الشك في الرضا، ولم يترجح شيء، ولا وجدت قرينة لا يحل الدخول ولا الإذن، والله أعلم.



قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَذَيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابِيَّةَ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: "اللَّهُمَّ! اشْهَدْ، اللَّهُمَّ! اشْهَدْ" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْنَى، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصَّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ،

تفسير الضرب المريح: وما الضرب المريح: فهو الضرب الشديد الشاق، ومعناه اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق، "والريح" المشقة، "والمريح" ضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء، وفي هذا الحديث إباحة صرب الرجل امرأته للتأديب، فإن ضربها الضرب المأدون فيه، فماتت منه وجبت ديتها على عاقلة الصارب، ووجبت الكفارة في ماله. قوله ﷺ: 'وهن عبيكم رهن وكسوهن سمعاً' فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوها، وذلك ثابت بالإجماع. قوله: فقال بإصبعه السبابة يرفع بها يدها، فيسب بها الله، فليسب الله بها، وهو بعيد المعنى، قال: قيل: صوابه يكسوها بباء موحدة، قال: وروياه في سب أبي داود بالثناء المشاة من طريق ابن لأعرابي. وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار. ومعناه يقلبها ويردها إلى الناس مشيراً إليهم، ومنه 'نكب كسانته' إذا قلبها هذا كلام القاضي. قوله: 'ثم أدنى ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم ينصت إليهم' فيه أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد أجمعت الأمة عليه، واختلفوا في سبه، فقيل: بسبب السك، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال أكثر أصحاب الشافعي: هو بسبب السفر، فمن كان حاصراً أو مسافراً دون مرحلتين - كأهل مكة - لم يحضره الجمع، كما لا يجوز له القصر، وفيه: أن الجامع بين الصلاتين يصلي الأولى أولاً، وأنه يؤدّن للأوى، وأنه يقيم لكل واحدة منهما، وأنه لا يفرق بينهما، وهذا كله متفق عليه عندنا. قوله: ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف... إلى قوله: حتى غاب القرص.

بيان آداب الوقوف بعرفة والرّد على من يعتني بصعود جبل الرحمة: في هذا الفصل مسائل وآداب للوقوف: منها: أنه إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف. ومنها: أن الوقوف راکباً أفضل. وفيه خلاف بين العلماء، وفي مذهبن ثلاثة أقوال: أصحها: أن الوقوف راکباً أفضل، والثاني: غير الرّاکب أفضل، والثالث: هما سواء. ومنها: أنه يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات، وهي صخرات معترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الحبل الذي بوسط أرض عرفات، فهذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فعط، بل الصواب حوار الوقوف في كل جزء من أرض عرفات، وأن الفضيلة في موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات، فإن عجز فيقرب منه بحسب الإمكان، وسيأتي في آخر الحديث بيان حدود عرفات - إن شاء الله تعالى - عند قوله ﷺ: وعرفه كتب موقف.

وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَقَّ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ. وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: "أَيُّهَا النَّاسُ! السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ" كُلَّمَا أَتَى حَبْلاً مِنْ الْحِبَالِ أَرَخَى لَهَا قَلِيلاً، ....

= ومنها: استحباب استقبال الكعبة في الوقوف. ومنها: أنه ينبغي أن يبقى في الوقوف حتى تعرب الشمس ويتحقق كمال غروبها، ثم يفيض إلى مزدلفة، فلو أفاض قبل غروب الشمس صح وقوفه وحجه ويجز ذلك بدم، وهل الدم واجب أم مستحب؟ فيه قولان للشافعي: أصحهما: أنه سنة، والثاني: واجب وهما مبنيان على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على من وقف بالنهار أم لا؟ وفيه قولان: أصحهما: سنة، والثاني: واجب. بيان وقت الوقوف بعرفة: وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثاني يوم النحر، فمن حصل بعرفات في جزء من هذا الرمان صح وقوفه، ومن فاتته ذلك فاتته الحج، هذا مذهب الشافعي وجهاهم العلماء. وقال مالك: لا يصح الوقوف في النهار مفرداً، بل لا بد من الليل وحده، فإن اقتصر على الليل كفاه، وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه. وقال أحمد: يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة، وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما قوله: 'وحل حل المشاة بين يديه' فروي "حل" بالخاء المهملة وإسكان الباء، وروى "جبل" بالجيم وفتح الباء، قال القاضي عياض رحمه الله: الأول أشبه بالحديث، و"جبل المشاة" أي مجتمعهم، و"حل الرمل" ما طال منه وضخم، وأما بالجيم فمعناه: طريقهم، وحيث تسلك الرحالة.

وأما قوله: 'فهم يرل واقفاً حتى غربت الشمس ودهت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص هكذا هو في جميع النسخ، وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ قال: قيل: لعل صوابه حين غاب القرص. هذا كلام القاضي، ويحتمل أن الكلام على ظاهره، ويكون قوله: "حتى غاب القرص" بياناً لقوله: غربت الشمس وذهبت الصفرة، فإن هذه تطلق مجازاً على معيب معظم القرص، فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص، والله أعلم.

قوله: "وأردف أسامة جمعه" فيه جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد تظاهرت به الأحاديث.

شرح الغريب وفقه الحديث: قوله: 'وقد شق للقصواء الزمام حتى أن رأسها ليصيب مورك رحله' معنى "شق" ضم وضيق، وهو بتحفيف النون، و"مورك الرحل"، قال الجوهري: قال أبو عبيد: "المورك والموركة" يعني بفتح الميم وكسر الراء هو الموضع الذي يثني الراكب رحله عليه قدام واسطة الرحل إذا مل من الركوب، وضبطه القاضي بفتح الراء قال: وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تجعل في مقدم الرحل شبه المخدة الصغيرة، وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة، وبأصحاب الدواب الضعيفة.

قوله: 'ويقول بيده السكينة السكينة' مرتين منصوباً، أي الزموا السكينة، وهي الرفق والطمأنينة، ففيه أن السكينة في الدفع من عرفات سنة، فإذا وجد فرجة يسرع كما ثبت في الحديث الآخر.

قوله: 'كلم أتي حبلاً من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد، حتى أتى مزدلفة' "الحبال" هنا بالخاء المهملة المكسورة جمع جبل، وهو التل اللطيف من الرمل الصحم.

حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَخِّحْ

= وفوه: حتى تصعد هو بفتح ساء المثناة فوق وصمها، يقل: صعد في الحبل وأصعد. ومنه فوه تعالى: ﴿يُذْئِبُوا شَعَثَهُمْ﴾ (ال عمران: ١٥٣) وأما المردلفة: فمعروفة، سميت بذلك من ترفل والإردلاف، وهو اتقرب؛ لأن الحاج إذا أقاصوا من عرفات اردلوا إليها، أي مضوا إليها وتقربوا منها، وقيل: سميت لذلك؛ بحج الساب إليها في رلف من الليل، أي ساعات، وتسمى جمعاً بفتح جيم وإسكان الميم، سميت بسك؛ لاجتماع الساب فيها، واعلم أن المردلفة كلها من الحرم، فإن الأزرقي في "تدريج مكة" والماوردي وأصحابنا في كتب المذهب وغيرهم: حد مردلفة ما بين مارمي عرفة ووادي محسر، وليس الحدان منها، ويدخل في المردلفة جميع سك اشعاب والحل الداحلة في أحد المذكور

أقوال الأئمة في وجه الجمع بين الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمردلفة قوله: حتى أتى مردفة فصلى به المغرب والعشاء بأذان واحد ومن ومن مسح بيدهما سيد فيه فوائد، منها أن لسة بدفع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء، ويكون هذا التأخير سبة الجمع، ثم يجمع بينهما في المردلفة في وقت العشاء، وهذا مجمع عليه، لكن مذهب أبي حنيفة وطائفة أنه يجمع بسك السك، ويجوز لأهل مكة والمردلفة ومن وغيرهم، والصحيح عند أصحابنا: أنه جمع بسك سفر، فلا يجوز إلا للمسافر سفر يبلغ به مسافة القصر، وهو مرحلتان قاصدتان، وللشافعي قول ضعيف، أنه يجوز الجمع في كل سفر وإن كان قصيراً، وقال بعض أصحابنا: هذا الجمع بسك السك، كما قال أبو حنيفة والله أعلم

قل أصحابنا: ولو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات أو في الطريق أو في موضع آخر، وصلى كل واحدة في وقتها، جاز جميع ذلك، لكنه خلاف الأفضل، مذهبنا، وبه قال جماعات من الصحابة والتابعين، وقالة الأوزاعي وأبو يوسف وأشهب وفقهاء أصحاب الحديث.

وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين: يشترط أن يصليهما بالمردلفة، ولا يجوز قبلها وقال مالك: لا يجوز أن يصليهما قبل المردلفة إلا من به أو بدته عذر، فله أن يصليهما قبل المردلفة بشرط كونه بعد معيب الشفق، ومنها أن يصلي الصلواتين في وقت اثنية بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وعبد الملك بن حنشون لمالك بن أنس، وقال مالك: يؤذن ويقيم للأولى، ويؤذن ويقيم أيضاً للثانية، وهو محكي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: أذان واحد وإقامة واحدة. \*\* وللشافعي وأحمد قور: أنه يصلي كل واحدة بإقامتها بلا أذان، وهو محكي عن القاسم بن محمد وسام بن عبد الله بن عمر، وقال الثوري يصليهما جميعاً بإقامة واحدة، وهو محكي أيضاً عن ابن عمر، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم وقال أبو حنيفة: بأذان واحد وإقامة واحدة، لما أخرج أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه قال: أقمت مع ابن عمر من عرفات إلى المردلفة، فأذن وأقام، وأمر بساناً، فأذن وأقام، فصلى بها المغرب =

بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ.

= وأما قوله: "لم يسح بينهما" فمعناه لم يصل بينهما نافلة، والنافلة تسمى سبحة لاشتغالها على التسبيح، ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين، ولا خلاف في هذا، لكن اختلفوا هل هو شرط للجمع أم لا؟ والصحيح عندنا: أنه ليس بشرط، بل هو سنة مستحبة. وقال بعض أصحابنا: هو شرط. أما إذا جمع بينهما في وقت الأول، فالموالاة شرط بلا خلاف. \*\*

قوله: ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر فصلى فجر حين تبيّن له الصبح بأذان وإقامة أقوال العلماء في حكم المبيت بمزدلفة: في هذا الفصل مسائل: إحداها: أن المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات نسك، وهذا مجمع عليه، لكن اختلف العلماء هل هو واجب، أم ركن أم سنة؟ والصحيح من قولي الشافعي: أنه واجب لو تركه أثم وصح حجه، ولزمه دم. والثاني: أنه سنة لا إثم في تركه، ولا يجب فيه دم، ولكن يستحب، وقال جماعة من أصحابنا: هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات، قاله من أصحابنا ابن ست الشافعي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقاله خمسة من أئمة التابعين وهم: علقمة والأسود والشعبي والنخعي والحسن المصري، والله أعلم.

والسنة أن يبقى بالمزدلفة حتى يصلي بها الصبح إلا الضعفة، فالسنة لهم الدفع قبل الفجر، كما سيأتي في موضعه -إن شاء الله تعالى-، وفي أقل المجزي من هذا المبيت ثلاثة أقوال عندنا: الصحيح: ساعة في النصف الثاني من الليل، والثاني: ساعة في النصف الثاني، أو بعد انفجر قبل طلوع الشمس، والثالث معظم الليل، والله أعلم. =

= ثلاث ركعات، ثم التفت إليها، فقال: الصلاة، فصلّى بنا العشاء ركعتين، ثم دعا بعشائه، فقبل به في ذلك، فقال: صليت مع النبي ﷺ هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود. وأخرج ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبري، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: "صلى رسول الله ﷺ بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة". وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه: "أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة واحدة". وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير: "أفصنا مع ابن عمر، فلما بدعنا جميعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف قال ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان".

وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص، حدثنا سفيان، عن سمرة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة". (فتح الملهم ٧٢/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم قال ابن عابدين رحمه الله: "وأشار (صاحب الدر المختار) إلى أنه لا تطوع بينهما، ولو سنة مؤكدة على الصحيح، ولو تطوع أعاد الإقامة، كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر (بحر) قال في شرح اللباب: ويصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامي قدس الله سره السامي في مسكه... (فتح الملهم ٧٣/٦ بيروت)

وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَنَّهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ ظُعْنٌ يَجْرَيْنِ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ

= المسألة الثانية: أسئلة أن يبالغ بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع، ويتأكد التكبير بها في هذا اليوم أكثر من تأكيده في سائر السنة للاقتداء برسول الله ﷺ؛ ولأن وصائف هذا اليوم كثيرة، فسالمالعة بالتكبير بالصبح ليتسع الوقت لوصائف. ثلاثة: يس الأذان والإقامة هذه الصلاة، وكذلك غيرها من صلوات المسافر، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالأذان لرسول الله ﷺ في السفر كما في الحصر، والله أعلم.

قوله: 'ثم ركب قصواء'. إلى قوله: 'ودفع قبل أن تصبغ لئس أسفراً' أما القصواء فسق في أول الباب بيها، وأم قوله: 'ثم ركب فضله' أي لسة الركوب، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق منه مرات، وبيان خلاف فيه. أقوال أهل العلم في تعيين المشعر الحرام. وأم "المشعر الحرام" مفتوح الميم، هذا هو الصحيح، وبه حاء القرآن، وتظاهرت به روايات الحديث، ويقال أيضاً بكسر الميم، وإمراد به هما 'فرح' بضم القاف وفتح الراء وبهاء مهملة، وهو حل معروف في المردلة، وهذا الحديث حجة الفقهاء في أن المشعر الحرام هو 'فرح'، وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث: المشعر الحرام جميع المردلة.

وأما قوله: 'وسفس' قصة يعني الكعبة "فدعاه" إلى آخره. فيه أن الوقوف على 'فرح' من مناسك الحج، وهذا لا خلاف فيه، لكن احتلوا في وقت الدفع منه فقال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة والشافعي وجماعة العمماء: لا يراى واقفاً فيه يدعو ويدكر، حتى يسفر الصبح حداً كما في هذا الحديث. وقال مالك: يدفع منه قبل الإسفار، والله أعلم.

وقوله: 'سفر حد' الصمير في 'أسفر' يعود إلى الفجر المذكور أولاً. وقوله: 'حد' بكسر الحيم أي إسفاراً بليغاً. قوله في صفة الفصل بن عباس: "أبيض وسيماً أي حسناً".

شرح العريب قوله: 'مرت به صاع يجرس' الظعر بضم الطاء وبعين، ويجوز إسكان العين، جمع صعية، كصمية وسفس. وأصل الطعية البعر الذي عليه امرأة، ثم تسمى به امرأة محازاً، لملاستها لبعر، كما أن الراوية أصبها: الحبل الذي يحمل الماء، ثم تسمى به القرية لما ذكرناه، وقوله "يجري بفتح الباء".

قوله: 'فطلق بعض بصر' يعني فوضع رسول الله ﷺ يده على وجهه فصلى فيه الحث على عص النظر عن الأحييات وعصهر عن الرجال الأحناب، وهذا معنى قوله: 'وكان أبيض وسيماً حسن اشعر' يعني أنه بصفة من تفتن لساء به؛ حسنه. وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث: 'أن النبي ﷺ لوى عنق الفصل، فقال له =

مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلاً، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْحُمْرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْحُمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، مِثْلَ حَصَى الْخَدْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَدِهِ، ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا، فَتَحَرَ

- العباس: لويت عنق ابن عمك، قال: رأيت شاباً وشاة، فلم آمن الشيطان عليهما.

فهذا يدل على أن وضعه ﷺ يده على وجه الفضل كال لدفع الفتنة عنه وعنهما، وفيه أن من رأى منكراً وأمكه إزالته بيده لرمه إزالته، فإن قال بسانه، ولم ينكف المقول به، وأمكه بيده أثم ما دام مقتصرًا على اللسان، والله أعلم. قوله: 'حتى أتى بض محسر فحرك قليلاً' أما "محسر" فبضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين، سمي بذلك؛ لأن قيل أصحاب الفيل حسر فيه، أي أعى وكل، ومه قوله تعالى: ﴿يَقِطُ إِلَيْكَ النَّصْرُ حَاسِبًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ (الملك: ٤) وأما قوله: 'فحرك قليلاً' فهي سة من سنن السير في ذلك الموضع، قال أصحابنا: يسرع الماشي، ويحرك الراكب دابته في وادي محسر، ويكون ذلك قدر رمية حجر، والله أعلم.

قوله: 'ثم سلك الطريق الوسطى'. إلى قوله: رمى من بطن الوادي' أما قوله: "سلك الطريق الوسطى" ففيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سة، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات، وهذا معنى قول أصحابنا: يذهب إلى عرفات في طريق ضب، ويرجع في طريق امارمين؛ ليخاف الطريق تفاؤلاً بتعير الحال، كما فعل ﷺ في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا، وخرج من الثنية السفلى، وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر، وحول رداءه في الاستسقاء. وأما الحمرة الكبرى: فهي جرة العقبة، وهي التي عند الشجرة.

بيان ما يفعل الحاج إذا دفع من المزدلفة. وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مردلفة فوصل منى أن يبدأ بجمرة العقبة، ولا يفعل شيئاً قبل رميها، ويكون ذلك قبل نزوله. وفيه أن الرمي بسبع حصيات، وإن قدرهن بقدر حصى الخدف، وهو نحو حبة الباقلاء، ويسعى ألا يكون أكبر ولا أصغر، فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونها حجراً، ولا يجوز عند الشافعي والجمهور الرمي بالكحل والزرنيج والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يسمى حجراً، وحوزه أبو حنيفة بكل ما كان من أحرأ الأرض، وفيه: أنه يسن التكبير مع كل حصاة، وفيه: أنه يجب التفريق بين الحصيات فيرميهن واحدة واحدة، فإن رمى السبعة رمية واحدة حسب ذلك كنه حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين، وموضع الدلالة لهذه المسألة "يكبر مع كل حصاة"، فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها مع قوله ﷺ في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي: 'لتأخذوا عني مناسككم' وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي، بحيث تكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه، ومكة عن يساره، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، وقيل: يقف مستقبل الكعبة، وكيفما رمى أحرأه بحيث يسمى رمياً بما يسمى حجراً، والله أعلم.

مَا غَبَرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ، فَجُعِلَتْ فِي قِدْرِ، فَطُبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ،

= وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم الحر رمي جمره العقبة لا غير بإجماع المسلمين، وهو سبك بإجماعهم. ومذهنا أنه واجب ليس بركن، فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصى ولزمه دم، وصح حجه. وقال مالك: يفسد حجه، ويجب رميها سبع حصيات، فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست.

وأما قوله: 'فرمها سبع حصيات بركن مع كل حصاه منها حصى الحذف'، فهكذا هو في النسخ. وكذا نقله القاضي عياض عن معظم السج قال: وصوابه مثل حصى الحذف، قال: وكذلك رواه غير مسلم، وكذا رواه بعض رواة مسلم. هذا كلام القاضي. قلت: والذي في النسخ من غير لفظة "مثل" هو الصواب، بل لا يتجه غيره. ولا يتم الكلام إلا كذلك، ويكون قوله: "حصى الحذف" متعلقاً بحصيات أي رماها بسبع حصيات حصى الحذف، يكرر مع كل حصاة، فحصى الحذف متصل بحصيات، واعتصر يسهما: "يكرر مع كل حصاة" وهذا هو الصواب، والله أعلم.

قوله: ثم انصرف إلى البحر فحرق ثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى عبداً فحرق ما غير وأشركه في هديه هكذا هو في النسخ ثلاثاً وستين بيده، وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن ماهد، فإنه رواه بدنة قال: وكلامه صواب. والأول أصوب، قلت: وكلاهما حري، فحرق ثلاثاً وستين بدنة بيده.

فوائد الحديث: قال القاضي: فيه دليل على أن المحر موضع معين من معنى. وحيث دبح منها أو من الحرم أجره، وفيه: استحباب تكثير الهدي، وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة، وفيه استحباب دبح المهدي هديه بنفسه، وحواز الاستئانة فيه، وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً، ويجوز عندما أن يكون النائب كافراً كتابياً، بشرط أن يوي صاحب الهدي عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

وقوله: 'ما غبر' أي ما بقي، وفيه: استحباب تعجيل ذبح الهدايا، وإن كانت كثيرة في يوم الحر، ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق. وأما قوله: "وأشركه في هديه" فظاهره أنه شاركه في نفس الهدي، قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن تشريكاً حقيقة، بل أعطاه قدراً يدبجه، والظاهر أن النبي ﷺ حرق البدن التي جاءت معه من المدينة، وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي. وأعطى عبداً البدن التي جاءت معه من اليمن، وهي تمام المائة، والله أعلم.

معنى البضعة واستحباب الأكل من الأضحية. قوله: 'أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فصحب فأكلا من لحمها وشربا من مرقها' البضعة مفتوح الباء لا غير، وهي القطعة من اللحم، وفيه: استحباب الأكل من هدي التطوع وأضحيتها، قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة سنة، وفي الأكل من كل واحدة من المائة مفردة كلفة، جعلت في قدر ليكون أكلاً من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة، ويأكل من اللحم المجتمع في المرق ما تيسر، وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيتها سنة، ليس بواجب.

= حكم طواف الإفاضة وبيان وقته وأنه لا رمل ولا اضطباع فيه. إذا كان قد رمل في طواف القدوم: قوله: 'ثم ركب رسول الله ﷺ فأوصى إلى البيت فصلى بمكة اصهر' هذا الطواف هو طواف الإفاضة، وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين، وأول وقته عندنا من نصف ليلة النحر، وأفضله بعد رمي جمرة العقبة ودخول الهدى والحلق، ويكون ذلك ضحوة يوم النحر، ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة، ويكره تأخيرها عنه بلا عذر، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة، ولا يحرم تأخيرها سير متطاولة، ولا آخر لوقته، بل يصح ما دام الإنسان حياً، بشرطه أن يكون بعد الوقوف عرفات، حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات، فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه؛ لأنه قدمه على الوقوف.

واتفق العلماء على أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا اضطباع، إذا كان قد رمل واضطبع عقب طواف القدوم، ولو طاف بنية الوداع أو القدوم أو التطوع، وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا، نص عليه الشافعي. واتفق الأصحاب عليه، كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج سية قضاء أو نذر أو تطوع، فإنه يقع عن حجة الإسلام. وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء: لا يجزئ طواف الإفاضة سية غيره، واعلم أن طواف الإفاضة له أسماء. فيقال أيضاً: طواف الريارة، وطواف الفرس والركن، وسماه بعض أصحابنا: طواف الصدر، وأنكره الجمهور. قالوا: وإنما طواف الصدر طواف الوداع، والله أعلم.

وفي هذا الحديث: استحباب الركوب في الذهاب من مكي إلى مكة، ومن مكة إلى مكي، ونحو ذلك من مناسك الحج، وقد ذكرنا قبل هذا مرات المسألة، وسبب أن الصحيح استحباب الركوب. وأن من أصحابنا من استحباب المشي هناك. وقوله: 'فأوصى إلى البيت فصلى بمكة' فيه محذوف تقديره: فأفاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم صلى الظهر، فحذف ذكر الطواف؛ لدلالة الكلام عليه.

التوفيق بين الروايات. وأما قوله: 'فصلى بمكة اصهر' فقد ذكر مسلم بعد هذا في أحاديث طواف الإفاضة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر فصلى الظهر مكي، ووجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال، ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها، ثم رجع إلى مكي فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك، فيكون متتلاً بالظهر الثانية التي مكي، وهذا كما ثبت في 'الصحيحين' في صلاته ﷺ ببطن نخل، أحد أنواع صلاة الخوف، فإنه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكاملها وسلم بهم، ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى، فكانت له صلاتان وهم صلاة، وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أن النبي ﷺ أحر الزيارة يوم النحر إلى الليل، فمحمول على أنه عاد للزيارة مع سبائه لا لطواف الإفاضة، ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث. \*\* وقد بسطت إيضاح هذا الجواب في 'شرح المهدب'، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال عبيد القاري رحمه الله بعد ذكر ما أول به السوي رحمه الله: "لا يحمل فعنه ﷺ على القول =



فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْتَقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: "انْزِعُوا، بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَاتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ" فَنَاولُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ.

٢٩٤٩- (٢) وَحَدَّثَ عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: أَتَيْتُ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارٍ عُرِيٍّ، فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، لَمْ تَسُكْ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ مَنْزِلُهُ ثُمَّ، فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْصُرْ لَهُ، حَتَّى أَتَى عَرَافَاتٍ فَتَزَلَّ.

= قوله: 'فأتى بني عبد المطلب يستقون على زمزم' إلى قوله: فدووه دلوا فشرب منه .  
شرح الكلمات أما قوله ﷺ: 'رعو' فكسر الراي، ومعناه: استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء.  
وأما قوله: 'فأتى بني عبد المطلب فمعناه: أتاهم بعد فراقه من طواف الإفاضة.  
وقوله: 'يستقون على زمزم' معناه: يغرفون بالدلاء ويصبونه في الخياض ومحوها ويسلونه للناس.  
وقوله ﷺ: 'لولا أن يسكنكم ساس ينزع معكم معناه: لولا حوفي أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويردحون عليه، بحيث يعلنونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء، وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما زمزم فهي ابثر مشهورة في المسجد الحرام يسها وبين الكعبة ثمان وثلاثون درعاً، قيل: سميت زمزم؛ لكثرة ماؤها، يقال ماء زمزم ورمزم ورمزم، إذا كان كثيراً، وقيل: لضم هاجر ﷺ لماؤها حين انفجرت ورمها إياه، وقيل: لرممة حبريل عليه السلام، وكلامه عند فحره إياه، وقيل: لأنها غير مشتقة، ولها أسماء أخر ذكرتها في "تهذيب اللغات" مع نائس أخرى تتعلق بها.  
منها: أن علياً عليه السلام قال: حبر بئر في الأرض زمزم، وشر بئر في الأرض بروهت، والله أعلم.

قوله: 'ه' كاس العرب يدفع هم 'هو سارة' هو بسين مهمة ثم ياء مثناة تحت مشددة، أي كان يدفع بهم في الجاهلية.  
قوله: 'فما أحار رسول الله ﷺ' إلى قوله: حتى أتى عرافات فسر 'أما' 'المشعر' فسبق بيانه وأنه يفتح الميم على المشهور، وقيل: بكسرها، وأن قرح: الجبل المعروف في المزدلفة، وقيل: كل المزدلفة، وأوضحنا الخلاف فيه بدلائله، وهذا الحديث ظاهر الدلالة في أنه ليس كل المزدلفة.

وقوله: 'أحار'، أي حاوز وقوله: 'ولم يعرض' هو بفتح الياء وكسر الراء، ومعنى الحديث: أن قریشاً كانت قبل =

= المختلف في جوازه، فيؤول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر، ورجع إلى متى فصلى الظهر بأصحابه.  
أو يقال: الروايتان حيث تعارضا فقد تساقطتا، فترجح صلاته بمكة؛ لكونها فيها أفضل. (فتح الملهم ٨٢/٦ بيروت)

= الإسلام تقف بالمزدلفة، وهي من الحرم، ولا يقفون بعرفات، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، وكانت قريش تقول: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه، فلما حج النبي ﷺ ووصل المزدلفة اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش، فجاوز إلى عرفات لقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَيْصُوبُوا مِنْ حَيْثُ أَقْبَضَ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٩٩) أي جمهور الناس، فإن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها. وأما قوله: "فأجار" لم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل "ففيه مجاز تقديره: فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بنمرة قريب من عرفات، فنزل هناك حتى زالت الشمس، ثم خطب وصلى الظهر والعصر، ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصحرات، فوقف هناك، وقد سبق هذا وأصحاً في الرواية الأولى.

\* \* \* \*

## [ ٢٠ - باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ]

٢٩٥٠ - (١) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "نَحَرْتُ هَهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، \* وَوَقِفْتُ هَهُنَا، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ".

٢٩٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

## ٢٠ - باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

قوله ﷺ: "نَحَرْتُ هَهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَوَقِفْتُ هَهُنَا" جمع كلها موقف في هذه الألفاظ بيان رفق النبي ﷺ بأمته، وشفقته عليهم في تسهيلهم على مصالح دينهم وديابهم، فإنه ﷺ ذكر لهم الأكمل والجائز، فالأكمل موضع نحره ووقوفه، والجائز كل جزء من أجزاء المنحر، وجزء من أجزاء عرفات، وخيرهن أجزاء المزدلفة، وهي جمع بفتح الجيم وإسكان الميم، وسبق بيانها وبيان حدها وحد منى في هذا الباب.

بيان حدود عرفات: وأما عرفات فحدها ما جاور وادي عرنة إلى الحبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر، هكذا نص عليه الشافعي وجميع أصحابه. ونقل الأزرقى عن ابن عباس أنه قال: حد عرفات من الحبل المشرف على نطن عرنة إلى جبال عرفات إلى وصيق - ففتح الواو وكسر الصاد المهملة وآخره قاف - إلى متقى وصيق وادي عرنة، وقيل في حدها غير هذا مما هو متقارب له، وقد بسطت القول في إيضاحه في "شرح المهذب" وكتاب "المناسك"، والله أعلم.

قال الشافعي وأصحابنا: يجوز بحر الهدى ودماء الحيوانات في جميع الحرم، لكن الأفضل في حق الحاج البحر بمنى، وأفضل موضع منها للنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه، والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة؛ لأنها موضع تحلله، كما أن منى موضع تحلل الحاج، قالوا: ويجوز الوقوف بعرفات في أي جزء كان منها، وكذا يجوز الوقوف على المشعر الحرام، وفي كل جزء من أجزاء المزدلفة لهذا الحديث، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم" فالمراد بالرحال: المنارل، قال أهل اللغة: رحل الرجل =

= منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر، ومعنى الحديث: متى كلها منحر يجوز النحر فيها، فلا تتكلفوا النحر في موضع نحري، بل يجوز لكم النحر في ما زلكم من متى.

قوله: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَأْفَدُهُ مَكَّةَ فِي خَجَرٍ**، فاستتمه ثم مشى على يمينه فرمى ثلاثاً ومشى أربعاً في هذا الحديث: أن السنة للحاح أن يبدأ أول قدومه بطواف القدوم، ويقدمه على كل شيء، وأن يستلم الحجر الأسود في أول طوافه، وأن يرمي في ثلاث طوافات من السبع، ويمشي في الأربع الأخيرة، وسيأتي هذا كله واضحاً حيث ذكر مسم أحاديثه، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٢١ - باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ]

٢٩٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٩٩)

٢٩٥٣- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاةً، إِلَّا الْحُمْسُ، وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ - كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاةً، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ ثِيَابًا، فَيُعْطِي الرِّجَالُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ، وَكَانَتْ الْحُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَتْلَعُونَ عَرَفَاتٍ، قَالَ هِشَامٌ: فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْحُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يُفِيضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِيضُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: لَا نُفِيضُ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ. فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ.

## [ ٢١ - باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ]

قوله: 'كاتب قرس ومن دنا دينا يقفون بالمزدلفة و كانه يسمون حمس' إلى آخره.

شرح الغريب: "الحمس" صم الحاء المهملة وإسكان الميم وسين مهملة قال أبو الهيثم "الحمس" هم قريش، ومن ولدته قريش، وكناية وجديلة قيس، سموا حمساً؛ لأهم تمسوا في ديبهم، أي تشددوا، وقيل: سموا حمساً بالكعبة؛ لأنها حمساء حجارها أبيض يصرب إلى السواد، وقد سبق قرياً شرح هذا الحديث، وسب وقوفهم بالمزدلفة.

قوله: 'كاتب عرب تصوف بالست عرة إلا الحمس' هذا من العواش التي كانوا عليها في الجاهلية.

وقيل: بل فيه قوله تعالى: ﴿وَدَا فَعَلُوا فَحِشَّةً فَأَنُؤَا وَحَدَا عَلَيْهِ ءَا ءَا﴾ (الأعراف: ٢٨) ولهذا أمر النبي ﷺ في الحجة التي حجها أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة تسع أن يادي مناديه أن لا يطوف بالبيت عريان.

٢٩٥٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيراً لِي، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفاً مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْحُمْسِ، فَمَا شَأْنُهُ هَهُنَا؟ وَكَأَنَّتُ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْحُمْسِ. \*\*

- قوله: "عن جبير بن مطعم قال: أضلت بعيراً لي فذهبت أطلعه يوم عرفة ورأيت رسول الله ﷺ واقفاً مع الناس بعرفة فقلت: والله إن هذا لمن الحمس فما شأنه ههنا وكانت قريش تعد من الحمس" قال القاضي عياض: كان هذا في حجه قبل المحرة، وكان جبير حبيد كافرًا، وأسلم يوم الفتح، وقيل: يوم خيبر، فتعجب من وقوف النبي ﷺ بعرفات، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "وكانت قريش تعد من الحمس إلخ: قال الحافظ هذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك، بل هي من قول سُفْيَان، يَبْنِي الحميدي في مسنده عنه. (فتح الملهم ٨٧/٦ بيروت)

## ٢٢ - باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام كإحرام فلان...

٢٩٥٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: "أَحَجَّجْتَ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: "بِمَ أَهَلَّيْتَ؟" قَالَ قُلْتُ: لَتَيْكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "قَدْ أَحْسَنْتَ، طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَحَلَّ" قَالَ: طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهَلَّيْتُ بِالْحَجِّ. قَالَ: فَكُنْتُ أَقْنِي بِهِ النَّاسَ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى! - أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ! رُوَيْدَكَ بَعْضُ فُتَيَّاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْلِ بَعْدَكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ كُنَّا أَقْنِيَاهُ فُتَيَّا فَلْيَتَيْدْ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فِيهِ فَائِزُكُمْ، قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ، وَإِنْ نَأْخُذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْلُ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ.

## ٢٢ - باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام

### كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان

في الباب حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: 'أَحَجَّجْتَ؟' ... إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ أَهَلَّيْتُ بِالْحَجِّ". فوائد الحديث. في هذا الحديث فوائد منها جواز تعليق الإحرام، فإذا قال: أحرمت بإحرام كإحرام زيد، صح إحرامه، وكان إحرامه كإحرام زيد، فإن كان زيد محرماً بحج أو بعمره أو قارناً كان المعلق مثله، وإن كان زيد أحرم مطلقاً كان المعلق مطلقاً، ولا يلزمه أن يصرف إحرامه إلى ما يصرف زيد إحرامه إليه، فهو صرف زيد إحرامه إلى حج، كان للمعلق صرف إحرامه إلى عمره، وكذا عكسه. ومنها: استحباب الشاء على من فعل فعلاً جَمِلاً لقوله ﷺ: "أَحْسَنْتَ".

وأما قوله ﷺ: "أَصْبَحْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَحَلَّ" فمعناه: أنه صار كالنبي ﷺ وتكون وظيفته أن يفسخ حجه إلى عمره، فيأتي بأفعاله وهي الطواف والسعي والحلق، فإذا فعل ذلك صار حلالاً وُثِّمَ عمرته، وإما لم يذكر الحلق هنا؛ لأنه كان مشهوراً عندهم، ويحتمل أنه داخل في قوله: "وأحل".

٢٩٥٦- (٢) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.  
 ٢٩٥٧- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا  
 سُفْيَانُ عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 وَهُوَ مُنِخٌ بِالْبُطْحَاءِ، فَقَالَ: "بِمَا أَهَلَّتْ؟" قَالَ قُلْتُ: أَهَلَّتُ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "هَلْ  
 سَقَتْ مِنْ هَذِي؟" قُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَطَفُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حِلٌّ" فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ  
 وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَتْنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي، فَكُنْتُ أَفْتِي النَّاسَ  
 بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّكَ  
 لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ التُّسْكِ، فَقُلْتُ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ  
 فَلْيَتَّبِعْهُ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فِيهِ فَاتَمَّوْا، فَلَمَّا قَدِمَ قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا  
 الَّذِي أَحَدَثْتَ فِي شَأْنِ التُّسْكِ؟ قَالَ: إِنَّ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَأَتَمُّوا  
 الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦)، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيِ.

= وقوله: 'ثم أتيت امرأة من بني قيس ففعلت رأسي' هذا محمول على أن هذه المرأة كانت محرماً له.  
 وقوله: 'ثم أهلت بالحج' يعني أنه تحلل بالعمرة، وأقام بمكة حلالاً إلى يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، ثم  
 أحرم بالحج يوم التروية، كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية، فإن قيل: قد علق علي بن أبي طالب وأبو موسى رضي الله عنهما  
 إحرامهما بإحرام النبي ﷺ، فأمر علياً بالدوام على إحرامه قارناً، وأمر أبا موسى بنفسه إلى عمرة، فالجواب:  
 أن علياً رضي الله عنه كان معه الهدي كما كان مع النبي ﷺ الهدي، فبقي على إحرامه، كما بقي النبي ﷺ وكل من  
 معه هدي، وأبو موسى لم يكن معه هدي، فتحلل بعمرة، كمن لم يكن معه هدي، ولولا الهدي مع النبي ﷺ  
 لجعلها عمرة، وقد سبق إيضاح هذا الجواب في الباب الذي قبل هذا.

قوله: 'فعلت رأسي' هو بتخفيف اللام.

معنى كلمة (رؤيد): قوله: 'رؤيدك' يعني 'رؤيدك'، أرفق قبلاً وأمسك عن الفتيا، ويقال: فتيا  
 وفتوى، لعتان مشهورتان.

قوله: إن عمر رضي الله عنه قال: 'إن أحذ كتاب الله وإن كنت لله بأمر سمام وإن أحذ سنة رسول الله ﷺ فإن  
 رسول الله ﷺ ما يحل حتى يحل هدي محله' قال القاضي عياض رحمته الله: طاهر كلام عمر هذا إنكار مسح الحج إلى =



٢٩٥٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ عَبْدِ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا مُوسَى! كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أُحْرِمْتَ؟" قَالَ: قُلْتُ: "لَبَّيْكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ"، فَقَالَ: "هَلْ سَقَتْ هَذِيأً؟" فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَجِلْ" ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ.

٢٩٥٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالْمُنْتَعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رَوَيْدُكَ يَبْعُضُ فُتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذْتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي التُّسُكِ بَعْدُ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلُلُوا مُعْرِسِينَ بِهِنَّ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقْطُرُ رُؤُوسَهُمْ.

=العمرة، وأن هيه عن التمتع إما هو من باب ترك الأولى؛ لا أنه مع ذلك منع تحريم وإبطال، ويؤيد هذا قوله بعد هذا: 'قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه لكن كرهت أن يظلوا معرسين هن في الأراك'.  
وقوله: "معرسين" هو بإسكان العين وتخفيف الراء، والضمير في "هن" يعود إلى النساء لعلم هن، وإن لم يذكرن، ومعناه: كرهت التمتع؛ لأنه يقتضي التحلل ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات.

## [٢٣ - باب جواز التمتع]

٢٩٦٠- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعَةِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.

٢٩٦١- (٢) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٩٦٢- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ ﷺ بِعُسْفَانَ، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعَةِ أَوْ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَيَّ أَمْرٍ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَنْهَى عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا مِنْكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ، .....

## [٢٣ - باب جواز التمتع]

توجيه منع عمر وعثمان عن التمتع: قوله: "كان عثمان ﷺ يهيى عن المعة وكان عبي يأمرها المختار أن المتعة التي هي عنها عثمان هي التمتع المعروف في الحج، وكان عمر وعثمان ينهايان عنها هي تنزيه لا تحريم، وإنما هي عنها؛ لأن الأفراد أفضل فكان عمر وعثمان يأمران بالأفراد؛ لأنه أفضل، وينهايان عن التمتع هي تنزيه؛ لأنه مأمور بصلاح رعيته، وكان يرى الأمر بالأفراد من جملة صلاحهم والله أعلم.

قوله: "ثم قال علي: لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ قال: أجل ولكن كما خائفين" فقوله: "أجل" بإسكان اللام أي نعم، وقوله: "كنا خائفين" لعله أراد بقوله: "خائفين" يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع، إنما كان عمرة وحدها. \*

قوله: 'فقال عثمان دعنا عك، فقال: يعني علياً إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأى عبي دت أهل هما' =

\*\* قال في فتح الملهم: فالتعين أن هي عثمان إنما كان عن الجمع بين الحج والعمرة تمتعاً كان أو قرناً في سفر واحد، ومقصوده ﷺ التحريض على إنشاء السّفرين لكل نسل، فهو كما قال محمد بن الحسن ﷺ: "حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندنا" أي من الجمع بينهما في سفر واحد. (فتح الملهم ٩٠/٦ بيروت)

فَلَمَّا أَنْ رَأَىٰ عِلْيَ ذَلِكَ، أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا.

٢٩٦٣- (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ أَبُو بَكْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً.

٢٩٦٤- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عِيَّاشِ الْعَامِرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لَنَا رُخْصَةٌ، يَعْنِي الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

٢٩٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ فَضِيلٍ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَصْنُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً، يَعْنِي مَتْعَةَ النِّسَاءِ وَمَتْعَةَ الْحَجِّ.

٢٩٦٦- (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ قَالَ: أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَهَمُّ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ الْعَامَ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيَهُم بِذَلِكَ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَبَّانٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالرَّبَذَةِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً دُونَكُمْ.

فوائد الحديث: ففيه: إشاعة العلم وإظهاره، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه، ووجوب ماصحة المسلم في ذلك، وهذا معنى قول علي: لا أستطيع أن أدعك. وأما إهلال علي بهما فقد يحتج به من يرجح القرآن، وأجاب عنه من رجح الأفراد بأنه إنما أهل بهما، ليين حوارهما؛ لتلا يظن الناس أو بعضهم أنه لا يجوز القرآن ولا التمتع، وأنه يتعين الأفراد والله أعلم.

توجيه روايات أبي ذر أن المتعة كانت للأصحاب خاصة: قوله: 'عن أبي ذر قال كنت متعة في حج لأصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة'. وفي الرواية الأخرى: "كانت لنا رخصة" يعي المتعة في الحج. وفي الرواية الأخرى: "قال أبو ذر: لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة" يعي متعة النساء ومتعة الحج وفي الرواية الأخرى: "إنما كانت لنا خاصة دونكم" قال العلماء: معنى هذه الروايات كلها: أن فسخ الحج إلى العمرة كان للصحابة في تلك السنة، وهي حجة الوداع، ولا يجوز بعد ذلك، وليس مراد أبي ذر بإبطال التمتع مطلقاً، بل مراده فسخ الحج كما ذكرناه، وحكمته بإبطال ما كانت عليه الجاهلية من مع العمرة في أشهر الحج. وقد سبق بيان هذا كله في الباب السابق، والله أعلم.

٢٩٦٧ (٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الْفَزَارِيِّ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ ابْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه عَنِ الْمُتَعَةِ؟ فَقَالَ: فَعَلْنَاهَا، وَهَذَا يَوْمٌ يُؤْمَدُ كَافِرٌ بِالْعَرْشِ، يَعْنِي بُيُوتَ مَكَّةَ.

٢٩٦٨ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: يَعْنِي مُعَاوِيَةَ.

٢٩٦٩ - (١٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

= قوله: 'لا تصح تمتعاً إلا ما خاصة' معناه: إنما صححتنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلناها فيه، ثم صارتا حراماً بعد ذلك إلى يوم القيامة، والله أعلم.

قوله: سألت سعد بن أبي وقاص عن أسعها فقال: فعلناها وهذا يومئذ كفر بالعرش يعني بيوت مكة. وفي الرواية الأخرى: "يعني معاوية". وفي الرواية الأخرى: "المتعة في الحج".

شرح الغريب أما العرش: فبضم العين والراء، وهي بيوت مكة، كما فسره في الرواية، قال أبو عبيد: سميت بيوت مكة عرشاً؛ لأنها عيدان تنصب وتظلل، قال: ويقال لها أيضاً: عروش بالواو، وواحدها عرش، كفلس وفلوس، ومن قال: عرش، فواحدها عريش كقريب وقب، وفي حديث آخر أن عمر رضي الله عنه كان إذا نظر إلى عروش مكة قطع التلبية.

وأما قوله: "وهذا يومئذ كفر بالعرش" فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان، وفي المراد بالكفر هنا وجهان: أحدهما: ما قاله المازري وغيره: المراد وهو مقيم في بيوت مكة، قال ثعلب: يقال اكفر الرجل إذا لزم الكفور، وهي القرى، وفي الأثر عن رضي الله عنه: أهل الكفور هم أهل القبور، يعني القرى البعيدة عن الأمصار وعن العمام. والوجه الثاني: المراد الكفر بالله تعالى، والمراد: أنا تمتعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية، مقيم بمكة، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره، وهو الصحيح المختار، والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة، وهي عمرة القضاء. وكان معاوية يومئذ كافراً، وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان، وقيل: إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع والصحيح الأول، وأما غير هذه العمرة من عمر النبي ﷺ، فممكن أن يكون معاوية فيها مسافراً ولا مقيماً بمكة، بل كان معه ﷺ.

قال القاضي عياض: وقاله بعضهم: كافر بالعرش بفتح العين وإسكان الراء، والمراد عرش الرحمن. قال القاضي: هذا تصحيف، وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج.

٢٩٧٠- (١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنِّي لأُحَدِّثُكَ بِالْحَدِيثِ، الْيَوْمَ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسُخُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ، بَعْدُ، مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَبِي.

٢٩٧١- (١٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: ارْتَأَى رَجُلٌ بَرَأْيَهُ مَا شَاءَ. يَعْنِي عُمَرَ.

٢٩٧٢- (١٣) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ، وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى اُكْتُوتُ، فَتَرَكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكِيَّ فَعَادَ.

٢٩٧٣- (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:

قوله: "عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ أعمر طائفة من أهله في العشر فم تروى به مسح دنت، وم به عنه حتى مضى لوجهه". وفي الرواية الأخرى: "أن رسول الله ﷺ جمع بين حج وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه". وفي الرواية الأخرى نحوه ثم قال. "قال رجل برأيه ما شاء يعني عمر بن الخطاب ﷺ". وفي الرواية الأخرى: "تمتعتنا مع رسول الله ﷺ فلم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء" وفي الرواية الأخرى: "تمتعت وتمتعتنا معه" وفي الرواية الأخرى: "نزلت آية المتعة في كتاب الله يعني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله ﷺ" وهذه الروايات كلها متفقة، على أن مراد عمران أن التمتع بالعمره إلى الحج جائز، وكذلك القرآن، وفيه الصريح بإنكاره على عمر بن الخطاب ﷺ منع التمتع، وقد سبق تأويل فعل عمر أنه لم يرد إبطال التمتع، بل ترجيح الأفراد عليه.

قوله: "وقد كان يسلم علي حتى اُكْتُوت فتركت ثم تركت الكي فعاد" فقوله: "يسلم علي" هو بفتح اللام المشددة، وقوله: "فتركت" هو بضم التاء، أي انقطع السلام علي، ثم تركت، بفتح التاء أي تركت الكي، فعاد السلام علي، ومعنى الحديث أن عمران بن الحصين ﷺ كانت به بواسير، فكان يصبر على المهمات، وكانت الملائكة تسلم عليه، فاكتوى فانقطع سلامهم عليه، ثم ترك الكي فعاد سلامهم عليه.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ.

٢٩٧٤ - (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَإِنْ عِشْتُ فَافْكُمْ عَنِّي، وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. قَالَ رَجُلٌ بَرَأَيْهِ فِيهَا مَا شَاءَ.

٢٩٧٥ - (١٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ﷺ قَالَ: اعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابٌ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ.

٢٩٧٦ - (١٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ.

٢٩٧٧ - (١٨) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ.

قوله: 'بعث إليَّ عمران بن حصين...' إلى قوله: 'بين حج وعمره' أما قوله: 'فإن عشت فافكم عني' فأراد به الإخبار بالسلام عليه؛ لأنه كره أن يشاع عنه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للمتنه، بخلاف ما بعد الموت. وأما قوله: 'عن الله أن يبعث بها' فمعناه تعمل بها وتعلمها غيرك. وأما قوله: 'أحدث فصاهره' أي ثلاثة فصاعداً، ولم يذكر معها إلا حديثاً واحداً، وهو الجمع بين الحج والعمره. وأما إخباره بالسلام، فليس حديثاً فيكون باقي الأحاديث محدثاً من الرواية.

٢٩٧٨ - (١٩) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ، وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةُ تَنْسَخُ آيَةَ مُتَعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ، بَعْدُ، مَا شَاءَ.

٢٩٧٩ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: وَأَمَرْنَا بِهَا.

قوله: حدثنا حماد بن عمر البكرائي هو مسنود إلى جد جد أبيه أبي بكرة الصحابي رضي الله عنه، فإنه حماد بن عمر ابن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي بكرة الثقفي رضي الله عنه.

\* \* \* \*

## [ ٢٤ - باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم... ]

٢٩٨- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَمِمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى

## ٢٤ - باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج

## وسبعة إذا رجع إلى أهله

قوله: "عن ابن عمر رضي الله عنه قال: تمتع رسول الله ﷺ .... إلى قوله: مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج" قال القاضي: قوله: "تمتع" هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران آخرًا، ومعناه: أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً في آخر أمره، و"القارن" هو متمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى؛ لأنه ترفه بالتحاد الميقات والإحرام والفعل، ويتعين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك، ومن روى إفراد النبي ﷺ ابن عمر الراوي هنا، وقد ذكره مسلم بعد هذا.

وأما قوله: بدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج فهو محمول على التلبية في أثناء الإحرام وليس المراد أنه أحرم في أول أمره بعمرة ثم أحرم بحج؛ لأنه يفضي إلى مخالفة الأحاديث السابقة، وقد سبق بيان الجمع بين الروايات، فوجب تأويل هذا على موافقتها، ويؤيد هذا التأويل قوله: "تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج" ومعلوم أن كثيراً منهم أو أكثرهم أحرموا بالحج أولاً مفرداً وإنما فسحوا إلى العمرة آخرًا فصاروا متمتعين، فقوله: وتمتع الناس يعني في آخر الأمر، والله أعلم. \*\*

\*\* قال في فتح الملهم: وأجيب عنه: بأن المراد به صورة الإهلال، أي لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما، فقال: لبيك بعمرة وحجّة معاً. وهذا مطابق لحديث أنس رضي الله عنه المتقدم، لكن قد أنكر ابن عمر رضي الله عنه ذلك على أنس رضي الله عنه فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما، أي في ابتداء الأمر، ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث: "وتمتع الناس..." إلخ فإن الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج، لكن فسحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم" .... (فتح الملهم ٩٦/٦ بيروت)



يَقْضِي حَجَّهُ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ. ثُمَّ لِيَهْلَ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيًّا، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ

قوله ﷺ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى" إلى قوله: "وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ" "أهدى" أما قوله ﷺ "فليطف بالببيت وبالصفاء والمروة وليقصر ويحلل، فمعناه: يفعل الطواف والسعي والتقصر، وقد صار حلالاً، وهذا دليل على أن التقصير أو الحلق بسك من مناسك الحج، وهذا هو الصحيح في مذهبا. وبه قال جماهير العلماء. وقيل: إنه استباحة محظور وليس بسك، وهذا ضعيف، وسيأتي إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى. وإنما أمره رسول الله ﷺ بالتقصير، ولم يأمر بالحلق، مع أن الحلق أفضل؛ ليبقى له شعر يحلّقه في الحج، فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة.

وأما قوله ﷺ: "ويحلل فمعناه: وقد صار حلالاً، فله فعل ما كان محظوراً عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك. وأما قوله ﷺ: "ثم يهلب بالحج" فمعناه: يحرم له في وقت الخروج إلى عرفات، لا أنه يهلب به عقب تحلل العمرة، ولهذا قال: "ثم ليهل" فأتى بـ"ثم" التي هي للتراخي والمهلة.

وأما قوله ﷺ: "سبعة" فالمراد به هدي التمتع، فهو واجب بشروط، اتفق أصحابنا على أربعة منها، واختلفوا في ثلاثة، أحد الأربعة: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج. الثاني: أن يحج من عامه. الثالث: أن يكون أبقياً لا من حاضري المسجد، وحاضروه أهل الحرم، ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة. الرابع: أن لا يعود إلى الميقات لإحرام الحج. وأما الثلاثة: فأحدها: بية التمتع. والثاني: كون الحج والعمرة في سنة في شهر واحد. الثالث: كونهما عن شخص واحد، والأصح أن هذه الثلاثة لا تشترط، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فمن لم يجد هذياً" فالمراد لم يجد هذياً، وإما لعدم الهدي، وإما لعدم ثمنه، وإما لكونه يباع بأكثر من ثمن المثل، وإما لكونه موجوداً لكنه لا يبيعه صاحبه، ففي كل هذه الصور يكون عادماً للهدي، فينتقل إلى الصوم. سواء كان واجداً ثمنه في يده أم لا.

وأما قوله ﷺ: "فمن لم يجد هذياً، فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع"، فهو موافق لص كتاب الله تعالى. أقوال أهل العلم في تعيين صوم ثلاثة أيام في الحج على معدم الهدي ويجب صوم هذه الثلاثة قبل يوم النحر، ويجوز صوم يوم عرفة منها، لكن الأولى أن يصوم الثلاثة قبله، والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة، فإن صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أحرأه على المذهب الصحيح عدناً، وإن صامها بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يحزه على الصحيح، فإن لم يصمها قبل يوم النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران لشافعي: أشهرهما في المذهب: أنه لا يجوز.

وأصحهما من حيث الدليل: حواره، هذا تفصيل مذهبا، ووافقا أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ من العمرة، وجوزه الثوري وأبو حنيفة، ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لرمه قضاؤها عدناً. وقال أبو حنيفة: يموت صومها ويلزمه الهدي إذا استطاعه، والله أعلم.

وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ. فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ. ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ. وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ. ثُمَّ رَكَعَ، حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ، رَكَعَتَيْنِ. ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ. فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ. ثُمَّ لَمْ يَحِلِّلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ.

٢٩٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَتَمَتُّعِ النَّاسِ مَعَهُ، بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع، وفي المراد بالرجوع خلاف، الصحيح في مذهبه أنه إذا رجع إلى أهله، وهذا هو الصواب، لهذا الحديث الصحيح الصحيح الصريح.

والثاني: إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من مي، وهذا انقوال للشافعي ومالك، وبالثاني قال أبو حنيفة،\*\* ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لرمه صوم عشرة أيام، وفي اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلاف قيل: لا يجب، والصحيح: أنه يجب التفريق الواقع في الأداء، وهو بأربعة أيام ومسافة الطريق بين مكة ووطنه، والله أعلم.

قوله: «وَصَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، فِيهِ: إِشَاتُ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَاسْتِحْبَابُ الرَّمْلِ فِيهِ، وَأَنْ الرَّمْلَ هُوَ الْحَبُّ، وَأَنَّهُ يَصْلِي رَكَعَتِي الطَّوَافِ، وَأَمَّا يَسْتَحْبَبُ حَلْفَ الْمَقَامِ، وَقَدْ سَقَى بَيَانَ هَذَا كُلَّهُ، وَسَدَّكَرَهُ أَيْضًا حَيْثُ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

\*\* قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ. وَالرَّجُوعُ إِلَى الْأَهْلِ كُنَايَةٌ عَنْ الْفِرَاقِ عَنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ. وَقَالَ الْقَارِي: قَوْلُهُ: "إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ" أَيُّ تَوَسُّعًا، وَلَوْ صَامَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَكَّةَ حَارَ عَدَا. (فتح الملهم ٩٧، ٦ بيروت)

## [ ٢٥ - باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد ]

٢٩٨٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أُنْحَرَ".

٢٩٨٣- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ لَمْ تَحْلُلْ؟ بَنَحُوهُ.

٢٩٨٤- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلُلْ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ "إِنِّي قَلَّدْتُ هَذِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، "فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ". \*\*

٢٩٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِمَثَلِ حَدِيثِ مَالِكٍ "فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أُنْحَرَ".

## ٢٥ - باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد

فيه قول حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "يا رسول الله ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك؟" قال إني لبدت رأسي وقدت هذي فلا أحل حتى أُنْحَرُ وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحاً بدلالة في الأبواب السابقة مرات أن النبي ﷺ كان قارناً في حجة الوداع، فقولها: من عمرتك أي العمرة المضمومة إلى الحج، وفيه: أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعي، ولا بد له في تحلله من الوقوف بعرفات والرمي والحلق والطواف، كما في الحاج المفرد، وقد تأوله من يقول بالافراد تأويلات ضعيفة.

منها: ألما أرادت بالعمرة الحج؛ لأنهما يشتركان في كونهما قصداً، وقيل: المراد بها الإحرام، وقيل: إنها ظلت أنه معتمر، وقيل: معنى "من عمرتك" أي بعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غيرك، وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: حتى أحل من حجٍّ إلخ: لا تنافي هذه الرواية الرواية السابقة؛ لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر، فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان متمتعاً؛ لأن قول حفصة: "ولم تحل من عمرتك". وقوله هو: "حتى أحل من الحج" ظاهر في أنه كان قارناً. (فتح الملهم ٩٨/٦ بيروت)

٢٩٨٦- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَدْيِي".

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بدت رأسي وقددت هدي فيه استحباب التلبيد وتقيد الهدى، وهما سستان بالاتفاق وقد سبق بيان هذا كله.

\* \* \* \*

## [ ٢٦ - باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران..... ]

٢٩٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا، وَقَالَ: إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَأَهْلَلَ بِعُمْرَةٍ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ التَّفَتَّ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزِي عَنْهُ، وَأَهْدَى.

## ٢٦ - باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران

## واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد

قوله: 'عن نافع أن عبد الله بن عمر خرج في فتنه معتمرًا' وقال: 'إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ'، فخرج فأهلل بعمره، وسار حتى إذا ظهر على البدياء التفات إلى أصحابه فقال: 'ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت حج مع عمره، فخرج حتى إذا جاء البيت صاف سبعا، وبين الصفا والمروة سبعا، لم يزد عليه ورأى أنه مجزئ عنه وأهدى' في هذا الحديث جواز القران، وجواز إدخال الحج على العمرة قبل الطواف. وهو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء، وسق بيان المسألة. وفيه: جواز التحلل بالإحصار وأما قوله: 'أشهدكم' فإنما قاله ليعلمه من أراد الاقتداء به، فلهذا قال أشهدكم، ولم يكتف بالية مع أنها كافية في صحة الإحرام.

وقوله: 'ما أمرهما إلا واحد' يعني في جواز التحلل منهما بالإحصار وفيه صحة القياس والعمل به، وأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه، فلهذا قاس الحج على العمرة؛ لأن النبي ﷺ إنما تحلل من الإحصار عام الحديبية من إحرامه بالعمرة وحدها. وفيه: أن القارن يقتصر على طواف واحد وسعي واحد، هو مذهبنا ومذهب الجمهور، وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة وسبقت المسألة.\*\*

وأما قوله: 'صنعنا كما صنع مع رسول الله ﷺ' فخرج فأهلل بعمره ' فالصواب في معناه أنه أراد: إن صددت وحصرت تحللت كما تحللت عام الحديبية مع النبي ﷺ. وقال القاضي: 'يحتمل أنه أراد أهل بعمره كما أهل النبي ﷺ بعمره في العام الذي أحصر. قال: ويحتمل أنه أراد الأمرين، قال: وهو الأطهر، وليس هو بظاهر كما ادعاه، بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: فالجواب أن حديث عليّ ومن وافقه صريح في تعدد السعي. (فتح الملهم ١٣/٦ بيروت)

٢٩٨٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزَّيْبِرِ، قَالَ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ، فَإِنَّا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. قَالَ: فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، حِينَ خَالَتُ كُفَارَ قُرَيْشِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَبَّى بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ خُتِيَ سَبِيلِي فَصَبَّيْتُ عُمْرَتِي، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١) ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَهْرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، إِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ، فَانْطَلَقَ حَتَّى ابْتَاغَ بِقُدَيْدٍ هَدْيًا، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ لَمْ يَجَلَّ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ، يَوْمَ النَّحْرِ.

٢٩٨٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزَّيْبِرِ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَجَلَّ حَتَّى يَجَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

٢٩٩٠ (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزَّيْبِرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَنْتَهُمُ قِتَالًا، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدَّوكَ، فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ - قَالَ ابْنُ رُمْحٍ: أَشْهَدُكُمْ -

أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَدِيًّا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا، حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَحْلِقْ، وَلَمْ يَقْصِرْ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَقَّقَ. وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩٩١ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، حِينَ قِيلَ لَهُ: يَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ: إِذَا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ.

## [ ٢٧ - باب في الأفراد والقران ]

٢٩٩٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - فِي رِوَايَةِ يَحْيَى - قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

٢٩٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا.

قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدَوْنَا إِلَّا صَبِيانًا! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا".

٢٩٩٤- (٣) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: كَأَنَّمَا كُنَّا صَبِيانًا.

## ٢٧ - باب في الأفراد والقران

قوله: 'عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا' وفي رواية: 'أن رسول الله ﷺ أَهْلَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا' هذا موافق للروايات السابقة عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم أن النبي ﷺ أحرم بالحج مفردًا، وفيه بيان أن الرواية السابقة قريباً عن ابن عمر التي أخرج فيها بالقران متأولة وسبق بيان تأويلها.

التوفيق بين روايتي ابن عمر وأنس: قوله: 'عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبك عمرة وحجاً' يحتاج به من يقول بالقران، وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة النبي ﷺ أنه كان في أول إحرامه مفرداً ثم أدخل العمرة على الحج فصار قارناً، وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع، فحديث ابن عمر هنا محمول على أول إحرامه ﷺ، وحديث أنس محمول على أواخره وأثنائه، وكأنه لم يسمعه أولاً، ولا بد من هذا التأويل أو نحوه لتكون رواية أنس موافقة لرواية الأكثرين كما سبق، والله أعلم.



## [٢٨ - باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده]

٢٩٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَصْلَحْ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ، أَوْ يَقُولَ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟.

٢٩٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَبَّانٍ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ

## ٢٨ باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده

قوله: "عن وبرة هو يفتح الباء.

قوله: 'كنت جالساً عند ابن عمر فجاءه رجل فقال: أصح لي أن أطوف قبل أن يأتي الموقف؟ فقال نعم، فقال ابن عباس يقول لا تصف بالبيت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر: فقد حج رسول الله ﷺ فصف بالبيت قبل أن يأتي الموقف فقال رسول الله ﷺ: 'أحوأ تأخذ أو يقول ابن عباس إن كنت صادقاً هذا الذي قاله ابن عمر هو إثبات طواف القدوم للحاج، وهو مشروع قبل الوقوف عرفات، وهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس.

وكلهم يقولون: إنه سنة ليس بواجب، إلا بعض أصحابنا ومن وافقه، فيقولون: واجب يجزئ تركه بالدم، والمشهور أنه سنة ليس بواجب، ولا دم في تركه، فإن وقف بعرفات قبل طواف القدوم فات، فإن طاف بعد ذلك نية طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم، بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن طاف للإفاضة، فإن كان طاف للإفاضة وقع الثاني تطوعاً، لا عن القدوم، ولطواف القدوم أسماء: طواف القدوم، والقادم والورود، والوارد والتحية،\*\* وليس في العمرة طواف قدوم، بل الطواف الذي يفعله فيها يقع ركناً لها حتى لو نوى به طواف القدوم وقع ركناً ولعت بيته، كما لو كان عليه حجة واجبة فنوى حجة تطوع فيها تقع واجبة، والله أعلم.

وأما قوله: إن كنت صادقاً فمعناه: إن كنت صادقاً في إسلامك واتباعك رسول الله ﷺ فلا تعدن عن فعله وطريقته إلى قول ابن عباس وغيره، والله أعلم.

\*\* قال في فتح المهمل قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: 'وطواف القدوم بمنزلة تحية المسجد إما شرع تعظيماً للبيت، ولأن الإبطاء بالطواف في مكانه وزمانه عند تهيؤ أسبانه سوء أدب'. (فتح المهمل ١٠٢/٦ بيروت)

ابن عمر رضي الله عنهما: أطوف بالبيت وقد أحرمت بالحج؟ فقال: وما يمنحك؟ قال: إني رأيت ابن فلان يكرهه وأنت أحب إلينا منه، رأيناه قد فتنه الدنيا، فقال: وأينا - أو أيكم - لم تفتنه الدنيا؟ ثم قال: رأيانا رسول الله ﷺ أحرم بالحج، وطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، فسنة الله وسنة رسوله ﷺ أحق أن تتبع، من سنة فلان، إن كنت صادقاً.

٢٩٩٧- (٣) حدثني زهير بن حرب: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: سألت ابن عمر عن رجل قدم بعمره، فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة، سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

٢٩٩٨- (٤) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع الزهراني عن حماد بن زيد، ح وحدثنا عبد بن حميد: أخبرنا محمد بن بكر: أخبرنا ابن جريج، جميعاً عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ نحو حديث ابن عيينة.

قوله: 'رأياه قد فتنه الدنيا' هكذا في كثير من الأصول: 'فتنه الدنيا'، وفي كثير منها أو أكثرها: 'أفتته'، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، وهما لعتاد صحيحتان: 'فتن وأفتن' والأولى أصح وأشهر، وبها جاء القرآن، وأكرر الأصمعي "أفتن"، ومعنى قولهم: فتنه الدنيا؛ لأنه تولى البصرة والولايات محل الخطر والفتنة، وأما ابن عمر فلم يتول شيئاً، وأما قول ابن عمر: "وأينا لم تفتنه الدنيا" فهذا من رده وتواضعه وإضافته، وفي بعض النسخ: "وأينا أو أيكم"، وفي بعضها: "وأينا" أو قال: "وأأيكم" وكله صحيح.

قوله: 'سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن رجل قدم بعمره فطاف بالبيت، ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة معناه: لا يحل له ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم يتحلل من عمرته حتى طاف وسعى فتجب متابعتة والافتداء به، وهذا الحكم الذي قاله ابن عمر هو مذهب العلماء كافة، وهو أن المعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي والخلع، إلا ما حكاه القاضي عياض عن ابن عباس وإسحاق بن راهويه أنه يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع، وهذا ضعيف مخالف للسنة.

## [ ٢٩ - باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى . من البقاء على الإحرام ... ]

٢٩٩٩ (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: سِرْ لِي غُرُورَةً بِنَ الرَّبِيرِ عَنْ رَجُلٍ يُهْلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَيْحَلَّ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَا يَحِلُّ، فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ، قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: بِشَيْءٍ مَا قَالَ، فَتَصَدَّقَنِي الرَّجُلُ فَسَأَلَنِي فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: فَقُلْ لَهُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَمَا شَأْنُ أَسْمَاءَ وَالرَّبِيرِ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، قَالَ: فَجِئْتُه فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي، قَالَ: فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلُنِي؟ أَظَنَّهُ عِرَاقِيًّا، قُلْتُ: لَا أَدْرِي، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ، قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ

## [ ٢٩ - باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى . من البقاء على الإحرام وترك التحلل ]

قوله: فصلى رجل أي تعرض لي. هكذا هو في جميع النسخ تصدياتي 'باسون، والأشهر في النسخة: "تصدى لي".  
قوله: "أول شيء"، منه حين قدم مكة به تصدقته طواف سب فيه دليل لإثبات الوضوء للطواف؛ لأن النبي ﷺ فعله، ثم قال ﷺ: "لتأخذوا عني ماسككم"

أقوال أهل العلم في اشتراط الوضوء وعدمه في الطواف وقد أجمعت الأئمة على أنه يشرع الوضوء للطواف، ولكن اختلفوا في أنه واجب وشرط لصحته أم لا. فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: هو شرط لصحة الطواف. وقال أبو حنيفة: مستحب ليس بشرط، واحتج الجمهور بهذا الحديث. \*\* ووجه الدلالة أن هذا الحديث مع حديث 'أخذوا عني ماسككم' يقتضي أن الطواف واجب؛ لأن كل ما فعله هو داخل في الماسك، =

\*\* قال في فتح المبهم. قوله: "أول شيء" صح في النسخة: "أول شيء" قال في المرقاة: أي حدد الوضوء؛ لما تقدم أنه كان يعتس، أو المراد معناه اللغوي، وعلى كل فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرطاً لصحة الطواف، لأن مشروعيتها تجمع عليها. وإما الخلاف في صحة الطواف بدونها، فبعدنا أنها واجبة، واجمهور على أنها شرط، وأما الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام: الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أناح فيه البطون فمدبوع. لأن الحديث ضعيف، مع أن المشبه بالشيء لا يستدعي المشاركة معه في كل شيء، ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب في الصواف بالإجماع مع عدم جوازهم في الصلاة من غير راع. (فتح المبهم ٦ ١٠٥ بيروت)

فَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ عُمَرُ، مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّحْتُ مَعَ أَبِي الزَّيْبُرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمْرَةٍ، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا كَانُوا يَبْدُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ، وَقَدْ أَحْبَبْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَسَتْ هِيَ وَأُحْتَهَا وَالزَّيْبُرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ قَطُّ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرِّكَنَ حَلَّوْا، وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ.

= فقد أمرنا بأحد المناسك. وفي حديث ابن عباس في الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام" ولكن رفعه ضعيف، والصحيح عند الحفاظ أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل به الدلالة مع أنه موقوف؛ لأنه قول لصحابي انتشر، وإذا انتشر قول الصحابي بلا محالة كان حجة على الصحيح. قوله: ثم لم يكن غيره' وكذا قال فيما بعده: 'ولم يكن غيره' هكذا هو في جميع السبع: "غيره بالعين المعجمة والياء، قال القاضي عياض: كذا هو في جميع السبع قال: وهو تصحيف وصوابه؛ "ثم لم تكن عمرة" بضم العين المهملة وبالميم، وكان السائل لعروة إنما سأله عن فسح الحج إلى العمرة على مذهب من رأى ذلك. واحتج بأمر النبي ﷺ هم بذلك في حجة الوداع، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه، ولا من جاء بعده، هذا كلام القاضي.

قلت: هذا الذي قاله من أن قول: "غيره" تصحيف ليس كما قال، بل هو صحيح في الرواية، وصحيح في المعنى؛ لأن قوله 'غيره' يتناول العمرة وغيرها، ويكون تقدير الكلام: ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم يكن غيره، أي لم يعبر أحج ولم ينقله ويفسخه إلى غيره لا عمرة ولا قرآن، والله أعلم.

قوله: 'ثم حججت مع أبي الزبير بن عوف' أي مع والده الزبير. فقوله. "الزبير" بدل من أبي. قوله: 'ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدون شيئاً حين يضعون أقدامهم أول من لطوف بسبب أنه لا يحل فيه: أن الحرم ناحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم، ولا يفعل شيئاً قبله، ولا يصلي تحية المسجد، بل أول شيء يصعبه الطواف، وهذا كله متفق عليه عندنا. وقوله: "يضعون أقدامهم يعني يصلون مكة. وقوله: "ثم لا يحلون" فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم، كما سبق.

قوله: 'وقد أحبرني أمي أنها أقبست هي وأحبتها والزبير وفلان وفلان عمره وصفا مسحوا ركن حبو فقولها: =

٣٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْفَظُّ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُمَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَيَحْلِلْ" فَتَمَّ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَحَلَلْتُ: وَكَانَ مَعَ الزَّيَّيرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحْلِلْ. قَالَتْ: فَلَبِستُ ثِيَابِي ثُمَّ حَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزَّيَّيرِ. فَقَالَ: قُومِي عَنِّي. فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَثْبَ عَلَيْكَ؟

= 'مسحوا' المراد بالماسحين من سوى عائشة، وإلا فعائشة لم تمسح اركان قبل الوفوف عرفات في حجة الوداع، بل كانت قاربة، ومعها الحيض من الطواف قبل يوم اسحر، وهكذا قول أسماء بعد هذا: 'اعتمرت أنا وأختي عائشة والربير وفلان وفلان فلما مسح البيت أحللتنا ثم أهملنا الخج" المراد به أيضاً من سوى عائشة، وهكذا تأوله القاصي عياض، والمراد بالإحمار عن حجتهم مع النبي ﷺ حجة لوداع عنى الصفة التي ذكرت في أوّل الحديث، وكان المذكورون سوى عائشة محرمين بالعمرة، وهي عمرة الفصح التي فسخوا الخج إليها، وإنما لم تستثن عائشة لشهرة قصتها.

قال القاضي عياض: وقيل: يحتمل أن أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عند الرحمن من استعجم. قال القاضي: وأما قول من قال: يحتمل أنه أرادت في غير حجة الوداع فحسباً؛ لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع، هذا كلام القاضي. وذكر مسلم بعد هذه الرواية رواية إسحاق بن إبراهيم وفيها: أن أسماء قالت: حرجاً محرماً فضرب رسول الله ﷺ من كان معه هدي فسمعه على حرمه. ومن لم يكن معه هدي فسمعه. وفيه نكح معي هدي فحسب، وكان معي هدي فسمعه. وهذا تصريح بأن الربر لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر، فيجب استثناؤه مع عائشة، أو يكون إجماعاً بالعمرة وتحمله معها في غير حجة الوداع، والله أعلم.

وقولها: فلما مسح الركب حبو هذا متأول عن ظاهره؛ لأن لركب هو الحجر الأسود، ومسحه يكون في أول الطواف، ولا يحصل التحلل بمجرد مسح بإجماع المسلمين، وتقديره. فلما مسحوا الركب وأتموا طوافهم وسعيهم وحققوا أو قصرُوا، أحلوا، ولا بد من تقدير هذا بخدوف، وإنما حذفته للعميم به، وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف. ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعده ثم الحلق أو التقصير. وشدد بعض السلف فقار: السعي ليس بواجب ولا حجة لهذا القائل في هذا حديث؛ لأن ظاهره غير مراد بالإجماع، فيتعين تأويله كما ذكرنا؛ ليكون موافقاً لما في الأحاديث، والله أعلم.

قوله: 'عن ربيع فقال يومئذ عبي فقلت: 'تحتي' ل'تب عشت' إنما أمره بإيقين مخافة من عارض قد يندر منه =

٣٠٠١ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُعِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، قَالَتْ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ: اسْتَزَحِي عَنِّي، اسْتَزَحِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَتِبَ عَلَيْكَ؟

٣٠٠٢ - (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُّونِ تَقُولُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، لَقَدْ نَزَّلْنَا مَعَهُ هَهُنَا، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافُ الْحَقَائِبِ، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا، قَلِيلَةٌ أَزْوَادُنَا، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزَّبِيرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحْلَلْنَا، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعِشِيِّ بِالْحَجِّ.

قَالَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ، وَلَمْ يُسَمَّ: عَبْدَ اللَّهِ.

٣٠٠٣ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمٍ الْقُرِّيَّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ؟ فَرَخَّصَ فِيهَا، وَكَانَ ابْنُ الزَّبِيرِ يَنْهَى عَنْهَا، فَقَالَ: هَذِهِ أُمُّ ابْنِ الزَّبِيرِ تُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا، فَادْخُلُوا عَلَيْهَا فَاسْأَلُوهَا، قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ ضَخْمَةٌ عَمِيَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا.

٣٠٠٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا

= كمنس بشهوة أو نحوه، فإن المنس بشهوة حرام في الإحرام، فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث إنها زوجة متحللة تطمع بها النفس.

قوله: "استزحي عني استزحي عني" هكذا هو في النسخ مرتين، أي تباعدي.

شرح الغريب: قوله: مرت بالحجون هو بفتح الحاء وضم الجيم، وهو من حرم مكة، وهو الحبل المشرف على مسجد الحرس بأعلى مكة على يمينك، وأنت مصعد عند المحصب.

قولها: 'خفاف الحوائط' جمع حقيبة، وهو كل ما حمل في مؤخر الرجل والقتب، ومنه احتقب فلان كذا.

قوله: 'عن مسم القرني' هو بقال مضمومة ثم راء مشددة، قال السمعاني: هو منسوب إلى بني قرة حي من عبد القيس، قال: وقال ابن ماكولا: هذا ثم قال: وقيل: بل؛ لأنه كان ينزل قطرة قرة.

مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَبِإِثْنِهِ  
الْمُتَعَّةُ، وَلَمْ يَقُلْ: مُتَعَّةُ الْحَجِّ، وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ مُسَيْمٌ: لَا أَدْرِي مُتَعَّةُ  
الْحَجِّ أَوْ مُتَعَّةُ النِّسَاءِ.

٣٠٠٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرَيْشِيُّ  
سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ، فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ  
وَلَا مَنْ سَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ، فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِيْمَنْ سَاقَ  
الْهَدْيَ فَلَمْ يَحِلَّ.

٣٠٠٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَأَحْلَا.

## [٣٠ - باب جواز العمرة في أشهر الحج]

٣٠٠٧- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبِيرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ، مُهَيِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ".

٣٠٠٨- (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ\* أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، وَقَالَ، لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ: 'مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً'.

## ٣٠ - باب جواز العمرة في أشهر الحج

قوله: 'كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر فجور في لأرض الصمير في "كانوا" يعود إلى الجاهلية. قوله: 'ويجعلون المحرم صفر هكذا هو في السج "صفر" من غير ألف بعد الراء، وهو مصوب مصروف بلا خلاف، وكان ينبغي أن يكتب بالألف، وسوء كتب بالألف أم يحدفها لا بد من قراءته ها منصوباً؛ لأنه مصروف. قال العلماء: المراد الإخبار عن السيء الذي كانوا يفعلونه، وكانوا يسمون المحرم: صفرًا، ويحلونه ويسمونه المحرم، أي يوحرون تحريره إلى ما بعد صفر؛ لثلاث يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمه تضيق عليهم أمورهم من الغارة وغيرها، فضللهم الله تعالى في ذلك فقال تعالى: ﴿لَيْسَ رِيْدَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (التوبة: ٣٧) الآية. قوله: 'ويقولون يدبر السر' يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنها كانت تسير بالسر عليها للحج. قوله: 'وعفا لآخر أي درس وامحى، والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها عما أثرها؛ لطول مرور الأيام، هذا هو المشهور، وقال الخطابي: المراد أثر الدبر، والله أعلم. وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر، ويوقف عليها؛ لأن مرادهم السج.

ضبط الأسماء وشرحها. قوله: 'عن أبي العدة البراء' هو بتشديد الراء؛ لأنه كان يبري البيل. -

\*\* قال في فتح الملهم. قوله: 'عن أبي العدة البراء' إلخ: تشديد البراء كان يبري البيل، واسمه رباد. وقيل غير ذلك، وهو غير أبي العالية الرياحي، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس. كذا في الفتح (فتح الملهم ١٠٩/٦ بيروت)



٣٠٠٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ؛ كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رَوْحٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَا كَمَا قَالَ نَصْرٌ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، وَأَمَّا أَبُو شَهَابٍ فَفِي رِوَايَتِهِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُهْلُ بِالْحَجِّ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبُطْحَاءِ، خَلَا الْجَهْضَمِيَّ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ.

٣٠١٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنَ الْعَشْرِ، وَهُمْ يُلَبُّونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً.

٣٠١١ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَوًى، وَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحَوِّلُوا إِحْرَامَهُمْ بِعُمْرَةٍ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ.

٣٠١٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ

= قوله: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ هو سليمان بن محمد. ويقال: سيمان بن داود، وأبو محمد المبارك يفتح وراء مسوب إلى المبارك، وهي بريدة بقرب واسط بينها وبين بغداد، وهي على طرف دجلة.

قوله: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَوًى هو بفتح الصاء وضمها وكسرها ثلاث لغات، حكاه القاسمي وغيره. الأصح الأشهر الفتح. ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيره، وهو مقصور مؤن، وهو وادٍ معروف بقرب مكة. قال القاسمي: ووقع لبعض الرواة في البخاري بالمد، وكذا ذكره ثابت. وفي هذا الحديث دليل لمن قال: يستحب للمحرم دخول مكة هاراً لا ليلاً، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، وهو قال ابن عمر وعطاء والسجعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر. والثاني: دخولها ليلاً وهاراً سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والناوردي وابن الصانع والعنبري من أصحابنا، وهو قال طاووس والثوري، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفصل من النهار، \* والله أعلم.

\* قال في فتح الله: قلت: وفي رد المحتار: المستحب دخولها هاراً، كما في الحاية. والله أعلم.

مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلِّ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٠١٣ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ الضُّبَيْعِيَّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا.

قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَنِمْتُ، فَأَتَانِي أَبٌ فِي مَنَامِي فَقَالَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ، قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ! اللَّهُ أَكْبَرُ! سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه.

\* \* \* \*

## [ ٣١ - باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام ]

٣٠١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِيَدِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَ، وَقَلَدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهَلَ بِالْحَجِّ.

٣٠١٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَمْ يَقُلْ: صَنَى بِهَا الظُّهْرَ.

## ٣١ - باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام

قوله: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِيَدِي الْحُلَيْفَةِ، ثم دعا بناقة فسورها في صفحة سنامها الأيمن وسب الدم، وهذا يعني ثم ركب راحته. فسب سنامها عن يمينه من الحج.

معنى الإشعار وفائدتها وحكمه عند أهل العلم. أما "الإشعار" فهو أن يجرحها في صفحة سنامها اليماني بحربة أو سكين أو حديدة أو نحوها، ثم يسلب الدم عنها، وأصل الإشعار والشعور: الإعلام والعلامة، وإشعار الهدى، لكونه علامة به، وهو مستحب ليعلم أنه هدى، فإن صل رده واحده، وإن حنط بعيره تميز، ولأن فيه إظهار شعار، وفيه تبييه غير صاحبه عنى فعل مثل فعله، وأما 'صفحة السنام' فهي حاشه، واصفحة مؤنثة.

فقوله: 'الأيمن' بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف لمعنى الصفحة لا للفظها، ويكون المراد بالصفحة الحاشه، فكأنه قال: حاشه سنامها الأيمن. ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل، وهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف.

وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة؛ لأنه مثنة، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار. \*

\*\* قال في فتح الميم. وقد كثر تشيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار، وانتصر له الطحاوي في المعاني فقال: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك الدن، كسراية الجرح لا سيما مع الطعن بالشمرة فأراد سد الباب عن العامة؛ لأنهم لا يراعون الحد في ذلك. أما من كان عارفاً بالنسبة في ذلك فلا.....

قال العلامة ابن عابدين رحمه الله: (أي صاحب الدر المختار) على ما قانه الطحاوي، والشيخ أبو منصور =

= وأما قوله: "أه مئة" فليس كذلك، بل هذا كالفصد والحجامة والحتان والكبي والوسم، وأما محل الإشعار فمذهب ومذهب حمهير العلماء من السلف والخلف: أنه يستحب الإشعار في صفحة السام اليمنى، وقال مالك: في اليسرى، وهذا الحديث يرد عليه.

أقوال الأئمة في تقليد الغنم. وأما تقليد الغنم فهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من السلف والخلف إلا مالكا، فإنه لا يقول بتقليدها، قال القاصي عياض: ولعله لم يلعه الحديث الثابت في ذلك. قلت: قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد، فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها، واتفقوا على أن العنم لا تشعر لضعفها عن الخرج ولأنه يستتر بالصوف. وأما البقرة فيستحب عند الشافعي وموافقيه الجمع فيها بين الإشعار والتقليد كالإبل، وفي هذا الحديث استحباب تقليد الإبل بعينين، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة، فإن قلدها بغير ذلك من جلود أو حيوط مقتولة ونحوها فلا بأس.

وأما قوله: "نم ركب رحله غير التي أشعرها: وفيه استحباب الركوب في الحج، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق بيانه مرات.

وأما قوله: "فمن ستوت به على سيده أهل الحج فيه استحباب الإحرام عند استواء الراحلة لا قبله ولا بعده، وقد سبق بيانه واضحا. وأما إحرامه ﷺ بالحج فهو المختار، وقد سبق بيان الخلاف في ذلك واضحا، والله أعلم.

= الماتريدي، من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الإشعار، وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الأخبار؟ وإنما كره إشعار أهل رمانه الذي يخاف منه اهلاك، خصوصا في حر الحجاز، فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة. فأما من وقف على الحد، بأن قطع الجلد دون اللحم، فلا بأس بذلك. (فتح الملهم ١١٢/٦ بيروت)

## [ ٣٢ - باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد تشغفت "أو قد.... ]

٣٠١٦ - (١) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذِهِ الْفَتَايَا الَّتِي قَدْ تَشَغَفْتَ أَوْ تَشَغَّتْ بِالنَّاسِ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ؟ فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْمْ.

٣٠١٧ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ ابْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّغَ بِالنَّاسِ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ، الطَّوَّافُ عُمْرَةً، فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْمْ.

٣٠١٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلٌّ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى تَلِيَّتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٣٣) قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

## [ ٣٢ - باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد تشغفت "أو قد تشغبت بالناس" ]

شرح العريب وفي الرواية الأخرى: باب هذه الفتيا التي قد تشغبت بالناس "أما النبطية الأولى فتشير ثم غير معجمتين ثم فاء، والثانية كدنت، لكن بدل الفاء باء موحدة، والثالثة تنقسم الفاء وبعدها شين ثم عين، ومعنى هذه الثلاثة: انتشرت وفشت بين الناس، وأما الأولى فمعناها: علقت بالقلوب وشغفوها، وأما الثانية فرويت أيضاً بالعين المهملة، وممن ذكر الروايتين فيها المعجمة والمهملة أبو عبيد والقاضي عياض، ومعنى المهمة أنها فرقت مذهب الناس، وأوقعت الخلاف بينهم، ومعنى المعجمة حطت عليهم أمرهم.

قوله: ما هذه الفتيا هكذا هو في معظم النسخ: هذا الفتيا وفي بعضها: هذه وهو الأخود، ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الإفتاء، فوصفه مذكراً، ويقال: فتيا وفتوى.

قوله: من من طاف بالبيت فقد حل قال ابن سبكي رحمه الله: رَغِمَتْمْ =

وفي الرواية الأخرى: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنْ أَبِي حَسَّانَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلٌّ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى تَلِيَّتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٣٣) قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

= ولا غير حاج لا حل، قلت معطاء: من أين يقول ذلك؟ قال: من قول الله عز وجل ﴿لَنْ تُحْمِلَهُمْ إِلَىٰ أَيْتِ الْكَافِرِينَ﴾ (الحج ٣٣) قلت: فإن ذلك بعد معرف، فقد كان ابن عباس يقول: هو بعد معرف وقبته كان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة له داع.

بيان تفرد ابن عباس في التحلل بعد طواف القدوم. هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه، وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف، فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم، بل لا يتحلل حتى يقف بعرفات ويرمي ويحلق ويطوف طواف الزيارة، فحينئذ يحصل التحللان، ويحصل الأول باثنين من هذه الثلاثة التي هي رمي جمرة العقبة والحلق والطواف، وأما احتجاج ابن عباس بالآية فلا دلالة فيها\*\* لأن قوله تعالى: ﴿لَنْ تُحْمِلَهُمْ إِلَىٰ أَيْتِ الْكَافِرِينَ﴾ معناه: لا تنحلوا إلا في الحرم، وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام؛ لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لكان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول أهدي إلى الحرم قبل أن يطوف، وأما احتجاجه بأن النبي ﷺ أمرهم في حجة الوداع بأن يحلوا فلا دلالة فيه، لأن النبي ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة، فلا يكون دليلاً في تحلل من هو ملتزم بإحرام الحج، والله أعلم.

قال القاضي: قال المازري: وتناول بعض شيوخنا قول ابن عباس في هذه المسألة على من فاته الحج أنه يتحلل بالطواف والسعي، قال: وهذا تأويل بعيد؛ لأنه قال بعده: وكان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه يحور أن يكون معنى قول ابن عباس: "من صاف بالبيت فقد حل" أي: فقد حل بعمرة، فهو كناية عن الطواف مع السعي على نسق قول أسماء في الأحاديث الماضية: "فما مسحوا الركن حلوا" كما تقدم، فيرجع البحث إلى مسألة الفسخ، وحوازه مختلف فيه، وهذا أولى من حمل كلامه ﷺ على ما يخالف العالم كله. (فتح الملهم ١١٤/٦ بيروت)

## [ ٣٣ - باب جواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب... ]

٣٠١٩- (١) وَحَدَّثَ عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعَيَّمْتُ أَتَى قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذِهِ إِلَّا حُجَّةَ عَيْتِكَ.

٣٠٢٠- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصِرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ.

## ٣٣ - باب جواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه

## وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة.

قوله: فإن من حسن فإن من معديه أحسن في قصاص من رسول الله ﷺ عند مروءة تسمى مشقص؛ فقص لا أعلم هذه إلا حجة عشت. وفي الرواية الأخرى: قصص عن رسول الله ﷺ تسمى مشقص وهو على مروءة أو أنه يقص عنه تسمى مشقص وهو على مروءة في هذا الحديث: حوار الاقتصار على التقصير، وإن كان الحق أفضل، وسواء في ذلك إباحة والمعتمر، إلا أنه يستحب للمعتمر أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أكمل العبادتين، وقد سقت الأحاديث في هذا، وفيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر أو حلقه عند المروة؛ لأنها موضع تحمله، كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في منى؛ لأنها موضع تحمله، وحيث حلقت أو قصرت من الحرم كله حار، وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة؛ لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارياً، كما سبق إيضاحه.

وثبت أنه ﷺ حلق على، وورق أبو طلحة: بث شعره بين الناس، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة؛ لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً، إني أسلم يوم الفتح سنة ثمان، هذا هو الصحيح لمشهور،\*\* ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع، ورغم أنه ﷺ كان متمتعاً؛ لأن هذا غلط فاحش، فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السابقة في مسموع وغيره "أن النبي ﷺ قيل له: =

\*\* قال في فتح الملهم قس: لم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم لفتح صحيح من حيث السند، لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم حقيقاً، وكان يكتم إسلامه، ولم يتمكن من طهاره إلا يوم الفتح. (فتح الملهم ١١٦/٦ بيروت)

.....

=ما شأن الناس حلوا ولم تحمل أنت؟ فقال: إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر الهدى" وفي رواية: 'حتى أحل من الحج'، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: 'تمشقص' هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف، قال أبو عبيد وغيره: هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض. وقال أبو حنيفة الديوري: هو كل نصل فيه عترة، وهو الناتئ وسط الخربة. وقال الحليل: هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش، والله أعلم.

\* \* \* \*



## [ ٣٤ - باب جواز التمتع في الحج والقرآن ]

٣٠٢١- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَرَحْنَا إِلَى مَنَى، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

٣٠٢٢- (٢) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا.

٣٠٢٣- (٣) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا\* فِي

## [ ٣٤ - باب جواز التمتع في الحج والقرآن ]

قوله: 'خرجنا مع رسول الله ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا'، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق هدي، فلما كان يوم التروية ورحنا إلى منى أهلبنا بالحج فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية، وهو متفق عليه بشرط أن يكون رفعاً مقتصدًا بحيث لا يؤدي نفسه، والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها؛ لأن صوتها محل فتنه، ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة، وقال أهل الظاهر: هو واجب، ويرفع الرجل صوته بها في غير المساجد، وفي مسجد مكة ومنى وعرفات، وأما سائر المساجد ففي رفعه فيها خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي ومالك. أصحهما: استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة، والثاني: لا يرفع لئلا يهوش على الناس، بخلاف المساجد الثلاثة؛ لأنها محل المناسك، وفي هذا الحديث جواز العمرة في أشهر الحج، وهو مجمع عليه، وفيه: حجة لشافعي وموافقيه: أن المستحب للمتمتع أن يكون إحرامه بالحج يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة عند إرادته التوجه إلى منى، وقد سبقت المسألة مرات.

قوله: 'ورحنا إلى منى' معناه: أردنا الرواح، وقد سبق بيان الخلاف في أنه يستحب الرواح إلى منى يوم التروية من أول النهار أو بعد الزوال، والله أعلم.

\* قوله: 'اختلفا في المتعين' إلى قوله: ثم كان عمر فلم يعد هذا على حسب ما زعم جابر رضي الله عنه وإلا فمتعة-

الْمُتَعَتِّينَ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلَّانَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَهَّانَا عَنْهُمَا عُمَرُ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

= النساء مما يقتضي القرآن حرمة، وثبت أن النبي ﷺ هُي عنها أيضاً، كيف وقد قال تعالى: ﴿لَا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (المؤمنون: ٦) فما أحل إلا الزوجة والمملوكة، والموطوءة بالمتعة ليست شيئاً منهما بالاتفاق، فلا تحل لهذا النص، وأما متعة الحج فكان هي عمر عنها اجتهداً منه، بناء على زعمه أن الإتمام المأمور به في النص، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦) لا يحصل فيها لزعمه أن الإتمام يقتضي إتيانها في سفرين لا بسفر واحد، وقد علم بالدلائل أن الحق خلافه، والله تعالى أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٣٥ - باب إهلال النبي ﷺ وهدية ]

٣٠٢٤ (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ الْأَصْفَرِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "بِمَ أَهْلَلْتَ؟" فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "لَوْلَا أَن مَعِيَ الْهَدْيُ، لَأَخْلَلْتُ".

٣٠٢٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ بِهِزٍ "لَخَلَلْتُ".

٣٠٢٦ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا "لَبَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا، لَبَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا".

٣٠٢٧ - (٤) وَحَدَّثَنِي عَيْيُ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ "لَبَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا"، وَقَالَ حُمَيْدٌ: قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ "لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ".

٣٠٢٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَيُهِنَّ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيُنَيِّنَهُمَا".

## [ ٣٥ - باب إهلال النبي ﷺ وهدية ]

قوله: "حدثني سلم بن حار" هو يفتح السين وكسر اللام.

قوله ﷺ: والذي نفسي بيده ههنا من مريم فصح الروحاء حاجاً أو معتمراً أو سبيهما

قوله ﷺ: "سبيهما" هو يفتح الباء في أوله معناه: يقرن بينهما، وهذا يكون بعد نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، وأما "فج الروحاء" ففتح الفاء وتشديد الجيم. قال الحافظ أبو بكر الخارثي: هو بين مكة والمدينة، =

٣٠٢٩ - (٦) وحدثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، قَالَ "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ!".

٣٠٣٠ - (٧) وحدثني حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ" بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

= قال: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام لفتح وعام حجة الوداع.

\* \* \* \*

## [٣٦ - باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه]

٣٠٣١- (١) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي \* مَعَ حَجَّتِهِ: عُمَرَةٌ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ.

## ٣٦ - باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه

قوله: 'اعتمر النبي ﷺ أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجه عمره من حديبية أو من حديبية في ذي القعدة وعمره من لعام مقل في ذي القعدة وعمره من خعدة حيث قسم عنده حين في ذي القعدة وعمره مع حجه وفي الرواية الأخرى: 'الحج حجة وحده وعمر أربع عمر' هذه رواية أنس. وفي رواية ابن عمر: 'أربع عمر إحداهن في رجب' وأنكرت ذلك عائشة وقالت: لم يعتمر النبي ﷺ قط في رجب. فاحاصل من رواية أنس واس عمر اتفاقهما على أربع عمر، وكانت إحداهن في ذي القعدة عام الحديبية سنة ست من الهجرة، وصدوا فيها، فتحللوا وحسنت لهم عمره. والثانية: في ذي القعدة وهي سنة سبع وهي عمره القضاء. والثالثة: في ذي القعدة سنة ثمان وهي عام الفتح. والرابعة: مع حجه وكان إحرامها في ذي القعدة وأعمالها في ذي الحجة.

وأما قول ابن عمر: إن إحداهن في رجب، فقد أنكرته عائشة، وسكت ابن عمر حين أنكرته، قال العلماء: هذا يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراحعتها بالكلام، فهذا الذي ذكرته هو الصواب الذي يتعين المصير إليه.

وأما القاضي عياض فقال: ذكر أنس أن العمرة الرابعة كانت مع حجه، فيدل على أنه كان قارناً، قال: وقد رده كثير من الصحابة، قال: وقد قلنا إن الصحيح أن النبي ﷺ كان مفرداً، وهذا يرد قول أنس وردت عائشة قول ابن عمر، قال: فحصل أن الصحيح ثلاث عمر، قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه، قال: واعتمد مالك في "الموطأ" على أن ثلاث عمر، هذا آخر كلام القاضي، وهو قول ضعيف بل باطل. والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر، كما صرح به ابن عمر وأنس، وجزم الرواية به فلا يجوز رد روايتهما بغير جازم. وأما قوله: أن النبي ﷺ كان في حجة الوداع مفرداً لا قارناً، فليس كما قال، بل الصواب أن النبي ﷺ كان مفرداً في أول إحرامه، ثم أحرم بالعمرة مضار قارناً، ولا بد من هذا التأويل، والله أعلم.

\* قوله: 'إلا التي مع حجه' أي انتهاء وإلا فهي بالنظر إلى الابتداء كانت في ذي القعدة أيضاً.

٣٠٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَذَابٍ.

٣٠٣٣- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً، حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمَكَّةَ أُخْرَى.

٣٠٣٤- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَنْدِينَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسَّوَاكِ تَسْتَنُ، \* قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيُّ أُمَّتَاهُ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَعَمْرِي! مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ، وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَمَعَهُ.

- وجه اعتمار النبي ﷺ في ذي القعدة: قال العلماء: وإنما اعتمر النبي ﷺ هذه العمر في ذي القعدة لفصيلة هذا الشهر ولمخالفة الجاهلية في ذلك، فإنهم كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق، ففعله ﷺ مرات في هذه الأشهر؛ ليكون أبلغ في بيان جوازه فيها، وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه، والله أعلم.

وأما قوله: "أن النبي ﷺ حج حجة واحدة فمعناه: بعد الهجرة لم يحج إلا حجة واحدة، وهي حجة الوداع سنة عشر من الهجرة. وقوله: قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى، يعني قبل الهجرة، وقد روي في غير مسلم "قبل الهجرة حجتان". قوله: 'عن زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة' معناه: أنه غزا تسع عشرة وأنا معه، أو أعلم له تسع عشرة غزوة، وكانت غزواته ﷺ خمساً وعشرين، وقيل: سبعاً وعشرين، وقيل: غير ذلك وهو مشهور في "كتب المغازي" وغيرها.

قوله: 'عن عائشة قلت لعمرى ما عتمر في رجب' هذا دليل على جواز قول الإنسان لعمرى وكرهه مالك؛ لأنه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالخلف بغيره.

=

\* قوله: "تستن" أي تمر السواك على السن.

قَالَ: وَأَبْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ، فَمَا قَالَ: لَا، وَلَا نَعَمْ، سَكَتَ.

٣٠٣٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ، أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الصُّحَى فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ؟ فَقَالَ: بِدْعَةٍ، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! كَيْفَ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَرْبَعُ عُمَرٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُكَذِّبَهُ وَنَرُدَّ عَلَيْهِ، وَسَمِعْنَا اسْتِثْنَانَ عَائِشَةَ\* فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: أَلَا تَسْمَعِينَ، يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قَالَ يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَرْحِمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ.

= الاجتماع لصلاة الصبح وإطهارها في المسجد بدعة قوله: إنه سأل عن عمر عن صلاة من كثر  
صلى الصبح في مسجد فذكر ما قد حمله القاضي وغيره على أن مراده أن إطهارها في المسجد،  
والاجتماع لها هو البدعة لا أن أصل صلاة الصبح بدعة، وقد سقت المسألة في "كتاب الصلاة" والله أعلم.

\* قوله: سمعت سأل عائشة أي سمعناه حسن مرور السواك.

## [ ٣٧ - باب فضل العمرة في رمضان ]

٣٠٣٦ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُنَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَسَمَّيْتُ اسْمَهَا - "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحُجِّي مَعَنَا؟" قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ فَحَجَّ أَبُو وَلَدَهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ، وَتَرَكْنَا نَاضِحًا نَنْضِجُ عَلَيْهِ، قَالَ: "فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً".

٣٠٣٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ سِنَانٍ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكُونِي حَاجَّةً مَعَنَا؟" قَالَتْ: نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَانٍ - زَوْجَهَا - حَجَّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَانَ الْآخَرُ يَسْقِي عَلَيْهِ غُلَامُنَا، قَالَ: 'فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي \* حَجَّةً، أَوْ حَجَّةً مَعِي'.

## ٣٧ باب فضل العمرة في رمضان

قوله: 'م يكر ل' إلا ناضحان' أي يعيران يستقي بهما. قولها: 'نضح عنه' بكسر الصاد. قوله ﷺ: 'فإن عمره فيه أي في رمضان بعد حجه وفي الرواية الأخرى: 'فصبي حجه' أي تقوم مقامها في الثواب، لا أنها تعدلها في كل شيء، فإنه لو كان عليه حجة، فاعتمر في رمضان لا تحزته عن الحجة. قولها 'ناضحان' كذا في فلان زوجها حج هو وبنه على أحدهما، وكان الآخر يسقي علامه هكذا هو في نسح بلادنا، وكذا يقبه القاصي عياض عن رواية عبد الغافر العارسي وغيره. قال: وفي رواية ابن مهاب: 'يسقي عليه غلامنا'. قال القاصي عياض: وأرى هذا كله تغييراً، وصوابه: 'يسقي عليه غلاماً لنا'، فتحذف منه: 'علامنا'، وكذا جاء في البخاري على الصواب، ويدل على صحته قوله في الرواية الأولى: 'نضح عنه' وهو بمعنى يسقي عليه، هذا كلام القاصي، والمختار أن الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاصي محذوفة مقدرة، وهذا كثير في الكلام، والله أعلم.

\* قوله: 'نقصي حجة' أي من فاته الحج فله هذه العمرة مقامه لا بالظر إلى سقوط التكليف عن الدمة بل باعتبار حصول الثواب والأجر.



## [ ٣٨ - باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها .... ]

٣٠٣٨ (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّحْرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعْرَسِ، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى.

٣٠٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ: الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبُطْحَاءِ.

٣٠٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - سُمَيَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

## ٣٨ باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى ودخول

## بلده من طريق غير التي خرج منها

قوله: عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يخرج من طريق شجرة مدخل من طريق معرس، ويدخل مكة مدخل من ثنية معمر .

حكمة تدبیر الصريق في دخول مكة والخروج منها قيل: إما فعل النبي ﷺ هذه المحالفة في طريقه داخلاً و خارجاً تفاؤلاً بتعبير الحال إلى أكمل منه، كما فعل في العيد، وليشهد له الطريقان، وليترك به أهلهما، ومدحها أنه يستحب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج منها من السفلى لهذا الحديث، ولا فرق بين أن تكون هذه الثنية على طريقه كالمديني والشامي، أو لا تكون كاليميني، فيستحب لليمني وغيره أن يستدير ويدخل مكة من الثنية العليا، وقال بعض أصحابنا: إنما فعلها النبي ﷺ؛ لأنها كانت على طريقه، ولا يستحب لمن ليست على طريقه كاليميني، وهذا ضعيف والصواب الأول، وهكذا يستحب له أن يخرج من بلد من طريق، ويرجع من أخرى لهذا الحديث.

صط اسماء الامكة وشرحتها وقوله: 'معمر' هو نضم الميم وفتح العين المهمة والراء المشددة، وهو موضع معروف بقرب المدينة على ستة أميال منها.

قوله: 'العيب' أي البطحاء، ويقال لها: البطحاء والأنطح، وهي نجس المخصص، وهذه الثنية يسجد منها إلى مقابر مكة.

٣٠٤١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.  
 قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ أَبِي يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ.

قوله: 'في حديث عائشة أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح من كداء من أعلى مكة' هكذا ضبطناه بفتح الكاف وبالد، وهكذا هو في نسخ بلادنا، وهذا نقله القاضي عياض عن رواية الجمهور، قال: 'وصبطه السمرقندي بفتح الكاف والقصر'.

قوله: 'قال هشام يعني اس عروة: فكان أبي يدخل منهما كيهما وكان أبي أكثر ما يدخل من كداء' اختنفوا في ضبط 'كداء' هذه. قال جمهور العلماء هذا الف: كداء بفتح الكاف وبالد هي الثنية التي بأعلى مكة، و'كدا' بضم الكاف وبالقصر هي التي بأسفل مكة، وكان عروة يدخل من كيهما وأكثر دخوله من كداء بفتح الكاف، فهذا أشهر وقيل: بالضم، ولم يذكر القاضي عياض غيره، وأما 'كدي' بضم الكاف وتشديد الياء فهو في طريق الحارح إلى اليمن، وليس من هذين الطريقين في شيء، هذا قول الجمهور، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

## [ ٣٩ - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة.... ]

٣٠٤٢ - (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ.

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ: حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ، قَالَ يَحْيَى: أَوْ قَالَ: حَتَّى أَصْبَحَ.

٣٠٤٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ.

٣٠٤٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ.

## ٣٩ - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة.

## والاغتسال لدخولها، ودخولها نهاراً

قوله: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بات بذي طوى حتى أصبح ثم دخل مكة، وكان من عمر بعض ذلك وفي رواية: "حتى صلى الصبح" وفي رواية عن نافع عن ابن عمر "كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله".

فوائد أحاديث الباب في هذه الروايات فوائد منها: الاغتسال لدخول مكة، وأنه يكون بذي طوى لمن كانت في طريقه، ويكون بقدر بعدها لمن لم تكن في طريقه، قال أصحابنا: وهذا الغسل سنة، فإن عجز عنه تيمم، ومنها: المبيت بذي طوى، وهو مستحب لمن هو على طريقه، وهو موضع معروف بقرب مكة، يقال بفتح الطاء وضمها وكسرهما، والفتح أفصح وأشهر، ويصرف ولا يصرف. ومنها: استحباب دخول مكة نهاراً، وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثرون من أصحابنا وغيرهم أن دخولها نهاراً أفضل من الليل، وقال بعض أصحابنا وجماعة -

٣٠٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْضَتَيِ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، نَحْوَ الْكَعْبَةِ، يَجْعَلُ الْمَسْجِدَ، الَّذِي بَيْنِي ثُمَّ، يَسَارَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ، يَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ ﷺ.

= من السلف: الليل والنهار في ذلك سواء، ولا فضيلة لأحدهما على الآخر، وقد ثبت أن النبي ﷺ دخلها محرماً بعمرة الجعرانة ليلاً، ومن قال بالأول حمله على بيان الجواز، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "استقبل فرضتي الحس" هو بقاء مضمومة ثم راء ساكنة ثم ضاد معجمة مفتوحة، وهما تشبة فرضة وهي الشية المرتفعة من الجبل.

قوله: "عشرة أذرع" كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: "عشر" بحذف الهاء. وهما لغتان في الدراع التذكير والتأنيث، وهو الأفصح الأشهر، والله أعلم.

## [ ٤٠ - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة. وفي الطواف الأول في الحج ]

٣٠٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ، حَبَّ ثَلَاثًا وَمِئْتَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بِطَرِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٠٤٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَدَاةٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

## ٤٠ باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة. وفي الطواف الأول في الحج

قوله: "ابن رسول الله ﷺ كان إذا طاف بالبيتين صوف لأول حب الأول ومسي أربع .

شرح العريب وحكم الرمل ومواضعه قوله: حب هو الرمل بفتح الراء واميم، فـرمل والحـب بمعنى واحد، وهو إسرع المشي مع تقارب الخطأ، ولا يثبت وثناً، والرمل مستحب في الصوفات الثلاث الأولى من السبع، ولا يس ذلك إلا في طواف عمره، وفي طواف واحد في حج، واحتسبوا في ذلك صواف وهما قولان شافعي أصحهما: أنه إما يشرع في طواف يعقده سعي، ويتصور ذلك في صواف لقدم، ويتصور في صواف لإفصه، ولا يتصور في طواف الوداع، لأن شرط صواف الوداع أن يكون قد طاف للإفصه، فعلى هذا يقول إذا طاف للقدم وفي بيته أنه يسعى بعده ستحب الرمل فيه، وإن لم يكن هذا في بيته لم يرمل فيه، بل يرمل في صواف الإفصه. والقول الثاني: أنه يرمل في طواف اقدم سواء أُرِدَ لسعي بعده أم لا، والله أعلم.

قل أصحابنا: هو أحل بالرمل في الثلاث الأولى من السبع لم يأت به في لأربع أو حر؛ لأن لسة في الأربع الأخيرة أشي على العادة، فلا يعيره ولو لم يحكمه الرمل بلرحمة أشار في هيئة مشيه إلى صفة الرمل، ولو لم يحكمه الرمل بقرب الكعبة لرحمة وأمكنه إذا ساعد عنها، فالأولى أن تساعد ويرم؛ لأن فصله الرمل هيئة للعادة في نفسها، والقرب من الكعبة هيئة في موضع العادة لا في نفسها، فكان تقدم ما تعقب بنفسها أولى، والله أعلم.

واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما لا يشرع لمن شدة السعي بين الصفا والمروة، ولو ترك الرجل الرمل حيث شرع له، فهو ترك سنة ولا شيء عليه هذا مذهبا، واحتج أصحاب مالك فقال بعضهم: عليه دم. وقال بعضهم: لا دم كمدنها.

قوله. وكان سعى بين الصفا والمروة إذا طاف بين الصفا والمروة، وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحباب أن يكون سعيه شديداً في بين المسيل، وهو قدر معروف، وهو من قبل وصوله إلى المبل لأحضر المعنى قضاء المسجد إلى أن يجادي المبلين الأحصريين المتقاربين الذين يقضون المسجد ودر العباس، والله أعلم.

عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٣٠٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ حِينَ يَقْدُمُ، يَخْبُثُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ.

٣٠٤٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِيانٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى

قوله: 'إن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج والعمرة أو ما يقدم عليه يسعي ثلاثة أصواف بالبيت، ثم يمشي أربعاً ثم يصلي سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة' أما قوله: 'أول ما يقدم' فتصريح بأن الرمل أول ما يشرع في طواف العمرة أو في طواف القدوم في الحج.

وأما قوله: 'يسعي ثلاثة أطواف' فمراده يرمل، وسماه سعياً مجازاً؛ لكونه يشارك السعي في أصل الإسراع، وإن اختلفت صفتيهما. وأما قوله: 'ثلاثة وأربعة' فمجمع عليه، وهو أن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأول من السبع. وأما قوله: 'ثم يصلي سجدتين' فالمراد ركعتين. وهما سنة على المشهور من مذهبا. وفي قول: واجبتان، وسماهما سجدتين مجازاً، كما سبق تقريره في كتاب الصلاة.

وأما قوله: 'ثم يطوف بين الصفا والمروة' ففيه: دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي، وأنه يشترط تقدم الطواف على السعي، فلو قدم السعي لم يصح السعي، وهذا مذهبا ومذهب الجمهور، وفيه: خلاف ضعيف لبعض السلف، والله أعلم.

قوله: 'رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف' إلى آخره، فيه: استحباب استلام الحجر الأسود في ابتداء الطواف، وهو سنة من سنن الطواف بلا خلاف، وقد استدلل به القاضي أبو الطيب من أصحابها في قوله: أنه يستحب أن يستلم الحجر الأسود، وأن يستلم معه الركن الذي هو فيه فيجمع في استلامه بين الحجر والركن جميعاً، واقتصر جمهور أصحابنا على أنه يستلم الحجر، وأما الاستلام فهو المسح باليد عليه، وهو مأخوذ من 'السلام' بكسر السين وهي الحجارة، وقيل: من 'السلام' بفتح السين الذي هو التحية.

قوله: 'رمل رسول الله ﷺ من حجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً'.

الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا.

٣٠٥٠ (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُبَيْمُ بْنُ أَخْصَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ.

٣٠٥١ (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ: قَرَأْتُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ.

٣٠٥٢ (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

٣٠٥٣ (٨) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالثَّلَاثَةِ أَطْوَافٍ،

= توحيه حديث ابن عباس بأنه مسح فيه بيان أن الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر، وأما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقيل قال: وأمرهم النبي ﷺ أن يرموا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركبتين، فمسح بالحديث الأول؛ لأن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، وكان في المسلمين ضعف في أديانهم، وإنما رملوا إظهاراً للقوة واحتجاجاً إلى ذلك في غير ما بين الركبتين اليمانيين؛ لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر. وكانوا لا يروهم بين هذين الركبتين، ويروهم فيما سوى ذلك، فلما حج النبي ﷺ حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر، فوجب الأخذ بهذا المتأخر.

قوله: حدثنا سبعم - لأخضر هو بضم السين، و"أخضر" بالخاء والصاد المعجمتين.

قوله في رواية أبي الطاهر بإساده عن جابر: رمل ثلاثة أصواف هكذا هو في معظم النسخ المعتمدة وفي نادر منها: "الثلاثة الأطواف"، وفي أندر منه: "ثلاثة أطواف"، فأما ثلاثة أطواف، فلا شك في جواره وفصاحته، وأما الثلاثة، لأطواف بالألف واللام فيهما، ففيه خلاف مشهور بين النحويين معه البصريون وجوره الكوفيون، وأما الثلاثة أطواف بتعريف الأول وتنكير الثاني، كما وقع في معظم النسخ، فمنعه جمهور النحويين، وهذا الحديث يدل لمن حوزة، وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في صفة من النبي ﷺ قال: فعمل هذه الثلاث درجات، وقد رواه مسلم هكذا في كتاب الصلاة، وقد سبق التشبيه عليه.

قوله: قلت لابن عباس: أريد هذا الرمل بثلاثة أطواف، مسي أربعة أصواف أسه هو؟ فإن قومك =

وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟\* قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا

= يزعمون أنه سنة، فقال صدقوا وكذبوا إلى آخره يعني: صدقوا في أن النبي ﷺ فعله، وكذبوا في قولهم إنه سنة مقصودة متأكدة؛ لأن النبي ﷺ لم يجعله سنة مطلوبة دائماً على تكرار السنين، وإنما أمر به تلك السنة لإظهار القوة عند الكفار وقد زال ذلك المعنى، هذا معنى كلام ابن عباس.

تفرد ابن عباس في حكم الرمل: وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه، وحالفه جميع العلماء من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم، فقالوا: هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع، فإن تركه فقد ترك سنة، وفاته فضيلة، ويصح طوافه ولا دم عليه. وقال عبد الله بن الزبير: يسن في الطوافات السبع. وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالكي: إذا ترك الرمل لزمه دم، وكان مالك يقول به ثم رجع عنه. دليل الجمهور أن النبي ﷺ رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاث الأولى ومشى في الأربع، ثم قال ﷺ بعد ذلك: "لتأخذوا مناسككم عني"، والله أعلم.

قوله "فب له" حبري عن تصواف بين الصفا والمروة ركباً سنة هو فإن قومك يزعمون أنه سنة قال: صدقوا وكذبوا إلى آخره، يعني صدقوا في أنه طاف ركباً، وكذبوا في أن الركوب أفضل بل المشي أفضل،\*\* وإنما ركب النبي ﷺ للعدو الذي ذكره، وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه، أجمعوا على أن الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز، وأن المشي أفضل منه إلا لعدو، والله أعلم.

قوله: "لا يستصعبون أن يطوفوا بيت من أهل" هكذا هو في معظم النسخ "الهزل" بضم الهاء وإسكان الزاي،=

\* قوله: "فما صدقوا وكذبوا" يريد أن قومه: سنة يتضمن شيئين أحدهما أن النبي ﷺ فعله، وهم في ذلك صادقون، والثاني أنه فعله تشريعاً للناس وقصداً لاقتدائهم به فيه، وهم في ذلك كاذبون، وذلك؛ لأنه ما فعله إلا ضرورة ودفعاً لطعن المشركين، وما هذا سبيله لا يكون سنة، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قال الآبي رحمه الله: "وقوله: "كذبوا" تشديد في الإنكار، وإلا كان يكفي أن يقول أحطوا".... (فتح الملهم ١٣٠/٦ بيروت)



مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ.

٣٠٥٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا الْحَرِيرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمًا حُسَدَاءَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَحْسُدُونَهُ.

٣٠٥٥ - (١٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ \*\* قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ سُنَّةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا.

٣٠٥٦ - (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْأَيْحَرِ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَصَفَّهُ لِي، قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ قَالَ:

= وهكذا حكاه القاضي في "المشارك" وصاحب "المطالع" عن رواية بعضهم. قالوا: وهو وهم، والصواب "الهزال" بصم الهاء وريادة الألف، قلت: وللأول وجه، وهو أن يكون بفتح الهاء؛ لأن الهزل بالفتح مصدر هزلته هزلاً كضربته ضرباً، وتقديره: لا يستطيعون يطوفون؛ لأن الله تعالى هزلهم، والله أعلم. شرح الغريب: قوله: "حتى خرج العواتق من البيوت" هو جمع عاتق، وهي البكر البالغة أو المقاربة للبلوغ، وقيل: التي تتزوج، سميت بذلك؛ لأنها عتقت من استخدام أبويها وابتدأها في الخروج والتصرف التي تفعله الطفلة الصغيرة، وقد سبق بيان هذا في صلاة العيد.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "عن أبي الطفيل، قلت لاس عباس: أراي" إلخ: أبو الطفيل هو عامر بن واثلة الليثي ولد عام أحد. قال مسلم: مات أبو الطفيل سنة مائة، وهو آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ. وقال خليفة: مات بعد سنة مائة، ويقال: مات سنة سبع، وقال وهب بن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومئة، فرأيت حنارة، فسألت عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل.

قلت: وقال ابن البرقي: مات سنة ١٠٣ هـ، وقال موسى بن إسماعيل: حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا كثير بن أعين، سمعت أبا الطفيل بمكة سنة سبع ومائة، يقول: ضحك رسول الله ﷺ فذكر قصة. وقال ابن السكن: روي عنه رؤيته لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ من وجوه ثابتة، ولم يرو عنه من وجوه ثابت سماعه من رسول الله ﷺ.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ.  
 ٣٠٥٧- (١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ  
 سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ، وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى  
 يَثْرِبَ، قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ غَدًا قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى، وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً،  
 فَحَلَسُوا مِمَّا بَلَى الْحِجْرَ، وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرِّكَتَيْنِ،  
 لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ جَلْدَهُمْ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ،  
 هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا، إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ.  
 ٣٠٥٨- (١٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ  
 عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَعَى  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَمَلَ بِالْبَيْتِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ.

قوله: "إِهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكرهون" أما "يدعون" فبضم الياء وفتح الدال وضم العين المشددة، أي  
 يدفعون، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾ (الطور: ١٣) وقوله تعالى: ﴿قَدْ لَبَّكَ الْبَدَى  
 يَدْعُ الْآلِيَمِز﴾ (الماعون: ٢). وأما قوله: يكرهون، ففي بعض الأصول من صحيح مسلم "يكرهون" كما ذكرناه  
 من الإكراه، وفي بعضها: "يكرهون" بتقديم الهاء من الكهر، وهو الانتهاز قال القاضي: هذا أصوب، وقال: وهو  
 رواية العارسي، والأول رواية ابن مآهان والعذري.

قوله: "وهنتهم حمى يثرب" هو بتخفيف الهاء أي أضعفتهم، قال المراء وغيره: يقال: "وهنت الحمى" وغيرها  
 وأوهنت لغتان، وأما "يثرب" فهو الاسم الذي كان للمدينة في الجاهلية، وسميت بعد الإسلام المدينة فطية فطانة،  
 قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٢٠) ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٠١) ﴿يَقُولُونَ  
 لَبِنَ رَحْمَةً إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ (المنافقون: ٨) وسيأتي بسط ذلك في آخر كتاب الحج، حيث ذكر مسلم أحاديث  
 المدينة، وتسميتها إن شاء الله تعالى.

قوله: "وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط" هذا تصريح بجواز تسمية الرمل شوطاً، وقد نقل أصحابنا أن  
 مجاهدًا والشافعي كرها تسميته شوطاً أو دوراً، بل يسمى طوفة، وهذا الحديث ظاهر في أنه لا كراهة في تسميته  
 شوطاً، فالصحيح أنه لا كراهة فيه.

قوله: "ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم" "الإبقاء" بكسر الهمزة وبالياء الموحدة  
 والمد، أي الرفق بهم.

## [ ٤١ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف، دون الركنين الآخرين ]

٣٠٥٩ (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ  
أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ  
مِنَ الْبَيْتِ، إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٣٠٦٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ:  
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ  
أَرْكَانِ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَالَّذِي يَلِيهِ، مِنْ نَحْوِ دُورِ الْجُمُحِيِّينَ.

٣٠٦١ (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ  
نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

## [ ٤١ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف، دون الركنين الآخرين ]

قوله: 'لم أر رسول الله ﷺ يمسح من البيت إلا ركنين يمينيين' وفي الرواية الأخرى: قوله: 'لم يكن رسول الله ﷺ  
يستلم من أركان البيت إلا الركن الأسود والذي يليه من نحو دور الجمحيين' وفي الرواية الأخرى: 'لا يستلم إلا  
الحجر والركن اليماني' هذه الروايات متفقة، فالركنان اليمانيان هما الركن الأسود والركن اليماني. وإنما قيل  
هما: اليمانيان للتغليب، كما قيل: في "الأب" و"الأم" الأبوان، وفي الشمس والقمر: القمران، وفي أبي بكر وعمر  
العمران، وفي الماء والتمر: الأسودان، وبظائره مشهورة، و"اليمانيان" بتخفيف الياء هذه اللغة الفصيحة المشهورة،  
وحكى سيبويه والحواري وغيرهما فيها لغة أخرى بالتشديد، فمن حفف قال: هذه نسبة إلى اليمن، فالألف  
عوض من إحدى ياءي السبب، فتقوى الياء الأخرى محففة، ولو شددناها لكان جمعاً بين العوض والمعوّض،  
وذلك ممتنع، ومن شدد قال: الألف في اليماني رائدة، وأصله اليميني، فتقوى الياء مشددة، وتكون الألف رائدة،  
كما ريدت النون في صغاني ورقباني وبظائر ذلك، والله أعلم.

وأما قوله: 'يمسح' فمراده يستلم، وسقيا الاستلام، وأعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، والركن  
اليماني، ويقال لهما: اليمانيان كما سبق، وأما الركنان الآخران فيقال لهما: الشاميان. فالركن الأسود فيه  
فضيلتان. إحداهما: كونه على قواعد إبراهيم ﷺ، والثانية: كونه فيه الحجر الأسود، وأما اليماني ففيه فضيلة  
واحدة. وهي كونه على قواعد إبراهيم، وأم الركنان الآخران فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فهذا  
حصر الحجر الأسود بشيئين: الاستلام والتقبيل للفضيلتين، وأما اليماني فيستلمه ولا يقله؛ لأن فيه فضيلة  
واحدة، وأما الركنان الآخران فلا يقلان ولا يستلمان، والله أعلم.

٣٠٦٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ، الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ، مُذْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ.

٣٠٦٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي خَالِدٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.

٣٠٦٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ ابْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الطَّفِيلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

= وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الجماهير على أنه لا يمسح الركنين الآخرين واستحبه بعض السلف، ومن كان يقول باستلامهما: الحسن والحسين ابنا علي وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وأبو الشعثاء جابر بن زيد رضي الله عنه، قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنهما لا يستلمان قال: وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وانقرض الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلمان، والله أعلم.

قوله: 'إد رسول الله ﷺ' لا يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني' يحتاج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب. قوله: 'رأيت بن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله'.

أقوال أهل العلم في استحباب تقبيل الحجر الأسود: فيه: استحباب تقبيل اليد بعد استلام الحجر الأسود إذا عجز عن تقبيل الحجر، وهذا الحديث محمول على من عجز عن تقبيل الحجر وإلا فالقادر يقل الحجر، ولا يقتصر في اليد على الاستلام بها، وهذا الذي ذكرناه من استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز هو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال القاسم بن محمد التابعي المشهور: لا يستحب التقبيل، وبه قال مالك في أحد قوليه، والله أعلم.

## [٤٢ - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

٣٠٦٥ - (١) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعَمْرُو، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَامَ: أَمَّ وَاللَّهِ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

زَادَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ. ٣٠٦٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: إِنِّي لَأَقْبَلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ.

٣٠٦٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ، قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ

## [٤٢ - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

قوله: "قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال: أم والله لقد عمت أنك حجر ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك" وفي الرواية الأخرى: "وإني لأعلم أنك حجر وأنت لا بصر ولا سمع".

فوائد الحديث أقوال العلماء في وضع الجبهة على الحجر بعد التقبيل: هذا الحديث فيه فوائد منها: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف بعد استلامه، وكذا يستحب السجود على الحجر أيضاً بأن يضع جبهته عليه، فيستحب أن يستلمه ثم يقبله ثم يضع جبهته عليه، هذا مذهبنا ومذهب اجمهور، وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد، قال: "وه أقول، قال: وقد روي في عن النبي ﷺ، وانفرد مالك عن العلماء فقال: السجود عليه بدعة، واعترف القاضي عياض المالكي بشذوذ مالك في هذه المسألة عن العلماء. أقوال الأئمة في استلام الركن اليماني وتقبيل اليد بعده: وأما الركن اليماني فيستلمه ولا يقبله، بل يقبل اليد بعده استلامه هذا مذهبنا، وبه قال جابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة، وقال أبو حنيفة: لا يستلمه، وقال مالك وأحمد: يستلمه ولا يقبل اليد بعده، وعن مالك رواية أنه يقبله، وعن أحمد رواية أنه يقبله، والله أعلم.

سبب قول عمر "لقد علمت": وأما قول عمر ﷺ: "لقد عمت أنك حجر وإني لأعلم أنك حجر وأنت لا بصر ولا سمع"، فأراد به بيان الحث على الإلتداء برسول الله ﷺ في تقبيله، وأنه على أنه لولا الاقتداء به لما فعله، =

قَالَ: رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يُقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَقْبِلُكَ. وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ. وَفِي رِوَايَةٍ الْمُقَدَّمِيَّ وَأَبِي كَامِلٍ: رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ.

٤٠٦٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَقْبِلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُكَ لَمْ أَقْبِلُكَ.

٣٠٦٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرَمَةَ. وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا. ٣٠٧٠ - (٦) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا، وَلَمْ يَقُلْ: وَالتَّرَمَةَ.

= وإما قال: "وأنت لا تضر ولا تنفع" فلا يعتر بعض قريبي العهد بالإسلام الذين كانوا ألفوا عادة الأحجار وتعظيمها ورحاء نفعها، وحواف الضرر بالتقصير في تعظيمها، وكان العهد قريباً لذلك، فخاف عمر ﷺ أن يراه بعضهم يقلبه، ويعتبي به، فيشتبه عليه، فيبين أنه لا يضر ولا ينفع بداته، وإن كان امتثال ما شرع فيه يجمع بالحرء والثواب، فمعناه: أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر، وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات التي لا تضر ولا نفع. وأشاع عمر هذا في الموسم ليشتهر عنه في البلدان ويحفظه عنه أهل الموسم استحلوه الأوطان، والله أعلم.

قوله: 'رأيت الأصبع' وفي رواية: لأصبع يعني عمر ﷺ. فيه: أنه لا بأس بذكر الإنسان بنقه ووصفه. الذي لا يكرهه، وإن كان قد يكره غيره مثله.

قوله: 'رأيت عمر ﷺ قبل الحجر وترمه' وقد رأيت رسول الله ﷺ بك حفصاً يعني معنياً وجمعه. أحمياء.

قوله: وترمه فيه إشارة إلى ما قدما من استحباب السجود عليه، والله أعلم.

## [٤٣ - باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب]

٣٠٧١ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ.

٣٠٧٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحَجَّنِهِ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلْيُشْرِفَ، وَلْيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشُوهُ.

٣٠٧٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ،

## ٤٣ - باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب

قوله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ .

شرح العريب "المحجن" بكسر الميم وإسكان الحاء وفتح الجيم، وهو عصا معقفة، يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للمشى، وفي هذا الحديث: جواز الطواف راكباً، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده استلمه بعود، وفيه جوار قول: حجة الوداع، وقد قدما أن بعض العلماء كره أن يقال لها: حجة الوداع، وهو غلط، والصواب جوار قول: حجة الوداع، والله أعلم.

الجواب عن استدلال مالك وأحمد على طهارة بول ما يوكل لحمه - واستدل به أصحاب مالك وأحمد على طهارة بول ما يوكل لحمه وروثه؛ لأنه لا يؤمن ذلك من البعير، فلو كان نجساً لما عرض المسجد له، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وآخرين نحاسة ذلك، وهذا الحديث لا دلالة فيه؛ لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يروث في حال الطواف، وإنما هو محتمل، وعلى تقدير حصوله يظف المسجد منه، كما أنه ﷺ أقر إدخال الصبيان الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم، بل قد وجد ذلك ولأنه لو كان ذلك محققاً لنزه المسجد منه، سواء كان نجساً أو طاهراً؛ لأنه مستفذر.

قوله في طوافه ﷺ راكباً: "لأنه يراه الناس ويشرفون ويسألونه" هذا بيان لعله ركوبه ﷺ، وقيل أيضاً: لبيان الجواز، وجاء في سنن أبي داود أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضاً، وإلى هذا المعنى أشار البحاري وترجم عليه "باب المريض يطوف راكباً" فيحتمل أنه ﷺ طاف راكباً لهذا كله.

وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيَشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ.  
وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ حَشْرَمٍ: وَلِيَسْأَلُوهُ، فَقَطُّ.

٣٠٧٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ هِشَامِ  
ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، حَوْلَ الْكَعْبَةِ، عَلَى  
بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ.

٣٠٧٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ  
خَرْبُودَ سَمِعْتُ أَبَا الطَّفِيلِ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ  
مَعَهُ، وَيَقْبَلُ الْمِخْجَنَ.

٣٠٧٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
ابْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: "طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ" قَالَتْ: فَطُفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
حَيْثُ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالطُّورِ ۚ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ ۚ﴾ (الطور).

شرح العريب وضبط الأسماء: قوله: 'فإن الناس غشوه' هو بتحفيف الشين أي ازدحموا عليه.  
قولها: 'كرهية أن يصرب عنه الناس' هكذا هو في معظم النسخ 'يصرب' بالباء، وفي بعضها 'يصرف' بالصاد  
المهملة والفاء وكلاهما صحيح.

قوله: 'حدثني الحكم بن موسى لقنطري' هو بفتح القاف قال السمعاني: هو من قنطرة بردان، وهي محلة من بغداد.  
قوله: 'أحدثنا معروف بن خربود' هو بحاء معجمة مفتوحة ومضمومة، والفتح أشهر، ومن حكاهما القاضي  
عياض في "المشارك" والقائل بالضم هو أبو الوليد الباجي. وقال الجمهور بالفتح وبعد الحاء راء مفتوحة مشددة  
ثم باء موحدة مضمومة ثم واو ثم ذال معجمة.

قوله: 'رأيت رسول الله ﷺ يطوف البيت ويستلم الركن بمِخْجَنٍ معه ويمس لمِخْجَنٍ' فيه دليل على استحباب  
استلام الحجر الأسود، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده، بأن كان راکباً أو غيره استلمه بعضاً ونحوها، ثم قبل ما  
استلم به، وهذا مذهبنا.

قوله ﷺ: 'صوفي من وراء الناس وأنت راکبة' قالت: فطفت ورسول الله ﷺ حيث يصلي إلى جنب البيت وهو  
يقرأ مسطور وكتاب مسطور إما أمرها ﷺ بالطواف من وراء الناس لشيئين: أحدهما: أن سنة النساء التباعد عن  
الرجال في الطواف. والثاني: أن قرها يخاف منه تأذي الناس بدانتها. وكذا إذا طاف الرجل راکباً، وإما طافت  
في حال صلاة النبي ﷺ؛ ليكون أستر لها، وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح، والله أعلم.



## [ ٤٤ - باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ]

٣٠٧٧- (١) وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قُلْتُ لَهَا: إِنِّي لِأُظَنُّ رَجُلًا، لَوْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَا ضَرَّهُ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٥٨) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَتْ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا

## ٤٤ - باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

مداهب الأئمة في حكم السعي بين الصفا والمروة. مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج، لا يصح إلا به، ولا يحجر بدم ولا غيره، ومن قال بهذا مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال بعض السلف: هو تطوع، وقال أبو حنيفة: هو واجب، فإن تركه عصى وجبره بالدم وصح حجه، \*\* دليل الجمهور: أن النبي ﷺ سعى وقال: 'خذوا عني ماسككم' والمشروع سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ويجوز تأخيره إلى ما بعد طواف الإفاضة.

قوله: 'عن عروة أنه قال: ما معناه أن السعي ليس بواجب: لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَا حُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، وأن عائشة أكرمت عليه وفست لا يتم الحج إلا به، ولو كان كما تقول يد عروة لكنت: فلا حرج عليه أن لا يطوف بهما" قال العلماء: هذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ؛ لأن الآية الكريمة إنما دل لفظها على رفع الجراح عن يطوف بهما، وليس فيه دلالة على عدم وجوب السعي، =

\*\* قال في فتح الملهم: واحتلّف أهل العلم في هذا، فالجمهور قالوا: هو ركن لا يتم الحج بدونه، وعن أبي حنيفة: واجب يحجر بالدم، وه قال الثوري في الناسي، لا في العامد. وه قال عطاء، وعنه: أنه سنة لا يجب تركه شيء، وه قال أنس فيما نقله ابن المنذر. واحتلّف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي، كما هو عندهم في الطواف ببيت...

وما اختاره الحنفية من وجوبه وانجباره بالدم - وهو رواية عن أحمد - قال ابن قدامة: وهو أقرب إلى الحق. قال الشيخ ابن الهمام: 'إنا قد قلنا بموجب (أي موجب حديث حبيبة بنت أبي سفيان) أنه المتقدم ذكره) إذ مثله لا يزيد على إفادة الوجوب، وقد قلنا هـ. أما الركن فإثما يثبت عندنا دليل مقطوع به، وإثباته بهذا الحديث إثبات بغير دليل، فحقيقة لخلاف في أن مفاد هذا الدليل ماذا؟ والحق فيه ما قلنا؛ لأن نفس الشيء ليس إلا ركنه وحده، أو مع شيء آخر، فإذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعياً لزم في ثبوت أركانه القطع؛ لأن ثبوتها هو ثبوتها، فإذا فرض القطع به كان ذلك لقطع به، وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة"... (فتح الملهم ١٤٠/٦ - ١٤١ بيروت)

تَقُولُ\* لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَهَلْ تَدْرِي فِيمَا كَانَ ذَاكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَاكَ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَمَمٍ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ، ثُمَّ يَجِئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلِقُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا.

= ولا عني وجوبه، فأحبرته عائشة رضي الله عنها أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه، وبييت السبب في رولها، والحكمة في نظمها، وأما نزلت في الأنصار حين تخرجوا من السعي بين الصفا والمروة في الإسلام، وأما لو كانت كما يقول عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، وقد يكون الفعل وحياً، ويعتقد إسان أنه يمنع إيقاعه على صفة مخصوصة، وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظل أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس، فسأل عن ذلك فيقال في جوابه: لا جناح عليك إن صليت في هذا الوقت، فيكون جواباً صحيحاً، ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر.

قولها: 'وهل تدري فيما كان ذلك؟' لأن الأنصار كانوا يهلون في حذية صممين على شط لبحر يقال هم: إساف ونائلة.

كلام القاضي حول هذه الرواية وشرح كلمة "إساف ونائلة". قال القاضي عياض: هكذا وقع في هذه الرواية، قال: وهو غلط، والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب 'يهلون لمائة'. وفي الرواية الأخرى 'مائة أصابعه' أي بنشس، قال: وهذا هو المعروف، و"مائة" صم كان نصبه عمرو بن لحي في جهة البحر بالمشلل مما يلي قديداً، وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في 'الموطأ' وكانت الأزرد وغسان قل له بالحج.

\* قوله: 'ولو كان كما تقول': أي لو كان المقصود والمراد بالنص ما تقول وترغم من عدم الوجوب لكان "فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما" تريد أن الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب تعيياً، هو رفع الإثم عن الترك، وأما رفع الإثم فقد يستعمل في المدبب أو الواجب أيضاً، بناء على أن المحاطب يتوهم فيه الإثم فيحاطب على وفق رعمه بنفي الإثم، وإن كان واجباً وفيما نحن فيه كذلك، فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب تعيياً لكان الكلام اللائق بهذه الدلالة هو أن يقال: فلا جناح عليه أن يطوف، قال الأبي: احتج عروة لعدم الوجوب بالآية؛ لأنها دلت على رفع الحرج عن الفعل، ورأى أن رفع الحرج عنه يحمل على عدم الوجوب فعارضته عائشة بأن رفع الحرج أعم من الوجوب والذب والإناحة والكراهة، والأعم لا يدل على الأخص على التعيين، وإنما يتم الاستدلال بالآية لو كان التلاوة أن لا يطوف بهما؛ لأنه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحرج عن الترك وخاصة عدم الوجوب.

٣٠٧٨ (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى عَمِّي جُنَاحًا أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ. فَقَالَتْ: لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أَنْزَلَ هَذَا فِي أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ. كَانُوا إِذَا أَهْلُوا، أَهَلُّوا لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِبَحْجٍ، ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ.

٣٠٧٩ (٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَافِدِ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - قَالَ: سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: رَوْحُ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ، لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، شَيْئًا، وَمَا أَبَالِي أَنْ لَا أَطُوفَ بِهِمَا، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ، يَا ابْنَ أُخْتِي! صَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً. وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ الطَّاعِيَةِ، الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ فَمَنْ حَجَّ لَبَّيْتَ وَاعْتَمَرَ فَلَا حُدُوحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَلَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا. قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

= وقال ابن الكبي: 'مناة' صحرة هذيل - 'قديد'، وأما إساف ومناة" فمما يكونا قط في ناحية البحر. وإحدى كانا فيما يقار رحلاً وامرأة، فابرجل اسمه إساف بن بقاء، ويقال: ابن عمرو. والمرأة سمها مائلة بنت ديب. ويقال: بنت سهل. قيل: كانا من جرهم قريباً داخل الكعبة، فمسحهما الله بحجرين، فصبا عند الكعبة. وقيل: على الصفا والمروة ليعتبر الناس بهما وينعظوا، ثم حولهما قصي بن كلاب، فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر بمرمر، وقيل: جعلهما بمرمر، وبحر عندهما وأمر بعبادتهما، فلما فتح النبي ﷺ مكة كسرها، هذا آخر كلام لقاصي عيص.

قوله في حديث عمرو بن القافد وابن أبي عمر: "سبب ما سبب" حتى هكذا هو في أكثر النسخ بالهاء. وفي بعضها "أخي" تحذف الهمزة، وكلاهما صحيح، والأول أصح وأشهر. وهو المعروف في غير هذه الرواية

ابن الحارث بن هشام، فَأَعَجَبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ. وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ\*.

٣٠٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ، وَقَالَ: فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوَافَ بِهِمَا.

٣٠٨١ - (٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلُ أَنْ يُسَلِّمُوا، هُمْ وَغَسَّانُ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي آبَائِهِمْ، مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حِينَ أَسْلَمُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ

قوله: "فأعجبه وقال: إن هذا العلم" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، قال القاضي: وروي "إن هذا لعلم" بالتثنية، وكلاهما صحيح، ومعنى الأول: أن هذا هو العلم المتقن، ومعناه استحسان قول عائشة ﷺ وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة.

قوله: 'فأراها قد نزلت في هؤلاء' ضبطوه بضم الهمزة من 'أراها' وفتحها والضم أحسن وأشهر. قولها: 'قد سن رسول الله ﷺ الصواف بينهما' يعني شرعه، وجعله ركنًا، والله أعلم.

\* قوله: "أبو بكر بن عبد الرحمن فأراها قد برلت في هؤلاء وهؤلاء".

ولعل مثل هذا يكون وجهاً للتوفيق بين رواة حديث عائشة أيضاً بأن يقال تخرج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لأسباب متعددة فنزلت الآية في الكل، والله تعالى أعلم.

عَزَّ وَحَلَّ فِي ذَلِكَ: «إِنَّ لَصَفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ لَبَّيْتَ وَاعْتَمَرَ فَلَا حُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ طَوَّعَ حَيْرَ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عِيمٌ = .»  
 ٣٠٨٢ (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ:  
 كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: «إِنَّ لَصَفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ  
 سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ لَبَّيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا حُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا .»

\* \* \* \*

## [٤٥ - باب بيان أن السعي لا يكرر]

٣٠٨٣ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، \* إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

٣٠٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَقَالَ: إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، طَوَافَهُ الْأَوَّلَ.

## ٤٥ - باب بيان أن السعي لا يكرر

قوله: 'لم يصف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة' لا طوافاً واحداً طوافه الأول فيه دليل على أن السعي في الحج أو العمرة لا يكرر، بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره؛ لأنه بدعة، وفيه دليل لما قدمناه أن النبي ﷺ كان قارباً، وأن القارن يكفيه طواف واحد، وسعي واحد، وقد سبق خلاف أبي حنيفة وغيره في المسألة، والله أعلم.

\* قوله: 'لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة'.

لعل المراد بذلك الأصحاب الموافقون إياه في السك، وهو القارن إلا أن يقال بعدم تعدد السعي في حق المتمتع أيضاً، والله تعالى أعلم.

## [٤٦- باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر]

٣٠٨٥- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَدِفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ فَبَالَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً، ثُمَّ قُلْتُ: الصَّلَاةَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ:

## [٤٦- باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر]

قوله في حديث أسامة: رَدِفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ من عرفات .

فوائد الحديث: هذا دليل على استحباب الركوب في الدفع من عرفات، وعلى جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وعلى جواز الارتداف مع أهل لفضل، ولا يكون ذلك خلاف الأدب. قوله: فصبت عليه الوضوء، فوضواً خفيفاً، فقله: "فصبت عليه الوضوء". "الوضوء" هو بفتح الواو، وهو الماء الذي يتوضأ به، وسبق فيه لغة أنه يقال بالضم، وليست بشيء. وقوله: "فتوضأ وضوءاً خفيفاً" يعني توضأ وضوء الصلاة وحفقه بأن توضأ مرة مرة، أو حفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عادته ﷺ، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: "فلم يسغ الوضوء" أي لم يفعله على العادة.

فقه الحديث وأقسام الاستعانة في الوضوء وحكمها على التفصيل. وفيه دليل على جواز الاستعانة في الوضوء، قال أصحابنا: الاستعانة فيه ثلاثة أقسام: أحدها: أن يستعين في إحضار الماء من البئر والبيت ومحوهما، ونقدمه إليه، وهذا جائز، ولا يقال: إنه خلاف الأولى. والثاني: أن يستعين بمن يغسل الأعضاء، فهذا مكروه كراهة تنزيه، إلا أن يكون معدوراً عرصاً أو غيره. والثالث: أن يستعين بمن يصب عليه، فإن كان لعذر فلا بأس، وإلا فهو خلاف الأولى، وهل يسمى مكروهاً فيه وجه لأصحابنا: أصحابنا ليس بمكروه؛ لأنه لم يثبت فيه شيء، وأما استعانة النبي ﷺ بأسامه والمغيرة بن شعبة في "عرورة توك" وبالربيع بن معوذ فليان الحوار، ويكون أفضل في-

\*\* قال في فتح الملهم: وأما الفرق بين المكروه تنزيهاً وخلاف الأولى فقال العلامة ابن عابدين: حيث بعد ذكر الأقوال المختلفة، والظاهر أن خلاف الأولى أعم، فكل مكروه تنزيهاً خلاف الأولى، ولا عكس؛ لأن خلاف الأولى قد لا يكون مكروهاً؛ حيث لا دليل خاص، كترك صلاة الضحى، وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعاً إلى خلاف الأولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً إلا بهي خاص؛ لأن الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل. والله تعالى أعلم. (فتح الملهم ١٤٥/٦ بيروت)

"الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَزَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ.

قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْحِمْرَةَ.

٣٠٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ. قَالَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى حِمْرَةَ الْعَقْبَةِ.

= حقه حينئذ؛ لأنه مأمور بالبيان، والله أعلم.

قوله: قلت. لصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمامك" معناه: أن أسامة ذكره بصلاة المغرب، وظن أن النبي ﷺ نسيها حيث أخرها عن العادة المعروفة في غير هذه الليلة، فقال له النبي ﷺ: الصلاة أمامك، أي إن الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك، أي في المزدلفة. ففيه استحباب تذكير التابع المتنوع بما تركه خلاف العادة ليفعله أو يتعذر عنه أو يبين له وجه صوابه، وأن مخالفته للعادة سببها كذا وكذا، وأما قوله ﷺ: 'الصلاة أمامك' ففيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى العشاء والجمع بينهما في المزدلفة، وهو كذلك بإجماع المسلمين، وليس هو بواجب، بل سنة، فلو صلاهما في طريقه أو صلى كل واحدة في وقتها جاز، وقال بعض أصحاب مالك: إن صلى المغرب في وقتها لزمه إعادتها، وهذا شاذ ضعيف.

أقوال أهل العلم في تعيين وقت قطع التلبية. قوله: لم ير بيني حتى سبع خمرة دليل على أنه يستتم التلبية حتى يشرع في رمي حجرة العقبة غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وجمهير العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم، وقال الحسن البصري: يلبي حتى يصلي الصبح يوم عرفة، ثم يقطع. وحكي عن علي وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلبي حتى تزول الشمس يوم عرفة، ولا يلبي بعد الشروع في الوقوف. وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلبي حتى يفرغ من رمي حجرة العقبة، ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده، ولا حجة للآخرين في مخالفتها، فيتعين اتباع السنة. وأما قوله في الرواية الأخرى: 'لم ير يلبي حتى رمى حمره العقبة' فقد يحتج به أحمد وإسحاق لذهبهما، ويجب الجمهور عنه بأن المراد: حتى شرع في الرمي ليجمع بين الروايتين.

قوله: 'عدة جمع' هي بفتح الحيم وإسكان الميم وهي المزدلفة، وسبق بيها.



٣٠٨٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَسَّاسٍ وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ، فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ، لِبَنَاتٍ حِينَ دَفَعُوا عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَهُوَ كَافٌ نَافَتُهُ، حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى - قَالَ: "عَيْنُكُمْ يَحْصَى الْخَدَفَ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ".

وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ.

٣٠٨٨ - (٤) وَحَدَّثَهُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ خُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَيِّنُ حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: وَالنَّبِيُّ ﷺ يُبَيِّنُ بِيَدِهِ كَمَا يَحْدِفُ الْإِنْسَانُ.

٣٠٨٩ - (٥) وَحَدَّثَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ ابْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَحْنُ بِحَجَمٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ النُّقَرَةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ".

٣٠٩٠ - (٦) حَدَّثَنَا سُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ  
الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَبَّى حِينَ أَقْضَى مِنْ جَمْعٍ، فَقِيلَ: أَعْرَابِيٌّ  
هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أُنْسِيَ النَّاسُ أَمْ صَلَّوْا؟ سَمِعْتُ الدِّيَّ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، يَقُولُ فِي  
هَذَا الْمَكَانِ: 'لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ'.

قوله: 'إنا' مسكوكه. هدا إرشاد إلى الأدب والمسة في السير تذك ليلية، ويحق لها سائر مواضع إرجاء.  
قوله: 'وحد كوف فته أي بمعها الإسراع.

قوله: رَحِمَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ مِنْ مَنِيِّ إِبْرَاهِيمَ، أَمَّا 'مُحَمَّدٌ' فَسَقَطَ صِغَتُهُ وَبَيَّانُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي صِفَةِ حُجَّةِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
 سَأَلَ فَقَدَّارَ الْخَمِيرِ الَّتِي يَرْمِي بِهَا وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: 'حَصَى' حُدُوفَ قَالِ عِمْرَاءَ هُوَ كَوْنُ حُجَّةِ الْبَاقِلَا، قَالِ  
 أَصْحَابُنَا، وَبِوَرْمِي أَكْبَرَ مَعَهَا أَوْ 'صَعَرَ جَارٍ وَكَانَ مَكْرُوهًا'. وَأَمَّا قَوْلُهُ: سَمِعَهُ يَدُهُ كَمَا حُدُوفَ لِإِسْمَاعِيلَ فَابْتَدَأَ  
 بِهِ الْإِيضَاحَ وَرِيَادَةَ الْبَيِّنِ حَصَى احْدُوفَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ اِرْمِي يَكُونُ عَلَى هَيْئَةِ الْخُدُوفِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ  
 أَصْحَابِنَا قَدْ قَالَ بِاسْتِحْدَادِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ غَلَطَ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحْبُ كَوْنُ الرَّمِي عَلَى هَيْئَةِ الْخُدُوفِ، فَقَدْ ثَبَتَ  
 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَعْصُومِ عَنْ سَيِّدِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْهَيْئَةِ عَنِ الْخُدُوفِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذِهِ الْإِشَارَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٠٩١ - (٧) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُوتَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حُصَيْنٍ  
بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٠٩٢ - (٨) وَحَدَّثَنِيهِ يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ: حَدَّثَنَا زِيَادٌ يَعْنِي الْبَكَّائِيَّ، عَنْ حُصَيْنٍ،  
عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَا: سَمِعْنَا  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ بِحَجْمٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أُنزلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، هَهُنَا يَقُولُ: "لَبَّيْكَ،  
اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ" ثُمَّ لَبَّى وَلَتَيْنَا مَعَهُ.

قوله. قال عبد الله. ونحن جمع سمعت الذي. أن عليه سورة بقرة قول في هذا مقام. سمع منهم سمع.  
فقه الحديث: فيه دليل على استحباب إدامة التلبية بعد الوقوف بعرفات، وهو مذهب الجمهور كما سبق، وفيه  
دليل على حوار قول: سورة البقرة، وسورة النساء وشبه ذلك، وكره ذلك بعض الأوائل وقال: إنما يقال السورة  
التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك، والصواب حوار قول: سورة البقرة، وسورة  
النساء، وسورة المائدة وغيرها، وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وتظاهرت به  
الأحاديث الصحيحة من كلام النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم. كحديث: "من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة  
كفتاه"، والله أعلم.

وأما قول عبد الله بن مسعود: سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة، وإنما حص البقرة؛ لأن معظم أحكام  
المسك فيها، فكأنه قال: هذا مقام من أنزلت عليه المسك وأحد عنه الشرع، وبين لأحكام واعتمده، وأراد  
لذلك الرد على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات، وهذا معنى قوله في الرواية الثانية: "أن عبد الله بن  
حين أفاض من جمع فقيل أعزاني هذا" فقال ابن مسعود ما قال إنكاراً على المعارض ورداً عليه، والله أعلم.

## ٤٧ - باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة]

٣٠٩٣ (١) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ. مِنَ الْمَلْيِ، وَمِنَ الْمُكْبَرِ.

٣٠٩٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَدَاةِ عَرَفَةَ، فَمِنَّا الْمُكْبَرُ وَمِنَّا الْمُهْلُ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتُكْبَرُ، قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ! لَعَجَبًا مِنْكُمْ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ: مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟.

٣٠٩٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يَهْلُ الْمُهْلُ مِنَّا، فَلَا يُتَكْرَرُ عَلَيْهِ، وَيُكْبَرُ الْمُكْبَرُ مِنَّا، فَلَا يُتَكْرَرُ عَلَيْهِ.

٣٠٩٦ - (٤) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، غَدَاةَ عَرَفَةَ: مَا تَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ هَذَا الْيَوْمَ؟ قَالَ: سِرْتُ هَذَا الْمَسِيرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَمِنَّا الْمُكْبَرُ وَمِنَّا الْمُهْلُ. وَلَا يَعِيبُ أَحَدُنَا عَلَى صَاحِبِهِ.

## ٤٧ - باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

قوله: 'غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ' ما سمي 'ما مكبر'، وفي الرواية الأخرى: 'يهل المهل' فلا يكر عليه ويكر المنكر فلا يكر عليه' فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة، والتلبية أفضل، وفيه رد على من قال: يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة، والله أعلم.

## [ ٤٨ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة. واستحباب صلاتي المغرب..... ]

٣٠٩٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ قَالَ: 'الصَّلَاةُ أَمَامَكَ' فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

## [ ٤٨ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة. واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً ]

## بالمزدلفة في هذه الليلة

فيه حديث أسامة وسق يياك شرحه في الباب انذي قل هذا، وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في هذه الليلة في المزدلفة، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في حكمه، فمذهبنا أنه على الاستحباب فلو صلاهما في وقت المغرب أو في الطريق أو كل واحدة في وقتها جار وفاته الفصيصة، وقد سبق بيان المسألة في الباب المذكور. قوله: 'أقيمت الصلاة فصلى المغرب' ثم نوح كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها وم يصلى بينهما شيئاً. وفي الرواية الأخرى في آخر الباب: "أنه صلاهما بإقامة واحدة". وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ أنه أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، وهذه الرواية مقدمة على الروايتين الأولىين؛ لأن مع جابر زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابراً اعتنى الحديث ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة، فهو أولى بالإعتماد، وهذا هو الصحيح من مذهبنا أنه يستحب الأذان للأولى منهما، ويقوم لكل واحدة إقامة، فيصليهما بأذان وإقامتين، ويتأول حديث "إقامة واحدة" أن كل صلاة لها إقامة، ولا بد من هذا ليجمع بينه وبين الرواية الأولى، وبه أيضاً وبين رواية جابر، وقد سبق إيضاح المسألة في حديث جابر، والله أعلم. قوله: 'فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء' ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها وم يصلى بينهما شيئاً.

فوائد الحديث: فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاتي المغرب والعشاء أول قدومه المزدلفة، ويجوز تأخيرهما إلى قبيل طلوع الفجر، وفيه أنه لا يضر الفصل بين الصلاتين المجموعتين إذا كان الجمع في وقت الثانية لقوله: 'ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله' وأما إذا جمع بينهما في وقت الأولى، فلا يجوز الفصل بينهما، فإن فصل بطل الجمع، ولم تصح الصلاة الثانية إلا في وقتها الأصلي.

وأما قوله: 'وم يصلى بينهما شيئاً' ففيه أنه لا يصلي بين المجموعتين شيئاً، ومذهبنا استحباب السنن الراتبة، لكن يجعلها بعدهما لا بينهما، ويفعل سنة الظهر التي قبلها قبل الصلاتين، والله أعلم.

٣٠٩٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزَّبِيرِ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الشَّعَابِ لِحَاجَتِهِ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، فَقُلْتُ: أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: "الْمُصَلِّي أَمَامَكَ".

٣٠٩٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ أُسَامَةُ: أَرَأَى الْمَاءَ - قَالَ: فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِبَالِغٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ. قَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

٣١٠٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو حَيْثَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدِفَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُبَيِّحُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ، فَأَنَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاقَتَهُ وَبَالَ - وَمَا قَالَ: أَهْرَاقَ الْمَاءَ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِبَالِغٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَكَرِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ حَلُّوا، قُلْتُ: فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ؟ قَالَ: رَدِفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُبَاكِ قُرَيْشٍ عَلَى رَجُلِيَّ.

قوله: 'سرل دل'، ولم يقل أسامة: أراق الماء، فيه: أداء الرواية بحروفها، وفيه: استعمال صرائح الألفاظ التي قد تستشع، ولا يكتفى عنها إذا دعت الحاجة إلى التصريح بأن حيف لبس المعنى أو اشتباه الألفاظ أو غير ذلك. قوله: "وما قل" أهرق الماء هو بفتح الهاء. قوله: 'حتى أقام عشاء الآخرة' فيه دليل لصحة إطلاق العشاء الآخرة، وأما إنكار الأصمعي وغيره ذلك وقولهم: إنه من لح العوام، ومحال كلامهم، وأن صوابه العشاء فقط ولا يجوز وصفها بالآخرة فاعلم منهم، بل الصواب جواره، وهذا الحديث صريح فيه، وقد تظاهرت به أحاديث كثيرة، وقد سبق بيانه واضحاً في مواضع كثيرة من كتاب الصلاة.

٣١٠١- (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى التَّنْبُكَ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءُ نَزَلَ قَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ: أَهْرَاقَ - ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةَ، فَقَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامُكَ".

٣١٠٢- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِبَاعٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ أَنَاخَ رَاحِلَتُهُ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَّتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

٣١٠٣- (٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأُسَامَةُ رَدَفُهُ، قَالَ أُسَامَةُ: فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا.

٣١٠٤- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ -

قوله: 'لما أتى سبف' هو نفتح النون وإسكان القاف، وهو الطريق في الجبل، وقيل: الفرجة بين جبلين. ضبط الاسم: قوله: 'عن الزهري عن عطاء مولى سباع عن أسامة بن زيد' هكذا وقع في معظم النسخ "عطاء مولى سباع"، وفي بعض النسخ مولى أم سباع وكلاهما خلاف المعروف فيه، وإنما المشهور "عطاء مولى بني سباع"، هكذا ذكره البخاري في "تاريخه" وابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل"، وخلف الواسطي في "الأطراف" والحميدي في "الجمع بين الصحيحين" والسمعاني في "الأسباب" وغيرهم، وهو عطاء بن يعقوب، وقيل: عطاء بن نافع، ومن ذكر الوجهين في اسم أبيه البخاري وخلف والحميدي، واقتصر ابن أبي حاتم والسمعاني وغيرهما على أنه عطاء بن يعقوب.

قالوا كلهم: وهو عطاء الكيخاراني، بفتح الكاف وإسكان المثناة من تحت وبالحاء المعجمة، ويقال فيه أيضاً: الكوخاراني، واتفقوا على أنها نسبة إلى موضع باليمن، هكذا قاله الجمهور، قال أبو سعد السمعاني: هي قرية باليمن يقال لها: كيخران، قال يحيى بن معين: عطاء هذا ثقة، والله أعلم.

قوله: 'فما زال يسير على هيئته' هو هاء مفتوحة وبعد الياء همزة، هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "هيئته" بكسر الهاء والنون، وكلاهما صحيح المعنى.

قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - : حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ، وَأَنَا شَاهِدٌ - أَوْ قَالَ: سَأَلْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ عَرَافَتٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَافَةَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجُودَةً نَصَّ.

٣١٠٥ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ: قَالَ هِشَامٌ: وَالتَّصَرُّفُ فَوْقَ الْعَنَقِ.

٣١٠٦ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدِي بْنُ تَابِتٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْخَطْمِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

٣١٠٧ - (١١) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمُحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْخَطْمِيَّ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبَرِ.

٣١٠٨ - (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، جَمِيعًا.

٣١٠٩ - (١٣) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ

شرح العريب: قوله: 'كان يسير' يعني قد وجد فجوة نص وفي الرواية الأخرى: 'فوق هضبة' و'نص' فوق هضبة. أما 'العنق' ففتح العين والتون، 'والنص' بفتح النون وتشديد الصاد المهملة، وهما نوعان من سراع السير، وفي العنق نوع من الرفق، و'الفجوة' بفتح الفاء مكاد المتسع، ورواه بعض الرواة في 'الموطأ' 'فرجة' بضم الفاء وفتحها، وهي بمعنى الفجوة، وفيه من العفة استحباب الرفق في السير في حال الرحام، فإذا وجد فرجة ستحب الإسراع؛ ليعاد إلى المناسك، وليتسع له الوقت ليمكنه الرفق في حال الزحمة، والله أعلم.

قوله: جمع بين المغرب والعشاء تجمع بين سهم سحرة يعني بالسحرة: صلاة النافلة، أي لم يصل بينهما دفلة، وقد جاءت السحرة بمعنى النافلة، ومعنى الصلاة.

وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ. وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ. فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

٣١١٠ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عَنِ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ.

٣١١١ - (١٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٣١١٢ - (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ

كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٣١١٣ - (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

ابْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَفْضَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ.

قوله: «صلى المغرب ثلاث ركعات وصلى عشاء ركعتين» فيه دليل على أن المغرب لا يقصر، بل يصلى ثلاثاً أبداً، وكذلك أجمع عليه المسلمون، وفيه أن القصر في العشاء وغيرها من الرغائبات أفضل، والله أعلم.

قوله: «حدث أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا سعيد بن جبير: أفصا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا» قال: قال سعيد بن جبير: «أفصا مع ابن عمر بن أبي حمزة».

الجواب عن استدراك الدارقطني: هذا من الأحاديث التي استدرَكها الدارقطني، فقال: هذا عدي وهم من إسماعيل، وقد خالاه جماعة منهم شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، فرووه عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال: وإسماعيل وإن كان ثقة، فهو لاء أقوم بحديث أبي إسحاق منه هذا كلامه، وجوابه ما سبق بيانه مرات في نظائره، أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالصريقين، فرواه بالوجهين، وكيف كان فالمتن صحيح لا مفتح فيه، والله أعلم.



## [ ٤٩ - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة.... ]

- ٣١١٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِحُمَعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا.
- ٣١١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: قَبْلَ وَقْتِهَا بَعْلَسَ.

## ٤٩ باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة.

## والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

قوله. عن عبد الله بن مسعود: 'ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا سجدت إلا صلاتي صلاة مغرب'. وهذا جمع وصححه محمد بن ميمون معناه. أنه صلى المغرب في وقت العشاء بجمع، التي هي لمزدلفة، وصلى الفجر يومئذ قبل ميفاتها المعتاد، ولكن بعد تحقق طلوع الفجر. فقوله. 'في' المراد قبل وقتها المعتاد، لا قبل طلوع الفجر؛ لأن ذلك ليس بخائر بإجماع المسلمين، فيتعين تأويله على ما ذكرته، وقد ثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث في بعض رواياته أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ثم قال: 'إن رسول الله ﷺ صلى الفجر هذه الساعة. وفي رواية: 'فمن صنع فحجر'. قال. 'إن رسول الله ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم، والله أعلم.

فقه الحديث وفي هذه الروايات كلها حجة لأبي حنيفة في استحباب الصلاة في آخر الوقت في غير هذا اليوم، ومذهبها ومذهب الجمهور استحباب الصلاة في أول الوقت في كل الأيام، وبكسر في هذا اليوم أشد استحباباً، وقد سبق في 'كتاب الصلاة' إيضاح أسئلة بدلائلها، وتسريع زيادة التذكير في هذا اليوم، وأجاب أصحابنا عن هذه الروايات بأن معناه: أنه ﷺ كان في غير هذا اليوم يتأخر عن أول طلوع الفجر خطوة إلى أن يأتيه بلال، وفي هذا اليوم لم يتأخر؛ لكثرة المساك فيه، فيحتاج إلى المبالغة في التذكير؛ يتسع الوقت لفعل المساك، والله أعلم.

وقد يحتج أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث على منع الجمع بين الصلاتين في السفر؛ لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ، وقد أخبر ما رآه بجمع إلا في هذه المسألة، ومذهبها ومذهب الجمهور حوار الجمع في جميع الأسفار المتاحة التي يجوز فيها القصر، وقد سقت المسألة في كتاب الصلاة بأدلتها، وأجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم. =

= وهم لا يقولون به، ونحن نقول بأنهم، ولكن إذا عارضه منطوق قدمناه على المفهوم، وقد تطهرت الأحاديث الصحيحة بخوار الجمع. \*\* ثم هو متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم. وقال العيني: وما ورد في الأحاديث من جمع بين الصلاتين في السفر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً. كذا ذكره المصنعي - هـ. (فتح ملهم ٦ ١٥٤ بيروت)

\* \* \* \*

## [ ٥٠ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة .... ]

٣١١٦ - (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُرْدَلِفَةِ، تَدْفَعُ قَبْلَهُ، وَقَبْلَ حُطْمَةِ النَّاسِ وَكَانَتْ امْرَأَةً تَبْطِئَةً، يَقُولُ الْقَاسِمُ: وَالْثَبْطَةُ الثَّقِيلَةُ - قَالَ: فَأَذِنَ لَهَا، فَخَرَحْتُ قَبْلَ دَفْعِهِ، وَحَبَسْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا فَدَفَعْنَا بِدَفْعِهِ.

وَلَأَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ \* رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، \* كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ، فَأَكُونُ أُدْفَعُ بِإِدْبِهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ.

## ٥٠ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى مي في أواخر

الليالي قبل رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

قوله: \* كتاب مروه حصص هي ففتح الكاء المشنة وكسر الباء الموحدة وإسكاه، وفسره في اكتاب بأنها التنقية، أي ثقيلة الحركة بطيئة من انتبيط، وهو التعويق، قوته: من حسنة من ففتح الحاء، أي رحمتهم.

\* قوته: ولا بد من استأذنت رسول الله ﷺ إلى قوته، حبس من مروه حبس أي من شيء يفرح به الإنسان عادة، قال الأبي، المفروح به كل شيء معجب له نال بحيث يفرح به كما جاء في غير هذا، أحب إلي من مراهجهم.

وقال الأبي قبل ذلك: قال الأصوبون ذكر حكم عقوب وصف مناسب يشعر بكونه علة، وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه عنه؛ لأنه لو أشعر به ما أرادت ذلك لاحتصاص سودة بذلك الوصف؛ لأننا نقول: إن عائشة رأت أن العلة هي الضعف لا خصوص ثقل الجسم، ويحتمس أنها قالت لأنها شركتها في الوصف كما روي في بعض الروايات.

وذكر شيخنا نقلاً عن ما جرى في درس شيخه من عند سلام أنه: كان يحبها فطمعت في الإذن لذلك، ولا يباي ذلك تلك القاعدة، ولا يحق عيبك ضعف هذا الجواب انتهى. هذا غير طاهر، فإن الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث، وأما إدب النبي ﷺ إياها فكان بسبب استئذنها، فهو استأذنت عائشة لأدبها أيضاً، عني أن ما ذكره أهل الأصول، هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعلية لا بحصر العبة في =

\*\* قال في فتح الملهم قوله: ولأن ذلك مستحب إلخ. ففتح اللام، فهو متدأ، وحرره أحب، وقولها: مفروح به، أي ما يفرح به من كل شيء. (فتح الملهم: ١٥٥/٦ بيروت)

٣١١٧- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةُ امْرَأَةً ضَخْمَةً ثَبُطَةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفِيضَ مِنْ جَمْعٍ بَنِيٍّ، فَأَذِنَ لَهَا.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَيْتَنِي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تُفِيضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ.

قوله: أن سودة استأذنت رسول الله ﷺ أن يفيض من جمع بين فأذن لها فيه: دليل لحواز الدفع من مردلفة قبل الفجر، قال الشافعي وأصحابه: يجوز قل نصف الليل ويجوز رمي حمرة العقبة بعد نصف الليل. واستدلوا بهذا الحديث. أقوال أهل العلم في حكم المبيت ليلة الحر بالمزدلفة: واختلف العلماء في مبيت الحاج بالمزدلفة ليلة النحر، والصحيح من مذهب الشافعي أنه واجب، من تركه لرمه دم وصح حجه، وبه قال فقهاء الكوفة\*\* وأصحاب الحديث، وقالت طائفة: هو سنة إن تركه فاتته الفضيلة، ولا إثم عليه ولا دم ولا غيره، وهو قول للشافعي، وبه قال جماعة، وقالت طائفة: لا يصح حجه، وهو محكي عن النحوي وغيره، وبه قال إمامان كباران من أصحابنا، وهما أبو عبد الرحمن بن بست الشافعي، وأبو بكر بن حريمة، وحكي عن عطاء والأوزاعي أن المبيت بالمزدلفة في هذه الليلة ليس بركن ولا واجب ولا سنة ولا فضيلة فيه، بل هو منزل كسائر المنازل إن شاء تركه، وإن شاء لم يتركه، ولا فضيلة فيه، وهذا قول باطل. واحتلّفوا في قدر المبيت الواجب، فالصحيح عند الشافعي أنه ساعة في النصف الثاني من الليل، وفي قول له: ساعة من النصف الثاني أو ما بعده إلى طلوع الشمس، وفي قول ثالث له: أنه معظم الليل. وعن مالك ثلاث روايات: إحداها: كل الليل، والثاني: معظمه، والثالث: أقل زمان.

-ذلك الوصف، فيجوز أن يكون علة أخرى يقتضي الإذن لعائشة، وهذا ظاهر فافهم، ثم حاصل كلام عائشة أنها دامت على ما فعلت في وقت النبي ﷺ، وقد ثقل عليها الدفع مع الإمام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعلته مع النبي ﷺ وأجبت أن تفعل ما فعلت معه ﷺ فتمنت لذلك أنها لو استأذنت النبي ﷺ في الدفع حتى دفعته قبله ﷺ لكانت فعلت كذلك بعده أيضاً، فصار ذلك سبباً للراحة في حقها، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال مجاهد وقتادة والرهري والثوري: من لم يقف بها فقد ضيع سبباً، وعليه دم، وهو قول أبي حنيفة وأحمد، وإسحاق وأبي ثور.....

قال في الهداية: "ثم هذا الوقوف واجب عندنا، وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم...." قال ابن عابدين رحمه الله: وهذا الوقوف واجب عندنا لا سنة، والبيتوتة بمردلفة سنة مؤكدة إلى الفجر، لا واجبة، خلافاً للشافعي فيهما، كما في الباب وشرحه. (فتح الملهم: ١٥٨/٦-١٥٩ بيروت)

٣١١٨ (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ. فَأَصْلَحِي الصَّبْحَ بِمَنِي، فَأَرْمِي الْحِمْرَةَ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ. فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: فَكَانَتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنْتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبُطَةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَ لَهَا.

٣١١٩ (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. ٣١٢٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ: قَالَتْ لِي أَسْمَاءُ، وَهِيَ عِنْدَ دَارِ الْمُزْدَلِجَةِ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: ارْحَلْ بِي، فَارْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتِ الْحِمْرَةَ، ثُمَّ صَوَّتْ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ هَتَّاءَ! لَقَدْ غَسَسْنَا، قَالَتْ: كَلَّا، أَيُّ بُنَيَّ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعُنِ.

٣١٢١ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالَتْ: لَا، أَيُّ بُنَيَّ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِظُغْنِهِ.

٣١٢٢ (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ شَوَالٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ.

شرح العريب قوله: يا هده، هو يفتح الهاء وبعدها نون ساكنة ومفتوحة وإسكانها أشهر، ثم ناء منة من فوق، قال ابن الأثير: وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم، وفي لشية 'يا هناء'، وفي الجمع 'يا هنات' و'هوات'، وفي المذكر 'هن وهان وهون'.

قوله: قد سدت أي لقد تقدمنا على الوقت لمشروع قالت لا.

قولها: يا هده أي يا هده هو بصم الطاء والعين وبإسكان العين أيضاً، وهن النساء، الواحدة: طعية، كسفية وسمن، وأصل الطعية اليهود الذي تكون فيه امرأة على العير فسميت المرأة به محازاً، واشتهر هذا الحار حتى غلب، وحصيت الحقيقة، وطعية الرجل: امرأته.

٣١٢٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَوَالٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَفْعُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، نُغَسُّ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى. وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ: نُغَلَّسُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ.

٣١٢٤- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ.

٣١٢٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. ٣١٢٦- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣١٢٧- (١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: أَبْنَعَكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي بَلِيلٍ طَوِيلٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ، بِسَحَرٍ، قُلْتُ لَهُ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَمَيْنَا الْحُمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَيْنَ صَلَّى الْفَجْرُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ.

٣١٢٨- (١٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ،

قوله: بعثني رسول الله ﷺ في ثقل هو ففتح الثاء والقاف، وهو المتاع ونحوه.

قوله: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقدم صعقة أهله، فمفهوم المراد منه عند المشعر الحرام مثل، فذكر رسول الله ما يدعون قد سبق بيان المشعر الحرام وذكر الخلاف فيه، وأن مذهب الفقهاء أنه اسم لقروح خاصة، وهو جبل بالمزدلفة، ومذهب المفسرين ومذهب أهل السير أنه جميع المزدلفة، وقد جاء في الأحاديث ما يدل لكلا المذهبين، وهذا الحديث دليل لمذهب الفقهاء، وقد سبق أن المشهور فتح الميم من المشعر الحرام، وقيل: بكسرهما، وفيه استحباب الوقوف عند المشعر الحرام بالدعاء والذكر.

فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَذْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مَنَى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: أَرْحَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقوله: 'م د هـ' هو بلا همز، أي ما أرادوا.

\* \* \* \*

## [ ٥١ - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون مكة عن يساره، ... ]

٣١٢٩ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ، مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ. يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

قَالَ قَبِيلُ لَهُ: إِنَّ أَنَسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَقَامَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

٣١٣٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ

## ٥١ - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون مكة عن يساره، ويكبر مع كل حصاة

قوله: "رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، قال: قبيل له: إن أنساً يرمونها من فوقها فقال عبد الله بن مسعود هذا والذي لا إله غيره مقدم الذي أنزلت عليه سورة البقرة".

فوائد الحديث: فيه فوائد منها: إثبات رمي جمرة العقبة يوم النحر، وهو مجمع عليه، وهو واجب، وهو أحد أسباب التحلل، وهي ثلاثة: رمي جمرة العقبة يوم النحر، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعي، والثالث: الحلق عند من يقول: إنه نسك وهو الصحيح، فلو ترك رمي جمرة العقبة حتى فاتت أيام التشريق، فحجه صحيح، وعليه دم هذا قول الشافعي والجمهور، وقال بعض أصحاب مالك: الرمي ركن لا يصح الحج إلا به، وحكى ابن جرير عن بعض الناس أن رمي الحمار إنما شرع حفظاً للتكبير، ولو تركه وكبر أجزأه، ونحوه عن عائشة رضي الله عنها، والصحيح المشهور ما قدمناه، ومنها: كون الرمي بسبع حصيات، وهو مجمع عليه، ومنها: استحباب التكبير مع كل حصاة، وهو مذهب مالك والعلماء كافة.

قال القاضي: وأجمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه، ومنها: استحباب كون الرمي من بطن الوادي فيستحب أن يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره، ومنى عن يمينه، ويستقبل العقبة والجمرة ويرميها بالحصيات السبع، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، ونه قال جمهور العلماء، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الجمرة مستديراً مكة، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الكعبة، وتكون الجمرة عن يمينه، والصحيح الأول، وأجمعوا على أنه من حيث رماها جاز، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو عن يساره، أو رماها من فوقها أو أسفلها، أو وقف في وسطها ورماها، وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق، فيستحب من فوقها، وأما قوله: "هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة" فسق شرحه قريباً، والله أعلم.

قوله: 'عن الأعمش سمعت أبا جراح بن يوسف يقول وهو يحصى على المنبر: ألفوا القرآن كما ألفه جرير، =



قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ يَقُولُ، وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جَبْرِيلُ، السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النَّسَاءُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ.

قَالَ: فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ، فَسَبَّهْتُ\* ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَأَتَى حُمْرَةَ الْعُقْبَةَ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، فَاسْتَعْرَضَهَا، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكْرَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

٣١٣١- (٣) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ: لَا تَقُولُوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَاقْتَصَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ.

٣١٣٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَرَمَى الْجُمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

= سورة التي يذكر فيها بقرة وسورة التي يذكر فيها نساء وسورة التي يذكر فيها آل عمران. فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسه قال القاضي عياض: إن كان الحجاج أراد بقوله: 'كما ألفه جبريل' تأليف الآي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف، فهو إجماع المسلمين. وأجمعوا أن ذلك تأليف النبي ﷺ، وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في إثر بعض، فهو قول بعض الفقهاء والقراء، وخالفهم المحققون وقالوا: بل هو اجتihad من الأئمة، وليس بتوقيف، قل القاضي: وتقديمه هنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يرد إلا نظم الآي؛ لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان رضي الله عنه ولا يخالفه، والظاهر أنه أراد ترتيب الآي لا ترتيب أسسور.

قوله: وجعل سيب عن يساره ومنى عن يمينه هذا دليل للمذهب الصحيح الذي قدمناه في الموقف المستحب للرمي.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'فسه' إلخ: قال الأبي بعد كلام: يحتمل أنه إنما سبه حيث؛ لأنه تذكر بالقصة أفعاله الخبيثة. (فتح الملهم: ١٦١/٦ بيروت)

٣١٣٣- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا أَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٣١٣٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاءِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّاءِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ قَالَ: فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنَ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ قَالَ: مَنْ هَهُنَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! رَمَاهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

قوله: "حدثنا أبو المحياة هو بضم الميم، وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المشاة تحت، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [٥٢ - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله ...]

٣١٣٥ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"، فَإِنِّي لَا أَدْرِي

## ٥٢ - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله ﷺ: "لتأخذوا مناسككم"

قوله: "أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: رأيت رسول الله ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر ويقول: "لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري يعني لا أحج بعد حجتي هذه" فيه دلالة لما قاله الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، ولو رماها ماشياً جاز، وأما من وصلها ماشياً فیرمياها ماشياً، وهذا في يوم النحر، وأما اليومان الأولان من أيام التشريق، فالسنة أن يرمي فيهما جميع الحمرات ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي راكباً ويفر، هذا كنه مذهب مالك والشافعي وغيرهما، وقال أحمد وإسحاق: يستحب يوم النحر أن يرمي ماشياً، قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون مشاة، قال: وأجمعوا على أن الرمي بحمته على أي حال رماه، إذا وقع في الرمي.\*

وأما قوله ﷺ: "لتأخذوا مناسككم" فهذه اللام لام الأمر، ومعناه: خذوا مناسككم، وهكذا وقع في رواية غير مسلم، وتقديره: هذه الأمور التي أتيت بها في حجتك من الأقوال والأفعال والهيئات، هي أمور الحج وصفته، وهي مناسككم، فخذوها عني واقلوها واحفظوها واعملوها واعتموها الناس، وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج، وهو نحو قوله ﷺ في الصلاة: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

\* وقوله: "وليعلموا" لتأخذوا مناسككم" أي تعلموا وتحفظوا، فهذا أمر بأحد المناسك وتعلمها وحفظها، ولا دلالة فيه على وجوب المناسك أصلاً، بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستلال كثير من الفقهاء بهذا الحديث على الوجوب غير ظاهر؛ إذ وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء؛ إذ جميع المندوبات والسنة يجب أخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية، وهي غير واجبة عملاً فافهم، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم ورجح الشيخ كمال الدين من الهمام ما في الطهيرية بأن أدائها ماشياً أقرب إلى التواضع والخشوع، وخصوصاً في هذا الزمان، فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي، فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالرحمة، ورميه عليه الصلاة والسلام راكباً إنما هو ليظهر فعله؛ ليقنن به كطوافه راكباً....

وفي المرقاة: وروى البيهقي وابن عبد البر أنه عليه الصلاة والسلام رمى أيام التشريق ماشياً.

راد البيهقي: فإن صح هذا كان أولى بالاتباع. (فتح الملهم: ١٦٢/٦ بيروت)

لَعَلِّي لَا أَحُجَّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ".

٣١٣٦- (٢) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَاعِ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ وَانْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأُسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ - أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

وقوله ﷺ: 'لعلِّي لا أحج بعد حجتي هذه'.

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في جواز تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره. فيه إشارة إلى توديعهم، وإعلامهم بقرب وفاته ﷺ وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه، وانتهاز الفرصة من ملازمته، وتعلم أمور الدين، وبهذا سميت حجة الوداع، والله أعلم.

قولها: حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع، فإنه حين رمى جمرة العقبة وانصرف. وهو على راحلته ومع بلال وأسماء، أحدهما يقوده راحلته، والآخر يرفع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس. فيه حوار تسميتها حجة الوداع، وقد سبق أن من الناس من أنكر ذلك وكرهه وهو غلط، وسبق بيان بطلاله.

وفيه الرمي راكباً كما سبق، وفيه حوار تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره، وهو مذهب جمهير العلماء، سواء كان راكباً أو نازلاً، وقال مالك وأحمد: لا يجوز، وإن فعل لزمته الفدية. وعن أحمد رواية أنه لا فدية، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف حاز، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيراً في الحمل لا فدية، وكذا لو استظل بيده، وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال: "صحت عمر بن الخطاب رضيه الله عنه فما رأيته مضرباً فسطاطاً حتى رجع"، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بيه وبين الشمس فقال: اضح لمي أحرمت له، رواه البيهقي بإسناد صحيح. وعن جابر عن النبي ﷺ قال: "ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غرت لذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه"، رواه البيهقي وضعفه، واحتج الجمهور بحديث "أم الحصين" وهذا المذكور في مسلم، ولأنه لا يسمى لساً، وأما حديث جابر فضعيف، كما ذكرنا مع أنه ليس فيه نهي، وكذا فعل عمر، وقول ابن عمر ليس فيه نهي، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه، والله أعلم.

قولها: 'سمعتة يقول'. 'إن أمر عليكم عبد مجدع - حسبها قالت - أسود - يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا'.

شرح الغريب. 'المجدع' بفتح الجيم والبدال المهملة المشدد، و'الجدع' القطع من أصل العصو، ومقصوده: التشبيه =

٣١٣٧ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أُمِّ الْحُصَيْنِ حَدَّثَهُ قَالَتْ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالَ، وَأَحَدَهُمَا آخِذٌ بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ وَحَجَّاحُ الْأَعْمُورِ.

= على هاية خسة، فإن العبد خسيسٌ في العادة، ثم سواده نقص آخر، وجذعه نقص آخر، وفي الحديث الآخر: "كأن رأسه زبيبة"، ومن هذه الصفات مجموعة فيه، فهو في هاية الخسة، والعادة أن يكون ممتنعاً في أردل الأعمال، فأمر ﷺ بطاعة ولي الأمر ولو كان هذه الخساسة، ما دام يقودنا بكتاب الله تعالى، قال العلماء: معناه ما داموا متمسكين بالإسلام والدعاء إلى كتاب الله تعالى عسى أي حاشا كانوا في أنفسهم وأديانهم وأحلاقهم، ولا يشق عليهم العصا، بل إذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا، فإن قيل: كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع أن شرط الخيفة كونه قرشياً؟

فالجواب من وجهين: أحدهما: أن المراد بعص الولاة الدين يوليهم الخليفة ونوابه، لا أن الخيفة يكون عبداً. والثاني: أن المراد لو قهر عند مسلم، واستولى بالقهر فذلت أحكامه، ووجست طاعته، ولم يحز شق العصا عليه، والله أعلم.

## [٥٣ - باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف]

٣١٣٨ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ.

## ٥٣ - باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

قوله: 'رأيت رسول الله ﷺ رمى خمرة مثل حصي الخذف' فيه دليل على استحباب كون الحصى في هذا القدر، وهو كقدر حبة الماعز، ولو رمى بأكبر أو أصغر حاز مع الكراهة، وقد سقت المسألة مستوفاة قريبا في 'باب استحباب إدامة التلبية إلى رمي الجمرة'.

\* \* \* \*

## [٥٤ - باب بيان وقت استحباب الرمي]

٣١٣٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

٣١٤٠- (٢) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## ٥٤ - باب بيان وقت استحباب الرمي

مداهب الائمة في حوار الرمي في أيام التشريق قبل الزوال أو بعده: قوله: رمى رسول الله ﷺ حمرة يوم النحر ضحى وأم بعد، فإذا زالت الشمس المراد بيوم النحر: حمرة العقبة، فإنه لا يشرع فيه غيرها بالإجماع، وأما أيام التشريق الثلاثة، فيرمي كل يوم منها بعد الزوال، وهذا المذكور في حمرة يوم النحر سنة اتفاقهم، وعندنا يجوز تقديمه من نصف ليلة النحر، وأما أيام التشريق، فمذهبن ومذهب مالك وأحمد وجمهور العلماء أنه لا يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال لهذا الحديث الصحيح، وقال طاووس وعطاء: يجوز في الأيام الثلاثة قبل الزوال، وقال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه: يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال\*\*. دليلنا أنه ﷺ رمى كما ذكرنا، وقال ﷺ: "تأخذوا مناسككم".

واعلم أن رمي حمار أيام التشريق يشترط فيه الترتيب، وهو أن يبدأ بالحمرة الأولى التي تلي مسجد الحيف، ثم الوسطى ثم حمرة العقبة، ويستحب أن يقف عقب رمي الأولى عندها مستقل القصة زماناً طويلاً يدعو ويذكر الله، ويقف كذلك عند الثانية، ولا يقف عند الثالثة، ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي ﷺ، ويستحب هذا في كل يوم من الأيام الثلاثة، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم قال ابن عابدين: أي: صح عند الإمام أبي حنيفة استحساناً مع الكراهة التنزيهية. وقالوا: لا يصح اعتباراً بسائر الأيام. ومذهبه مروى عن ابن عباس رضيهما.

قال ابن الممام: أخرج البيهقي عنه: "إذا انتفح النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدر" والانتفاح: الارتفاع. وفي سنده طلحة بن عمر وضعفه البيهقي. (فتح الملهم: ١٦٥/٦ بيروت)

ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا، وله قال جمهور العلماء، وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قدمناه، واحتلف قول مالك في ذلك، وأجمعوا على أنه لو ترك هذا الوقوف للدعاء، فلا شيء عليه إلا ما حكى عن الثوري أنه قال: يطعم شيئاً أو يهريق دماً.

## [ ٥٥ - باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع ]

٣١٤١ - (١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْجَزَرِيُّ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الاستحجارُ\* ثَوٌّ، وَرَمَى الْجِمَارِ ثَوٌّ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَوٌّ، وَالطَّوَافُ ثَوٌّ، فَإِذَا اسْتَحْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَحْمِرْ بِثَوٍّ".

## ٥٥ - باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع

قوله ﷺ: "لاستحجار ثَوٌّ، ورمي الجمار ثَوٌّ، والسعي بين الصفا والمروة ثَوٌّ، والطواف ثَوٌّ، وإذا استحمر أحدكم فيستحمر ثَوٌّ" الثَوُّ 'لفتح التاء المشاة فوق وتشديد الواو وهو الوتر، والمراد بالاستحجار الاستنجاء. قال القاضي: وقوله في آخر الحديث: 'وإذا استحمر أحدكم فليستحمر بثَوٍّ' ليس لتكرار، بل المراد بالأول الفعل، والثاني: عدد الأحجار، والمراد بالتو في الجمار سبع سبع، وفي الطواف سبع، وفي السعي سبع، وفي الاستحجار ثلاث، فإن لم يحصل الإنقضاء بثلاث وجبت الزيادة حتى ينقضي، فإن حصل الإنقضاء بوتر، فلا زيادة، وإن حصل شفع استحسب زيادة مسحه للإيتار، وفيه وجه: أنه واجب، قاله بعض أصحابنا، وقال به جماعة من العلماء، والمشهور الاستحباب، والله أعلم.

\* قوله: "الاستحمار" يحتمل عدي في وجوه التكرير أن يحمل الاستحمار في هذا الحديث في أحد الموضعين على الاستنجاء، وفي الموضع الآخر على التبحر كتبحر أكفان الميت وبحوه، والله تعالى أعلم.



## [٥٦ - باب تفصيل الحلق على التقصير وجواز التقصير]

٣١٤٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ نَعُضُهُمْ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ" مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

## ٥٦ - باب تفصيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

قوله: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ نَعُضُهُمْ. قوله: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ" مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

وقوله: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ نَعُضُهُمْ. قوله: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ" مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

واعلم أن قوله: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ نَعُضُهُمْ. قوله: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَقِّقِينَ" مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

\* قال في فتح المهم: قلتُ. وفي الدر المختار: 'وحلقه الكل أفصل'.... قال ابن عابدين: 'أي: هو مسنون، وهذا في حق الرجل، ويكره للمرأة؛ لأنه متلة في حقها، كحلق الرجل خيته، وأشار إلى أنه لو اقتصر على حق الربع جاز كما في التقصير، لكن مع الكراهة؛ لتركه النسوة، فإن النسوة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب'.... (فتح المهم: ١٦٨/٦ بيروت)

٣١٤٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٤- (٣) أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُفْيَانَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" - كَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثًا - قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٥- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٦- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟

التوفيق بين الروايات: وحكى القاضي عياض عن بعضهم أن هذا كان يوم الحديبية حين أمرهم بالخلق، فما فعله أحد لطمعهم بدحول مكة في ذلك الوقت، وذكر عن ابن عباس رضيهما الله عنهما قال: خلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون، فقال رسول الله ﷺ: "اللهم ارحم المحلقين" ثلاثاً، قيل: يا رسول الله! ما بال المحققين ظهرت لهم بالترحم؟ قال: لأنهم لم يشكوا. قال ابن عبد البر: وكونه في الحديبية هو المحفوظ.

قال القاضي: قد ذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوه، وإن كانت أحاديثه جاءت محملة غير مفسرة موطن ذلك؛ لأنه ذكر من رواية ابن أبي شيبَةَ ووَكَيْعٍ في حديث يحيى بن الحصين عن جدته أنها سمعت النبي ﷺ دعا في حجة الوداع للمحلقين "ثلاثاً" وللمقصرين "مرة واحدة" إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الوداع، وقد ذكر مسلم قبل هذا في رمي جمرة العقبة يوم النحر حديث يحيى بن الحصين عن جدته هذه أم الحصين، قالت: حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، وقد جاء الأمر في حديثها مفسراً أنه في حجة الوداع، فلا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضعين، ووجه فصيلة الخلق على التقصير أنه أبلغ في العبادة، وأدل على صدق النبوة في التذلل لله تعالى، ولأن المقصر مُتَّبِعٌ على نفسه الشعر الذي هو زينة، والحاج مأمور بترك الريشة، بل هو أشعث أغبر، والله أعلم.

قَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: "وَلِلْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٧- (٦) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣١٤٨- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً، وَلَمْ يَقُلْ وَكِيعٌ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣١٤٩- (٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي -، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

اتفاق أهل العلم على أفضل الوقت في الخلق والتقصير. واتفق العلماء على أن الأفضل في الخلق والتقصير أن يكون بعد رمي حجرة العقبة، وبعد دبح الهدي إن كان معه، وقيل طواف الإفاضة، وسواء كان قارناً أو مفرداً. وقال ابن الجهم المالكي: لا يحق القارن حتى يطوف ويسعى، وهذا باطل مردود بالنصوص وإجماع من قبله، وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي ﷺ حلق رأسه قبل طواف الإفاضة، وقد قدمنا أنه ﷺ كان قارناً في آخر أمره، ولو لدحر رأسه، فالصحيح المشهور من مذهبن أن يستحب له حلقه في وقت الحق ولا يبرمه ذلك، وقال جمهور العلماء يلزمه حلقه.

فصل: قدمنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم فاته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع: أولها في كتاب الحج، وهذا موضعه، وقد سبق التنبيه على أوله وآخره هناك، وأن إبراهيم يقول من هنا: عن مسلم، ولا يقول: أخبرنا، كما يقول في باقي الكتاب، وأول هذا قول الجلودي: حدثنا إبراهيم عن مسلم حدثنا ابن عمر: حدثنا أبي: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: رحم الله المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ إلى آخره.

## ٥٧ - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء.....]

٣١٥٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنًى، فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمِنًى وَنَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَاقِ: "حُذْ" وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ.

## ٥٧ - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب

### الأيمن من رأس الخلق

قوله: أن رسول الله ﷺ أتى منى فأتى جمرة فرماها، ثم أتى منزله على وجهه، ثم قال للحلاق: حد وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس.

فوائد الحديث: هذا الحديث فيه فوائد كثيرة: منها: بيان السنة في أعمال الحج يوم النحر بعد الدفع من مزدلفة، وهي أربعة أعمال: رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو دبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم دخوله إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة، ويسعى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، فإن كان سعى بعده كرهت إعادته، والسنة في هذه الأعمال الأربعة أن تكون مرتبة، كما ذكرنا هذا الحديث الصحيح، فإن خالف ترتيبها فقدم مؤحراً أو أخر مقدماً حاز للأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسلم بعد هذا "افعل ولا حرج".

ومنها: أنه يستحب إذا قدم منى أن لا يعرج على شيء قبل الرمي، بل يأتي الجمرة ركباً كما هو، فيرميها، ثم يذهب فيزل حيث شاء من منى. ومنها: استحباب نحر الهدي، وأنه يكون منى، ويجوز حيث شاء من بقاع الحرم. ومنها: أن الحلق بسك، وأنه أفضل من التقصير، وأنه يستحب فيه البداءة بالجانب الأيمن من رأس الخلق، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة: يبدأ بجانبه الأيسر.\*\*

\*\* قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين رحمه الله: قالوا (أي الحنفية): يبدؤا البداءة بيمين الخالق لا المخلوق، إلا أن ما في الصحيحين يفيد العكس، وذلك أنه ﷺ قال للحلاق: حد، وأشار إلى الجانب الأيمن ثم الأيسر. ثم جعل يعطيه الناس. قال في الفتح: وهو الصواب، وإن كان خلاف المذهب.... وأقول: يوافق ما في المتن من الإمام: 'حلق رأسه فحطأت الحلاق في ثلاثة أشياء: لما أن جاست قال: استقبال القبلة، وناولته الجانب الأيسر، فقال: ابدأ بالأيمن، فلما أردت أن أذهب قال: ادفع شعرك فرجعت، فدفعته....' (فهو أي: فهذا يفيد رجوع الإمام إلى قول الحجام، ولذا قال في الباب: هو المختار. قال شارحه كما في منسك ابن العجمي واسحر، قال في النخبة: وهو الصحيح. وقد روي رجوع الإمام عما نقل عنه الأصحاب، فصح تصحيح قوله الأخير، واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ. وقال السروحي: وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق، وذكر كذلك بعض أصحابنا، =

٣١٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا حَفْصُ ابْنِ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: لِلْحَلَّاقِ "هَآ"، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا، فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَلَّاقِ وَإِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمُّ سُلَيْمٍ.

وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ: فَبَدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ، فَوَزَعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ، فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: "هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ؟" فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ.

٣١٥٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبُذْنِ فَنَحَرَهَا، وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ، وَقَالَ بِيَدِهِ عَنْ رَأْسِهِ، فَحَلَقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ، فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ، ثُمَّ قَالَ: "اخْلِقِ الشَّقَّ الْآخَرَ" فَقَالَ: "أَيْنَ أَبُو طَلْحَةَ؟" فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

٣١٥٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانَ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَنَحَرَ نُسْكَهُ وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَالِقُ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: "اخْلِقِ"، فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: "اقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ".

= ومنها طهارة شعر آدمي، وهو الصحيح من مذهبا، وبه قال جماهير العلماء.

ومنها: التبرك بشعره ﷺ وحوار اقتدائه لشيترك.

ومنها: مواساة الإمام والكبير بين أصحابه وأتباعه فيما يفرقه عنهم من عطاء وهدية ونحوها، والله أعلم.

اسم من حلق رأس الرسول ﷺ في حجة الوداع: واحتلوا في اسم هذا الرجل الذي حلق رأسه رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فالصحيح المشهور أنه معمر بن عبد الله العدوي، وفي "صحيح السحاري" قال: رعموا أنه معمر بن عبد الله، وقيل: اسمه حراش بن أمية بن ربيعة الكلبي بضم الكاف، مسوب إلى كليب بن حشية، والله أعلم.

= ولم يعره إلى أحد، والسنة أولى. وقد صحح بداءة رسول الله ﷺ شق رأسه الكريم من الجانب الأيمن، وليس لأحد بعده كلام، وقد أخذ الإمام بقول الحجام، ولم ينكره، ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه.... ملخصاً.

ومثله في المعراج وغاية البيان. (فتح الملهم: ١٧٠/٦ بيروت)

## [٥٨ - باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي]

٣١٥٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَيْنِي، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، فَقَالَ: "ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ"، ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ"، قَالَ: فَمَا سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: "افْعَلْ وَلَا حَرَجَ".

٣١٥٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَحْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الرَّمْيَ قَبْلَ النَّحْرِ، فَنَحَرْتُ قَبْلَ الرَّمْيِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَارْمِ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَقِّ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، فَيَقُولُ: 'النَّحْرُ وَلَا حَرَجَ' قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ مِمَّا يَنْسِي الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ مِنْ تَقْلِيدِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ وَأَشَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ".

## ٥٨ - باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي

قوله: "يا رسول الله! لم أشعر، فحلقت قبل أن أنحر فقال: 'ادبح ولا حرج'، ثم جاءه رجل آخر فقال: يا رسول الله! لم أشعر، فنحرت قبل أن أرمي فقال: 'ارم ولا حرج'، فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: 'افعل ولا حرج' وفي رواية: "فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشاهها إلا قال رسول الله ﷺ: 'افعلوا ذلك ولا حرج' وفي رواية: 'حلقت قبل أن أرمي قال: 'ارم ولا حرج' وفي رواية: 'قل له: في الدبح والحلق والرمي وانقديم والتأخير فقال: لا حرج".

أقوال الأئمة في حكم من خالف الترتيب في الرمي والذب والحلق وطواف الإفاضة: قد سبق في الباب قبله أن فعله يوم النحر أربعة: رمي حمرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة. وأن السنة ترتيبها هكذا، فلو حالف وقدم بعضها على بعض جاز، ولا فدية عليه لهذه الأحاديث، وهذا قال جماعة من السلف وهو مذهبنا، =

٣١٥٦- (٣) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَى آخِرِهِ.

٣١٥٧- (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ وَقِفْتُ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَّ كَذَا وَكَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ، قَالَ: "افْعَلْ وَلَا خَرَجَ".

= وبشاعبي قول ضعيف أنه إذا قدم الحلق على الرمي واطواف لرمه الدم ساء على قوله الضعيف: إن الحلق ليس بسنت، وبهذا القول هنا قال أبو حنيفة ومالك،\*\* وعن سعيد بن جبير وأبي الحسن المصري والنخعي وقتادة، ورواية شاذة عن ابن عباس أنه من قدم بعضها على بعض لرمه دم، وهم محجوجون بهذه الأحاديث، فإن تأولوها على أن المراد بفي الإثم، وادعوا أن تأخير بيان ادم بحور، فما ظاهر قوله ﷺ 'لا خرج' أنه لا شيء عليك مطلقاً، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي، كما قدمناه،\*\* وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه، واتفقوا على أنه لا فرق بين العائد والساهي في ذلك في وجوب القدية وعدمها، وإما يختلفان في الإثم عند من يجمع التقديم، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم. فذكر أصحابنا الحنفية ما حاصله: أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: الرمي، ثم الدبح، ثم الحلق، لكن المفرد لا دبح عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط، فهو حلق المفرد أو غيره قبل الرمي فعليه دم، وكذا لو حلق القارن أو المتمتع دون المفرد قبل الدبح، أو دحا قبل الرمي: فعليه دم أيضاً، ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، ولكن يكره؛ لترك السنة. وهذا كله عند أبي حنيفة. (فتح الملهم: ١٧٢/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: وأحاج الشيخ ابن الممام عن حديث الباب أن يفي الخرج يتحقق سفي الإثم والفساد، فيحمل عليه دون نفي الخراء، فإن في قول القائل: لم أشعر فقعت ما يقيد أنه طهر له بعد فعله أنه ممنوع من ذلك، فمما قدم اعتدله على سؤاله ولا لم يسأل، أو لم يعتذر، لكن قد يقال: يحتمل أن الذي ظهر له محالفة ترتيبه لترتيب رسول الله ﷺ، فمن أن ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار، وسأل عما يلزمه به، فبين عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تعينه عليه سفي الخرج، وأن ذلك الترتيب مسنون لا واجب والحق أنه يحتمل أن يكون كذلك، وأن يكون الذي ظهر له كان هو الواقع، إلا أنه عليه عذرهم لنجهل، وأمرهم =

٣١٥٨ (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكِرَ وَرِوَايَةُ عِيسَى، إِلَّا قَوْلَهُ: لَهُؤَلَاءِ الثَّلَاثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، وَأَمَّا يَحْيَى الْأُمَوِيُّ فَفِي رِوَايَتِهِ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

٣١٥٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ، قَالَ: "فَاذْبَحْ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ".

٣١٦٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَ عَبْدِ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ بِمَنْىَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٣١٦١ - (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: 'ارْمِ وَلَا حَرَجَ' وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ:

قوله ﷺ: دح ولا حرج ارم ولا حرج 'معناه: افعل ما بقي عليك، وقد أحرأك ما فعلته، ولا حرج عليك في انقضاء والتأخير. قوله: وقف رسول الله ﷺ على رحته فصلى بسبأه" هذا دليل لحوار القعود على الرحلة للحاجة. قوله: 'فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم أو 'حر' يعني من هذه الأمور الأربعة.

= أن يتعلموا مناسكهم، وإنما عذرهم بالجهل؛ لأن الحلال كان إذا كان في ابتدائه، وإذا احتمل كلاهما فلا احتياط اعتبار التعيين، والأحد به واجب في مقام الاضطراب، فيتم لوجه لأي حيلة... (١٧٣/٦) وأما قول وفاة وحوث الغدية أنه لو كان واحداً لبيته ﷺ؛ لأنه وقت الحاجة، ولا يجوز تأخيرها. ففيه أنه قد يترك البيان في مثل تلك الحالة اعتماداً على القواعد العامة المعلومة من اشرع، ويجسأ أن فيها عية عن بيان امسألة في ذلك الوقت مخصوصه. (فتح الملهم: ١٧٥/٦ بيروت)



إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: 'ارْمِ وَلَا حَرَجَ' وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: 'ارْمِ وَلَا حَرَجَ'.

قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا قَالَ: "افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ".

٣١٦٢ - (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَقِّقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: "لَا حَرَجَ".

قوله: 'أَنَّ لِي ﷺ' بيا هو يحط يوم النحر فقام إليه رجل' وفي رواية: "وقف رسول الله ﷺ في حجة اوداع على نسس يسأونه، فحاء رجل' وفي رواية: 'وقف على رحله، فصمى نس يسأونه' وفي رواية: 'وهو وقف عند الحجرة'.

التوفيق بين الروايات في خطته ﷺ بمعنى: قال القاصي عياض: قال بعضهم: اجمع بين هذه الروايات أنه موقف واحد، ومعنى 'حطب' عنهم، قال القاصي: ويحتمل أن ذلك في موضعين أحدهما: وقف على راحلته عند الحجرة، وم يقرب في هذا: حطب، وإما فيه أنه وقف وسئل. والثاني: بعد صلاة الظهر يوم النحر وقف للخصبة فحطب، وهي إحدى حطب الحج المشروعة، يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك، هذا كلام القاصي، وهذا الاحتمال الثاني هو الصواب. وحطب الحج المشروعة عندنا أربع: أوهما: مكة عند الكعبة في اليوم السابع من ذي الحجة. ولثانية: سمره يوم عرفة. والثالثة: على يوم النحر والرابعة: على في الثاني من أيام التشريق، وكلها حطبة فردة وبعد صلاة الظهر. إلا التي سمره فإنها حطبتان، وقبل صلاة الظهر وبعد ابروان، وقد ذكرت أدلتها كلها من الأحاديث الصحيحة في "شرح المهدب"، والله أعلم.

## [٥٩ - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر]

٣١٦٣- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى. قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.

٣١٦٤- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ\*\* عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ؟ قَالَ: بِمِنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفَعَلَ مَا يَفْعَلُ أَمْرًاؤُكَ.

## ٥٩ - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى" هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنهما، وقد سبق في باب صفة حجة النبي ﷺ في حديث جابر الطويل، أَنَّهُ أَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ، وَدَكَّرْنَا هُنَاكَ الْجَمْعَ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة، وَأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ فَعَلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَوَّلَ النَّهَارِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الطَّوَّافَ، وَهُوَ طَوَّافُ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ فَعَلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ وَفَعَلَهُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَجْزَأَهُ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ. أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ فِي مَنْ أَخَّرَ طَوَّافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: فَإِنَّ أَخْرَجَهُ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَأَتَى بِهِ بَعْدَهَا أَجْزَأَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَطَاوَى لُزْمُهُ مَعَهُ دَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\* قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: 'عَقَلْتَهُ' إِيحَ: بِفَتْحِ الْقَافِ، أَيُّ: عَلِمْتَهُ وَحَفِظْتَهُ.

قوله: "بِالْأَبْطَحِ" إِيحَ: أَيُّ: الْبَطْحَاءُ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى، وَهِيَ مَا انْطَحَ مِنَ الْوَادِي وَاتَّسَعَ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ هَا الْمُحْصَبُ وَالْمَعْرَسُ، وَحَدَّثَنَا مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ إِلَى الْمُقَرَّةِ، قَالَه الْحَافِظُ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُبَادَرُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا فِي الْأَبْطَحِ هُوَ الْعَصْرُ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي الْبَخَارِيِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ الظُّهْرُ، فَيَقْدَمُ الصَّرِيحُ عَلَى الظَّاهِرِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا يَنَاقِي حَدِيثَ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ مَ يَرْمِي إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ رَمَى فَنَحَرَ، فَتَزُلُ الْمُحْصَبُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِهِ. (فتح الملهم: ١٧٩/٦ بيروت)

## [ ٦٠ - باب استحباب النزول بالخصب يوم النفر، والصلاة به ]

- ٣١٦٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي يُوْبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.
- ٣١٦٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمرَ كَانَا يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ. قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ.
- ٣١٦٧- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزُولُ الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ.
- ٣١٦٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
- ٣١٦٩- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.

## ٦٠ - باب استحباب النزول بالخصب يوم النفر، والصلاة به

ذكر مسلم في هذا الباب الأحاديث في نزول النبي ﷺ بالأصح يوم النفر، وهو الخصب، وأن أبا بكر وعمر وابن عمر والحنفاء رضي الله عنهم كانوا يفعلونه، وأن عائشة وابن عباس كانا لا يزلان به ويقولان هو منزل اتفاقي لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم، ومذهب الشافعي ومالك وإمامهم استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والحنفاء الراشدين وغيرهم، وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه، ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر والمعرب والعشاء، ويبيت به بعض الليل أو كله فتدبر رسول الله ﷺ.

صط كلمة (الخصب) و'الخصب' بفتح الحاء والصاد المهملتين، و'الخصبة' بفتح الحاء وإسكان الصاد، و'الأطح' والبطحاء وخيف بني كنانة اسم لشيء واحد، وأصل الخيف كل ما انحدر عن الجبل وارتفع عن أميل قوله: 'يوم التروية' هو الثامن من ذي الحجة، وسق بيانه مرات. قوله: 'سمح حرمه' أي: أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة.

قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ.

٣١٧٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣١٧١ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ أَبُو رَافِعٍ: \*\* لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُنْزَلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قَبْتَهُ، فَجَاءَ، فَنَزَلَ. \*\*

قَالَ أَبُو بَكْرٍ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ: عَنْ أَبِي رَافِعٍ، وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرٍ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ. سمعت سليمان بن يسار كذا هو في معظم النسخ، ومعه أن الرواية الأولى وهي رواية قتيبة وزهير قالا فيها عن ابن عيينة، عن صالح، عن سليمان، وأما رواية أبي بكر ففيها عن ابن عيينة عن صالح قال: سمعت سليمان، وهذه الرواية أكمل من رواية "عن"؛ لأن السماع يفتح به بالإجماع، وفي العصة خلاف ضعيف، وإن كان قائلها غير مدلس، وقد سقت المسألة، ووقع في بعض النسخ: قال أبو بكر في رواية صالح، وفي بعضها: قال أبو بكر في رواية عن صالح قال: سمعت سليمان، والصواب الرواية الأولى، وكذا بقية النقص عن رواية الجمهور، وقال هي الصواب. معنى كلمة (ثقل) قوله: 'وكان على ثقل النبي ﷺ' هو يفتح الثاء والقاف وهو متاع المسافر وما يحمله على =

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: قال أبو رافع: إلخ: مولى رسول الله ﷺ، اسمه أسلم، في أشهر الأقوال العشرة. (فتح الملهم: ١٨١/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم. وفي الدر المختار: 'وإذا نفر إلى مكة نزل استناباً ولو ساعة بالمحصب.... قال ابن عابدين: "قوله: 'ولو ساعة' يقف فيه على راحته يدعو، فيحصل بدت أصل السنة، وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويهجع هجعة، ثم يدخل مكة (حج). (فتح الملهم: ١٨١/٦ بيروت)

٣١٧٢ - (٨) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "نَزَلُ غَدًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

٣١٧٣ - (٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ بِمِنَى: "نَحْنُ نَارِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

وَذَلِكَ إِنْ قُرَيْشًا وَبَنِي كِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، أَنْ لَا يُنَاجِحُوهُمْ، وَلَا يُبَايَعُوهُمْ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ.

٣١٧٤ - (١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الْخَيْفَ، \*\* حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

= دوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أُنْفَالُكُمْ﴾ (لحل: ٧)

قوله ﷺ: 'رسول الله غداً بخيف بني كندة حيث تقاسموا على الكفر' أما 'الخيف' فسق بيانه وصطبه، وإما قال النبي ﷺ: 'إن شاء الله' امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولْ لِمَنْ أَشَأْنِي أَيْ فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا - إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﷻ﴾.

شرح قوله: "تقاسموا على الكفر": ومعنى تقاسموا على الكفر: تحالفوا وتعاهدوا عليه، وهو تحالفهم على إخراج النبي ﷺ وبني هاشم وبني المطلب من مكة إلى هذا الشعب، وهو خيف بني كنانة، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة، وكتبوا فيها أنواساً من الباطل وقطعة الرحم والكفر، فأرسل الله تعالى عليها الأرضة، فأكلت كل ما فيها من كفر وقطعة رحم وباطل، وترك ما فيها من ذكر الله تعالى، فأحمر جبريل النبي ﷺ بذلك، فأحمر به النبي ﷺ عمه أبا طالب، فجاء إليهم أبو طالب فأحمرهم عن النبي ﷺ بذلك، فوجدوه كما أحمره، والقصة مشهورة. قال بعض العلماء: وكان نزوله ﷺ ها شكراً لله تعالى على الظهور بعد الاحتفاء وعلى إصهار دين الله تعالى، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'إذا فتح الله الخيف' إلخ: هو بالرفع، وهو متدأ حيره: منزلاً، وليس هو مفعول 'فتح' يعني: منزلنا أخيف إذا فتح الله مكة. والله أعلم. (فتح الملهم: ١٨٤/٦ بيروت)

## [ ٦١ - باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه... ]

٣١٧٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأُذِنَ لَهُ.

٣١٧٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

## ٦١ - باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه لأهل السقاية

الرد على ما في بعض النسخ التي ذكر فيها زهيرا بدل ابن عمر: قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن عمر وأبو أسامة قالا: حدثنا عبد الله عن نافع" هكذا هو في معظم النسخ ببلادنا أو كلها، ووقع في بعض نسخ المغاربة: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا زهير وأبو أسامة" فجعل زهير بدل ابن عمر، قال أبو علي الغساني والقاضي: وقع في رواية ابن مازان عن ابن سفيان عن مسلم، قال: ووقع في رواية أبي أحمد الخلودي عن ابن سفيان عن زهير قالا، وهذا وهم، والصواب "ابن عمر قالا" وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده، هذا كلامهما، وإنما ذكر حلف الواسطي في كتابه "الأطراف": حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن عمر وأبو أسامة، ولم يذكر زهيراً.

قوله: "استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له".

مذاهب الأئمة في حكم المبيت بمنى ليالي أيام التشريق: هذا يدل على المسألتين: إحداهما: أن المبيت بمنى ليالي أيام التشريق مأمور به، وهذا متفق عليه، لكن اختلفوا هل هو واجب أم سنة؟ وللشافعي فيه قولان: أصحهما واجب، وبه قال مالك وأحمد. والثاني: سنة، وبه قال ابن عباس والحسن وأبو حنيفة، فمن أوجه أوجب الدم في تركه، وإن قلنا: سنة، لم يجب الدم بتركه لكن يستحب، وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان للشافعي: أصحهما: الواجب معظم الليل، والثاني: ساعة. المسألة الثانية: يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا المبيت، ويذهبوا إلى مكة ليستقوا بالليل الماء من زمزم، ويجعلوه في الحياض مسبلاً للشاربين وغيرهم، ولا يختص ذلك عند الشافعي بآل العباس ﷺ بل كان من تولى السقاية كان له هذا، وكذا لو أحدثت سقاية أخرى كان للقائم بشأنها ترك المبيت، هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: تختص الرخصة سقاية العباس.

.....

---

= وقال بعضهم: تختص بآل عباس. وقال بعضهم: تختص ببني هاشم من آل العباس وغيرهم، فهذه أربعة أوجه لأصحابنا، أصحهما الأول، والله أعلم.

واعلم أن سقاية العباس حق لآل العباس كانت للعباس في الجاهلية، وأقرها النبي ﷺ له، فهي لآل العباس أبداً.

\* \* \* \*

## [ ٦٢ - باب فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها واستحباب الشرب منها ]

٣١٧٧- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَأَتَاهُ أَعْرَابِي فَقَالَ: مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ التَّبِيذَ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا بَنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلٍ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ، فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ\* فَشَرِبَ، وَسَقَى فَضْلَهُ أُسَامَةَ، وَقَالَ: "أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ، كَذَا فَاصْنَعُوا" فَلَا تُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

## ٦٢ - باب فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها واستحباب الشرب منها

قوله: "قدم النبي ﷺ على راحلته وخلعه أسامة فاستسقى، فأبياه بإناء من سيد، فشرب وسقى فضله أسامة، وقال: أحسنتم وأجملتم، كذا فاصنعوا" هذا الحديث فيه دليل للمسائل التي ترجمت عليها، وقد اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من نبيذ سقاية العباس لهذا الحديث، وهذا النبيذ ماء محلي بزبيب أو غيره بحيث يطيب طعمه، ولا يكون مسكراً، فأما إذا طال زمه وصار مسكراً، فهو حرام. وقوله ﷺ: "أحسنتم وأجملتم" معناه: فعلتم الحسنة الجميلة، فيؤخذ منه استحباب الثناء على أصحاب السقاية، وكل صانع جميل، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "إناء من سيد" إلخ: قال الأبي: تقدم في حديث جابر أنه وجد بني عبد المطلب يسقون على زمزم، فناولوه دلواً، فشرب، فظاھر أنه ليس بنبيذ، ولكن كان ذلك في حجة الوداع، فعمل هذا النبيذ كان في قضية أخرى:..... قلت: والأظهر أن يجمع بينهما بأنه ﷺ شرب النبيذ من السقاية أولاً، ثم ذهب إلى بشر زمزم فناولوه دلواً فشرب منه. (فتح الملهم: ١٨٥/٦ بيروت)



## [٦٣ - باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها]

- ٣١٧٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتِهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا، قَالَ: "نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا".
- ٣١٧٩- (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
- ٣١٨٠- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْجَزَارِ.

## ٦٣ - باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها

قوله: 'عن علي عليه السلام قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بذه، وأن أتصدق بلحومها وجلودها وأجلتها، وأن لا أعطي الجزار منها شيئاً، وقال: نحن نعطي من عذبا' قال أهل اللغة: سميت البدنة لعظمها، ويطلق على الذكر والأنثى، ويطلق على الإبل والبقر والغنم، هذا قول أكثر أهل اللغة، ولكن معظم استعمالها في الأحاديث وكتب الفقه في الإبل خاصة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها: استحباب سوق الهدي، وجواز النياحة في بحره، والقيم عليه وتفريقه، وأنه يتصدق بلحومها وجلودها وجلالها، وأنها تجمل، واستحوا أن يكون حلاً حسناً، وأن لا يعطى الجزار منها؛ لأن عطيته عوض عن عمله، فيكون في معنى بيع جزء منها، وذلك لا يجوز، وفيه جواز الاستئجار على البحر ونحوه، ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدي ولا الأضحية ولا شيء من أجزائهما لا يتفع به في البيت ولا غيره، سواء كانا تطوعاً أو واجبتين، لكن إن كانا تطوعاً، فله الإلتماع بالجلد وغيره باللبس وغيره، ولا يجوز إعطاء الجزار منها شيئاً سبب جزارته، هذا مذهبنا ونه قال عطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق، وحكى ابن المنذر عن ابن عمرو وأحمد وإسحاق أنه لا بأس ببيع جلد هديه، ويتصدق شمه، قال: ورحص في بيعه أبو ثور، وقال الشعبي والأوزاعي: لا بأس أن يشتري به العريال والمنخل والفأس والميران ونحوه. وقال الحسن البصري: يجوز أن يعطى الجزار جلدها، وهذا منابذ للسنه، والله أعلم.

قال القاصي: التحليل سنة، وهو عند العلماء مختص بالإبل، وهو مما اشتهر من عمل السلف، قال: ومن رآه =

٣١٨١ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا، لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، فِي الْمَسَاكِينِ، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا.

٣١٨٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْجَزَرِيُّ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ، بِمِثْلِهِ.

= مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق، قالوا: ويكون بعد الإشعار لثلا يتلطح بالدم، قالوا: ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال الهدي، وكان بعض السلف يحلل بالوشى وبعضهم بالحيرة، وبعضهم بالقباطي والملاحف والأرر، قال مالك: وتشق على الأسمدة إن كانت قليلة الشمس لثلا تسقط. قال مالك: وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استقاء لثياب؛ لأنه كان يحلل الحلال المرتفعة من الأنماط والبرود والحبر، قال: وكان لا يحلل حتى يعدو من مى إلى عرفات، قال: وروى عنه أنه كان يحلل من ذي الحليفة، وكان يعقد أطراف الحلال على أذنهما، فإذا مشى لية رعاها، فإذا كان يوم عرفة حبسها، فإذا كان عند النحر نزعها؛ لثلا يصيبها الدم، قال مالك: أما أجل: فيزغ في الليل؛ لثلا يحرقها انشوك، قال: واستحب إن كانت الحلال مرتفعة أن يترك شقها، وأن لا يحللها حتى يعدو إلى عرفات، فإن كانت شمس يسير فمن حين يحرم يشق ويحل. قال القاصي: وفي شق الحلال على الأسمدة فائدة أخرى، وهي إظهار الإشعار؛ لثلا يستتر تحتها، وفي هذا الحديث الصدقة بالحلال، وهكذا قاله العلماء، وكان ابن عمر أو لا يكسوها الكعة، فما كسيت الكعة تصدق بها، والله أعلم.

## [٦٤ - باب جواز الاشتراك في الهدي، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة]

٣١٨٣ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - اللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

٣١٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيَّيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلَّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

٣١٨٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

٣١٨٦ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيَّيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ لِحَابِرٍ: أَيَشْتَرِكُ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرَكُ فِي الْحَزْوَرِ؟ قَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ.

وَحَضَرَ جَابِرُ الْحُدَيْيَةِ قَالَ: نَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً، اشْتَرَكْنَا كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ.

## [٦٤ - باب جواز الاشتراك في الهدي، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة]

قوله: "عن جابر بن عبد الله" قال: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. وفي الرواية الأخرى: "خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلَّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ". وفي الرواية الأخرى: اشترَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ.

في هذه الأحاديث دلالة لحواز الاشتراك في الهدي، وفي المسألة خلاف بين العلماء، فمذهب الشافعي جواز الاشتراك في الهدي، سواء كان تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين، أو بعضهم يريد القرية وبعضهم يريد اللحم، ودليله هذه الأحاديث، وهذا قال أحمد وجمهور العلماء، وقال داود وبعض المالكية: يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب، وقال مالك: لا يجوز مطلقاً، وقال أبو حنيفة: يجوز إن كانوا كلهم متقربين وإلا فلا، وأجمعوا على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها، وفي هذه الأحاديث أن البدنة تجزئ عن سبعة، والبقرة عن سبعة، وتقوم كل واحدة مقام سبع شياه، حتى لو كان على المحرم سبعة دماء بغير جزاء الصيد، وذبح عنها بدنة أو بقرة أجزأه عن الجميع.

قوله: "فقال رجل لحابر: اشتراك في البدنة ما يشترك في الحزور؟" قال: ما هي إلا من بدنة.

- ٣١٨٧- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَأَمَرْنَا إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نُهْدِيَ، وَيَجْتَمِعَ النَّفَرُ مِنَّا فِي الْهَدْيَةِ، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا مِنْ حَجَّتِهِمْ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
- ٣١٨٨- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، فَذَبَحَ الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، نَشْتَرِكُ فِيهَا.
- ٣١٨٩- (٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةً يَوْمَ التَّحَرُّ.
- ٣١٩٠- (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: تَحَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ: عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةً فِي حَجَّتِهِ.

= الفرق بين الجزور والبدنة: قال العلماء: 'الجزور' نفتح الجيم وهي النعير، قال القاضي: وفرق هنا بين البدنة والجزور؛ لأن البدنة والهدى ما ابتدئ إهداؤه عند الإحرام، والجزور ما اشترى بعد ذلك لينحر مكانها، فتوهم السائل أن هذا أحق في الاشتراك، فقال في جوابه: الجزور لما اشترت للسلك صار حكمها كالبدن. وقوله: 'لم يشترك في الجزور' هكذا في النسخ 'ما يشترك' وهو صحيح ويكون 'ما' بمعنى 'من' وقد جاز ذلك في القرآن وغيره، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: اشتراكاً كالاشتراك في الجزور. قوله: 'فأمرنا إذا حسنا' الهدى ويجمع النحر ما في الهدية وذلك حين أمرهم أن ينحروا من حجهم.

فوائد الحديث: في هذا فوائد، منها: وجوب الهدى على المتمتع، وحوار الاشتراك في البدنة الواحدة؛ لأن دم التمتع واجب، وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب بخلاف ما قاله مالك، كما قدمناه عنه قريباً، وفيه دليل لحواز دبح هدي التمتع بعد التحلل من العمرة، وقل الإحرام بالحج، وفي المسألة خلاف وتفصيل، فمدهنا: أن دم التمتع إما يجب إذا فرغ من العمرة ثم أحرم بالحج، فإحرام الحج يجب الدم، وفي وقت حوار ثلاثه أوجه: الصحيح الذي عليه الجمهور أنه يجوز بعد فراع العمرة وقل الإحرام بالحج. والثاني: لا يجوز حتى يحرم بالحج. والثالث: يجوز بعد الإحرام بالعمرة، والله أعلم.

قوله: 'عن جابر بن عبد الله قال: كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ بالعمرة، فذبح سقرة عن سبعة هذا فيه دليل للمذهب الصحيح عند الأصوليين أن لفظ "كان" لا يقتضي التكرار؛ لأن إحرامهم بالتمتع بالعمرة إلى الحج مع النبي ﷺ إما وجد مرة واحدة، وهي حجة الوداع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## [٦٥ - باب نحر البدن قياماً مقيدة]

٣١٩١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يَنْحَرُ بِدَنْتِهِ بَارِكَةً، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

## ٦٥ - باب نحر البدن قياماً مقيدة

قوله: بعثها قياماً مقيدة سه بكم ﷺ أي: المقيدة المعقولة، فيستحب نحر الإبل، وهي قائمة معقولة اليد اليسرى، صح في "سنن أبي داود" عن جابر ﷺ: "أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون الدبة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من قوائمها" إسناده على شرط مسلم. أما البقر والغنم فيستحب أن تذبح مضجعة على جنبها لأيسر، وترك رجلها اليمى، وتشد قوائمها الثلاث، وهذا الذي ذكرنا من استحباب نحرها قياماً معقولة هو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة والثوري: يستوي نحرها قائمة وباركة في الفصيلة.\*\* وحكى القاضي عن طاوس أن نحرها بركة أفضل، وهذا مخالف للسنة، والله أعلم.

\*\* قال في فتح المهمل. وعن أبي حنيفة: نحررت بدنة قائمة، فكدت أهدك قياماً من الناس؛ لأنها نفرت، فاعتقدت أن لا أحر بعد ذلك إلّا بركة معقولة. الحاصل: أن القيام أفضل فإن لم يتسهل فالفعود أفضل من الاضطجاع، نعم! دبح نحو الإبل خلاف الأولى. (فتح المهمل: ١٩١/٦ بيروت)

## ٦٦ - باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه....

٣١٩٢ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ.

٣١٩٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣١٩٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

٣١٩٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

## ٦٦ - باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه. واستحباب

تقليده وقتل القلائد. وأن باعته لا يصير محرماً. ولا يحرم عليه شيء بذلك

قولها: كان رسول الله ﷺ يهدي من مدينته، فأقتل قلائد هديه، ثم لا يحبس سندهم بحسب محرم فقه هذه الأحاديث فيه دليل على استحباب الهدي إلى الحرم، وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره، واستحباب تقليده وإشعاره، كما جاء في الرواية الأخرى بعد هذه، وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الإشعار، ومذهبنا ومذهب الجمهور استحباب الإشعار والتقليد في الإبل والقر، وأما "الغنم" فيستحب فيها التقليد وحده، وفيه استحباب قتل القلائد.

أقوال الأئمة في من يبعث هدي يرمه الاحتساب عما يجتنب عنه المحرم أولاً: وفيه: أن من بعث هديه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا حكاية رويت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير، وحكاها الخطابي عن أهل الرأي أيضاً أنه إذا فعله لزمه اجتناب ما يحتنه المحرم، ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام، والصحيح ما قاله الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة.

أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْتَرِلُ شَيْئًا وَلَا يَتَرُكُهُ.

٣١٩٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْحُ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا.

٣١٩٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْقَاسِمِ وَأَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، أَقْبِلُ قَلَائِدَهَا بِيَدَيَّ، ثُمَّ لَا يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ، لَا يُمْسِكُ عَنْهُ الْحَلَالُ.

٣١٩٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: أَنَا فَتَلْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدَنَا، فَأَصْبَحَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا، يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ، أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ.

٣١٩٩ - (٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَقْبِلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَمِ، فَيَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ فِينَا حَلَالًا.

٣٢٠٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَبَّمَا فَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُقَلِّدُ هَدْيَهُ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ، لَا يَحْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ.

قوله: 'فَتَلْتُ قَلَائِدَ' بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا. وفيه دليل على استحباب الجمع بين الإشعار والتقليد في البدن وكذلك القر، وفيه أنه إذا أُرسل هديه أشعره وقلده من بلده، ولو أحده معه أحر التقليد والإشعار إلى حين يحرم من الميقات أو من غيره.

قوله: 'أَنَا فَتَلْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ' هو الصوف. وقيل: الصوف المصنوع ألوانًا.

٣٢٠١ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا، فَقَلَّدَهَا.

٣٢٠٢ - (١١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نُقَلِّدُ الشَّاءَ فَنُرْسِلُ بِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

٣٢٠٣ - (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنَحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْيِي،

قولها: "أهدى رسول الله ﷺ مرة إلى البيت غنماً فقدده" فيه دلالة لمذهبنا ومذهب الكثيرين أنه يستحب تقليد العم، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يستحب، بل خصا التقيد بالإبل والبقر، وهذا الحديث صريح في الدلالة عليهما. \*\* قوله: 'حدثنا محمد بن حنادة' هو بجمع مضمومة ثم حاء مهملة مخففة.

قوله: 'عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال: من أهدى هدباً حرم عليه ما يحرم على الحاج'.

تصحيح الاسم: هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم "أن ابن زياد" قال: أبو علي الغساني والمازري والقاضي وجميع المتكلمين على صحيح مسلم: هذا غلط، وصوابه "أن زياد بن أبي سميان" وهو المعروف بزياد بن أبيه، وهكذا وقع على الصواب في "صحيح البخاري" و"الموطأ" و"سنن أبي داود" وغيرها من الكتب المعتمدة، ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'أهدى رسول الله ﷺ من الغنم' إلخ: تفرد الأسود عن عائشة بتقليد العم دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وغيرهم.....

وادعى صاحب المسوط أنه أثر شاذ. فإن قلت: كيف يقال: تركوها؟ وقد ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه أن ابن عباس قال: لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة. وعن أبي جعفر: رأيت الكباش مقلدة. وعن عبد الله بن عبيد بن عمير: أن الشاة كانت تقلد. وعن عطاء: رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلدة. قلت: ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي سبقت في الإحرام، وأن أصحابها كانوا محرمين، على أنا نقول: إهم ما منعوا الجوار، وإما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس سعة. (فتح الملهم: ١٩٣/٦ بيروت)



فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ، قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قَتَلْتُ فَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، \* فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى تُجَرَ الْهَدْيُ.

٣٢٠٤ - (١٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ وَتَقُولُ: كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ.

٣٢٠٥ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

\* قوله: فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى غاية لقوله: فلم يحرم لا لبيان أنه حرم عليه شيء بعد النحر، بل لبيان أنه لم يحرم عليه شيء أصلاً، لا قبل النحر ولا بعده، أما بعده فظاهر، لا يقول أحد بخلافه، وأما قبله فما حرم أصلاً؛ إذ لو كان شيء حراماً لكان إلى هذا الحد، وإذا لم يكن إلى هذا الحد فلا حرمة أصلاً، وهو المطلوب، فالغاية في مثل هذا لإفادة الدوام.

## ٦٧ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها]

٣٢٠٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ". فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ.

٣٢٠٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقَلَّدَةً.

٣٢٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا - وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقَلَّدَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلَكَ ارْكَبْهَا" \* فَقَالَ: بَدَنَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ قَالَ: "وَيْلَكَ ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ ارْكَبْهَا".

## ٦٧ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

قوله: "أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها قال يا رسول الله! بها سمه، فاركبه وتلك في الثانية أو في الثالثة" وفي الرواية الأخرى: 'وسك اركبها، وسك اركبها' وفي رواية حابر: ركبها بالمعروف إذا ألححت إليها حتى تجد صهرًا.

مذاهب الأئمة في ركوب البدنة المهداة: هذا دليل على ركوب البدنة المهداة. وفيه مذاهب: مذهب الشافعي: أنه يركبها إذا احتاج إليها، ولا يركبها من غير حاجة، وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار، وهذا قال ابن المنذر وجماعة، وهو رواية عن مالك، وقال عروة ابن الزبير ومالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق: له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها، وبه قال أهل الظاهر، وقال أبو حنيفة: لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً. \*\*

\* قوله: 'ويذكركها' الظاهر أن المراد به مجرد البحر لا الدعاء عليه.

\*\* قال في فتح الملهم: وفي المسألة مذهب حامس: وهو الملع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة، وشع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره اجوار بقدر الحاجة.... قال ابن الهمام: "وقد وجد من المعنى ما يفيد، وهو أنه جعلها كلها لله تعالى، فلا يسعى أن يصرف منها شيئاً لمصلحة نفسه، ثم رأينا اشتراط الحاجة ثابتاً بالسنة، وهو ما في صحيح مسلم عن أبي الزبير، فالمعنى يفيد منع الركوب مطلقاً، والسمع ورد بإطلاقه بشرط الحاجة رحصة، فيبقى فيما وراءه على النفع الأصلي الذي هو مقتضى المعنى لا بمفهوم الشرط". .... (فتح الملهم: ١٩٦/٦ بيروت)

٣٢٠٩ - (٤) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: 'ارْكَبْهَا' فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: 'ارْكَبْهَا'. مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

٣٢١٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ فَقَالَ: 'ارْكَبْهَا' قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ، فَقَالَ: 'وَأِنْ'.

٣٢١١ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرٍ عَنْ مِسْعَرٍ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَدَنَةٌ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٣٢١٢ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: 'ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِثَتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا'.

٣٢١٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: 'ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا'.

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه أوجب ركوبها لطلاق الأمر ومخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام النخلة والسائبة والوصيبة وإحامي، وإهمالها بلا ركوب. دليل الجمهور أن رسول الله ﷺ أهدى ولم يركب هديه، ولم يأمر الناس بركوب الهدايا، ودليلا على عروة وموافقيه رواية جابر المذكورة، والله أعلم.

معنى كلمة (ويلك) وأما قوله ﷺ: ويثركها فهذه الكلمة أصلها لمن وقع فيهلكة فقول: لأنه كان محتاحا قد وقع في تعب وجهد، وقيل: هي كلمة تحري على النساء، ونستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له أولا، بل ندعمها لعرب كلامها، كقولهم: لا أم له، لا أب له، تربت يده، فاته الله ما أشجعه، وعقري حنقي وما أشبه ذلك، وقد سقت هذه اللفظة مستوفاة في كتاب الطهارة في تربت يداك.

قوله: 'حدثنا هشيم قال أخبرنا حماد عن ثابت عن أنس قال' وأصفي قد سمعته من أنس القائل: 'وأظني قد سمعته من أنس' هو حميد، ووقع في أكثر النسخ 'وأظني' سوي، وفي بعضها 'وأظني' بوزن واحدة، وهي لغة فوله: 'فإن يد الله أو هدية فقل وإن' هكذا هو في جميع النسخ: 'وإن' فقط، أي: وإن كنت بدنة، والله أعلم.

## [٦٨ - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق]

٣٢١٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَعِيِّ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَذَلِيُّ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَسِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرِينَ قَالَ: وَأَنْطَلَقَ سِنَانٌ مَعَهُ بِيَدَنِي يَسُوقُهَا، فَأَرْحَفْتُ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ، فَعَيَّ بِشَأْنِهَا، إِنَّ هِيَ أَبْدَعْتُ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا، فَقَالَ: لَئِنْ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِيزَنَّ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: فَأَضْحَيْتُ، فَلَمَّا تَرَلْنَا الْبُطْحَاءَ قَالَ:

## ٦٨ - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق

ضبط الاسم. قوله: عن أبي التَّيَّاحِ الصَّعْيِ "التَّيَّاحِ بِمِثْلَةِ تَحْتٍ وَبِحَاءٍ مَهْمَةً، وَالضُّعْيِ بِضَادٍ مَعْجَمَةً مَصْمُومَةً وَبَاءً مُوَحَّدَةً مُفْتُوحَةً اسْمُهُ: يَرِيدُ بْنُ حَمِيدٍ الْبَصْرِيُّ مَسْجُوبٌ إِلَى بِيٍّ صَاعِدَةً بِنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَكَابَةَ بْنِ صَعْبِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَائِلِ بْنِ قَاسِطِ بْنِ هَبْ بْنِ أَقْصَى بْنِ رَعْمَى ابْنِ حُدَيْبَةَ بْنِ أَسَدِ بْنِ رَبِيعَةَ ابْنِ نَزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ. قَالَ السَّمْعَانِيُّ: نَزَلَ أَكْثَرُ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ الْبَصْرَةَ، وَكَانَتْ هِيَ حِمَّةً تَنْسَبُ إِلَيْهِمْ. شَرَحَ الْغَرِيبُ. قَوْلُهُ: "وَأَنْطَلَقَ بِيَدَنِي يَسُوقُهَا" فَأَرْحَفْتُ عَلَيْهِ" هُوَ يَفْتَحُ الْهَمْرَةَ وَإِسْكَانَ الرَّايِ وَفَتْحَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ، هَذَا رِوَايَةُ الْمُحَدِّثِينَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ، قَالَ: وَصَوَابُهُ وَالْأَجُودُ "فَأَرْحَفْتُ" نَضَمَ الْهَمْرَةَ يُقَالُ: رَحَفَ الْبَعِيرُ إِذَا قَامَ، وَأَرْحَفَهُ، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ: يُقَالُ: أَرْحَفَ الْبَعِيرَ وَأَرْحَفَهُ السَّيْرَ بِالْأَلْفِ فِيهِمَا، وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ وَأَزَحَفَ لَفْتَانِ، وَأَزَحَفَهُ السَّيْرَ، وَأَزَحَفَ الرَّجُلُ: وَقَفَ بَعِيرُهُ، فَحَصَلَ أَنْ يُكَارِ الْخَطَّابِيُّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ، بَلِ الْخَمِيعُ جَائِزٌ، وَمَعْنَى "أَرْحَفَ": وَقَفَ مِنَ الْكَلَالِ وَالْإِعْيَاءِ. قَوْلُهُ: "فَعَيَّ بِشَأْنِهَا إِنَّ هِيَ أَبْدَعْتُ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا" أَمَا قَوْلُهُ: "فَعَيَّ" فَذَكَرَ صَاحِبُ 'الْمَشَارِقِ وَالْمَطَالَعِ': أَنَّهُ رَوَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ: أَحَدُهَا: وَهِيَ رِوَايَةُ الْجَمْهُورِ "فَعَيَّ" بِنَاءً مِنَ الْإِعْيَاءِ وَهُوَ الْعَجْزُ، وَمَعْنَاهُ: عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَةِ حَكْمِهَا لَوْ عَطِبَتْ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ، كَيْفَ يَعْمَلُ بِهَا، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: 'فَعَيَّ' بِنَاءً وَاحِدَةً مُشَدَّدَةً، وَهِيَ لُغَةٌ تَعْمَعِي الْأَوَّلَى. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: "فَعَيَّ" نَضَمَ الْعَيْنَ وَكَسَرَ النُّونَ مِنَ الْعَايَةِ بِالشَّيْءِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "أَبْدَعْتُ" فَنَضَمَ الْهَمْرَةَ وَكَسَرَ الدَّالَ وَفَتْحَ الْعَيْنَ وَإِسْكَانَ النُّونَ، وَمَعْنَاهُ: كَلَّتْ وَأَعْيَتْ وَوَقَفْتُ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَالَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ: لَا يَكُونُ الْإِدْعَاءُ إِلَّا بِظُلْمٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "كَيْفَ يَأْتِي بِهَا" فَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: "لَهَا"، وَفِي بَعْضِهَا: 'بِهَا' وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ. قَوْلُهُ: "لَئِنْ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِيزَنَّ عَنْ ذَلِكَ" وَقَعَ فِي مَعْظَمِ النَّسَخِ: 'قَدِمْتُ الْبَلَدَ' وَفِي بَعْضِهَا: 'قَدِمْتُ الْبَلَدَ' وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: "عَنْ ذَلِكَ"، وَفِي بَعْضِهَا: "عَنْ ذَلِكَ" بِغَيْرِ لَامٍ. وَقَوْلُهُ: "لَأَسْتَحْفِيزَنَّ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْبَاءِ وَمَعْنَاهُ: لَأَسْأَلُ سُؤلاً بَلِيعاً عَنْ ذَلِكَ، يُقَالُ: أَحْفَى فِي الْمَسْأَلَةِ إِذَا أُلْحَ فِيهَا وَأَكْثَرَ مِنْهَا. قَوْلُهُ: 'فَأَضْحَيْتُ' هُوَ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ وَبَعْدَ الْحَاءِ بَاءٌ مِثْلَةُ تَحْتٍ، قَالَ صَاحِبُ 'الْمَطَالَعِ': مَعْنَاهُ: صَرْتُ فِي وَقْتُ الضَّحَى.

اَنْطَلِقُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ تَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ بَدَنَتِهِ، فَقَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمْرَةٍ فِيهَا، قَالَ: فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أَبْدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا؟ قَالَ: "انْحَرَهَا، ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ".

قوله: أن ابن عباس حين سأله قال: على الخبير سقطت" فيه دليل لجواز ذكر الإنسان بعض مما دحته للحاجة، وإنما ذكر ابن عباس ذلك ترغيباً للسامع في الاعتناء بحجره. وحنثاً له على الاستماع له، وأنه علم محقق. قوله: "يا رسول الله! كيف أصنع بما أبدع علي منها؟" قال: انحرها، ثم اصبع نعليها في دمه، ثم اجعله على صفحتيها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقك

فوائد الحديث: فيه فوائد منها: أنه إذا عطب الهدي وجب ذبحه وتخليته للمساكين، ويحرم الأكل منها عليه، وعلى رفقته الذين معه في الركب، سواء كان الرفيق مخالطاً له، أو في جملة الناس من غير مخالطة، والسبب في نهيمهم قطع الدريعة لئلا يتوصل بعض الناس إلى محره أو تعييبه قبل أوانه.

كلام أهل العلم في الأكل من الهدي المعطوب: واحتلف العلماء في الأكل من الهدي إذا عطب فحره فقال الشافعي: إن كان هدي تطوع كان له أن يفعل فيه ما شاء من بيع وذبح وأكل وإطعام وغير ذلك، وله تركه، ولا شيء عليه في كل ذلك؛ لأنه منك، وإن كان هدياً مندوراً لزمه ذبحه، فإن تركه حتى هلك لزمه صمائه، كما لو فرط في حفظ الودعة حتى تلفت، فإذا دبحه عمس نعله التي قلده إياها في دمه، وضرب بها صفحة سنائه وتركه موضعه ليعلم من مر به أنه هدي فيأكله،\*\* ولا يجوز للمهدي ولا لسائق هذا الهدي وقائده الأكل منه، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً؛ لأن الهدي مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم، ويجوز للفقراء من غير أهل هذه الرفقة ولا يجوز للفقراء الرفقة، وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنهم الدين يخالطون المهدي في الأكل وغيره دون باقي القافلة. والثاني: - وهو الأصح، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور أصحابنا - أن المراد بالرفقة جميع القافلة؛ لأن السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيلهم إياه، وهذا موجود في جميع القافلة، فإن قيل: إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله، وترك في البرية كان طعمة لسباع وهذا إضاعة مال، قلنا: ليس فيه إضاعة، بل العادة الغالبة أن سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لالتقاط ساقطة وحوله، وقد تأتي قافلة في إثر قافلة، والله أعلم. و"الرفقة" بضم الراء وكسرهما لغتان مشهورتان.

\* قال في فتح الملهم: وفي الدر المختار: "ويقيم بدل هدي واجب عطب أو تعيب بما يمنع الأضحية، وصنع به ما شاء، ولو تطوعاً نحره وصنع فلدته بدمه وضرب به صفحة سنائه؛ ليعلم أنه هدي للفقراء ولا يطعم لا يطعم منه عبياً لعدم بلوغه محله"..... بتغير يسير، فحديث الباب محمول على التطوع عند أصحابنا. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم: ١٩٩/٦ بيروت)

٣٢١٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِثَمَانَ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ.

٣٢١٦- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ذُو عَيْنَيَّا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبَدَنِ ثُمَّ يَقُولُ: "إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتُ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسُ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبُ بِهِ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ".

التوفيق بين الروایتین: قوله في حديث ابن عباس عليه السلام: بعث رسول الله ﷺ بست عشرة بدنة وفي الرواية الأخرى: ثمان عشرة بدنة يجوز أنهما قضيتان، ويجوز أن تكون قضية واحدة، والمراد: ثمان عشرة، وليس في قوله: "ست عشرة" نفي الزيادة؛ لأنه مفهوم عدد، ولا عمل عليه، والله أعلم.

## [٦٩ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

٣٢١٧- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ".

قَالَ زُهَيْرٌ: يَنْصَرِفُونَ كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فِي.

٣٢١٨- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ.

٣٢١٩- (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تُفْتِي أَنْ تَصُدَّرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِمَّا لَا، فَسَلْ فُلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ. وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ.

## [٦٩ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

قوله ﷺ: "لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده البيت".

أقوال الأئمة في وجوب طواف الوداع: فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع، وأنه إذا تركه برمه دم، وهو الصحيح في مذهبنا، وبه قال أكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك وداود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وعن مجاهد روايتان كالمذهبيين.

قوله: "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم البيت" لأنه خفف عن المرأة الحائض هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض وسقوطه عنها، ولا يلزمها دم بتركه، هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر وابن عمر وريد بن ثابت ؓ: أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع، دليل الجمهور هذا الحديث وحديث صفية المذكور بعده.

شرح كلمة (إم لا) قوله: "فقال له ابن عباس: إم لا، فسأل فلانة الأنصارية" هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبالإمالة الخفيفة، هذا هو الصواب المشهور، وقال القاضي: ضبطه الطبري والأصيلي: "أما لي" بكسر اللام قال: والمعروف في =

٣٢٢٠ (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَذَكَرْتُ حَيْضَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلْتَنْفِرْ".

٣٢٢١ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسَادِ، قَالَتْ: طَمِثَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقِّهِ لَوْدَاعٍ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ طَاهِرًا، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٣٢٢٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - : حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، كُنْهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ.

٣٢٢٣ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْطَحُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

= كلام لعرب فتحها إلا أن تكون على لغة من يميل، قال المارري، قال الأسدي: فوَلَهُمْ: افعل هذا أما لا، فمعناه: فَعَبَهُ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ، فَدَخَلْتُ "مَا" رَائِدَةً لِأَب، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا بَرَأَ مِنْ نَسْرِ أَحَدًا﴾ (مريم ٢٦) فَكَتَبُوا لَا عَنْ الْفِعْلِ، كَمَا تَقُولُ عَرَبٌ: إِنْ رَأَيْتَ فَرَسَهُ، وَإِلَّا فَلَا، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْأَثَرُ فِي هَذِهِ الْعَرَبِ: أَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ "إِنْ" وَ"مَا" فَادْعَمْتُ ابْنُ فِي اسْمٍ، وَ"مَا" رَائِدَةً فِي الْفِعْلِ لَا حَكْمَ لَهَا، وَقَدْ أَمَلْتُ الْعَرَبَ "لَا" إِمَامَةً حَقِيقَةً، قَالَ: وَلِغَوَامٍ يَشْعُونَ إِمَامَتَهَا فَتَصِيرُ أَلَمَهَا يَاءً، وَهُوَ حَطَأٌ، وَمَعْنَاهُ: إِنْ لَمْ تَفْعَلْ هَذَا فَسَكُنْ هَذَا، وَإِنَّهُ أَعْبَهُ.

فَوَهِ: أَصْبَغَ سَبَّحِي بِصَمِّ أَحْيَاءٍ وَكَسَرَهَا بِصَمِّ أَشْهَرٍ، وَفِي حَدِيثِهَا دَبِيلُ سَقُوطِ طَوَافِ الْوَدَاعِ عَنِ الْحَائِضِ، وَأَنَّ صَوَافٍ لِإِفَاضَةٍ رَكَعٌ لَا يَدَّ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْ حَائِضٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَأَنَّ الْحَائِضَ تَقِيْمُ لَهُ حَتَّى يَطْهَرَ، فَإِنْ دَهَبَتْ إِلَى وَطْئِهَا قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَقِيََتْ مُحَرَّمَةً، وَفِي سَنَنِ حَدِيثِ صَفِيَّةَ هَذَا، وَبَيَّانُ إِحْرَامِهِ وَصَلْتِهِ وَمَعْنَاهُ وَفَقَهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْحَجِّ فِي بَابِ بَيَّانِ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ بِأَحْسَنِ



عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ قُلَّ أَنْ تُفِيضَ، قَالَتْ: فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: 'أَحَاسِنْتُنَا صَفِيَّةُ؟' قُلْنَا: قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: 'فَلَا إِذْ'.

٣٢٢٤ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ قَدْ حَاضَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكُمْ بِالْبَيْتِ؟' قَالُوا: بَلَى، قَالَ: 'فَاخْرُجْنَ'.

٣٢٢٥ - (٩) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ لَعَلَّهُ قَالَ: - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ نَعَضَ مَا يُرِيدُ الرَّحْلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالُوا: إِنَّهَا حَائِضٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: 'وَأِنَّهَا لَحَاسِنْتُنَا؟' فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ رَأَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: 'فَسْتَفِرُّ مَعَكُمْ'.

٣٢٢٦ - (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْصَرَّ إِذَا صَفِيَّةٌ عَلَى بَابِ حَبَائِهَا كَثِيبَةً حَزِينَةً، فَقَالَ: 'عَقَرَى حَلَقَى إِنَّكَ لَحَاسِنْتُنَا' ثُمَّ قَالَ لَهَا: 'أَكُنْتَ أَفْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟' قَالَتْ: بَعْدَ، قَالَ: 'فَانْفِرِي'.

٣٢٢٧ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنَيْهِمَا لَا يَذْكُرَانِ: كَثِيبَةً حَزِينَةً.

بيان فائدة ذكر (لعله) في هذا الإسناد في قوله (لعله قال عن يحيى) قوله: حديثي حكمه من موسى حديث يحيى بن حمزة عن أبي يحيى، عنه قال عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم بن يحيى عن أبي سلمة عن =

.....

=قوله: 'لعله قال عن يحيى بن أبي كثير' قال: وسقط 'لعله قال' فقط لابن احناء، قال القاضي: وأظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم أو شك فيه، فألحقه على المحفوظ الصواب، ونبه على إلحاقه بقوله "لعله".

قوله: 'قالوا: يا رسول الله! إنها قد رارت يوم الحر' فيه دليل لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطواف الإفاضة: طواف الزيارة، وقال مالك: يكره، وليس للكره حجة تعتمد.

قولها: 'تعر' بكسر الفاء وضمها الكسر أفصح وبه جاء القرآن، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٧٠ - باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء... ]

٣٢٢٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ  
 أَنَسٍ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَضْرِيُّ،  
 فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا، قَالَ أَنَسُ عُمَرَ: فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟  
 قَالَ: حَقَلَ عُمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ  
 عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

## ٧٠ - باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها

ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسناده عن بلال بن رباح رضي الله عنه أنه دخل الكعبة وصلى فيها من نواحيها وبأسناده  
 عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه دعا في نواحيها من نواحيها.

إجماع أهل العلم على الأحاد برواية بلال وتوجيهه في أسامة الصلاة في الكعبة. وأجمع أهل الحديث على  
 الأحاد برواية بلال؛ لأنه مثبت، فمعناه ريادة عزم، فواجب ترجيحه، والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع  
 والسجود، وهذا قال ابن عمر: وسببت أن أسأله كم صلى؟ وأما في أسامة، ففسه أهم لما دخلوا الكعبة  
 أعقبوا الباب، واشتعلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو، ثم اشتعل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي  
 البيت، والنبي ﷺ في ناحية أخرى، وبلال قريب منه، ثم صلى النبي ﷺ فراه بلال لقرنه، ولم يره أسامة بعده  
 واشتعاله، وكانت صلاة حبيبة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتعاله بالدعاء، وجار له فيها عملاً  
 بطه، وأما بلال فحققها فأحر بها، والله أعلم.

أقوال العلماء في حوار الصلاة في الكعبة هلها أو فرصاً واحتفت العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلي  
 متوجهاً إلى حدار منها، أو إلى الباب، وهو مردود، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور:  
 تصح فيها صلاة الفل وصلاة الفرض. وقال مالك: تصح فيها صلاة الفل المطلق، ولا يصح الفرض ولا  
 الوتر، ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف.

وقال محمد بن جرير وصنف المذكي وبعض أهل الطاهر: لا تصح فيها صلاة أندأ لا فريضة ولا نافلة، وحكاها  
 القاضي عن ابن عباس أيضاً، ودليل الجمهور حديث بلال، وإذا صحت النافذة صحت الفريضة؛ لأهمها في  
 الموضع سواء في الاستقبال في حال الروول، وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السير، والله أعلم.

وسط الاسم وترجمة عثمان بن طلحة قوله: 'وأسامة بن طلحة' هو بفتح الحاء والهمزة مسوب إلى  
 حجابة الكعبة، وهي ولايتها وفتحها وإغلاقها وخدمتها، ويقال له ولأقاربه: الحجابيون، وهو عثمان بن طلحة  
 ابن أبي طلحة، واسم أبي طلحة: عبد الله بن عبد العزى بن عثمان ابن عبد الدار بن قصي القرشي العدري، =

٣٢٢٩- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ - قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَزَلَّ بِفَنَاءِ الْكُعْبَةِ، وَأَرْسَلَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأُغْلِقَ، فَلَبِثُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَادَرْتُ النَّاسَ، فَتَلَقَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا، وَبِلَالٌ عَلَى إِثْرِهِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ، قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى.

= أسلم مع خالد بن الوليد، وعمر بن العاص في هدية الحديبية، وشهد فتح مكة، ودفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إليه، وأبي شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، وقال: حذوها يا بني طلحة خالدة تالدة لا يزعها منكم إلا ظالم، ثم برز المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ، ثم تحول إلى مكة فأقام بها حتى توفي سنة اثنتين وأربعين. وقيل: إنه استشهد يوم 'أحاديث' بفتح الدال وكسرها، وهي موضع بقرب بيت المقدس كانت عروته في أوائل خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وثبت في الصحيح قوله ﷺ: 'كل مأثرة كانت في الحامية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت'. قال القاضي عياض: قال العلماء: لا يجوز لأحد أن يزعها منهم، قال: وهي ولاية لهم عليها من رسول الله ﷺ، فتبقى دائمة ولدرياقهم أبدًا، ولا يمارعون فيها، ولا يشاركون ما داموا موجودين صالحين بذلك، والله أعلم.

قوله: دخل الكعبة وعنده عيبه إنما أعلقها عليه ﷺ ليكون أسكن لقلبه، وأجمع خشوعه، ولئلا يجتمع الناس ويدخلوا ويزدحموا، فيألمهم ضرر، ويتهوش عليه الحال بسبب لعظهم، والله أعلم. قوله: جعل عنده من سببه عمود عن نفسه هكذا هو هنا، وفي رواية لسحاري: "عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره" وهكذا هو في "الموطأ"، وفي "سنن أبي داود" وكنه من رواية مالك، وفي رواية لسحاري: "عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره".

قوله: قدم رسول الله ﷺ يوم فتح مكة هذا دليل على أن هذا المذكور في أحاديث الباب من دخوله ﷺ الكعبة، وصلاته فيها كان يوم الفتح، وهذا لا خلاف فيه، ولم يكن يوم حجة الوداع، وإفاء الكعبة بكسر الهمزة والمدة: حابها وحرمتها، والله أعلم.

قوله: جعل بفتح هو بكسر الميم، وفي الرواية الأخرى: مضاجح وهما لعتان. قوله: منه من أي طويلاً. قوله: سببه من سببه هكذا ثبت في الصحيحين من رواية ابن عمر، وجاء في "سنن أبي داود" بإسناد فيه ضعف عن عبد الرحمن بن صفوان، قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخول الكعبة؟ قال: صلى ركعتين.

٣٢٣- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حَتَّى أَتَاخَ بِفَنَاءِ الْكُعْبَةِ، ثُمَّ دَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَقَالَ: "اَتْنِنِي بِالْمِفْتَاحِ" فَذَهَبَ إِلَى أُمِّهِ، \* فَأَبَتْ أَنْ تُعْطِيَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنِيهِ أَوْ لَيُخْرِجَنَّ \* هَذَا السَّيْفُ مِنْ صُلْبِي قَالَ: فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٣٢٣١- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَمَعَهُ أُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَوِيلًا، ثُمَّ فُتِحَ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ، فَسَبَّيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟.

٣٢٣٢- (٥) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَاهُ إِلَى الْكُعْبَةِ، وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَابَ قَالَ: فَمَكَثُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فُتِحَ الْبَابُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَرَقِيتُ الدَّرَجَةَ فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالُوا: هَهُنَا، قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ: كَمْ صَلَّى؟.

قوله: 'أَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ' أي أغلقوه.

قوله: "وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ..." إلى قوله: "وَسَبَّيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ كَمْ صَلَّى؟".

بيان الوهم في رواية ابن عون هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظاهره أن ابن عمر سأل بلالاً وأُسامة وعثمان جميعهم، قال القاضي عياض: ولكن أهل الحديث وهما هذه الرواية، فقال الدارقطني: وهم ابن عون هما، وحالهما =

\* قوله: "وَيُخْرِجَنَّ هَذَا السَّيْفُ مِنْ صُلْبِي" كناية عن قتله نفسه ولعل مراده بذلك تخويفها لتعطيه، والله تعالى أعلم. وقيل: لعلها ما أسلمت فلذلك منعت.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "فذهب إلى أمه": واسمها سلامة بنت سعيد. (فتح الملهم: ٢٠٨/٦ بيروت)

٣٢٣٣- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَاحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْنَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ فِي أَوَّلِ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، صَيَّ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

٣٢٣٤- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ أُعْلِقَتْ عَلَيْهِمْ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ - أَوْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَيَّ فِي حَوْفِ الْكَعْبَةِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

٣٢٣٥- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ بَكْرٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا أُمِرْتُمْ بِالطَّوَافِ وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْتَهَى عَنْ دُخُولِهِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاجِيهِ كُنْهًا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ". قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاجِيهَا؟ أَوْ فِي زَوَائِيهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ.

= غيره، فأسدوه عن بلال وحده، قال القاسمي: وهذا هو الذي ذكره مسهم في باقي الطرق، فسألت بلالاً فقال: إلا أنه وقع في رواية حرملة عن ابن وهب، فأخبرني بلال وعثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صَيَّ في جوف الكعبة. هكذا هو عند عامة شيوخنا، وفي بعض النسخ: 'وعثمان بن أبي طلحة'. قال: وهذا يعضد رواية ابن عون، والمشهور بفراد بلال برواية ذلك، والله أعلم.

قوله: فلما خرج رَكَعَ في قُبُلِ سبب: ركعتين. وهذا قوله: "قل البيت" هو صم لقاف والباء، ويحور إسكان الباء، كما في نظائره، قيل: معناه: ما استقبلت منها، وقيل: مقابلها، وفي رواية في الصحيح: 'فصلي ركعتين في وجه الكعبة' وهذا هو المرد بقسها، ومعناه: عند بابه. وأما قوله: رَكَعَ في قُبُلِ البيت، فمعناه: صلي، وقوله: 'ركعتين' دليل للمذهب الشافعي والجمهور أن تطوع لهما يستحب أن يكون مثني، وقال أبو حنيفة: أربعاً، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

- ٣٢٣٦- (٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتٌّ سَوَارٍ فَقَامَ عِنْدَ سَارِيَةٍ فَدَعَا وَلَمْ يُصَلِّ.
- ٣٢٣٧- (١٠) هـ حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: قُتِلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَدْخَلَ النَّبِيَّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا.

= بوجه قوله ﷺ (هذه الفلاة) وأم قوله ﷺ. هذه الفلاة. فقال الخطابي: معناه: أن أمر القننة قد استقر على استقبال هذا البيت، فلا يسح بعد اليوم، فصلوا إليه أمداً. قال: ويحتمل أنه عنهم سنة موقف الإمام، وأنه يقف في وجهها دون أركانها وجوانبها، وإن كانت الصلاة في جميع جهاتها محرمة، هذا كلام الخطابي، ويحتمل معنى ثالثاً، وهو أن معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم، ولا مكة ولا كل المسجد الذي حول الكعبة، بل هي الكعبة نفسها فقط، والله أعلم.

قوله: دخل النبي ﷺ بيتاً من بيوت مكة. لا هذا مما اتفقوا عليه، قال العلماء. والمراد به عمرة القضاء التي كانت سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة.

سبب عدم دخوله ﷺ البيت في عمره القضاء. قال العلماء: وسبب عدم دخوله ﷺ ما كان في البيت من الأصنام والصور، ولم يكن مشركون يتركوه لتغييرها، فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه، وأزال الصور من دخوله، والله أعلم.

## [٧١ - باب نقض الكعبة وبنائها]

٣٢٣٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قُرِيشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا".

٣٢٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

## ٧١ - باب نقض الكعبة وبنائها

قوله ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قُرِيشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا" وفي الرواية الأخرى: "فَقَصُرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ" وفي الأخرى: "فَرِيشًا فَتَصَرَّهَا" وفي الأخرى: "اسْتَقْصَرُوا مِنْ سِدْرِ بَيْتٍ فِي الْأُخْرَى: 'فَقَصُرُوا فِي سَاءٍ' وفي الأخرى: 'قَصُرَتْ هُمْ سَفَقَةً'. قال العلماء: هذه الروايات كلها بمعنى واحد، ومعنى استقصرت: قصرت عن تمام بنائها، واقتصرت على هذا القدر لقصور الفقه هم عن تمامها.

فوائد الحديث وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام: منها: إذا تعارضت المصالح، أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدئ بالأمم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم ﷺ مصححة، ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه، وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريبا، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، فيرون تغييرها عظيما، فتركها ﷺ.

ومنها: فكر في الأمر في مصالح رعيته، واحتساب ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية، كأخذ الزكاة وإقامة الحدود ونحو ذلك. ومنها: تألف قلوب الرعية وحسن حياتهم، وأن لا يفرحوا ولا يتعرضوا لما يخاف تفريقهم بسببه ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي، كما سبق، قال العلماء: بني البيت خمس مرات: ستة الملائكة، ثم إبراهيم ﷺ، ثم قريش في الجاهلية، وحضر النبي ﷺ هذا البناء، وله خمس وثلاثون سنة، وقيل: خمس وعشرون، وفيه سقط على الأرض حين وقع إزاره، ثم بناه ابن الزبير، ثم الحاجاج بن يوسف، واستمر إلى الآن على ساء الحاجاج، وقيل: بني مرتين أحريين أو ثلاثا، وقد أوضحت في كتاب إضاح الماسك الكبير.

قال العلماء: ولا يعبر عن هذا البناء، وقد ذكروا أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة في الباب، فقال مالك: ناشدتك الله يا أمير المؤمنين! أن تجعل هذا البيت لعبة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبنائه، فتذهب هيئته من صدور الناس، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: "وَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا" هو بفتح الخاء المعجمة وإسكان اللام وبالفاء، هذا هو الصحيح المشهور، والمراد به =



٣٢٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكُعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُرَدِّدُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ".

٣٢٤١ - (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ أَبِي قُحَافَةَ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِحَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكُعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَحَجَعْتُ بِأَبْهَاطِهَا بِالْأَرْضِ،

= باب من خلفها، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى: 'ولجعت لها باباً شرقياً وداراً غربياً، وفي صحيح البخاري قال هشام: "خلفاً" يعني باباً، وفي الرواية الأخرى لمسلم: "بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه"، وفي رواية البخاري: "ولجعت لها حلفين"، قال القاضي: وقد ذكر الحربي هذا الحديث هكذا، وضبطه: "حلفين" بكسر الحاء، وقال: الخالفة عمود في مؤخر البيت، وقال الهروي: حلفين بفتح الحاء.

قال القاضي: وكذا ضبطاه على شيخنا أبي الحسين، قال: وذكر الهروي عن ابن الأعرابي: أن الحلف الظهر، وهذا يفسر أن المراد الباب، كما فسرتة الأحاديث الباقية، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لولا حديثان قومك" هو بكسر الحاء وإسكان الدال، أي: قرب عهدهم بالكفر، والله أعلم. قوله: "فقال عبد الله بن عمر: لأن كانت عائشة سمعت هذا" قال القاضي: ليس هذا اللفظ من ابن عمر على سبيل التضعيف لروايتها، والتشكيك في صدقها وحفظها، فقد كانت من الحفظ والضبط بحيث لا يستراب في حديثها، ولا فيما تنقله، ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك والتقرير، والمراد به اليقين كقوله تعالى: ﴿وَيَذَرِي لَهَا لَعْنَةً. فَمَتَى تُكَرَّمُ وَمَتَى إِلَى حِينٍ﴾ (الأنبياء: ١١١) وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ فإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ هَتَدْتُ﴾ (سبا: ٥٠) الآية.

قوله ﷺ: "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال: بكفر - لأنفقت كثر الكعبة في سبيل الله" فيه دليل لتقدم أهم المصالح عند تعدد جميعها، كما سبق إيضاحه في أول الحديث، وفيه دليل لحواز إنفاق كثر الكعبة، وبدورها الفاضلة عن مصالحها في سبيل الله، لكن جاء في رواية: "لأنفقت كثر الكعبة في بنائها" وبنائها من سبيل الله، فعله المراد بقوله في الرواية الأولى: "في سبيل الله"، والله أعلم.

وَلَا دَخَلَتْ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ".

٣٢٤٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ سَعِيدٍ - يَعْنِي ابْنَ مِينَاءَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْبِرِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي خَالَتِي - يَعْنِي عَائِشَةَ - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِشْرِكَ لَهَدَمْتُ الْكُعْبَةَ، فَأَلَزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَاباً شَرْقِيّاً وَبَاباً غَرْبِيّاً، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ؛ فَإِنْ قُرَيْشاً اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتْ الْكُعْبَةَ".

٣٢٤٣ - (٦) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حِينَ غَزَاهُ أَهْلُ الشَّامِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا

= ومذهبنا أن الفاضل من وقف مسجد أو غيره لا يصرف في مصالح مسجد آخر ولا غيره، بل يحفظ دائماً للمكان الموقوف عليه الذي فضل منه، فرمما احتاج إليه، والله أعلم.  
قوله ﷺ: 'ولأدخلت فيها من حجر' وفي رواية: 'وردت فيها ستة أذرع من الحجر؛ فإن قريشاً اقتصرتها حين بنت الكعبة' وفي رواية: 'خمس أذرع' وفي رواية: 'قريباً من سبع أذرع' وفي رواية: 'قالت عائشة: سألت رسول الله ﷺ عن الحدار أمن البيت هو؟ قال: "نعم" وفي رواية: "لولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية فأخاف أن تكره قلوبهم لنطرت أن أدخل الحدر في البيت".

أقوال العلماء في صحة طواف من طاف في الحجر وعدم صحته: قال أصحابنا: ست أذرع من الحجر مما يلي البيت محسوبة من البيت بلا خلاف، وفي الزائد خلاف، فإن طاف في الحجر وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يجوز لظواهر هذه الأحاديث، وهذا هو الذي رجحه جماعات من أصحابنا الحراسيين. والثاني: لا يصح طوافه في شيء من الحجر، ولا على جداره، ولا يصح حتى يطوف خارجاً من جميع الحجر، وهذا هو الصحيح، وهو الذي نص عليه الشافعي، وقطع به جماهير أصحابنا العراقيين، ورجحه جمهور الأصحاب، وبه قال جميع علماء المسلمين سوى أبي حنيفة، فإنه قال: إن طاف في الحجر وبقي في مكة أعاده، وإن رجع من مكة بلا إعادة أراق دماً وأجزأه طوافه.

واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ طاف من وراء الحجر، وقال: "لتأخذوا مناسككم" ثم أطبق المسلمون عليه من رمه ﷺ إلى الآن، وسواء كان كله من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه: كما فعل النبي ﷺ، والله أعلم. ووقع في رواية: "ستة أذرع" بالهاء. وفي رواية: "خمس". وفي رواية: "قريباً من سبع" بحذف الهاء، وكلاهما صحيح، ففي الذراع لعتان مشهورتان: التانيث، والتذكير، والتأنيث أفصح.

شرح الغريب: قوله: 'لما احترق البيت رمى يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام تركه ابن الزبير حتى قدم الناس =

كَانَ، تَرَكَهُ ابْنُ الزَّبِيرِ حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمَوْسِمَ يُرِيدُ أَنْ يُحَرِّثَهُمْ - أَوْ يُحَرِّثَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكَعْبَةِ، أَنْقُضُهَا ثُمَّ أَبْنِي بِأَهْلِهَا، أَوْ أَصْلِحُ مَا وَهَى مِنْهَا؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنِّي قَدْ فُرِقَ لِي رَأْيٌ فِيهَا، أَرَى أَنْ تُصْلِحَ مَا وَهَى مِنْهَا، وَتَدْعَ بَيْتًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَأَحْجَارًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا وَبُعِثَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ: لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ احْتَرَقَ بَيْتُهُ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجِدَّهُ، فَكَيْفَ بَيْتُ رَبِّكُمْ؟ إِنِّي مُسْتَحِيرٌ رَبِّي ثَلَاثًا، ثُمَّ عَازِمٌ عَلَى أَمْرِي، فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيُهُ عَلَى أَنْ يُنْقَضَهَا، فَتَحَامَاهُ النَّاسُ أَنْ يَنْزِلَ بِأَوَّلِ النَّاسِ يَصْعَدُ فِيهِ أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ، حَتَّى صَعِدَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجَارَةً، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَتَابَعُوا، فَتَقَفُوهُ حَتَّى بَلَغَ بِهِ الْأَرْضَ، فَجَعَلَ ابْنُ الزَّبِيرِ

= الموسم يريد أن يجرتهم "و يجرحهم - على أهل الشام أما الحرف الأول: فهو "يجرحهم" بالحييم والراء بعدهما همزة من الحراءة، أي: يشجعهم على قتالهم بإظهار قبح فعالهم، هذا هو المشهور في ضبطه.

قال القاضي: ورواه العنزي: "يجرحهم" بالحييم والياء الموحدة، ومعناه: يجترهم، ويظهر ما عندهم في ذلك من حمية وعصب لله تعالى وليته. وأما الثاني وهو قوله: "أو يجرحهم"، فهو بالحاء المهملة والراء والياء الموحدة، وأوله مفتوح ومعناه: يعيظهم عما يرويه قد فعل بالبيت من قوهم: حربت الأسد، إذا أعضبته، قال القاضي: وقد يكون معناه: يحملهم على الحرب ويجرحهم عندها ويؤكد عزائمهم لذلك، قال: ورواه آخرون "يجرحهم" بالحاء والراء: يشد قوتهم ويميلهم إليه، ويجعلهم حزناً له وناصرين له على مخالفته، وحزب الرجل: من مال إليه، وتحارب القوم: تمالوا.

قوله: يا أيها الناس أشيروا علي في الكعبة فيه دليل لاستحباب مشاورة الإمام أهل الفضل والمعرفة في الأمور المهمة. قوله: قل ابن عباس: فإني قد فرق لي فيها رأي هو بضم الفاء وكسر الراء، أي: كشف وبين، قال الله تعالى: ﴿وَفُتِنَا هَٰؤُلَاءِ بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الإسراء: ١٠٦) أي: ففُتِنَاهُ وببائه، هذا هو الصواب في ضبط هذه اللفظة ومعناها، وهكذا ضبطه القاضي والمحققون، وقد جعله الحميدي صاحب "الجمع بين الصحيحين" في كتابه "عريب الصحيحين": "فرق" بفتح الفاء معنى خاف، وأنكروه عليه وعلطوا الحميدي في ضبطه وتفسيره.

قوله: فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضي حتى يجد هكدا هو في أكثر النسخ: "يجده" بضم الياء وبندال واحدة، وفي كثير منها: "يجدد" بدالين وهما معنى.

قوله: تتابعوا مقصوده هكدا ضبطناه: "تتابعوا" بياء موحدة قبل العين، وهكدا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره القاضي عن رواية الأكثرين، وعن أبي نحر: "تتابعوا" وهو بمعناه إلا أن أكثر ما يستعمل بالمشاة في الشر خاصة، وليس هذا موضعه.

أَعْمِدَةً، فَسَرَّ عَلَيْهَا السُّتُورَ حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ: إِنِّي سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يُقَوِّي عَلَى بِنَائِهِ، لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ خَمْسَ أَذْرُعٍ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَاباً يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَبَاباً يَخْرُجُونَ مِنْهُ".

قَالَ: فَأَمَّا الْيَوْمَ أَجِدُ مَا أَنْفِقُ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ، قَالَ: فَرَادَ فِيهِ خَمْسَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ، حَتَّى أَبْدَى أَسَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَبَنَى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ، وَكَانَ طُولُ الْكَعْبَةِ \* ثَمَانِي عَشْرَةَ ذِرَاعاً، فَلَمَّا زَادَ فِيهِ اسْتَقْصَرَهُ، فَرَادَ فِي طُولِهِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَالْآخَرُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَلَمَّا قُتِلَ ابْنُ الزَّبِيرِ كَتَبَ الْحَجَّاجُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، وَيُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ الزَّبِيرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى أَسْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَلْطِيحِ ابْنِ الزَّبِيرِ فِي شَيْءٍ، أَمَّا مَا زَادَ فِي طُولِهِ فَأَقْرَهُ، وَأَمَّا مَا زَادَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ فَرُدَّهُ إِلَى بِنَائِهِ، وَسُدَّ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ، فَنَقَضَهُ وَأَعَادَهُ إِلَى بِنَائِهِ.

٣٢٤٤ - (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدٍ بْنَ عُمَيْرٍ وَ الْوَلِيدَ بْنَ عَطَاءٍ يُحَدِّثَانِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ: وَفَدَّ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ،

مقصود ابن الزبير من إقامة الأعمدة وجعل الستور عليها عبد بناء الكعبة: قوله: فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع ساؤه" المقصود بهذه الأعمدة والستور: أن يستقبلها المصلون في تلك الأيام، ويعرفوا موضع الكعبة، ولم تزل تلك الستور حتى ارتفع البناء، وصار مشاهداً للناس فأزالها؛ لحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة، واستدل القاضي عياض بهذا المذهب مالك في أن المقصود بالاستقبال البناء لا البقعة، قال: وقد كان ابن عباس أشار على ابن الزبير بنحو هذا، وقال له: إن كنت هادماً فلا تدع الناس بلا قبلة، فقال له جابر: صلوا إلى موضعها فهي القبلة، ومذهب الشافعي وغيره جواز الصلاة إلى أرض الكعبة، ويجزيه ذلك بلا خلاف عنده، سواء كان بقي منها شاخص أم لا، والله أعلم.

قوله: 'إنا سنا من نصيح ابن الزبير في شيء يريد بذلك سه وعيب فعله. يقال: لطخته أي: رميته بأمر قبيح. ضبط الاسم: قوله: 'وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن مروان في خلافته' هكذا هو في جميع النسخ -

\* قوله: وكان صول الكعبة ثمان عشرة' المراد من الطول: الارتفاع إلى السماء، والله تعالى أعلم.

فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظَنَّ أَبَا حُبَيْبٍ - يَعْنِي ابْنَ الزَّيَّيرِ - سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'إِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُيَآنِ النَّبِيِّ، وَلَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالشَّرِكِ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَنْتَوَهُ فَهَلُمِّي لِأَرِيكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ'، فَأَرَاهَا قَرِيباً مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ، هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، وَزَادَ عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَطَاءٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ: شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا، وَهَلْ تَذَرِينَ لِمَ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا بَابَهَا؟" قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: "تَعَزَّزْنَا أَنْ لَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَقِي، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ".

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَارِثِ: أَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَكْتَسَاةٌ سَاعَةً بِعَصَاهُ

= "الحارث بن عبد الله" وليس في شيء وهو حلاف، وسح بلادها هي رواية عبد العمار بن الفارسي، وادعى القاضي عياض أنه وقع هكذا لجميع الرواة سوى الفارسي، فإن في روايته: "الحارث بن عبد الأعلى" قال. وهو خطأ، بل الصواب الحارث بن عبد الله، وهذا الذي نقله عن رواية الفارسي غير مقبول، بل الصواب أنها كرواية غيره الحارث بن عبد الله، ونعله وقع للقاضي نسخة عن الفارسي فيها هذه اللفظة مصحفة على الفارسي، لا من الفارسي، والله أعلم. قوله: 'لم' أصله هو بضم الحاء المعجمة، وسبق بيانه مرات.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: 'لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ' هو بفتح الحاء، أي قرينه.

قوله ﷺ: 'فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ' هو بغير همزة، يقال: بدأه في الأمر بداء بالمد، أي: حدث له فيه رأي لم يكن، وهو ذو بدوات أي يتغير رأيه، والبداء محال على الله تعالى بحلاف السح.

قوله: 'فهلمني لأريتك' هذا جار على إحدى اللفظين في 'هلم'، قال الجوهري: تقول: 'هلم يا رجل' بفتح الهمزة معني: تعالى، قال الخليلي: أصبه "لم" من قولهم: 'لم الله شعثه' أي: جمعه كأنه أراد لم نفسك إليما، أي: أقرب و'ها' للتنبية، وحدثت ألفها لكثرة الاستعمال، وجعلنا اسماً واحداً يستوي فيه الواحد والاثان والجمع والمؤنث، فيقال في الجماعة: 'هلم' هذه لعة أهل الحجار، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لَاحُوتَهُ هَبْهُ لَنَا﴾ (الأحزاب: ١٨) وأهل مجد يصرفوها، فيقولون للثخين: "هلمنا"، وللجمع: "هلموا"، وللمرأة: "هلمي"، وللنساء: "هلمن"، والأول أفصح، هذا كلام الجوهري.

قوله ﷺ: 'حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ' هكذا هو في السح كلها: 'كاد أن يدخل' وفيه حجة لجواز دخول "أد" بعد "كاد"، وقد كثر ذلك، وهي لغة فصيحة، ولكن الأشهر عدمه.

قوله: 'فَكَتَسَاةٌ سَاعَةً بِعَصَاهُ' أي: بحث بطرفها في الأرض، وهذه عادة من تعكر في أمرهم.

ثُمَّ قَالَ: وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهُ وَمَا تَحَمَّلَ.

٣٢٤٥- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ.

٣٢٤٦- (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَكْرِ السَّهْمِيِّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ ابْنِ أَبِي صَعِيرَةَ عَنْ أَبِي قَزَعَةَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ بَيْنَمَا هُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ قَالَ: قَاتِلَ اللَّهِ ابْنَ الزَّبِيرِ! حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ" فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَأَنَا سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا.

قَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الزَّبِيرِ.

قوله: فقال الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة: لا تقل هذا يا أمير المؤمنين! فأنا سمعت أم المؤمنين تحدث .  
فائدة الحديث هذا فيه الانتصار للمظلوم، ورد العيبة وتصديق الصادق إذا كذبه إنسان، والحارث هذا تابعي، وهو الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة.

## [٧٢ - باب حذر الكعبة وبها]

٣٢٤٧ (١) ح - سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَدَرِ؟ أَمِنَ النَّيْتُ هُوَ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قُلْتُ: فَلِمَ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي النَّيْتِ؟ قَالَ: "إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ التَّفَقُّةُ" قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: "فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ، لَنَظَرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْحَدَرَ فِي النَّيْتِ، وَأَنْ أَلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ".

٣٢٤٨ - (٢) ح - حَسَنُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مُوسَى - : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ، وَسَأَقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَقَالَ فِيهِ: فَقُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا لَا يُصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا سُلَّمٌ؟ وَقَالَ: "مَخَافَةَ أَنْ تَنْفَرُ قُلُوبُهُمْ".

## ٧ باب حذر الكعبة وبها

قوله: ... في حذر الحديث، ... وفي حذر الحديث، ... وهو مفتوح الحيز  
وسكان الدال المهملة وهو حجر، وسق بيان حكمه.

قوله: ... في حديث سعيد بن منصور، ... هكذا هو في جميع السج:  
"في جاهلية" وهو معنى - الجاهلية كما في سائر الروايات، والله أعلم.

## [٧٣ - باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت]

٣٢٤٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ \* اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: 'نَعَمْ'. وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

## ٧٣ - باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت

قوائد الحديث: هذا الحديث فيه فوائد منها: جوار الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وجوار سماع صوت الأحنبة عند الحاجة في الاستفتاء والمعاملة وغير ذلك. ومنها: تحريم النظر إلى الأحنبة. ومنها: إزالة المنكر ناليد لمن أمكنه. ومنها: جواز النيابة في الحج عن العاجز المأبوس منه لهرم أو زمانة أو موت. ومنها: جواز حج المرأة عن الرجل. ومنها: بر الوالدين بالقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة وفقه وحج عنهما وغير ذلك. ومنها: وجوب الحج على من هو عاجز بنفسه مستطيع بعيره كولد، وهذا مذهبا؛ لأنها قالت: 'أذركته فريضة الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة'. ومنها: جوار قول: حجة الوداع، وأنه لا يكره ذلك، وسق بيان هذا مرات. أقوال الأئمة في حوار الحج عن العاجز: ومنها: جوار حج المرأة بلا محرم إذا أمت على نفسها، وهو مذهبنا، ومذهب الجمهور حوار الحج عن العاجز بموت أو عصب، وهو الزمانة والهرم ونحوهما. وقال مالك والليث والحسن بن صالح: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام. قال القاضي: وحكي عن الشعبي وبعض السلف: لا يصح الحج عن ميت ولا غيره، وهي رواية عن مالك، وإن أوصى به. وقال الشافعي والجمهور: يجوز الحج عن ميت عن فرضه ونذره، سواء أوصى به أم لا ويجزى عنه، ومذهب الشافعي وغيره أن ذلك واجب في تركته، وعدنا يجوز للعاجز الاستئابة في حج التطوع على أصح القولين، واتفق العلماء على جواز =

\* قوله: 'إن فريضة الله على عباده في حج أذركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة'.

هذا الحديث يقتضي أنها رعمت أن الحج فرض على أبيها، وهو في تلك الحالة، وأن النبي ﷺ قررها على رعمها ذلك، والمخالف في ذلك يقول: إن الاستئابة شرط للحج بالكتاب، فلا بد من تأويل الحديث، ولا يخفى أن الاستئابة قد فسرت في الحديث بالزاد والراحلة، فاشتراط استئابة رائدة على ذلك يحتاج إلى دليل، نعم من لا يقدر يجب عليه الحج لا ليحج نفسه بل ليوصي غيره أو يحج عنه غيره، والله تعالى أعلم.



٣٢٥٠ - (٢) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَنَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "فَحُجِّي عَنْهُ".

= حج المرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح فسمعه، وكذا يجمعه من مع أصل الاستنابة مطلقاً، والله أعلم. \*\*

\*\* قال في فتح الملهم: واستدل عموم حديث الباب على جوار صحة حج من لم يحج نية عن غيره، ويقال له: حج الضرورة - بالصاد المهملة - وهذا مذهب الحنفية رحمهم الله، فصرح في الدر المختار بجوازه، ولكن قال: إن غيره أول؛ لعدم الخلاف. (فتح الملهم: ٢٢٣/٦ بيروت)

\*\*\*\*\*

## [٧٤ - باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به]

٣٢٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ رَكْباً بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: "مَنِ الْقَوْمُ؟" قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: "رَسُولُ اللَّهِ" فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ".

٣٢٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ".

## ٧٤ - باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به

قوله: "لَقِيَ رَكْباً بِالرَّوْحَاءِ" فقال: من القوم؟ فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: رسول الله. "الرَّكْب" أصحاب الإبل خاصة، وأصله أن يستعمل في عشرة فما دونها، وسبق في مسلم في الأذان أن "الروحاء" مكان على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة، قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً، فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل كونه نهاراً لكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك؛ لعدم هجرهم، فأسلموا في بلداهم، ولم يهاجروا قبل ذلك.

أقوال الأئمة في انعقاد حج الصبي وترتب أحكام الحج عليه من الحرمات الإحرام: قوله: "رفعت امرأة صبياً لها فقالت. ألهذا حج؟ قال. نعم، ولك أجر" فيه حجة للشافعي ومالك وأحمد، وجهاهير العلماء أن حج الصبي منعقد صحيح يثاب عليه، وإن كان لا يجزيه عن حجة الإسلام، بل يقع تطوعاً، وهذا الحديث صريح فيه، وقال أبو حنيفة: لا يصح حجه، قال أصحابه: وإنما فعلوه تمرياً له ليعتاده فيفعنه إذا بلغ، وهذا الحديث يرد عليهم.

قال القاضي: لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان، وإنما معه طائفة من أهل البدع، ولا يلتفت إلى قولهم، بل هو مردود بفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة، وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينعقد حجه، وتجري عليه أحكام الحج، وتجب فيه الفدية ودم الحبران وسائر أحكام البالغ؟ فأبو حنيفة يجمع ذلك كله ويقول: إنما يجب ذلك تمرياً على التعليم، والجمهور يقولون: تحري عليه أحكام الحج في ذلك، ويقولون: حجه منعقد يقع نفلًا؛ لأن النبي ﷺ جعل له حجاً، قال القاضي: وأجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت، فقالت: يجزئه، ولم تلتفت العلماء إلى قولها.

٣٢٥٣ (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟  
قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكِ أُخْرٌ".

٣٢٥٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِمِثْلِهِ.

قوله ﷺ: وَلَكِ أُخْرٌ معناه: سبب حملها وتحنيتها إياه ما يحتسه المحرم، وفعل ما يفعله المحرم، والله أعلم. وأما  
الولي الذي يحرم عن الصبي، فالصحيح عند أصحابنا أنه الذي يبي ماله، وهو أبوه أو جده، أو الوصي أو لقيم  
من جهة القاضي، أو القاضي أو الإمام، وأما الأم، فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة  
القاضي، وقيل: إنه يصح إحرامها وإحرام لعصه، وإن لم يكن لهم ولاية المال، هذا كله إذا كان صغيراً لا يميز،  
وإن كان مميزاً أدن له الولي فأحرم، فلو أحرم بغير إذن بولي، أو أحرم الولي عنه ثم يعقد على لأصح، وصفة  
إحرام الولي عن غير المميز أن يقول بقبه: جعلته محرماً، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [٧٥ - باب فرض الحج مرة في العمر]

٣٢٥٥ - (١) وَحَدَّثَنِي رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنِّيهَا النَّاسُ! قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا" فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَكَتَ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ"، ثُمَّ قَالَ: 'ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ'."

## ٧٥ - باب فرض الحج مرة في العمر

أقوال أهل العلم في مقتضي الأمر التكرار هذا الرجل لسائل هو: "الأقرع بن حابس" كذا جاء مبياً في غير هذه الرواية، واختلف الأصوليون في أن الأمر هل يقتضي التكرار؟ والصحيح عند أصحاب لا يقتضيه، والثاني: يقتضيه، والثالث: يتوقف فيما راد على مرة على البيان، فلا يحكم باقتضائه ولا يجمعه، وهذا الحديث قد يستدل به من يقول بالتوقف؛ لأنه سأل فقال أكل عام، ولو كان مطلقاً يقتضي التكرار أو عدمه لم يسأله، ولقال له النبي ﷺ: "لا حاجة إلى السؤال"، بل مطلقه محمول على كذا، وقد يجيب الآخرون عنه بأنه سأل استظهاراً واحتياطاً.

وقوله: 'ذروني ما تركتكم' ظاهر في أنه لا يقتضي التكرار، قال الماوردي: ويحتمل أنه إما احتمال التكرار عنده من وجه آخر؛ لأن الحج في السنة قصد فيه تكرار، فاحتمل عنده التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الأمر، قال: وقد تعقب بما ذكرناه عن أهل السنة ههنا من قال بإيجاب العمرة، وقال: لما كان قوله تعالى: ﴿وَبِهِ عَلَى كَلِّ حَجٍّ سَنَةً﴾ (آل عمران: ٩٧) يقتضي تكرار قصد البيت بحكم اللغة والاشتقاق، وقد أجمعوا على أن الحج لا يجب إلا مرة كانت العودة الأخرى إلى البيت يقتضي كونها عمرة؛ لأنه لا يجب قصده لغير حج وعمرة بأصل شرع.

فقه الحديث: وأما قوله ﷺ: "و فسبعم، وحجت فيه دليل للمذهب الصحيح أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا يشترط في حكمه أن يكون نوحى، وقيل: يشترط، وهذا القائل يجيب عن هذا الحديث بأنه لعنه أوحى إليه ذلك، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'ذروني ما تركتكم' دليل على أن الأصل عدم الوجوب، وأنه لا حكم قبل ورود استرخ، وهذا هو الصحيح عند محققي الأصوليين؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥).

بيان القاعدة الهامة من قواعد الإسلام: قوله ﷺ: 'قد أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم' هذا من قواعد الإسلام المهمة، ومن جموع الكلم التي أعطيها ﷺ، ويدخل فيه ما لا يخص من الأحكام كالصلاة بأواعها، =

= فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بـ"لأقوى"، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو العسل غسل الممكن، وإذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته أو لغسل الحاسة فعل الممكن، وإذا وجبت إزالة منكرات أو فطرة جماعة من تزمه نفقتهم أو نحو ذلك، وأمكنه البعض فعل الممكن، وإذا وجد ما يستر بعض عورته أو حفظ بعض الفاتحة أتى بالممكن، وأشبه هذا غير منحصرة، وهي مشهورة في كتب الفقه، والمقصود التنبيه على أصل ذلك، وهذا الحديث موافق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن: ١٦) وأما قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ (ال عمران: ١٠٢)

رفع التعارض عن مفهوم الآيتين: ففيها مذهبان: أحدهما: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ والثاني: وهو الصحيح أو الصواب، وبه حزم المحققون أنها ليست منسوخة، بل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مفسرة لها ومبينة للمراد بها، قالوا: "وحق تقاته" هو امتثال أمره واحتساب محبه، ولم يأمر سبحانه وتعالى إلا بالمستطاع، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦). وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨) والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "وإذا همينكم عن شيء فدعوه" فهو على إطلاقه، فإن وجد عذر يبيحه، كأكل الميتة عند الضرورة، أو شرب الخمر عند الإكراه، أو التلطف بكلمة الكفر إذا أكره، ونحو ذلك، فهذا ليس منهيًا عنه في هذا الحال، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة بأصل الشرع، وقد تجب زيادة بالدر، وكذا إذا أراد دخول الحرم لحاجة لا تكرر، كزيارة وتجارة على مذهب من أوجب الإحرام لذلك محج أو عمرة، وقد سبقت المسألة في أول كتاب الحج، والله أعلم.

## [٧٦ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره]

٣٢٥٦- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

## ٧٦ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

قوله ﷺ: "لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم"، وفي رواية: "فوق ثلاث" وفي رواية: "ثلاثة" وفي رواية: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعها ذو محرم" وفي رواية: "لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها أو زوجها" وفي رواية: "هي أن تسافر المرأة مسيرة يومين" وفي رواية: "لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها ذو حرمة منها" وفي رواية: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم" وفي رواية: "مسيرة يوم وليلة" وفي رواية: "لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم. هذه روايات مسلم. وفي رواية لأبي داود: "ولا تسافر بريداً".

معنى البريد والتوفيق بين الروايات: والبريد: مسيرة نصف يوم قال العلماء: اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين، واختلاف المواطن، وليس في النهي عن الثلاثة تصريح بإناحة اليوم واللييلة أو البريد، قال البيهقي: كأنه سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم، فقال: لا، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم، فقال: لا، وسئل عن سفرها يوماً فقال: لا، وكذلك البريد فأدى كل منهم ما سمعه، وما جاء منها مختلفاً عن رواية واحد، فسمعه في مواطن، فروى تارة هذا وتارة هذا، وكله صحيح، وليس في هذا كنه تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر، ولم يرد ﷺ تحديد أقل ما يسمى سفراً، فالخلاص أن كل ما يسمى سفراً انتهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك لرواية ابن عباس المطلقة، وهي آخر روايات مسلم السابقة: "لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم" وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لعموم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧) وقوله ﷺ: "بني الإسلام على خمس" الحديث.

مذاهب الأئمة في اشتراط المحرم لوجوب الحج على المرأة: واستطاعتها كاستطاعة الرجل، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها، فأبو حنيفة يشترطه لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي، وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري والنخعي، وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه: لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها، قال أصحابنا: يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات، ولا يلزمها الحج عندنا إلا بأحد =

- ٣٢٥٧ (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
- فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ: "ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".
- ٣٢٥٨ (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

= هذه الأشياء، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يرمها، لكن يجوز لها الحج معها، هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: يلزمها وجود سوة أو امرأة واحدة، وقد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد، بل تسير وحدها في حملة القافلة وتكون آمنة، والمشهور منصوص الشافعي وحماهير أصحابه هو الأول.

واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع وسفر الربرة والتجارة، ونحو ذلك من لأسفار التي ليست واحدة، فقام بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع سوة ثقات كحجة الإسلام، وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع روح أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة، وقد قال لقاضي: وافق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج ولعمرة إلا مع ذي محرم إلا المحجرة من دار الحرب، فاتفقوا على أن عيها أن تهاجر منها إلى دار الإسلام وبها م يكن معها محرم، ولفرق بينهما أن إقامتها في دار الكفر حرام إذا لم تستطع بطهر لدين، وتحشى على دينها ونفسها، وليس كذلك التأخر عن الحج، فإنهم اختلفوا في الحج، هل هو على الفور أم على التراخي؟

قال القاضي عياض: قال القاضي: هذا عدي في الشابة، وأما الكيرة غير المشتهاة، فتسافر كيف شاءت في كل لأسفار بلا روح ولا محرم، وهذا الذي قاله القاضي لا يوافق عليه؛ لأن المرأة مطبة الصمغ فيها، ومطبة الشهوة ولو كانت كبيرة، وقد قالوا: لكل ساقطة لاقطة، ويحتمل في لأسفار من سفهاء الناس وسقطتهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالعجور وغيرها لعنة شهوته، وقلة دينه ومروءته وخيائته، ونحو ذلك، والله أعلم.

واستدل أصحاب أبي حنيفة برواية ثلاثة أيام مذهبهم أن قصر الصلاة في اسفر لا يجوز إلا في سفر يلبع ثلاثة أيام، وهذا استدلال فاسد، وقد جاءت الأحاديث بروايات محتمة كما سبق، وبينا مقصودها، وأن السفر يطلق على يوم وعنى برید وعنى دون ذلك، وقد أوضحت الجواب عن شهرتهم إيصاحاً بليغاً في باب صلاة المسافر من 'شرح المهدد'، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في فتح الملهم وفي رد المحتار: وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد، ويسعى أن يكون العتوى عليه، لفساد الرمد (شرح السب) ويؤيده حديث الصحيحين: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عيها، وفي لفظ لمسلم: 'مسيرة ليلة'، وفي لفظ: 'يوم'... (فتح الملهم: ٢٣١/٦ بيروت)

٣٢٥٩- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ - عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثاً فَأَعْجَبَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الذَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، أَوْ زَوْجُهَا".

قوله ﷺ: 'إلا ومعها ذو محرم' فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن جميع المحارم سواء في ذلك، فيجوز لها المسافرة مع محرمها بالنسب، كاسها وأخيها وابن أخيها وابن أختها وحالها وعمها، ومع محرمها بالرضاع كأخيها من الرضاع، وابن أخيها وابن أختها من المحوهم، ومع محرمها من المصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها، ولا كراهة في شيء من ذلك، وكذا يجوز لكل هؤلاء الحلوة بها والنظر إليها من غير حاجة، ولكن لا يحل النظر بشهوة لأحد منهم، هذا مذهب الشافعي والجمهور، ووافق مالك على ذلك كله إلا ابن زوجها، فكره سفرها معه؛ لفساد الناس بعد العصر الأول، ولأن كثيراً من الناس لا يعرفون من روعة الأب نفرها من محارم النسب، قل: والمرأة فتنة إلا فيما جبل الله تعالى النفوس عليه من الفرة عن محارم النسب، وعموم هذا الحديث يرد على مالك، والله أعلم.

بيان معنى المحرم في الشرع: وأعلم أن حقيقة المحرم من النساء التي يحور النظر إليها واخوة بها، والمسافرة بها كل من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها، فقولنا: "على التأييد" احتراز من أخت المرأة وعمتها وحالتها ونحوهن، وقولنا: "سبب مباح" احتراز من أم الموطوءة وبشبهة وبنيتها، فإهما تحرمان على التأييد وليستا محرمين؛ لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة؛ لأنه ليس بفعل مكلف، وقولنا: "لحرمتها" احتراز من الملاعة، فإنها محرمة على التأييد بسبب مباح، وليست محرماً؛ لأن تحرعها ليس لحرمتها بل عقوبة وتعليظاً، والله أعلم.

حكم نذر الذهاب إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي والأقصى وحكم شد الرحال إلى ما سوى هذه المساجد: قوله ﷺ: 'لا تشدوا رحالكم إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدى هذا، ومسجد الخرم، ومسجد الأقصى' فيه بيان عظيم فضيلة هذه المساجد لثلاثة ومزيتها على غيرها؛ لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولفضل الصلاة فيها، ولو نذر الذهاب إلى المسجد الحرام لزمه قصده لحج أو عمرة، ولو نذره إلى المسجدين لأحرين فقولان للشافعي: أحدهما عند أصحابه: يستحب قصدهما، ولا يحب، والثاني: يجب، وإن قال كثيرون من العلماء، وأما باقي المساجد سوى الثلاثة، فلا يحب قصدها بالندر، ولا يعقد نذر قصدها، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا محمد بن مسمو المالكي فقال: إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده؛ لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكباً وماشياً، وقال الليث بن سعد: يزمه قصد ذلك المسجد أي مسجد كان، وعلى مذهب الجماهير لا ينعقد نذره، ولا يرمه شيء، وقال أحمد: يلزمه كفارة يمين.



٣٢٦٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَزْعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا، فَأَعْجَبَنِي وَأَنْقَنَنِي، نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَاقْتَصَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

٣٢٦١ - (٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَهْمِ بْنِ مِنْجَابٍ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٢ (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ -: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٣ (٨) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

- واحتلف العلماء في شد الرحال، وأعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصحاحين وإلى المواضع الفاصلة ونحو ذلك فقال الشيخ أبو محمد الحويي من أصحابنا: هو حرام، وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره، والصحيح عند أصحابنا، وهو الذي اختاره إمام الحرمين، والمحققون: أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة، والله أعلم. \*\*

قوله: "فأعجبتني وأنقنتني" معنى "أنقنتني" أعجبتني، وإنما كرر المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً؛ لبيان والتوكيد، قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (البقرة: ١٥٧) والصلاة من الله الرحمة، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (الأفال: ٦٩) والطيب هو الحلال، ومنه قول الخطيب: ألا حبذا همد وأرضها همد وهدأتني من دوها التأي والبعد والتأي: هو البعد.

\*\* قال في فتح الملهم: فشدد الرحال كناية عن السفر، ولهذا قال ابن عابدين: وما نسب إلى الحافظ ابن تيمية الحبشي من أنه يقول بالنهي عن زيارة قبره الشريف فقد قال بعض العلماء: إنه لا أصل له، وإنما يقول بالنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القصور، ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء. (فتح الملهم: ٢٣٣/٦ بيروت)

٣٢٦٤ - (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا".

٣٢٦٥ - (١٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٦ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا".

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ؓ" رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها". استدراك الدارقطني والجواب عنه: هكذا وقع هذا الحديث في نسخ بلادنا عن سعيد عن أبيه، قال القاضي عياض: وكذا وقع في النسخ عن الجلودي وأبي العلاء والكسائي، وكذا رواه مسلم في الإسناد السابق قبل هذا: عن قتيبة عن الليث عن سعيد عن أبيه، وكذا رواه البخاري ومسلم من رواية ابن أبي ذئب: عن سعيد عن أبيه قال: واستدرك الدارقطني عليهما إخراجهما هذا عن ابن ذئب، وعلى مسلم إخراجهما إياه عن الليث عن سعيد عن أبيه، وقال: الصواب عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر "أبيه"، واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولم يذكروا: "عن أبيه"، قال: والصحيح عن مسلم في حديثه هذا: عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه، وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي، وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك.

قال الدارقطني: ورواه الزهراني والقروي عن مالك فقالا: عن سعيد عن أبيه، هذا كلام القاضي. قلت: وذكر حلف الواسطي في "الأطراف": أن مسماً رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من سننه والترمذي في النكاح عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود في الحج أيضاً عن القعني والعلاء عن مالك عن يوسف ابن موسى عن جرير كلاهما عن سهيل عن سعيد عن أبي هريرة، فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه، فلعله سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمعه من أبي هريرة نفسه، فرواه تارة كذا وتارة كذا، وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف، والله أعلم.

٣٢٦٧ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -: حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا".

٣٢٦٨ - (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُضِعُ يَدَهَا فِي يَدِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ رَوْحُهَا أَوْ أَخُوها أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا".

٣٢٦٩ - (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَسَجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٢٧٠ - (١٥) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: "لَا يَخْبُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ،

قوله ﷺ: لا يَخْبُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُفَصَّلٌ: لِأَنَّهُ مَنِ كَانَ مَعَهَا مُحْرَمٌ مَنِ انْتَفَضَتْ عَنْهُ، فَقَدْ تَقَدَّرَ الْحَدِيثُ. لَا يَقْعُدُ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ.

وقوله ﷺ: مَعَها ذُو مَحْرَمٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مُحْرَمًا هَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مُحْرَمًا هَا، وَهَذَا الْاِحْتِمَالُ لثَانِي هُوَ الْحَارِي عَلَى قَوْلِ عَدِ الْفُقَهَاءِ: فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مُحْرَمٌ هَا كَانِهَا وَأُخْيَاهَا وَأُمُّهَا وَأُخْتُهَا، أَوْ يَكُونَ مُحْرَمًا لَهُ كَأَخِيهِ وَسِتِّهِ وَعَمَتِهِ وَحَالَتِهِ، فَيَحُورُ الْقَعُودُ مَعَهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ، ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ مُحْصُوصٌ بِصَاحِبِ الْبَرَاءَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا رَوْحُهَا كَانَ كَالْمَحْرَمِ وَأَوْرَى بِالْحَوَارِ.

بيان حرمة احتلوه بالأختية والأمرد الأحيى حسب الصورة وأما إذا حلا لأخي - لأختية من غير ثبات معها، فهو حرام باتفاق العلماء، وكذا لو كان معهم من لا يستحي منه لصعره كان سببًا وثلاثًا وبحسب ذلك، فإن وجوده كالعدم، وكذا لو اجتمع رجال بامرأة أجنبية، فهو حرام بخلاف ما لو اجتمع رجل بسوء أحاب، فإن الصحيح حواره، وقد أوضحت المسألة في 'شرح المذهب' في باب صفة لأئمة في أوائل 'كتاب الحج'، واختار أن الخلوة بالأمرد الأحيى الحسن كالمرة، فتحرم الخوة به حيث حرمت بالمرأة، إلا إذا كان في جمع من رجال المصوبين، قد أصحاب: ولا فرق في تحريم الخوة حيث حرماها بين الخوة في صلاة أو غيرها، ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة بأن يجد امرأة أجنبية مقطوعة في الطريق أو نحو ذلك، فيباح له استصحابها.

وَلَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ". فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَسَبْتُ\* فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: "انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ أَهْلِكَ".

٣٢٧١- (١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٢٧٢- (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيَّ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

= بل يلزمه ذلك إذا خاف عليها لو تركها، وهذا لا اختلاف فيه، ويدل عليه حديث عائشة في قصة الإفك، والله أعلم.

قوله: "فقام رجل بـ رسول الله" بـ مرأتي خرجت حاجة وبـي كنت في غزوه كذا وكذا، و... نص فحج مع مرأتك فيه تقدم الأهم من الأمور المتعارضة؛ لأنه لما تعارض سفره في الغزو وفي الحج معها رجح الحج معها؛ لأن العزو يقوم غيره في مقامه عنه بخلاف الحج معها.

قوله: 'وحدثنا بن أبي عمر حدثنا هـسم - يعني بن سيمان - محرومي عن بن جريج هذا إسناد نحوه ومذكر ولا يحدون رجل بمرأة إلا ومعها ذو محرم هذا آخر أصوات الذي لم يسمعه أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان من مسلم، وقد سبق بيان أوله عند أحاديث: رحم الله المحققين والمقصرين، ومن هنا قال أبو إسحاق: حدثنا مسلم بن الحجاج قال: وحدثني هارون بن عبد الله قال: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير الحديث، وهو أول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم قوله: وبـي كنت في غزوة كذا' إلخ: اكتنت بصيغة المجهول المتكلف، من باب لا فتعال أي: كنت نفسي في أسماء من عين تلك العراة. (فتح الملهم: ٢٣٧/٦ بيروت)

## [٧٧ - باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره]

- ٣٢٧٣- (١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ. وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ! إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ! هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ! أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ". وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: "آيُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ".
- ٣٢٧٤- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُونِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمُنْتَظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ.

## ٧٧ - باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

شرح الغريب: قوله: 'كان إذا استوى على بغيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين' إلى آخره معنى مقرنين: مطبقين أي ما كنا نطبق قهقه واستعماله لولا تسخير الله تعالى إياه لنا، وفي هذا الحديث استحباب هذا الذكر عند ابتداء الأسفار كلها، وقد جاءت فيه أذكار كثيرة جمعها في كتاب الأذكار.

قوله ﷺ: 'اللهم! إني أعوذ بك من وعْثاء السفر، وكآبة المنظر، وسوء المنقلب في المال والأهل'. 'الوعْثاء' بفتح الواو وإسكان العين المهملة وبالثاء المثناة وبالمدة، وهي: المشقة والشدة، و'الكآبة' بفتح الكاف وبالمدة، وهي: تعير النفس من حزن وغموه، و'المنقلب' بفتح اللام: المرجع.

قوله: 'واخوّر بعد الكون' هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم 'بعد الكون' بالنون، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون، وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في صحيح مسلم، قال القاضي: وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم، قال: ورواه العذري: 'بعد الكور' بالراء، قال: والمعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون.

٣٢٧٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: يَبْدَأُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا جَمِيعاً: "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ".

الرد على نسبة الوهم إلى عاصم في ذكر (الكون) بدل (الكور): قال القاضي: قال إبراهيم الحربي: يقال: إن عاصماً وهم فيه، وأن صوابه "الكور" بالراء. قلت: وليس كما قال الحربي، بل كلاهما روايتان، ومن ذكر الروايين جميعاً الترمذي في "جامعه" وخلائق من المحدثين، وذكرهما أبو عبيد وخلائق من أهل اللغة وغريب الحديث، قال الترمذي بعد أن رواه بالنون: ويروي بالراء أيضاً، ثم قال: وكلاهما له وجه، قال: ويقال: هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى المعصية، ومعناه: الرجوع من شيء إلى شيء من الشر، هذا كلام الترمذي، وكذا قال غيره من العلماء معناه: بالراء والنون جميعاً: الرجوع من الاستقامة أو الريادة إلى القصر، قالوا: ورواية الراء مأخوذة من تكوير العمامة وهو لفها وجمعها، ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً إذا وجد واستقر، قال المازري في رواية الراء: قيل أيضاً: إن معناه: أعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن ك فيها، يقال: كار عمامته إذا لفها، وحارها إذا نقصها، وقيل: نعود بك من أن تفسد أمورنا بعد صلاحها، كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس، وعلى رواية النون قال أبو عبيد: سئل عاصم عن معناه فقال: ألم تسمع قولهم حار بعد ما كان، أي: أنه كان على حالة جميلة، فرجع عنها، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'ودعوة المظلوم' أي: أعود بك من الظلم، فإنه يترتب عليه دعاء المظلوم، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، ففيه التحذير من الظلم ومن التعرض لأسبابه.

## [ ٧٨ - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ]

٣٢٧٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْحَيُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدْفِدٍ كَبَرٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ. وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ".

٣٢٧٧ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ إِلَّا حَدِيثَ أَيُّوبَ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ.

٣٢٧٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ وَصَفِيَّةُ رَدِيفَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ: "آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ" فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ.

## [ ٧٨ - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ]

شرح الغريب والكلمات: قوله: قفل من خشوش، أي: رجع من الغزو.

وقوله: إذا أوفى على ثنية أو فدفة كبر معنى "أو في": ارتفع وعلا، و"الفدفة" بهائين مفتوحتين بيهما دال مهملة ساكنة، وهو: الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع، وقيل: هو الفلاة التي لا شيء فيها، وقيل: عليظ الأرض ذات الحصى، وقيل: الجلد من الأرض في ارتفاع، وجمعه فدافد. قوله ﷺ: "يؤن" أي راجعون.

قوله ﷺ: 'صدق الله وعده وصر عبده وهرم الأحرار وحده' أي: صدق وعده في إظهار الدين، وكون العاقبة للمتقين، وغير ذلك من وعده سبحانه ﴿إِنْ تَلَّهْ لَا يُخْلَفُ﴾ (ال عمران: ٩) وهرم الأحرار وحده أي: من غير قتال من الآدميين، والمراد الأحرار الذين اجتمعوا يوم الحندق، وتحربوا على رسول الله ﷺ فأرسل =

٣٢٧٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

= الله عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها، وهذا يرتبط قوله ﷺ: 'صدق الله' تكذيباً لقول المنافقين، والذين في قلوبهم مرض: ﴿مَا وَعَدَ اللَّهُ رَسُولَهُ، إِلَّا غُرُورًا﴾ (الأحزاب: ١٢) هذا هو المشهور أن المراد: أحزاب يوم الحندق، قال القاضي: وقيل: يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، والله أعلم.

\* \* \* \*



## [ ٧٩ - باب التعريس بذى الحليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة ]

٣٢٨٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٢٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِيخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنِيخُ بِهَا وَيُصَلِّي بِهَا.

٣٢٨٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي أَبَا ضَمْرَةَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَ يُنِيخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٢٨٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مُعْرَسِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مُبَارَكَةٌ.

٣٢٨٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى وَهُوَ فِي مُعْرَسِهِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ: إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مُبَارَكَةٌ.

## ٧٩ - باب التعريس بذى الحليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة

قوله ﷺ: "أناخ بالبطحاء التي بذى الحليفة قصي، وكان ابن عمر يفعل ذلك". وفي الرواية الأخرى: "أن النبي ﷺ أتى في معرسته بذي الحليفة فقيل له: إنك ببطحاء مباركة".

شرح الغريب: قال القاضي: "المعرس" موضع النزول، قال أبو زيد: عرس القوم في المنزل إذا نزلوا به أي: وقت كان من ليل أو نهار. وقال الخليل والأصمعي: التعريس: النزول في آخر الليل. قال القاضي: والنزول بالبطحاء بذي الحليفة في رجوع الحاج ليس من ماسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركاً بآثار النبي ﷺ =

قَالَ مُوسَى: وَقَدْ أَنَاخَ سَالِمٌ بِالْمَنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ بِهِ، يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطِنُ الْوَادِي، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ.

= ولأنها بطحاء مباركة، قال: واستحب مالك النزول والصلاة فيه، وأن لا يجاور حتى يصلي فيه، وإن كان في غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصلّي، قال: وقيل إنما نزل به ﷺ في رجوعه حتى يصبح لئلا يبعثوا الناس أهابهم ليلاً، كما نهي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٨٠ - باب لا يحج البيت مشرك. ولا يطوف بالبيت عريان. وبيان يوم الحج الأكبر ]

٣٢٨٥ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ أَلِ بْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ: لَا يَحْجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

## ٨٠ - باب لا يحج البيت مشرك. ولا يطوف بالبيت عريان. وبيان يوم الحج الأكبر

قوله: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في حجه إلى أمرة حسب رسول الله ﷺ من حجة الوداع في رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ لَا يَحْجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يُؤَدُّونَ مِنْ رَبِّكَ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ (التوبة: ٣) ففعل أبو بكر وعبي وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة هذا الأُداء يوم النحر بإذن النبي ﷺ فِي أَصْلِ الْأَدَاءِ، وَأَصْطَحَرُ أَنَّهُ عَيْنُ يَوْمٍ لِلْحَجِّ فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَلِأَنَّهُ مُعْطَى لِمُسْتَكْتَفٍ فِيهِ.

أقوال العلماء في تعيين اليوم الحج الأكبر: وقد اختلفت العلماء في إيراد يوم الحج الأكبر فمير: يوم عرفة، وقال مالك والشافعي والجمهور: هو يوم النحر، ونقل القاضي عياض عن الشافعي أنه يوم عرفة، وهذا خلاف المعروف من مذهب الشافعي، فإن العلماء: وقيل: الحج الأكبر بالاحتراز من حج الأصغر وهو العمرة، واحتج من قال: هو يوم عرفة بالحديث المشهور: 'الحج عرفة'، والله أعلم.

قوله ﷺ: لَا يَحْجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَمَسُّوهُ حَسًّا وَلَا يُفْرَوُا تَمَسُّدًا﴾ (التحرمة بعد عهده) هـ (التوبة: ٢٨) وإيراد التمسُّد الحرام: ههنا الحرام كنه، فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال، حتى لو جاء في رسالة أو أمر مهم لا يمكن من الدخول، بل يخرج إليه من يفرض الأمر المتعلق به، ولو دخل خفية ومرص ومات وأخرج من الحرم.

قوله ﷺ: وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ هَذَا إِطْلَاقٌ مَا كَانَتْ الْحَاهِيَةِ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عَرَاةً، وَاسْتَدْلَ بِهِ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ الطَّوَافَ بِشَرْطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [ ٨١ - باب فضل يوم عرفة ]

٣٢٨٦- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟".

## ٨١ - باب فضل يوم عرفة

قوله ﷺ: "ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول: ما أراد هؤلاء؟" هذا الحديث ظاهر الدلالة في فضل يوم عرفة، وهو كذلك، النكتة الغريبة: ولو قال رجل: امرأتني طالق في أفضل الأيام فلاصحابا وجهان: أحدهما: تطلق يوم الجمعة؛ لقوله ﷺ: "خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة". كما سبق في صحيح مسلم، وأصحهما: يوم عرفة: للحديث المذكور في هذا الباب، ويتأول حديث يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسوع، قال القاضي عياض: قال المازري: معنى 'يدنو' في هذا الحديث، أي: تدنو رحمته وكرامته، لا دنو مسافة ومماسة، قال القاضي: يتأول فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا، كما جاء في الحديث الآخر من عبط الشيطان يوم عرفة لما يرى من ترل الرحمة. قال القاضي: وقد يريد دنو الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن أمره سبحانه وتعالى، قال: وقد وقع الحديث في صحيح مسلم مختصراً، وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر قال: "إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة يقول: هؤلاء عبادي جاؤوا شعثاً غبراً يرجون رحمتي، ويخافون عذابي، ولم يروني، فكيف لو رأوني". وذكر باقي الحديث.

\* \* \* \*

## [٨٢ - باب فضل الحج والعمرة]

٣٢٨٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجَّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ". \*

## ٨٢ - باب فضل الحج والعمرة

قوله ﷺ: 'العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما' هذا ظاهر في فضيلة العمرة، وأنها مكفرة لخطايا الواقعة بين العمرتين، وسبق في كتاب الطهارة بيان هذه الخطايا وبيان الجمع بين هذا الحديث، وأحاديث تكفير الوضوء للخطايا، وتكفير الصلوات وصوم عرفة وعاشوراء.

أقوال الأئمة في حواز تكرار العمرة وعدم جواز في السنة الواحدة: واحتج بعضهم في بصرة مذهب الشافعي والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مراراً، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة، قال القاضي: وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة، واعلم أن جميع السنة وقت للعمرة، فتصح في كل وقت منها إلا في حق من هو متلبس بالحج، فلا يصح اعتماؤه حتى يفرغ من الحج، ولا تكره عندنا لغير الحاج في يوم عرفة والأضحية والتشريق وسائر السنة، وبهذا قال مالك وأحمد وجهاهم العلماء. وقال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام: يوم عرفة والحر وأيام التشريق. وقال أبو يوسف: تكره في أربعة أيام وهي: عرفة والتشريق.

أقوال العلماء في حكم العمرة: واختلف العلماء في وجوب العمرة: فمذهب الشافعي والجمهور أنها واجبة، ومن قال به عمر، وابن عمر، وابن عباس، وطاؤوس، وعطاء، وابن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، ومسروق، وابن سيرين، والشعبي، وأبو ردة ابن أبي موسى، وعند الله بن شداد، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وداود، وقال مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور: هي سنة وليست واجبة، وحكي أيضاً عن الشعبي.

تفسير الحج المبرور. قوله ﷺ: 'و الحج المبرور ليس به جزاء إلا الجنة' الأصح الأشهر أن المبرور هو الذي لا يحالطه إثم، مأخوذ من البر، وهو الطاعة، وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول أن يرجع حياً مما كان، ولا يعاود المعاصي، وقيل: هو الذي لا رياء فيه، وقيل: الذي لا يعقبه معصية، وهما داخلان فيما قلناه، ومعنى "ليس له جزاء إلا الجنة": أنه لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفيره بعض ذنوبه، بل لا بد أن يدخل الجنة، والله أعلم.

\* قوله: 'ليس به جزاء إلا الجنة' أي: دحوها دحولاً أولياء إد مطلق المدحول يكفي فيها الإيمان، وعلى هذا فهذا الحديث يفيد أن الحج يعمر به الصغار والكبار كحديث رجع كما ولدته أمه، والله تعالى أعلم.

٣٢٨٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سَهْلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، كُلِّ هَؤُلَاءِ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٢٨٩ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرُفْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ."

٣٢٩٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ وَ أَبِي الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلِّ هَؤُلَاءِ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: "مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرُفْ وَلَمْ يَفْسُقْ".

٣٢٩١ - (٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

قوله ﷺ: "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرُفْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ".

تفسير الرفث: قال القاضي: هذا من قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ (البقرة: ١٩٧) و"الرَّفَثُ" اسم للفحش من القول. وقيل: هو الجماع، وهذا قول الجمهور في الآية، قال الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الْأَضْيَافِ أَلْرَفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) يقال: رَفَثَ وَرَفَثَ بفتح الفاء وكسرهما يَرِفُثُ وَيَرِفُثُ بِضم الفاء وكسرهما وفتحها، ويقال أيضاً: أَرَفَثَ بِالْأَلْفِ، وقيل: الرفث: التصريح بذكر الجماع، قال الأزهري: هي كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة، وكان ابن عباس يخصصه بما حوطب به النساء، قال: ومعنى "كيوم ولدته أمه" أي: بغير دس، وأما "الفسوق" فالمعصية، والله أعلم.

## [٨٣ - باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها]

٣٢٩٢ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ نَحْوَ حَارِثَةَ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: 'وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟'.

وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ\*\* وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ.

٣٢٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ وَذَلِكَ فِي حَجَّتِهِ، حِينَ دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، فَقَالَ: "وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَثَرًا؟".

## [٨٣ - باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها]

قوله: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ من وهل ترثنا عاقيل من ربيع أو دور؟ وكان عاقيل وراثا لأصله هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا؛ لأنهما كانا مسلمين وكان عاقيل وصالح كافرين. قال القاضي عياض: لعله أضاف الدار إليه ﷺ لسكانها إياها مع أن أصلها كان لأبي طالب؛ لأنه الذي كفله ولأنه أكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على أملاك عبد المطلب، وحررها وحده لسنته على عادة الجاهلية، قال: ويحتمل أن يكون عاقيل ناع جميعها وأحررها عن أملاكهم، كما فعل أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين، قال الداودي: فباع عاقيل جميع ما كان للنبي ﷺ ولم يبق هاجر من بين عبد المطلب.

وقوله ﷺ: وهل ترك لنا عاقيل من دور؟

اختلاف أهل العلم في أن مكة هل فتحت صلحا أو عنوة وقهراً. فيه دلالة للمذهب الشافعي وموافقه أن مكة =

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'ولم يرثه جعفر' بخ. وهو المشهور بالصيار دي الحاحين، وطالب أسير من عاقيل، وهو من جعفر، وهو من علي، والتفاوت بين كل واحد والآخر عشر سبعم، وهو من النواذر. (فتح الملهم: ٢٥٠/٦ بيروت)

٣٢٩٤- (٣) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ زَمَنَ الْفَتْحِ قَالَ: "وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنَزِلٍ؟".

= فتحت صلحاء، وأن دورها مملوكة لأهلها، ها حكم سائر البلدان في ذلك فتورث عنهم، ويحوز هم بيعها ورهنها وإجارها وهبتها والوصية بها، وسائر التصرفات. وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وأحرون: فتحت عبوة، ولا يحوز شيء من هذه التصرفات. \*\* وفيه أن المسلم لا يرث الكافر، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما روي عن إسحاق بن راهويه وبعض السلف أن المسلم يرث الكافر، وأجمعوا أن الكافر لا يرث المسلم، وستأتي المسألة في موضعها مسبوطة - إن شاء الله تعالى -، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: وأما ما كتبه أصحابنا الحنفية فقال العلامة الألوسي العدادي في روح المعاني: وفي النهاية: لا بأس ببيع بناء مكة، ويكره بيع أرضها، وهذا عند أبي حنيفة رحمته. وقالوا: لا بأس ببيع أرضها، وهو رواية عنه أيضاً، وهو مذهب الشافعي عليه الرحمة. وعليه الفتوى. (فتح الملهم: ٢٥١/٦ بيروت)



## [ ٨٤ - باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة ]

٣٢٩٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ فَقَالَ السَّائِبُ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ بَعْدِ الصَّدْرِ \* بِمَكَّةَ". كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا.

٣٢٩٦ (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِحُلَسَائِهِ: مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ؟ فَقَالَ السَّائِبُ ابْنُ يَزِيدَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قِضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا".

٣٢٩٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، فَقَالَ السَّائِبُ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "ثَلَاثَ لَيَالٍ يُمْكُنُهُنَّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ".

## ٨٤ - باب جواز الإقامة بمكة، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة

قوله ﷺ: "يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً" وفي الرواية الأخرى: "مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً" وفي رواية للمهاجر: "إقامة ثلاث بعد بصدور مكة" كأنه يقول: لا يزيد عليها معنى الحديث: أن الذين هاجروا من مكة قس الفتح إلى رسول الله ﷺ حرم عليهم سيطران مكة والإقامة بها، ثم أبيض لهم إذا وصلوها حج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام، ولا يريدوا على الثلاثة، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن إقامة ثلاثة ليس لها حكم الإقامة، بل صاحبها في حكم المسافر، فإذا نوى المسافر الإقامة في بلد ثلاثة أيام غير يوم الدحول ويوم الخروج، جاز له الترحص برحصى السفر من القصر والفطر وغيرها من رحصة، ولا يصير له حكم المقيم، والمراد بقوله ﷺ: "يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثة" =

\*\* قال في فتح الملهم قوله: بعد الصدر إلخ: بفتح المهملتين أي: بعد طواف الصدر. قاله العيني وقال حافظ رحمه الله: أي بعد الرجوع من منى. (فتح الملهم: ٢٥٣/٦ بيروت)

٣٢٩٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَأَمْلَأَهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحِزْمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَكَثُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا".

٣٢٩٩ - (٥) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

- أي: بعد رجوعه من منى، كما قال في الرواية الأخرى: "بعد الصدر" أي: الصدر من منى، وهذا كله قبل طواف الوداع، وفي هذا دلالة لأصح الوجهين عند أصحابنا أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج، بل هو عبادة مستقلة، أمر بها من أراد الخروج من مكة، لا أنه يسكن من مناسك الحج، وهذا لا يؤمر به المكي ومن يقيم بها، وموضع الدلالة قوله ﷺ: "بعد قضاء نسكه". والمراد: قبل طواف الوداع كما ذكرنا، فإن طواف الوداع لا إقامة بعده، ومن أقام بعده خرج عن كونه طواف الوداع فسماه قبله قاضياً لمناسكه، \* والله أعلم. قال القاضي عياض رحمه الله: في هذا الحديث حجة لمن مع المهاجر قبل الفتح من المقام بمكة بعد الفتح، قال: وهو قول الجمهور، وأجازهم جماعة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح، ووجوب سكنى المدينة لنصرة النبي ﷺ ومواساتهم له بأنفسهم، وأما غير المهاجر ومن آمن بعد ذلك، فيحوز له سكنى أي بلد أراد، سواء مكة وغيرها بالاتفاق، هذا كلام القاضي.

قوله ﷺ: "مَكَثُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا" هكذا هو في أكثر النسخ: "ثَلَاثًا" وفي بعضها: "ثَلَاث"، ووجه التصويب أن يقدر فيه محذوف، أي: مكثه المباح أن يمكث ثلاثاً، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: وهذا مبني على أن يفسر قوله: "بعد الصدر" في الرواية الأولى بما فسره به الحافظ، يعني - الرجوع من منى، ولو فُسِّرَ بما فسَّرَ به العيني أعني طواف الصدر - وهو طواف الوداع، فلا يتم الاستدلال، بل يكون دليلاً على ما قال الحنفية من أن أول وقته بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر، حتى لو طاف كدلك، ثم أطل الإقامة بمكة، ولم يتحدها داراً: جاز طوافه، والمستحب إيقاعه عند إرادة السفر. (فتح الملهم: ٢٥٣/٦ بيروت)

## [٨٥ - باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد، على الدوام]

٣٣٠ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَفْرِثْتُمْ فَأَنْفِرُوا"، وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: "إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ

## ٨٥ - باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد، على الدوام

قوله ﷺ: 'يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ونكس جهاد ونية'.

تأويل قوله (لا هجرة). قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وفي تأويل هذا الحديث قولان: أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، وإنما تكون الهجرة من دار الحرب، وهذا يتضمن معجزة لرسول الله ﷺ بأنها تقى دار الإسلام لا يتصور منها الهجرة. والثاني: معناه لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضلها قبل الفتح، كما قال الله تعالى: ﴿لَا نَسْتَوِي مَكَّةَ مِّنْ أَسْفَىٰ مِنْ قَتْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ﴾ (الحديد: ١٠) الآية.

وأما قوله ﷺ: 'ونكس جهاد ونية' فمعناه: ولكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة. وذلك بالجهاد ونية الخير في كل شيء.

قوله ﷺ: وإذا استعزم فادعوا معاه: إذا دعاكم السطان إلى غزو فادعوا، وسيأتي بسط أحكام الجهاد، وبيان الواجب منه في باب - إن شاء الله تعالى -.

قوله ﷺ: إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض.

بيان وقت تحريم مكة والتوفيق بين الروایتين: وفي الأحاديث التي ذكرها مسم بعد هذا أن إبراهيم حرم مكة، فظاهرها الاختلاف، وفي المسألة خلاف مشهور ذكره الماوردي في "الأحكام السلطانية" وغيره من العلماء في وقت تحريم مكة. فقيل: إما ما رالت محرمه من يوم خلق الله السماوات والأرض، وقيل: ما زالت حلالاً كغيرها إلى زمن إبراهيم ﷺ، ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم، وهذا القول يوافق الحديث الثاني، والقول الأول يوافق الحديث الأول، وبه قال الأكثرون، وأجابوا عن الحديث الثاني بأن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السماوات والأرض، ثم خفي تحريمها واستمر حفاؤه إلى زمن إبراهيم فأظهره وأشاعه، لا أنه ابتدأه، ومن قال بالقول الثاني أجاب عن الحديث الأول بأنه معناه: أن الله كتب في الدوح المحفوظ، أو في غيره يوم خلق الله تعالى السماوات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله تعالى، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'فهو حرم حرمه الله إلى يوم القيامة، وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي، لا ساعة من نهار' =

قَتْلِي، وَلَمْ يَجَلِّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُفَرُّ صَيْدُهُ، وَلَا يُلْتَقِطُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا" فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا الْإِذْحِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ، فَقَالَ: "إِلَّا الْإِذْحِرَ".

= فهو حرم بحرمه الله إلى يوم لقيامة وفي رواية: قتل بدل القتال، وفي الرواية الأخرى: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يمسك كبد دما، ولا يعصدها شجرة، فرب أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها ففوز به: إن الله أدن لرسوله ولم يأذن لكم، وبما أدن في فيها ساعة من هاء، وقد عذب حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وبلغ الساهد عائب.

الكلام على حرمة قتال أهل الحرم في الحرم وعلى حواز قتال البغاة منهم. هذه الأحاديث طاهرة في تحريم القتال بمكة. قال الإمام أبو الحسن الماوردي البصري صاحب "الخواهي" من أصحابنا في كتابه 'الأحكام السلطانية'. من حصائص الحرم أن لا يحارب أهله، فإن بغوا على أهل العدل، فقد قال بعض الفقهاء: يحرم قتالهم، بل يصيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة، ويدخلوا في أحكام أهل العدل، قال: وقال جمهور الفقهاء: يقتلون على بيعهم إذا لم يمكن ردهم عن البيعة إلا بالقتال؛ لأن قتال البغاة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعتها، فحفظها أولى في الحرم من إضاعتها، هذا كلام لماوردي، وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الصواب، وقد نص عليه الشافعي في كتاب "اختلاف الحديث" من كتب الإمام، ونص عليه الشافعي أيضاً في آخر كتابه 'المسمى بسير الواقدي' من كتب الأم.

حواز قتال الكفار في الحرم إن ابتدؤوا وقال القفال المروزي من أصحابنا في كتابه 'شرح التلخيص' في أول كتاب الكاح في ذكر خصائص: لا يجوز القتال بمكة، قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها، وهذا الذي قاله القفال عبط، تهت عليه حتى لا يغير به.

وأما أحواب عن الأحاديث المذكورة هاء، فهو ما أحاب به الشافعي في كتاب "سير الواقدي" أن معناها: تحريم نصب القتال عليهم، وقتالهم بما يعم كالمحقيق وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن الكفار في بلد آخر، فيه يجوز قتالهم على كل وجه وكل شيء، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: 'لا يعصده شوكه ولا يختلى خلأها' وفي رواية: 'لا تعصدها شجرة' وفي رواية: 'لا يختلى شوكها' وفي رواية: 'لا يحصى شوكها'. قال أهل اللغة: 'العصدة': القطع، و'الخلأ': بفتح الخاء المعجمة مقصور، هو: الرطب من الكأ، قالوا: الخلا والعشب اسم للرطب منه، والحشيش، والهشيم اسم للبابس منه، والكأ مهموز يقع على الرطب والبابس، وعداس مكى وغيره من حرس العوام إطلاقهم اسم الحشيش على الرطب، بل هو مختص بالبابس، ومعنى 'يختلى': يؤخذ ويقطع، ومعنى 'يحبط': يصرب بالعصا ونحوها ليسقط ورقه، واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستسها آدميون في العادة، وعنى تحريم قطع خلأها، واختفوا فيما بينه الآدميون.

اختلاف العلماء في ضمان قطع شجر الحرم وفي تفصيل صماتها واختلفوا في ضمان الشجر إذا قطعه. فقال مالك: يأثم ولا فدية عليه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: عليه الفدية واختلعا فيها. فقال الشافعي: في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وكذا جاء عن ابن عباس وابن الزبير، وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: الواجب في الجميع القيمة، قال الشافعي: ويضمن الخلا بالقيمة، ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعي البهائم في كلاً الحرم، وقال أبو حنيفة وأحمد ومحمد: لا يجوز.\*\*

وأما صيد الحرم: فحرام بالإجماع على الحلال والحرم، فإن قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة إلا داود فقال: يأثم ولا جزاء عليه، ولو دخل صيد من الحل إلى الحرم، فله دججه وأكله وسائر أنواع التصرف فيه، هذا مذهبنا ومذهب مالك وداود، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز ذبحه ولا التصرف فيه، بل يلزمه إرساله، قالوا: فإن أذخه مذبحاً جاز أكله، وقاسوه على الحرم، واحتج أصحابنا والجمهور بحديث: "يا أبا عمير! ما فعل الثَّغِيرُ" وبالقياص على ما إذا دخل من الحل شجرة أو كلاً، ولأنه ليس بصيد حرم.

قوله ﷺ: "لا يعصد شوكة" فيه دلالة لمن يقول بتحريم جميع نبات الحرم من الشجر والكلاً، سواء الشوك المؤدي وغيره، وهو الذي اختاره المتولي من أصحابنا، وقال جمهور أصحابنا: لا يحرم الشوك؛ لأنه مؤد، فأشبهه الفواسق الخمس، ويخصون الحديث بالقياص، والصحيح ما اختاره المتولي، والله أعلم.

دليل الجمهور على فتح مكة عنوة: قوله ﷺ: "وإنه لم يحل القتال فيه لأحد من قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار" هذا مما يحتج به من يقول: إن مكة فتحت عنوة، وهو مذهب أبي حنيفة وكثيرين أو الأكثرين، وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً، وتأولوا هذا الحديث على أن القتال كان جائزاً له ﷺ في مكة، ولو احتاج إليه لفعله، ولكن ما احتاج إليه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولا يفر صيد" تصريح بتحريم التنمير، وهو الإزعاج وتنجيته من موضعه، فإن فره عصي، سواء تلف أم لا، لكن إن تلف في نفاره قبل سكون نفاره ضمنه المنفر، وإلا فلا ضمان، قال العلماء: ونبه ﷺ بالتنمير على الإتلاف ونحوه؛ لأنه إذا حرم التنمير فالإتلاف أولى.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال ابن عابدين رحمهما: "أعلم أن النابت في الحرم إما جاف أو منكسر أو إذخر أو غيرها، والثلاثة الأول مستثناة من الضمان كما يأتي، وغيرها إما أن يكون أنبته الناس أو لا، الأول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس، كالزرع أو لا، كأم عيلان. والثاني: إن كان من جنس ما ينبتونه فكذلك، وإلا ففيه الجزاء، فما فيه الجزاء هو النابت بنفسه. وليس مما يستتبت، ولا منكسراً ولا جافاً، ولا إذخراً. كما قدره في البحر"..... (فتح الملهم ٢٥٩/٦ بيروت)

٣٣٠١- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ" وَقَالَ بَدَلَ الْقِتَالِ: "الْقَتْلَ" وَقَالَ: "لَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا".

٣٣٠٢- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ! أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدْنُ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتَهُ أَذْنًا يَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ،

شرح الغريب: قوله ﷺ: 'ولا ينقط لقضه إلا من عرفها' وفي رواية: 'لا تحل نقطتها إلا لمشد': 'المشد' هو المعروف، وأما طلبها فيقال له: ناشد، وأصل الشد والإنشاد رفع الصوت، ومعنى الحديث: لا تحل لنقطتها لمن يريد أن يعرفها سنة، ثم يملكها كما في باقي البلاد، بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبدأً ولا يملكها، وهذا قال الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم، وقال مالك: يجوز تمسكها بعد تعريفها سنة، كما في سائر البلاد، وبه قال بعض أصحاب الشافعي، ويتأولون الحديث تأويلات ضعيفة، و"اللقة" بفتح القاف على اللغة المشهورة، وقيل: بإسكانها هي الملقوط.

قوله: "إلا الإذحر" هو نبت معروف طيب الرائحة، وهو بكسر الهمزة والحاء. قوله: "فيه نقيسهم وبيوتهم" وفي رواية: 'نجمه في قورا وبيوت'. "فيهم" بفتح القاف هو الخداد والصائع، ومعناه: يحتاج إليه القين في وقود النار، ويحتاج إليه في القبور؛ لتسد به فرج اللحد المتخللة بين السنوات، ويحتاج إليه في سقوف البيوت يجعل فوق الخشب.

قوله: 'فقال رسول الله ﷺ: إلا لإذحر' هذا محمول على أنه ﷺ أوحى إليه في الحال ناستاء الإذحر وتخصيصه من العموم، أو أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء فاستثنه، أو أنه اجتهد في الجميع، والله أعلم. ضبط الاسم: قوله: 'عن أبي شريح العدوي' هكذا ثبت في "الصحيحين": العدوي 'في هذا الحديث'، ويقال له أيضاً: "الكعي" و"الخزاعي"، قيل: اسمه حويلد بن عمرو، وقيل: عمرو بن حويلد، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هاني بن عمرو، أسلم قبل فتح مكة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين.

قوله: "وهو يبعث البعوث إلى مكة" يعني نقتال ابن الزبير. قوله: 'سمعت أذناي ووعاه قبي وأبصرته عياني' أراد بهذا كله المألعة في تحقيق حفظه إياه وتيقنه زمانه ومكانه ولفظه. قوله ﷺ: "إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس" معناه: أن تحريمها نوحى الله تعالى، لا أنها اصطلاح الناس على تحريمها بغير أمر الله.

فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُوتُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، \* وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ".  
فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ! إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ.

٣٣٠٣ - (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ الْوَلِيدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمْدُ اللَّهِ وَأُثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَطَّ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِيتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ،

قوله ﷺ: 'ولا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفكها دمًا ولا يعصدها شجرة' هذا قد يحتاج به من يقول الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الإسلام، والصحيح عندنا وعند آخرين أنهم مخاطبون بها، كما هم مخاطبون بأصوله، وإنما قال ﷺ: 'فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر' لأن المؤمن هو الذي يقاد لأحكامها ويزجر عن محرمات شرعها، ويستثمر أحكامه، فجعل الكلام فيه، وليس فيه أن غير المؤمن ليس بمخاطباً بالفروع.  
قوله: 'يسفك' بكسر الفاء على المشهور، وحكى ضمها، أي يسيله.

قوله ﷺ: 'فإن أحد ترخص بقول رسول الله ﷺ في آخره فيه دلالة لمن يقول: فتحت مكة غنوة، وقد سقى في هذا الباب بيان الخلاف فيه، وتأويل الحديث عند من يقول: فتحت صدحاً أن معاه: دخلها متأهباً للقتال لو احتاج إليه، فهو دليل الجواز له تلك الساعة.

قوله ﷺ: 'ويبيع التدهد العتب' هذا اللفظ قد جاءت به أحاديث كثيرة، وفيه التصريح بوجوب نقل العلم وإشاعة السنن والأحكام. قوله: 'لا يعيد عاصياً أي لا يعصمه.

شرح الغريب قوله: 'ولا فارة خرة' هي تنفخ الخاء المعجمة وإسكان الراء هذا هو المشهور، ويقال: بضم الخاء أيضاً حكاهما القاصي وصاحب 'المطالع' وآخرون، وأصلها سرقة الإبل، وتطلق على كل حياة. وفي صحيح البخاري: بها البلية، وقال الخليل: هي الفساد في الدين من الحارب، وهو اللص المفسد في الأرض، وقيل: هي العيب.

\* قوله: "وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس" الظاهر أن المراد وقد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كرمتها قبل تلك الساعة، والله تعالى أعلم.

وإنها لَن تَحِلَّ لأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُتَمَرَّ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلَّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِلَّا الْإِذْخِرَ" فَقَامَ أَبُو شَاهٍ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ". قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْرَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٣٠٤ (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِبَ رَاحِلَتُهُ فَخَطَبَ فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ

قوله ﷺ: 'ومن قتل به فليس فهو خير الطريق به' أي يصدى وما أن يقتل .

أقوال العلماء في اختيار ولي المقتول وأخذ الدية. معناه: ولي المقتول باختيار إن شاء قتل القاتل، وإن شاء أحد فداه، وهي الدية، وهذا تصريح بالحجة للشافعي وموافقيه أن الولي باختيار بين أحد الدية وبين القتل، وأن له إجمار الجاني على أي الأمرين شاء ولي القتل، وبه قال سعيد بن المسيب وسيرين وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: ليس لولي إلا القتل أو العفو، وليس له الدية إلا برضى الخالي، وهذا خلاف نص هذا الحديث، وفيه أيضاً: دلالة لمن يقول: القاتل عمداً يجب عليه أحد الأمرين القصاص أو الدية، وهو أحد القولين للشافعي، والثاني: أن الواجب القصاص لا غير، وبه تحب الدية بالاختيار، وتظهر فائدة الخلاف في صور منها لو عفا الولي عن القصاص. إن قسا: الواجب أحد الأمرين سقط القصاص، ووجبت الدية، وإن قلنا: الواجب القصاص بعبه لم يجب قصاص ولا دية، وهذا الحديث محمول على القتل عمداً، فإنه لا يجب القصاص في غير العمد.

صبط الاسم: قوله: 'فقد' أو 'سه' هو بهاء تكون هاء في الوقف والدرج، ولا يقال بالتاء، قالوا: ولا يعرف اسم أبي شاه هذا، وإنما يعرف بكنته.

قوله ﷺ: 'اكتبوا لأبي شاه' هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن، ومثله حديث عبي بن جهم: 'ما عنده إلا ما في هذه الصحيفة'، ومثله حديث أبي هريرة: "كان عند الله بن عمر يكتب ولا أكتب"، وجاءت أحاديث بالهي عن كتاب غير القرآن، فمن السلف من منع كتابة العلم، وقال جمهور السلف بجواره، ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه.



لأَحَدٍ قَبْلِي وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُحْبِطُ شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَنْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا مَنْشِدٌ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى - يَعْنِي الدِّيَّةَ - وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ" قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ". فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْحِيرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِلَّا الْإِذْحِيرَ".

= الجواب عن أحاديث السهي عن الكتاب. وأجابوا عن أحاديث السهي بجوابين: أحدهما: أنها مسوخة، وكان السهي في أول الأمر قبل اشتهاار القرآن لكل أحد فهي عن كتابة غيره خوفاً من اختلاطه واشتهااه، فلما اشتهاه وأمت تلك المسدة أدن فيه. والثاني: أن السهي هي تزويه لمن وثق بحفظه، وحيث أتكاله على الكتابة، والإدسن لمن لم يوثق بحفظه، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [٨٦ - باب النهي عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة]

٣٣٠٥ - (١) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ".

## [٨٦ - باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة]

قوله ﷺ: 'لا يحل لأحدكم أن يحمل السلاح بمكة' هذا النهي إذا لم تكرر حاجة، فإن كانت حارة، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، قال القاضي عياض: هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة، فإن كانت حاجة جاز، قال القاضي: وهذا مذهب مالك والشافعي وعطاء قال: وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء مما شرطه من السلاح في القرباء، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهباً للقتال. قال: وشد عكرمة عن الجماعة فقال: إذا احتاج إليه حمله، وعليه الفدية، ولعله أراد إذا كان محرماً، وبس المعفر والذرغ ونحوهما، فلا يكون مخالفاً للجماعة، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

## [٨٧ - باب جواز دخول مكة بغير إحرام]

٣٣٠٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَمَّا الْقَعْنَبِيُّ فَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وَقَالَ يَحْيَى: - وَاللَّفْظُ لَهُ - قُلْتُ لِمَالِكٍ: أَحَدَثَكَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ\* وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: "اقْتُلُوهُ؟" فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ.

## ٨٧ - باب جواز دخول مكة بغير إحرام

قوله: 'أب النبي ﷺ' دخول مكة عام الفتح وعنى رأسه معمر' وفي رواية: وعليه عمامة سوداء بغير إحرام وفي رواية: 'حطب الناس وعبيه عمامه سوداء'.

التوفيق بين الروایتين: قال القاضي. وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المعمر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بعد إزالة المغفر، بدليل قوله: حطب الناس وعبيه عمامة سوداء؛ لأن الحطمة إنما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة. وقوله: "دخل مكة بغير إحرام" هذا دليل لمن يقول بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد سكا، سواء كان دخوله حاجة تكرر، كالخطاب والحشاش والسقاء والصيد وغيرهم، أم لم تكرر كالتاجر والرائر وغيرهما سواء كان آمناً أو حائفاً، وهذا أصح القولين لشافعي وبه يفتي أصحابه.

والقول الثاني: لا يجوز دخوله بغير إحرام، إن كانت حاجته لا تكرر إلا أن يكون مقاتلاً أو حائفاً من قتال أو حائفاً من ظالم لو ظهر، ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء. وقوله: 'جاءه رجل فقال. ابن خطل منعق بأستار لكعبة فقال فنبوه'.

سبب قتل ابن خطل والجواب عن الإشكال الوارد بحديث (من دخل المسجد فهو آمن) قال العلماء: إنما قتله؛ لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويسبه، وكانت له قيتن تعيان بهجاء النبي ﷺ والمسلمين، فبن قيتن: ففي الحديث لآخر: من دخل المسجد فهو آمن، فكيف قتله وهو متعلق بالأستار؟ فالجواب أنه لم يدخل في الأمان، بل استثناه هو وابن أبي سرح والقيتن وأمر بقتله، وإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة، كما جاء مصرحاً به في أحاديث أخرى، وقيل: لأنه ممن لم يف بالشرط، بل قاتل بعد ذلك. =

\* قوله: 'دخل مكة عام الفتح وعنى رأسه معمر' قلت: وفي الرواية الآتية عمامة، فيحمل على أن المعمر كان ابتداء الدخول ولعمامة بعده، وقد استدلل بهذا الحديث على جواز دخول مكة للإحرام لمن يكن مراده أحد المسلمين، ولعل من لا يجوز ذلك يحمل أن مشأ الإحرام هو حرمة مكة، وقد أحبت له تلك الساعة، والله تعالى أعلم.

٣٣٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ. - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا - مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ الدُّهْنِيُّ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: دَخَلَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

= أقوال الأئمة في إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة. وفي هذا الحديث حجة لمالك والشافعي وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت له، وأحاب أصحابها بأنها إما أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها، وأدعى له أهلها، وإما قتل ابن خطل بعد ذلك، والله أعلم.

الأقوال في اسم ابن خطل: واسم ابن خطل: عبد العزى، وقال محمد بن إسحاق: اسمه: عبد الله، وقال الكشي: اسمه: غالب بن عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كثير بن تميم ابن غالب، وخطل: غناء معجمة وطاء مهملة مفتوحتين، قال أهل السير: وقيل: سعد بن حريث، والله أعلم.

قوله: 'قرأت عنى مالك بن أنس' وفي رواية: قلت لمالك: حدثك ابن شهاب عن أنس، ثم قال في آخر الحديث: فقال: نعم، يعني فقال مالك: نعم، ومعناه: أحدثك ابن شهاب عن أنس بكذا؟ فقال مالك: نعم، حدثني به، وقد جاء في "الصحيحين" في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة، ولا يقول في آخره: قال: نعم.

أقوال أهل العلم في اشتراط ذكر كلمة (نعم) إذا قرأ القاري على الشيخ وسأله أحدثك وأحبرك فلان: واحتلف العلماء في اشتراط قوله: "نعم" في آخر مثل هذه الصورة، وهي إذا قرأ عنى الشيخ قائلاً: أحبرك فلان أو محو، والشيخ مصغ له فاهم لما يقرأ غير مكر، فقال بعض الشافعيين وبعض أهل الظاهر: لا يصح السماع إلا بها، فإن لم يطق بها لم يصح السماع، وقال جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: يستحب قوله: "نعم"، ولا يشترط نطقه بشيء، بل يصح السماع مع سكوته، والحانة هذه اكتفاء بظاهر الحال، فإنه لا يجوز لمكلف أن يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة، قال القاضي: هذا مذهب العلماء كافة، ومن قال من السنف: "نعم" إما قاله تأكيداً واحتياطاً لا اشتراطاً.

ضبط الاسم: قوله: 'معاوية بن عمر الدهني' هو بضم الدال المهملة وإسكان الهاء وباللوز: مسوب إلى دهي، وهم نطن من بجيلة، وهذا الذي ذكرناه من كونه بإسكان الهاء هو المشهور، ويقال بفتحها، ومن حكى الفتح أبو سعيد "السمعي" في الأسانيد والحافظ عبد العلي المقدسي.

قوله: 'وعليه عمامة سوداء' فيه جواز لباس الثياب السود. وفي الرواية الأخرى: 'حطت الناس وعليه عمامة سوداء' فيه جواز لباس الأسود في الخطبة، وإن كان الأبيض أفضل منه، كما ثبت في الحديث الصحيح: "حبر ثيابكم البياض". وأما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فجائر، ولكن الأفضل البياض كما ذكرنا، وإما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بياناً للحوار، والله أعلم.

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ.

٣٣٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَمِيءُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَمَارِ الدَّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.

٣٣٠٩ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.

٣٣١٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنِي - وَفِي رِوَايَةِ الْخُلَوَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَعَنْهُ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَحَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَلَمْ يَقْرَأْ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى الْمِنْبَرِ.

قوله: 'كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ وعنه عمامة سوداء قد أرحى طرفيها بين كتفيه' هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها: "طرفيها" بالثنية، وكذا هو في "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، وذكر لقاضي عياض أن الصواب المعروف: "طرفها" بالإنفراد، وأن بعضهم رواه: "طرفيها" بالثنية، والله أعلم، وسيأتي بسط حكم إرخاء العمامة في كتاب اللباس، إن شاء الله تعالى.

## [ ٨٨ - باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها... ]

٣٣١١ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِي -، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا\*\* وَمُدَّهَا بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ".

## ٨٨ - باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها

## وشجرها، وبيان حدود حرمة

توجيه تحريم إبراهيم مكة: قوله ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ" هذا دليل لمن يقول: إن تحريم مكة إنما هو كان في زمن إبراهيم ﷺ، والصحيح أنه كان يوم خلق الله السموات والأرض، وقد سبقت المسألة مستوفاة قريباً، وذكرنا في تحريم إبراهيم احتمالين: أحدهما: أنه حرّمها بأمر الله تعالى له بذلك لا باجتهاده، فلهذا أضاف التحريم إليه تارة، وإلى الله تعالى تارة، والثاني: أنه دعا لها فحرّمها الله تعالى بدعوته، فأضيف التحريم إليه لذلك. قوله ﷺ: "وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ" وذكر مسلم الأحاديث التي بعده بمعناه.

مذاهب الأئمة في تحريم صيد مدينة وضمانه: هذه الأحاديث حجة ظاهرة للشافعي ومالك وموافقيهما في تحريم صيد المدينة وشجرها. وأباح أبو حنيفة ذلك، واحتج له بحديث: "يا أبا عمير ما فعل النغير"، وأجاب أصحابنا بحوايين: أحدهما: أنه يحتمل أن حديث النغير كان قبل تحريم المدينة. والثاني: يحتمل أنه صاده من الحل لا من حرم المدينة، وهذا الجواب لا يلزم على أصولهم؛ لأن مذهب الحنيفة أن صيد الحل إذا أدخله الحلال إلى الحرام ثبت له حكم الحرم، ولكن أصلهم هذا ضعيف، فورد عليهم بدليله،\*\* والمشهور من مذهب مالك والشافعي والجمهور أنه =

\*\* قال في فتح الملهم: قال الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: ليس للمدينة حرم كما كان لمكة، فلا يحرم أخذ صيدها وقطع شجرها، إلا أنه يكره، كما قال القاري في المرقاة. قال في الكافي: لأن حل الاصطياد عرف بالنصوص القاطعة، فلا يحرم إلا بقاطع كذلك، ولم يوجد، وأما تحريم مكة فنصوص الكتاب فيه صريحة. قال الدر العيني رحمه الله: وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه ﷺ إنما قال ذلك لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها، بل إنما أراد بذلك بقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها. (فتح الملهم: ٦/٢٧٠ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا" إلخ: قال العيني: فيه الدعاء لما ذكر، وهو علم من أعلام نبوته، فما أكثر بركته! وكم يؤكل ويدّحر وينقل إلى سائر بلاد الله تعالى! والمراد بالبركة في المد والصاع: =

٣٣١٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ -  
 ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، ح  
 وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى -  
 هُوَ الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَدِيثُ وَهَيْبٍ فَكِرَوَايَةُ الدَّرَاوَرْدِيِّ: "بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ"،  
 وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، فَفِي رَوَايَتِهِمَا "مِثْلٌ" مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ".

٣٣١٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي  
 بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا" - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ -.

٣٣١٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ  
 مُسْلِمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ حُبَيْرٍ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ خَطَبَ النَّاسَ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا،  
 وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، فَتَنَادَاهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، فَقَالَ: مَا لِي أَسْمَعُكَ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا

= لا ضمان في صيد المدينة وشجره بل هو حرام بلا ضمان. وقال ابن أبي دئب واس أبي ليلى: يحب فيه الخزاء،  
 كحرم مكة. وبه قال بعض المالكية، وللشافعي قول قديم أنه يسبب القاتل، لحديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكره  
 مسلم بعد هذا. قال القاضي عياض: لم يقل بهذا القول أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم، والله أعلم.  
 شرح الغريب. قوله ﷺ: 'إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا' يريد المدينة، قال أهل اللغة وعريب  
 الحديث: "اللابتان": الحراتان، واحدهما "لاية" وهي الأرض الملبسة بحجارة سوداء، وللمدينة لابتان شرقية وغربية،  
 وهي بينهما،\*\* ويقال: لاية ولوة ونوبة بالنون ثلاث لغات مشهورات، وجمع الاية في القنة لابات، وفي الكثرة  
 لآب ولوب. وقوله ﷺ: 'وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا' معناه: اللابتان وما بينهما، والمراد تحريم المدينة ولايتها.

= ما يكال هما، وأصمر ذلك لفهم السامع، وهذا من باب تسمية الشيء باسم ما قرب منه. كذا قيل.

فت: هذا من باب ذكر المحل وإرادة الحال، فافهم. (فتح الملهم: ٢٧٢/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قال الكرماني: مثل منصوب سزع الخافض، أي: مثل ما دعا به، وليست لفظة "به"  
 زائدة. (فتح الملهم: ٢٧٢/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: فهذا يخالف ما جوزه الحافظ من كونهما جنوباً وشمالاً. والله أعلم. (فتح الملهم:

وَحُرْمَتَهَا، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، وَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أُدِيمٍ خَوْلَانِي إِنْ شِئْتَ أَقْرَأْتُكَهُ، قَالَ: فَسَكَتَ مَرَوَّانُ ثُمَّ قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ.

٣٣١٥- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ - : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يُقْطَعُ عِضَاهُهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا".

٣٣١٦- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، أَنْ يُقْطَعَ عِضَاهُهَا، أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا"، وَقَالَ: "الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً\*\* عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

قوله ﷺ: لا يقطع عِضَاهُهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا: صريح في الدلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها، وسبق خلاف أبي حنيفة، "والعِضَاءُ" بالقصر وكسر العين وتخفيف الضاد المعجمة: كل شجر فيه شوك، واحداً عضاهة وعضية، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ' قال أهل اللغة: "اللاواء" بالمد: الشدة واجوع، وأما الجهد، فهو المشقة، وهو بفتح الجيم، وفي لغة قبيلة بضمها، وأما الجهد: معنى الطاقة، فضمها على المشهور، وحكى فتحها.

كلام القاضي في تأويل قوله ﷺ: "إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا": وأما قوله ﷺ: "إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا" فقال القاضي عياض رحمه الله: سئلت قديماً عن معنى هذا الحديث، ولم حصراً ساكن المدينة بالشفاعة ها مع عموم شفاعته وادحاره إياها لأمتة؟ قال: وأجبت عنه بحجواب شاف مفع في أوراق، اعترف بصوابه كل واقف عليه، قال: وأذكر منه هنا لمعاً تليق بهذا الموضع، قال بعض شيوخنا: "أو" هنا للشك، والأظهر عندنا أنها ليست للشك؛ لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وأسماء -

\*\* قال في فتح الملهم: قال القرطبي رحمه الله: أي: كراهة لها، من رغبة عن الشيء إذا كرهته. (فتح الملهم:



٣٣١٧- (٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرِّصَاصِ، أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ".

= بنت عميس وصفية بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ هذا اللفظ، ويبعد اتفاق جميعهم أو رواهم عن الشك، وتطابقهم فيه على صيغة واحدة، بل الأطهر أنه قاله ﷺ هكذا، فإذا أن يكون أعلم هذه الحملة هكذا، وإما أن يكون "أو" للتقسيم، ويكون شهيداً لبعض أهل المدينة وشفيعاً لبقيتهم، إما شفيعاً للعاصيين وشهيداً للمطيعين، وإما شهيداً لمن مات في حياته، وشفيعاً لمن مات بعده، أو غير ذلك.

قال القاضي: وهذه خصوصية رائدة على الشفاعة للمدينين، أو للعالمين في القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ في شهداء أحد: "أنا شهيد على هؤلاء"، فيكون لتخصيصهم بهذا كله مريد أو زيادة منزلة وحظوة، قال: وقد يكون "أو" بمعنى 'الواو'، فيكون لأهل المدينة شفيعاً وشهيداً، قال: وقد روي: "إلا كنت له شهيداً أو له شفيعاً" قال: وإذا جعلنا "أو" للشك كما قاله المشايخ، فإن كانت اللفظة الصحيحة "شهيداً" اندفع الاعتراض؛ لأنها رائدة على الشفاعة المدحرة المجردة لغيرهم، وإن كانت اللفظة الصحيحة "شفيعاً" فاختصاص أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها وإدخالها لجميع الأمة أن هذه شفاعته أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمته من النار، ومعاونة بعضهم منها بشفاعته ﷺ في القيامة، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات، أو تخفيف الحساب، أو بما شاء الله من ذلك، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة، كما يوائهم إلى ظل العرش، أو كونهم في روح وعلى منابر، أو الإسراع بهم إلى الجنة، أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة بعضهم دون بعض، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ألا يدعها أحد رعية عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه" قال القاضي: اختلفوا في هذا، فقيل: هو مختص بمدة حياته ﷺ، وقال آخرون: هو عام أبداً، وهذا أصح.

قوله ﷺ: "ولا يريد أحد أهل المدينة سوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء".

بيان الوجه في تأويل قوله ﷺ: "ولا يريد أحد": قال القاضي: هذه الزيادة وهي قوله: "في النار" تدفع اشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها هذه الزيادة، وتبين أن هذا حكمه في الآخرة، قال: وقد يكون المراد به: من أرادها في حياة النبي ﷺ كفى المسمون أمره واضمحل كيده، كما يضمحل الرصاص في النار، قال: وقد يكون في اللفظ تأخير وتقديم أي: أذابه الله ذوب الرصاص في النار، ويكون ذلك لمن أرادها في الدنيا، فلا يمسه الله، ولا يمكر له سلطان، بل يذهب عن قرب، كما انقضى شأن من حاربها أيام بني أمية، مثل مسلم بن عقبة فإنه هلك في منصرفه عنها، ثم هلك يزيد بن معاوية مرسه على أثر ذلك وغيرهما ممن صنع صنيعهما. قال: وقيل: قد يكون المراد: من كادها اعتيلاً وطباً لعرسها في غفلة، فلا يتم له أمره بخلاف من أتى ذلك جهراً كأمراء استباحوها.

٣٣١٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنِ الْعَقَدِيِّ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، \* فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ، فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَيْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمْ، مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ! أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ.

٣٣١٩ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ

قوله: 'أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ سَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَيْدِ فَكَلَّمُوهُ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ' هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق، وخالف فيه أبو حنيفة كما قدمناه عنه. وقد ذكر هنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي ﷺ من رواية علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعبد الله بن زيد، ورافع بن خديج، وسهل بن حنيف، وذكر غيره من رواية غيرهم أيضاً، فلا يلتفت إلى من خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم: أن من صاد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه، وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة، قال القاضي عياض: ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم، وخالفه أئمة الأمصار. قلت: ولا تضر مخالفتهم إذا كانت السنة معه، وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه، ولم يثبت له دافع.

قال أصحابنا: فإذا قلنا بالقديم، ففي كيفية الضمان وجهان: أحدهما: يضمن الصيد والشجر والكلأ، كضمان حرم مكة. وأصحهما: وبه قطع جمهور المفرعين على هذا القديم: أنه يسلب الصائد وقاطع الشجر والكلأ، وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان: أحدهما: أنه ثيابه فقط. وأصحهما: وبه قطع الجمهور: أنه كسلب القتل من الكمار، فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك مما يدخل في سلب القتل. وفي مصرف السلب ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدهما أنه للسلب، وهو الموافق لحديث سعد. والثاني: أنه يسلب من المدينة. والثالث: لبيت المال، وإذا سلب أحد جميع ما عليه إلا ساتر العورة، وقيل: يؤخذ ساتر العورة أيضاً، قال أصحابنا: ويسلب بمجرد الاصطياد، سواء أتلّف الصيد أم لا، والله أعلم.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ 'الْتَمِسْ لِي غُلَامًا مِنْ غُلَمَانِكَمْ يَخْدُمُنِي'، فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ"، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَذْهَبِهِمْ وَصَاعِهِمْ".

٣٣٢٠ (١٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا".

٣٣٢١ - (١١) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، 'فَمَنْ أَخَذَ

تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا" قَوْلُهُ: "حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ" هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنْ أَحَدًا يُحِبُّنَا حَقِيقَةً جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ تَمَيِّزًا يُحِبُّ بِهِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَرَوْىَ مِنْهَا لَمَنْ يَنْصُرُ مِنْ حُسْنَةِ اللَّهِ ﷻ﴾ (البقرة: ٧٤) وَكَمَا حَرَّمَ الْجِدْعُ الْيَاسَ، وَكَمَا سَحَّ الْحَصَى، وَكَمَا هَرَّ الْحَجَرُ ثَوْبَ مُوسَى ﷺ، وَكَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: 'إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا مَكَّةَ كَانَ يَسْمَعُنِي' وَكَمَا دَعَا الشَّجَرَتَيْنِ الْمُفْتَرَتَيْنِ فَاجْتَمَعَا، وَكَمَا رَجَفَ جِرَاءُ فَقَالَ: "اسْكُرْ جِرَاءُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ" الْحَدِيثُ، وَكَمَا كَلَّمَهُ دِرَاعُ الشَّاةِ، وَكَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا لَنُؤْتِيَنَّهُ حَمْدَهُ. وَلَكِنْ لَا يَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء: ٤٤) وَالصَّحِيحُ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَسْبَحُ حَقِيقَةً بِحَسَبِ حَالِهِ، وَلَكِنْ لَا يَفْقَهُهُ، وَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ شَوَاهِدٌ لِمَا حَقَرْنَاهُ، وَاجْتِرَاهُ الْمُخَفَّقُونَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَأَنْ أَحَدًا يُحِبُّ حَقِيقَةً، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِحَسَبِ أَهْلِهِ، فَحَدَفَ الْمُضَافُ، وَأَقَامَ الْمُنْصَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: 'مَنْ أَخَذَ فِيهَا حَدَّثٌ' أَوْ رَوَى حَدَّثًا فَعَلِيهِ مَعَهُ اللَّهُ وَدَلَّائِكَ وَلَيْسَ أَصَحُّ.

شرح الكلمات: قال القاضي. معناه: مَنْ أَتَى فِيهَا بِثَمٍّ أَوْ أَوَى مِنْ أَتَاهُ وَصَمَهُ إِلَيْهِ وَحَمَاهُ، قَالَ: وَيُقَالُ أَوَى وَأَوَى بِالْقَصْرِ وَالْمَدَى فِي الْفِعْلِ الْإِزْمُ وَالْمَتَعَدِي جَمِيعًا، لَكِنِ الْقَصْرُ فِي اللَّارِمْ أَشْهَرُ وَأَنْصَحُ، وَالْمَدَى فِي الْمَتَعَدِي أَشْهَرُ وَأَنْصَحُ. قَسَتْ: وَبِالْأَنْصَحِ جَاءَ الْقُرْآنُ الْعَرَبِيُّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رَأَيْتَ إِذْ دُوبَّ بِئِ الصَّخْرَةَ﴾ (الكهف: ٦٣) وَقَالَ فِي الْمَتَعَدِي: ﴿وَأَوَيْتُهُمَا إِلَى رَوْثَةٍ﴾ (المؤمنون: ٥٠) قَالَ الْقَاصِي: وَمِنْ يَرُو هَذَا الْحَرْفَ إِلَّا مُحَدَّثًا بِكَسْرِ الدَّلِّ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَارِي: رَوَى بُوْجْهِينَ. كَسَرَ الدَّلَّ وَفَتَحَهَا، قَالَ: فَمَنْ فَتَحَ أَرَادَ الْأَحْدَاثَ نَفْسَهُ، وَمَنْ كَسَرَ أَرَادَ فَاعِلَ الْحَدَثِ.

فِيهَا حَدَّثًا أَوْ آوَى مُحَدَّثًا - قَالَ: ثُمَّ قَالَ\*\* لِي: هَذِهِ شَدِيدَةٌ - فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا" قَالَ:\*\* فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ: أَوْ آوَى مُحَدَّثًا.

٣٣٢٢ - (١٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

وقوله: "عليه لعة الله إلى آخره" هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا، قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبائر؛ لأن اللعنة لا تكون إلا في كبيرة، ومعناه: أن الله تعالى يلعنه، وكذا يلعنه الملائكة والناس أجمعون، وهذا مبالغة في إبعاده عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد، قالوا: والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه، والطرد عن الجنة أول الأمر، وليست هي كلجنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في المراد من قوله: "صرفاً ولا عدلاً": قوله ﷺ: "لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً" قال القاضي: قال المازري: اختلفوا في تفسيرهما، ف قيل: الصرف: الفريضة، والعدل: النافلة. وقال الحسن البصري: الصرف: النافلة، والعدل: الفريضة، عكس قول الجمهور. وقال الأصمعي: الصرف: التوبة، والعدل: الفدية. وروي ذلك عن النبي ﷺ. وقال يونس: الصرف: الاكتساب، والعدل: الفدية. وقال أبو عبيدة: العدل: الخيلة، وقيل: العدل: المثل، وقيل: الصرف: الفدية، والعدل: الزيادة. قال القاضي: وقيل: المعنى لا تقبل فريضته ولا نافلته قبول رضا، وإن قبلت قبول جزاء، وقيل: يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما، قال: وقد يكون معنى الفدية هنا أنه لا يجد في القيامة فداء يفتدى به بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يفديه من النار بيهودي أو نصراني، كما ثبت في الصحيح.

قوله في آخر هذا الحديث: "فقال ابن أنس: أو آوى محدثاً" كذا وقع في أكثر النسخ: "فقال ابن أنس" ووقع في بعضها: "فقال أنس" بحذف لفظه ابن، قال القاضي: ووقع عند عامة شيوخنا: "فقال ابن أنس" بإثبات "ابن"، قال: وهو الصحيح، وكان ابن أنس ذكر أباه هذه الزيادة؛ لأن سياق هذا الحديث من أوله إلى آخره من كلام أنس، فلا وجه لاستدراك أنس بنفسه، مع أن هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام أنس في أكثر الروايات، قال: وسقطت عند السمرقندي، قال: وسقوطها هناك يشبه أن يكون هو الصحيح، ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي.

\*\* قال في فتح الملهم: قال الآبي رحمه الله: فاعل "قال" الثانية أنس. (فتح الملهم ٢٧٧/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: فاعل "قال" الأولى عاصم. (فتح الملهم: ٢٧٨/٦ بيروت)

٣٣٢٣- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ."

٣٣٢٤- (١٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: قَالَ: سَمِعْتُ يُوسُفَ يُحَدِّثُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ".

٣٣٢٥- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئاً نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَدْيَ الصَّحِيفَةِ - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَنْقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ،

تفسير البركة. قوله ﷺ: 'اللهم بارك لهم في مكيلهم، وبارك لهم في صاعهم، وبارك لهم في مدهم' فإن اقاصي البركة هنا بمعنى النمو والريادة، وتكون بمعنى الثبات والازموم. قال: فقيل. يحتمل أن تكون هذه البركة دنية، وهي ما تتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في ركة والكفارات، فتكون بمعنى الثبات والبقاء لها، كبقاء الحكم بها بقاء الشريعة وثباتها، ويحتمل أن تكون دنيوية من تكثير الكيل والقدر هذه الأكيال حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره في غير المدينة، أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها، وإلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها، أو تكون الريادة فيما يكال بها لاتساع عيشهم، وكثرته بعد صيقه لما فتح الله عليهم ووسع من فضله هم، ومكانهم من بلاد الحصب والريف بالشام والعراق ومصر وغيرها، حتى كثر الحمل إلى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه، فراد مدهم وصار هاشمياً مثل مداسي ﷺ مرتين أو مرة ونصفاً. وفي هذا كنه ظهور إجابة دعوته ﷺ وقبولها، هذا آخر كلام القاضي، والظاهر من هذا كله أن البركة في نفس الكيل في المدينة، بحيث يكفي المد فيها لمن لا يكفيه في غيرها، والله أعلم.

قوله: 'إبراهيم بن محمد السامي' هو بالسير المهملة. الرد على الرافضة والشيعة: قوله. 'احصوا علي س' أي حسب ﷺ فقال: من زعم أن عدداً شيئاً نقرأه، لا كتاب الله وهذه 'صحيفة فقد كذب' هذا تصريح من علي ﷺ بإبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة، ويخترعونه من قولهم: إن عياً رضي الله تعالى عنه أوصى إليه النبي ﷺ بأمور كثيرة من أسرار العلم، وقواعد الدين، وكور الشريعة، وأنه ﷺ خص أهل البيت ع لم يطلع عليه غيرهم، وهذه دعاوي باطلة، واحتراعات فاسدة لا أصل =

وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَدِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا".

وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَزُهَيْرٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: "يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ" وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: مُعَلِّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ.

- لها، ويكفي في إبطالها قول علي عليه السلام، وفيه دليل على جواز كتابة العلم، وقد سبق بيانه قريباً.  
تحقيق ذكر (ثور) في هذا الحديث وبيان المراد من (جلبها ولا تبليها): قوله ﷺ: "المدينة حرم ما بين عير إلى ثور" أما "عير" فبفتح العين المهملة وإسكان المثناة تحت، وهو جبل معروف، قال القاضي عياض: قال مصعب ابن الزبير وغيره: ليس بالمدينة عير ولا ثور. قالوا وإنما ثور بمكة، قال: وقال الزبير: عير جبل بناحية المدينة، قال القاضي: أكثر الرواة في كتاب البخاري ذكروا عيراً، وأما ثور فممنهم من كفى عنه بكدا، ومنهم من ترك مكانه بياضاً؛ لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ. قال المازري: قال بعض العلماء: ثور هنا وهم من الراوي، وإنما ثور بمكة، قال: والصحيح إلى "أحد"، قال القاضي: وكذا قال أبو عبيد: أصل الحديث "من عير إلى أحد" هذا ما حكاه القاضي، وكذا قال أبو بكر الخازمي الحافظ وغيره من الأئمة أن أصله من عير إلى أحد. قلت: ويحتمل أن ثوراً كان اسماً لجبل هناك، إما أحد وإما غيره، فخفي اسمه، والله أعلم.  
واعلم أنه جاء في هذه الرواية "ما بين عير إلى ثور" أو إلى "أحد" على ما سبق، وفي رواية أسس السابقة: "اللهم إني أحرم ما بين جلبها". وفي الروايات السابقة: "ما بين لابتها"، والمراد باللابتين: احترتان كما سبق، وهذه الأحاديث كلها متفقة، "فما بين لابتها" بيان لحد حرمة من جهتي المشرق والمغرب، و"ما بين جلبها" بيان لحد من جهة الجنوب والشمال، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ودمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" المراد بالذمة هنا: الأمان، معناه: أن أمان المسلمين للكافر صحيح، فإذا أمنه به أحد المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم، وللأمان شروط معروفة. وقوله ﷺ: "يسعى بها أدناهم".

فقه الحديث: فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أن أمان المرأة والعبد صحيح؛ لأنهما أدنى من الذكور الأحرار. قوله ﷺ: "ومن ادعى إلى عير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" هذا صريح في غلظ تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه، لما فيه من كفر النعمة وتضييع -

٣٣٢٦- (١٦) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: 'فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ' وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: 'مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ' وَلَيْسَ فِي رِوَايَةٍ وَكِيعٍ ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٣٣٢٧- (١٧) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَوَكِيعٍ، إِلَّا قَوْلَهُ: 'مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ' وَذَكَرَ اللَّعْنَةَ لَهُ.

٣٣٢٨- (١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: 'الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ'.

٣٣٢٩- (١٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي التَّضَرِّ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّضَرِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: 'يَوْمَ الْقِيَامَةِ' وَزَادَ: 'وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ'.

٣٣٣٠- (٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ'.

- حقوق الإرث والولاء والعقل وغير ذلك، مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: 'فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله معناه: من نقض أمان مسلم فتمعرض لكافر أمنه مسلم، قال أهل اللغة: يقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده، وحفرته إذا أمسته.

قوله: لو رأيت الأطباء تترع بالمدينة ما دعرتها معنى "ترتع": ترعى، وقيل: معناه: تسعى وتبسط، ومعنى "دعرتها"، أفرعتها، وقيل: نفرها.

٣٣٣١- (٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَوْ وَجَدْتُ الطَّبَاءَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا مَا دَعَرْتُهَا، وَجَعَلَ اثْنِي عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ جَمِيًّا.

٣٣٣٢ (٢٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَدَا أَحَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَحَلِيلُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ، بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَمِثْلِهِ مَعَهُ، قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلَدٍ\* لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرِ.

٣٣٣٣- (٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ الثَّمَرِ، فَيَقُولُ "اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا وَفِي ثَمَارِنَا وَفِي مُدَّنَا وَفِي صَاعِنَا بِرَكَّةٍ مَعَ بَرَكَةٍ"، ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوُلْدَانِ.

قوله: كان الناس إذا رأوا أول ثمر جاؤوا به إلى رسول الله ﷺ، فإذا أحده رسول الله ﷺ قال اللهم برك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا إلى آخره. قال العلماء: كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعاءه ﷺ في الثمر والمدينة والصاع والمُد، وإعلاماً به ﷺ بابتداء صلاحها لما يتعلق بها من البركة وغيرها، وتوجيه الحارصين. فائدة الحديث - قوله: "ثم يعطيه أصغر من يحضره من يولد فيه بيان ما كان عليه ﷺ من مكارم لأحلاق، وكمال الشفقة والرحمة، وملاطفة الكبار والصغار، وحرص هذا الصغير؛ لكونه أرغب فيه، وأكثر تطلعاً إليه، وحرصاً عليه.

\*\*قال في فتح الملهم: قلت: وقيل: إنما حصَّهم بذلك للمناسبة الواقعة بين الولدان وبين الباكورة، لقرعها من الإبداع. (فتح الملهم: ٦، ٢٨٣، بيروت)



## [٨٩ - باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لاوائها]

٣٣٣٤ - (١) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ وَهَّيبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشِدَّةٌ، وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي كَثِيرُ الْعِيَالِ، وَقَدْ أَصَابَتْنَا شِدَّةٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْقُلَ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرِّيفِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا تَفْعَلْ، الزَّمِ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ - حَتَّى قَدِمْنَا عُسْفَانَ، فَأَقَامَ بِهَا لَيْالِي، فَقَالَ النَّاسُ: وَاللَّهِ مَا نَحْنُ هَهُنَا فِي شَيْءٍ، وَإِنْ عِيَالُنَا لَخُلُوفٌ، مَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ؟ - مَا أَذْرِي كَيْفَ قَالَ - وَالَّذِي أَخْلَفُ بِهِ، أَوْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ إِنْ شِئْتُمْ - لَا أَذْرِي أَتَيْتُهُمَا قَالَ - لَأَمُرَنَّ بِنَاقَتِي تُرْحَلُ، ثُمَّ لَا أَحُلُّ لَهَا عُقْدَةً حَتَّى أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ"، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ! إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَجَعَلَهَا حَرَامًا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَازِمِهَا، أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَلَا تُحْبَطَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا،

## [٨٩ - باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لاوائها]

قوله: "فأردت أن أنقل عيالي إلى بعض الريف" قال أهل اللغة: الريفُ بكسر الراء هو الأرض التي فيها زرع وخصب، وجمعه أرياف، ويقال: أُرِفْنَا صرنا إلى الريف، وأرافت الأرض أخصبت، فهي ريفة.

قوله: "وإن عيالتنا خيوف" هو بضم الخاء أي: ليس عندهم رجال ولا من يحميهم.

قوله ﷺ: "لأمرن ساقتي ترحل" هو بإسكان الراء وتخفيف الخاء، أي: يشد عليها رحلها.

قوله ﷺ: "ثم لا أحل لها عقدة حتى أقدم المدينة" معناه: أوصل السير ولا أحل عن راحلتي عقدة من عقد حملي ورحلها حتى أصل المدينة لمبالغتي في الإسراع إلى المدينة.

قوله ﷺ: "وإن حرمتم المدينة حراماً ما بين مأرميها" المأزم" بهمزة بعد الميم وكسر الزاي، وهو الجبل. وقيل المصيق بين الجبلين ونحوه، والأول هو الصواب هنا، ومعناه ما بين جبلها كما سبق في حديث أنس وغيره. والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولا تحط فيها شجرة إلا لعلف" هو بإسكان اللام وهو مصدر علفت علفاً. وأما العلفُ بفتح اللام فاسم للحشيش والثبن والشعير ونحوهما. وفيه جواز أخذ أوراق الشجر لعلف، وهو المراد هنا بخلاف حبط الأعصاب وقطعها فإنه حرام.

اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ الْمَدِينَةِ شَعْبٌ وَلَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرَسَانَهَا حَتَّى تَقْدُمُوا إِلَيْهَا، - ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ - : "ارْتَحِلُوا" فَارْتَحَلْنَا، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَوَالَّذِي نَخْلِفُ بِهِ أَوْ يُخْلَفُ بِهِ - الشَّكُّ مِنْ حَمَادٍ - مَا وَضَعْنَا رِحَالَنَا حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ، وَمَا يَهِيحُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ.

٣٣٣٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدَّتِنَا، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ".

٣٣٣٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَعْنِي ابْنَ شَدَادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

قوله ﷺ: 'ما من المدينة شعب ولا نف إلا عليه ملكان يحرسانها حتى تقدموا إليها' فيه بيان فصيلة المدينة وحراستها في زمنه ﷺ، وكثرة الحراس واستيعابهم الشعاب زيادة في الكرامة لرسول الله ﷺ. قال أهل اللغة: "الشعب" بكسر الشين هو الفرجة النافذة بين الجبلين. وقال ابن السكيت: هو الطريق في الجبل، و"النقب" بفتح النون على المشهور، وحكى القاضي ضمها أيضاً، وهو مثل الشعب. وقيل: هو الطريق في الجبل، قال الأخفش: أنقاب المدينة: طرقها وفجاحتها.

قوله: "فما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة حتى أغار علينا بنو عبد الله" وما يهيجهم قبل ذلك شيء. معناه: أن المدينة في حال عيبتهم، كانت محمية محروسة، كما أخبر النبي ﷺ، حتى أن بني عبد الله بن غطفان أغاروا عليها حين قدما، ولم يكن قبل ذلك يمنعهم من الإغارة عليها مانع ظاهر، ولا كان لهم عدو يهيجهم ويشغلون به، بل سبب معهم قبل قدومنا حراسة الملائكة، كما أخبر النبي ﷺ. قال أهل اللغة: يقال: هاج الشر، وهاجت الحرب، وهاجها الناس، أي تحركت، وحركوها، وهجت زيدا حركته للأمر، كله ثلاثي. وأما قوله: 'بنو عبد الله' فهكذا وقع في بعض النسخ "عبد الله" بفتح العين مكبر، ووقع في أكثرها "عبيد الله" بضم العين مصغر، والأول هو الصواب بلا خلاف بين أهل هذا الفن.

قال القاضي عياض: حدثنا به مكبراً أبو محمد الخشني عن الطبري عن الفارسي "بنو عبد الله" على الصواب. قال: ووقع عند شيوخنا في نسخ مسلم من طريق ابن مهران ومن طريق الجلودي "بنو عبيد الله" مصغر، وهو -

٣٣٣٧- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِيِّ أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَيْلَى الْحَرَّةِ فَاسْتَشَارَهُ فِي الْحَلَاءِ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَشَكَا إِلَيْهِ أَسْعَارَهَا وَكَثْرَةَ عِيَالِهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلَاوَائِهَا، فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ لَا أَمْرُكَ بِذَلِكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا فَيَمُوتَ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا كَانَ مُسْلِماً".

٣٣٣٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي أُسَامَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ لُثَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَةِ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ". قَالَ: ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَأْخُذُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَحْدُ - أَحَدَنَا فِي يَدِهِ الطَّيْرِ، فَيَفْكَهُ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ.

٣٣٣٩ (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: أَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: "إِنَّهَا حَرَّمَ آمِينَ".

= خطأ، قال: وكان يقال لهم في الجاهلية: (سو عبد العزى) فسماهم النبي ﷺ "بنو عبد الله" فسمتهم العرب "بنو محولة"؛ لتحويل اسمهم. والله أعلم

قوله: جاء أبو سعيد الخدري ليلاي الحرة يعني الفتة المشهورة التي هبت فيها المدينة سنة ثلاث وستين.

قوله: 'فاستشاره في الحلاء' هو بفتح الجيم والمد، وهو العرار من بلد إلى غيره.

قوله ﷺ في المدينة: إنها حرم أمس فيه دلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيدها وشجرها، وقد سقت المسألة.

قوله: 'قدم مدينة وهي ويلة هي همرة ممدودة، يعني ذات وباء، البلد والقصر وهو الموت الدريع، هذا أصله، ويطلق أيضاً على الأرض الوحمة التي تكثر بها الأمراض لا سيما للعرباء الذين ليسوا مستوطنينها. فإن قيل: كيف قدموا على الوباء، وفي الحديث الآخر في الصحيح النهي عن القدوم عليه؟ فالجواب من وجهين ذكرهما القاضي: أحدهما: أن هذا القدوم كان قبل النهي؛ لأن النهي كان في المدينة بعد استيطانها. والثاني: أن المنهي عنه هو القدوم على الوباء الدريع والطاعون، وأم هذا الذي كان في المدينة فيمى كان وحماً يمرض بسببه كثير من العرباء. والله أعلم

٣٣٤٠- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ بَيْتَةٌ، فَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شُكْوَى أَصْحَابِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ. وَصَحَّحَهَا، وَبَارَكَ لَنَا فِي صَاعِيهَا وَمُدَّهَا، وَحَوَّلَ حُمَاهَا إِلَى الْحُحْفَةِ".

٣٣٤١ (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٣٤٢- (٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٣٣٤٣- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قُطَيْبِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عُومِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الرُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ فِي الْفِتْنَةِ فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا

قوله ﷺ: 'وَحَوَّلَ حُمَاهَا إِلَى الْحُحْفَةِ'. قال الخطابي وغيره: كان ساكنوا الحففة في ذلك الوقت يهوداً. ففيه دليل للدعاء على الكفار بالأمراض والأسقام واهلاك. وفيه الدعاء للمسلمين بالصحة وطيب بلادهم والبركة فيها وكشف الضر والشدائد عنهم، وهذا مذهب العلماء كافة.

قال القاضي: وهذا خلاف قول بعض المتصوفة: إن الدعاء قدح في التوكل والرضا، وأنه ينبغي تركه، خلاف قول المعتزلة أنه لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر، ومذهب العلماء كافة أن الدعاء عبادة مستقلة، ولا يستجاب منه إلا ما سبق به القدر، والله أعلم.

وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوة ﷺ، فإن الحففة من يومئذ محتبة، ولا يشرب أحد من مائها إلا حم. ضبط الاسم: قوله: 'عن يحسن مولى الربير' هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر الون وفتحها، وجهان مشهوران والسين مهمة، وفي الرواية الأخرى: 'يحسن مولى مصعب بن الربير' هو لأحدهما حقيقة وللآخر مجازاً.

\*\* قال في فتح الملهم: وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء؛ لأنه من أفراد، لكن ليس كل وباء طاعوناً. وقال ابن سينا: الوباء يشأ عن فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده. (فتح الملهم: ٢٨٦/٦ بيروت)

الرَّزْمَانُ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ: اقْعُدِي لَكَاعَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً، أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٣٣٤٤- (١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ قُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ عَنْ قُطْنِ الْحَزَائِعِيِّ، عَنْ يُحَنِّسَ مَوْلَى مُصْنَعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ 'يعني المدينة'.

٣٣٤٥- (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِّنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيداً".

٣٣٤٦- (١٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَعَثْتُهُ.

شرح الغريب قوله 'ابن عمر قال' فإنه 'أعدي لك' هي بفتح اللام، وأما العين فمعينة على الكسر قال أهل اللغة: يقال: امرأة لكاع ورجل لكع بضم اللام، وفتح الكاف، ويطبق ذلك على اللثيم، وعلى العبد، وعلى الغبي الذي لا يهتدي لكلام غيره، وعلى الصغير وخاطبها ابن عمر بهذا إنكاراً عليها لا دلاله عليها؛ لكونها ممن ينتمي إليه ويتعلق به، وحثها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل. قال العلماء. وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة، والصبر على شدائدتها، وصيق العيش فيها، وأن هذا الفصل باقٍ مستمر إلى يوم القيامة.

أقوال العلماء في المجاورة بمكة وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة: تكره المجاورة بمكة،\*\* وقال أحمد وطائفة: لا تكره المجاورة بمكة بل تستحب، وأما كرهها من كرهها؛ لأمر: منها: خوف الملل وقلة الحرمة للأنس، وخوف ملازمة الذنوب، فإن الذنب فيها أقرب منه في غيرها، كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها، واحتج من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها، وتصعيب الصلوات والحسنات وغير ذلك، والمختار أن المجاورة هما جميعاً مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحدثات المذكورة وغيرها وقد جاورهما خلأ لا يحصون من سلف الأمة وحلفها ممن يقتدى به، ويبغى للمجاور الاحترار من المحدثات وأساها، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم. وفي رد المختار: قال في الجمع: والمجاورة بمكة مكروهة، أي عند أبي حنيفة، حلالاً لهما، =

٣٣٤٧- (١٤) وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ بِمِثْلِهِ.

-أي: أبي يوسف ومحمد ﷺ، وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في الإحياء. قال: ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع. قال صاحب البحر: وهو وجه، فكان ينبغي أن ينص على الكراهة، ويترك التقييد بالوثوق أي: اعتباراً للغالب من حال الناس، لا سيما أهل هذا الزمان، والله المستعان. (فتح الملهم: ٢٨٨/٦ بيروت)

\*\*\*

## [ ٩٠ - باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها ]

٣٣٤٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ".

٣٣٤٩- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: 'يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ هَمَّتْهُ الْمَدِينَةُ حَتَّى يَنْزِلَ دُبُرُ أُحُدٍ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قَبْلَ الشَّامِ وَهُنَاكَ يَهْلِكُ'.

## ٩٠ - باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها

قوله ﷺ 'عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: 'يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ هَمَّتْهُ الْمَدِينَةُ حَتَّى يَنْزِلَ دُبُرُ أُحُدٍ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قَبْلَ الشَّامِ وَهُنَاكَ يَهْلِكُ'، وفي هذا الحديث فضيلة المدينة، و فضيلة سكناها، و حمايتها من الطاعون و الدجال.

## [ ٩١ - باب المدينة تنفي شرارها ]

٣٣٥٠ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِيْبَهُ: هَلُمَّ إِلَيَّ الرَّخَاءَ! هَلُمَّ إِلَيَّ الرَّخَاءَ! وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ، أَلَا إِنَّ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ، تُخْرِجُ الْخَبِيثَ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةَ شَرَارَهَا، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ".

٣٣٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ".

## ٩١ - باب المدينة تنفي شرارها

وقوله ﷺ في المدينة: "إنما تنفي حنثها وسرارها كما يفي الكبر حث الحديد" وفي الرواية الأخرى: "كما سفي لئار حث لفضة" قال العلماء: حث الحديث والفضة هو وسحهما وقذرهما الذي تخرجه النار منهما، قال القاضي: الأظهر أن هذا مختص بزمن النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن يصبر على المحرة، والمقام معه إلا من ثبت إيمانه، وأما المنافقون وجهلة الأعراب، فلا يصبرون على شدة المدينة، ولا يحتسبون الأحر في ذلك كما قال ذلك الأعرابي الذي أصابه الوعث: أقلي بيعتي. هذا كلام القاضي.

الرد على ما اختاره القاضي: وهذا الذي ادعى أنه الأظهر ليس بالأظهر؛ لأن هذا الحديث الأول في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: "لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما يفي الكبر حث الحديد" وهذا - والله أعلم - في زمن الدجال، كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم في أواخر الكتاب في أحاديث الدجال: "أنه يقصد المدينة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج الله بها منها كل كافر وموافق"، فيحتمل أنه مختص بزمن الدجال، ويحتمل أنه في أرمان متفرقة، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ (تأكل القرى): قوله ﷺ: "أمرت بقرية تأكل القرى" معناه: أمرت بالمحرة إليها واستيطانها، وذكرها في معنى "أكلها القرى" وجهين: أحدهما: أنها مركز جيوش الإسلام في أول الأمر، فمعناها فتحت القرى وغنمت أموالها وسباياها. والثاني: معناه: أن أكلها وميرتها تكون من القرى المفتوحة، وإليها تساق غنائمها.



٣٣٥٢- (٣) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: "كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ الْخَبَثَ" لَمْ يَذْكُرَا الْحَدِيدَ.

٣٣٥٣- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعَكٌ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ! أَقْلَنِي بَيْعِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا".

بيان كراهة تسمية المدينة (يثرب) والجواب عن ذكره في القرآن وذكر أسمائها ومعناها: قوله ﷺ: 'يقولون: سرب' وهي المدينة' يعني أن بعض الناس من المنافقين وغيرهم يسمونها "يثرب" وإنما اسمها "المدينة" و"طابة" و"طيبة" ففي هذا كراهة تسميتها "يثرب". وقد جاء في مسند أحمد بن حنبل حديث عن النبي ﷺ في كراهة تسميتها "يثرب". وحكي عن عيسى بن دينار أنه قال: من سماها يثرب كتبت عليه خطيئة. قالوا: وسب كراهة تسميتها "يثرب"؛ لفظ "انثريب" الذي هو التوبيخ والملامة، وسميت: "طيبة وطابة"، لحسن لفظهما، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن، ويكره الاسم القبيح. وأما تسميتها في القرآن "يثرب" فإنما هو حكاية عن قول المنافقين، والذين في قلوبهم مرض. قال العلماء: والمدينة النبي ﷺ أسماء: "المدينة" قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٢٠) وقال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾. (التوبة: ١٠١) وطابة وطيبة، والدار. فأما "الدار"، فلأنها والاستقرار بها، وأما "طابة وطيبة"، فمن الطيب وهو الرائحة الحسنة، والطاب والطيب لغتان، وقيل: من الطيب بفتح الطاء وتشديد الباء وهو الطاهر، لخلوصها من الشرك، وطهارتها، وقيل: من طيب العيش بها. وأما "المدينة" ففيها قولان لأهل العربية: أحدهما: - وبه جزم قطرب وابن فارس وغيرهما - أنها مشتقة من "دان" إذا أطاع، والدين الطاعة. والثاني: أنها مشتقة من "مدن" بالمكان إذا أقام به، وجمع المدينة: مدن ومدن بإسكان الدال وضمها، ومدائن بالهمز وتركه، والهمزة أفصح، وبه جاء القرآن العزيز، والله أعلم.\*\*

قوله: 'إن أعرابياً بايع النبي ﷺ فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فأتى النبي ﷺ فقال: يا محمد أقلني بيعي، فأبى رسول الله ﷺ، ثم جاءه فقال: أقلني بيعي فأبى، ثم جاءه فقال: أقلني بيعي فأبى، فخرج لأعرابي فقال رسول الله ﷺ: 'إنما =

\*\* قال في فتح الملهم. وللمدينة أسماء غير ما ذكر، حتى قال بعض أهل العلم: بلغني أن لها أربعين اسماً. (فتح الملهم: ٢٩٣/٦ بيروت)

٣٣٥٤- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَهُوَ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّهَا طَيِّبَةٌ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - وَإِنَّهَا تَنْفِي الْحَبَثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ حَبَثَ الْفِضَّةِ".

٣٣٥٥- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً".

= مدينة كالكبر نفى عنها قال العلماء: إما لم يقله النبي ﷺ بيعته؛ لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام، ولا لمن هاجر إلى النبي ﷺ للمقام عنده أن يترك الهجرة ويذهب إلى وطنه أو غيره، قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع النبي ﷺ على المقام معه، قال القاضي: ويحتمل أن يبعه هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه ﷺ، وإما بايع على الإسلام وطلب الإقالة منه، فلم يقله، والصحيح الأول، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: 'أفأصاب الأعرابي وعت' هو بفتح العين وهو مُعت الحمى والمها، ووعك كل شيء معظمه وشدته.

قوله ﷺ: 'إما مدينة كالكبر نفى عنها' هو بفتح الياء والصاد المهملة، أي يصفو ويخلص ويتميز، والناصع الصافي الخالص، ومنه قولهم: ناصع اللون أي صافيه وخالصة، ومعنى الحديث: أنه يخرج من المدينة من لم يخلص إيمانه، ويبقى فيها من خلص إيمانه، قال أهل اللغة: يقال: نصع الشيء ينصع بفتح الصاد فيهما نصوعاً إذا خلص ووضح، والناصع: الخالص من كل شيء.

قوله: 'وحدثنا قتيبة بن سعيد وهناد بن السري وثوبان بن كريب وثوبان بن أبي شيبة' هكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في أكثرها: بحذف ذكر "أبي كريب".

قوله ﷺ: 'إِنَّ اللَّهَ سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً' فيه استحباب تسميتها 'طابة' وليس فيه أنها لا تسمى بغيره فقد سماها الله تعالى "المدينة" في مواضع من القرآن، وسماها النبي ﷺ 'طيبة' في الحديث الذي قبل هذا من هذا الباب، وقد سبق إيضاح الجميع في هذا الباب، والله أعلم.

## ٩٢ - باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وأن من أرادهم به أذابه الله

٣٣٥٦ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ يُحَنَسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

٣٣٥٧ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقُرَاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ". قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ، فِي حَدِيثِ ابْنِ يُحَنَسَ، بَدَلَ قَوْلِهِ: بِسُوءٍ: شَرًّا.

٣٣٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى بْنِ أَبِي عِيسَى، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، جَمِيعًا سَمِعَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٣٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ: أَخْبَرَنِي دِينَارُ الْقُرَاطِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

## ٩٢ - باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء، وأن من أرادهم به أذابه الله

قوله: أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي عبد الله القراط هكذا صوابه "أخبرني عبد الله" يفتح العين مكبر، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، ومعظم نسخ المعارضة، ووقع في بعضها 'عيد الله' بضم العين مصغر، وهو غلط، ويحس بكسر النون وفتحها، سقى بيانه قريباً في باب الترعيت في سكنى المدينة، والقراط بالطاء المعجمة منسوب إلى القرط الذي يدبغ به، قال ابن أبي حاتم: لأنه كان يبيعه، واسم أبي عبد الله القراط هذا "دينار" وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه عن سعد بن أبي وقاص عليه السلام.

٣٣٦٠ (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ الْكَعْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "بِدْهَمٍ أَوْ سُوءٍ".

٣٣٦١ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدًا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُدْهَمٍ" وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

قوله ﷺ: من أراد أهل هذه المدينة بسوء يعنى المدينة، أذابه الله كما يذوب الملح في الماء. قيل: يحتمل أن المراد من أرادها غازياً معيراً عيباً، ويحتمل غير ذلك، وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً في الأبواب السابقة. قوله: "غير أنه قال: بدهم أو بسوء" هو فتح الدال المهملة وإسكان الهاء، أي: بعائلة وأمر عظيم، والله أعلم.

## [٩٣ - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار]

٣٣٦٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُفْتَحُ الشَّامُ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسْتَوْنَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ تُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسْتَوْنَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ\* لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسْتَوْنَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".

## ٩٣ - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

شرح العرب: قوله ﷺ: فتح الشام، فيخرج من المدينة قوم بأهلهم يسون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، ومعناه: يتحملون بأهلهم، عساه - قال أهل اللغة: يسون بفتح الياء المشاة من تحت، وبعدها داء موحدة تصم وتكسر. ويقال أيضاً: صم المشاة مع كسر الموحدة، فتكون الفظة ثلاثية ورباعية، فحصى في ضبطة ثلاثة أوجه، ومعناه: يتحملون بأهلهم، وقيل: معناه: يدعوون الناس إلى بلاد الحصب، وهو قول إبراهيم الحربي، وقال أبو عبيد: معناه: يسوقون والسر سوق الإبل. وقال ابن وهب: معناه يريون لهم البلاد ويجبونها إليهم، ويدعوهم إلى الرحيل إليها، ونحوه في الحديث السابق: 'يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرحاء'.  
وقال الداودي: معناه: يرحلون الدواب إلى المدينة، فيسون ما يطوون من الأرض، ويقتونه فيصير عبارة، ويفتون=

\* قوله: قال رسول الله ﷺ: فتح الشام، فيخرج من المدينة قوم بأهلهم يسون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، ومعناه: يتحملون بأهلهم، عساه - قال أهل اللغة: يسون بفتح الياء المشاة من تحت، وبعدها داء موحدة تصم وتكسر. ويقال أيضاً: صم المشاة مع كسر الموحدة، فتكون الفظة ثلاثية ورباعية، فحصى في ضبطة ثلاثة أوجه، ومعناه: يتحملون بأهلهم، وقيل: معناه: يدعوون الناس إلى بلاد الحصب، وهو قول إبراهيم الحربي، وقال أبو عبيد: معناه: يسوقون والسر سوق الإبل. وقال ابن وهب: معناه يريون لهم البلاد ويجبونها إليهم، ويدعوهم إلى الرحيل إليها، ونحوه في الحديث السابق: 'يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرحاء'.  
وقال الداودي: معناه: يرحلون الدواب إلى المدينة، فيسون ما يطوون من الأرض، ويقتونه فيصير عبارة، ويفتون=

\* قوله: قال رسول الله ﷺ: فتح الشام، فيخرج من المدينة قوم بأهلهم يسون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، ومعناه: يتحملون بأهلهم، عساه - قال أهل اللغة: يسون بفتح الياء المشاة من تحت، وبعدها داء موحدة تصم وتكسر. ويقال أيضاً: صم المشاة مع كسر الموحدة، فتكون الفظة ثلاثية ورباعية، فحصى في ضبطة ثلاثة أوجه، ومعناه: يتحملون بأهلهم، وقيل: معناه: يدعوون الناس إلى بلاد الحصب، وهو قول إبراهيم الحربي، وقال أبو عبيد: معناه: يسوقون والسر سوق الإبل. وقال ابن وهب: معناه يريون لهم البلاد ويجبونها إليهم، ويدعوهم إلى الرحيل إليها، ونحوه في الحديث السابق: 'يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرحاء'.  
وقال الداودي: معناه: يرحلون الدواب إلى المدينة، فيسون ما يطوون من الأرض، ويقتونه فيصير عبارة، ويفتون=

سيجيء، وهؤلاء الناس هم المراد بصمير "لهم"، أي: المدينة خير لأولئك التاركين لها من تلك البلاد التي يتركون المدينة لأجلها، فلا دليل في الحديث على تفصيل المدينة على مكة، كما لا يخفى، وقوله: "لو كانوا يعلمون" ليس المراد به أنه خير على تقدير العلم؛ إذ المدينة خير لهم عموماً أولاً، بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها، وقد يجعل كلمة لو للتخيّل لكن قد يقال: كثير منهم يلعهم الخير ويفارقوها، فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخير، ومع ذلك فارقوها، فكيف يصح لو علموا بذلك لما فارقوها، قلت: يمكن دفعه بأن المراد: لو علموا بذلك عياناً، وليس المحير كالمعابة، أو يقال: هو من تسريل العالم الذي لا يعمل بعينه بمنزلة الحاهل، كأنه ما علم هذا، وقد يقال: المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من أهل العلم؛ إذ البلدة الشريفة لا يتنفع بها إلا الأهل الشريف الذي يعملون على مقتضى العلم، وأما من ليس من أهل العلم فلا يتنفع بالبلدة الشريفة، بل ربما يتضرر فحيرة البلدة ليس إلا لأهلها، ومن يبق للإقامة فيها، فافهم.

٣٣٦٣- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبَّارِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الشَّامُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".

- من هما لما يصفون لهم من رغد من العيش، وهذا ضعيف أو باطل، بل الصواب الذي عليه المحققون أن معناه: الإخبار بمن خرج من المدينة متحملاً بأهله، بأساً في سيرة مسرعاً إلى الرحاء في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بفتحها. معجزات النبي ﷺ: قال العلماء: في هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ؛ لأنه أخبر بفتح هذه الأقاليم، وأن الناس يتحملون بأهليهم إليها ويتركون المدينة، وأن هذه الأقاليم تفتح على هذا الترتيب، ووجد جميع ذلك كذلك بحمد الله وفضله، وفيه فضيلة سكنى المدينة، والصبر على شدتها وضيق العيش بها، والله أعلم.

[ ٩٤ - باب في المدينة حين يتركها أهلها ]

٣٣٦٤ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، ح  
وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَدِينَةِ: "لَيْتُرُكْنَهَا أَهْلُهَا  
عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُذَلَّةً لِلْعَوَافِي يَعْنِي: السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ.  
قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ. يَتِيمُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ  
كَانَ فِي حَجَرِهِ.

٣٣٦٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ لَيْثٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يَتْرَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي - يُرِيدُ

٩٤ - باب في المدينة حين يتركها أهلها

[illegible]

شرح العرب ورد مصداق هذه الاحاديث أما اعواي، فقد فسرها في الحديث بالسباع والطير، وهو صحيح في اللغة، مأخوذ من عموته إذا أتيته تطب معروفة. وأما معنى الحديث فالظاهر المختار أن هذا الترك لسمدية يكون في آخر الرمان عند قيام الساعة، وتوصفه قصة الراعيين من 'مُرِيَّة' فإنهما يجران على وجوههما حين تدركهما الساعة، وهما آخر من يحشر كما ثبت في صحيح البخاري، فهد هو انطاهر المختار.

وقال انقاضي عياض: هذا مما جرى في العصر الأول وانقصى. قال: وهذا من معجزاته <sup>تعالى</sup>، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين تنقبت الخلافة عنها إلى الشام ولعراق، وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين والدنيا، أما لدين فلكثرة العلماء بها وكملهم، وأما الدنيا فبعمارتها وعرسها واتساع حال أهلها. قال: وذكر الأحرار يرون في بعض الفتر التي حرت بالمدينة وحاف أهلها، أنه رحل عنها أكثر الناس، وبقيت ثمارها أو أكثرها لعوافي. وحلت مدة ثم تراجع الناس إليها، قال: وحالها اليوم قريب من هذا، وقد خرجت أطرافها، هذا كلام القاصي، والله أعلم. ومعنى 'يعقان عزمهما': يصيحان

عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةٍ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ، يَتَعَفَّانِ بَعْمَهُمَا، فَيَجِدَانِهَا وَحْشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَةَ الْوَدَّاعِ، خَرَّا عَلَى وُجُوهِهِمَا.

قوله ﷺ: فَيَجِدَانِهَا وَحْشًا، وفي رواية السحاري: "وحوشاً" قيل: معناه يحداها حلاء، أي: حالية ليس بها أحد، قال إبراهيم الحري: الوحش من الأرض هو الحلاء، والصحيح أن معناه يحداها دات وحوش، كما في رواية اسخاري، وكما قال ﷺ: "لا بعشده إلا عم في ويكون وحشاً معني وحوشاً، وأصل الوحش: كل شيء توحش من الحيوان، وجمعه وحوش، وقد يعبر بواحدة عن جمعه كما في غيره. وحكى القاضي عن ابن المراتب أن معناه أن غمهما تصير وحوشاً، إما أن تنقلب داتها فتصير وحوشاً، وإما أن تتوحش وتنفر من أصواتها، وأنكر القاضي هذا، واختار أن الضمير في يحداها عائد إلى المدينة لا إلى العم، وهذا هو الصواب، وقول ابن المراتب عبط، والله أعلم.

\* \* \* \*



## [ ٩٥ - باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة ]

٣٣٦٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

٣٣٦٧- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

٣٣٦٨- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي".

## [ ٩٥ - باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة ]

قوله ﷺ: "ما بين منبري وروضه من رياض الجنة" ذكروا في معناه قولين: أحدهما: أن ذلك الموضع بعينه ينقل إلى الجنة، والثاني: أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة. قال الطبري: في المراد بـ"بَيْتِي" هنا قولان: أحدهما: القبر، قاله زيد بن أسلم، كما روي مفسراً: "بين قبري ومنبري". والثاني: المراد بيت سكناه على ظاهره، وروي "ما بين حجرتي ومنبري"، قال الطبري: والقولان متفقان؛ لأن قبره في حجرته، وهي بيته.

قوله ﷺ: "ومنبري على حَوْضِي" قال القاضي: قال أكثر العلماء: المراد منبره بعينه الذي كان في الدنيا، قال: وهذا هو الأظهر، قال: وأنكر كثير منهم غيره، قال: وقيل: إن له هناك منبراً على حوضه، وقيل: معناه: أن قصد منبره، والحضور عنده لملازمة الأعمال الصالحة، يورد صاحبه الحوض، ويقتضي شربه منه، والله أعلم.

## [ ٩٦ - باب أحد جبل يحبنا ونحبه ]

٣٣٦٩ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غُرُورَةِ ثُبُوكَ، وَسَاقِ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ: ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى قَدِمْنَا وَادِيَ الْقُرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي مُسْرِعٌ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِيَ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ". فَخَرَجْنَا حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "هَذِهِ طَابَةُ، وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

٣٣٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

٣٣٧١ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنِي حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

## ٩٦ - باب أحد جبل يحبنا ونحبه

قوله ﷺ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ" قيل: معناه: يحبنا أهله، وهم أهل المدينة، ومحهم، والصحيح أنه على ظاهره، وأن معناه: يحبنا هو بنفسه، وقد جعل الله فيه تمييزاً، وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً، والله أعلم.

## [٩٧ - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة]

٣٣٧٢- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو التَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

## ٩٧ - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

قوله ﷺ: "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام". أقوال أهل العلم في مراد قوله ﷺ: "إلا المسجد الحرام": اختلف العلماء في المراد بهذا الاستثناء على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيتهما أفضل، ومذهب الشافعي وجمهور العلماء: أن مكة أفضل من المدينة، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة، وعكسه مالك وطائفة، فعند الشافعي والجمهور معناه: إلا المسجد الحرام، فإن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجدي. وعند مالك وموافقيه: إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجدي تفضله بدون الألف، قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض، وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض، واختلفوا في أفضلهما ما عدا موضع قبره ﷺ، فقال عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين: المدينة أفضل، وقال أهل مكة والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان: مكة أفضل. قلت: وما احتج به أصحابنا لتفضيل مكة حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء ؓ أنه سمع النبي ﷺ وهو واقف على راحلته بمكة يقول: "والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت" رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وعن عبد الله بن الزبير ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي" حديث حسن رواه أحمد بن حنبل في مسنده، والبيهقي وغيرهما بإسناد حسن، والله أعلم. واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين بالفريضة، بل يعم الفرض والنفل جميعاً، وبه قال مطرف من أصحاب مالك، وقال الطحاوي: يختص بالفرض، وهذا مخالف إطلاق هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

واعلم أن الصلاة في مسجد المدينة تزيد على فضيلة الألف فيما سواه إلا المسجد الحرام لا أنها تعادل الألف، بل هي زائدة على الألف، كما صرح به هذه الأحاديث "أفضل من ألف صلاة" و"خير من ألف صلاة" ونحوه. قال العلماء: وهذا فيما يرجع إلى الثواب، فتواب صلاة فيه يزيد على ثواب ألف فيما سواه، ولا يتعدى ذلك إلى الأجزاء عن الفوائت، حتى لو كان عليه صلاتان فصلى في مسجد المدينة صلاة لم تجزئه عنهما، وهذا لا خلاف فيه، والله أعلم. =

٣٣٧٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ عَبْدِ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٣٣٧٤- (٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ الْجَمْصِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الزَّيْدِيُّ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَمِيِّ مَوْلَى الْجُهَنِيِّينَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ آخِرُ الْمَسَاجِدِ".

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ نَشْكُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْعَنَا ذَلِكَ أَنْ نَسْتَبْتِ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، حَتَّى إِذَا تَوَفَّى أَبُو هُرَيْرَةَ، تَذَكَّرْنَا ذَلِكَ. وَتَلَاوَمْنَا أَنْ لَا نَكُونَ كَلَمْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَلْ رَفَعَهُ أَوْ سَمِعَهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسْنِدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ، جَالَسْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالَّذِي فَرَطْنَا فِيهِ مِنْ نَصِّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ، فَقَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِنِّي آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ آخِرُ الْمَسَاجِدِ".

٣٣٧٥- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا صَالِحٍ: هَلْ سَمِعْتُ

= واعلم أن هذه الفضيلة مختصة بنفس مسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده، فينبغي أن يحرص المصلي على ذلك، ويتفطر لما ذكرته، وقد نبهت على هذا في كتاب الماسك، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في فتح الملهم: وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله ما حاصله: أنه إذا اجتمع الاسم والإشارة كما في قوله ﷺ: 'مسجدي هذا' هل تلعب الإشارة أو الاسم؟ فيه خلاف، فمال النووي إلى تغليب الإشارة، أما مذهبنا فالذي يظهر من قولهم أن الاسم يغلب الإشارة. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم: ٣٠٠/٦ بيروت)

أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ قَارِظٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ - أَوْ كَأَلْفِ صَلَاةٍ - فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ".

٣٣٧٦ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٣٧٧ - (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٣٣٧٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٣٧٩ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٣٣٨٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٣٨١ - (١٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شِفَانِي اللَّهُ لِأَخْرِجَنَ فَلَأُصَلِّيَنَّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَبَرَأْتُ، ثُمَّ تَجَهَّزْتُ تُرِيدُ الْخُرُوجَ، فَحَاءَتْ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهَا مَيْمُونَةُ: اجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ،

قوله: وحدثني عن سعيد ومحمد بن رُمح جميعاً..... إلى قوله: فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة. بيان الوهم في الإسناد وتوجيهه. هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس =

فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ".

= فيه وهم، وصوابه "عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة" هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن حريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة عن غير ذكر ابن عباس، وكذلك رواه البخاري في صحيحه عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة، ولم يذكر ابن عباس.

قال الدارقطني في كتاب 'العلل': وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة، وليس بثبت. وقال البخاري في تاريخه "الكبير": إبراهيم بن عبد الله بن معمر بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه وميمونة، وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن حريج ولم يذكر فيه ابن عباس، ثم قال: وقال لنا المكي عن ابن حريج: أنه سمع نافعاً قال: إن إبراهيم بن معمر حدث أن ابن عباس حدثه عن ميمونة، قال البخاري: ولا يصح فيه ابن عباس.

قال القاضي عياض: قال بعضهم صوابه إبراهيم بن عبد الله بن معمر بن عباس أنه قال: أن امرأة اشتكت، قال القاضي: وقد ذكر مسلم قل هذا في هذا الباب حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال ليس بمحفوظ عن أيوب، وعلل الحديث عن نافع بذلك، وقال: قد خالفهم الليث وابن حريج فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معمر عن ميمونة، وقد ذكر مسلم الروایتين ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه، وقد ذكر البخاري في "تاريخه" رواية عبد الله وموسى عن نافع، قال: والأول أصح، يعني: رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة، كما قال الدارقطني، والله أعلم. قلت: ويحتمل صحة الروایتين جميعاً كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور نافعاً من ذلك، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف، والله أعلم.

قوله: "عن ميمونة" أي أفتت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس أن تصلي في مسجد النبي ﷺ واستدلت بالحديث "هذه الدلالة ظاهرة، وهذا حجة لأصح الأقوال في مذهنا في هذه المسألة، فإنه إذا نذر صلاة في مسجد المدينة أو الأقصى هل تتعين؟ فيه قولان: الأصح: تتعين، فلا تجزئه تلك الصلاة في غيره. والثاني: لا تتعين بل تجزئه تلك الصلاة حيث صلى، فإذا قلنا: تتعين فنذرهما في أحد هذين المسجدين ثم أراد أن يصليها في الآخر، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: يجوز، والثاني: لا يجوز، والثالث وهو الأصح: أن نذرهما في الأقصى حاز العدول إلى مسجد المدينة دون عكسه، والله أعلم.

## [٩٨ - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]

٣٣٨٢ - (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى".

٣٣٨٣ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ".

٣٣٨٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي أَسَى حَدَّثَهُ أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ".

## [٩٨ - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]

قوله ﷺ: 'لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد حرم، ومسجد الأقصى'. وفي رواية: ومسجد إيلياء' هكذا وقع في صحيح مسلم هنا، ومسجد الحرام ومسجد الأقصى، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجازته الحويون الكوفيون، وتأوله الصريون على أن فيه محذوفاً تقديره: مسجد المكان الحرام، والمكان الأقصى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِحَاسِبِ الْعَرَبِ﴾ (القصص: ٤٤) أي: المكان الغربي ونظائره، وأما 'إيلياء' فهو بيت المقدس، وفيه ثلاث لعات، أفصحهن وأشهرهن هذه الواقعة ها "إيلياء" بكسر الهمزة واللام وبالمدة، والثانية: كذلك إلا أنه مقصور. والثالثة: إيلياء محذوف الياء وبالمدة، وسمى الأقصى لبعده من المسجد الحرام، وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة، وفضيلة شد الرحال إليها؛ لأن معناه عند جمهور العلماء: لا فضيلة في شد الرحال إلى مسجد غيرها. وقال الشيخ أبو محمد الحويي من أصحابنا: يحرم شد الرحال إلى غيرها وهو علط، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره.

[ ٩٩ - باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة ]  
 ٣٣٨٥ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: قَالَ أَبِي: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتٍ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءٍ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: "هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا" - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ: فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ.  
 ٣٣٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ - قَالَ سَعِيدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ.

٩٩ - باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة

قوله ﷺ: 'وقد سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى فأخذ كفاً من حصاء فضر به الأرض ثم قال: هو مسجدكم هذا مسجد المدينة' هذا نص بأنه المسجد الذي أسس على التقوى المذكور في القرآن، ورد لما يقول بعض المفسرين أنه مسجد قباء، وأما أخذه ﷺ الحصاء وضر به في الأرض فالمراد به المبالغة في الإيضاح لبيان أنه مسجد المدينة، و"الحصاء" بالمد: الحصى الصغار.



## [ ١٠٠ - باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته ]

٣٣٨٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٣٣٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيَصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: فَيَصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ.

٣٣٨٩- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٣٣٩٠- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ -: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ.

٣٣٩١- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

## ١٠٠ - باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ مَاشِيًا وَرَاكِبًا". وفي رواية: "أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيَصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ" وفي رواية: "أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ كُلَّ سِتَّةٍ، وَكَانَ يَقُولُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلَّ سِتَّةٍ".

ضبط كلمة (قباء) وفضيلة مسجده: أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد والتذكير والصرف، وفي لغة مقصور، وفي لغة مؤنث، وفي لغة مذكر غير مصروف، وهو قريب من المدينة من عواليها، وفي هذه الأحاديث بيان فضله وفضل مسجده والصلاة فيه وفضيلة زيارته، وأنه تجوز زيارته راکباً وماشياً، وهكذا جميع المواضع الفاضلة تجوز زيارتها راکباً وماشياً، وفيه أنه يستحب أن تكون صلاة النفل بالنهار ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهب الجمهور، وفيه خلاف أبي حنيفة، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

٣٣٩٢- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءً، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٣٣٩٣- (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً كُلَّ سَبْتٍ، وَكَانَ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ.

٣٣٩٤- (٨) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً، يَعْنِي: كُلَّ سَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

٣٣٩٥- (٩) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ.

وقوله: 'كل سبت' فيه جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة، وهذا هو الصواب وقول الجمهور، وكره ابن مسلمة المالكي ذلك، قالوا لعله لم تبلى هذه الأحاديث، والله أعلم. والله الحمد والممة وبه التوفيق والعصمة.

## [١٧ - كتاب النكاح]

[ ١ - باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال..... ]

٣٣٩٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْنٍ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً؟ \* لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ - قَالَ - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْنُ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: \* "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ!

## [كتاب النكاح]

[ ١ - باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ]

معنى النكاح لغة وإطلاقه في كلام العرب وحقيقته عند الفقهاء. هو في اللغة: الصم، ويطلق على العقد وعلى الوطء. قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري: قال الأزهري: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل لتزويج نكاح؛ لأنه سبب الوطء، يقال. نكح المطر الأرض ونكح النعاس عينه: أصابها. قال الواحدي: وقال أبو القسم الزجاجي: النكاح في كلام العرب: الوطء والعقد جميعاً، قال: وموضع "ن ك ح" على هذا الترتيب في كلام العرب للزوم الشيء الشيء راكباً عليه، هذا كلام العرب الصحيح. فإذا قالوا: نكح فلان فلانة ينكحها نكحاً ونكاحاً أرادوا تزويجها.

وقال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً، فإذا قالوا: نكح فلانة بت فلان أو أخته أرادوا: عقد عليها. وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء؛ لأن بذكر امرأته وزوجته يستغنى عن ذكر العقد. =

\* قوله: "روح حارية" قال النووي: وفيه استحباب عرض الرجل مثل هذا على صاحبه، قال الأبي: قلت: جعله عرضاً، وقيل: إنه تحضيض، والفرق بينهما باعتبار الأحكام الإعرابية المذكور في كتبها، وأما الفرق باعتبار المعنى، فقيل: ما تأكد الطلب فيه تحضيض، وما لم يتأكد عرض، وقيل: ما كان المخشوش عليه من عند المتكلم عرض، وما كان لا من عند فهو تحضيض. والجارية ههنا ليست من عند عثمان في الظاهر فهو تحضيض.

\* قوله: "لئن قلت ذلك، لقد قال رسول الله ﷺ". يا معشر شباب إلح.

الشباب بفتح الشين، جمع شاب، قال الأبي: قلت: معناه لئن حضضتني على ذلك فقد حصا رسول الله ﷺ أيضاً، وكان الشيخ يقول: إنما هو رد عليه، وانعني أما يخص على ذلك من هو في سن الشاب انتهى.

مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ.

٣٣٩٧- (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: إِنِّي لَأُمَشِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِعِنْيٍ، إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ: هَلُمَّ! يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! قَالَ: فَاسْتَخْلَاهُ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ! قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا تُزَوِّجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! جَارِيَةً بَكَرًا؟ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

= قال المراء: العرب تقول: نكح المرأة بضم النون: بضعها، وهو كناية عن الفرح، فإذا قالوا: نكحها أرادوا أصاب نكحها، وهو فرجها، وقل ما يقال: ناكحها، كما يقال: باضعها، هذا آخر ما نقله الواحدي. وقال ابن فارس والجوهري وغيرهما من أهل اللغة: النكاح: الوطء، وقد يكون العقد. ويقال: نكحتها ونكحت هي، أي تزوجت، وأنكحته زوجته، وهي ناكح، أي ذات روح، واستكحها: تزوجها، هذا كلام أهل اللغة. وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، حكاه القاضي حسين من أصحابنا في تعليقه. أصحابنا: أنها حقيقة في العقد، مجاز في الوطء، وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب وأطبب في الاستدلال له، وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العزيز والأحاديث. والثاني: أنها حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وبه قال أبو حنيفة. والثالث: حقيقة فيهما بالاشتراك، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله عليه السلام: "يا معشر الشباب من استطاع مكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء" قال أهل اللغة: "المعشر" هم الطائفة الذين يشمهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، فكذا ما أشبهه، و"الشباب" جمع شاب، ويجمع على شبان وشبية، والشباب عدد أصحابنا هو من بلغ ولم يحاوز ثلاثين سنة. \*\* وأما "الباءة" ففيها أربع لغات حكاه القاضي عياض العيصية المشهورة: "الباءة" بالمد والهاء، والثانية: "الباءة" بلا مد، والثالثة: "الباءة" بالمد بلا هاء، والرابعة: "الباهة" بهاءين بلا مد، وأصلها في اللغة: الحماة، مشتقة من المباءة، وهي المنزل، ومنه مباءة الإبل، وهي مواطنها، ثم قيل لعقد النكاح: باءة؛ لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال القرطبي: يقال له: حدث إلى ست عشرة سنة، ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين، ثم كهل، وكذا ذكره الزمخشري، وقال ابن شاس المالكي في الجواهر: إلى أربعين. وإنما حصّ الشباب بالخطاب؛ لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح، بخلاف الشيوخ، وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً. (فتح الملهم: ٣٢٣/٦ بيروت)

٣٣٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ'.

٣٣٩٩ - (٤) حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عُلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: وَأَنَا شَابٌّ يَوْمَئِذٍ فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْنَبِي. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَزَادَ: قَالَ: فَلَمْ أَلْبَثُ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

كلام أهل العلم في المراء من الباءة واحتلف العلماء في اراد "بالباءة" ها على قوين يرجعان إلى معنى واحد، أصحهما: أن المراد: معناها البغوي وهو الجماع، فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدوته على مؤنة - وهي مؤن النكاح - فبتزويج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم؛ ليدفع شهوته ويقطع شره، كما يقطعه الوحاء، وعلى هذا القول وقع إحصاء مع الشبان الذين هم مضطربون شهوة النساء، ولا يفكرون عنها عالياً وإقول الثاني: أن المراد هنا بالباءة: مؤن النكاح، سميت باسم ما يلازمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزويج، ومن لم يستطعها فليصم؛ ليدفع شهوته، والذي حمل القائلين بهذا على هذا أهم قوله: قوله ﷺ: من لم يستطع فعليه الصوم قالوا: والعاجر عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم؛ لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤن. وأجاب الأولون بما قدمناه في القول الأول، وهو أن تقديره: من لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه، وهو محتاج إلى الجماع فعليه بالصوم، والله أعلم.

شرح العريب وأما "الوحاء" فكسر الواو والماء، وهو رضى الحصيتين، والمراد هنا: أن الصوم يقصع الشهوة ويقطع شر المني، كما يفعله الوحاء.

فقه الحديث. وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح من استطاعه وبأن يقب إليه نفسه، وهذا مجمع عليه، لكنه عندنا وعند العمماء كافة، أمر بدب لا إيجاب، فلا يرم انتزوح ولا استسري، سواء خاف العنت أم لا، هذا مذهب العمماء كافة، ولا يعلم أحد أوجه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر، ورواية عن أحمد وإمامهم قالوا: يلزمه إذا خاف العنت أن يتزويج أو يتسرى، قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة، ولم يشترط بعضهم خوف العنت. قال أهل الظاهر: إني يزعم التزويج فقط ولا يلزمه البوط، وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث -

\* قوله: فإنه له وجاء فكسر الواو والماء، أي: كسر شديد يذهب بشهوته.

٣٤٠٠ - (٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَخَذْتُ الْقَوْمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ أَلْبِثُ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

٣٤٠١ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمِيهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي".\*

- مع القرآن، قال الله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) وغيرها من الآيات. واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦) فحيره سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري. قال الإمام المازري: هذا حجة لجمهور؛ لأنه سبحانه وتعالى خيره بين النكاح والتسري بالاتفاق، ولو كان النكاح واحدا لما خيره بينه وبين التسري؛ لأنه لا يصح عند الأصوليين التحجير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب، وأن تاركه لا يكون آثما.

وأما قوله ﷺ: 'فمن رغب عن سني مبيس مي' فمعناه: من رغب عنها إعرافاً عنها غير معتقد على ما هي، والله أعلم. أقوال أهل العلم في أفضلية النكاح وتركه. أما الأفضل من النكاح وتركه، فقال أصحابنا: الناس فيه أربعة أقسام: قسم تنوق إليه نفسه ويجد المؤن، فيستحب له النكاح، وقسم لا تنوق ولا يجد المؤن، فيكره له، وقسم تنوق ولا يجد المؤن، فيكره له، وهذا مأمور بالصوم، لدفع التوقا، وقسم يجد المؤن ولا تنوق، فمذهب الشافعي وجمهور أصحابنا: أن ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل، ولا يقال: النكاح مكروه، بل تركه أفضل، ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن النكاح له أفضل، والله أعلم.

\* قوله: 'فمن رغب عن سني' أي: أعرض عنها ورأى غيرها خيراً منها كالاشتغال بالعبادة والتحلي لها، كما رأى الصحابة في الواقعة، فهذا الحديث صريح في أن التأهل خير من التحني للعبادة، ولهذا قال الأبي: دلالة الحديث على أن النكاح أفضل من التحني لعبادة مسلمة؛ لأن هؤلاء قصدوا ذلك، والنبي ﷺ رد عليهم وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة، قال القرطبي راجعية النكاح حين كان في النساء المعونة على الدين والدنيا وقلة التكلف والشفقة على الأولاد، وأما في هذه الأزمنة فعود بالله من الشيطان ومن السؤال، فوالله الذي لا إله إلا هو لقد حلت العزلة والعلة وتعين الفرار منهن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، انتهى.

٣٤٠٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ، لَوْ أَدِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمِينَا.

قوله: "أن عثمان بن عفان قال لعبد الله بن مسعود: ألا بروحك جارية شابة؟ لعلها تذكرك بعض ما مضى من زمانك".

فوائد الحديث: فيه استحباب عرض الصاحب هذا على صاحبه الذي ليست له زوجة بهذه الصفة، وهو صالح لزوجها على ما سبق تفصيله قريباً، وفيه استحباب نكاح الشابة؛ لأنها المحصلة لمقاصد النكاح، فإنها ألد استمتاعاً، وأطيب ثكفة، وأرغب في الاستمتاع الذي هو مقصود النكاح، وأحسن عشرة وأفكه محادثة، وأجمل منظراً، وألين ملمساً، وأقرب إلى أن يعودها زوجها الأخلاق التي يرتضيها. وقوله: "تذكرك بعض ما مضى من زمانك" معناه: تتذكر بها بعض ما مضى من نشاطك وقوة شبانك، فإن ذلك ينعش البدن.

قوله: "إن عثمان دعا ابن مسعود واستحلاه فقال له" هذا الكلام دليل على استحباب الإسرار بمثل هذا، فإنه مما يستحي من ذكره بين الناس.

وقوله: "ألا بروحك جارية بكرة؟" دليل على استحباب السكر وتفضيلها على الثيب، وكذا قاله أصحابنا؛ لما قدمناه قريباً في قوله: "جارية شابة".

قوله: "عن عبد الرحمن بن يزيد دحت أنا وعمي علقمة والأسود على عبد الله بن مسعود". بيان الغلط في بعض النسخ: هكذا هو في جميع النسخ، وهو الصواب، قال القاضي: ووقع في بعض الروايات: "أنا وعمامي علقمة والأسود"، وهو غلط ظاهر؛ لأن الأسود أخو عبد الرحمن بن يزيد، لا عمه، وعلقمة عمهما جميعاً، وهو علقمة بن قيس. قوله: "فذكر حديثاً رويت أنه حدث به من أجي" هكذا هو في كثير من النسخ، وفي بعضها "رأيت" وهما صحيحان: الأول: من الظن، والثاني: من العدم.

قوله ﷺ: "فمن رعب عن سني فليس مني" سبق تأويله، وأن معناه من تركها إعراضاً عنها غير معتقد لها على ما هي عليه، أما من ترك النكاح على الصفة التي يستحب له تركه كما سبق، أو ترك النوم على الفراش لعجزه عنه، أو لاشتغاله بعبادة مأذون فيها، أو نحو ذلك، فلا يتناول هذا الهم والهمي.

قوله: "إن النبي ﷺ حمد الله تعالى وأثنى عليه فقال: ما نال أقوام قالوا: كذا وكذا" هو موافق للمعروف من خطبه ﷺ في مثل هذا أنه إذا كره شيئاً، فخطب له ذكر كراهيته، ولا يعين فاعله، وهذا من عظيم حلقه ﷺ، فإن المقصود من ذلك الشخص وجميع الحاضرين وغيرهم ممن يبلغه ذلك، ولا يحصل تويخ صاحبه في الملام.

شرح الغريب: قوله: رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أدل له لاختصمنا قال العلماء: "التبتل":

٣٤٠٣- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رَدُّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلُ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا.\*

٣٤٠٤- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ أَنْ يَتَّبَلَ، فَهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ لَأَخْتَصِمْنَا.

= هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل "التبتل": القطع، ومنه مريم البتول، وفاطمة البتول؛ لانقطاعهما عن نساء رماقهما دياً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه صدقة بتلة، أي: منقطعة عن تصرف مالكها. قال الطبري: التبتل: هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته. وقوله: 'رد عليه نشتل' معناه ناه عنه، وهذا عند أصحابنا محمول على من تأقت نفسه إلى النكاح، ووجد مؤنه كما سبق إيضاحه، وعلى من أضر به التبتل بالعبادات الكثيرة الشاقة. أما الإعراض عن الشهوات واللذات من غير إصرار بنفسه ولا تفويت حق لزوجة ولا غيرها، ففضيلة للمنع منها، بل مأمور به. وأما قوله: "لو أذن له لاختصمنا" فمعناه: لو أذن له في الانقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لاختصمنا؛ لدفع شهوة النساء ليمكنا التبتل، وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاص باجتهدهم، ولم يكن ظنهم هذا موافقاً، فإن الاختصاص في الآدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً، قال البيهقي: وكذا يحرم حصاء كل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول فيحوز حصاؤه في صغره، ويحرم في كبره، والله أعلم.

\* قوله: 'لاختصاص' الاختصاص من حصيت الفحل إذا سلط خصيته، أي أخرجتها، واختصيت إذا فعلت ذلك بنفسك، وهو ليس محرماً؛ لأنه محرم وإنما المراد: قطع الشهوة بمعالجة أو المراد لتبتلنا من النساء، وحمله النووي على أنهم ظنوا جواز الاختصاص باجتهدهم، ولم يكن ظنهم موافقاً، ورد بأنه لا حاجة إلى ما ذكر بما ذكرنا من التأويل، وحالاً لظنهم على أحسن الظنون، والله تعالى أعلم.



## ٢ - باب ندب من رأى امرأة، فوقع في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها]

٣٤٠٥ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، \* وَتُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْنَهُ، \* فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ".

٣٤٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَرْبُ ابْنِ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَذَكَرَ بِمَثَلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرْ: تُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ.

٣٤٠٧ - (٣) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ قَالَ: قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَلْيُوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ".

## ٢ - باب ندب من رأى امرأة، فوقع في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَتُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْنَهُ، \* فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ". وفي الرواية الأخرى: "إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ امْرَأَةٌ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَمَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ". هذه الرواية الثانية مبينة للأولى. ومعنى الحديث: أنه يستحب لمن رأى امرأة فتحركت شهوته أن يأتي امرأته أو جاريته إن كانت له، فيواقعها؛ ليدفع شهوته، وتسكن نفسه، ويجمع قلبه على ما هو بصدد.

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُذْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْنَهُ، \* فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ". الإشارة إلى أهوى والدعاء إلى الفتنة لما جعله الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتداد بطهرهن، وما يتبعن من، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له.

فقه الحديث. ويستنبط من هذا أنه ينبغي لها أن لا تخرج بين الرجال إلا بضرورة، وأنه ينبغي للرجال العصف عن ثيابها، والإعراض عنها مطلقاً.

\* قوله: "تَقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ"، أي: في صفة شيطان في إيقاع الوسوسة في الصدور، وإطلاق الصورة على الصفة شائع.

\* قوله: "إِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْنَهُ، \* فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ". ووسوست فليأت، يفسره الرواية الآتية.

- شرح الغريب: قوله: "تمعس مئة" قال أهل اللغة: "المعس" بالعين المهملة: الدلك، و"المئة" بميم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم همزة ممدودة ثم تاء تكتب هاء، وهي على وزن "صغيرة وكبيرة وديحة"، قال أهل اللغة: هي الجلد أول ما يوضع في الدباغ. وقال الكسائي: يسمى مئة ما دام في الدباغ. وقال أبو عبيدة: هو في أول الدباغ مئة، ثم أفيق بفتح الهمزة وكسر الفاء، وجمعه أفق كقفيز وقفز، ثم أديم، والله أعلم.

قوله: "أن النبي ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته ريب" وهي تمعس مئة هاء، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه فقال: يا امرأة تقل في صورة شيعتي إلى آخره. قال العلماء: إنما فعل هذا ييأسهم، وإرشاداً لما ينبغي لهم أن يفعلوه، فعلمهم بفعله وقوله.

فقه الحديث. وفيه: أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقاع في النهار وغيره، وإن كانت مشتتة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه أو في قلبه وبصره، والله أعلم.

\* \* \* \*

### ٣ - باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ. ثم أبيح ثم نسخ. واستقر...

٣٤٠٨ (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ وَابْنُ بَشِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَهَئَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نُنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدَ اللَّهِ: \*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ\* (المائدة: ٨٧).

\* قوله: "قرأ عبد الله" أيها الناس، "خ" هذا مبني على عدم تنوع الناسخ إياه كما أن ابن عباس وجابرًا رضي الله عنهما النسخ أيضاً، وكذا من فعل المتعة في عهد أبي بكر وعمر، وإلا لمقتضي القرآن والسنة عدم جواز المتعة، أما السنة فما ذكره مسلم، وأما الكتاب فقوله تعالى: \* لَا عَلَى رُوحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ \* (المؤمنون: ٦) والمتمتع بها ليست شيئاً منها بالاتفاق فلا تحل فضلاً عن أن تكون من طيبات الحلال، والله تعالى أعلم.

٣ - باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ. ثم أبيح ثم نسخ. واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

الكلام في نسخ المتعة والجواب عن الروايات المبيحة لها. اعلم أن القاضي عياضاً سطر شرح هذا الباب بسطاً بليغاً، وأتى فيه بأشياء نفيسة، وأشياء يُخَالَفُ فيها، فالوجه أن نقل ما ذكره مختصراً، ثم يذكر ما ينكر عليه ويخالف فيه وينبه على المختار. قال المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة هنا أنه نسخ. وانعقد الإجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المستبدعة. وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها مسوَّحة فلا دلالة لهم فيها، وتعقبوا بقوله تعالى: \* وَمَا سَنَمْنَعُكُمْ مِنْهُ \* (النساء: ٢٤) وفي قراءة ابن مسعود: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل"، وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يحتج بها قرأناً ولا خبراً، ولا يبرم العمل بها.

قال: وقال زفر: من نكح نكاح متعة تأبى نكاحه، وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح، فإنها تلغى، ويصح النكاح. قال المازري: واحتلفت الرواية في صحيح مسلم في الهي عن المتعة. فعليه: أنه ﷺ هي عنها يوم خيبر. وفيه: أنه لم يمتنع عنها يوم فتح مكة، فإن تعلق بهذا من أجاز نكاح المتعة، وزعم أن الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قاذح فيها، قلنا: هذا الزعم خطأ وليس هذا تناقضاً؛ لأنه يصح أن ينهى عنه في زمن، ثم ينهى عنه في زمن آخر توكيداً، أو ليشتبه التهي ويسمعه من لم يكن سمعه أولاً، فسمع بعض الرواة الهي في زمن، وسمعه آخرون في زمن آخر، فنقل كل منهم ما سمعه، وأصافه إلى زمان سماعه، هذا كلام المازري. قال القاضي عياض: روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن مسعود، وابن =

- ٣٤٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْنُهُ. وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ. وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ.
- ٣٤١٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: كُنَّا، وَنَحْنُ شَبَابٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا نَسْتَخْصِي؟ وَلَمْ يَقُلْ: نَعْزُو.

= عباس. وحابر، وسلمة بن الأكوغ، وسرة بن معبد الجهني، وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في احصر، وإنما كانت في أسفارهم في الغزو عند ضرورتهم وعدم النساء، مع أن بلادهم حارة وصرهم عنهن قليل. وقد ذكر في حديث ابن أبي عمر أنها كانت رحصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة ونحوها. وعن ابن عباس رضي الله عنه نحوه. وذكر مسلم عن سلمة بن الأكوغ إباحتها يوم أوطاس. ومن رواية سيرة بإاحتها يوم الفتح، وهما واحد ثم حرمت يومئذ. وفي حديث علي تحريمها يوم خيبر، وهو قبل الفتح.

وذكر غير مسلم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها في عزوة تنوك من رواية إسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن عبي عن أبيه عن علي ولم يتابعه أحد على هذا، وهو غلط منه، وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ، وسفيان بن عيينة والعمري ويونس وغيرهم عن الزهري، وفيه يوم خيبر، وكذا ذكره مسلم عن حمادة عن الزهري وهذا هو الصحيح. وقد روى أبو داود من حديث الربيع بن سرة عن أبيه النهي عنها في حجة الوداع، قال أبو داود: وهذا أصح ما روي في ذلك. وقد روي عن سرة أيضاً بإاحتها في حجة الوداع، ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها حينئذ إلى يوم القيامة. وروي عن الحسن الصري أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء. وروي هذا عن سرة الجهني أيضاً.

ولم يذكر مسلم في روايات حديث سرة تعيين وقت إلا في رواية محمد بن سعيد اندارمي، ورواية إسحاق بن إبراهيم، ورواية يحيى بن يحيى، فإنه ذكر فيها يوم فتح مكة، قالوا: وذكر الرواية بإاحتها يوم حجة الوداع خطأ؛ لأنه لم يكن يومئذ ضرورة ولا عزوبة، وأكثرهم حجوا بسائهم، والصحيح أن الذي جرى في حجة الوداع مجرد النهي كما جاء في غير رواية، ويكون تجديده صلى الله عليه وسلم النهي عنها يومئذ: لاجتماع الناس 'وليليل الشاهد العائب' ولتمام الدين، وتقرر الشريعة كما قرر غير شيء، وبين الحلال والحرام يومئذ، وبت تحريم المتعة حينئذ لقوله: "إلى يوم القيامة".

قال الفاصي: ويحتمل ما جاء من تحريم المتعة يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس: أنه جدد النهي عنها في هذه المواطن؛ لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطعن فيه، بل هو ثابت من رواية الثقات الأثبات، لكن في رواية سفيان أنه نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، فقال بعضهم: هذا الكلام فيه انفصال. ومعناه: أنه حرم المتعة ولم يبين زمن تحريمها، ثم قال: ولحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، فيكون يوم خيبر لتحريم الحمر خاصة، ولم يبين وقت تحريم المتعة؛ ليجمع بين الروايات، قال هذا القائل: وهذا هو الأشبه أن تحريم المتعة كان "مكة" وأما لحوم الحمر فبخيبر بلا شك.

= قال القاضي: وهذا أحسن لو ساعده سائر الروايات عن غير سفيان. قال: والأولى ما قلناه أنه قرر التحريم، لكن يبقى بعد هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، فتحتمل أن النبي ﷺ أباحها لهم؛ للضرورة بعد التحريم، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً، فيكون حرّمها يوم خيبر وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة، ثم حرّمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً، وتسقط رواية إباحتها يوم حجة الوداع؛ لأنها مروية عن سيرة الجهلي، وإنما روى الثقات الاثبات عنه الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة الوداع إنما هو التحريم، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه جمهور الرواة، ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم من النهي عنها يوم الفتح، ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً وإشاعة له كما سبق.

وأما قول الحسن: إنما كانت في عمرة القضاء لا قبلها ولا بعدها، فترده الأحاديث الثابتة في تحريمها يوم "خيبر" وهي قبل عمرة القضاء، وما جاء من إباحتها يوم فتح مكة "يوم أوطاس"، مع أن الرواية هذا إنما جاءت عن سيرة الجهلي، وهو راوي الروايات الأخر وهي أصح، فيترك ما حالف الصحيح، وقد قال بعضهم: هذا مما تداوله التحريم والإباحة والسح مرتين، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي.

القول المختار في تحريم المتعة وأباحتها: والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل خيبر، ثم حرمت يوم خيبر. ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس؛ لانصاهما، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم. ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر لتأيد، وأن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما احتاره المازري والقاضي؛ لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز إسقاطها، ولا مانع من تكرير الإباحة، والله أعلم.

إجماع أهل العلم على تحريم المتعة: قال القاضي: واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق. \*\* ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء =

\*\* قال في فتح الملهم وبالجملة فالمتعة التي أباحها الشارع في الأوائل، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً: كان هو النكاح المؤقت بحضرة الشهود، كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن أم عبد الله بة أبي حشمة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ في قصة له عند ابن جرير، وفيه: "فشارطها، وأشهدوا على ذلك عدولاً" ثم قال في آخره: 'فعلته مع رسول الله ﷺ، ثم لم ينهنا عنه' كما في كنز العمال....

فالنكاح المؤقت أو المتعة عندي (أي الجصاص) مرتنة برزخية بين النكاح المطلق والسماح المحض، وإليه أشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الرشيد: 'سألت ابن عباس عن المتعة: أسفاح هي أم نكاح؟ فقال: لا نكاح ولا سفاح. قلت: فما هي؟ قال: المتعة كما قال الله تعالى، قست: وهل عليه حيضة؟ قال: نعم، قلت: =

= إلا الروافض، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول بإباحتها، وروي عنه أنه رجع عنه،\*\* قال: وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم سطلانه سواء كان قبل الدخول أو بعده، إلا ما سبق عن رفر.

واختلف أصحاب مالك هل يحد الواطئ فيه؟ ومذهبنا أنه لا يحد؛ لشبهة العقد وشبهة الخلاف، ومأخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف ويصير المسألة مجمعة عليها، والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه، بل يدوم الخلاف ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني. قال القاضي: وأجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً ونيته أن لا يملك معها إلا مدة نواها، فنكاحه صحيح حلال، وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور، ولكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس، وشذ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة، ولا خير فيه، والله أعلم

قوله: 'فقند: ألا ستحصى فيها عن ذلك' فيه موافقة لما قدمناه في الباب السابق من تحريم الخصى؛ لما فيه من تغيير خلق الله ولما فيه من قطع النسل، وتعذيب الحيوان، والله أعلم.

الجواب عن استدلال ابن مسعود بالآية: قوله: 'رحص لنا أن سح المرأة ناشور' أي: بالثوب وغيره مما تراضى به. قوله: ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (المائدة: ٨٧) فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد بإباحتها كقول ابن عباس، وأنه لم يبلغه نسخها.\*\*

= ويتوارثان؟ قال: لا".....

تبه عليه صاحب البدائع من أصحابنا، حيث قال: "فلا يجوز النكاح المؤقت، وهو نكاح المتعة، وأنه نوعان: أحدهما: أن يكون بلفظ التمتع، والثاني: أن يكون بنفط النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما. أما الأول فهو أن يقول: أعطيك كذا، على أن أتمتع منك يوماً أو شهراً أو سنة ونحو ذلك، وإنه باطل عند عامة العلماء. (فتح الملهم: ٣٣٥-٣٣٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: وقال ابن دقيق العيد: ما حكاه بعض الحنفية عن مالك رضي الله عنه من الجواز: خطأ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه؛ فقالوا: لو علق على وقت لا بد من بحيته وقع الطلاق الآن؛ لأنه توقيت للحل، فيكون في معنى نكاح المتعة.

وفي روح المعاني: ونسب القول بجواز المتعة إلى مالك رضي الله عنه، وهو افتراء عليه، بل - هو كغيره من الأئمة - قائل بحرمتها، بل قيل: إنه - زيادة على القول بالحرمة - يوجب الحد على المستمتع، ولم يوجهه غيره من القائلين بالحرمة؛ لمكان الشبهة".... (فتح الملهم: ٣٤٣/٦، ٣٤٥ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: وقال الحافظ رحمته الله: ظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة، فقال القرطبي: لعنه لم يكن حينئذ بدعه الناسخ، ثم بلغه فرجع بعد. قلت: يؤيده ما ذكره الإسماعيلي أنه =

٣٤١١ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتَعُوا، يَعْنِي مُتَعَةَ النِّسَاءِ.

٣٤١٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعِيشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ.

٣٤١٣ - (٦) وَحَدَّثَ الْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا، فَجِئْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتَعَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَمْتَعْنَا عَنِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

٣٤١٤ - (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

قوله: 'وحدثني أمية بن بسطام العيشي' حدثنا يزيد بن زريع' حدثنا روح وهو ابن قاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد، عن سلمة بن الأكوع وجابر هكذا هو في بعض النسخ، وسقط في بعضها ذكر 'الحسن ابن محمد' بل قال: عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر، وذكر المازري أيضاً أن النسخ اختلف فيه، وأنه ثبت ذكر الحسن في رواية ابن ماهان، وسقط في رواية الجلودي، وسق بيان 'أمية بن بسطام'، وأنه يجوز صرف 'بسطام' وترك صرفه، وأن الباء تكسر وقد تفتح، و'العيشي' بالشين المعجمة.

قوله: 'عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع' فلا حرج عند منادى رسول الله ﷺ فقال: قد أذن لكم أن تستمتعوا' وفي الرواية الثانية عن سلمة وجابر: 'أن رسول الله ﷺ أتانا فأذن لنا في متعة' فقوله في الثانية: 'أتانا' يحتمل أنانا رسوله ومناديه، كما صرح به في الرواية الأولى، ويحتمل أنه ﷺ مر عليهم، فقال لهم ذلك بلسانه. تأويل قوله استمتعنا إلخ قوله: 'استمعنا عن عهد رسول الله ﷺ' وأبي بكر وعمر' هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ.

وقوله: 'حتى كان عهد عمر' يعني: حين بلغه النسخ، وقد سبق إيضاح هذا.

= وقع في رواية أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خازم: "ففعه، ثم ترك ذلك" قال: وفي رواية لابن عيسى عن إسماعيل: "ثم جاء تحريمها بعد" وفي رواية معمر عن إسماعيل: "ثم نسخ" كذا في الفتح. (فتح الملهم: ٦/٣٣٨ بيروت)

أَبُو الزَّيْبِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالذَّقِيقِ الْيَوْمَ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ، فِي شَأْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ.

٣٤١٥ - (٨) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - عَنْ

عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزَّيْبِرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتَيْنِ، \*\* فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

٣٤١٦ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ

ابْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَامَ أُوطَاسٍ، فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا.

٣٤١٧ - (١٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ

سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذْ نَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عِطَاءً، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَقَالَ: صَاحِبِي: رِدَائِي، وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَحْوَدَ مِنْ رِدَائِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رِدَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أَعْجَبْتَهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ وَرِدَاءُكَ يَكْفِينِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ

قوله: 'كما ستمتع بالقصة من اسمر وندقيو' "القبضة" بضم القاف وفتحها والضم أفصح، قال الجوهري:

"القبضة" بالضم ما قبضت عليه من الشيء، يقال: أعطاه قبضة من سويق أو تمر، قال: وربما فتح.

قوله: "حدث حامد بن عمر الكروبي" ذكرنا مرات أنه مسوب إلى جده الأعلى أبي بكر الصحابي.

قوله: 'رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في متعة ثلاثاً، ثم هي عنها' هذا تصريح بأنها أبيع يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس شيء واحد، وأوطاس واد بالطائف، ويصرف ولا يصرف، فمن صرفه أراد الوادي والمكان، ومن لم يصرفه أراد البقعة، كما في نظائره، وأكثر استعمالهم له غير مصروف.

صبط الاسم. قوله: 'ربيع بن سبرة' هو بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة.

قوله: 'فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر كأنها بكره عطاء' أما "البكرة" فهي الفتية من الإبل، أي: الشابة القوية. وأما "العطاء" فبفتح العين المهملة وإسكان الياء المثناة تحت وطاء مهملة وبالمد، وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام، و"العيط" بفتح العين والياء، طول العنق.

\*\* قال في فتح الملهم. قوله: 'اختلغا في متعتين' إلخ: أي: متعة النساء ومتعة الحج. (فتح الملهم: ٣٣٩/٦ بيروت)



رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: 'مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُحْلَلْ سَبِيلَهَا'.

٣٤١٨ (١١) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - : حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ أَنَّ أَنَاهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفُتِحَ مَكَّةُ، قَالَ: فَأَقَمْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ، - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي. وَلِي عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْحِمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِائَةُ بُرْدٍ، فَبُرْدِي خَبِقَ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضٌّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، أَوْ بِأَعْلَاهَا، فَتَلَقَّيْنَا فِتَاةً مِثْلَ الْبَكْرَةِ الْعَنْطَلُطَةِ. فَقُلْنَا: هَلْ لَكَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْكَ أَحَدُنَا؟ قَالَتْ: وَمَاذَا تَبْدُلَانِ؟ فَشَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِائَةَ بُرْدَةٍ، فَجَعَلْتُ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، وَيَرَاهَا صَاحِبِي يَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا، فَقَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقَ وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضٌّ، فَتَقُولُ: بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى حَرَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٤١٩ (١٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بِشْرٍ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَهَلْ يَصُحُّ ذَلِكَ؟ وَفِيهِ: قَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقَ مَحَّ.

قوله ﷺ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ فليُحْلَلْ أَي: يَتَمَتَّعُ بِهَا، وَحَدَفَ 'هَا'؛ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، أَوْ أَوْقَعَ "يَتَمَتَّعُ" مَوْقِعَ يَبَاشِرُ، أَي: يَبَاشِرُهَا وَحَدَفَ الْمَفْعُولَ. قَوْلُهُ 'وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ' هِيَ بَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَهِيَ الْفَجْجُ فِي الصُّورَةِ.

قَوْلُهُ: فَبُرْدِي خَبِقَ هُوَ بَفَتْحِ اللَّامِ، أَي: قَرِيبٌ مِنَ السَّالِي.

قَوْلُهُ: 'فَصَلَا مَعَهُ مِنَ الْبَكْرَةِ الْعَنْطَلُطَةِ' هِيَ بَعَيْنُ مَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَبِوَيْنِ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةٍ وَبَطَّاءَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ، وَهِيَ كَالْعِطَاءِ، وَسَقَطَ يَبَاشِرُهَا، وَقِيلَ: هِيَ الطَّوِيلَةُ فَقَطْ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: 'بَطَّأَ إِلَى عِطْفِهَا' هُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَي: حَاسِبُهَا، وَقِيلَ: مِنْ رَأْسِهَا إِلَى وَرَكِهَا، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ وَبِ وَلَا شُهُودٍ.

قَوْلُهُ: بِرَدِّ هَذَا حَقٌّ مَحْ هُوَ بِحِيْمٍ مَفْتُوحَةٍ وَحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مُشَدَّدَةٍ، وَهُوَ السَّالِي، وَمَعَهُ مَعَ الْكِتَابِ إِذَا سَبَى وَدَرَسَ.

٣٤٢٠ - (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْلِلْ سَبِيلَهُ،\* وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا".

٣٤٢١ - (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْبَابِ، وَهُوَ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ.

٣٤٢٢ - (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ، عَامَ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَاَنَا عَنْهَا.

٣٤٢٣ - (١٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْتَّمَعِ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ، فَخَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْنَا عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا،

قوله ﷺ: "قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إن يوم نقمه، فمن كان عنده منه شيء فليحل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً" وفي هذا الحديث التصريح بالنسخ والناسخ في حديث واحد من كلام رسول الله ﷺ كحديث: "كنت لهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق أنهم كانوا يتمتعون إلى عهد أبي بكر وعمر، على أنه لم يبلغهم الناسخ كما سبق، وفيه أن المهر الذي كان أعطاها يستقر لها، ولا يحل أخذ شيء منه، وإن فارقها قبل الأجل المسمى، كما أنه يستقر في النكاح المعروف المهر المسمى بالوطء، ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعده.

\* قوله: 'فمن كان عنده منه شيء فليحل سبيلها' روى بالتذكير على اعتبار لفظ شيء وبالتأنيث على اعتبار أن المراد به المرأة.

فَجَعَلْتُ تَنْظُرُ، فَتَرَانِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي، فَأَمَرَتْ نَفْسَهَا سَاعَةً، ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكُنَّ مَعَنَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهِنَّ.

٣٤٢٤ - (١٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ.

٣٤٢٥ - (١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، يَوْمَ الْفَتْحِ، عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ.

٣٤٢٦ - (١٩) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُتْعَةِ زَمَانَ الْفَتْحِ، مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمْتَعُ بِرُذَيْنِ أَحْمَرَيْنِ.\*

٣٤٢٧ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا، أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ، يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ، يُعَرِّضُ بَرَجُلٍ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: إِنَّكَ لَجِنْفٌ جَافٍ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامٍ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَجَرَّبَ بِنَفْسِكَ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ.

قوله: فأمرت نفسها ساعة هو بجملة ممدودة، أي: شاورت نفسها وأفكرت في ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَمَلَّأْتُمْ بِالنِّسَاءِ﴾ (القصص: ٢٠).

قوله: إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بسعة، يعرض برجلٍ يعني: يعرض بابتغاء عباس. شرح الغريب. قوله: إنك جنف جاف، الجنف بكسر الجيم، قال ابن السكيت وغيره: الجنف هو الجاني، وعلى هذا قيل: إنما جمع بينهما توكيداً؛ لاختلاف اللفظ، والجاني: هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والأدب؛ لبعده عن أهل ذلك.

قوله: عوسه ش فعملتها لأرجمك بأحجارك هذا محمول على أنه أبلغه الناسخ لها، وأنه لم يبق شك في تحريمها، فقال: إن فعلتها بعد ذلك ووطئت فيها كنت رانياً ورجمتك بالأحجار التي يرمي بها الزاني.

\* قوله: وأن أباه كان تمتع برذنين أحمرين أي: عرض هو ومن معه عليها المتعة برذنين أحمرين، على البدلية لا على الاجتماع، فلا ينافي ما سبق، والله تعالى أعلم.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللَّهِ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا، قَالَ: مَا هِيَ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ وَالْدَمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي رِبْعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، يُرَدِّدِينَ أَحْمَرِينَ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رِبْعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ.

٣٤٢٨- (٢١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَقَالَ: "أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أُعْطِيَ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ".

٣٤٢٩- (٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، \* وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

قوله: "فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله سيف الله: هو خالد بن الوليد المخزومي، سماه بذلك رسول الله ﷺ؛ لأنه ينكأ في أعداء الله.

قوله: "هي عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية" قوله: "الإنسية" ضبطوه بوجهين: أحدهما: كسر الهمزة وإسكان النون، والثاني: فتحهما جميعاً، وصرح القاضي بترجيح الفتح، وأنه رواية الأكثرين، وفي هذا تحريم لحوم الحمر الإنسية، وهو مذهب العلماء كافة، إلا طائفة يسيرة من السلف، فقد روي عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروي عنهم تحريمه، وروي عن مالك كراهته وتحريمه.

\* قوله: 'هي عن متعة النساء يوم خيبر' لا يتأني ما سبق أن الهي كان يوم الفتح؛ لأنه محمول على تكرار النهي والإذن، والله تعالى أعلم.

٣٤٣٠ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبَّعِيُّ: حَدَّثَنَا حُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ ثَائِلٌ، هَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ.

٣٤٣١ - (٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَمِّي أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣٤٣٢ - (٢٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُكَلِّمُ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلًا، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٣٤٣٣ - (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ.

قوله: إِبْنُ حَرْبٍ ثَائِلٌ هو الحائر الداهي عن الطريق المستقيم والله أعلم.

## [ ٤ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ]

٣٤٣٤- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا".

٣٤٣٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةُ وَعَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتِهَا.

## ٤ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

قوله ﷺ: 'لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين امرأة وخالتها' وفي رواية: 'لا يجمع عمة عني س لأح ولا أمة الأخت على حالة' هذا دليل لمذهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبيها وبين خالتها، سواء كانت عمة وخالة حقيقة، وهي أخت الأب وأخت الأم، أو محاذية، وهي أخت أبي الأب وأبي الحد وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الحدة من جهتي الأم والأب وإن علت، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما، وقالت طائفة من الخوارج والشيعة: يجوز، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: ٢٤)

جواز نسج عموم القرآن بالخبر الواحد. واحتج الجمهور بهذه الأحاديث، حصوا بها الآية، والصحيح الذي عنده جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد؛ لأنه ﷺ مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله، وأما الجمع بينهما في الوطاء بملك اليمين كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة، وعند الشيعة مباح، قالوا: ويباح أيضاً الجمع بين الأختين بملك اليمين. قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْمُؤُا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣) إنما هو في النكاح، قال: وقال العلماء كافة: هو حرام كالنكاح لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْمُؤُا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ وقولهم: إنه مختص بالنكاح لا يقبل، بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح، وبملك اليمين جميعاً، وما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْمَخَصَصْتُ مِنْ نِسَاءِ الْأَمَّا مَكَتٌ يَمُكُّنَ﴾ (النساء: ٢٤) فإن معناه: أن مذك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لا نكاحها، فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها، والله أعلم.

وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العم أو بنتي الخالة أو نحوهما فجائز عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرمه، دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: ٢٤) والله أعلم.

أقول أهل العلم في جواز الجمع بين بنت الرجل وزوجته: وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها، فجائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور. وقال الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور قوله تعالى: -

٣٤٣٦- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ: ابْنُ مَسْلَمَةَ مَدَنِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْظَلٍ -، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ الْأَخِ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخْتِ عَلَى الْخَالَةِ".

٣٤٣٧- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ الْكَعْبِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتَرَى خَالَهَ أَبِيهَا وَعَمَّةَ أَبِيهَا بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ.

٣٤٣٨- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا".

٣٤٣٩- (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٤٤٠- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَحِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى

= ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وقوله ﷺ: لا يجمع بين امرأة وعمتها ولا بين امرأة وخالتها" ظاهر في أنه لا فرق بين أن ينكح السنتين معاً، أو تقدم هذه أو هذه، فاجتمع بينهما حرام كيف كان، وقد جاء في رواية أبي داود وغيره: "لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى" لكن إن عقد عليهما معاً بعقد واحد فكاحهما باطل، وإن عقد على إحدهما ثم الأخرى فكاح الأولى صحيح، ونكاح الثانية باطل، والله أعلم.

قوله ﷺ: لا يحض الرجل على حصة أحيه، ولا يسوم على سوم أحيه هكذا هو في جميع النسخ: 'ولا يسوم' بالواو وهكذا "يحطب" مرفوع، وكلاهما لفظه لفظ الخبر، والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والله قد تقع مخالفته فكان المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة الخبر المتحتم، وأما حكم الخطبة فسيأتي في بابها قريباً - إن شاء الله تعالى ، وكذلك السوم في كتاب البيع.

سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا، وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ صَحْفَتَهَا، وَلِتُنْكَحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا".

- ٣٤٤١- (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَوْذٍ عَنْ أَبِي عَوْذٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا، أَوْ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتِهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا.
- ٣٤٤٢- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ نَافِعٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا.
- ٣٤٤٣- (١٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

قوله ﷺ: "وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ صَحْفَتَهَا، وَلِتُنْكَحَ فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا" يجوز في "تسأل" الرفع والكسر، الأول على الخير الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله ﷺ قبله: "لَا يَحْطُبُ وَلَا يَسُومُ"، والثاني: على النهي الحقيقي، ومعنى هذا الحديث: هي المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته، وأن ينكحها، ويصير لها من نفقتها ومعروفه ومعاشرته ونحوها ما كان للمطلقة، فعبر عن ذلك باكتفاء ما في الصحيفة مجازاً. قال الكسائي: وأكفأت الإناء: كبسته، وكفأته وأكفأته: أملته، والمراد بأختها: غيرها، سواء كانت أختها من السب، أو أختها في الإسلام أو كافرة.



## [ ٥ - باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته ]

٣٤٤٤ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عَمَرَ، بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ فَحَضَرَ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَانٌ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ".

## ٥ - باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته

قوله ﷺ: لا ينكح محرم ولا ينكح ولا يصح ثم ذكر مسلم الاختلاف أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم أو وهو حلال، فاختلف العلماء سبب ذلك في نكاح المحرم.

مداهب الأئمة في صحة نكاح المحرم وعدم صحته: فقال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم، واعتمدوا أحاديث الباب. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يصح نكاحه؛ حديث قصة ميمونة. وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأحوية أصحابها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً، هكذا رواه أكثر الصحابة

قال القاسمي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا أن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً، وهم أعرف بالقصة، تتعلق بهم، بخلاف ابن عباس؛ ولأهم أصط من ابن عباس وأكثر. احوث الثاني: تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في الحرم وهو حلال، ويقال لمن هو في الحرم: محرم وإن كان حلالاً وهي لغة شائعة معروفة، ومنه البيت المشهور:

قتلوا ابن عباس الخليفة محرماً

أي: في حرم المدينة. \*\* والثالث: أنه تعارض القول والفعل، والصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح القول؛ لأنه يتعدى إلى الغير، والفعل قد يكون مقصوراً عليه والرابع. جواب جماعة من أصحابنا أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام، وهو مما حص به دون الأمة، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا.

\*\* قال في فتح الملهم. قال الشيخ الأنور قدس الله روحه: 'وفي صحيح مسلم عن ابن عباس: "تزوجها وهو محرم" رد ابن عمير: فحدثت به الزهري، فقال: أخبرني يريد أن الأصم أنه نكحها وهو حلال، فأوقع الراوي المقابلة بين محرم وحلال، ولم يثبت الحلال بمعنى الداخل في الحل.

وأيضاً: روي عن عائشة وأبي هريرة أيضاً بلفظ: "محرم" فكيف اجتمع ابن عباس وعائشة وأبو هريرة على لغة عربية، أي: المحرم بمعنى الداخل في الحرم، أو لشهر الحرام.... وما ألحاهم إلى هذا التأويل البعيد، إلا أن الأحاديث قد تعارضت في تزوجه ﷺ ميمونة. (فتح الملهم: ٣٥٧/٦ بيروت)

٣٤٤٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي ثَبِيهُ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوْسِمِ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاهُ أَغْرَابِيًّا، إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عُثْمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٤٤٦- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّاءٍ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ثَبِيهٍ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ".

= والوجه الثاني: أنه حرام في حقه كفره، وليس من الخصائص.\*\*

وأما قوله ﷺ: "ولا ينكح" فمعناه: لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة. قال العلماء: سببه أنه لما منع في مدة الإحرام من العقد لنفسه صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره، وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوج بولاية خاصة كالأب والأخ والعم وخوهم، أو بولاية عامة وهو السلطان والقاضي ونائبه، وهذا هو الصحيح عندنا، وبه قال جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة؛ لأنها يستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، ولهذا يجوز للمسلم تزويج الذمية بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن النهي عن النكاح والإنكاح في حال الإحرام هي تحريم، فلو عقد لم ينعقد، سواء كان المحرم هو الزوج والزوجة أو العاقد هما بولاية أو وكالة، فالنكاح باطل في كل ذلك، حتى لو كان الزوجان والولي محلين، ووكل الولي أو الزوج محرماً في العقد لم ينعقد.

وأما قوله ﷺ: "ولا يخطب" فهو هي تنزيه ليس بحرام. وكذلك يكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المحلون، وقال بعض أصحابنا: لا ينعقد بشهادته؛ لأن الشاهد ركن في عقد النكاح كالولي، والصحيح الذي عليه الجمهور انعقاده.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال الشيخ محمد عابد السندي رحمه الله: فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي ﷺ بميمونة، فمهما: ما دلت على أنه ﷺ تزوجها وهو حلال، وأخرى دلت على أنه تزوجها وهو محرم، وقد كثرت الرواة في كل من الجهتين؛ فالشافعية والمالكية والحنابلة حكموا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجهم مسلم وغيره عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب" فمنعوا من تزويج المحرمين، وقالوا بطلان عقده، وقد ثبت أن عمر وعلياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين =

٣٤٤٧- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو بْنُ الْوَقْدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي إِبَانٍ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ يَنْبُلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: 'الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ'.

٣٤٤٨ (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهُ طَلْحَةَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي الْحَجِّ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي إِبَانٍ: إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتُكِّحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأَجِبْتُ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبِي إِبَانٍ: أَلَا أُرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًّا، إِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ".

قوله: حدثني عن أبي عن علي عن مالك عن دفع، عن شيبه عن وهب عن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج صحبه من عمر بنت شيبه من حمه ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب، عن نافع، عن نبيه قال: يعني عمر بن عبد الله بن معمر وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على اسمه.

التوفيق بين الإسماعيليين هكذا قال أحمد عن أيوب في رواية بنت شيبه بن عثمان، وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمرو القرشي، ورعم أبو داود في سبه أنه الصواب وأن مالكاً وهم فيه، وقال الجمهور: بل قول مالك هو الصواب، فإنه بنت شيبه بن حنبل بن عثمان الحنبل، كذا حكاه الدارقطني عن رواية الأكثرين.

قال القاضي: ولعل من قال: شيبه بن عثمان سبه إلى حده، فلا يكون خطأ، بل الروايتان صحيحتان، إحداهما حقيقة، والأخرى مجاز. وذكر الزبير بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد. وأعمم أنه وقع في إسناد رواية حماد عن أيوب رواية أربعة تابعيين بعضهم عن بعض، وهم: أيوب السخيتي، ونافع، وبيبه، وأبان بن عثمان، وقد نبهت على نظائر كثيرة لهذا، سقت في هذا الكتاب، وقد أوردتها في جزء مع رباعيات الصحابة.

قوله: فقال له إنك عراقي جاف هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "عراقياً"، وذكر القاضي أنه وقع في بعض الروايات: "عراقياً" وفي بعضها: "أعراقياً" قال: وهو الصواب أي: جاهلاً باللسة، والأعراق: هو ساكن البادية، قال: "وعراقياً" هنا خطأ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حيث جواز نكاح المحرم، فيصح عراقياً، أي: أخذاً بمذهبهم في هذا جاهلاً باللسة، والله أعلم.

= أمرته، وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعليّ وريد بن ثابت، وقالوا: يقدم القول على الفعل؛ لاحتمال الخصوص في الفعل، بخلاف القول؛ فإنه نص في التشريع.

وذلك: لأن الله تعالى قد هي عن الرفث؛ لكونه من دواعي الجماع. والعقد الجديد من أقوى دواعي الجماع، وكان نبي ﷺ أملاً الناس لأمره، فما كان النكاح في حقه ﷺ من باب الرفث، بخلاف غيره، وكذلك إذا =

٣٤٤٩- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.  
زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الزَّهْرِيَّ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ.  
٣٤٥٠- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.  
٣٤٥١- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرَارَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

= تعارض المبيح والمحرم، قدم المحرم، حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ﴾ (البقرة: ١٩٧)، والحنفية حكموا القياس بين المتعارضين، وقالوا: لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يُلَفِّظُهَا من شراء الأمة للتسري وغيره، كما ذهب إليه أنس فيما أخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر، قال: سألت أنساً عن نكاح المحرم، فقال: لا بأس، وهل هو إلا كالبيع. قال الحافظ: وإساده قوي، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام. وأما قول من قال: إن هذا قياس في مقابلة النص، وهو باطل، فمدفوع بأن القياس إنما احتجج إليه هنا تقوية لأحد المتعارضين من الصصوص، فما هو إلا عمل بالنص، لا مصير إلى القياس، ولا الركون إليه. وأما قولهم بأنه من باب الرفث، يقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسري قصدًا في حال إحرامه، ولا قائل به. (فتح الملهم: ٣٥٨/٦-٣٥٩ بيروت)

## [٦ - باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك]

٣٤٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ".

٣٤٥٣- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ".\*\*

## ٦ - باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك

قوله ﷺ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ. وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ. وفي رواية: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ. وفي رواية: الْمُبِيعُ أَحَدُ الْمُؤْمِنِ فَلَا جُنْدَ لِلْمُبِيعِ أَنْ يَتَعَاضَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ.

بيان حكم الخطبة على خطبة الآخر: هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للمخاطب بالإحالة، ولم يأذن ولم يترك، فلو خطب على خطبته، وتزوج والحالة هذه عصي، وصح النكاح ولم يفسح، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال داود: يفسخ النكاح. وعن مالك روايتان كالمذهبين. وقال جماعة من أصحاب مالك: يفسح قبل الدخول لا بعده. أما إذا عرض له بالإحالة ولم يصرح، فهي تحريم الخطبة على خطبته قولان للشافعي. أصحابهما: لا يحرم. وقال بعض المالكية: لا يحرم حتى يرضوا بالزواج، ويسمى المهر، واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإحالة بخديث فاطمة بنت قيس، فإنها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية، فسم يكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها لأسامة. وقد يعترض على هذا الدليل فيقال: لعل الثاني لم يعمم محبة الأول، وأما النبي ﷺ فأشار بأسامة لا أنه خطب له، واتفقوا على أنه إذا ترك الخطبة رغبة عنها، وأذن فيها جازت الخطبة على خطبته، وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

\*\* قال في فتح مبهمة قوله: 'إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ' إلخ: يحتمل أن يكون الاستثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي رحمه الله، ويحتمل أن يختص بالأخير، ويؤيد الثاني رواية لبخاري في النكاح من طريق ابن جريح، عن نافع، بنفط: 'أُتِيَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتَرَكَ الْخَاطِبَ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ' ومن ثم نشأ خلاف للشافعية: هل يختص ذلك بالنكاح، أو يستحق به البيع في ذلك. والصحيح عدم الفرق. (فتح الملهم: ٣٦٢/٦-٣٦٣ بيروت)

٣٤٥٤- (٣) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤٥٥- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤٥٦- (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو التَّائِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفَى مَا فِي إِنْائِهَا، أَوْ مَا فِي صَخْفَتِهَا. زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَلَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

٣٤٥٧- (٦) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتُكْتَفَى مَا فِي إِنْائِهَا".

وقوله ﷺ: على خطبة أخيه" قال الخطابي وغيره: ظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان الخاطب مسلماً، فإن كان كافراً فلا تحريم، وبه قال الأوزاعي. وقال جمهور العلماء: تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضاً، ولهم أن يجيبوا عن الحديث بأن التقييد بأخيه حرج على الغالب فلا يكون له مفهوم يعمل به كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَمْلَقٍ﴾ (الأنعام: ١٥١) وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْنَكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) ونظائره. واعلم أن الصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها، أنه لا فرق بين الخاطب الفاسق وغيره. وقال ابن القاسم المالكي: تجوز الخطبة على خطبة الفاسق.

الفرق بين خطبة النكاح وخطبة الجمعة وغيرها: "الخطبة" في هذا كله بكسر الخاء. وأما "الخطبة" في الجمعة والعيد والحج وغير ذلك، وبين يدي عقد النكاح، فبصمها.

وأما قوله ﷺ: "ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يسم على سوم أخيه، ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد" فسياقي شرحها في "كتاب البيوع" - إن شاء الله تعالى -.

٣٤٥٨ (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: "وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ".

٣٤٥٩ - (٨) حَدَّثَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَ قُتَيْبَةُ وَ ابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ".

٣٤٦٠ (٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٤٦١ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: "عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَخِطْبَةِ أَخِيهِ".

٣٤٦٢ - (١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ".

قوله: 'حدث سعه عن العلاء و سهيل عن أبيهما' هكذا صورته في جميع النسخ، و'أبو العلاء' غير أبي سهيل، فلا يجوز أن يقال: عن أبيهما، قالوا: وصوابه 'أبويهما'.

قال القاضي وغيره: ويصح أن يقال عن أبيهما ففتح الاء على لغة من قل في تشية الأب: 'أنا'، كما قال في تشية اليد: 'يدان' فتكون الرواية صحيحة، لكن الاء مفتوحة، والله أعلم.

## [٧ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه]

٣٤٦٣- (١) حَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ.

وَالشَّغَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتُهُ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ.

٣٤٦٤- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشَّغَارُ؟.

٣٤٦٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرَّاجِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ.

## ٧ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

معنى الشغار قوله: "أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار: أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته، وليس بينهما صداق. وفي الرواية الأخرى بيان أن تفسير الشغار من كلام نافع. وفي الأخرى "ابنته أو أخته". قال العلماء: الشغار بكسر الشين المعجمة وبالفين المعجمة أصله في اللغة: الرفع، يقال شجر الكلب إذا رفع رجله لیسون، كأنه قال: لا ترفع رجل سي حتى أرفع رجل بنتك. وقيل: هو من شجر البلد إذا خلا؛ لخلوه عن الصداق. ويقال: شعرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشجر عند الجماع، وكان الشغار من نكاح الجاهلية، وأجمع العلماء على أنه منهي عنه، لكن اختلفوا هل هو هي يقتضي إبطال النكاح أم لا؟ فعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاه الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد، وقال مالك: يفسخ قبل الدخول وبعده، وفي رواية عنه: قبله لا بعده. وقال حمادة: يصح بمهر المثل، وهو مذهب أبي حنيفة. \*\* وحكي عن عطاء والزهرى والليث، وهو رواية عن أحمد وإسحاق. وبه قال أبو ثور وابن جرير، وأجمعوا على أن غير البنات من الأحوات، وبنات الأخ والعلمات وبنات الأعمام والإماء كالبنيات في هذا، وصورته الواضحة: زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك، ويضع كل واحدة صداقاً للأخرى، فيقول: قبلت، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قال ابن عابدين: "زاد الزيلعي: أو هو - أي: الهي - محمول على الكراهة". .... أي: والكراهة لا توجب الفساد، وحاصله أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة، وإن سلم فالنهي على معنى الكراهة، فيكون الشرع أوجب فيه أمرين: الكراهة، ومهر المثل، فالأول مأخوذ من الهي، والثاني من الأدلة =



٣٤٦٦- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ".

٣٤٦٧- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: وَالشِّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجْكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ وَأَزْوَجْكَ أُخْتِي.

٣٤٦٨- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ رِيَادَةَ بْنَ نُمَيْرٍ.

٣٤٦٩- (٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ.

= الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهراً يعقد موحباً لمهر المثل. وهذا الثاني دليل على حمل النهي على الكراهة دون الفساد، وهذا التقرير اندفع ما أورد من أن حمله على الكراهة يقتضي أن الشغار الآن غير مهيى عنه لإيجابنا فيه مهر امش. (فتح المنهم: ٣٦٩/٦ بيروت)

## [ ٨ - باب الوفاء بالشروط في النكاح ]

٣٤٧٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ". هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: "الشَّرْطُ".

## ٨ - باب الوفاء بالشروط في النكاح

بيان الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح والتي تنافيها. قوله ﷺ: "إِنْ أَحَقَّ شَرْطٌ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ" قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى شَرْطٍ لَا تَنَافٍ مَقْتَضِي النِّكَاحِ، بَلْ تَكُونُ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِهِ وَمَقَاصِدِهِ، كَاشْتِرَاطِ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَكَسَوْنِهَا وَسَكَاةِهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنَّهُ لَا يُقْصَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقُوقِهَا، وَيُقَسَّمُ لَهَا كُفْرُهَا، وَأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تُشْرُكُ عَلَيْهِ، وَلَا تَصُومُ تَطَوُّعًا بَعِيرَ إِذْنِهِ، وَلَا تَأْدُنُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَتَصَرَّفُ فِي مَتَاعِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَأَمَّا شَرْطٌ يَخَالِفُ مَقْتَضَاهُ كَشَرْطِ أَنْ لَا يُقَسَّمُ لَهَا وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا، وَلَا يَنْفَقَ عَلَيْهَا وَلَا يَسَافِرَ بِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، بَلْ يُلْعَوُ الشَّرْطُ وَيَصَحُّ النِّكَاحُ بِغَيْرِ الْمَثَلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ". وَقَالَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ: يَجِبُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ مَطْلَقًا لِحَدِيثِ: "إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ٩ - باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والباكر بالسكوت]

٣٤٧١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبَكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ". قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: "أَنْ تُسَكَّتَ".

٣٤٧٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِمْسَى - يَعْنِي: ابْنُ يُونُسَ - عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ وَإِسْنَادِهِ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٤٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: - وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَارِثَةِ يُنْكَحُهَا أَهْلُهَا، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ، تُسْتَأْمَرُ" فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّهَا تَسْتَحْيِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ".

## ٩ - باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والباكر بالسكوت

شرح الغريب: قال العلماء: لا هنا: 'الثيب' كما فسرت الرواية الأخرى التي ذكرنا، وللأيم معان أخر، و"الصُّمَاتُ" بضم الصاد هو: السكوت، قال القاسمي: اختلف العلماء في المراد بالأيم هنا مع اتفاق أهل اللغة على أنه تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة، بكرًا كانت أو ثيبًا، قاله إبراهيم الحري وإسماعيل القاضي وغيرهما، والأيم في اللغة: العروبة، ورجل أيم وامرأة أيم، وحكى أبو عبيد: أنه أيمه أيضًا. -

٣٤٧٤ - (٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالنَّفْطُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا"، قَالَ: نَعَمْ.

٣٤٧٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا".

= أقوال العلماء في المراد بالأيم هنا: قال القاضي: ثم اختلف العلماء في المراد بها هاء، فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة: المراد: الثيب، واستدلوا بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب كما ذكرناه، وبأنها جعلت مقابلة للسكر، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب، وقال الكوفيون ورفق: الأيم هنا كل امرأة لا روج لها كبراً كانت أو ثيباً، كما هو مقتضاه في اللغة، قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي والزهري، قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه، وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي.

قال القاضي: واختلفوا أيضاً في قوله ﷺ: "أحق من وليها" هل هي أحق بالإذن فقط أو بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بهما جميعاً.

وقوله ﷺ: "أحق بنفسها" يحتمل من حيث اللفظ أن المراد: أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضا، أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي" مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني. واعلم أن لفظة "أحق" هنا للمشاركة، معناه: أن لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً، وحقها أكد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفؤاً وامتنعت لم تجبر، ولو أرادت أن تتزوج كفؤاً فامتنع الولي أجبر، فإن أصر زوجها القاضي، فدل على تأكيد حقها ورحمته.

وأما قوله ﷺ في البكر: 'ولا تكح البكر حتى تستأذن' فاحتلوا في معناه، فقال الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان الولي أباً أو جداً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بعير استئذنها صح لكمال شفقتة، وإن كان غيرها من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصح إنكاحها قبله، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهما من الكوفيين: يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

٤٣٧٦- (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا"، وَرُبَّمَا قَالَ: "وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا".

وأما قوله ﷺ في الكبر: إده صماتها فظاهره العموم في كل كبر وكل ولي، وأن سكوتها يكفي مطلقاً، وهذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: إن كان الولي أباً أو جدّاً فاستئذانه مستحب ويكفي فيه سكوتها، وإن كان غيرها فلا بد من نطقها؛ لأنها تستحي من الأب والجد أكثر من غيرها، والصحيح الذي عليه الجمهور: أن السكوت كافٍ في جميع الأولياء؛ لعموم الحديث؛ لوجود الحياء. وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف، سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه رآل كمال حياتها بممارسة الرجال، وسواء رآلت بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء شبهة أو برنا، ولو رآلت بكارتها بوثة أو بإصع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها، فلها حكم الثيب على الأصح، وقيل: حكم الكبر، والله أعلم. ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يشترط إعلام البكر بأن سكوتها إذن، وشرطه بعض المالكية، واتفق أصحاب مالك على استحبابه.

اختلاف العلماء في اشتراط الولي في صحة الكاح واختلف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح فقال مالك والشافعي: يشترط، ولا يصح نكاح إلا بولي، وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب ولا في الكبر البالغة، بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها\*\* وقال أبو ثور. يجوز أن تزوج نفسها بإذن وليها، ولا يجوز بغير إده، وقال داود: يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب، واحتج مالك والشافعي بالحديث المشهور: "لا نكاح إلا بوي"\*\*\* وهذا يقتضي نفي الصحة، واحتج داود بأن الحديث المذكور في مسلم صريح في الفرق بين البكر والثيب، وأن الثيب أحق بنفسها، والكبر تستأذن.

\*\* قال في فتح الملهم: قال الإمام أبو بكر الرازي الخصائص رحمه الله: "واختلفت الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي، فقال أبو حنيفة: لها أن تزوج نفسها كفوّاً، وتستوي المهر، ولا اعتراض للولي عليها، وهو قول رفر، وإن زوّجت نفسها بغير كفو فالنكاح جائز أيضاً، وللأولياء أن يفرقوا بينهما، وروي عن عائشة أنها روّجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب، فهذا يدل على أن من مذهبهما حواز النكاح بغير ولي، وهو قول محمد بن سيرين والشافعي والزهري وقناة... (فتح الملهم: ٣٧٤/٦-٣٧٥ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قال الخصائص رحمه الله: "وقوله: لا نكاح إلا بوي لا يعترض على موضع الخلاف؛ لأن هذا عندنا نكاح بولي؛ لأن المرأة ولي نفسها، كما أنّ الرجل ولي نفسه؛ لأن الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه، والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها، فكذلك في بضعها"..... وفي كلام الخصائص رحمه الله تنبيه على أنّ عموم الحديث على هذا الشرح أزيد من عمومه على شرح الشافعية ومن وافقهم، لأن شرحنا يعم الرجال والنساء جميعاً دون شرحهم؛ فإنه يختص بالنساء كما لا يخفى. (فتح الملهم: ٣٨٣/٦ بيروت)

- وأجاب أصحابنا عنه بأنها أحق، أي: شريكة في الحق، بمعنى أنها لا تجبر، وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج، واحتج أبو حنيفة بالقياس على البيع وغيره؛ فإنها تستقل فيه بلا ولي، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الأمة والصغيرة وخص عمومها بهذا القياس، وتخصيص العموم بالقياس جائز عند كثيرين من أهل الأصول، واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: "إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل".\*\* ولأن الولي إنما يراد: ليختار كفواً لدفع العار، وذلك يحصل بإذنه، قال العلماء: ناقض داود مذهبه في شرط الولي في البكر دون الثيب؛ لأنه إحداء قول في مسألة مختلف فيها، ولم يسبق إليه، ومذهبه أنه لا يجوز إحداث مثل هذا، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: وقال بعض الحنفية: يحمل قوله ﷺ: "إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل" على الصغيرة والأمة والمكاتبة ومن جرى مجراهن، أو يقال: إن قوله: "باطل" معناه: على شرف البطلان وصدده، كما في قول ليبد: "ألا كل شيء ما خلا الله باطل" أي: فإن (ناپائدار) أي: يؤول إلى البطلان غالباً؛ لاعتراض الولي بما يؤجبه من عدم كفاءة أو نقص فاحش عن مهر المثل، أو الباطل بمعنى: ما لا فائدة فيه (بيكار) كما في ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾. (فتح الملهم: ٣٨٤/٦ بيروت)

## [ ١٠ - باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة ]

٣٤٧٧ (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

## ١٠ - باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة

فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ لست بسنتين وأنا بنت تسع سنين وفي رواية: - وهي بنت تسع سنين - .

أقول أهل العلم للصغيرة التي أكلحها أبوها بعد البلوغ هذا صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إدها؛ لأنه لا إذن لها، والجد كالأب عندنا، وقد سبق في باب الماضي سطر الاختلاف في اشتراط الولي، وأجمع لمسلمون على جواز تزويج بنته البكر الصغيرة هذا الحديث، وإذا بلغت فلا خيار لها في فسخه عند مالك والشافعي وسائر فقهاء الحجاز، وقال أهل العراق: لها الخيار إذا بلغت، أما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجها عند الشافعي والثوري ومالك وإس أبي ليلى وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد، والجمهور قالوا: فإن زوجها لم يصح، وقال الأوراعي وأبو حنيفة وآخرون من السلف: يجوز لجميع الأولياء، ويصح، ولها الخيار إذا بلغت إلا أن يوسف فقال: لا خيار لها.

واتفق الجماهير على أن الوصي لأحمي لا يزوجها، وجوز شريح وعروة وحماد له تزويجها قبل أسوع، وحكاها الخطابي عن مالك أيضاً، والله أعلم.

واعلم أن الشافعي وأصحابه قالوا: يستحب أن لا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ، ويستأدها، لئلا يوقعها في أسر الروح وهي كارهة، وهذا الذي قالوه لا يخالف حديث عائشة؛ لأن مرادهم أنه لا يزوجها قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة أما إذا حصلت مصلحة ظاهرة يخاف فوقها بالتأخير كحديث عائشة، فيستحب تحصيل ذلك الروح؛ لأن الأب مأمور بمصلحة ونده فلا يهونها، والله أعلم. وأما وقت رفاه الصغيرة المروحة والدحول بها فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا فقام أحمد وأبو عبيد: تجوز على ذلك تسع سنين دون غيرها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطيق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهم، ولا يصط سس، وهذا هو الصحيح، وليس في حديث عائشة تحديد ولا المنع من ذلك فيمن أطاقت قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تطقه وقد بلغت تسعاً. قال الداودي: وكانت عائشة قد شت شاباً حسناً ﷺ .  
التوفيق بين الروايتين وأما قولها في رواية: "تزوجني وأنا ست سبع"، وفي أكثر الروايات: "ست ست"، فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر، ففي رواية اقتضرت على السنين، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها، والله أعلم

قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوَعَكَتْ شَهْرًا، فَوَفَى شَعْرِي جُمَيْمَةً، فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُومَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ وَمَعِيَ صَوَاحِبِي، فَصَرَخَتْ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَدْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذَتْ يَدَيَّ، فَأَوْقَفْتَنِي عَلَى الْبَابِ فَقُلْتُ: هَ هَ هَ، حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي، فَأَدْخَلْتَنِي بَيْتًا، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِنَّ، فَعَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْتَنِي، فَلَمْ يَرْعُنِي\* إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَى، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِ.

قوله: 'أوجدنا أبو بكر بن أبي شيبة' وحدث في كتابي عن أبي سامه هذا معناه: أنه وجد في كتابه، ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا تحوز روايته على الصحيح وقول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره. شرح الغريب: قولها: 'وعَكَتْ شهرًا' وفي شعري حميمة 'وَعَكَتْ: ألم الحمى، و"وَفَى" أي كمل، و"جميمة" تصغير "جمعة" وهي: الشعر البارز إلى الأذنين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. شرح الغريب: قولها: 'أَتَيْتَنِي أُمُّ رُومَانَ' أي أَرْجُوْحَةٌ أم رومان هي أم عائشة، وهي بصم الرءاء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب" ضم الرءاء وفتحها، ورجح الفتح وليس هو براجح، و"الأَرْجُوْحَةُ" بضم المهملة، هي: خشبة يلعب عليها الصبيان والحواري الصغار، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويجركونها فيرتفع جانب منها وينزل جانب. قولها: 'فَقَبْتُ هَ هَ هَ حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي' هو بفتح الفاء، هذه كلمة يقولها المبهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الهاء الثانية فهي هاء السكت.

قولها: 'فَدَسُوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ' نفس على الخير والبركة وعلى خير صائر 'السُّوَةٌ' بكسر الون وضمها لغتان، الكسر أفصح وأشهر، و"الطَّائِرُ": الحظ، يطلق على الحظ من الخير والشر، والمراد هنا على أفضل حظ وبركة. فوائد الحديث وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف: "بارك الله لك". قولها: 'فَعَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْتَنِي' فيه استحباب تنظيف العروس وتربيتها لزوجها، واستحباب اجتماع النساء لذلك، ولأنه يتضمن إعلان النكاح، ولأنهن يؤانسها ويؤدبنها، ويعلمنها آدابها حال الرفاف وحال لقائها الزوج.

قولها: 'فَلَمْ يَرْعُنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَى' ضَحَى فأسمعي بيه أي: لم يصحائي ويأتي بعتة إلا هذا، وفيه جواز الزفاف والدخول بالعروس هارًا، وهو حائز ليلًا وهارًا، واحتج به البخاري في الدخول هارًا، وترجم عليه بابًا.

\* قوله: 'فَلَمْ يَرْعُنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَى' أي: فما راعني شيء وما خطر ببالي حطرة في حال إلا في حال حضوره ﷺ وقت الضحى، أي: كنت عافلة إلى هذه الحال، والله تعالى أعلم. والخاص أن فاعل يرعني ضمير فيه راجع إلى اسم الفاعل من الروع، ولما كان ذلك مما دل عليه الفعل صح رجع =



٣٤٧٨ (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

٣٤٧٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزَفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَعِبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ.

٣٤٨٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ.

شرح الغريب قوله: 'ورف إليه وهي له سبع سنين' معناها: هذه اللعب اسماء بالبات التي تلعب بها الجوارى الصغار، ومعناه: التسيه على صغر سنها.

قال القاضي: وفيه حوار اتخاذ اللعب وإباحة لعب الجوارى هن، وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ رأى ذلك فلم يكرهه، قالوا: وسبه تدريبهن لتربية الأولاد وإصلاح شأهن ويوثقن، هذا كلام القاضي.

ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النهي عن اتخاذ الصور؛ لما ذكره من المصلحة، ويحتمل أن يكون هذا منهياً عنه، وكانت قصة عائشة هذه ولعبها في أول الهجرة قبل تحريم الصور، والله أعلم.

= الضمير إليه، وإسناد الفعل إلى اسم الفاعل منه شائع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ قَاتِلْهُمْ﴾، وحديث: لا يري الزاني ونحوه، وقولها: إلا ورسول الله ﷺ ضحى مستثنى من أعم الأحوال كما يظهر من التقرير الذي ذكرنا.

## [ ١١ - باب استحباب التزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه ]

٣٤٨١ (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيَّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْطَى عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسْتَحَبُّ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ.

٣٤٨٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَلَّ عَائِشَةَ.

## [ ١١ - باب استحباب التزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه ]

قوله: 'عن عائشة رضي الله عنها قال: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبني بي في شوال، فأى نساء رسول الله ﷺ كان أحطى عنده مني، قال: وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال'.

فقه الحديث: فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة هذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه، وما يتخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزوج والتزويج والدخول في شوال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطيرون بذلك؛ ما في اسم شوال من الإشالة والرفع.

## [ ١٢ - باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها ]

٣٤٨٣- (١) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ\* أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا".

## [ ١٢ - باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها ]

قوله ﷺ للمتزوج امرأة من الأنصار: "نظر إليها؟" قال لا، وعنه فاصبر إليها فإن في أعين الأنصار شيء هكذا الرواية "شيئاً" بالهمز وهو واحد الأشياء، قيل: المراد صعر، وقيل: ررقه، وفي هذا دلالة لحواز ذكر مثل هذا للصيحة.

فقه الحديث - وفيه: استحباب النظر إلى وجه من يريد تزوجها، وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين\*\* وأحمد وجهاه العلماء، وحكى القاضي عن قوم: كراهته، وهذا خطأ مخالف لصريح هذا الحديث، ومخالف لإجماع الأمة على حواز النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ونحوها، ثم أنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط؛ لأنها ليسا بعورة، ولأنه يستند بالوجه على الجمال أو ضده، وبالكفى على حصوبة البدن أو عدمها هذا مذهبنا ومذهب الأكثرين، وقال الأوراعي: ينظر إلى مواضع اللحم، وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها، وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة والإجماع.

ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط في حواز هذا النظر رضاها، بل له ذلك في عصمتها، ومن غير تقدم إعلام، لكن قال مالك: أكره نظره في غفلتها مخافة من وقوع نظره على عورة، وعن مالك رواية ضعيفة =

\* قوله: "فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار". كأن المراد أنه خطبها أو أراد تزوجها ونحو ذلك؛ إذ لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق قبل الدخول وذلك بعيد، والله تعالى أعلم. ثم الظاهر أن هذه الرواية والرواية الآتية محمولتان على الواقعتين لرحمين، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قال القاري في المرقاة: "فإنه مندوب؛ لأنه سبب تحصيل الكاح، وهو سنة مؤكدة، والتحصين المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالردة في المتكوحة، والهبة أن يكون المقصود الجمال فقط. كذا ذكره ابن الملك. وفيه: أن قصد الجمال مباح، والهبة لأنه خلاف الأولى؛ لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عادة. (فتح الملهم: ٣٩٢/٦ بيروت)

٣٤٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ فِي عِيُونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا"، قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: "عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟" قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: 'عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟ كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ غُرْضٍ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ تَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تَصِيبُ مِنْهُ"، قَالَ: فَبَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ.

= أنه لا يطر إليها إلا بإذنها، وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ قد أدن في ذلك مطلقاً، ولم يشترط استئذنها، ولأنها تستحي غالباً من الإدن، ولأن في ذلك تعرياً، فربما رآها فلم تعجه فيتركها، فتكسر وتتأذى، ولهذا قال أصحابنا: يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة، والله أعلم. قال أصحابنا: وإذا لم يمكنه النظر استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره، ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه.

قوله ﷺ: 'كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ غُرْضٍ هَذَا الْجَبَلِ' 'العرض' بصم العين وإسكان الراء هو: الجناح والناحية، 'وتنحتون' بكسر الحاء، أي: تقشرون وتقطعون، ومعنى هذا الكلام: كراهة إكثار المهر بالنسبة إلى حال الزوج.

## [ ١٣ - باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك..... ]

٣٤٨٥ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي، \* فَظَنَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ....

## ١٣ - باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير

واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحجف به

قوله: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، هو القاري بتشديد الياء منسوب إلى القارة قبيلة معروفة، وسبق بيانه.

قولها: جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي مع سكوته ﷺ فيه دليل لحوار هبة المرأة نكاحها له، كما قال الله: ﴿وَأَتَرَهُ مَوْلِيَّتَهُ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِمَنْ يَرْتَدَّ كَيْفَ أَنْ يُنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠) قال أصحابنا: فهذه الآية وهذا الحديث دليلان لذلك، فإذا وهبت امرأة نفسها له ﷺ، فزوجها بلا مهر حل له ذلك، ولا يجب عليه بعد ذلك مهرها بالدخول ولا بالوفاء ولا بغير ذلك بخلاف غيره، فإنه لا يخلو نكاحه وجوب مهر، إما مسمى وإما مهر المثل.

أقوال الأئمة في انعقاد النكاح بلفظ الهبة وغيرها وفي انعقاد نكاح النبي ﷺ بلفظ الهبة وجهان لأصحابنا: أحدهما: ينعقد لظاهر الآية وهذا الحديث. والثاني: لا ينعقد بلفظ الهبة، بل لا ينعقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كغيره من الأمة، فإنه لا ينعقد إلا بأحد هذين اللفظين عدنا بلا خلاف، ويحمل هذا القائل الآية والحديث على أن المراد بالهبة: أنه لا مهر لأجل العقد بلفظ الهبة، \*\* وقال أبو حنيفة: ينعقد نكاح كل أحد بكل لفظ يقتضي -

\* قوله: 'أَهَبْتُ نَفْسِي' هبة الحرية بنفسها لا تصح، فتحمل على التزويج نفسها مه بلا مهر مجازاً أو تفويض الأمر إليه. والثاني أظهر وأنسب بتزويجه ﷺ إياها من غيره.

\*\* قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلْهَمِ. وفي روح المعاني: استدلل الشافعية رحمه الله بقوله تعالى: ﴿وَأَتَرَهُ مَوْلِيَّتَهُ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِمَنْ يَرْتَدَّ كَيْفَ أَنْ يُنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠) على أن النكاح لا ينعقد بلفظ "هبة"، لأن اللفظ تابع للمعنى وقد خصص عليه الصلاة والسلام بالمعنى؛ فيختص باللفظ. وقال بعض أهل الحل والعقد: إن المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بلا عوض بأي لفظ كان، لا تمليكها بلفظ "وهبت نفسي"، -

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسُهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا حَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ\* فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: "فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟" فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "اذهَبْ إِلَى أَهْلِكَ، فَانْظُرْ هَلْ تُجِدُ شَيْئًا؟" فَذَهَبَ

= التملك على التأيد، ويمثل مذهبنا قال الثوري وأبو ثور وكثيرون من أصحاب مالك وغيرهم، وهو إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه أنه يتعقد بقط الهبة والصدقة والبيع إذا قصد به النكاح سواء ذكر الصداق أم لا، ولا يصح بلفظ الرهن والإجارة والوصية، ومن أصحاب مالك من صححه بلفظ الإحلال والإباحة حكاه القاضي عياض

قوله: فصر بها رسول الله ﷺ فصعد فصر فيها صميه. ثم صُصَ أما صعد فتشديد العين أي رفع، وأما 'صوب' فتشديد الواو، أي قصص، وفيه دليل لحوار انظر لمن أراد أن يتزوج امرأة وتأمه إياها، وفيه استحباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ليتزوجها، وفيه أنه يستحب لمن طلست منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك، ولا يحمله سماع إلا إذا لم يحصل الفهم إلا بصريح المع فيصرح، قال الخطابي: وفيه حوار نكاح المرأة من غير أن تسأل هل هي في عدة أم لا حملاً على ظاهر الحال، قال: وعادة الحكماء يبحثون عن ذلك احتياطاً، قلت: قال الشافعي: لا يزوج القاضي من جاءته لطلب الزواج حتى يشهد عدلان أنه ليس لها وبى خاص، وليست في روجية ولا عدة، فمن أصحابنا من قال: هذا شرط وجب، والأصح عندهم: أنه استحباب واحتياط، وليس بشرط.

= فحيث لم يكن ذلك نصّاً في التمسك بهذا اللفظ، لم يصح لأن يكون مائلاً لحواف في انعقاد نكاح بلفظ الهبة إيجاباً وسلباً، ومعنى حلوص الإحلال المذكور له ﷺ من دون المؤمنين: كونه متحققاً في حقه غير متحقق في حقهم، إذ لا بد في الإحلال لهم من مهر المثل.

وطاهر كلام العلامة أن الهمام اعتمد لفظ الهبة، حيث قال في الفتح: "قد ورد النكاح بلفظ الهبة - وساق الآية - ثم قال: والأصل عدم الخصوصية حتى يقوم دليلها، وقوله تعالى: ﴿حَلَصَهُ لَكَ﴾ يرجع إلى عدم المهر بقرينة إيقانه بالتعجيل بغير الحرج؛ فإن الحرج ليس في ترك لفظ إلى غيره خصوصاً بالسنة إلى أفصح العرب، بل في لزوم المال، وقرينة وقوعه في مقابلة المؤتي أجورهن، فصار الحاصل: أحللتنا لك الأرواح المؤتي مهورهن، والتي وهبت نفسها لك، فتم تأخذ مهراً حالصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين، أما هم: ﴿فَدَّ عَلَيْنَا مَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ فِي أَرْوَاحِهِمْ﴾ إلخ من المهر وغيره. (فتح المبهمة: ٣٩٤/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح المبهمة قوله: أفد من رهن إلخ: قال الحافظ: لم أفق على اسمه، وكان من الأنصار، كما في رواية انطرباني. (فتح المبهمة: ٣٩٥/٦ بيروت)

ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ! مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ" \* فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَا خَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ فَلَهَا نِصْفُهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِستُهُ

قوله ﷺ: 'انصر ولو حاتم من حديد' هكذا هو في النسخ "خاتم من حديد"، وفي بعض النسخ "خاتماً" وهذا واضح والأول صحيح أيضاً، أي: ولو حضر حاتم من حديد، وفيه دليل على أنه يستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصدق؛ لأنه أقطع للزواج وأنفع للمرأة، من حيث أنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب بصف المسمى، ولو لم تكن تسمية لم يجب صداق، بل تحب المتعة، فهو عقد النكاح بلا صداق صح قال الله تعالى: ﴿لَا حَاجَ عَلَيْكُمْ بِطُلُوقِ نِسَاءٍ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (البقرة: ٢٣٦)، فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر، ثم يجب لها المهر، وهل يجب بالعقد أم بالدخول؟ فيه خلاف مشهور، وهما قولان للشافعي: أصحهما: بالدخول، وهو ظاهر هذه الآية.

أقوال أهل العلم في أقل المهر: وفي هذا الحديث أنه يجوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتمول إذا تراضى به الزوجان؛ لأن خاتم الحديد في نهاية من القلة، وهذا مذهب الشافعي، وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وبه قال ربيعة وأبو الرناد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد والثوري والأوراعي ومسلم ابن خالد الزنجي وابن أبي ليلى وداود وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك، قال القاضي: هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين والنصرانيين والكوفيين والشاميين وغيرهم أنه يجوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير، كالسوط والتعل وخاتم الحديد ونحوه، وقال مالك: أقله ربع دينار، كنصاب السرقة، قال القاضي: هذا مما انفرد به مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقله عشر دراهم، \* وقال ابن شزيمة: أقله خمسة دراهم اعتباراً بنصاب القطع في السرقة عدماً، وكره النخعي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة، وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة لسنة، وهم محجوجون بهذا الحديث الصحيح الصريح. وفي هذا الحديث حوازه اتحاد حاتم الحديث، وفيه خلاف للسلف حكاه القاضي، ولأصحابه في كراهته وجهان أصحهما: لا يكره؛ لأن الحديث في النهي عنه ضعيف، وقد أوضحت المسألة في شرح لمهذب، وفيه: استحباب تعجيل تسليم المهر إليها. قوله: لا والله يا رسول الله ولا حاتم من حديد.

\* قوله: ولو حاتم من حديد يدل على أن المهر غير محدود، بل مطلق المال يصح أن يكون مهرًا، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا مَالَهُمْ لَكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) ومن يحده يحمل الحديث على المهر المعجل.

\*\* قال في فتح الملهم: وأما مسألة الصداق فقد ورد في حديث جابر: "ألا لا يزوّج النساء إلا الأولياء، ولا يزوّجن إلا من الأكفاء، ولا مهر أقلّ من عشرة دراهم". رواه الدارقطني والبيهقي. قال المحدّثون: إنه حديث ضعيف؛ لأن في سنده مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة، والحجاج مختلف فيه، ومبشر =

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ"، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًّا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: "مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟" قَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، - عَدَدَهَا - فَقَالَ: "تَقْرَأُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ". هَذَا حَدِيثُ أَبِي حَازِمٍ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ.

فوائد الحديث فيه جوار الخلف من غير استحلاف ولا ضرورة، لكن قال أصحابنا: يكره من غير حاجة، وهذا كان محتاجاً؛ ليؤكد قوله، وفيه جوار تزويج المعسر وتزوجه.

قوله: ولكن هذا يروي، فقد رسول الله ﷺ: ما نصح به ربه؟ إن بسنته ما يكن عسيها منه شيء، وإن بسنته ما يكن عسك منه شيء، فيه دليل على نظر كبير القوم في مصالحهم وهدايتهم إليهم إلى ما فيه الفرق بهم، وفيه جواز لس الرجل ثوب امرأته إذا رضيت، أو غلب على ظنه رضاها، وهو المراد في هذا الحديث.

قوله ﷺ: "أذهب فقد ملكتها" معك هكذا هو في معظم السح، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين: "ملكيتها" بصم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله، وفي بعض السح: "ملككتها" بكافين، وكذا رواه البحاري، وفي الرواية الأخرى: "روحتكها". قال القاضي: قال الدارقطني. رواية من روى: "ملككتها" وهم، قال: والصواب رواية من روى "روحتكها"، قال: وهم أكثر وأحفظ. قلت: ويحتمل صحة اللفظين، ويكون جرى لفظ التزويج أولاً: "فملكها"، ثم قال له: "أذهب فقد ملكتها" بالتزويج السابق، والله أعلم.

\* قوله: "أذهب ملكتها" أي تباعها كما يدل عليه الرواية الثانية ولا دلالة فيه على صحة عند الكاح لفظ التملك لما في الرواية الثانية: روجتكمها، والواقعة متحدة فيجب حمل أحد اللفظين على أنه من تصرف الرواة، فلا يتعين أنه عقد ﷺ بلفظ التملك، ثم من لم يأخذ بظاهر هذا الحديث في المهر يدعي الخصوص بما عن أبي النعمان الصحابي قال: روح رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن، وقال لا يكون لأحد بعدك، رواه سعيد ابن منصور، والله تعالى أعلم.

= ضعيف متروك، سبه أحمد إلى الوضع. لكن البيهقي رواه من طرق، وضعفها، والضعيف إذا روي من طرق يصير في عداد ما يحتج به، ذكره النووي رحمه الله في شرح المهذب.

قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله: ثم وجدنا في شرح البحاري للشيخ برهان الدين الحلبي ذكر أن البغوي قال: إنه حسن، وقال فيه: رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسنده، ثم أوجدنا بعض أصحابنا صورة السند عن حافظ قاضي القصاة العسقلاني الشهير بابن حجر. قال ابن أبي حاتم: حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي، حدثنا وكيع عن عباد بن منصور، قال: حدثنا القاسم بن محمد قال: سمعت جابرًا رحمه الله يقول: =



فقه الحديث: وفي هذا الحديث دليل لخوار كون الصداق تعميم القرآن، وجواز الاستئجار لتعليم القرآن، وكلاهما جائز عند الشافعي، وبه قال عطاء والحسن بن صالح ومالك وإسحاق وغيرهم، ومعه جماعة منهم: الرهري وأبو حيفة، وهذا الحديث مع الحديث الصحيح: 'إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله' يردان قول من مع ذلك.\*\*

= قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ولا مهر أقل من عشرة" من الحديث الطويل.

قال الحافظ: إنه هذا الإسناد حسن ولا أقل منه.....

وقد حسنه المحقق ابن أمير الحاج في شرح التحرير، وعلله هو المراد بقوله: "بعض أصحابنا"، والله أعلم. وقال محمد ﷺ: بلغنا ذلك عن علي، وعبد الله بن عمر، وعامر، وإبراهيم، ورواه بإساده إلى جابر في شرح الطحاوي إلى رسول الله ﷺ، وهذا من المقدرات، فلا يدرك إلا سماعاً. وأخرج الدارقطني في سننه عن داود الأودي عن الشعبي، عن عبي، قال: "لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم". (٣٩٨/٦-٣٩٩)

(إلى أن قال:) وانفض بعض العلماء عن هذا الإيراد بأجوبة، منها ما تقدم قريباً من أن قوله: "ولو حائماً من حديد" خرج محرر المبالغة، ولم يرد غير حاتم الحديد، ولا قدر قيمته، ومنها أنه طلب منه ما يعجل نقده قبل الدخول، لا أن ذلك جميع الصداق. (فتح الملهم: ٤٠٠/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم. وأجابوا عن قوله: "قد زوّجناكها بما معك من القرآن" أنه إن حمل على ظاهره يكون تزويجها على السورة، لا على تعليمها، فالسورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع، فحينئذ يكون المعنى: زوّجناكها بسبب ما معك من القرآن، وبكرمته وبركتها. فتكون الباء للسببية، كما في قوله تعالى: ﴿يُنَكِّمُ ظَنَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ تَجَادُكُمْ لَعَنَ﴾ (البقرة: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا حَذَرْتُهُ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وهذا لا ينافي تسمية المال.

فإن قلت: جاء في رواية: "على ما معك من القرآن"، وفي مسند أسد السنة: "مع ما معك من القرآن". قلت: أما "على" فإنه يحىء للتعليل أيضاً كالباء كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، والمعنى: لهدايته إياكم، ويكون المعنى: زوّجناكها لأجل ما معك من القرآن، يعني: لأجل حرمة وبركتها، ولا ينافي هذا أيضاً تسمية المال. وأما "مع" فإنها للمصاحبة، والمعنى: زوّجناكها لمصاحبتك القرآن، فالكل يعود إلى معنى واحد، وهو أن التزويج إما كان على حرمة السورة وبركتها، لا أنها صارت مهراً، لأن السورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع، كما ذكرنا... ..

ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صداقاً في هذه القصة فقول: إنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للأدلة الدالة على أن الصداق إما يكون مالاً متقوماً، ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم: وذلك فيما أخرجه النسائي، وصححه، من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال: "حطب أبو طلحة أم سليم، فقالت: والله! ما =

٣٤٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ رَائِدَةَ كُلَّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ: "انْطَلَقَ فَقَدْ زَوَّجْتُهَا، فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ".

٣٤٨٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيَّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ يَزِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأً. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نِصْفُ أَوْقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ.

= ونقل القاضي عياض حواز الاستحجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة سوى أبي حنيفة. \*\*  
شرح العريب: قولها: 'كان صدق رسول الله ﷺ لأزواجه ثني عشرة أوقية ونشأ، قالت: أتدري ما نشأ؟' فت: لا، قالت: نصف أوقية، فتحت خمسمائة درهم 'أما' 'الأوقية' فبضم الهمزة وتشديد الباء، والمراد: أوقية الحجار، وهي أربعون درهماً، وأما 'النشأ' فبوزن مفتوحة ثم شين معجمة مشددة. واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم، والمراد في حق من يحتمل ذلك. فإن قيل: فصداق أم حبيبة زوج النبي ﷺ كان أربعة آلاف درهم وأربعمائة دينار.  
فالجواب: أن هذا القدر ترع به الجاشي من ماله إكراماً للنبي ﷺ، لا أن النبي ﷺ آذاه أو عقد به، والله أعلم.

= مثلك يرد، ولكنك كافر، وأما مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسمم فذاك مهري، ولا أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها". (فتح الملهم: ٤٠٣/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم. قال ابن عابدين: "وأصله لصاحب البحر، حيث قال: وسيأتي إن شاء الله تعالى في لإجارات. أن الفتوى على جور لاستحجار تعليم القرآن والعق، فيبني أن يصح تسميته مهرًا؛ لأن ما جار أحد الأجرة في مقابلته من المنافع جار تسميته صداقًا، كما قدم نقله عن البدائع، وهذا ذكر في فتح القدير هنا: أنه لما جور الشافعي أحد الآخر على تعليم القرآن صحح تسميته مهرًا، فكذا نقول: يلزم على المفتي به صحة =

٣٤٨٨ (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَحْمَرْنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا؟" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزَنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: "فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".

٣٤٨٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَزَنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".

قوله: "أَوَّلِمَ" أي على عبد الرحمن ثمر صفرة قال ما هذا فيه أنه يستحب للإمام والمفصل تفقد أصحابه والسؤال عما يختلف من أحوالهم.

أقوال أهل العلم في استعمال طيب العروس. وقوله: "أثر صفرة" وفي رواية في غير كتاب مسلم قوله: "رأى عليه صفرة"، وفي رواية: "أردع من رعفران"، والردع براء ودل وعين مهملات هو: أثر الطيب، والصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من لزعفران وغيره من طيب العروس، ولم يقصده ولا تعتمد الترغفر، فقد ثبت في الصحيح النهي عن الترغفر للرجال، وكذا نهى الرجال عن الخلق؛ لأنه شعار النساء، وقد هي الرجال عن التشبه بالنساء، فهذا هو الصحيح في معنى الحديث، وهو الذي احتاره القاضي والمحققون.

قال القاضي: وقيل: أنه يرحص في ذلك لمرحل العروس، وقد جاء ذلك في أثر ذكره أبو عبيد أنهم كانوا يرحصون في ذلك لشباب أيام عرسه، قال: وقيل: لعله كان يسيراً، فلم يكر، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تروح لبس ثوباً مصبوعاً علامة لسروره ورواحه، قال: وهذا غير معروف، وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بدنه، ومذهب مالك وأصحابه جواز لبس الثياب المزعفرة، وحكاية مالك عن علماء المدينة، وهذا مذهب ابن عمر وغيره. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك لمرحل.

= تسميته صداقاً، ولم أر من تعرض له، والله الموفق للصواب.....

وفي فتح القدير: 'واحتلف الرويات في رعي عسمها وزراعة أرضها؛ للتردد في تمحضها خدمة وعدمه، وكون الأوجح الصحة؛ لقصر الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما السلام من غير بيان نفيه في شرعاً، إما يزم لو كانت الغنم ملك الست دون شعيب، وهو منتف... قلت: وهذا الانتفاء هو مقتضى الظاهر، وإلا فيحتمل أنه إما أضاف المصاع إلى نفسه في قوله: ﴿عَنِ أَنْ تَأْخُذَ بِمِصْبَحٍ﴾ (القصص: ٦) لأنه هو المتولي للعقد، ولأن مال الولد مسوب إلى الوالد، كقوله ﷺ: "أنت ومالك لأبيك" والله أعلم". (فتح الملهم: ٤٠٤/٦ - ٤٠٥ بيروت)

٣٤٩٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "أَوَّلِيمٌ وَلَوْ بِشَاةٍ".

٣٤٩١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً.

شرح الغريب: قوله: "تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب" قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسم لقدر معروف عندهم فسروها بحمسة دراهم من ذهب، قال القاضي: كذا فسرها أكثر العلماء، وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد نواة التمر أي: وزنها من ذهب، والصحيح الأول. وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة، وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم قال: ولم يكن هناك ذهب، إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة، كما تسمى الأربعون أوقية.\*\*

قوله ﷺ: 'فبارك الله لك' فيه استحباب الدعاء للمتزوح وأن يقال: بارك الله لك أو نحو، وسبق في الباب قبله إيضاحه.

معنى الوليمة وأسماء أنواع الصيافة: قوله ﷺ: 'أولمه ولو بشاة' قال العلماء من أهل اللغة والمفهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم، وهو الجمع؛ لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره. وقال الأنباري: أصلها تمام الشيء واجتماعه، والفعل منها "أولم". قال أصحابنا وغيرهم: الصيافات ثمانية أنواع: "الوليمة" للعرس، و"الحرس" بضم الحاء المعجمة ويقال: اخرض أيضاً بالصاد المهملة للولادة، و"الإعذار" بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال المعجمة للختان، و"الوكيرة" للبناء، و"النقيعة" لقدم المسافر مأخوذة من "نقع وهو العار"، ثم قيل: إن المسافر يصنع الطعام، وقيل: يصنع غيره له، و"العقيقة" يوم سابع الولادة، و"الوصيمة" بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة. الطعام عند المصيبة، و"المأدية" بضم الميم والذال وفتحها، الطعام المتخذ صيافة بلا سب، والله أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قال الحافظ: واستدل به على استحباب تقليل الصداق؛ لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة، وقد أقره النبي ﷺ على إصداقه وزن نواة من ذهب، وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة، وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة، حتى ظهرت منه من الإعانة في بعض العروات ما اشتهر، وذلك بركة دعاء النبي ﷺ له. (فتح الملهم: ٤٠٧/٦ بيروت)

٣٤٩٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ قُدَّامَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ بَشَاشَةُ الْعُرْسِ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ "كَمْ أَصْدَقْتَهَا؟" فَقُلْتُ: نَوَآءٌ، وَفِي حَدِيثِ إِسْحَاقَ: مِنْ ذَهَبٍ.

٣٤٩٣ - (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَآءٍ مِنْ ذَهَبٍ.

٣٤٩٤ - (١٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَحْلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ.

أقوال العلماء في حكم الوليمة ووقتها. واختلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويحملون هذا الأمر في هذا الحديث على اندب، وبه قال مالك وغيره، وأوجبها داود وغيره، واختلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاضي: أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدحول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدحول. وقوله ﷺ: "أول ما يشاهد دليل على أنه يستحب للموسر أن لا يقص عن شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حد لقدرها المجرى، بل بأي شيء أوم من الطعام حصت الوليمة، وقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صفية أنها كانت بغير لحم، وفي وليمة رينب أشعنا حراً وحماً، وكل هذا جائز تحصل به الوليمة، لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج. قال القاضي: واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين، فكرهته طائفة، ولم تكرهه طائفة، قال: واستحب أصحاب مالك للموسر كوها أسوعاً.

## [ ١٤ - باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها ]

٣٤٩٥- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ خَيْبَرَ، وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَنْحَسَرَ الْإِرَارُ\* عَنْ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا تَرَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"

## ١٤ - باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها

فوائد الحديث: قوله: 'فصلينا عندها صلاة العداة' دليل على أنه لا كراهة في تسميتها العداة، وقال بعض أصحابنا: يكره، والصواب الأول.

قوله: 'وأنا رديف أبي طلحة' دليل لجواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة بمثله. قوله: 'فأجرى نبي الله ﷺ في رقاق خيبر' دليل لجواز ذلك، وأنه لا يسقط المروءة ولا يحل عمارت أهل الفضل، لاسيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب النفس ومعاناة أسباب الشجاعة.

قوله: 'وإن ركبتي تمس فخذ نبي الله ﷺ، وأنحسر الإرار عن فخذ نبي الله ﷺ' دليل على أن فخذ نبي الله ﷺ لا يرى لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ. مذاهب الأئمة في حكم الفخذ هل هو عورة أم لا؟ هذا مما يستدل به أصحاب مالك وغيرهم ممن يقول: الفخذ ليس بعورة، ومنهم من يقول: هو عورة، ويحمل أصحابنا هذا الحديث على أن انحسار الإرار وغيره كان بغير اختياره ﷺ فأنحسر للزحمة وإجراء المركوب، ووقع نظر أس إلى فجأة لا تعمد، وكذلك مست ركبته الفخذ من غير اختيارهما، بل للزحمة، ولم يقل: إنه تعمد ذلك، ولا أنه حسر الإرار، بل قال انحسر بنفسه.\*\*

\* قوله: "وأنحسر الإرار عن فخذ" يدل على أنه ما كان منه باختياره لكن رواية البخاري بلفظ حسر وهي تدل على أنه كان بالاختيار، والأقرب رواية مسلم، ولعل رواية البخاري من تصرف بعض الرواة، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: اللائق بحاله الكريمة أن لا يسب إليه كشف فخذ فقصداً مع ثبوت قوله ﷺ: "الفخذ عورة". (إلى أن قال:) وقال في الهداية: "إن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق، واجتمع المحرم والمباح، وفي مثله يغلب المحرم، وحكم الحرمة في الركبة أخف منه في الفخذ، وفي الفخذ أخف منه في السوءة، حتى إن كاشف الركبة ينكر عليه برفق، وكاشف الفخذ يعنف عليه، وكاشف السوءة يعرر إن لجأ. (فتح الملهم: ٤١٠-٤١١ بيروت)

قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتْ: وَقَدْ حَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ\* وَاللَّهِ! - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ، وَالْخَمِيسُ - قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَنُوءً، وَجُمِعَ السَّبْيُ، فَجَاءَهُ دَحْيَةُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ فَقَالَ: "اذهبْ فَخُذْ جَارِيَةً" فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أُعْطِيتَ دَحْيَةً\* صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالتَّضْيِيرُ؟ مَا تَصْنَعُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: "ادْعُوهُ بِهَا" قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا" قَالَتْ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا.

قوله: فسبحان من قال: لله أكبر حرب خير فيه دليل لاستحباب الذكر والتكثير عند الحرب، وهو موافق لقول الله تعالى: قُلْ هِيَ الْكَافَّةُ، مُؤَدِّيَتُهُمْ فَتَنَةٌ فَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ وَذَكُرُوا نَسَبَهُ كَثِيرًا (الأفصاح: ٤٥) ولهذا قاضا ثلاث مرات، ويؤخذ منه أن الثلاث كثير. وأما قوله ﷺ: 'حرب خير'، فذكروا فيه وجهين: أحدهم: أنه دعاء تقديره أسأل الله حراها. والثاني: أنه يحار بحرأها على الكفر وفتحها للمسلمين. ساء اقسام لحيش قوله: محمد بن حمس هو بالخاء المعجمة ورفع السين المهملة وهو الحيش، قال الأزهري وغيره: سمي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مقدمة، وساق، وميمية، وميسرة، وقلب، وقيل لتحميس العائم، وأنظروا هذا القول. لأن هذا الاسم كان معروفاً في الحامية، ولم يكن لهم تحميس. قوله: 'أصعب عنه' هو بفتح العين أي: قهراً لا صحناً، وبعض حصون خير أصيب صحناً، وسو صحنه في بانه إن شاء الله تعالى.

صط الاسم قوله: فدحه بن فمه فأخذ صفيه بنت حبي أما 'دحية'، ففتح الدال وكسرها. وأما 'صفية'، فاصحح أن هذا كان اسمها قبل السبي، وقيل كان اسمها 'ريب' فسميت بعد السبي والاصطفاء صفية. قوله: 'عصت دحية صفه بنت حبي، سيد و صه'، صه ما تصحح، لا لك، قال: دعوه هذا، قال: فدحه هذا فما خبر بها بن النبي ﷺ قال: خذ جارية من سبي غيرة. قول العلامة المازري في رد جارية واسترجاعها من دحية. قال المازري وغيره: يحتمل ما جرى مع دحية وجهين. =

\* قوله: فدحه بن فمه فأخذ صفيه كأنه ﷺ فهم من كلامه أن الناس ما يعجبهم حتصاص دحية تلك الجارية، فلعل ذلك يؤدي إلى التاعاض والعادي بينهم فأراد رفع ذلك بما فعل، والله تعالى أعلم.

\* قال في فتح ملهم قوله: فمحمداً، أي: جاء محمد، ورتفاعه على أنه فاعل بفعل محذوف، ويجوز أن يكون خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا محمد. (فتح الملهم: ٤١٢/٦ بيروت)

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمَزَةَ! مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَزْتُهَا لَهُ أُمُّ سُنَيْمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ" قَالَ: وَبَسَطَ نِطْعًا قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأَقِطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ، فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= أحدهما: أن يكون رد الحارية برضاه وأذن له في غيرها، والثاني: أنه إنما أذن له في جارية له من حشو السي لا أفضلهم، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أنفسه وأجودهم نسباً وشرافاً في قومها وحماً استرجعها؛ لأنه لم يأذن فيها، ورأى في إبقائها لدحية مفسدة؛ لتميزه بمثلها على باقي الجيش؛ ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها، وكونها ست سيدهم؛ ولما يحاف من استعلائها على دحية بسبب مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أحده ﷺ إياها لنفسه قاطعاً لكل هذه المفاسد المتخوفة، ومع هذا فعوض دحية عنها.

التوفيق بين الروایتين: وقوله في الرواية الأخرى: "أخذ وقع في سهم دحية فشرها رسول الله ﷺ سبعة رؤس" يحتمل أن المراد بقوله: "وقعت في سهمه" أي: حصلت بالإذن في أحد جارية ليوافق باقي الروايات. وقوله: "اشترها" أي: أعطاه بدلها سبعة أنفس تطيباً لقلبه لا أنه حرى عقد بيع، وعلى هذا تتفق الروايات. وهذا الإعطاء لدحية محمول على التنفيل، فعنى قول من يقول التنفيل يكون من أصل العيمة لا إشكال فيه، وعلى قول من يقول أن التنفيل من خمس الخمس يكون هذا التنفيل من خمس الخمس بعد أن ميز أو قبله وبحسب منه، فهذا الذي ذكرناه هو الصحيح المختار.

وحكى القاضي معنى بعضه، ثم قال: والأولى عندي أن تكون صفة فيئاً؛ لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع، وهو وأهله من بني أبي الحقيق كانوا صالحوا رسول الله ﷺ، وشرط عليهم أن لا يكتموا كتراً فإن كتموه فلا دمة لهم، وسألهم عن كتر حبي بن أخطب فكتموا وقالوا: أذهبته النفقات، ثم عثر عليه عندهم فانتقض عهدهم فسيأهم. ذكر ذلك أبو عبيد وغيره، فصعياً من سيهم فهي فيء لا يخمس، بل يفعل فيه الإمام ما رأى، هذا كلام القاضي، وهذا تفريع منه على مذهبه أن الفيء لا يخمس، ومذهبا أنه يخمس كالغنيمة، والله أعلم. \* قوله: "فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها؟" من: "عقها وتزوجها" فيه أنه يستحب أن يعتق الأمة ويتزوجها، كما قال في الحديث الذي بعده: "له أجران".

وقوله: "أصدقها نفسها" اختلف في معناه، فالصحيح الذي اختاره المحققون أنه أعتقها تبرعاً بلا عوض ولا شرط، ثم تزوجها برضاها بلا صداق، وهذا من خصائصه ﷺ أنه يجوز نكاحه بلا مهر، لا في الحال ولا فيما بعد، بخلاف غيره، وقال بعض أصحابنا: معناه أنه شرط عليها أن يعتقها ويتزوجها، فقبلت فلزمها الوفاء به.

\*\* قال في فتح الملهم: وفي سير الواقدي رحمه الله أنه ﷺ أعطاه أخت كنانة بن الربيع من أبي الحقيق، وكان كنانة زوج صفة، فكانه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفة، بأن أعطاه أخت زوجها. (فتح الملهم: ٤١٤/٦ بيروت)



= وقال بعض أصحابنا: أعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة، ولا يجوز هذا ولا الذي قبله لعيره ﷺ، بل هما من الخصائص، كما قال أصحاب القرون الأولى.

أقوال أهل العلم فيمن اعتق أمته على أن تتزوج به هل يلزمها؟ واختلف العلماء فيمن اعتق أمته على أن تتزوج به، ويكون عتقها صداقها، فقال الجمهور: لا يلزمها أن تتزوج به، ولا يصح هذا الشرط، ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ورهم. \*\*

قال الشافعي: فإن أعتقها على هذا الشرط قبلت عتقت، ولا يلزمها أن تتزوجه، بل له عيها قيمتها؛ لأنه لم يرض بعتقها مجاناً، فإن رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه فله عليها القيمة، ولها عليه المهر المسمى من قليل أو كثير، وإن تزوجها على قيمتها، فإن كانت القيمة معلومة له ولها صح الصداق، ولا تقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق، وإن كانت مجهولة ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يصح الصداق، كما لو كانت معلومة؛ لأن هذا العقد فيه صرب من المسامحة والتخفيف، وأصحهما وبه قال جمهور أصحابنا: لا يصح الصداق، بل يصح النكاح، ويحب لها مهر المثل. وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والنخعي، والزهري، والثوري، والأوزاعي، وأبو يوسف، وأحمد، وإسحاق: يجوز أن يعتقها على أن تتزوج به، ويكون عتقها صداقها، ويلزمها ذلك، ويصح الصداق على ظاهر لفظ هذا الحديث، وتأوله الآخرون بما سبق.

قوله: 'حتى إذا كان بالطريق جهري له أم سليم فأهدته له من اللبن فأصبح رسول الله ﷺ عروساً' وفي الرواية التي بعد هذه: 'ثم دفعها إلى أم سليم بصعبها ونكحها' قال: وأحسبه قال: "وتعتد في بيتها". أما قوله: "تعتد" فمعناه: تستري، فإنما كانت مسبية يجب استراؤها وجعلها في مدة الاستبراء في بيت أم سليم، فلما انقضى الاستبراء جهزتها أم سليم وهياؤها، أي: زيتها وجمتها على عادة العروس بما ليس منهي عنه من وشم ووصل وغير ذلك من المنهي عنه.

\*\* قال في فتح الملهم: فقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله: "وقول الراوي: "وجعل عتقها صداقها" كناية عن عدم المهر، يعني أعتقها وتزوجها، ولم يكن شيء غير العتق، والتزوج بلا مهر جائز للبي ﷺ دون غيره، وغاية ما فيه أن ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي، فيجب حمده عليه؛ دفعاً للمعارضة بينه وبين الكتاب.....

والألطف عند العبد الضعيف عفا الله عنه: أن يجعل قوله: "جعل عتقها صداقها" من قبيل قوله ﷺ في ضالة الإبل: "معها حداؤها وسقاؤها" أراد أنها تقوى على المشي، وقطع الأرض، وعلى قصد المياه، وعلى ورودها، ورعي الشجر، والامتناع عن السَّاعِ المفرسة، شبهها بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره، وهكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام أن قوله: "جعل عتقها صداقها" محمول على التشبيه، فكأنه شبه نكاحه ﷺ بعد الإحسان إليها بالإعتاق بالنكاح على الصَّدَاق العظيم، فإن هذا العتق كان عندها أشرف وأفضل من المال الكثير، والله أعلم.

(فتح الملهم: ٤١٥/٦ بيروت)

٣٤٩٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا. وَفِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ وَأَصْدَقَهَا عِتْقَهَا.

٣٤٩٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: "لَهُ أَجْرَانِ".

= وقوله: "أهدتها" أي: رَفَعَهَا يقال: أَهَدَيْتُ الْعُرْسَ إِلَى رَوْحِهَا أَي رَفَعْتُهَا، وَالْعُرْسُ يَطْلُقُ عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ جَمِيعاً، وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمُ وَتَأْخِيرُ، وَمَعْنَاهُ: اعْتَدْتُ أَي اسْتَرَأْتُ، ثُمَّ هَيَّأْتُهَا، ثُمَّ أَلْبَسْتُهَا وَالْوَدُ لَا تَقْتَضِي تَرْبِيَّتَهَا وَفِيهِ الرِّفَافُ بِاللَّيْلِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي حَدِيثِ تَزْوُجِهِ ﷺ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ حَوَارِ الْأَمْرَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ ﷺ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَيُحْيِي بِهِ ' وَفِي بَعْضِ النُّسخ: "فليحيي به" بغير نون فيه دليل لوليمة العرس، وَأَمَّا بَعْدَ الدَّخُولِ وَقَدْ سَبَقَ أَمَّا تَجُوزُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَفِيهِ إِدْلَالٌ كَثِيرٌ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَطَلَبُ طَعَامِهِمْ فِي نَحْوِ هَذَا، وَفِيهِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِأَصْحَابِ الزَّوْجِ وَجِيرَانِهِ مُسَاعَدَتَهُ فِي وَلِيمَتِهِ بِطَعَامٍ مِنْ عِنْدِهِمْ.

شرح الغريب. قوله: 'وسط بضعاً' فيه أربع لغات مشهورات: فتح النون وكسرها مع فتح الطاء وإسكانها، أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء، وجمعه نطوع وأنطاع.

قوله: "فجعل نرجل يحيى بالأقط، وجعل الرجل يحيى بالسمن، وجعل الرجل يحيى بالسمن، فحسبوا حياً" "الحيس" هو الأقط والسمن يخلط ويعجن، ومعناه: جعلوا ذلك حياً ثم أكلوه.

قوله ﷺ 'في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها' 'أحران' هذا الحديث سبق بيانه وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان، حيث ذكره مسلم، وإما أعاده هنا تبييناً على أن النبي ﷺ فعل ذلك في صفة لهذه الفضيلة الظاهرة.

٣٤٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَقَدِمِي تَمَسَّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمَرُورِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرَبْتُ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ". قَالَ: وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحْيَةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا - وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُحَيٍّ. قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيْمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ، فَحِصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمَنِ فَشَبِعَ النَّاسُ. قَالَ: وَقَالَ النَّاسُ: لَا نَذَرِي أَنْزَوَجَهَا أُمِّ وَلَدٍ، قَالُوا: إِنَّ حَجَبَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَجَبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَفَعْنَا قَالَ: فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعُضْبَاءُ، وَنَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَذَرْتُ، فَقَامَ فَسَتَرَهَا، وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ فَقُنَّ: أَبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ!

قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! أَوْقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ! لَقَدْ وَقَعَ.

قوله: 'حين بزغت شمس' هو بفتح الباء والزاي ومعناه: عند ابتداء طلوعها.  
قوله: 'وأخرجوا مفاوسهم ومكاتبهم ومرورهم' أما الفؤوس فهزمة ممدودة على وزن 'فعلول' جمع فأس بالهمز، وهي معروفة، و'المكاتل' جمع مكمل وهو القفة والزبيل، و'المرور' جمع مر' بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة وأكبر منها، يقال لها: المساحي، هذا هو الصحيح في معناه، وحكى القاصي قولين: أحدهما: هذا، والثاني: أن المراد بالمرور هنا الخيال، كانوا يصعدون بها إلى النخيل قال: واحدها "مر" بفتح الميم وكسرهما؛ لأنه يمر حين يعقل.  
قوله: 'فحصت الأرض أفاحيص' هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة، أي: كشف التراب من أعلاها، وحفرت شيئاً يسيراً؛ ليجعل الانطاع في المحمور، ويصب فيها السمن فيشت، ولا يخرج من جوانبها، وأصل الفحص: الكشف، وفحص عن الأمر، وفحص الطائر لبيضه، والأفاحيص جمع أفحوص.  
قوله: 'فعثرت ناقه العصباء' وندر رسول الله ﷺ وندر بفتح فسرها قوله: "عثرت" بفتح الثاء، و'ندر' بالنون أي سقط، وأصل النذور: الخروج والانفراد، ومنه كلمة "نادرة" أي: فردة عن النظائر.

قَالَ أَنَسٌ: وَشَهِدْتُ وَلَيْمَةَ زَيْنَبَ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَ يَبْعَثُنِي فَأَدْعُو النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ وَتَبَعْتُهُ، فَتَخَفَ رَحْلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، لَمْ يَخْرُجَا، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَسَلُّهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: "سَلَامٌ عَلَيْكُم، كَيْفَ أَنتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟" فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: "بِخَيْرٍ". فَلَمَّا فَرَّغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا نَلَعَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، فَلَمَّا رَأَيَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا، فَوَاللَّهِ! مَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِأَنَّهُمَا قَدْ خَرَجَا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَسْكِفَةِ النَّابِ أَرَحَى الْحَبَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ نَبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥٣) الْآيَةُ.

٣٤٩٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا بِهِزُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدُخْيَةٍ فِي مَقْسَمِهِ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي السَّبِيِّ مِثْلَهَا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى دُخْيَةٍ فَأَعْطَاهَا بِهَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي فَقَالَ: "أَصْلَحِيهَا" قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَيَأْتِنَا بِهِ". قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ

قوله: 'فجعل عمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلام عليكم، كيف أنتم يا أهل البيت؟' فيقولون: غير يا رسول الله! كيف وجدت أهلك؟ فيقول: خير!.

فوائد الحديث: في هذه القطعة فوائد منها: أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله، وهذا مما يتكبر عنه كثير من الخاهيين المترفعين. ومنها: أنه إذا سلم على واحد قال: سلام عليكم، أو السلام عليكم بصيغة الجمع، قالوا: ليتناؤه وملكه. ومنها: سؤال الرجل أهله عن حاضهم، فرمما كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي أن تتدنى بها، فإذا سأها أبسطت لذكر حاجتها. ومنها: أنه يستحب أن يقف للرجل عقب دونه: كيف حالك؟ ونحو هذا. قوله: فموضع رجلي في أسكفة الباب هي همزة قطع مصمومة وبإسكان السين.

شرح العريب قوله: 'فجعل الرجل يجيء بفضل التمر، بفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواد السواد فتح السين، وأصل السواد: اشخص، ومه في حديث الإسراء: "رأى آدم عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة." =

سَوَادًا حَيْسًا، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَيْسِ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حَيَاضٍ إِلَى جَنْبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيْمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ هِشْنَا إِلَيْهَا، فَرَفَعْنَا مَطِيئَنَا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطِيئَتَهُ، قَالَ: وَصَفِيَّةُ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَعَثَرَتْ مَطِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ، قَالَ: فَلَيْسَ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَتَرَهَا. قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: "لَمْ نُضَرَّ". قَالَ: فَذَخْنَا الْمَدِينَةَ، فَحَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاءَيْنَهَا وَيَشْمَتْنَ بِصُرْعَتِهَا.

= 'أي أشخاصاً'، والمراد هنا: حتى جعلوا من ذلك كوماً شاحصاً مرتفعاً فحلطوه وجعلوا حيساً. قوله: 'حتى إذا رأينا مائة هشنا'، هكذا هو في السحاح 'هشنا' بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثم بون، وفي بعضه: 'هششاً' بشين الأولى مكسورة مخففة ومعها ما: شطبا وحففت واسعنت بقوسا إليها، يقال منه: "هششت" بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المضارع. وذكر القاصي الروائين السابقين، قال: والرواية الأولى على الإدغام لالتقاء المثليين، وهي لغة من قال: هرت سيفي. وهي لغة بكر بن وائل، قال: ورواه بعضهم 'هشاً' بكسر الهاء وإسكان الشين، وهو من هاش يهيش بمعنى هشر.

قوله: 'فحرج جوارى نسائه أي: صغيرات الأسان من نسائه. قوله: 'بسمت' هو بفتح الياء والميم أقوال أهل العلم في صحة النكاح بعد الإعلان بغير الشهود. قوله: 'فبين هذا وذاك حجة في ماله استدلت به المالكية، ومن وافقهم على أنه يصح النكاح بغير شهود إذا أعلن؛ لأنه لو أشهد لم يحف عيهم، وهذا مذهب جماعة من الصحابة والتابعين، وهو مذهب الزهري ومالك، وأهل المدينة شرطوا الإعلان دون الشهادة، وقال جماعة من الصحابة ومن بعدهم: تشترط الشهادة دون الإعلان، وهو مذهب لأوراعي والثوري وإشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وكل هؤلاء يشترطون شهادة عديدين إلا أبو حنيفة فقال: يعقد شهادة فاسقين، وأجمعت الأمة على أنه لو عقد سراً بغير شهادة لم يعقد، وأما إذا عقد سراً بشهادة عديدين فهو صحيح عند الجماهير. وقال مالك: لا يصح، والله أعلم.

## [ ١٥ - باب زواج زينب بنت جحش. ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس ]

٣٥٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ بِهِزٍ قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِزَيْدٍ: "فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ" قَالَ: فَاطْطَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُحَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتَهَا عَظَمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ! أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكِ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَاحِبَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، \* فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ، قَالَ: فَقَالَ:

## ١٥ - باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس

قوله: 'قال رسول الله ﷺ' وذكرها عني أي: فاعطتها لي من نفسها، فيه دليل على أنه لا بأس أن يبعث الرجل لحطة المرأة له من كان زوجها إذا عدم أنه لا يكره ذلك، كما كان حال زيد مع رسول الله ﷺ. شرح الكلمات: قوله: 'فما رأيتها عظمت في صدري حتى ما أستطيع أن أنظر إليها أن رسول الله ﷺ ذكرها، فوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي' معناه: أنه هابها واستحلها من أجل إرادة النبي ﷺ تزوجها، فعاملها معاملة من تزوجها ﷺ في الإعظام والإحلال والمهابة

وقوله: 'أن رسول الله ﷺ ذكرها' هو بفتح الهمزة من "أن"، أي: من أجل ذلك، وقوله: 'نَكَصْتُ' أي: رجعت وكان جاء إليها؛ ليخطبها وهو ينظر إليها على ما كان من عادتها، وهذا قبل نزول الحجاب، فلما غلب عليه الإحلال تأخر وخطبها وظهره إليها؛ لئلا يسقه النظر إليها.

قولها: 'مَا أَنَا بِصَاحِبَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي' فقامت إلى مسجدها "أي: موضع صلاحها من بيتها، وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر، سواء كان ذلك الأمر ظاهر الخير أم لا، وهو موافق لحديث جابر في صحيح البخاري قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها يقول: "إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة" إلى آخره، ولعلها استخارت؛ لخوفها من تقصير في حقه ﷺ.

قوله: 'وَنَزَلَ الْقُرْآنُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ'، فدخل عليها بعد إذن يعني نزل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرٌ زَوَّجْكَهَا﴾ (الأحزاب: ٣٧) فدخل عليها بغير إذن؛ لأن الله تعالى روجه إليها بهذه الآية.

\*\* قال في فتح الملهم قوله: 'حتى أوامر ربِّي إلح. بصم الهمزة، وفتح الواو، أو همزتين، مضارع أمر، أي: استخير. (فتح الملهم: ٤٢١/٦ بيروت)

وَلَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَجُلَانِ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ، وَيَقْلُنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ قَالَ: فَمَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ مَعَهُ فَأَلْقَى السِّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ، قَالَ: وَوُعِظَ الْقَوْمُ بِمَا وَعِظُوا بِهِ.

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ لَهُ﴾ (الأحزاب: ٥٣) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ لَا يَسْتَحْيِي﴾ (الأحزاب: ٥٣).

٣٥٠١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً.

٣٥٠٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيِّ: بِمَا أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ.

قوله: "ولقد رأينا أن رسول الله ﷺ أطعما لحمه حين امتد النهار" هو بفتح الهمزة من "أن"، وقوله: "حين امتد النهار" أي: ارتفع هكذا هو في النسخ "حين" بالنون.

قوله: "تبع حجر نسائه يسلم عليهن" إلى آخره سبق شرحه في الباب قبله.

قوله: "أطعمهم حراً ولحماً حتى تركوه" يعني حتى شبعوا وتركوه لشبعهم.

قوله: "ما أوم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه أكثر أو أفصل مما أوم عبي ربي" يحتمل أن سبب ذلك الشكر لنعمة الله في أن الله تعالى روجه إياها بالوحي لا بولي وشهود بخلاف غيرها. ومدنهنا الصحيح المشهور عند أصحابنا: صحة نكاحه ﷺ بلا ولي ولا شهود؛ لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه ﷺ، وهذا الخلاف في غير زيب، وأما زيب فمخصوص عليها، والله أعلم.

٣٥٠٣ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَ عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التِّيمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلُّهُم عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو مِحْازٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْمِ.

زَادَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةَ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَحِثْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نِسَابٍ إِنَّهُ﴾ (الأحزاب: ٥٣) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٣).

٣٥٠٤ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ، لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنَسٌ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ: وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَنَسَ مَعَهُ رَجُلًا بَعْدَمَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَشَى فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّتْرِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

٣٥٠٥ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنِ الْجَعْدِيِّ أَبِي عُثْمَانَ،

ضبط الاسم: قوله: 'حدث' هو محر' هو بكسر الميم وإسكان الجيم وفتح اللام وبعدها زاي، وحكي بفتح الميم، والمشهور الأول واسمه: "لاحق بن حميد" قيل: وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف غيره.



عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَهْلِيهِ، قَالَ: فَصَنَعَتْ أُمِّي \* أُمَّ سَلِيمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ! اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْ بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُهُ". ثُمَّ قَالَ: "اذْهَبْ فَادْعُ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا، وَمَنْ لَقِيتُ" وَسَمَى رَجُلًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: زُهَاءُ ثَلَاثِمِائَةٍ.

قوله: "عن أنس بن مالك قال: تزوج رسول الله ﷺ بأهله، قال: فصنعت أمي أم سليم حيساً فجعلته في تورٍ فقالت: يا أنس! اذهب بهذا إلى رسول الله ﷺ فقل بعثت بهذا إليك أمي، وهي تقرئك السلام وتقول: إن هذا لك منّا قليل يا رسول الله". فوائد الحديث فيه أنه يستحب لأصدقاء المتزوج أن يعثوا إليه بضعام يساعدونه به على وليمته، وقد سبق هذا في الباب قبله، وسبق هناك بيان الحيس. وفيه الاعتذار إلى المبعوث إليه، وقول الإنسان نحو قول أم سليم: 'هذا لك منّا قليل'، وفيه استحباب بعث السلام إلى صاحب، وإن كان أفضل من العاشر، لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه أوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام، و'التور' بناء مثناة فوق مفتوحة ثم واو ساكنة: إناء مثل القدح، سبق بيانه في باب الوصوء.

قوله ﷺ: 'اذهب فادع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً ومن لقيت وسمي رجلاً قال: فدعوت من سمى ومن لقيت، قال. فب أنس: عددكم كانوا؟ قال زهاء ثلاثمائة'.

شرح العريب: قوله: 'زهاء' يضم الزاي وفتح الهاء وبالمدة، ومعناه: نحو ثلاثمائة، وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن =

\* قوله: فصنعت أمي أم سليم حيساً إلخ لا يخفى ما بين هذه الرواية والروايات السابقة من التدافع، ولا يمكن حمل ذلك على تعدد الواقعة، أما أولاً فلأنه لا يمكن صدور مثل هذا الفعل من للصحابة مرتين، وبرول القرآن مرتين لذلك، وإما ثانياً؛ فلما سيحيى في الرواية الآتية من التصريح بأن هذه الواقعة هي واقعة رواج زينب، ولهذا قيل: كانت في رواج زينب وليمتان: وليمة الطعام الخير واللحم، والثانية: إطعام الحيس الذي أهذته أم سليم.

وفيها ظهرت معجزة تكثير القليل، وفيها نزل الحجاب على ما هو أشبه سياق الأحاديث، وما جرى في وليمة أخير واللحم من ذكر الحجاب واستيفاس الحديث، وهم من بعض الرواة وتركيب قصة على أخرى.

قال القرطبي: وأو من التوهيم أن يقال: القصة واحدة وليس فيها وهم؛ لأنه يمكن أن يحتج في تلك الوليمة أمران: أكل لقوم الخير واللحم حتى شبعوا وانصرفوا، ثم أنه لما جاء الحيس استدعى الناس ووقع ما ذكر، وهذا كله، والمتحدثون في بيته جلوس لم يرحلوا حتى خرج النبي ﷺ ودار على بيوت أزواجه على ما تقدم، وفي هذا بعد ولا تنافس، وإذا أمكن هذا حملناه عليه وهو أولى من توهيم الإتيان.

وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَنَسُ! هَاتِ التَّوْرَ"، قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةَ وَلْيَأْكُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ". قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ فَقَالَ لِي: 'يَا أَنَسُ! ارْفَعْ، قَالَ: فَرَفَعْتُ، فَمَا أَذْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ، قَالَ: وَجَلَسَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، وَرَوْحَتُهُ مُوَلَّيَّةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَتَقَلُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقَلُوا عَلَيْهِ. قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرْحَى السِّتْرَ وَدَخَلَ، وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَنْبِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَ الْجَعْدُ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحُجِبْنَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ. ٣٥٠٦ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهَدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اذهَبْ فَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ". فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ.....

= المرسل في ناس معينين وفي مهمين كقوله: "من لقيت" "من أردت". وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ شكثير الطعام، كما أوضحه في الكتاب.

قوله ﷺ: 'يا أنس هات تور' هو بكسر التاء من "هات" كسرت للأمر كما تكسر الطاء من أعط. قوله: وروحته موبية وجهها هكذا هو في جميع النسخ: "وروحته" بالتاء، وهي لعة قليلة تكررت في الحديث والشعر، والمشهور حذفها.

قوله: ضو أهم فد تقو، عليه هو بضم القاف المحققة.

فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لِقِيَّتُهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظَرٍ مُبِينٍ ۖ سُبْحَانَ اللَّهِ - قَالَ فَتَادَةُ: غَيْرَ مُتَحَيِّينَ طَعَامًا -﴾ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا ۖ حَتَّى بَلَغَ: ﴿ذَلِكَ أَظْهَرَ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبَهُمْ ۖ﴾.

## [ ١٦ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ]

- ٣٥٠٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا".\*\*
- ٣٥٠٨- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيُجِبْ".

## ١٦ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

الفرق بين الدعوة (بفتح الدال) والدعوة (بكسرها): دعوة الطعام بفتح الدال ودعوة النسب بكسرها هذا قول جمهور العرب، وعكسه تيم الرباب بكسر الراء فقالوا: الطعام بالكسر، والنسب بالفتح، وأما قول قطرب في المثلث: إن دعوة الطعام بالضم، فغلطوه فيه.

قوله ﷺ: 'إذا دعي أحدكم إلى لوليمة فليأتها'.

حكم إجابة الدعوة: فيه الأمر بحضورها، ولا خلاف في أنه مأمور به، ولكن هل هو أمر بإيجاب أو ندب؟ فيه خلاف، الأصح في مذهبن أنه فرض عين على كل من دعي، لكن يسقط بأعذار سذكرها - إن شاء الله تعالى - . والثاني: أنه فرض كفاية، والثالث: مندوب، هذا مذهبنا في وليمة العرس. وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنها كوليمة العرس، والثاني: أن الإجابة إليها ندب وإن كانت في العرس واحدة. ونقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس، قال: واختلفوا فيما سواها، فقال مالك والجمهور: لا تجب الإجابة إليها، وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة إلى كل دعوة من عرس وغيره، وبه قال بعض السلف.

بيان الأعذار التي تمنع إجابة الدعوة: وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة أو ندبها، فمنها: أن يكون في الطعام شبهة، أو يحصى بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا تليق به محالسته، أو يدعوه لخوف شره أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل، وأن لا يكون هناك منكر من حرم أو لهو، أو فرش حرير أو صور حيوان غير مفروشة، أو آتية ذهب أو فضة، فكل هذه أعذار في ترك الإجابة، ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي بتركه، ولو دعاه دمي لم تجب إجابته على الأصح، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام، فالأول: تجب الإجابة فيه، والثاني: تستحب، والثالث: تكره.

قوله ﷺ: 'إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب' قد يحتج به من يحصى وجوب الإجابة لوليمة العرس ويتعلق =

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'فليأتها' إلخ: أي: فليأت مكانها، والتقدير: إذا دعي إلى مكان وليمة فليأتها، ولا يصبر إعادة الضمير مؤنثاً. (فتح الملهم: ٤٢٨/٦ بيروت)

قَالَ حَالِدٌ: فَإِذَا عُيِّدَ اللَّهُ يُنْزَلُهُ عَلَى الْعُرْسِ.\*\*

٣٥٠٩ - (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ".

٣٥١٠ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَ أَبُو كَامِلٌ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتُّوْا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ".

٣٥١١ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَزَاقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ، عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ".

٣٥١٢ - (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنِي عِيْسَى بْنُ الْمُنْدَبِرِ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ: حَدَّثَنَا الزَّيْدِيُّ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ".

٣٥١٣ - (٧) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتُّوْا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ".

٣٥١٤ - (٨) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا".

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

= الآخرون بالروايات المصطفوية لقوله ﷺ في الرواية التي بعد هذه. د دعى أحدكم أحد فصح عرس كان أو نحوه ويحتمل هذا على العال أو نحوه من التأويل.\*\* والعرس باسكان الرء وصمها لعنان مشهورتان، وهي مؤنثة، وفيها لغة بالتذكير.

\*\* قال في فتح الملهم قوله: يرس على عرس إلخ. أي: على وليمة العرس. (فتح الملهم: ٤٢٨/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: ويمكن حمل الروايات المقيدة على ريادة تأكيد الإحابة فيها، والله أعلم. (فتح الملهم:

٣٥١٥- (٩) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَنَّهُ وَهَبَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا".

٣٥١٦- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ". وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى: "إِلَى طَعَامٍ".

٣٥١٧- (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

٣٥١٨- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا

قوله ﷺ: إِنْ دُعِيَ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا والمراد به عدد جماهير العماء: كُرَاعِ الشَّاةِ، وعلطوا من حمله على كُرَاعِ العميم، وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة.  
قوله ﷺ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى صَعَامٍ، فَإِنْ شَاءَ صَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. وفي الرواية الأخرى: فَيَجِبُ مِنْ كَانَ صَائِمًا فَصَلَّ وَإِنْ كَانَ مَقْصُرًا فَصَعِمَ.

أقوال أهل العلم في معنى (فَيَصِلُ) اختلفوا في معنى 'فَيَصِلُ' قال الجمهور: معناه: فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة ونحو ذلك، وأصل الصلاة في اللغة: الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَىٰ هَٰذِهِ﴾ (التوبة: ١٠٣) وقيل: المراد: الصلاة الشرعية بالركوع والسجود، أي: يشتغل بالصلاة؛ ليحصل له فصلها، ولتترك أهل السكأن والحاضرين.  
اختلف أهل العلم في وجوب الأكل من وليمة العرس: وأما المفطر في الرواية الثانية أمره بالأكل، وفي الأولى بحره، واحتلف العماء في ذلك، والأصح في مذهبه أنه لا يجب الأكل في وليمة العرس ولا في غيرها، فمن أوجه اعتمد الرواية الثانية، وتأول الأولى على من كان صائمًا، ومن لم يوجبه اعتمد التصريح بالتخيير في الرواية الأولى، وحمل الأمر في الثانية على البدن، وإذا قيل بوجوب الأكل فأقله لقمة، ولا ترمه الريادة؛ لأنه يسمى أكلاً، وهذا لو حلف لا يأكل حث بلقمة، ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام، فإذا أكل لقمة زال ذلك التخيل، هكذا صرح باللقمة جماعة من أصحابنا، وأما الصائم، فلا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل، لكن إن كان صومه فرضاً لم يجز له الأكل؛ لأن الفرض لا يجوز الخروج منه، وإن كان نفلًا جار المفطر وتركه، فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه، فالأفضل المفطر وإلا فإتمام الصوم، والله أعلم.

فَلْيُصَلَّ، \* وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيُطْعَمْ".

٣٥١٩- (١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ\* يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٣٥٢٠- (١٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ! كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا، فَأَفْزَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزَّهْرِيُّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٥٢١- (١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٥٢٢- (١٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَحْوَ ذَلِكَ.

فائدة إجابة الصائم الدعوة. قوله قل هذا: "وكان عبد الله يعني بن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وبأبيها وهو صائم" فيه أن الصوم ليس بعذر في الإجابة وكذا قاله أصحابنا قالوا: إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة، كما يلزم المفطر ويحصل المقصود محضوره، وإن لم يأكل فقد يترك به أهل الطعام والخاصرون، وقد يتحملون به، وقد ينتفعون بدعائه أو بإشارته، أو ينصانون عما لا ينصانون عنه في غيبته، والله أعلم. قوله: 'شر طعم طعم الوليمة' ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وقد سق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة.

\* قوله: "فليصل" قيل: أي: ركعتين ليدعوهم بعد ذلك أو ليحصل لهم بذلك بركة الصلاة في بيتهم، ويكون ذلك جبراً لكسر خاطرهم، وقيل معنى "فليصل" أي: فليدع حملاً للصلاة على معناها الدعوى.

\* قوله: 'بئس الطعام طعم الوليمة' دم باعتبار ما كان الناس يعتادون في الوليمة حيث يتركون للفقراء، وهو لا يباي حسن الوليمة في نفسها فلا ينافي الحديث ما سبق من الأمر بها.

٣٥٢٣- (١٧) وَحَدَّثَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "شَرُّ لَطْعَامٍ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَابَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ".

بيان وجه كون طعام الوليمة شر الطعام ومعنى هذا الحديث: الإخبار عما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة لأضياف في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة، ويثابروا بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو العال في الولائم، والله المستعان.

قوله: سمعت - لا أعرج حدث عن أبي هريرة - هو ثابت بن عياض الأعرج الأحف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: اسمه ثابت بن الأحف ابن عياض، والله أعلم.

\* \* \* \*



## [ ١٧ - باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها.... ]

٣٥٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَاءَتْ امْرَأَةً\* رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبِتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ النَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا،\*\* حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ".

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ، وَحَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

## ١٧ - باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها.

## ثم يفارقها، وتنقضي عدتها

ضبط الاسم. قولها. 'فزوج عبد الرحمن بن الزبير' هو بفتح الراء وكسر الاء بلا حلاف، وهو الزبير بن باطاء، ويقال: باطياء، وكان عبد الرحمن صحابياً، والزبير قتل يهودياً في عروة بني قريظة، وهذا الذي ذكرنا من أن عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي، هو الذي تزوج امرأة رفاعَةَ القرظي، هو الذي ذكره أبو عمر بن عبد البر والمحققون، وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما في "معركة الصحابة": إنما هو عبد الرحمن بن الزبير بن ريد بن أمية بن ريد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس، والصواب الأول. قولها: فبت صلامي أي: صلقي ثلاثاً.

شرح العرب. قولها: هذه نوبة هو بضم الهاء وإسكان الدال، وهي: طرفه الذي لم ينسح، شهوها بهذب العين، وهو شعر حفها.

قوله ﷺ: لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ، هو بضم العين وفتح السين تصغير عسلة، وهي كناية عن =

\*\* قال في فتح الملهم قوله: 'حَاءَتْ امرأة' فاعه إلخ: سماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه: ثيمة بنت وهب، وهي عثناة، واختلف هل هي بفتحها أو بالتصغير؟ والثاني أرجح. (فتح الملهم: ٤٣٢/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم وجه الجمع بين قولها: "م معه إلا مثل الهدية" وبين قوله ﷺ: "حتى تذوقي عسيتها" وحاصله أنه ردَّ عليها دعواها، "ما أولاً فعلى طريق صدق روحها فيما رعم أنه ينفصها نفض الأديم، وأما ثانياً فللاستدلال على صدقه بولديه اللذين كانا معه...". (فتح الملهم: ٤٣٣/٦ بيروت)

٣٥٢٥- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَحَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ! مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْيَةِ، وَأَخَذْتُ بِهَذْبٍ مِنْ جَلْبَابِهَا، قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا. فَقَالَ: "لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ". وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَ: فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَزْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

- الجماع، شبه لذته بلذة العسل وحلاوته، قالوا: وأنت العسيلة؛ لأن في العسل نعتين التذكير والتأنيث، وقيل: لأنها على إرادة النطفة، وهذا ضعيف؛ لأن الإنزال لا يشترط.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، ويطأها ثم يفارقها، وتنقضي عدتها، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول، وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وانفرد سعيد بن المسيب فقال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول، ولا يشترط وطء الثاني؛ لقول الله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) والنكاح حقيقة في العقد على الصحيح. وأجاب الجمهور: بأن هذا الحديث محصور لعموم الآية ومبين للمراد بها.

بيان العذر من جانب سعيد في عدم اشتراطه وطء الثاني: قال العلماء: ولعل سعيداً لم يبلغه هذا الحديث. قال القاضي عياض: لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الحوارج،\*\* واتفق العلماء على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إنزال المني، وشذ الحسن البصري فشرط إنزال المني، وجعله حقيقة العسيلة، قال الجمهور: بدحول الذكر تحصل اللذة والعسيلة، ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للأول على الصحيح؛ لأنه ليس بزوج.

\*\* قال في فتح الملهم: قلت: سياق كلامه يشعر بذلك، وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي، وقد به عليه النسائي رحمه الله كما في الفتح، وحكى ابن الجوزي عن داود: أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك. قال العيني رحمه الله: وذكر في كتاب القنية لأبي الرجاء مختار بن محمود الزاهري أن سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه هذا، فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه، وإن أفتى به أحد عرره..... (فتح الملهم: ٤٣٤/٦ بيروت)

٣٥٢٦- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ.

٣٥٢٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَيُطَلِّقُهَا فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَتَحِلَّ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ؟ قَالَ: "لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْيَتَهَا".

٣٥٢٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٥٢٩- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: \*\* طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْيَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ".

قوله: 'إِنْ نَسِيَ' نسى قال العلماء: إن التسم للتعجب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تستحي النساء منه في العادة، أو لرغبتها في روجها الأول وكراهة الثاني، والله أعلم. \*\*

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: طلق رجل امرأته ثلاثاً إلخ هذا الحديث إن كان مختصراً من قصة رفاة فقد ذكرت توجيه المراد بقوله: "ثلاثاً" أنها كانت مفرقة، وإن كان في قصة أخرى فهو ظاهر في كونها مجموعة، وقد ثبت في الأحاديث أن غير رفاة وقع له مع امرأته ما وقع لرفاعة، فليس التعدد في ذلك بعيد. (فتح الملهم: ٤٤١/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: الكاح المحلل: قال في الدر المختار: ذكره التزويج للثاني تحريماً، لحديث "لعن المحلل والمحلل له"، (كما أخرجه الترمذي وغيره) بشرط التحليل كنزوحه على أن أحللت، وإن حلت للأول؛ لصحة الكاح وطلان الشرط.... أي: لأن الكاح لا يطل بالشروط الفاسدة، بل يطل الشرط ويصح بخلاف البيع.

(إي أن قال:): وفي فتح القدير: 'قال الزيلعي في التخريج: 'المصنف (أي: صاحب الهداية) استدل بهذا الحديث (أي: حديث اللعن) على كراهة النكاح المشروط به التحليل، وظاهره التحريم، كما هو مذهب أحمد، لكن يقال: لما ستمه محلاً دل على صحة الكاح؛ لأن المحلل هو المثلث للحل، فلو كان فاسداً لما ستمه باطلاً....

٣٥٣- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعاً، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ.

- (إلى أن قال) ثم قال في الدر المختار: "أما إذا أضمرنا ذلك: لا يكره، وكان الرجل مأجوراً لقصد الإصلاح.... أي: إذا كان قصده ذلك، لا مجرد قضاء الشهوة ومحوها، وأورد السروجي أن الثابت عادة كالثابت نصاً، أي: فيصير شرط التحليل، كآته منصوص عليه في العقد فيكره، وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك أن يكون معروفاً به بين الناس، إنما ذلك فيمن نص نفسه لذلك، وصار مشتهراً به".... كذا في رد المحتار. قلت: والفرق بين شرط التحليل في العقد وبين إضماره عند العقد يشبه الفرق بين التعريض بحطية المعتدة أو الإكتمان في النفس، وبين المواعدة سراً أو عزم عقدة النكاح قبل بلوغ الأجل، فإن الأول مباح، والثاني حرام، كما بصر عليه في القرآن الكريم، والله أعلم. (فتح الملهم: ٤٣٤/٦ ٤٣٥ بيروت)

\*\*\*\*\*

## [ ١٨ - باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع ]

٣٥٣١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، \*\* فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا".

٣٥٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: "بِاسْمِ اللَّهِ".

## [ ١٨ - باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع ]

قوله ﷺ: "لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله، اللهم! جنب الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا" فإنه إن يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره شيطان أبداً قال القاضي: قيل: المراد بأنه لا يضره: أنه لا يضره شيطان، وقيل: لا يطعن فيه الشيطان عند ولادته بخلاف غيره، قال: ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والسوسة والإغواء، هذا كلام القاضي. \*\*

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'ما رزقتنا' إلخ أي: حينئذ من الولد، وهو مفعول ثانٍ لجنب. (فتح الملهم: ٤٤٢/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: وقيل: لم يضره في بدنه.... يعني أن الشيطان لا يتحطه ولا يداخله مما يضر عقله أو بدنه. قال العيني: وهو الأقرب. (فتح الملهم: ٤٤٣/٦ بيروت)

[ ١٩ - باب جواز جماعه امراته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر ]

٣٥٣٣- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُثَنِّدِ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبَيْهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَزَلْتُ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَاتُّوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ﴾ (البقرة: ٢٢٣).

٣٥٣٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبَيْهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلُ. قَالَ: فَأُثِرِلْتُ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَاتُّوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ﴾.

٣٥٣٥- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ التَّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِذَا الْحَدِيثِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ التَّعْمَانَ عَنْ الزَّهْرِيِّ: وَإِنْ شَاءَ مُحَبِّبَةٌ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُحَبِّبَةٍ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ.

١٩ - باب جواز جماعه امراته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر

قول جابر: 'كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قُبَيْهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ' ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَاتُّوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ﴾ وفي رواية: 'إن شاء محبة، وإن شاء غير محبة عبر أن ذلك في صمم واحد'.  
شرح الغريب 'المحبة' بميم مصمومة، ثم حيم مفتوحة، ثم باء موحدة مشددة مكسورة، ثم ياء مشاة من تحت، أي: مكوبة على وجهها. و'الصمم' بكسر الصاد أي: ثقب واحد، والمراد به: القبل. قال العلماء: وقوله تعالى: =

.....

= ﴿وَتَوَاحُشَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَوَرَاءَهَا﴾ أي: موضع الررع من المرأة، وهو قبلها الذي يزرع فيه المني لابتغاء الولد، فعليه بإباحة وطئها في نفسها إن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكبونة. وأما 'الدبر'، فليس هو محل، ولا موضع زرع.

ومعنى قوله: ﴿أَيُّ شَيْءٍ﴾ أي: كيف شئتم، واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها، حائضاً كانت أو طاهراً؛ لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث: "ممنوع من أتى امرأة في دبرها". قال أصحابنا: لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال، والله أعلم.

قوله: 'إن يهود كانت نقور' هكذا هو في النسخ: "يهود" غير مصروف؛ لأن المراد قبيلة اليهود، فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية.

## [ ٢٠ - باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ]

٣٥٣٦ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بِنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ".

٣٥٣٧ - (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "حَتَّى تَرْجِعَ".

٣٥٣٨ - (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا\* فَتَأْتِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا".

٣٥٣٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ، فَبَاتَ غَضَبًا عَلَيْهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ".

## ٢٠ - باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

قوله ﷺ: 'إِذَا بَاتَتِ امْرَأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ' وفي رواية: 'حَتَّى تَرْجِعَ' هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشها لغير عذر شرعي، وليس الحيض عذر في الامتناع؛ لأن له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار، ومعنى الحديث: أن اللعة تستمر عليها حتى تروى المعصية بطلوع الفجر، والاستعلاء عنها أو تنوشها، ورجوعها إلى الفراش. قوله ﷺ: 'فَبَاتَ غَضَبًا عَلَيْهَا' وفي بعض النسخ: 'عَصَابًا'.

\* قوله: 'دَعَا امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا' أي إلى موضع اصطحابها معه أو إلى ما هو موضع اصطحابها من فراشها فسمي ذلك فراشها، وقوله: 'إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا' كناية عن الملائكة كما هو مقتضى الروايات الأخرى، والأفراد والتذكير بإرادة النوع، أي: إلا كان النوع الذي في السماء من المخلوقات سَاحِطًا، ويحتمل أنه كناية عن الله تعالى فالمراد أي: الذي في العلو والجلال والرفعة والكمال، وهذا كما سأل جارية فقال: أيس الله؟ فأشارت إلى السماء، والله تعالى أعلم.



## [ ٢١ - باب تحريم إفشاء سر المرأة ]

٣٥٤٠ (١) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ \* عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا".

٣٥٤١ (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ \* عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا" وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: 'إِنَّ أَعْظَمَ'.

## ٢١ - باب تحريم إفشاء سر المرأة

قوله ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا". ثبوت (أشَرٍّ) في كلام أفصح العرب على رعيه السحابة. قال القاصي: هكذا وقعت الرواية "أشَرٍّ" بالألف، وأهل النحو يقولون: لا يجوز "أشَرٍّ" و"أخيراً" وإنما يقال: هو خير منه، وشر منه. قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالعتين جميعاً، وهي حجة في حوارهما جميعاً، وأما لعتان.

فقه الحديث وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من أمور لا يستمتع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. فأما مجرد ذكر الجماع، فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه؛ لأنه خلاف المروءة، وقد قال ﷺ: "مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ حَيّاً أَوْ لَيْسَ". وإن كان إليه حاجة أو ترتب عليه فائدة بأن يذكر عليه إعراضه عنها، أو تدعي عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره، كما قال ﷺ: "إِنِّي لأَعْلَمُ أَنَا وَهَذِهِ وَقَدْ ﷺ لَأَيُّ صَلَاحَةٍ: 'أَعْرَسْتُمْ سَبِيَةً؟' وقال الحارث: 'الكيس الكيس'. والله أعلم.

\* قوله: "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ" إلى قوله: "أشَرٍّ"، حاشي، الظاهر إن تعريف الرجل للجنس، ولم يقصد به معين فهو في حكم لئكة ولذلك وصف بالجملة المصدرة بالمصدر، ومثله قوله تعالى: ﴿كَمْثَرِ الْحِمَارِ تَحْمُرُ أَسْفَارُ﴾ (الحمعة: ٥) وقول الشاعر: 'ونقد أمر على الشيم يسبي'. والله تعالى أعلم.

\* قوله: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ" إلى قوله: "الرجل أي: من أعظم نقض الأمانة وبتكها، وقوله: الرجل أي: هتك أمانة الرجل، والله تعالى أعلم.

## [ ٢٢ - باب حكم العزل ]

٣٥٤٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَثَّابَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حَنْظَلَةَ عَنْ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي رِبِيعَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ \*\* أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ \*\* عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَالْمُصْطَلِقِ، فَسَيِّئْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغَبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزِلَ فَقُلْنَا: نَفْعَلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا \* لَا نَسْأَلُهُ، فَسَأَلْنَا، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "لَا

## ٢٢ - باب حكم العزل

معنى العزل وحكمه: العزل: هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع، وأنزل خارج الفرج، وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضيت أم لا؛ لأنه طريق إلى قطع النسل، ولهذا جاء في الحديث الآخر: "تسميته الوأد الخفي"؛ لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بالوَأَد. \*\* وأما التحريم فقال أصحابنا: لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته الأمة، سواء رضيت أم لا؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد، وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولدته رقيقاً تبعاً لأمه، وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم، وإلا فوجهان: أصحابهما: لا يحرم.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "عن ابن محيريز" إلخ: بحاء مهملة، ثم راء، ثم زاي، مصغر اسمه عبد الله، أي: الجمحي. وهو مدني سكن الشام، ومحيرير أبوه، هو ابن جنادة بن وهب، وهم من رهط أبي مخنف المؤذن، وكان يتيماً في حجره. (فتح الملهم: ٤٤٩/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'وأبو صرمة' إلخ: بكسر المهملة وسكون الراء، اسمه مالك. وقيل: قيس، صحابي مشهور من الأنصار. قاله الحافظ رحمه الله في "النكاح"، ثم قال في القدر: يختلف في صحبته. (فتح الملهم: ٤٥٠/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: واتفقت المذاهب الثلاثة على أَنَّ الحرة لا يعزل عنها إلَّا بإذنها، وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها، واختلفوا في المزووجة، فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والراجح عن أحمد رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: الإذن لها، وهي رواية عن أحمد، وعنه: بإذنها، وعنه: يباح العزل مطلقاً، وعنه: المنع مطلقاً. (فتح الملهم: ٤٥٢/٦ بيروت)

\* قوله: 'فقلنا'. ففعل ورسول الله ﷺ بين أظهرهما" هذا بتقدير حرف الاستفهام أي: أنفعل، ولعل هذا كان بعد أن فعل بعضهم فلا مفاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية، والله تعالى أعلم.

عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا،\* مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا سَتَكُونُ".

٣٥٤٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٥٤٤- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبَّعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْرِضُ،

التوفيق بين الروايات المختلفة في العزل ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها أن ما ورد في الهبي محمول على كراهة التنزيه، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام، وليس معه نفى الكراهة، هذا مختصر ما يتعلق بالباب من الأحكام، والجمع بين الأحاديث، وللسلف خلاف كنحو ما ذكرناه من مذهبنا، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل فيشترط؛ لحوازه إذها.

قوله: 'عروه بالمصطلق أي: بني المصطلق، وهي غزوة الميسيع، قال القاضي: قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان في غزوة أوطاس. قوله: 'كررته بعب' أي: الفيسات منهم. قوله: 'فصالت عيب العرة ورعسا في المدة' معناه: احتجنا إلى الوطء، وحصا من الحمل فتصير أم ولد يمتنع علينا بيعها، وأخذ الفداء فيها، فيستبطن منه مع بيع أم الولد، وأن هذا كان مشهوراً عندهم.

قوله ﷺ: "لا عليكم أن لا تفعلوا، ما كتب الله خلق نسمه هي كائنة إلى يوم القيامة، إلا ستكون" معناه: ما عليكم ضرر في ترك العزل؛ لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها، لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا، وما م يقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا، فلا فائدة في عزبكم؛ فإنه إن كان الله تعالى قدر خلقها سبقكم المدة فلا ينفع حرصكم في منع الخلق.

أقوال أهل العلم في إجراء الرق على العرب: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يجري عليهم الرق كما يجري على العجم، وأنهم إذا كانوا مشركين وسوا حاز استرقاقهم؛ لأن بني المصطلق عرب صلبية من خزاعة، وقد استرقوهم، ووطئوا سباياهم، واستأخوا بيعهن، وأخذ فدايتهن، وهذا قول مالك والشافعي في قوله الصحيح الحديث، وجهور العلماء، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله القديم: لا يجري عليهم الرق؛ لشرفهم، والله أعلم.

\* قوله: لا عليكم أن لا تفعلوا لا ضرر عليكم في الترك، وقوله: هي كائنة إلى يوم القيامة أي تقديراً، وقوله: لا ستكون أي: وجوداً ومثله ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة، أي: كل نسمة كائنة تقديراً كائنة وجوداً فلا إشكال.

ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَنَا: "وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ".

٣٥٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا نُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

٣٥٤٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

وَفِي رِوَايَةٍ بِهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣٥٤٧ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَخْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ". قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: "لَا عَلَيْكُمْ" أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ.

٣٥٤٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، \*\* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "وَمَا ذَاكُمْ؟" قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرَضِعُ فَيَصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيَصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ قَالَ: "فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَأَنَّ هَذَا زَجْرٌ.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر' إلخ: قال عياض: محمد هو ابن سيرين، وفي بعض الخواشي عن محمد بن عبد الرحمن، هو خطأ. (فتح الملهم: ٤٥٣/٦ بيروت)

٣٥٤٩- (٨) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرٍ - يَعْنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ - فَقَالَ: إِبَّايَ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ.

٣٥٥٠- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَأَقِي الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، إِلَى قَوْلِهِ: "الْقَدَرُ".

٣٥٥١- (١٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "وَلِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟ - وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ \* مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا".

٣٥٥٢- (١١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّكِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ سَمِعَهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: "مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، \* وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعُهُ شَيْءٌ".

٣٥٥٣- (١٢) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّكِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٥٥٤- (١٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَانِيَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا

قوله: 'إن لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا' أي: التي تسقي لنا، شبهها بالبعير في ذلك.

\* قوله: 'ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها' أي: مراد خلقها إلا الله خالقها.

\* قوله: "ما من كل الماء يكون الولد بل من بعض الماء. فلعل ذلك البعض من الماء يسزل في أثناء الجماع فلا يفيد العزل شيئاً، والله تعالى أعلم.

وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: "اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا" فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْحَارِثَةَ قَدْ حَبِلَتْ فَقَالَ: "قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا".

٣٥٥٥ - (١٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي جَارِيَةٌ لِي، وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ". قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْحَارِثَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ".

٣٥٥٦ - (١٥) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ - قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ - أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْحِجَارِ التَّوْقَلِيِّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٥٥٧ - (١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ. \*

قوله ﷺ للذي أحبره بأن له جارية يعزل عنها: 'إن شئت' ثم أحبره أنها حلت 'إلى آخره، فيه دلالة على إلحاق النسب مع العزل؛ لأن الماء قد سق، وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له، وتلحقه أولادها إلا أن يدعى الاستبراء، وهو مذهبنا ومذهب مالك.

قوله ﷺ: 'أنا عبد الله ورسوله' معناه هنا: أن ما أقول لكم حق فاعتمدوه، واستيقنوه، فإنه يأتي مثل فلق الصبح.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'لنهانا عنه القرآن' إلخ: قال الحافظ: هذا طاهر في أن سُفْيَانَ قاله استبطاً، وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الريادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك؛ فإنني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سُفْيَانَ لا يذكرون هذه الريادة. وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة، فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب، ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول، لكنه مشروط بعلمه بذلك.... (فتح الملهم: ٤٥٦/٦ بيروت)

- ٣٥٥٨ - (١٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
- ٣٥٥٩ - (١٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا.

\* \* \* \*

## [٢٣ - باب تحريم وطء الحامل المسبية]

٣٥٦ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى بَامْرَأَةٍ مُجَحَّ\* عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ، فَقَالَ: "لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَ بِهَا؟"\*\*\* فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ،\*\* كَيْفَ يَوْرَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟".

## ٢٣ - باب تحريم وطء الحامل المسبية

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عن يزيد بن خمير هو بالخاء المعجمة. قوله: "أتى بامرأة مجح على باب فسطاط" "المُجَحَّ" مجيم مضمومة، ثم جيم مكسورة، ثم حاء مهملة، وهي الحامل التي قربت ولادتها. وفي "الفسطاط" ست لغات: فسطاط وفُسْطَاط وفُسْطَاطٌ وفُسْطَاطٌ يَحْدِفُ الطاء والتاء، لكن تشديد السين، وبضم الفاء وكسرها في الثلاثة وهو نحو بيت الشعر.

قوله: "أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال: لعنه يريد أن يلِمَ بها، فقولوا: نعم، فقال: لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه قبره، كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستحدمه وهو لا يحل له" معنى "يلِمَ بها" أي: يطأها وكانت حاملاً مسبية لا يحل جماعها حتى تضع.

وأما قوله ﷺ: "كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستحدمه وهو لا يحل له" فمعناه: أنه قد تتأخر ولادتها ستة أشهر حيث يحتمل كون الولد من هذا السابى، ويحتمل أنه كان ممن قبله، فعلى تقدير كونه من السابى يكون ولداً له ويتوارثان، وعلى تقدير كونه من غير السابى لا يتوارثان هو ولا السابى لعدم القرابة بل له استخدامه؛ لأنه مملوكه، فتقدير الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله ابناً له ويورثه مع أنه لا يحل له تورثه؛ لكونه ليس منه، ولا =

\* قوله: "بامرأة مجح بضم الميم وكسر الجيم بعدها جاء مهملة مشددة هي القرية الموضع وترك التاء فيه؛ لأنها من الصفات المخصوصة بالنساء كحائض وطاهر وحامل ونحوها.

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: "أن يلِمَ بها" إلخ: أي يطؤها، وكانت حاملاً مسبية لا يحل جماعها حتى تضع. وقد وقع في حديث أبي سعيد مرفوعاً عند أبي داود، قال في سبأيا أوطاس: "لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة". (فتح الملهم: ٤٥٦/٦ بيروت)

\*\* قال في فتح الملهم: قوله: 'يدحر معه قبره' إلخ: أي: يوصيه إلى جهنم، والعياذ بالله. (فتح الملهم: ٤٥٧/٦ بيروت)



٣٥٦١ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

- يحل توارثه ومراحمته لفاقي الورثة، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبداً يتمسكه مع أنه لا يحل له ذلك، لكونه منه إذا وضعته مدة محتمة كونه من كل واحد منهما، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا المخطور، فهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

وقال القاضي عياض: معناه: الإشارة إلى أنه قد يمي هذا الجين بطفة هذا السيد، فيصير مشاركاً فيه، فيمتنع الاستخدام، قال: وهو نظير حديث الآخر: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره". هذا كلام القاضي، وهذا الذي قدنه ضعيف أو باطل، وكيف يتطعم التورث مع هذا التأويل، بل الصواب ما قدمناه، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ٢٤ - باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة العزل ]

٣٥٦٢ (١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ". قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى: بِالذَّلَالِ.

## ٢٤ - باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة العزل

ضبط الاسم: قوله: 'عن جدامة بنت وهب' ذكر مسمم اختلاف الرواية فيها، هل هي نادل المهمل أم بالذال المعجمة؟ قال: والصحيح أنها بالذال، يعني المهمل، وهكذا قال جمهور العلماء: أن الصحيح أنها بالمهملة والحليم مصمومة بلا حلاف.

وقوله: "جدامة بنت وهب". وفي الرواية الأخرى: جدامة بنت وهب أخت عكاشة قال القاضي عياض: قال بعضهم: إنها أخت عكاشة، على قول من قال: أنها جدامة بنت وهب بن محصن. وقال آخرون: هي أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب، ليس بعكاشة بن محصن المشهور، وقال الطبري: هي جدامة بنت جندل هاجرت، قال: واعدثوا قائلوا فيها: جدامة بنت وهب، هذا ما ذكره القاضي، واختار أنها جدامة بنت وهب الأسدي أخت عكاشة بن محصن المشهور الأسدي، وتكون أخته من أمه، وفي "عكاشة" نعتان سبقتا في كتاب الإيمان: تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر.

قوله ﷺ: "لقد هممت أن أمي عن لعيبة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم". شرح الغريب: قال أهل اللغة: 'العيبة' ها كسر العين، ويقال لها: العيل بفتح العين مع حذفها الهاء، و'العيال' بكسر العين، كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة، وقال جماعة من أهل اللغة: 'العيبة' بالفتح مرة الواحدة، وأما بالكسر فهي الاسم من العيل، وقيل: إن أريد بها وطء الموضع حار العيلة، والعيلة بالكسر والفتح. واحتلف العلماء في المراد بالعيلة في هذا الحديث وهي العين: فقال مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة: أن يجامع مرأته وهي مرصع، يقال منه: أعان الرجل، وأغبل إذا فعل ذلك. وقال ابن السكيت: هو أن ترصع المرأة وهي حامل، يقال منه: عالت وأعيلت. قال العلماء: سبهم ﷺ بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد المرصع. قالوا: والأطباء يقولون إن ذلك اللس داء، والعرب تكرهه وتقبحه.

فقه الحديث: وفي الحديث حوار العيلة فإنه ﷺ لم يبه عنها، وبين سب ترك النبي، وفيه حوار الاجتهاد =

٣٥٦٣- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أُخْتِ عُكَّاشَةَ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتُهِىَ عَنِ الْغِيلَةِ،\* فَتَنَزَّطْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا". ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ".\*\*

زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقَرِّيِّ وَهِيَ: ﴿وَإِذَا اللَّمَّوْءُ دَعَا سُبُلْتَ﴾ (التكوير: ٨).

٣٥٦٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "الْغِيَالُ".

٣٥٦٥- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ تُمَيْرٍ -

= لرسول الله ﷺ، وَهُوَ قَالَ جَمُهور أهل الأصول، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْوَحْيِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

قوله: 'إِذَا هُمْ يُغِيلُونَ' هُوَ بَضْمُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَغَالٍ يُغِيلُ كَمَا سَبَقَ.

قوله: 'ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَاكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ' وَهِيَ: ﴿وَإِذَا اللَّمَّوْءُ دَعَا سُبُلْتَ﴾ الْوَادُ وَالْمُوْؤُودَةُ بِالْهَمْزَةِ، وَالْوَادُ: دَفْسُ الْبِنْتِ وَهِيَ حَيَّةٌ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ، وَرَبَّمَا فَعَلُوهُ خَوْفَ الْعَارِ، وَالْمُوْؤُودَةُ: الْبِنْتُ الْمَدْفُونَةُ حَيَّةً، وَيُقَالُ: وَأَدَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا وَأَدَا، قِيلَ: سَمِيتِ مُوْؤُودَةً؛ لِأَنَّهَا تَفْعَلُ بِالتَّرَابِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي "بَابِ الْعَزْلِ" وَجْهَ تَسْمِيَةِ هَذَا وَأَدَا وَهُوَ مُشَابِهَةُ الْوَادِ فِي تَقْوِيتِ الْحَيَاةِ، وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: ﴿وَإِذَا اللَّمَّوْءُ دَعَا سُبُلْتَ﴾ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْعَزْلَ يَشْبُهُ الْوَادَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

\* قوله: 'لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتُهِىَ عَنِ الْغِيلَةِ' كَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ فَرَصَ إِلَيْهِ الْهَيَّ عَنْ مَا يَرَاهُ نَصْرًا، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَبْنِي عَلَى جَوَازِ الْاجْتِهَادِ لَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

\*\* قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلْهَمِ: وَإِنَّمَا سَمَاهُ وَأَدَا خَفِيًّا فِي حَدِيثِ جُدَامَةَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا يَعْزِلُ هَرَبًا مِنَ الْحَمْلِ، فَأَجْرَى قَصْدَهُ لِدَلَالَةِ جَمْعِ الْوَادِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْوَادَ طَاهِرٌ بِالْمُبَاشَرَةِ، اجْتَمَعَ فِيهِ الْقَصْدُ وَالْفِعْلُ، وَالْعَزْلُ يَتَعَلَّقُ بِالْقَصْدِ صَرَفًا، فَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِكَوْنِهِ خَفِيًّا. (فتح الملهم: ٤٥٩/٦ بيروت)

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدَ الْمُقْبِرِيُّ: حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ: حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعَزَلُ عَنِ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ".

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: "إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَا، مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ".

ضبط الاسم: قوله: 'حدثني عيش بن عباس' الأول بالشين المعجمة، وأبوه بالسين المهملة، وهو عياش بن عباس القتيابي بكسر القاف مسبوب إلى قتبان، بطن من رعين.  
قوله: 'أشفق على ولدها' هو بضم الهمزة وكسر الفاء أي أحاف.  
قوله ﷺ: 'ما صار ذلك درس ولا نروم' هو بتحفيف الراء، أي ما ضرهم، يقال: ضاره يضيره ضيراً، وضره يصره ضراً وضراً، والله أعلم.

## [١٨ - كتاب الرضاع]

## [١ - باب يحرم من الرضاعة\*\* ما يحرم من الولادة]

٣٥٦٦ - (١) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَرَاهُ فَلَانًا" - لَعَمَّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا - لِعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "نَعَمْ، إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ".

## كتاب الرضاع

## باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

شرح كلمة الرضاعة: هو بفتح الراء وكسرها، والرضاعة: بفتح الراء وكسرها، وقد رضع الصبي أمه بكسر الصاد يرصعها بفتحها رضاعاً، قال اخوهرى: ويقول أهل نجد: رضع يرصع بفتح الضاد في الماضي، وكسرها في المضارع رصعاً، كضرب يضرب ضرباً، وأرضعته أمه، وامرأة مرصع، أي لها وقد ترضعه، فإن وصفتها بالرضاعة، قلت: مرضعة بالهاء، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إن الرضاعة تحرم ما يحرم الولادة" وفي رواية: "يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة" وفي حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة: "الإدخال لدحول العم من الرضاعة عليها" وفي الحديث الآخر: "فليج عليك عمك" قلت: إما أرضعتني المرأة ولم يرصعني الرجل، قال: "إله عمك فليج عليك" هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرصعة، وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحرم له النظر إليها، والحنوة هي والمسافرة.

استثناء بعض الأحكام من حرمة الرضاع: ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا ترد شهادته لها، ولا يعقل عنها، ولا يسقط عنها قصاص -

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: فالرضاع في الشرع: مص لرضيع اللبن من ثدي الأممية في وقت مخصوص، أي مدة الرضاع، كذا عرفه ابن إمام في فتح القدير (٣-٢). وفسره ابن حيم بقوله: "أي" وصول اللبن من ثدي المرأة إلى حوف الصغير من فمه أو أنفه في مدة الرضاع". (تكملة فتح المهمل: ٩/١-١٠)

٣٥٦٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ".

٣٥٦٨- (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

= بقتنه، فهما كالأحبيين في هذه الأحكام، وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كونهما من النسب؛ لهذه الأحاديث، وأما الرجل المسبوب ذلك الدرس إليه؛ لكونه زوج المرأة أو طفلها، بحث أو شهية، فمذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ويصير ولداً له، وأولاد الرجل إحوه أريضه وأخواته، وتكون إحوه الرجل أعمام الرضيع وأخواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عليه فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع، وبقية المارري عن ابن عمر وعائشة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَعَةِ﴾ (النساء: ٢٣) وم يذكر البت والعمة، كما ذكرهما في النسب، واحتج الجمهور هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة، وقوله ﷺ مع إسناده فيه: أنه يحرم من رضاعة ما يحرم من الولادة، وأجابوا عما احتجوا به من الآية أنه ليس فيها نص بإباحة البت والعمة ونحوهما؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

قوله ﷺ: أَرَاهُ فَلَاناً لِّعَمِّ حَفْصَةَ هُوَ بِصَمِّ الْهَمْرَةِ، أَيِ أَطْمِهِ.

قوله: "حدثني علي بن هاشم بن البريد" هو بقاء موحدة مفتوحة، ثم راء مكسورة، ثم ياء مشاة تحت.

## [ ٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ]

٣٥٦٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزَّيَّيرِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِاللَّيْلِ صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلَيَّ.

٣٥٧٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ. وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: "تَرَبَّتْ بِدَاكِ، أَوْ يَمِينِكَ".

٣٥٧١ - (٣) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَا نَزَلَ.....

## ٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

قوله: 'عن عائشة' قد أخبرته أن أفصح أخا أبي القعيس، جاء يستأذن عيها، وهو عمها من رضاعة' إلى آخره، وذكر الحديث السابق في أول الباب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله لو كان فلاناً حياً، "لعمها من الرضاعة" دخل علي، قال رسول الله ﷺ: 'نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة'.

أقوال أهل العلم في تعيين عم عائشة: اختلف العلماء في عم عائشة المذكور. فقال أبو الحسن القاسمي: هما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما: أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة، ارتضع هو وأبو بكر ﷺ من امرأة واحدة. والثاني: أخو أبيها من الرضاعة الذي هو أبو القعيس، وأبو القعيس أباها من الرضاعة، وأخوه أفصح عمها، وقيل: هو عم واحد، وهذا غلط، فإن عمها في الحديث الأول ميت، وفي الثاني حي جاء يستأذن، فاصوب ما قاله القاسمي. وذكر القاضي القويري ثم قال: قول القاسمي أشبه، لأنه لو كان واحداً لمهت حكمه من المرة الأولى ولم تحتج به بعد ذلك، فإن قيل: وإد، كانا عمير كيف سألت عني الميت وأعمها النبي ﷺ أنه عم لها يدحس عيها، واحتجت عن عمها الآخر أخي أبي القعيس حتى أعمها النبي ﷺ بأنه عمها يمح عيها، فهلا اكتفت بأحد السواين؟

الجواب: أنه يمتل أن أحدهما كان عمًا من أحد لأبوين، والآخر مهما أو عمًا أعلى والآخر أدنى أو نحو ذلك من الاختلاف، فحافت أن تكون الإباحة محتصة بصاحب الوصف المسؤول عنه أولاً، والله أعلم.

الْحَبَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا آذَنُ لِأَفْلَحَ، حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَتُهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَكَرِهْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اِئْذَنِي لَهُ".

قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ التَّسْبِ.

٣٥٧٢- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، يَنْحُو حَدِيثَهُمْ، وَفِيهِ "فَإِنَّهُ عَمَّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ". وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

٣٥٧٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَيَّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيَّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "فَلْيَجِ عَلَيْكَ عَمَّكَ" قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ "إِنَّهُ عَمَّكَ، فَلْيَجِ عَلَيْكَ".

٣٥٧٤- (٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أَخَا أَبِي قُعَيْسٍ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٣٥٧٥- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ.

= قوله: 'عن عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عنهما' وفي رواية: "فتح ر أبي قعيس وفي رواية: 'استأذن علي عمي من الرضاعة' أو الجعد فرددته قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس"، وفي رواية: 'أفلح بن قعيس'، قال الحفاظ: الصواب الرواية الأولى، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس، وكنية أفلح أبو الجعد، "والقعيس" بصم القاف وفتح العين وبالسین المهمة.



٣٥٧٦ - (٨) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَبُو الْجَعْدِ، فَرَدَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ، قَالَ "فَهَلَّا أَذِنْتَ لَهُ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ".

٣٥٧٧ - (٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ عَمَّاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهَا: "لَا تَحْتَجِبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ".

٣٥٧٨ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَأَرْسَلَ: إِنِّي عَمُّكَ، أَرْضَعْتِكَ امْرَأَةً أَحْيَى، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ "لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ".

قوله ﷺ: "تربت نداك أو يمينك" سبق شرحه في كتاب الغسل.

## [ ٣ - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ]

٣٥٧٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ. قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ: "وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ. \*\* فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ".

٣٥٨٠- (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٥٨١- (٣) وَحَدَّثَنَا هَدَّادُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ فَقَالَ: "إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ".

٣٥٨٢- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

## [ ٣ - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ]

شرح العريب وضبط الاسم: قوله: "ما لك تنوَّق في قريش" هو بناء مثناة فوق مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم واو مفتوحة مشددة، ثم قاف أي تختار وتبالي في الاختيار، قال القاضي: وصصه بعضهم بتاءين مثناتين الثانية مصمومة أي ثميل.

قوله: "وحدثنا هداد" هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة، ويقال له 'هدنة' بضم الهاء وسق بيانه مرات.

قوله: "أريد على ابنة حمزة" هو بضم الهمزة وكسر الراء، ومعناه قيل له يتروجها.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ست حمرة" اختلفوا في تسميتها على سبعة أقوال: أمانة، وعمارة، وسمى، وعائشة، وفاطمة، وأمة الله، ويعلى. وحكى المزي في أسمائها: أم لفضل، نكر صرح ابن شكوال بأنها كنية، كذا في الفتح. وذكر الحافظ في باب عمرة القضاء من معاري الفتح (٧-٣٨٨) أن المشهورة أن اسمها عمارة. وكانت مع أمها عمكة، فحررت مع النبي ﷺ عند العودة من عمرة القضاء، فاختصم في حصانتها علي وزيد وجعفر، كما في صحيح البخاري من حديث البراء ﷺ (تكملة فتح الملهم: ٢٧/١)

يَحْيَى بْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كِلَيْهِمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ سَوَاءٍ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ "ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ". وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ "وَأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ". وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ.

٣٥٨٣- (٥) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَيْنَ أُنْتِ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: "إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ".

قوله: 'محمد بن يحيى بن مهران لقصي' هو بصم القاف وفتح الطاء مسوب إلى قطيعة، قبيلة معروفة، وهو قطيعة بن عيسى بن بعض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة.

قوله: 'كليهما عن قتاده' كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها "كلاهما" وهو الحارثي على المشهور والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله: 'وفي رواية بشر سمعت جابر بن زيد' يعني في رواية بشر أن قتادة قال: سمعت جابر بن زيد، وهذا مما يحتاج إلى بيانه؛ لأن قتادة مدلس، وقد قال في الرواية الأولى: قتادة عن جابر، وقد علم أن المدلس لا يحتج بعننته حتى يثبت سماعه لذلك الحديث، فبِهِ مسلم على شوته.

قوله: "خبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول: سمعت أُمَّ سَلَمَةَ" هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون، أولهم: بكير بن عبد الله بن الأشج، روي عن جماعة من الصحابة. والثاني: عبد الله بن مسلم الزهري أحو الزهري المشهور، وهو تابعي يسمع ابن عمر وآخرين من الصحابة، وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور. والثالث: محمد بن مسلم الزهري المشهور، وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا. والرابع: حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وهو والزهري تابعيان مشهوران. لطائف الإسناد: ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد: أحدها: كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض. الثانية: أن فيه رواية الكبير عن الصغير؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق. الثالثة: أن فيه رواية الأخ عن أخيه.

## [ ٤ - باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ]

٣٥٨٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبَ \* بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: "أَفْعَلُ مَاذَا؟" قُلْتُ: تَنْكِحُهَا. قَالَ: "أَوْ تُجَبِّنَ ذَلِكَ؟" قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيَةٍ، \* وَأَحَبُّ مَنْ شَرَكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي. قَالَ: "فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي" قُلْتُ: فَإِنِّي أُخْبِرُ أَنَّكَ تَخْطُبُ ذُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: "بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، \* وَأَبَاهَا ثَوْبَةُ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ".

## ٤ - باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

ضبط الكلمات وشرحها: قوله: لست لك محمية' هو بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة، أي لست أخطي لك بغير ضرة. قولها: "وأحب من شركتي في الخير أختي" هو بفتح الشين وكسر الراء، أي أحب من شاركتني فيك وفي صحبتك، والانتفاع منك بحيرات الآخرة والدنيا. قولها: "تخطب ذرة بنت أبي سلمة" هي بضم الدال وتشديد الراء، وهذا لا خلاف فيه. وأما ما حكاه القاضي عياض عن بعض رواة كتاب مسلم أنه ضبطه "ذرة" بفتح الذال المعجمة فتصحيف لا شك فيه. قولها: قال: أمة أم سلمة؟ قلت: نعم' هذا سؤال استنثبات، ونفي احتمال إرادة غيرها. قوله ﷺ: "لو أنها لم تكن ربيبي في حجري ما حلت لي، إنها أختي من الرضاعة" معناه: أنها حرام عني بسببين: - \* قوله: قلت: لست لك محلية' اسم فاعل من الإحلاء، أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'ربيب بنت أم سلمة' هي بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخرومي، ربيبة رسول الله ﷺ، وكان اسمها 'برة'، فسمها النبي ﷺ "زينب". ولدت بأرض الحبشة، وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي ترضعها. (تكملة فتح الملهم: ٢٩/١)

\*\* قوله: "أرضعتني وأبأها ثوبة" وأخرج ابن سعد أن أول من أرضع رسول الله ﷺ ثوبة بلى بن هاشم يقال له مسروح، أياماً قبل أن تقدم حليلة، وأرضعت قبله حمزة، وبعده أبا سلمة بن عبد الأسد. كذا في بذل الجهود. (تكملة فتح الملهم: ٣٣/١)

٣٥٨٥- (٢) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

٣٥٨٦- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انكِحْ أُخْتِي عُرْوَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَحْبِينَ ذَلِكَ؟" فَقَالَتْ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِطَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِي خَيْرٍ، أُخْتِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي"، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ "بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟" قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا أبا سَلَمَةَ ثَوِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أُخَوَاتِكُنَّ".

= كَوْنُهَا رِيبِيَّةً، وَكَوْنُهَا بِنْتُ أُخِي. فَلَوْ فَقَدَ أَحَدَ السَّبِيرِ حُرِّمَتْ بِالْآخِرِ.

معنى الريبة وأنها محرمة على زوج أمها: والريبة: بنت الزوجة، مشتقة من الرب وهو الإصلاح؛ لأنه يقوم بأمورها، ويصلح أحوالها، ووقع في بعض كتب الفقه أنها مشتقة من التربة، وهذا غلط فاحش، فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية، ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف، فإن آخر "رَب" باء موحدة، وفي آخر "ربي" باء مشاة من تحت، والله أعلم. والحجر بفتح الحاء وكسرها.

وأما قوله ﷺ: "ربي في حجري" ففيه حجة لداود الظاهري أن الريبة لا تحرم إلا إذا كانت في حجر روح أمها، فإن لم تكن في حجره، فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: ﴿وَرَبِّهِكُمْ أَنْتَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) ومذهب العلماء كافة سوى داود: أنها حرام سواء كانت في حجره أم لا، قالوا: والتقيد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به، فلا يقصر الحكم عليه، وبظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ (النعام: ١٥١) ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً، لكن حرج التقيد بالإطلاق؛ لأنه الغالب. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِتْمَتُكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ بَنَ أُرْدَنَ تَحَصُّنًا﴾ (النور: ٣٣) ونظائره في القرآن كثيرة.

قوله ﷺ: "أرضعتني وأبها ثوية" أبها بالباء الموحدة، أي ارتضعت أنا وأبوها أبو سلمة من ثوية ثاء مثناة مصمومة ثم واو مفتوحة ثم ياء التصغير ثم باء موحدة ثم هاء، وهي مولاة لأبي لهب، ارتضع منها ﷺ قل حيمية السعدية ﷺ. قوله ﷺ: "فلا تعرض عني ساتكن ولا أخواتكن" إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة، واسم أخت أم حبيبة =

٣٥٨٧- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْمٍ، كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَرَّةَ، غَيْرُ يَرِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ.

= هذه 'عرّة' يفتح نعين لمهمة وقد سماها في الرواية الأخرى وهذا محمول على أنه لم تعم حينئذ تحريم لجمع بين لأختين، وكذا لم تعم من عرض ست أم سلمة تحريم الربيبة، وكذا لم تعم من عرض ست حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاغة، أو م تعم أن حمزة أخ له من الرضاع، والله أعلم

\*\*\*\*\*

## ٥ - باب في المصة والمصتان والتحريم بخمس رضعات

٣٥٨٨ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: - وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ زُهَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: - "لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ". \*

٣٥٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ، عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: دَخَلَ أَعْرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي. فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمَتِ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتِ امْرَأَتِي الْحُدُثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ" قَالَ عَمَرُو فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ.

٣٥٩٠ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَفْصَعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحْرَمُ الرَضْعَةُ الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: "لَا".

## ٥ - باب في المصة والمصتان والتحريم بخمس رضعات

قوله ﷺ: لا حرم مصة ومصتان. وفي رواية أخرى: لا حرم إملاجة وإملاجتان. وفي رواية: هل. لا حرم مصة واحدة أو حده؟ قل لا. وفي رواية عائشة قالت: كان عبد الله بن عمر من بني حنظلة يصعب معبودات يجر من ثم سبع خمس معبودات فنهى رسول الله ﷺ وهن خمس يقرن من حنظلة. شرح العريب أم "الإملاجة" فكسر لهمازة والهمزة المحققة وهي المصة، يقال: منح الصبي أمه وأمهته.

\* قوله: لا حرم مصة ومصتان. تخصيص المصة والمصتين يجوز أن يكون موافقة السواء كما يقتضيه روايات الحديث، فلا يدرى أن الثلاث محرمة ثم هذا الحديث يجوز أن يكون حين كان المحرم العشر أو الخمس، فلا ينافي كون الحكم بعد لسح، وهو الإطلاق الموافق لطاهر لقرآن والله تعالى أعلم.

٣٥٩١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةُ أَوْ الرُّضْعَتَانِ، أَوْ الْمَصَّةُ أَوْ الْمَصَّتَانِ".

٣٥٩٢- (٥) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ كَرَوَايَةِ ابْنِ يَشْرٍ: "أَوْ الرُّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ" وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: "وَالرُّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ".

٣٥٩٣- (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ".

٣٥٩٤- (٧) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَتُحَرِّمُ الْمَصَّةُ؟ فَقَالَ: "لَا".

٣٥٩٥- (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيْمَا أُتْرِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ: \* بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

وقولها: 'فتوفي رسول الله ﷺ' وهي فيما يقرأ هو بضم الياء من 'يقرأ' ومعناه: أن النسخ بخمس رضعات، تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجمعها قرآناً متلوّاً؛ لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى.

\* قوله: "نسح خمس معومات فتوفي رسول الله ﷺ وهي مما يقرأ إلخ". كناية عن قرب نسخ الخمس تلاوة من زمان وفاته ﷺ بحيث إنه ما بلغ النسخ إلى بعض الناس وقت الوفاة، فكانوا يقرؤونه ثم تركوه بعد بلوغ النسخ هم. فالخاصل أن كلا من العشر والخمس منسوخ تلاوة، بقي الخلاف في بقاء الخمس حكماً، والجمهور على عدمه؛ إذ لا استدلال بالمسوخ تلاوة؛ لأنه ليس بقرآن بعد النسخ، ولا سنة ولا إجماع ولا قياس، ولا استدلال بما وراء المذكورات فلا يصح الاستدلال بالمسوخ تلاوة مطلقاً فضلاً عن مقابلة إطلاق النص ويكفي -



٣٥٩٦- (٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا: خَمْسٌ مَعْلُومَاتٌ.

أقسام النسخ. وانسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته، كعشر رضعات. والثاني: ما سحت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات،\*\* وكان الشيخ والشيخة إذا زيا فارجموها. والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٤٠) الآية، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في القدر الذي يشترط به حكم الرضاع: واختلف العلماء في القدر الذي يشترط به حكم الرضاع، فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يشترط أقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يشترط رضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن عبي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وعطاء، وطاوس، وابن المسيب، والحسن، ومكحول والرهري، وقتادة، والحكم، وحماد، ومالك، والأورعي، والثوري، وأبي حنيفة رحمهم الله.\*\*

وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود: يشترط ثلاث رضعات، ولا يشترط أقل. فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات، وأحد مالك بقوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ أَلَّتِي رَضَعْتَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) ولم يذكر عدداً. وأحد داود بفهم حديث: "لا تحرم المصة والمصتان" وقال: هو مبين للقرآن، واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية: واللاتي أرضعنكم -

- للجمهور أن يقول لا تترك إطلاق النص إلا بدليل، ولا نسلم أن المنسوخ تلاوة دليل، فلا بد لمن يدعي خلاف الإطلاق من إثبات أنه دليل ودونه حرط القتاد، ولا يخفى أن المنسوخ تلاوة لو كان دليلاً لوجب نفيه، ولم يقل أحد بذلك، وأما في ما بقي فيه الحكم بعد النسخ فإن ثبت فقاء الحكم دليل آخر لا أن المنسوخ دليل فافهم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن الشافعية يعترفون بأن آية خمس رضعات منسوخة، ولكمهم يزعمون أنها مما قد نسخت تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرحم، ولكنك تعرف أن الأصل في نسخ التلاوة أن يسح معها الحكم أيضاً، وبقاء الحكم بعد نسخ التلاوة يحتاج إلى دليل، ولا دليل ههنا. ولا يقاس ذلك على آية الرحم، لأن بقاء حكمها قد ثبت بالأحاديث المتواترة القطعية. (تكملة فتح الملهم: ٤٠/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: والحوار عن هذه الأحاديث أن جميع التقييدات الواردة في مقدار الرضاع مسبوحة، واستقر الأمر على أن مطلق الرضاع محرم. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/١)

٣٥٩٧- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ بِمِثْلِهِ.

= أمهاتكم، واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندكم، وعند محققي الأصوليين؛ لأن القرآن لا يثبت بحر الواحد، وإذا لم يثبت قرآنًا لم يثبت بحر الواحد عن النبي ﷺ؛ لأن خير الواحد إذا توجه إليه قادح يوقف عن العمل به، وهذا إذا لم يجر إلا بأحد، مع أن العادة مجيئه متواترا توجب رية، والله أعلم.

واعترضت الشافعية على المالكية بحديث "المصّة والمصتان" وأجابوا عنه بأجوبة ناطلة لا ينبغي ذكرها، لكن نبه عليها خوفاً من الاغترار بها، منها: أن بعضهم ادعى أنها منسوحة، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى. \*\* ومنها: أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة، وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة ومن رواية أم الفضل. ومنها: أن بعضهم زعم أنه مصطرب، وهذا غلط ظاهر وحسارة على رد السنن بمجرد الهوى، وتوهين صحيحها؛ لنصرة المذاهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة والصواب اشتراطه، قال القاضي عياض: وقد شذ بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات، وهذا باطل مردود، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قلنا: ليست هذه الدعوى مجردة عن الدليل، وإنما دلت على ذلك حجج قوية، وإليك بعضها:

١- قد أسلفنا حديث علي عليه السلام، ورواه أبو حنيفة عن رجال كلهم فقهاء أثبات، وقد نص فيه النبي ﷺ على أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم، وقد عرفت من حديث عائشة أن التقييدات في مقدار الرضاعة قد انتقلت من الكثرة إلى القلة، فكانت في مبدء الأمر عشر رضعات، ثم انتقلت إلى خمس، ثم يدل حديث الباب على تقييد الثلاث، كما أخذ به أهل الطاهر، فانظروا أن حديث علي عليه السلام آخر ما ورد في هذا الباب، ولذلك حمى على بعض الصحابة رضي الله عنهم.

٢- ثم قد صرح ابن عباس رضي الله عنهما بهذا السسخ، فقد روى طاؤوس عنه أنه سئل عن الرضاع، فقنت: إن الناس يقولون: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، قال: "قد كان داك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم" أخرجه الإمام أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٢-١٥١) بسنده عن أبي الحسن الكرخي، قال حدثنا الحضرمي، قال حدثنا عبد الله بن سعيد، قال حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاؤوس إلخ، وذكره ابن الهمام أيضاً في الفتح ولم يبين مأخذه، وذكر عن ابن مسعود أيضاً قال: "آل أمر الرضاع إلى أن قليله وكثيره يحرم (فتح القدير ٣-٤) ولم أقف على مأخذه، غير أن ابن الهمام رضي الله عنهما من المتبشرين في النقل. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/١)

= قوله: 'امرأتي الحديشي' هو بصم الحاء وإسكان الدال أي الحديدة.

قوله: 'أحدث حبان حدثاً همم' هو حبان بن هلال وهو بفتح الحاء وبالباء الموحدة، وذكر مسهم سهبة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وإرضاعها ساماً وهو رجب.

أقوال أهل العلم في المدة التي تثبت الحرمة في الإرضاع فيها. واختلف العلماء في هذه المسألة، فقالت عائشة وداود: تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ، كما تثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: لا يثبت إلا بإرضاع من له دون سنتين إلا أنا حنيفة، فقال ستين وبصف، \*\* وقال زفر: ثلاث سنين. وعن مالك رواية سنتين وأيام، \*\* واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدُ يُرْضَعُ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِنَيْنِ﴾ لِمَنْ رُدَّ أَوْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴿البقرة: ٢٣٣﴾ وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا 'إنما الرضاعة من إجماعة' وبأحاديث مشهورة، وحموا حديث سهلة عسى أنه مختص بها وسالم، وقد روى مسلم عن أم سمة وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا، والله أعلم. \*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: فالصحيح من وجه استدلال أبي حنيفة بهذه الآية أنه فسر الحمل في قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصُّهُ﴾ (الأحقاف: ١٥) بالحمل على الأكف، حكاه النسفي في مدارك التنزيل (٤-١٤٣) عن أبي حنيفة (وعزاه في فيص لباري إلى الزمخشري، ولم أحده في الكشف). والمراد أن الأم تحمل طفلها على يديها وفي حجرها مدة ثنتين شهراً وأيده شيخنا العثماني في أحكام القرآن له (١-٣٩١) بكلام متين، فراجع.

(إن أن قال:) وأما لو رجعا إلى قوة الدليل فالراجح مذهب الجمهور، ومهم أبو يوسف ومحمد، ولذلك أفتى المتأخرون من الحنفية في هذه المسئلة على قولهم. (تكملة فتح الملهم: ٥٣/١-٥٤)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف: الصحيح المختار في مذهب المالكية زيادة شهرين بعد الحولين، كما في المدونة الكبرى (٥-٨٩) وهو الذي أقره الحنبل والدردير، راجع حاشية الصاوي على شرح الدردير (٢-٧٢١). (تكملة فتح الملهم: ٥٢/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. وراجع لبقية الأجوبة وردها فتح الباري "باب من قال لا رضاع بعد الحولين" (٩-١٢٦) (تكملة فتح الملهم: ٥٢/١)

## [ ٦ - باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة ]

٣٥٩٨ - (١) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ - وَهُوَ حَلِيفُهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ" قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ".

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٥٩٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حَذِيفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ بِغَنِي بِنْتِ سُهَيْلِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ"، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ.

٣٦٠٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

## ٦ - باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة

تأويل قوله ﷺ: (أرضعيه) وبيان الاختلاف في (وهيته) وشرح الغريب: قوله ﷺ: "أرضعيه" قال القاضي: لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، ولا التقت بشرتاها، وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفى عن مسه؛ للحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكبير، والله أعلم.

إِنْ سَالِمًا - لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ - مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعِيمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ. قَالَ "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ" قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أُحَدِّثُ بِهِ وَهَيْبَتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي أَنْ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْ بِهِ.

٣٦٠١ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعُلَامُ الْأَيْمِعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ".

٣٦٠٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعُلَامُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الرِّضَاعَةِ. فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ". فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ،\*\* فَقَالَ: "أَرْضِعِيهِ

قوله: 'مَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا' لا أَحَدٌ بِهِ وَهَيْبَتُهُ هَكَذَا هُوَ فِي نَعْرِ النسخ "وهَيْبَتُهُ" من الهَيْبَةِ، وهي الإحْلال، وفي بعضها "رَهْبَتُهُ" بالراء من الرَهْمَةِ وهي الخوف، وهي كسر الهاء وإسكان الباء وصم التاء، وصبطه القاضي، وبعضهم "رَهْبَتُهُ" بإسكان الهاء وفتح الباء ونصب التاء. قال القاضي: هو منصوب بإسقاط حرف الجر، والضبط الأول أحسن، وهو الموافق لنسخ الآخر "وهَيْبَتُهُ" بالواو. وقولها: "يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعُلَامُ الْأَيْمِعُ" هو باباء المثناة من تحت وبالفاء، وهو الذي قارب البوع ولم يلع، وجمعه "أَيْفَاعٌ" وقد يُعَمُّ الْعُلَامُ وَيُعَمُّ وَهُوَ يَافِعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: 'إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ' قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٩-١٢٨): هَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْرِفُ أَنَّ الصَّغِيرَ مَعْتَبَرٌ فِي الرِّضَاعِ الْحَرَمِ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ أَجَابَ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ رِضَاعَ الْكَبِيرِ كَانَ حَرَمًا حِينَئِذٍ ثُمَّ سَخَّ هَذَا الْحُكْمُ، قَالَ الْعَدَدُ الصَّغِيرُ: لَيْسَ فِي هَذَا الْفَطْمَ مَا يَرُدُّ الْقَوْلَ بِالسَّخِّ، لِأَنَّ قَوْلَهَا: 'إِنَّهُ -

يَذْهَبُ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ.

٣٦٠٣- (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ النَّيْتِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَمْعَةَ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبِي سَائِرُ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلَنَ عَلَيْهِنَ أَحَدًا يَتْلُكَ الرِّضَاعَةَ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ حَاصَّةً، \* فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرِّضَاعَةِ، وَلَا رَائِيْنَا.

٣٦٠٤- (٧) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَحُلٌ قَاعِدٌ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْقَضَبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَحْيَى مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: 'انْظُرْنَ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَقَالَ: فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ'. \*

٣٦٠٥- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ

\* قوله: "فإنما الرضاة من الجماعة" أي الرضاة المحرمة في الصغر حين يسد اللبن الجوع، فإن الكبير لا يشبعه إلا الحنز، وهو لوجوب النظر والتأمل، وقيل: يريد أن المصّة والمصتين لا تسد الجوع، فلا تثبت بذلك الحرمة، والجماعة مفصلة من الجوع، قلت: فإن كان كناية عن كون الرضاة المحرمة لا تثبت بالمصّة والمصتين، فلا مخالفة بينه وبين ما كان عليه عائشة من ثبوت الرضاة في الكبير، وإن كان كناية عن كون الرضاة المحرمة لا تثبت في الكبير، فلا بد من القول بأن عائشة كانت عاملة بالتاريخ فرأت أن هذا الحديث مسروح بحديث سهدة، والله تعالى أعلم.

= دو لحية" يمكن أن يكون مشوه الحياء والاستعجاب من فعل الإرضاع، لا إنكار كونه محرما، والله أعلم.  
(تكملة فتح الملهم: ٥٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: "فما هو بداحل" إلخ: الضمير ههنا ضمير الشأن، و'رائينا' اسم فاعل من الرؤية. (تكملة فتح الملهم: ٥٧/١)

سُفْيَان، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُتِبَ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَحْوَصِ، كَمَعْنَى حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا 'مِنَ الْمَجَاعَةِ'\*\*.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وستدل الجمهور بهذا الحديث أيضا على أن التعدية لبن المرصعة يحرم، سواء كان شرب أو أكل، أو بأي صفة كان، حتى الوجور والسعوط والثرثد والطبخ وغير ذلك، وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور، وحالفهم في ذلك الليث بن سعد وأهل الظاهر كما في فتح الباري (٩-١٢٧) (تكملة فتح الملهم: ٥٩/١)

\* \* \* \*

## [ ٧ - باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي ]

٣٦٠٦ - (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ حُنَيْنٍ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤). أَيُّ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

## ٧ - باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي

التوفيق بين أسناد الروايات التي ذكر في بعضها أبو علقمة ولم يذكر في بعضها: قوله: "حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح أبي حنبل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري" وفي الطريق الثاني: عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد الخدري، وفي الطريق الآخر: عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري من غير ذكر أبي علقمة، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الغساني عن رواية الجعدي وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الخداء بإثبات "أبي علقمة" بين أبي الخليل وأبي سعيد، قال الغساني: ولا أدري ما صوابه؟ قال القاضي عياض: قال غير الغساني: إثبات أبي علقمة هو الصواب.

قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا، وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

قوله: "بعث جيشاً إلى أوطاس" أوطاس موضع عند الطائف، يصرف ولا يصرف، سبق بيانه قريباً.

قوله: "أصابوا لهم سبايا فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تحرجوا من غشيانهم من أجل أرواجهم من المشركين، فأمر الله تعالى في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن"، معنى "تحرجوا" خافوا الحرج، وهو الإثم من غشيانهم، أي من وطئهن من أجل أنهن زوجات، والمروجة لا تحل لغير زوجها، فأمر الله تعالى بإباحتهن بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ والمراد بالمحصنات هنا: المزوجات، ومعناه والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملككم بالسبي، فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر، وتحل لكم إذا انقضى استراؤها.



٣٦٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُمْ فَحَلَّالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُمْ.

٣٦٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٦٠٩- (٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَيِّئاً يَوْمَ أُوطَاسٍ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَخَوَّفُوا، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

- بيان عدة المسبية والمراد بقوله: إذا انقضت عدتهن، أي استبراؤهن، وهي بوضع الحمل عن الحامل، وبحبسة من الحائل كما جاءت به الأحاديث الصحيحة. واعلم أن مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أن المسبية من عدة الأوثان، وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم، لا يحل وطؤها عندك اليمين حتى تسلم، فما دامت على دينها فهي محرمة، وهؤلاء المسبيات كن من مشركي العرب عبدة الأوثان، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنهن أسلمن، وهذا التأويل لا بد منه، والله أعلم.

الأمة إذا بيعت وهي تحت مسلم لا تحل لمشتريها ولا يفسخ النكاح: واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت، وهي مروجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا؟ فقال ابن عباس: يفسخ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وقال سائر العلماء: لا يفسخ، وحصوا الآية بالملوكة بالسبي، قال المارري: هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا حرج على سبب هل يقصر على سببه أم لا؟ فمن قال: يقصر على سببه لم يكن فيه حجة للمملوكة بالشراء؛ لأن التقدير: إلا ما ملكت أيمانكم بالسبي، ومن قال: لا يقصر بل يحمل على عمومته قال: يفسخ نكاح المملوكة بالشراء، لكن ثبت في حديث شراء عائشة بركة أن النبي ﷺ حبر بركة في زوجها فدل على أنه لا يفسخ بالشراء، لكن هذا تخصيص عموم القرآن بحبر الواحد، وفي جوازه خلاف، \*\* والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وما أورد عليه النووي وغيره من أنه تخصيص للكتاب بخبر الواحد، وهو لا يجوز عند الحنفية، فقد أحاب عنه الحصاص بقوله: "الدلالة ظاهرة في الآية على خصوصها في السبايا، وذلك لأنه قال: -

٣٦١ - (٥) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

= ﴿وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فلو كان حدوث الملك موجبا لإيقاع الفرقة لوجب أن تقع الفرقة بينها وبين زوجها إذا اشترقا امرأة أو أخوها من الرضاعة، لحدوث الملك. (تكملة فتح الملهم: ٦٥/١)

\*\*\*\*\*

## [ ٨ - باب الولد للفراش، وتوقي الشبهات ]

٣٦١١ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غَلَامٍ. فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أُخِي، عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَيَّ شَبْهَهُ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أُخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي، مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى شَبْهِهِ، فَرَأَى شَبْهًا بَيْنًا بَعُتْبَةً، فَقَالَ: "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ". قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطً، وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: "يَا عَبْدُ".

## ٨ - باب الولد للفراش، وتوقي الشبهات

شرح الغريب: قوله ﷺ: 'سود لفرش ولعاهر حجر' قال العلماء: العاهر: الراي، وعهر: رى، وعهرت: رنت، والعهر: الزنا، ومعنى له الحجر، أي له الحية ولا حق له في الولد، وعادة العرب أن تقول: له الحجر، وفيه الأثب - وهو التراب - ونحو ذلك، يريدون بيس له إلا الحية، وقيل: المراد بالحجر هنا أنه يرجم بالحجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل ران يرجم، وإنما يرجم المحصن خاصة؛ ولأنه لا يرم من رحمه نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

أقوال أهل العلم في اشتراط مدة إمكان إثبات الولد، والوطء لإحقاق الولد بصاحب الفراش: وأما قوله ﷺ: "الولد للفراش" فمعناه: أنه إذا كان لرجل روجة أو مملوكة صارت فراشاً له فأنت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولدٌ يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما، أما ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت روجة صارت فراشاً، بمجرد عقد النكاح، ونقدوا في هذا الإجماع وشرصوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن يحكم المعري مشرقية، ولم يفارق واحد منهما وطنه، ثم أنت بولد ستة أشهر أو أكثر، لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد، قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لستة أشهر من العقد لحقه الولد، وهذا ضعيف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ \*\* لأنه حرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، هذا حكم الزوجة. =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: "وبعارة أخرى: إن النسب في لصورة المذكورة لا يثبت عندنا أيضاً، إلا أن نفيه =

= أقوال الأئمة في الأمة بأي شيء تصير فراشاً بالوطء أو بإتيان الولد؟ وأما الأمة: فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء، ولا تصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سنين، وأنت بأولادك ولم يطأها ولم يقر بوضئها، لا يحق أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإذا أنت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه، وقال أبو حنيفة: لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه، فما تأتي به بعد ذلك يدحقه إلا أن ينفيه، قال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء بصارت بعقد الملك كالزوجة، قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تتراد لوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود، وأما الأمة فتراد لملك الرقبة، وأنواع من المنافع غير الوطء، ولهذا يجوز أن يمتدحت أختي وأماً وبناتها، ولا يجوز جمعهما بعقد الكاح فلم تصر بنفس العقد فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالخبرة وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث عبد بن رمة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه ذمعة فراشاً لزمنة فهذا ألحق النبي ﷺ به الولد،\*\* وثبت فراشه بما نسيه على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ بذلك، وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة، فإنه لم يكن لزمنة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا، فدل على أنه ليس =

= عند الشافعية لانتفاء شرط الإمكان، وعدننا لوجوب الدعاء، فينتفي منه بعد لعانه، وإذا ترك الزوج ما أوجب عليه الشرع بنفسه، فما للقاضي أن لا يلحق نسبه منه، فإنه رضي بالضرر، فأولى أن يقطع عنه النظر، وقد شغل الناس في تلك المسئلة ولم يفهموا حقيقة الحال، وكيف يجلون عينا، مع أن إطلاق الحديث للحنفية، كما أقر به النووي؟ كذا في فيص الماري (٣-١٩٠) باب تفسير المشبهات من البيوع.

(إلى أن قال: قال السرخسي رحمه الله: وهذا لأن ثبوت النسب حقيقة كونه محبوقاً من مائه، وذلك خفي لا طريق إلى معرفته، وكذلك حقيقة الوطء تكون سرا على غير الواطئين، ولكن التمكن منه (شرعاً) سبب ظاهر.... ولأنها جاءت به على فراشه في حال يصلح أن يكون منسوباً إليه، فثبت النسب منه كما لو تمكن من وطئها وتصادق أنه لم يطأها، وهذا لأن الكاح ما شرع إلا للاستفراش ومقصود النسل، فثبت الفراش بنفسه.... وهو أصل كبير في المسائل كما أقيم السفر مقام حقيقة المشقة في إثبات الرخصة، وأقيم تجدد الملك في الأمة مقام اشتغال رحمها بماء الغير في تجدد وجوب الاستبراء" كذا في المسوط (١٧-١٥٦) باب دعوة الولد من الزنا في كتاب الدعوى، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح المهمل: ٧٩/١-٨٠)

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: فالأحسن في الجواب ما اختاره كثير من الحنفية، وهو أن النبي ﷺ لم يلحق النسب في حديث الباب بأحد، وإنما المراد من قوله ﷺ: "هو لك يا عبد" أنه يشاركك في الميراث، فإن الوارث إذا أقر بأخ لزمه دفع نصف ما في يده من الميراث، ولا يشت نسبه من الميت لأن المرء يؤخذ بإقراره فيما يتعلق به وحده. (تكملة فتح المهمل: ٧٤/١)

٣٦١٢- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا "الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ" وَلَمْ يَذْكُرَا "لِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ".

٣٦١٣- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ".

= بشرط، خلاف ما قاله أبو حنيفة. وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق السب؛ لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه كل الورثة، وبشرط أن يمكن كون المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروف السب من غيره، وبشرط أن يصدق المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً. وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ برمعة حين استلحقه عبد بن زمعة، ويتأول أصحابنا هذا تأويلين: أحدهما: أن سودة ست رمعة أحت عد استلحقته معه ووافقت في ذلك، حتى تكون كل الورثة مستلحقين. والتأويل الثاني: أن زمعة مات كافراً فلم ترث سودة؛ لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة.

وأما قوله ﷺ: "واحتجني منه يا سودة" فأمرها به ندباً واحتياطاً؛ لأنه في ظاهر الشرع أحوها؛ لأنه ألحق نأبيها، لكن لما رأى الشبهه البين بعتة بن أبي وقاص، حشي أن يكون من مائه فيكون أحنياً منها، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً. قال المازري: وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب؛ لأنه جاء في رواية: "احتجني منه فإنه ليس بأح لك"، وقوله: "ليس بأح لك" لا يعرف في هذا الحديث، بل هي زيادة باطلة مردودة، \* والله أعلم.

فائدة إلحاق الولد بالفراش الشرعي: قال القاضي عياض رحمه الله: كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا، وكانوا يستأجرون الإماء للزنا، فمن اعترفت الأم بأنه له ألحقوه به، فجاء الإسلام بإبطال ذلك، وإلحاق الولد بالفراش الشرعي، فلما تخصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص، وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتة من سيرة -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ولكن تعقه الحافظ في الفتح (١٢-١٣) بأن إساد السائي حسن، ورجاله رجال الصحيح إلا يوسف مولى آل الزبير، وهو معروف مقبول، قلت: وقد ساق الذهبي هذا الحديث، ثم قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" راجع ميزان الاعتدال (٤ ٤٦٥ رقم ٩٨٦٧) في ترجمة يوسف بن الزبير القرشي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/١-٧٥)

٣٦١٤ (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ ابْنَ مَنْصُورٍ فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

= الخاهية، ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام، ولم يكن حصل إلحاقه في الخاهية، إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعبته، واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد على فراش أبيه، فحكم له به النبي ﷺ. قوله: 'رأى شهياً نبياً نعتة ثم قال ﷺ: الولد للفراش' دليل على أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفراش، كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين، مع أنه جاء على الشبه المكروه. مذاهب الأئمة في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء الحرام: واحتج بعض الحنفية وموافقيهم بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا به حكم الوطء بالسكاح في حرمة المصاهرة، وهذا قال أبو حنيفة والأوراعي والثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا بل للزناي أد يتزوج أم المرءي بها وينتها، بل زاد الشافعي فحوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا، قالوا: ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب، وهذا احتجاج باطل،\*\* والعجب ممن ذكره؛ لأن هذا على تقدير كونه من الرنا، وهو أجبي من سودة لا يحل لها الظهور به، سواء ألحق بالزناي أم لا، فلا تعبق له بالمسألة المذكورة.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن رمعة، وأنه أح له ولسودة، واحتمل =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف: لعنه يريد أن هذا الاستدلال إنما يتم على مذهب من يعترف بأن النبي ﷺ ألحق الولد بزمعة، ووجه الدلالة أنه ﷺ ألحق الولد بزمعة بحكم الفراش، مع أنه كان مخلوقاً من الرنا في نفس الأمر، فراعى رسول الله ﷺ الجانيين، ففضى بالولد لعبد رعاية لجانب الفراش، وأمر سودة بالاحتجاب؛ لأنه كان من ماء عتبة في نفس الأمر، فدل ذلك على أن ماء الرنا مؤثر في أحكام الحجاب، وليس ذلك إلا لأنه يحدث صهراً. وأما على تقدير ما حققنا من أنه ﷺ لم يلحق الولد بزمعة، فلا حجة فيه لأحد في مسألة المصاهرة، وراجع لبقية أدلة الحنفية في هذه المسألة إعلاء السس (١١ ٢٠) باب من زنى بامرأة حرمت عليه أمها ونبتها. (تكملة فتح الملهم: ٨٣/١)

= بسبب الشبه أن يكون من عتبة، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب، والله أعلم. \*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. وأما الحفية فيفقد عندهم حكم الحاكم ظاهراً وباطناً، والحواب من قبلهم أن الأمر بالاحتجاب لم يكن للاحتياط، ولا لعدم نفاذ القضاء باطناً، وإنما كان لعدم ثبوت نسب ذلك الولد من زمعة، كما حققناه فيما سبق، وقد وقع التصريح بذلك في حديث ابن الزبير عند النسائي والطحاوي وأحمد، فإنه عليه السلام قال لها: "وأما أنت فاحتجّي منه، فإنه ليس لك ناخ" كما مر، فالأمر بالاحتجاب ههنا ليس بالنظر إلى الباطن محسب، وإنما هو مقتضى الظاهر والباطن جميعاً، فلا علاقة لهذا الحديث بمسألة نفاذ القضاء باطناً. (تكملة فتح الملهم: ٨٢/١)

\* \* \* \*

## [ ٩ - باب العمل بإلحاق القائف الولد ]

٣٦١٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ. فَقَالَ: "أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحْزَرًّا نَظَرَ أَنْفَاءً إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ".

## ٩ - باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله: "عن عائشة أنها قالت: إن رسول الله ﷺ دح عبي مسروراً، تبرق أسارير وجهه فقال. ألم تري أن محرزاً نصر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال. إن بعض هذه لأقدام من بعض".  
شرح الكلمات: قال أهل اللغة: قوله: "تبرق" ففتح التاء وصم الراء، أي تضيء وتستدير من السرور والفرح، "والأسارير" هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها: سر وسرور، وجمعه أسرار، وجمع الجمع "أسارير".  
ضبط الاسم: وأما "محزر" فميم مصمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح المشهور. وحكي القاضي عن الدارقطني وعبد العتي: أنهما حكيا عن ابن جريج أنه يفتح الراء الأولى. وعن ابن عبد البر وأبي علي الفسائي أن ابن جريج قال: إنه "محزر" بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء، والصواب الأول، وهو من بي مدج يضم الميم وإسكان الدال وكسر اللام، قال العلماء: وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد تعرف لهم العرب بذلك، ومعنى نظر أنفاً، أي قريباً وهو بعد الهمة على المشهور، وبقصرها، وقرئ بهما في السمع. قال القاضي.

سبب سرور النبي بقول القائف: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة؛ لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرح النبي ﷺ لكونه زاجراً لهم عن الطعن في النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح كان زيد أزهر اللون، وأم أسامة هي أم أيمن، واسمها 'بركة' وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت محسن بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، والله أعلم.

اختلاف أهل العلم في العمل بقول القائف: واختلف العلماء في العمل بقول القائف، فنفاه أبو حيفة وأصحابه، والثوري وإسحاق، وأثبتته الشافعي وجمهور العلماء، واشتهر عن مالك إثبات في الإماء، ونفيه في الحرائر، وفي رواية عنه: إثباته فيهما، ودليل الشافعي: حديث مجزئ؛ لأن النبي ﷺ فرح لكونه وحده في أمته من -



٣٦١٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرَيِ أَنَّ مُحْزَرًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ".

٣٦١٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدًا، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ.

٣٦١٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُحْزَرًا قَائِفًا.

= يميز أنسابها عند اشتباهها، ولو كانت القيفة باطلة لم يحصل بذلك سرور،\*\* واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة، واختلفوا في أنه هل يكتفي بواحد، والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد، وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان، وبه قال بعض أصحابنا، وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد. واختلف أصحابنا في اختصاصه ببني مُدْلَج، والأصح أنه لا يختص، واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خيراً بهذا -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. وأجاب عنه الحنفية بأن أسامة كان نسبه قد ثبت من زيد من قبل، ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولو لا ذلك لما نسب أسامة إلى زيد، وإما سر النبي ﷺ بقول القائف ههنا لكونه كافاً لأهل الجاهلية عن الطعن فيه، لا لأنه كان حجة في الشرع. وهذا كما أن الهلال ثبت بالرؤية أو الشهادة، فهو حكم الحاكم بثبوت الهلال على قواعد الشرع، ثم وافقه قول أحد الفلكيين، فإنما يسر به الحاكم المسلم، لا لأن قوله حجة في الدين، بل لأنه يكف الألسنة، ويقطع الأوهام.

(إلى أن قال:) وبذل على مذهب الحنفية أيضاً ما مر في الباب السابق من حديث وليدة رمعة، فإنه ﷺ قد وجد في الابن شهاً بيا بعتة، ولكنه لم يلحقه به، مع أنه لم يكن يعارضه فراش قوي، فهذه حجة ظاهرة على إلغاء الشبهة مطلقاً. (تكملة فتح الملهم: ٨٦/١ - ٨٧)

- مجرباً، واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وطئين محترمين، كالمشتري والبائع يطآن الجارية المبعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولد لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني، ولدون أربع سنين من وطء الأول، وإذا رجعنا إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ فيتنسب إلى من يميل إليه منهما، وإن ألحقه بهما فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي أنه يتركه يبلغ فيتنسب إلى من يميل إليه منهما. وقال أبو ثور وسحنون: يكون ابناً لهما. وقال الماجشون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يلحق بأكثرهما له شبهاً، قال ابن مسلمة: إلا أن يعلم الأول فيلحق به. واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه فقال أبو حنيفة: يلحق بالرجلين المتنازعين فيه، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين، ولا يلحق إلا بامرأة واحدة، وقال إسحاق: يقرع بينهما.

\* \* \* \*

## [ ١٠ - باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ]

٣٦١٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي".

٣٦٢٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،

## ١٠ - باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

قوله: 'عن سفیان بن محمد بن أبي بكر، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً إلخ'. وفي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن "أب النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة" وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن عياث متصلًا كرواية سفیان. الجواب عن استدراك الدارقطني قال الدارقطني: قد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد، كما ذكره مسلم. وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلمًا ﷺ قد بين اختلاف الرواية في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققى الحديث أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير، فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم.

قوله ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا وَأَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا: 'به ليس بك على أهلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي' وفي رواية: 'وإن شئت ثلث ثم درب قالت لب: وفي رواية: 'دخل عيها، فما أراد أن يخرج أحدث سبعة، فقال رسول الله ﷺ: إن شئت رديك وحاسنتك به لسكر سبع وثلاث وثلاثون حديث أنس: 'لسكر سبع وثلاث وثلاثون' أما قوله ﷺ: "ليس بك على أهلِكَ هَوَانٌ" فمعناه لا يلحقك هوان، ولا يضع من حقك شيء، بل تأخذه كاملاً، ثم بين ﷺ حقها، وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء، وبين سبع ويقضي لباقي نسائه؛ لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء، وفي السبع مزية لها بتواليها، وكمال الأس فيها، فاحتارت الثلاث لكونها لا تقضي، وليتقرب عوده إليها فإنه يطوف عيها ليلة ليلة، ثم يأتيها، ولو أحدث سبعاً طاف بعد ذلك عيها سبعاً سبعاً فطالت غيبته عنها. قال القاضي: المراد بأهلك هنا نفسه ﷺ، أي لا أفعل فعلاً به هوانك عليّ.

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: "لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ ثُمَّ دُرْتُ" قَالَتْ: ثَلَاثُ.

٣٦٢١- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثُ".

٣٦٢٢- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

فوائد الحديث ومذاهب الأئمة في القسم بين الزوجات المأكرات والثيبات الجديديات. وفي هذا الحديث: استحباب ملاطفة أهل العيال وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المحاطب ليرجع إليه، وفيه: العدل بين الزوجات، وفيه: أن حق الزفاف ثلث للمرفوفة، وتقدم به على غيرها، فإن كانت بكراً كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعاً، ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضي، هذا مذهب الشافعي وموافقيه، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، وممن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة والحكم وحماد: يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر، واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات، وحجة الشافعي هذه الأحاديث، وهي محصورة للظواهر العامة. \*\* =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما قوله ﷺ في حديث أس: 'إذا تزوج البكر على اثني عشر يوماً أقام عندها سبعة أيام'، فمعناه عند الحنفية أن يعبر طريق التناوب لا أن يترك القسم، فيقيم عند الجديدة سبعة ثم يقسم للقديمة سبعة، وليس معناه أن لا يحاسب بهذه الأيام السبعة ويدل عليه قوله ﷺ 'لأم سمة في حديث الباب: "إن شئت سعت لك، وإن سعت لك سعت لساني" فإنه لو كانت الأيام الثلاثة حقاً حاصلاً للثيب الجديدة لكان إذا أقام عندها سبعة، كانت ثلاث منهم غير محسوبة عليها، ونوجب أن يكون لسائر النساء أربع أربع؛ لأنه لم يرد على حق أم سمة إلا أربعة أيام. وأما قوله ﷺ في الحديث الآتي: 'وإن شئت ثلثت ثم درت' فإن هذه الريادة ليست ثابتة في جميع الروايات، ويمكن أن تكون مدرجة من أحد الرواة، كما أشار إليه الإمام محمد في كتاب الحجة (٣/ ٢٤٩)، ولو صحت هذه الريادة لكان معناها عندنا: إن شئت ثلثت لك وثبتت لساني، لا أن تكون اثلاث خالصة لأم سلمة. (تكملة فتح الملهم: ٩١/١)

٣٦٢٣- (٥) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، هَذَا فِيهِ. قَالَ "إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّغْتُ لَكَ سَبَّغْتُ لِنِسَائِي".

٣٦٢٤- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَنَةً، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبُ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ.

٣٦٢٥- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ سَنَةً.

قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

= واحتنف العلماء في أن هذا الحق للزوج أو للزوجة الجديدة، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه حق لها، وقال بعض المالكية: حق له على بقية نساءه، واحتنفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجديدة. قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الرفاف، سواء كان عنده زوجة أم لا لعموم الحديث: "إذا تزوج البكر أقام عندها سناً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً"، لم يخص من م يكن له زوجة. وقالت طائفة: الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه؛ لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره، مؤس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع، بخلاف من له زوجات، فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأسيساً لها متصلاً لتستقر عشرين عاماً، وتذهب حشمتها ووحشتها منه، ويقضي كل واحد منهما لذته من صاحبه، ولا يقطع بالدوران على غيرها.

ورجح القاضي عياض هذا القول، وبه حزم البعوي من أصحابنا في "فتاويه" فقال: إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها، فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الرفاف، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً، والأول أقوى، وهو لمختار لعموم الحديث، واحتلوا في أن هذا المقام عند البكر ولثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب؟ فمذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم أنه واجب، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحب.

قوله: 'عن أنس قال' من السنة أن يقيم عند بكر سناً هذا لفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال الصحابي: في السنة كذا أو من السنة كذا فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ كذا، هذا مذهبنا ومذهب المحدثين وجمهور السلف والخلف، وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء.

.....

= قوله: 'قال خالد: ولو قلت: إنه رفعه لصدقت' وفي الرواية الأخرى: 'لو شئت قلت: رفعه إلى نبي ﷺ' معناه أن هذه اللفظة وهي قوله: "من السنة كذا" صريحة في رفعه، فلو شئت أن أقولها بقاء على الرواية بالمعنى لقلتها ولو قلتها كنت صادقاً، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ١١ - باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها ]

٣٦٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَحْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، \* فَقَالَتْ: هَذِهِ رَيْتُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَحَبَّتَا. وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: اخْرُجْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثٌ فِي أَقْوَاهِمَنْ التَّرَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَحْيِي أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ لِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ. فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا. وَقَالَ: أَتُصْنَعِينَ هَذَا؟.

## ١١ باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مدهسا: أنه لا يرمه أن يقسم لنسائه، بل له احتشاهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن محافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن، فإن أراد القسم لم يجز له أن يتدئ واحدة مهس إلا بقرعة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة، وليلتين ليلتين، وثلاثاً ثلاثاً، ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز الريادة على الثلاثة إلا برضاهن، هذا هو الصحيح في مدهسا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته، واتفقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن، ويصأهن في الساعة الواحدة برضاهن، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن، وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة والحائض والفساء؛ لأنه يحصل لها الإسهاء، ولأنه يستمتع به بغير الوءء من قبة وضر ولمس وغير ذلك، قال أصحابنا: وإذا قسم لا يرمه الوءء ولا التسوية فيه، بل له أن يبيت عندهن ولا يطاء واحدة مهس، وله أن يطاء بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب أن لا يعطلهن وأن يسوي ييهن في ذلك، كما قدمناه، والله أعلم. =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: 'فمد يده بها' هذا يحتمل معنيين: الأول أن يكون صمير ملوث بعائشة، فالمعنى حينئذ أنه لا يجوز له أن يمد يده إليها ظنا منه بأنه معها في حلوة، مما أخرته عائشة بقدم ريب كف يده عنها، وعلى هذا يستلزم منه أن الرجل لا يسعى له الاستمتاع بروحته محصر من ضره. والاحتمال الثاني: أن يكون الصمير لزيب، والمعنى حينئذ أنه لا يجوز له أن يعرف ريب لظلام البيت، وظها عائشة، فمد يده إليها، مما أخرته عائشة بأنها ريب، كف يده عنها، لأن الليلة كانت لعائشة، والبيت يومئذ لم تكن فيها مصابيح، وعلى هذا يؤحد منه أن الزوج لا يستمتع بالمرأة في غير بيتها. (تكملة فتح الملهم: ٩٨/١)

= قوله: "كان لسي ﷺ تسع نسوة" ..... إلى قوله: "واحت في أفواههن التراب" أما قوله: "تسع نسوة" فهن اللاتي توي عنهن ﷺ وهن: عائشة، وحفصة، وسودة، وزيب، وأم سلمة، وأم حبيبة، وميمونة، وجويرية، وصفية رضي الله عنهن. ويقال: نسوة ونُسوة بكسر النون وضمها لعتان الكسر أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن العزيز. وأما قوله: "فكان إذا قسم هن لا ينتهي إلى الأولى إلا في تسع" فمعناه بعد انقضاء التسع، وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة ليلة؛ لأن فيه مخاطرة بحقوقهن.

وأما قوله: "وكن يجتمعن كل ليلة إلى احره" ففيه أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها، ولا يدعوهم إلى بيته، لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك، وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة، ولا تكون بالامتناع ناشزة بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى بيته؛ لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررها، وهذا الاجتماع كان برضاها وفيه: أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل، بل ذلك حرام عندنا إلا لضرورة، بأن حضرها الموت أو نحوه من الضرورات، وأما مد يده إلى زيب وقول عائشة "هذه زيب" فقول: إنه لم يكن عمداً، بل ظنها عائشة صاحبة النوبة؛ لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها.

شرح الغريب. وأما قوله: "حتى استخبتنا"؛ فهو بخاء معجمة ثم باء موحدة مفتوحتين ثم تاء مشاة فوق من السخب، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً: صخب بالصاد، هكذا هو في معظم الأصول، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور، وفي بعض النسخ "استخبتنا" بئاء مثلثة أي قالتا: الكلام الرديء، وفي بعضها: استخبتنا من الاستحياء، ونقل القاضي عن رواية بعضهم "استخبتنا" بمثلثة ثم مشاة قال: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب.

فوائد الحديث. وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتج الحنفية بقوله: "مدّيد" ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ "ولا حجة فيه، فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل، ثم صلى ولم يتوضأ، وليس في الحديث شيء من هذا، وأما قوله: "احت في أفواههن التراب" فمبالغة في زجرهن وقطع خصامهن، وفيه: فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه وشفقته ونظره في المصالح، وفيه: إشارة المفضول على صاحبه الفاضل بمصلحته، والله أعلم.



## [ ١٢ - باب جواز هبتها نوبتها لضررها ]

٣٦٢٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَمَّا كَبُرَتْ جَعَنْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَنْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

٣٦٢٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُتِبَ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

## ١٢ - باب جواز هبتها نوبتها لضررها

شرح الغريب. قوله: عن عائشة رضي الله عنها ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مساحها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة. 'المساح' بكسر الميم وبالحاء المعجمة وهو الخلد، ومعناه: أن أكون أناهي، و'زمنة' بفتح الميم وإسكانها، وقولها: 'من امرأة'. قال القاضي: 'من' هن اللبيان واستفتاح الكلام. وم ترد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القرينة، وهي الحدة بكسر الحاء.

قوله: فمما كبرت جعنت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة. فيه حوار هبتها نوبتها لضررها؛ لأنه حقها، لكن يشترط رضا الروح بذلك؛ لأن له حقاً في الواهية، فلا يفوته إلا برضاها، ولا يجوز أن تأخذ على هذه اهبة عوضاً ويجوز أن تقب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لم شاء، وقيل: يلزمه توزيعها على الباقيات، ويجعل الواهية كالعدومة، والأول أصح، وللواهية الرجوع متى شاءت فترجع في المستقبل دون الماضي؛ لأن الهدايا يرجع فيما لم يقص منها دون المنقوض. وقولها: 'جعنت يومها أي نوبتها وهي يوم ولية. وقولها: "كان يقسم لعائشة يومين: يومها، ويوم سودة" معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضا الباقيات، وجوره بعض أصحابنا بغير رضاها، وهو ضعيف.

أقوال أهل العلم في تزوج عائشة قبل سودة: قولها: وكانت أم مرارة. فيها عدى كذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري وعن عبد الله بن محمد بن عقيل. وروى عقيل بن خالد عن الزهري أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول =

٣٦٢٩- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ\*\* عَلَى اللَّاتِي\* وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَقُولُ: أَوْتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَأٍ مِثْنٍ وَتَتَوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَأَ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ (الأحزاب: ٥١) قَالَتْ قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبِّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ. ٣٦٣٠- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

- قتادة وأبي عبيدة، قلت: وقاله أيضاً محمد بن إسحاق، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وابن قتيبة وآخرون. قولها: 'ما أرى ربك إلا يسارع في هواك' هو بفتح الهمزة من "أرى"، ومعناه: يخفف عنك ويوسع عليك في الأمور، ولهذا حيرك.

قوله: "عن عائشة قال: كنت أغار على لاتي وهب أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: وهب المرأة نفسها، فما أنزل الله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَأٍ مِثْنٍ وَتَتَوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَأَ﴾ إلى آخره" هذا من خصائص رسول الله ﷺ، وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر. قال الله تعالى: ﴿حَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠)

\* قوله: "كنت أغار على اللاتي وهب" قال الطيبي: أي أعيب عيبن؛ لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها: أما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقييع وتنفير لثلاث نساء أنفسهن له ﷺ فيكثر النساء عنده، قال القرطبي: وسبب ذلك القول الغيرة وإلا فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة، وإن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته ﷺ، وأي منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء انتهى.

\* وقولها: 'قلت: والله ما أرى ربك' إلخ كناية عن ترك ذلك التنفير والتقييع لما رأت من مسارعة الله تعالى في مرضات النبي ﷺ، أي كنت أنفر النساء عن ذلك، فلما رأيت الله جل ذكره أنه يسارع في مرضات النبي ﷺ تركت ذلك لما فيه من الإحلال بمرضاته ﷺ والله تعالى أعلم، وقيل: قولها المذكور أبرزته العيرة والدلال وإلا فإفاضة الهوى إلى رسول الله ﷺ غير مناسب، فإنه ﷺ منزّه عن الهوى؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَطْبُؤُا عَنِ الْهَوَى﴾ (النجم: ٣) وهو من هوى النفس عن الهوى، ولو قالت في مرضاتك كان أولى.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كنت أغار" قال الطيبي: معناه أعيب؛ لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها في الآخر: أما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقييع وتنفير؛ لثلاث نساء أنفسهن فتكثر النساء عنده، كذا في شرح الأبي والسنوسي. (تكملة فتح الملهم: ١٠٣/١)

﴿تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُ وَتُتَوَى إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ (الأحزاب: ٥١) فَقُلْتُ: إِنَّ رَبَّكَ لَيْسَ أَرْعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.

٣٦٣١- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: حَضَرْنَا، مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، بِسَرَفٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزْعِرُوهَا، وَلَا تُزْلِزُوهَا، وَارْفُقُوا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ، فَكَانَ يَقْسِمُ لثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ، قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ ابْنِ أَخْطَبٍ.

٣٦٣٢- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ: قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ آخِرَهُنَّ مَوْتًا. مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ.

أقول العلماء في كون آية ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُ وَتُتَوَى إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ ماسخة لقوله تعالى: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ نِسَاءٌ﴾ أو مسوغة لها واحتلف العلماء في هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُ وَتُتَوَى إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ فقيل ماسخة لقوله تعالى: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ نِسَاءٌ﴾ من عند ﴿(الأحزاب: ٥٢) ومبيحة له أن يتزوج ما شاء. وقيل: بل سحبت تلك الآية بالنسبة، قال ريد ابن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وحويصة. وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء، وقيل: عكس هذا، وأن قوله تعالى: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ نِسَاءٌ﴾ ماسخة لقوله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَاءٍ مِنْهُ وَتُتَوَى إِلَيْكَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ ما توفي حتى أبيع له النساء مع أرواحه. قوله: "أخبر ابن جريج قال أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوجة النبي ﷺ بسرف اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف بفتح السين وكسر الراء وبالقاء، وهو مكان بقرب مكة بينه وبينها ستة أميال، وقيل: سعة، وقيل: تسعة، وقيل: اثنا عشر.

قوله: "كان عند رسول الله ﷺ تسع بقسم ثمان ولا يقسم واحدة" قال عطاء: التي لا يقسم لها صافية ست حتى بن أخطاب. أما قوله: "تسع" فصحيح، وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً وقوله: "يقسم لثمان" مشهور.

الرد على قول عطاء في التي لا يقسم لها وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صافية. فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة، كما سبق في الأحاديث. واحتسبوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: ربيب ست حريمة

قوله: "قال عطاء كتب آخرهن موتاً ميتاً" قال القاضي: ظاهر كلام عطاء، أنه أراد بأخرهن موتاً ميمونة، وقد ذكر في الحديث أنها ماتت بسرف وهي بقرب مكة. فقوله بالمدينة وهم. قوله: "آخرهن موتاً قيل: =

.....

---

=ماتت ميمونة سنة ثلاث وستين، وقيل ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين قبل عائشة؛ لأن عائشة توفيت سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين. وأما صفة فتوفيت سنة خمسين بالمدينة، هذا كلام القاضي، ويحتمل أن قوله: "ماتت بالمدينة" عائد على صفة، ولفظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ١٣ - باب استحباب نكاح ذات الدين ]

٣٦٣٣- (١) حَدَّثَ رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ!\*"

٣٦٣٤ (٢) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُبَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً\* فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ "يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "بِكَرٍّ أَمْ بِنَيْبٍ؟" قُلْتُ: نَيْبٌ، قَالَ: "فَهَلَّا بِكَرٍّ تَلَاعِبُهَا؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَيَتَهُنَّ، قَالَ: "فَذَلِكَ إِدَاءٌ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَحَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ".

## ١٣ - باب استحباب نكاح ذات الدين

مطلب الحديث الإحارعادة الناس والترعيب إلى ذات الدين قوله ﷺ: "نكح ذات دينك وحسنه وحسنه وسببه وصبره ذات دينك بذلك الصحيح في معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ أحمر بما يفعله الناس في العادة، فإنهم يقصدون هذه الحصول لأربع، وأحرها عندهم ذات الدين، فاطفرأت أيها المسترشد بذات الدين، لا أنه أمر بذلك. قال شمر: الحسب، الفعل الجميل للرجل وآبائه، وسق في كتاب الغسل معنى تربت يداك، روي عن أبيه، على مصاحبة أهل الدين في كل شيء؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وحسن طرائقهم، ويأمن المفسدة من جهتهم.

\* قوله: تربت يداك أي إن حالت هذا الأمر.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: تزوجت امرأة الخ: اسمها سهلة بنت مسعود بن موسى بن مالك الأنصارية الأوسية، ذكره ابن سعد كما في فتح الباري (باب تزويج الثيات ٩: ٥) (تكملة فتح المهيم: ١١١١)

## [ ١٤ - باب استحباب نكاح البكر ]

٣٦٣٥- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "هَلْ تَزَوَّجْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "أَبَكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: "فَأَيْنَ أَثْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟". قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا قَالَ "فَهَلَّا جَارِيَةً تُتْلَعُ بِهَا وَتُتْلَعُ بِكَ؟".

٣٦٣٦- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ سَبْعَ - فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟" قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَبَكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" قَالَ قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَهَلَّا جَارِيَةً تُتْلَعُ بِهَا وَتُتْلَعُ بِكَ" - أَوْ

## ١٤ - باب استحباب نكاح البكر

قوله ﷺ لجابر: تزوجت؟ قال: نعم قال: اكرا أم ثيباً؟ قلت ثيباً قال فأسألت من عذري ولعابها وفي رواية: فهل جارية تلاعها وتلاعك وفي رواية: فهل تزوجت كرا تصحكك وتصاحكها وتلاعك وتلاعها .  
شرح الكلمات: أما قوله ﷺ: 'ولعابها' فهو بكسر اللام ووقع لبعض رواة البخاري بصمها، قال القاضي: وأما الرواية في كتاب مسلم فبالكسر لا غير، وهو من الملاعبة مصدر لاعت ملاعبة، كقتال مقاتلة، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ: 'تلاعها' على اللعب المعروف، ويؤيده 'تصاحكها' وتضاحكك، قال بعضهم: يحتمل أن يكون من العباب وهو الريق.  
فوائد الحديث. وفيه: فضيلة تزوج الأبكار وشواهي أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته، وملاطفته لها، ومضاحكتها وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم، وإرشادهم إلى مصالحهم، وتبصيرهم على وجه المصلحة فيها.

قوله: 'قلت له: إن عبد الله هلك وترك تسع بنات أو سبع بنات، وإني كرهت أن تبيهن أو حيثهن بمسهن فأجبت أن أحیی بامرأة تقوم عيهن وتصحبهن قال: فذكر الله لك أو قال لي خير' فيه فضيلة لجابر وإشارته مصلحة أحواله على حفظ نفسه، وفيه الدعاء لم فعل خيراً وطاعة، سواء تعينت بالداعي أم لا، وفيه: جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وعياله برضاها، وأما من غير رضاها فلا.

قَالَ: تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ - قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ أَوْ سَبْعَ - وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمَثَلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضَلِّحُهُنَّ. قَالَ: "فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ" أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ "تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ".

٣٦٣٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'أَهْلُ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟' وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضَلِّحُهُنَّ. قَالَ "أَصَبْتُ" وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٦٣٨ (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْلُنَا تَعَحَّضْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٌ، فَلَحَقَنِي رَاكِبٌ حَلْفِي، فَحَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَأَنَّهُ مَعَهُ، فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَتَتْ رَأْيَ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ "مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟" قُتِبْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، فَقَالَ: 'أَبَكْرًا تَزَوَّجْتَهَا أَمْ تَيِّبًا؟' قَالَ قُتِبْتُ: بَلْ تَيِّبًا. قَالَ: "هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟".

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ: فَقَالَ "أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيَّ عِشَاءٍ - كَيْ"

قوله: تَسْطَهَرُ هو بفتح التاء وضم الشين.

قوله: فَمِمَّا أَفْسَدَ بَعَثَ هَكَذَا هو في سحر بلادنا "أقبلنا"، وكذا نقله القاضي عن رواية ابن سيرين عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماجة "أقبلنا" بالفاء، قال: ووجه الكلام "قفنا" أي رجعنا، ويصح "أقبلنا" بفتح اللام أي أقمنا النبي ﷺ، وأقبلنا بصم الهمة لما لم يسم فاعه.

شرح الغريب. قوله: بعثت على بعير قفوف هو بفتح القاف، أي بصيء المشي.

قوله: فحس بعيري بعرة هي بفتح الهمزة، وهي عصا نحو نصف الرمح في أسفها رح.

قوله: وصنع بعيري كأجود ما أتت من إبليس هذا فيه معجزة طاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته.

قوله ﷺ: "أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا" أي عشاء كي تمتشط الشعثة، وتستحد المعيبة، الاستحداد. استعمال الحديدية في شعر العانة، وهو إزالته بالموسى، والمراد ههنا إزالته كيف كانت، والمعيبة، بصم الميم وكسر العين وإسكان اياء، وهي التي غاب عنها زوجها، وإن حضر زوجها فهي "مشهد" بلا هاء.

تَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ وَتَسْتَحِدُّ الْمُغْيِيَةَ"، قَالَ: وَقَالَ "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!". \*

٣٦٣٩- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّقْفِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ. فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي، فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: "يَا جَابِرُ" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ، فَزَلَّ فَحَحَّتْهُ بِمَخْجِنِهِ. ثُمَّ قَالَ: "ارْكَبْ" فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ "أَتَزَوَّجْتُ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: "أَبْكَرًا أَمْ تَيْيًّا؟" فَقُلْتُ: بَلْ تَيْيَّبٌ. قَالَ: "فَهَلَا جَارِيَةٌ تُتْلَعُ بِهَا وَتُتْلَعُ بِكَ؟" قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمَشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: "أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!". ثُمَّ قَالَ "أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالَ "الآنَ حِينَ قَدِمْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ "فَدَعْ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ" قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ

فوائد الحديث وشرح العريب: وفي هذا الحديث: استعمال مكارم الأخلاق، والشفقة على المسلمين، والاحترار من تنوع العورات، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحة.

رفع وهم التعارض: وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً؛ لأن ذلك فيمن جاء بغتة، وأما ما فقد تقدم خير مجيئهم، وعلم الناس وصولهم، وأقم سيدخلون عشاء، فتستعد لذلك المغيبة والشعثة وتصلح حالها وتأنهت للقاء زوجها، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'إذا قدمت فالكيس الكيس' قال ابن الأعرابي: الكيس: الجماع، والكيس: العقل، والمراد حثه على ابتغاء الولد. \*\* قوله: 'فحجه محججه' هو بكسر الميم، وهو عصا فيها تعقف يلتقط بها الراكب ما سقط منه. قوله ﷺ: 'ادخل فصل رَكَعَتَيْنِ فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

\* قوله: 'إذا قدمت فالكيس الكيس'. قال الأبي: الكيس: الجماع، وهو أيضاً العقل، طلب الولد عقلاً، يريد أن الحض على الجماع إنما هو لطلب الولد، وكان طلب الولد عقلاً.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إذا قدمت فالكيس لكيس" منصوب على الإغراء. (تكملة فتح الملهم: ١١٦/١)



ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، قَالَ فَأَنْطَلَقْتُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: "اذْعُ لِي جَابِرًا" فَدُعِيتُ. فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْحَمْلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغُضَ إِلَيَّ مِنْهُ. فَقَالَ: "خُذْ جَمْلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ".

٣٦٤٠ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى نَاصِحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَّاتِ النَّاسِ. قَالَ: فَضْرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: نَحَسَّهُ، أَرَاهُ قَالَ، بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ. قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ يُنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ" قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: "أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ". قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ. يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: وَقَالَ لِي: "أَتَزَوَّجْتَ بَعْدَ أَيِّكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ "نَبِيًّا أَمْ بَكْرًا؟" قَالَ: قُلْتُ: نَبِيًّا. قَالَ: "فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تَصَاحِكَكَ وَتَصَاحِكُهَا، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟".

قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ.

قوله: 'فورن' بلال فأرجح في الميزان فيه استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن وقضاء الديون ونحوها. وسياق الكلام في حديث جابر وبيعه الجمل في كتاب البيوع إذ شاء الله تعالى.

قوله: 'وأنا على ناصح' هو البعير الذي يستقى عليه.

قوله: 'إنما هو في أخريات' هو بضم الهمزة وفتح الراء، والله أعلم.

\* قوله: "الآن حير قدمت". الظاهر أنهما مبتدأ وخبر، ونصبهما لإحراجهما بحرى الظروف، بناء على أن أصلهما الظرفية، والله تعالى أعلم.

## [ ١٥ - باب الوصية بالنساء ]

٣٦٤١- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عِوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرْتُهَا طَلَقُهَا".

٣٦٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا \*حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ بِكَتٍّ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ

## ١٥ - باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عِوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرْتُهَا طَلَقُهَا".

الفرق بين العوج (بالفتح) والعوج (بالكسر): العوج، ضبطه بعضهم بفتح العين وضبطه بعضهم بكسرها، ولعل الفتح أكثر، وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون بالكسر، وهو الأرجح على مقتضى ما سنقله عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى. قال أهل اللغة: العوج 'بالفتح' في كل متصّب، كالحائط والعود وشبهه، 'وبالكسر' ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين، ويقال: فلان في ديه عوج بالكسر، هذا كلام أهل اللغة. قال صاحب المطالع: قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل شخص، وبالكسر فيما ليس عمرئ كالرأي والكلام، قال: وامرء عنهم أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح، و"الضع" بكسر الضاد وفتح اللام، وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم، قال الله تعالى: ﴿حَلَقْنَا مِنْ نَفْسٍ وَحَذَءٍ وَخَلَقْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (النساء: ١) وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث ملاطفة النساء والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلاقهن، واحتمال ضعف عقولهن وكرهة طلاقهن بلا سبب، وأنه لا يطمع باستقامتها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ بِكَتٍّ وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ" فيه الحث على الرفق بالنساء واحتمالهن، -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: حسين بن علي هو أبو عبد الله حسين بن علي بن الوليد الجعفي، ورائدة:

هو ابن قدامة أبو الصلت الثقيمي وميسرة: هو ابن عمار الأشجعي. (تكملة فتح الملهم: ١/١٢٣)

أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضَّلَعِ أَعْلَاهُ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْنَاهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، اسْتَوْصُوا  
بِالنِّسَاءِ خَيْرًا.

٣٦٤٣- (٣) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ" أَوْ قَالَ: "غَيْرُهُ".

٣٦٤٤- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ  
جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٦٤٥- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ، عَنْ ابْنِ  
شِهَابٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضُّعْفِ،  
إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَإِنْ تَرَكْنَاهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ".

٣٦٤٦- (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: كِلَاهُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ  
ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، بِهَذَا الْإِسَادِ، مِثْلَهُ سَوَاءً.

= كما قدمناه وأنه يسعى للإنسان أن لا يتكلم إلا بحبر، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة  
من احراره إلى حرام أو مكروه.

شرح الغريب والرد على توجيه القاضي قوله ﷺ: "لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها  
أو قل غيره" يفرق بفتح الياء والراء وإسكان الفاء بينهما، قال أهل اللغة: فركه بكسر الراء يفركه ففتحها إد  
أعضه، "والفرك" بفتح الفاء وإسكان الراء البعض.

قال القاضي عياض: هذا ليس على النبي، قال: هو حبر، أي لا يقع منه بعض تام لها، قال: وبعض الرجال  
للساء خلاف بعضهن لهم، قال: وهذا قال: 'إن كره منها خلقاً رضي منها آخر'، هذا كلام القاضي، وهو  
ضعيف أو غلط، بل الصواب أنه نهي، أي ينبغي أن لا يبعضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً  
مرضياً بأن تكون شرسة الخلق، لكنها دينة أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه  
هي يتعين لوجهين أحدهما: أن المعروف في الروايات 'لا يفرك' بإسكان الكاف لا يرفعها، وهذا يتعين فيه  
النهي، ولو روي مرفوعاً؛ لكان هياً سقط الحبر. والثاني: أنه قد وقع خلافه فعص الناس ببعض روجته بعضاً  
شديداً، ولو كان حبراً لم يقع خلافه، وهذا واقع وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.

## [١٦- باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة]

٣٦٤٧- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ: أَخْبَرَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ".

\* \* \* \*

## [١٧ - باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر]

٣٦٤٨ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّ أَبَا يُونُسَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا حَوَاءُ، \*\* لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ".

٣٦٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا \*\* مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَلَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْبَزِ اللَّحْمُ، \*\* وَلَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ".

## ١٧ باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

صبط الاسم. قوله ﷺ: "لولا حواء، لم تكن أنثى زوجها الدهر"، أي لم تكنه أنداء، وحواء: بالمد. روي عن ابن عباس قال: سميت حواء؛ لأنها أم كل حي. قيل: إنها ولدت لآدم أربعين ولداً في عشرين بطناً، في كل بطن ذكر وأنثى، واختلفوا متى حنقت من ضلع آدم فقيل: قبل دخوله الجنة، فدخلها، وقيل: في الجنة. قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم، فأشبهها، ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، فزين لها أكل الشجرة فأعواها فأحبرت آدم بالشجرة فأكل منها.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وليس المراد بالحياة هنا ارتكاب الفواحش، حاشا وكلا! ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك حياة له، وأما من جاء بعدها من النساء فحياة كل واحدة منهن بحسبها، وقريب من هذا حديث "جحد آدم فحدثت ذريته". (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'هذا ما حدث أبو هريرة' إشارة إلى أن هذا الحديث مأخوذ من الصحيفة الصادقة التي أملاها أبو هريرة رضي الله عنه على تلميذه همام بن منبه، وقد شرها وقدم لها الأستاذ الدكتور محمد حميد الله، وهذا الحديث هو الحديث السابع والخمسون من تلك الصحيفة (ص- ٩٩) بهذا اللفظ بعينه، وهذه الصحيفة موجودة أيضاً بتمامها في مسند أحمد (٢- ٣١٢، ٣١٨) (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'لم يجر' هو من باب ضرب وسمع، أي لم ينتز، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ١٢٧/١)

.....

=شرح الغريب: قوله ﷺ: 'نولا سو إسرائيل لم يحث الطعام ولم يحتر سحم' هو بفتح الياء والتون، وبكسر التون والماضي منه 'حنز' بكسر التون وفتحها، ومصدره "الحنز والخنوز" وهو إذا تعير وأنين. قال العلماء: معناه أن بي إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى، نهوا عن ادخارهما فادحروا ففسد وأنين واستمر من ذلك الوقت، والله أعلم.

\* \* \* \*

## [ ١٩ - كتاب الطلاق ]

[ ١ - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته ]  
 ٣٦٥٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ \* امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مُرَّةٌ فَلْيَرَا جَعْلَهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النَّسَاءُ".

## ١٨ - كتاب الطلاق

١ - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته  
 معنى الطلاق وإجماع الأمة على وقوع الطلاق على الحائض مع كونه حراماً: هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، ومنه: طلقت الدلاء، أي تركتها، ويقار: طُنقت المرأة وطلقت نفتح اللام وصمها والفتح أفصح، تطبق بضمها فيهما.  
 أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، فلو طلقها أثم ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب، وشذ بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأدون به فيه فأشبه طلاق الأحنسية، والصواب الأول وهو قال العلماء كافة: ودليلهم أمره بمراجعتها ولو لم يقع لم تكن رجعة، فإن قيل: المراد بالرجعة: الرجعة العويية، وهي لرد إلى حاتها الأول، لا أنه تحبس عليه طيلة.  
 قلنا هذا غلط لوجهين: أحدهما أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية، كما تقرر في أصول الفقه. الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسنها عليه طيلة، والله أعلم. وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعته، كما ذكرنا.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'طلق امرأته' ذكر النووي في تهذيب الأسماء أن اسمها آمنة بنت عفراء، بكسر العين وتخفيف الفاء، وقيل: آمنة بنت عمار، ووقع في مسند أحمد بسد على شرط الشيخين أن عبد الله طلق امرأته النوار، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون اسمها آمنة ولقبتها النوار. هذا ملخص ما في فتح الباري (٩: ٣٠٢)، وتحصيل الخير (٣: ٢٠٦). (تكملة فتح الملهم: ١٣٥/١)

أقوال الأئمة في حكم الرجعة في طلاق الحائض وبيان حكمة الأمر بالرجعة. وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة، هذا مذهبنا، وبه قال الأوراعي وأبو حنيفة وسائر الكوفيين\*\* وأحمد وفقهاء المحدثين وأحرون، وقال مالك وأصحابه: هي واجبة، فإن قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟ فالجواب من أربعة أوجه: أحدها: لتلا تصوير الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه لطلاق، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحابنا. والثاني: عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك حياته. والثالث: أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه وهو الذي طلق فيه كقُرء واحد، فلو طلقها في أول طهر نكاح كمن طلق في الحيض. والرابع: أنه نهي عن طلاقها في الطهر؛ ليطول مقامه معها، فعلة بجامعها، فيذهب ما فيه نفسه من سب طلاقها فيمسكها، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'أمره بغير جعته ثم ليركعه حتى يظهر ثم تحبس ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق فس' إن أمسك فثبت العدة التي أمر الله أن تصق لها النساء يعني قبل أن يمس، أي قبل أن يطأها، وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه. قال أصحابنا: يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها؛ لتلا تكون حاملاً فيدم، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في صلاحها على بصيرة، فلا يدم، فلا تحرم، ولو كانت الحائض حاملاً فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي أنه لا يحرم طلاقها؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة؛ لكونه لا يحسب قُرءاً، وأما الحامل الحائض فعندنا نوصع الحمل، فلا يحصل في حقها تطويل.

التوفيق بين الروايتين: وفي قوله ﷺ: 'إن شاء أمسك وإن شاء طلق' دليل على أنه لا يتم في الطلاق بغير سب، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال: 'أبعض الحلال إلى الله الطلاق' فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بحرام، وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه.

أقسام الطلاق. قال أصحابنا: الطلاق أربعة أقسام: حرام، ومكروه، وواجب، ومندوب، ولا يكون مباحاً مستوى الطرفين. فأما الواجب ففي صورتين وهما في الحكيمين إذا عتقهما القاضي عند الشقاق بين الزوجين، ورأيا المصلحة في الطلاق وجب عليهما الطلاق، وفي المولي إذا مصت عليه أربعة أشهر وطالت المرأة محققاً فامتنع من الفينة والطلاق، فالأصح عندنا أنه يجب على القاضي أن يطلق عليه طلاق رجعية.

وأما المكروه: فإن يكون الحال بينهما مستقيماً فيطلق بلا سب، وعليه يحمل حديث: 'أبعض الحلال إلى الله =

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: أما الحنفية فقد نقل القدوري أن الرجعة مستحبة عندهم أيضاً، لقول محمد في الأصل "ويسعي له أن يراجعها" فإنه لا يستعمل في الرجوع، ولكن صحح مشايخ الحنفية الرجوع، كما في البحر، رائق (٣: ٢٤٢) ورد المختار (٣: ٢٢٣)، فما نقله النووي من استحباب الرجعة عند الحنفية مني على ما ذكره القدوري، والأصح خلافه. (تكملة فتح المهمل: ١٣٦/١)



٣٦٥١ (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَجٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى : قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النَّسَاءُ.

= الطلاق' وأما الحرام: ففي ثلاث صُور: أحدها: في الحيض بلا عوض منها ولا سؤاها. والثاني: في طهر جامعا فيه قبل بيان الحمل. والثالث: إذا كان عدده زوجات يقسم له وطلق واحدة قبل أن يوفيهما قسمها. وأما المدبوب: فهو أن لا تكون المرأة عفيفة أو يخافا أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله أو نحو ذلك، والله أعلم. أقوال الأئمة في جمع الطلقات دفعة: وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة فليس بحرام عندنا، لكن الأولى تفريقها، وبه قال أحمد وأبو ثور، وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هو بدعة. قال الخطابي: وفي قوله ﷺ: "مره فبراجعها" دليل على أن الرجعة لا تفتقر إلى رضا المرأة ولا وليها ولا تحديد عقد، والله أعلم. قوله ﷺ: 'فتلك العدة' التي أمر الله أن يطبق لها النساء فيه دليل لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما أن الأقراء في العدة هي الأطهار؛ لأنه ﷺ قال: 'ليطبقها في الطهر إن شاء فتلك العدة التي أمر الله أن يطلقها النساء' أي فيها، ومعلوم أن الله لم يأمر بطلاقهن في الحيض، بل حرمه.

(فتلك) إشارة إلى حالة الطهر أو العدة: فإن قيل: الضمير في قوله. "فتلك" يعود إلى الحيضة. قلنا: هذا غلط؛ لأن الطلاق في الحيض غير مأمور به بل محرم، وإنما الضمير عائد إلى الحالة المذكورة، وهي حالة الطهر أو إلى العدة، وأجمع العلماء من أهل الفقه والأصول واللغة عسى أن 'القرء' يطبق في اللغة على الحيض وعسى الطهر. اختلاف الأئمة في تعيين معنى قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ واحتلّفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وفيما تنقضي به العدة فقال مالك والشافعي وآخرون: هي الأطهار.

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وآخرون: هي الحيض، وهو مروي عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم، وبه قال الثوري وزهر وإسحاق وآخرون من السلف، وهو أصح الروايتين عن أحمد، قالوا: لأن من قال بالأطهار يجمعها قرءين وبعض الثالث، وظاهر القرآن أنها ثلاثة، والقاتل بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل، فهو أقرب إلى موافقة القرآن، ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي الأطهار، قال: ولكن لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كامنة، ولا تنقضي بطهرين وبعض الثالث، وهذا مذهب انفرد به، بل اتفق القائلون بالأطهار على أنها تنقضي بقرءين وبعض الثالث، حتى لو طلقها، وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً، ويكفيها طهران بعده، وأجابوا عن الاعتراض بأن الشئيين وبعض الثالث يطلق عليها اسم =

وزاد ابن رُمح في روايته: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: \*\* أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً.

٣٦٥٢- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَرَّةٌ فَبُيِّرَاجِعُهَا، ثُمَّ لِيَدْعُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، أَوْ يُمَسِكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ". قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً اعْتَدْتُ بِهَا. ٣٦٥٣- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى: قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ.

- الجميع، قال الله تعالى: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧) ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث. وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ (البقرة: ٢٠٣) المراد في يوم وبعض الثاني. واختلف القائلون بالأطهار متى تنقضي عدتها، فالأصح عدتها أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث، وفي قول: لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة، والخلاف في مذهب مالك كهو عدتها، واختلف القائلون بالحيض أيضاً فقال أبو حنيفة وأصحابه: حتى تغتسل من الحيضة الثالثة أو يذهب وقت صلاة. وقال عمر، وعلي، وابن مسعود، والثوري، وزفر، وإسحاق، وأبو عبيد: حتى تغتسل من الثالثة. وقال الأوزاعي وآخرون: تنقضي بنفس انقطاع الدم. وعن إسحاق رواية أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة، ولكن لا تحل للأزواج حتى تغتسل احتياطاً وخروجاً من الخلاف، والله أعلم. قوله: "قال مسلم: جود الليث في قوله: تطليقة واحدة" يعني أنه حفظ وأتم قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره ولم يهمله، كما أهمله غيره ولا غلط فيه، وجعله ثلاثاً، كما غلط فيه غيره، وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طليقة واحدة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين" تقديره: "إن كنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين"، فحذف "كنت" وعوض بها "ما" وفتح همزة "أن" وأدغم نونها في "ما" وأتى "بأنت" مكان العلامة في "كنت"، ويشهد لهذا قوله في الأخرى: "فإن كنت طلقتها ثلاثاً إلخ" كذا قال الأبي في شرحه. (تكملة فتح الملهم: ١٣٩/١-١٤٠)

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رَوَاتِهِ: فَلْيَرْجِعْهَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلْيَرْجِعْهَا.

٣٦٥٤ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَنِكَاحُ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، إِنْ رَسُولَ اللَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، وَأَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَبَاءَتْ مِنْكَ.

٣٦٥٥ - (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ. أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَعَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: امْرَأَةٌ فَلْيَرْجِعْهَا، حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَيُطَلِّقُهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ" وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٦٥٦ - (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزَّيْدِيُّ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاجَعْتُهَا، وَحُسِبَتْ لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَّقْتُهَا.

٣٦٥٧ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، - مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "امْرَأَةٌ فَلْيَرْجِعْهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا".

٣٦٥٨ - (٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: 'امْرَأَةُ فَلْيَرَا جَعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهَرَ ثُمَّ يُطَلِّقُ بَعْدَ، أَوْ يُمَسِّكُ'.

٣٦٥٩ - (١٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَحَمَمْتُ لَا أَتُهُمْ، وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ النَّاهِيَّ، وَكَانَ دَا ثَبِتٍ، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، قَالَ قُلْتُ: أَفَحَسِبْتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَهْ. \* أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟

= ابني تين حملها، وهو مذهب الشافعي، قل اس اسذر: وبه قال أكثر العلماء منهم: طاوس، والحسن، وابن سيرين، وربيعة، وحماد بن أبي سيمان، ومالك، وأحمد، وإسحاق وأبو ثور، وأبو عبيد. قال ابن المنذر: وبه أقول، وبه قال بعض المالكية، وقال بعضهم: هو حرام. وحكى ابن المنذر رواية أخرى عن الحسن أنه قال: صلاق حامل مكروه، ثم مذهب الشافعي ومن وفقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً سقط واحد وبالألفاظ متصلة، وفي أوقات متفرقة، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، يجعل بين الطبقتين شهراً. وقال مالك ورُفِرَ ومحمد بن الحسن: لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تصع.

قوله: 'أما أنت طلفت مرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت صفتها ثلاثاً فقد حرمت عيبت' أما قوله: 'أمرني بهذا فمعناه: أمرني بالرحمة، وأما قوله: 'أما أنت فقال القاضي عياض رحمه الله: هذا مشكل قال: قيل: إنه يفتح همزة من 'أما' أي أما إن كنت، فحذعوا الفعل الذي يلي 'أو' وجعلوا 'ما' عوضاً من الفعل، وفتحوا 'أو' وأدعموا الهمزة في 'ما' وجازوا بأنك مكان العلامة في 'كنت'، ويدل عليه قوله 'بعده: وإن كنت صلتها ثلاثاً، فقد حرمت عليك'.

صبط الاسم قوله: 'لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ النَّاهِيَّ' هو يفتح العين المعجمة وتشديد اللام وآخره ناء موحدة =

\* قوله: 'فَمَهْ' استمهاهم معناه التقرير، أي فما يكون إن لم تحسب تلك التغطية، وقوله: 'رَأَيْتُ ابْنَ عَجْرٍ وَاسْتَحَمَقَ، قَالَ الْأَبِيُّ قُلْتُ: طَهَرَهُ أَوْ فَاعَلَ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ ابْنُ عُمَرَ، أَيِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ ارْتَجَاعَهَا وَاسْتَحَمَقَ فَمِ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ سَقَطَ عَنْ ذَلِكَ الطَّلَاقُ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَا بَدَ مِنْ احْتِسَابِ الطَّلَاقِ كَمَا فِي صُورَةِ عَدَمِ الرِّحْعَةِ، إِمَّا عَجَزَ عَنِ الرِّحْعَةِ أَوْ عَمِدَا وَرَتَكَ لِفَعْلِ الْخَاطِلِ الْأَحْمَقِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣٦٦٠ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ.

٣٦٦١ - (١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَقَالَ: "يُطَلِّقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا".

٣٦٦٢ - (١٣) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا. قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَيْعَتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: فَمَهْ أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ؟.

= هكذا ضبطناه، وكذا ذكره ابن ماكولا والجمهور، وذكر القاضي عن بعض الرواة تخفيف اللام.

قوله: 'وكان دأبت' هو بفتح الاء والباء، أي مثبتاً.

تأويل قول ابن عمر (فمه أو إن عجز واستحقم): قوله: "قلت: أوحسبت عليه قال. فمه أو إن عجز واستحقم" معناه: أفترفع عنه الطلاق وإن عجز واستحقم؟ وهو استفهام إنكار وتقديره: نعم تحسب، ولا يمنع احتسابها لعجزه وحقاقته، قال القاضي: أي إن عجز عن الرجعة وفعل فعل الأحمق، والقائل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة، وأعاد الضمير بلفظ الغيبة، وقد بينه بعد هذه في رواية أنس بن سيرين قال: قلت: يعني لابن عمر فاعتددت بتلك التطليقة التي طلقت وهي حائض، قال: مالي لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت. وجاء في غير مسلم أن ابن عمر قال: رأيت إن كان ابن عمر عجز واستحقم، فما يمنعه أن يكون طلاقاً. وأما قوله: "فمه" فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول، أي لا تشك في وقوع الطلاق واجرم بوقوعه. وقال القاضي: المراد "بمه أما" فيكون استفهاماً، أي فما يكون إن لم أحتسب بها، ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بما فابدل من الألف "هأ" كما قالوا في "مهأ" أو أصلها "ماما" أي، أي شيء.

قوله ﷺ: 'يطلقها في قُبُلِ عِدَّتِهَا' هو بضم القاف والباء أي في وقت تستقبل فيه العدة وتشرع فيها، وهذا يدل على أن الأقراء هي الأطهار، وأما إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء؛ لأن الطلاق المأمور به إنما هو في الطهر؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة وإنما تستقبلها إذا طلقت في الطهر، والله أعلم.

٣٦٦٣ - (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "لِيَرَا جَعْفَهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا" قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟

٣٦٦٤ - (١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ؟ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "مُرْهُ فَلْيَرَا جَعْفَهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا بِطَهْرِهَا" قَالَ: فَرَا جَعْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لَطَهْرِهَا، قُلْتُ: فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ.

٣٦٦٥ - (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: "مُرْهُ فَلْيَرَا جَعْفَهَا، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا" قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَحَسِبْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: فَمَهْ.

٣٦٦٦ - (١٧) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا "لِيَرَا جَعْفَهَا"، وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: فَمَهْ.

٣٦٦٧ - (١٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَنَّ طَاوُوسَ: عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

قوله: عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل صنف امرأته إلى آخرة وقال في آخرة: لم أسمع به يريد على ذلك لأبيه، فقوله: لأبيه باسم الموحدة ثم بياء المشاة من تحت، ومعناه أن ابن طاووس =

فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ: لَمْ أَسْمَعُهُ يَزِيدُ عَنِّي ذَلِكَ - لِأَيِّهِ - .

٣٦٦٨ - (١٩) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ:

أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عَزَّةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزَّيْبَرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "لِيرَاجِعَهَا" فَرَدَّهَا، وَقَالَ "إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لْيُمْسِكْ".

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ.

٣٦٦٩ - (٢٠) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي

الزَّيْبَرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

٣٦٧٠ - (٢١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:

أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزَّيْبَرِ يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ. قَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ: مَوْلَى عُرْوَةَ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ.

= قال: لم أسمع، أي لم أسمع أبي طاوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، والقائل لأبيه هو ابن جريج، وأراد تفسير الضمير في قول ابن طاوس: "لم أسمع" واللام رائدة بمعنى أبيه، ولو قال: يعني أباه لكان أوضح. قوله: 'وقرأ النبي ﷺ فطلقوهن في قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ' هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة لا تثبت قرأنا بالإجماع، ولا يكون لها حكم حيز الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال الأبي: وفي قراءة ابن مسعود: "لقبل طهرهن"، قال القشيري وغيره: وهي قراءة تفسير، قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وكان بعض الصحابة يزيدون في ألفاظ القرآن شيئاً لتفسيرها، ولما كان القرآن محفوظاً في الزبر والصدور لم يكن يخاف من ذلك أي تحريف في القرآن، فمثل هذه الزيادات يقال لها قراءة تفسير، والصحيح أنها ليست من القرآن ولا من قراءاتها، وإنما هي تفسير من الصحابة للقرآن، وإطلاق لفظ القراءة عليها تجوز، راجع لتحقيقه "النشر في القراءات العشر" لابن الجوزي (١-٣١ و٣٢) وشرح الموطأ للزرقاني (١ ٢٥٥) والإتقان (١-٧٩). (تكملة فتح الملهم: ١/١٥٠)

## [ ٢ - باب طلاق الثلاث ]

٣٦٧١- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، \*\* فَقَالَ \* عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاءَةٌ، \* فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

## ٢ - باب طلاق الثلاث

قوله: 'عن ابن عباس قال: كان طلاق ثلاث في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافه عمر طلاق ثلاث وحادثة فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيها عليهم فأمصاه عليهم' وفي رواية عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس: 'أتعمم' لما كانت الثلاثة نخس وحادثة على عهد أبي بكر ﷺ وأبي بكر وثلاث من إمارة عمر فقال ابن عباس نعم'. وفي رواية: 'إن أنا الصهباء قال لاس عباس: هات من هانتك ألم يكر طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وحادثة فقال: قد كان ذلك فما كان في عهد عمر تنوع الناس في الطلاق فأجاره عليهم' وفي سنن أبي داود عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا إلا أنه قال: "كان رجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعله وحادثة".

\* فقال: فقال عمر ﷺ إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة' إلخ. قال المحقق في فتح القدير: لم يقل عن أحد منهم أنه خالف عمر حين أمضي الثلاث، وهو يكفي في الإجماع، إلا أنه يرد أنهم كيف حالقوا ما تركهم عليه النبي ﷺ، والجواب أنه لا يتأتى ذلك إلا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم علموا بانتفاء الحكم بانتفاء علته، قلت: لكن كلام عمر ﷺ المذكور في حديث ابن عباس، وهو أن الناس قد استعجلوا في أمر لا يقتضي أنه كان لاطلاعه على الناسخ أو على انتفاء =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'طلاق الثلاث وحادثة': قوله: 'طلاق الثلاث' بدل من قوله "كان الطلاق"، وقوله: "واحدة" منصوب على أنه خبر كان، يعني: كانت الطلقات الثلاثة تعد واحدة في هذه العصور المباركة إذا نطق بها الرجل في مجلس واحد بنية التأكيد. (تكملة فتح الملهم: ١٥١/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فلو أمضيها عليهم' يعني لكان حسناً، فالجاء محذوف، أو يقال: "لو" ههنا للتمييز لا لشرط، فلا حاجة إلى تقدير جراء. (تكملة فتح الملهم: ١٥١/١)



= أقوال أهل العلم في من قال لامرأته أنت طالق ثلاث هل يقع الثلاث: هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة. وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف: يقع الثلاث. وقال طاوس وبعض أهل الظاهر: \*\* لا يقع بذلك إلا واحدة، وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق، والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق، \*\* واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الخيص ولم يحتسب به، وأنه وقع في حديث رُكَّانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله ﷺ برجعته، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَنَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثْ لَكَ دُكَّ مَرًّا﴾ قالوا: معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينة، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيّاً فلا يندم. واحتجوا أيضاً بحديث رُكَّانة أنه طلق امرأته البتة. فقال له النبي ﷺ: "الله ما أردت إلا واحدة؟ قال: الله ما أردت إلا واحدة". فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن، وإلا فلم يكن لتحديفه معنى.

الجواب عن حديث رُكَّانة: وأما الرواية التي رواها المحالفون أن رُكَّانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة، ولفظ "البتة" محتمل للواحدة وللثلاث، ولعل =

= الحكم، بل ظاهره أنه كان رأي منه، وهو مشكل جداً إلا أن يقال أنه كان في الواقع أحد الأمرين من الناسخ أو انتهاء الحكم بانتهاء علته بأن عموماً من الشارع بأنه ينتهي بانتهاء علته، ولم يكن ذلك معنوماً لعمر ﷺ ابتداء إلا أنه لكونه موافقاً للصواب ومؤيداً من الله تعالى بإلهامه كما هو معلوم من حاله رأى في الباب ما هو الصواب، وألهم به من الله تعالى، فقال رأياً ما روى عنه ابن عباس من غير أمضاء ذلك، ثم لعله شاور الصحابة في ذلك كما كان رأيه ﷺ في المشكلات، فظهر عليه في أثناءه الناسخ أو انتهاء الحكم بانتهاء العلة أو اطلاع عليه من بعض بدون مشاورة فامضى عليهم الحكم على وفق ذلك، وأما ابن عباس فلعنه ما اطلاع على المشاورة أو على إطلاع عمر ﷺ على ما اطلاع عليه على أنه ما نفى ذلك صريحاً أيضاً، فهذا سر إمضاء عمر ﷺ ذلك الحكم، وموافقة الصحابة لعمر ﷺ على الإمضاء إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وإن تيمية وابن القيم رحمهما (تكملة فتح الملهم: ١٥٣/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وهو مذهب الشيعة الجعفرية كما حزم به الحلي الشيعي في شرائع الإسلام

= صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ "البتة" يقتضي الثلاث، فرواه بالمعنى الذي فهمه وعلط في ذلك،\*\* وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة. الجواب عن حديث ابن عباس: وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوازه وتأويله، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ولم ينو تأكيداً ولا استئنافاً يحكم بوقوع طليقة؛ لقلّة إرادتهم الاستئناف بذلك، فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر.

وقيل: المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طليقة واحدة، وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنقده عمر، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة. الرد على من يقول نسخ عدّة الثلاث واحدة: قال المارري: وقد زعم من لا حيرة له بالحقائق: أن ذلك كان ثم نسخ، قال: وهذا غلط فاحش؛ لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ ولو نسخ وحاشاه لادرت الصحابة إلى إيكاره، وإن أراد هذا انقائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فذلك غير ممتنع، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث؛ لأنه لو كان كذلك لم يجوز للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر. فإن قيل: فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم. قلنا: إما ذلك؛ لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله؛ لأنه إجماع على الخطأ، وهم معصومون من ذلك. فإن قيل: ففعل النسخ إنما ظهر هم في زمن عمر. قلنا: هذا غلط؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر، وتحقيقون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع، والله أعلم.

وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدحول بها؛ لأنها تين بواحدة بقوله: أنت طالق، فيكون قوله: ثلاثاً حاصل بعد البيونة فلا يقع به شيء، وقال الجمهور: هذا غلط بل يقع عليها الثلاث؛ لأن قوله: أنت طالق معناه ذات طلاق، وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد وقوله بعده: ثلاثاً تفسير له.

الجواب عن رواية سنن أبي داود. وأما هذه الرواية التي لأبي داود فصعيقة رواها أيوب السخيتاني عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتج بها، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والحاصل أن ركانة رضي الله عنه إنما طلق امرأته بقوله: "أنت طالق البتة" ولم ينو بذلك إلا طلاقاً واحداً، فصدقه النبي صلى الله عليه وسلم وأذن له بأن يكحها مرة أخرى، وهو المراد بالارتجاع في الحديث، ورغم بعض الرواة أن المراد بـ "أنت" ثلاث تطليقات فروى الحديث بلفظ الثلاث. (١٥٩/١)

٣٦٧٢- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُرَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَلَمَّا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُيَمَانُ بْنُ حَرْبٍ: عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ! أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ.

تلخيص الكلام. قوله: كتب هم فيه أناة' هو بفتح اهمرة، أي مهنة وقية استمتاع لانتظار المراجعة. شرح العرب. قوله: تتابع الناس في الطلاق هو بياء مشاة من تحت بين الألف والعين، هذه روية الجمهور، وضطه بعضهم بالوحدة وهما بمعنى، ومعناه: أكثروا منه وأسرعوا إليه، لكن بالشدّة إلى يستعمل في الشر وبالوحدة يستعمل في الخير والشر، والمشاة هما أحواد. وقوله: هات من هَنَاتِكَ هو بكسر التاء من 'هات' وامرّد هَنَاتِكَ، أحبارك وأمورك استعربة، والله أعلم

= \*\* قال في تكملة فتح الملهم. قال الحافظ: "وفي الحمة فالدي وقع في هذه السألة طير ما وقع في مسألة انتعة سواء، أعني قول حابر: إنه كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم هبنا عمر عنها فانتهينا، فارجح في الموضعين نحرمة المتعة ويقع الثلاث، للإجماع لدي يعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر حاله في واحدة مهمما، وقد دل جماعهم على وجود نسخ وإن كان حصي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر جميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منزهة والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١٦٠-١٦١)

## [٣ - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق]

٣٦٧٤ (١) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ يَعْنِي الدَّسْتَوَائِيَّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: \* أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١).

## ٣ - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله: 'عن ابن عباس أنه كان يقول في احرام يمين يكفرها' وقال ابن عباس: "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة". وفي رواية عن ابن عباس قال: إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها. وذكر مسلم حديث عائشة في سبب نزول قوله: ﴿لَمْ تَحْزَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾.

أقوال أهل العلم في حكم قول القائل لزوجته: أنت علي حرام: وقد اختلف العلماء فيما إذا قال بزوجته: أنت علي حرام، فمذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الظهار كان ظهاراً، وإن نوى تحريم عينها بعير طلاق ولا ظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين، ولا يكون ذلك يميناً، وإن لم ينو شيئاً ففيه قولان للشافعي: أصحهما يلزمه كفارة يمين، والثاني: أنه لعل لا شيء فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام، هذا مذهبا.

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهبا: أحدها: المشهور من مذهب مالك، أنه يقع به ثلاث طلاقات، سواء كانت مدخولاً بها أم لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة قال: وهذا المذهب قال أيضاً علي بن أبي طالب، وزيد والحسن والحكم. والثاني: أنه يقع به ثلاث طلاقات، ولا تقبل بيته في المدخول بها ولا غيرها، قاله ابن أبي ليلى وعبد الملك بن الماحشور المالكي.

والثالث: أنه يقع به على المدخول بها ثلاث وعلى غيرها واحدة، قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم المالكيان. والرابع: أنه يقع به طلقة واحدة بائة سواء المدخول بها وغيرها، وهو رواية عن مالك. والخامس: أنها طلقة رجعية، قاله عبد العزيز بن أبي مسلمة المالكي.

والسادس: أنه يقع ما نوى ولا يكون أقل من طلقة واحدة، قاله الزهري.

والسابع: أنه إن نوى واحدة أو عدداً أو يميناً، فهو ما نوى وإلا فلعو قاله سفيان الثوري.

والثامن: مثل السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين، قاله الأوراعي وأبو ثور.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأثر ابن عباس عندنا - الأحناف - محمول على الصور التي ذكرنا أنها إيلاء.

(تكملة فتح الملهم: ١٦٢/١)

٣٦٧٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

٣٦٧٦ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ

- والتاسع: مذهب الشافعي وسبق إيضاحه، وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.  
والعاشر: إن نوى الطلاق وقعت طهقة نائة، وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث، وإن نوى اثنين وقعت واحدة، وإن لم يوس شيئاً فيمين، وإن نوى يكذب فلعو، قلله أبو حنيفة وأصحابه. \*\*  
والخادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنين وقعت، قاله زهر.  
والثاني عشر: أنه تجب به كفارة الظهار، قاله إسحاق بن راهويه.  
والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة اليمين، قاله ابن عباس وبعض التابعين.  
الرابع عشر: أنه كتحريم الماء والطعام، فلا يجب فيه شيء أصلاً ولا يقع به شيء بل هو لعو، فإنه مسروق والشعبي وأبو سمة وأصعب المالكي، هذا كله إذا قال لزوجته الحرة.  
أقوال الأئمة فيمن حرم أمته أو الطعام أو شيئاً على نفسه: أما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعي أنه إن نوى عتقها عتقت، وإن نوى تحريم عيسها لزمه كفارة يمين ولا يكون يميناً، وإن لم يوس شيئاً وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب. وقال مالك: هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء، قال القاسمي: وقال عامة العلماء عليه كفارة يمين نفس لتحريم. وقال أبو حنيفة: يحرم عليه ما حرمه من أمة وطعام وغيره، ولا شيء عليه حتى يتأوله، فيرمه حينئذ كفارة يمين. ومذهب مالك والشافعي والجمهور أنه إن قال: هذا الطعام حرام علي، أو هذا الماء وهذا الثوب، أو دخول البيت، أو كلام ريد وسائر ما يحرمه غير الروحة والأمة يكون هذا لغو لا شيء فيه، ولا يحرم عليه ذلك الشيء، فإذا تناوله فلا شيء عليه، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وحكمه عند الحنفية أن المتكلم بذلك يسأل عن نيته، فإن نوى به الإيلاء أو اظهار أو الطلاق الواحد البائس أو الصنقات الثلاثة قبت نيته، وإن لم يوس شيئاً فهو إيلاء عند المتقدمين من مشايخ الحنفية، وطلاق بائن عند المتأخرين، وعليه الفتوى بعبية العرف، وفي صورتين لا يقبل دعواه في البية، الأولى أن يدعى أنه تكلم بذلك كذبا، فيرد قوله، ويجعل إيلاء عند المتقدمين، وطلاقاً بائناً عند المتأخرين، والثانية: أن يوس بذلك صلاطين اثنين، فإنما تقع واحدة بائنة؛ لأن الاثنين عدد محض لا عبارة بنية. هذا محصل ما في رد المختار من باب الإيلاء (٣ ٤٣٤). (تكملة فتح الملهم: ١/١٦٢)

زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنْ آيْتَنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، \* أَكَلْتُ مَغَافِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: "بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ" فَتَزَلَّ: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (التحریم: ١) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَتُوبَا﴾ (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) (التحریم: ٤) ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ "لِقَوْلِهِ: بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا" (التحریم: ٣).

٣٦٧٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عَكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ! لَنَحْتَالَنَّ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ، وَقُلْتُ:

قَوْلُهَا: 'فَتَوَاطَيْتُ' هَذَا هُوَ فِي النِّسْخِ 'فَتَوَاطَيْتُ' وَأَصْلُهُ 'فَتَوَاطَا' نَالِهُزْ أَيْ إِتَفَقَتْ.

شرح العريب: قَوْلُهَا: 'إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ' هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبَغَيْرِ مَعْجَمَةٍ وَفَاءٍ وَبَعْدَ الْفَاءِ يَاءٌ، هَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ النِّسْخِ. وَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْأُخْرَانِ: فَوَقَعَ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النِّسْخِ بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِحَدِيثِهَا. قَالَ الْقَاضِي: الصَّوَابُ إِتْبَاقُهَا؛ لِأَنَّهَا عَوِضَ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهُوَ جَمْعٌ مَغْفُورٌ، وَهُوَ صَمَغٌ حَلَوٌ كَالْبَاطِفِ، وَلَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ يَنْضَحُهُ شَجَرٌ يُقَالُ لَهُ. الْعَرْفُطُ بضم العين المهملة والفاء يكون بالحجاز، وقيل: إنَّ الْعَرْفُطَ بَابٌ لَهُ وَرَقَةٌ عَرِيضَةٌ تَفْتَرَشُ عَلَى الْأَرْضِ لَهُ شَوْكَةٌ حَجَنَاءُ، وَثَمَرَةٌ بِيضَاءُ كَالْقَطَنِ مِثْلُ زُرِّ الْقَمِيصِ خَبِيثِ الرَائِحَةِ، قَالَ الْقَاضِي: وَزَعَمَ الْمُهَلَّبُ أَنَّ رَائِحَةَ الْمَغَافِيرِ وَالْعَرْفُطِ حَسَنَةٌ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ وَخِلَافٌ مَا قَالَهُ النَّاسُ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْعَرْفُطُ مِنَ شَجَرِ الْعِضَاءِ، وَهُوَ كُلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكٌ، وَقِيلَ: رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةُ السَّيْذِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ تَوْجَدَ مِنْهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٍ.

\*\* قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتَحِ الْمُلْهِمِ: ثُمَّ لَا يَظُنُّ بِمِثْلِ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّهَا احْتَالَتْ بِالْكَذِبِ، وَإِنَّمَا كَانَ نَوْعًا مِنَ التَّوْبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "أَكَلْتُ مَغَافِيرًا؟" مِمَّا يَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا وَجَدَتْ مِنْهُ رِيحَ مَغَافِيرٍ، لَا أَنَّ تَصْرَحَ بِالْكَذِبِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ حَيْثُ قَالَتْ فِيهَا عَائِشَةُ: "فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرًا؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: "مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟" فَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِفْهَامٌ، وَأَمَّا التَّصْرِيحُ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِأَنَّهَا وَجَدَتْ مِنْهُ رِيحَ مَغَافِيرٍ، فَعَمَلُهُ تَصَرُّفٌ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ. (تَكْمَلَةُ فَتَحِ الْمُلْهِمِ: ١/١٦٣)

إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ "وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ" فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ،\*\* وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ! فَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِيَهُ بِالَّذِي قُلْتَ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: 'سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ'، قَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ\*\* قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: "لَا حَاجَةَ لِي بِهِ". قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ حَرَمْتَاهُ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي.

قوله: 'جرست نحلته العرفط' هو بالحليم والراء والسين المهملة، أي أكلت العرفط ليصير منه العسل.  
قوله: 'فقال بل شربت عسلاً عند ريب ست جحش ولن أعود، فمر' ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحْرَأَ اللَّهُ لَكَ﴾ هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سب ترك العسل، وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية  
قال انقاضي: اختلف في سب بروها، فقالت عدثية في قصة العسل، وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية حارثية وحسبه أن لا يظأها، قال: ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجْنَةً يُمْسِكُكُمْ﴾ (التحریم: ٢) لما روي أنه ﷺ قال: "والله لا أطأها" ثم قال: "هي علي حرام". وروي مثل ذلك من حلقه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر، وفي رواية الحارثي: "لن أعود له وقد حصت أن لا تحبيري بدلك أحد".

وقال الطحاوي: قال النبي ﷺ في شرب العسل: 'لن أعود إليه أندأ' ولم يذكر يمينا، لكن قوله ﷺ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجْنَةً يُمْسِكُكُمْ﴾ يوجب أن يكون قد كان هناك يمين. قلت: ويحتمل أن يكون معنى الآية: قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين، وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقه.  
قوله: 'فقال بل شربت عسلاً عند ريب ست جحش' وفي الرواية التي بعدها: 'أشربت العسل كان عند حفصة'.

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: قوله: 'جرست' أي رعت، وقال الخليل: جرست النحل العسل تجرسه (من باب نصر) جرسا، إذا لحسته، وقال الحافظ: لا يقال جرس بمعنى رعى إلا لسحل، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح المهمل: ١٦٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: قوله: 'فما دخل على حفصة' يعني في اليوم الثاني. (تكملة فتح المهمل: ١٦٨/١)

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، بِهَذَا سَوَاءً. ٣٦٧٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا إِسْنَادٍ نَحْوَهُ.

الصحيح أن المتظاهرتين حفصة وعائشة وأنه شرب العسل عند زينب. قال القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج أن التي شرب عندها العسل ريب، وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة، وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها، وأن عائشة وسودة وصفية من النواقي تظاهرن عليه، قال: والأول أصح. قال النسائي: إسناده صحيح جيد غاية.

وقال الأصبهي: حديث حجاج أصح، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ﴾ (التحریم: ٤) فهما شتان لا ثلاث، وأما عائشة وحفصة، كما قال فيه، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه، وقد انقلبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى: كما أن الصحيح في سبب ورود الآية أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح. قال النسائي: إسناده حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية. هذا آخر كلام القاضي. ثم قال القاضي بعد هذا: الصواب أن شرب العسل كان عند ريب.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى نَعْصِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا﴾ لقوله: 'بل شربت عسلًا' هكذا ذكره مسلم قال القاضي: فيه اختصار، وتمامه، ولن أعود إليه، وقد حلقت أن لا تحيّر بذلك أحداً، كما رواه البخاري، وهذا أحد الأقوال في معنى السر، وقيل: بل ذلك في قصة مارية، وقيل: غير ذلك. قولها: 'كان رسول الله ﷺ يحب الخلوة والعسل'.

المراد بالخلوة في هذا الحديث: قال العلماء: المراد بالخلوة هنا كل شيء حلوا، وذكر العسل بعدها تبييناً على شرافته ومريته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام، الخلوة بالمد. وفيه جواز أكل لذيق الأطعمة والطيّبات من الرزق، وأن ذلك لا يناقض الزهد والمراقبة، لاسيما إذا حصل اتفاقاً.

قولها: 'فكان إذا صنى العصر دار على سائه فيبدو مهين' فيه دليل ما يقوله أصحابنا: أنه يجوز لمن قسم بين سائه أن يدخل في النهار إلى بيت غير المقسوم لها؛ لحاجة ولا يجوز الوطء.

قولها: "والله لقد حرماه" هو بتحفيف الراء، أي معناه منه، يقال منه حرمت وأحرمته، والأول أفصح.

قوله: 'قال إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا أبو أسامة بهذا' معناه: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناده هذا الحديث، فرواه عن واحد عن أبي أسامة، كما رواه مسلم عن واحد عن أبي أسامة فعلاً برجل، والله أعلم.



## [ ٤ - باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ]

٣٦٧٩ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّعْبِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي. فَقَالَ: إِنِّي دَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ" قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيْ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ. قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرِزْقَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُمْ وَاسْتَرْحِكُمْ سَرَاحًا حَمِيلًا﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا" (الأحزاب: ٢٨، ٢٩) قَالَتْ فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

٣٦٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا، إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا، بَعْدَ مَا نَزَلَتْ: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَعْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ (الأحزاب: ٥١) فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ؟ قَالَتْ كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤَيِّرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي.

## ٤ - باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

قوله: "لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي فَقَالَ: إِنِّي دَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ" قال: قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه" إنما بدأ به لفصيحتهما. وقوله ﷺ: "فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي" معناه: ما يضرُّك أن لا تعجلي وإما قال لها هذا شفقة عليها، وعسى أن يوجب وبصيحة هم في بقائها عنده ﷺ، فإنه خاف أن يحملها صغر سنها، وقلة تجاربها على اختيار الفراق، فيجب فراقها، فتضر هي وأبواها وباقي النسوة بالافتداء بها. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ثم لسائر أمهات المؤمنين ﷺ، وفيه المبادرة إلى الخير وإيثار أمور الآخرة على الدنيا، وفيه نصيحة الإنسان صاحبه وتقديمه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة.

٣٦٨١- (٣) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٦٨٢- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَقًا.

٣٦٨٣- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَا أَبَالِي خَيْرْتُ أَمْرًا وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَقًا؟!.

٣٦٨٤- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءٍ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا.

٣٦٨٥- (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَرْتَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَقًا.

قولها: 'إن كان ذلك إلى لم أؤثر على نفسي أحدًا' هذه المنافسة فيه ﷺ ليست لمجرد الاستمتاع والمطلق العشرة وشهوات النفوس وحفظها التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين والرغبة فيه، وفي خدمته ومعاشرته، والاستفادة منه، وفي قضاء حقوقه وحوائجه، وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عدها ونحو ذلك، ومثل هذا حديث ابن عباس، وقوله في القدح: "لا أؤثر بنصيبي منك أحدًا" ونظائر ذلك كثيرة.

قولها: 'خيرنا رسول الله ﷺ فلم يعد طلاقاً' وفي رواية: "فلم يكن طلاقاً" وفي رواية: فاحترماه. فلم يعد طلاقاً" وفي رواية: فاحترماه، فلم يعد طلاقاً شيئاً. وفي بعض النسخ: "فلم يعد طلاقاً شيئاً".

فقه الحديث: في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد وجمهور العلماء أن من خير زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقاً، ولا يقع به فرقة. وروي عن علي، وزيد بن ثابت، والحسن، والليث بن سعد أن نفس التحير يقع به طلاقاً بائناً سواء اختارت زوجها أم لا. وحكاية الخطابي والنقاش عن مالك، قال القاضي: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث، والله أعلم.

٣٦٨٦- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ. فَلَمْ يَعُدُّهَا عَلَيْنَا شَيْئًا.

٣٦٨٧- (٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.

٣٦٨٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ أَبُو تَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بَيْتِهِ، لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ. قَالَ: فَأُذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ ثُمَّ أَقْبَلَ \* عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا، حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ، وَاجِمًا سَاكِتًا. قَالَ: فَقَالَ: لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ حَارِجَةَ \*\* سَأَلْتَنِي التَّفَقُّةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عُنُقَهَا. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: 'هَنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى، يَسْأَلُنِي التَّفَقُّةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى

شرح العريب: قوله: 'وَحَا' هو بالحيم، قال أهل اللغة: هو الذي اشتد حره حتى أمسك عن الكلام، يقال: وحم بفتح الحيم وجوماً.

قوله: 'لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ' وفي بعض النسخ: 'أضحك النبي ﷺ'، فيه استحباب مثل هدا، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزيناً يستحب له أن يحدثه بما يضحكه أو يشغله ويطيب نفسه، وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قوله: 'فَوَجَّأْتُ عُنُقَهَا' وقوله: 'يَجَأُ عُنُقَهَا' وهو بالحيم والهمزة: يقال: وجأ بجأ إذا طعن.

\* قوله: 'ثم أقبل عمر واستأذن فأذن' هذا معترض وقوله فوجد النبي ﷺ جالساً حوله نساءه عطف على قوله فأذن لأبي بكر فدخل وضمير واحد راجع إلى أبي بكر وكذا فقال لا قولن إلخ ولعل هذا القول منه في النفس، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'لو رأيت بنت حارجة' وفي رواية أحمد (٣: ٣٢٨) 'بنت زيد'، وهي امرأة أبي بكر رضي الله عنه، اسمها حبيسة بنت حارجة بن زيد، أو بنت زيد بن حارجة، كما في الإصابة (٤: ٢٦٦) =

عائشة يَحاً عُنُقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَحاً عُنُقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلُنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ. قُنْ: وَاللَّهِ! لَا تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَدًا لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلَكُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ۖ قَالَ: فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَنْكَ أَمْرًا أَحَبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرَ أَبَوَيْكَ" قَالَتْ: وَمَا هُوَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ. قَالَتْ: أَفِيكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟ بَلْ أَحْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَيِّرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ. قَالَ: "لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْثُنِي \* مُعْتَنًا وَلَا مُتَعْتَنًا، \* وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبْسِّرًا".

\* قوله: 'إن الله لم يعثني معتنا ولا معتنًا'، قال الأبي: يحتمل أن يقال المعتن: هو المجهول على ذلك، والمعتن: هو الذي يتعاطى ذلك وليس في جبلته.

= فسست في بعض الروايات إلى أبيها وفي بعضها إلى جدها، ومن هنا يتبين أن قائل هذا القول أبو بكر ۞.  
(تكملة فتح الملهم: ١٧٥/١-١٧٦)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "معتنا ولا معتن" وفي رواية أحمد: "معنفا" والمعاني متقاربة، فأما المعتن فهو من عثته، إذا شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أدائه، والمعتن هو الذي يطب زلة غيره، كما في القاموس، وأما التعنيف فهو التشديد والتوبيخ كما في مجمع البحار وغيره. والمراد أنني لا أريد أن أشق على نسائي أو أطلب رلاهن. فلا أمسك عن إخبارهن باختيارك. (تكملة فتح الملهم: ١٧٧/١)

## [ ٥ - باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن. وقوله تعالى: وإن تظاهرا عليه ]

٣٦٨٩ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنَفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ: عَنْ سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحِجَابِ - فَقَالَ \* عُمَرُ - فَقُلْتُ: لِأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّكَ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَبَقْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي خِرَاتِنِهِ فِي الْمَشْرِبَةِ، \* فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَابِحٍ

## ٥ - باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن. وقوله تعالى: وإن تظاهرا عليه

صبط الاسم وشرح الغريب. قوله: 'عن سمك' أي رمس هو بضم الراء وفتح الميم.  
قوله: "إِذَا نَسَسَ بِكَتُونٍ بِالْحَصَى" هو نساء مشاة بعد الكاف، أي يصربون الأرض كعمل المهموم المفكر.  
قولها: 'عَيْتِكَ عَيْتِكَ' هي بالعين المهملة ثم ياء مشاة تحت ثم ناء موحدة، والمراد عَيْتِكَ بوعظ ستك حفصة، قال أهل اللغة: العيبة في كلام العرب وعاء يجعل الإنسان فيه أفصل ثيابه ونفيس متاعه فشبهت استه بها.

\* قوله: قال عمر: فقلت: لأعلمن ذلك اليوم، أي كنت أعلم هذا اليوم وأنه سيقع، وأن النبي ﷺ سيصق وإنما قال ذلك، ولم يقل هذا لتبشيره على أن مثل هذا اليوم يستحق أن يكون بعيداً عن الإنسان والله تعالى أعلم.  
وقوله: قد بلغ من شأنك أن تؤذي، هو سكوت الباء خطاب المرأة ثم الحديث المتقدم فيه ذكر بعض مقدمات الاعتزال، وما كان قبله، وفي هذا الحديث ما جرى في أول يوم من أيام الاعتزال، وأما قوله في آخر هذا الحديث فقلت: يا رسول الله! إنما كنت في العرفة تسعة وعشرين، فكان هذا القول بعد بروله من العرفة عند تمام مدة الاعتزال ووقع في الحديث سهواً من بعض الرواة في غير موضعه، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: في مشربه هو بفتح الراء وبضمها بمعنى العرفة العليا، وقال ابن قتيبة: هي =

غُلَامٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَّةٍ الْمَشْرُبَةِ، مُدَلِّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْحَدِرُ، فَنَادَيْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي.

فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَاللَّهِ! لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقُهُ، \*\* فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ فَجَلَسْتُ، فَأَدْنَى إِلَيْهِ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَنَظَرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ نَحْوِ الصَّاعِ، وَمِثْلُهَا قَرْطًا \*\* فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ، قَالَ: "مَا يُنْكِيكَ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ!" قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا

قوله: "هو في المشربة" هي بفتح الراء وضمها. قوله: فإذا أرى رباح ' هو بفتح الراء وبالياء الموحدة.

قوله: "قاعداً على أسكفة المشربة" هي بضم الهمزة والكاف وتشديد الفاء وهي عتبة الباب السفلى.

قوله: "على نقير من خشب" هو نون مفتوحة، ثم قاف مكسورة، وهذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ، وذكر القاضي أنه بالفاء بدل النون، وهو فقير بمعنى معقور، مأخوذ من فقار الظهر، وهو جذع فيه درج.

قوله: "وإذا أفق معلق" هو بفتح الهمزة وكسر الفاء، وهو الجلد الذي لم يتم دباغته، وجمعه "أفق" بفتحها كأديم وأدم، وقد أفق أديمه بفتحها يأفقه بكسر الفاء.

= كالصفة بين يدي الغرفة، وقال الداودي: هي العرفة الصغيرة، وقال ابن بطال: المشربة الخزانة التي يكون فيها طعامه وشرابه، وقيل لها مشربة فيما أرى؛ لأنها كانوا يخزنون فيها شراهم، كذا في عمدة القاري (٦: ١٣٧) وذكر في مجمع البحار أن المشربة بمعنى الخزانة مفتوحة الراء فقط، وأما معنى الغرفة فتفتح راءها وتضم. (تكملة فتح الملهم: ١٨٠/١) \*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أن ارقه" أمر من الرقي بمعنى الصعود، والهاء إما للوقوف وإما للضمير العائد إلى الجذع. (تكملة فتح الملهم: ١٨١/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: قرط القرط بفتحين ورق شجر يقال له السلم، قال أبو حنيفة: القرط أجود ما يدبغ به الألب (يعني الخلود) في أرض العرب، وهي تدبغ بورقه وثمره. (تكملة فتح الملهم: ١٨٢/١)

أَرَى، وَذَلِكَ قَيْصَرٌ وَكَشَرَى فِي الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَوْتُهُ، وَهَذِهِ حِزْرَانَتُكَ. فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْحَطَّابِ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟" قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَمًا تَكَلَّمْتُ - وَأَحْمَدُ اللَّهَ - بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، آيَةُ التَّخْيِيرِ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ﴾ (التَّحْرِيم: ٥) ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ نَعَدُ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التَّحْرِيم: ٤) وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَا عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَطَلَقْتَهُنَّ؟ قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرَهُمْ أَنَّكَ لَمْ تُطَلِّقْهُنَّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ" فَلَمْ أَزَلْ أَحْدِثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى كَثُرَ فَضْحِكُكَ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ تَعْرًا، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلْتُ أَتَشَبُّهُ بِالْجَذَعِ وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ. قَالَ: "إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ" فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَتَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ مُرٌّ مِنَ الْآمَنِ أَوْ الْخَوْفُ أَدَاعَوْهُ بِهَا وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النِّسَاء: ٨٣) فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ\* ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ

قوله: 'حتى تحسر العصب عن وجهه' أي زال وانكشف. قوله: 'وحتى كثر فضحك' هو بفتح الشين المعجمة المخففة، أي أبدى سناحه تبسماً، ويقال أيضاً في الغضب: كثر وبسم واتسم وافتر كنه بمعنى واحد، فإن زاد قيل: فقهه وزهدك وكررك. قوله: 'أتشبت بالجدع' هو بالناء المثلثة في آخره أي استمسك.

\* قوله: 'استنبطت ذلك الأمر' استخرجت علمه الخفي بما فعلت حتى علمت أنه لم يطلق، والله تعالى أعلم.

الله عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ.\*\*

٣٦٩٠ (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ قَالَ: مَكُنْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ، فَكُنَّا بِنَعْصِرِ الطَّرِيقِ، عَدَلَّ\* إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَرْوَاجِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ - قَالَ - فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ! إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتُ\* أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبِرْتُكَ.

قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ! إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ أَتَمِرُهُ، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا؟ وَمَا تَكَلَّفُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَ يَوْمُهُ غَضَبًا، قَالَ عُمَرُ: فَاتَّخِذْ\* رِدَائِي ثُمَّ أَخْرِجْ مَكَانِي، حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا

قوله: 'فبينما أنا في أمر أتتمره' معناه 'أشاور فيه نفسي وأفكر، ومعنى ييسما وييسا، أي بين أوقات التماري، وكذا ما أشبهه وسق ييسا. قوله: 'حتى أدخل على حفصة' هو ففتح اللام.

\* قوله. "عبد إلى الأراك" ففتح الألف شحر معروف.

\* قوله: "ما صئت" هو بالخطاب، وقوله: 'فسي' بصيغة الأمر. \* قوله: 'فذد رداي ثم أخرج' هو بمعنى الماضي وصيغة المضارع لاستحضار الحال الماضية، وكذا الحال فيما سيحيي من قوله ثم أحد ثوبي وأخرج.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ما تقرر في موضعه أنه لا تراحم في أسباب النزول، فيمكن أن يكون لهذه الآية سببان، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن الله تعالى ذكر في الآية أمرين: أمرا من الأمن، وأمرا من الخوف، فلعل الأول سببه ما ذكره عمر رضي الله عنه في حديث الباب، فإن حرم الطلاق كان في حالة الأمن، والثاني سببه ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٨٤-١٨٥)



يَا بُنَيَّةُ! إِنَّكَ لَتَرَا جِيعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمُهُ غَضْبَانَ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَاللَّهِ! إِنَّا لَنَرَا جِيعَهُ، فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أُحَذِّرُكَ عِقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ، يَا بُنَيَّةُ! لَا يَغُرَّنَكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، لِقَرَاتِي مِنْهَا، فَكَلَّمْتُهَا، فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ: فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي\*\* عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أُجِدُّ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا، وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ، وَنَحْنُ حِينَئِذٍ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ عَسَّانَ، ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَدُقُ الْبَابَ، وَقَالَ: افْتَحْ، افْتَحْ. فَقُلْتُ جَاءَ الْعَسَّانِيُّ؟\*\* فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ، ثُمَّ أَخَذْتُ ثَوْبِي فَأَخْرَجْتُ، حَتَّى جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلِهَا، وَعُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ

قوله: 'وكان لي صاحب من الأنصار' إذا غابت أي بالخبر وإذا غاب كنت أنا آتيه بالخبر في هذا استحباب حضور مجالس العلم واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه.

قوله: 'من ملوك عسسان' الأشهر ترك صرف 'عسسان'، وقيل: يصرف، وسبق إيضاحه في أول الكتاب.

قوله: 'فقلت جاء عسائي' فقد أسد من ذلك اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال رسول الله ﷺ، والقلق التام لما يقلقه أو يغضبه.

قوله: 'رغم أنف حفصة' هو نفتح العين وكسرها، يقال: رغم يرغم رَغْمًا ورَغْمًا ورَغْمًا بفتح الراء وضمها وكسرها، أي لصق بالرغام وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل في كل من عجز عن الانتصاف، وفي الدل والانقياد كرهاً. قوله: 'وأخذ ثوبي فأخرج حتى جئت' فيه استحباب التحمل بالثوب والعمامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: كسرتني عن بعض ما أجد أي أخذتني بلسانها أخذاً دفعني عن مقصدي وكلامي. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨٧)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'جاء عسائي' وقد سماه في رواية ابن سعد: احارث بن أبي شمر. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨٨)

عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ. فَأُذِنَ لِي.

قَالَ عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشْوُهَا لَيْفٌ، وَإِنَّ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرَطًا مَضْبُورًا. وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ \* مُعَلَّقَةٌ، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَيْتُ، فَقَالَ "مَا يُنْكِيكَ؟" فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ كِسْرَى وَفَيْصَرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟".

٣٦٩١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: عَنْ عُثَيْدِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، كُنَحُوا حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرَاتَيْنِ؟ قَالَ: حَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَزَادَ فِيهِ: فَأَتَيْتُ الْحَجَرَ فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ، وَزَادَ أَيْضًا:

شرح الغريب: قوله: في مشرة له يرتقى إليها بعجلها' وقع في بعض النسخ "بعجلها"، وفي بعضها 'بعجلتها'، وفي بعضها 'بعجلة' وكله صحيح، والآخرة أجود، قال ابن قتيبة وغيره: هي درجة من النخل كما قال في الرواية السابقة جدد.

قوله: 'وإد عند رجليه قرطاً مضبوراً' وقع في بعض الأصول "مضبوراً" بالضاد المعجمة وفي بعضها بالمهمله، وكلاهما صحيح أي مجموعاً.

قوله: "وعند رأسه أهباء معلقة" يفتح الهزلة واهاء وبضمهما لغتان مشهورتان جمع إهاب، وهو الجلد قبل الدباغ على قول الأكثرين. وقيل: الجلد مطلقاً، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة.

قوله: 'فرأيت أثر حصير في جنب رسول الله ﷺ فبكيت، فقال: ما ينكيك؟' قلت: يا رسول الله إن كسرى وفيسر فيما هما فيه وأنت رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: 'ما ترضى أن يكون هما الدنيا ولك الآخرة؟' هكذا هو في الأصول "ولك الآخرة"، وفي بعضها "لهم الدنيا"، وفي أكثرها "لهما" بالثنية، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع "لهم الدنيا ولها الآخرة" وكله صحيح.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: "أهأ" بفتحين أو بضمين، جمع الإهاب وهو الجلد قبل الدباغ. (تكملة فتح الملهم: ١٨٩/١)

وَكَانَ آلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا، فَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ.

معنى الإيلاء لغة وشرعا. قوله: 'وكان آلى منهن شهر' هو بمد الهمة وفتح اللام ومعناه: حلف لا يدخل عليهن شهراً، وليس هو من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء، ولا له حكمه، وأصل الإيلاء في اللغة: احلف على الشيء، يقال منه: آلى يؤلي إيلاء وتآلى تآلياً واثتلى اثتلاء، وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالخلف على الامتنع من وطء الروحة، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالروحة من ترك جماع، أو كلام أو إنفاق.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً ولا كفاية ولا مطالبة، ثم اختلفوا في تقدير مدته. فقال علماء الحجاز ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم: المؤلي من حلف على أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة فليس بمؤل. وقال الكوفيون: هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر، وشد ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخري فقالوا: إذا حلف لا يجامعها يوماً أو أقل ثم تركها حتى مصت أربعة أشهر فهو مؤل. وعن ابن عمر أن كل من وقت في عيته وقتاً، وإن طالت مدته فليس بمؤل، وإنما المؤلي من حلف على الأبد.

بيان حكم الإيلاء عند أهل العلم: قال: ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر. ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء مدة سقط الإيلاء، فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر، فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وقال علماء الحجاز ومصر وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر كنهم يقال للزوج: إما أن تجامع، وإما أن تطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعي وأصحابه.\*\* وعن مالك رواية كقول الكوفيين، ولشافعي قول أنه لا يطلق القاضي عليه، بل يحجر على الجماع أو الطلاق، ويعزر على ذلك إن امتنع. واختلف الكوفيون: هل يقع طلاق رجعي أم نائس؟ فأما الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعياً، إلا أن مالكا يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في العدة. قال القاضي عياض: ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك، ولو مضت ثلاثة أقراء في الأشهر الأربعة فقال جابر بن ريد: إذا طلق انقضت عدتها بتلك الأقراء، وقال الجمهور: يجب استئناف العدة، وحتفوا =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: واستدلوا بقوله تعالى. ﴿لَا تَدْرِي يَأْتِيكَ مِنْ سَابِقِهَا تَرْجُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ أَتَى اللَّهُ غُفُورًا رَجِيمًا﴾ وَإِنْ عَرِمُوا طَلَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ (البقرة: ٢٢٧، ٢٢٦) فإنه قد ذكر عزم انطلاق بعد التريض، فدل على أن التريض لا يقع بمجرده طلاق وإنما ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو حنيفة من صريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: "إن العتي الجماع وعزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر" راجع جامع مسانيد الإمام (٢: ١٤٦) وروى مثله عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وريد بن ثابت رضي الله عنه. راجع للتفصيل إعلاء السس (١١: ١٥١). (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٩٠)

٣٦٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُجَيْنٍ وَهُوَ مَوْلَى \*\* الْعَبَّاسِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ تَطَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا، حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَقَالَ: أَذْرِكُنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبَ عَيْنِي، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرَاتَيْنِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ.

٣٦٩٣- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ \*\* بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَرَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ

= في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون يمينه في حال العضب ومع قصد الصرر؟ فقال جمهورهم: لا يشترط بل يكون مؤلماً في كل حال، وقال مالك والأوراعي: لا يكون مؤلماً إذا حلف بمصلحة ولده لفظامه. وعن علي وابن عباس ؓ أنه لا يكون مؤلماً إلا إذا حلف على وجه الغضب.

قوله: 'حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد سمع عبيد بن حنين مولى العباس'.

الرد على سفيان في قوله: (مولى العباس): هكذا هو في جميع النسخ مولى العباس قالوا: وهذا قول سفيان بن عيينة. قال البخاري: لا يصح قول ابن عيينة هذا. وقال مالك: هو مولى آل زيد بن الخطاب. وقال محمد بن جعفر بن أبي كثير: هو مولى بني رريق. قال القاضي وغيره: الصحيح عند الحفاظ وغيرهم في هذا قول مالك. قوله في هذه الرواية: 'كنت أريد أن أسأل عمر عن مرأتين تطاهرتا على عهد رسول الله ﷺ' هكذا هو في جميع النسخ 'على عهد' قال القاضي: إنما قال: 'على عهده' توقيفاً هما، والمراد: تطاهرتا عليه في عهده كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَطَهَّرَا عَلَيْهِ﴾ وقد صرح في سائر الروايات بأنهما تطاهرتا على رسول الله ﷺ.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: "وهو مولى العباس" هكذا في جميع النسخ: "مولى العباس"! والصحيح أنه مولى لزيد بن الخطاب، قال البخاري في التاريخ الكبير (٥: ٤٤٦ رقم: ١٤٥١): "وقال ابن عيينة: مولى آل عباس، ولا يصح حديثه في أهل المدينة". (تكملة فتح الملهم: ١٩٠/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور' هو القرشي النوفلي التابعي الثقة روى له الجماعة، وليس له عن ابن عباس غير هذا الحديث، كما في عمدة القاري (١-٤٩٦). (تكملة فتح الملهم: ١٩١/١)

عُمَرَ عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحریم: ٤)، حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَاجَّجَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِيَعُضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَتَبَرَّرَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرَأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ الزَّهْرِيُّ: كَرِهَ، وَاللَّهُ! مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْهُ - قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ.

قَالَ: كُنَّا، مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَنَزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، بِالْعَوَالِي، \*\* فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأُكْرِتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ! إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَأَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيَغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ وَلَا يَغُرَّنِكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ - يُرِيدُ عَائِشَةَ -، قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا نَتَنَاقَشُ النُّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَآتِيهِ

قوله: فسكت على يديه فتوضأ" فيه جوار الاستعانة في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب، وهو أنه إن كانت لعذر فلا بأس بها، وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى، ولا يقال: مكروهة على الصحيح. شرح الغريب: قوله: 'ولا يعرفك أن كانت جارتك هي أوسم' قوله: "أن كانت" بفتح الهمزة، والمراد بالجاراة هنا: الصرة، وأوسم: أحسن وأجمل، والوسامة الجمال. قوله: "عسا نعل خيل هو بضم التاء.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'بالعوالي' جمع عابية وهي قرى قرب المدينة مما يلي المشرق، وكانت منازل الأوس. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/١)

بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ غَسَّانَ تَنْعِلُ\*\* الْخَيْلَ لِتَغْزُونََا.

فَنَزَلَ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَى يَتَابِي، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطَلَقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: لَا أَدْرِي، هَا هُوَ ذَا مُعْتَرِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدٌ. فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ. فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتْ، فَاِنْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمَنِيرِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ.

فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ\* لَهُ فَصَمَتْ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ، فَقَدْ أَدِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَمِعْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ. فَقُلْتُ: أَطَلَقْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: "لَا" فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ لَوْ رَأَيْتَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكُنَّا، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى امْرَأَتِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ! إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ

قوله: 'مكي' على رمل حصير' هو بفتح الراء وإسكان الميم، وفي غير هذه الرواية "رمل" كسر الراء يقال: رملت الحصير وأرمنتها إذا سحقتها.

\* قوله: 'فمن: قد ذكرنت له فصمت' كأنه أخذ ذلك من دلالة الحال حيث سكت العلام فصار سكوته دليلاً على أنه ﷺ ما أدن لعمر فلا يباي ما تقدم أن العلام لم يقل شيئاً، والله تعالى أعم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'نعل لحين' هو بضم التاء، يعني يجعلون لحيوهم نعلًا لتغزونا، والمراد التهيؤ للقتال. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/١)

أَنْ يَعْضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكْتَ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَعْرِفُكَ أَنْ كَانَتْ حَارِثُثُ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ: أَسْتَأْنِسُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَعَمْ" فَجَسَّسْتُ. فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَاءَ ثَلَاثَةٍ. فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَى فَارِسٍ وَالرُّومِ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى حَالِسًا ثُمَّ قَالَ أَفِي شَكِّ أَنتِ؟ يَا ابْنَ الْحَطَّابِ! أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرْ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرٌ مِنْ شِدَّةِ مُوَحَّدِيهِ عَلَيْهِنَّ حَتَّى عَائِثَةُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٣٦٩٤ - (٦) قال الزَّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بَدَأَ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا. \*\* وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ، أَعْدَهْنَّ. قَالَ: "إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ" \*\* ثُمَّ قَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنِّي دَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعَجِبِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ". ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلْ لَأَرْوَحَكُمُ﴾ (الأحزاب: ٢٨) حَتَّى نَلْفَ ﴿أَحْرَ عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٢٩). قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ، وَاللَّهِ أَنَّ أَتَوَيْ لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَ بِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيْ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ.

قوله ﷺ: أَوَيْتُ فَمَا عَجِبَ هُمْ ضَرْبَهُ فِي حَيَاةِ نِسَاءٍ" قال القاضي عياض: هذا مما يحتج به من بعض الفقهاء على العتيق، ما في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من صيحات الدنيا، يموت من الآخرة مما كان مدحراً له لو لم يتعجبه. قال: وقد يتأوه الآخرون بأن المراد أن حفظ الكفر هو ما يملوه من نعيم الدنيا ولا حظ لهم في الآخرة، والله أعلم. قوله: من سدة ما حسبه أي اعصب. قوله ﷺ: إن شهر تسع وعشرون أي هذا الشهر.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: "لَا يَدْخُلُ عَسَى سَهْبًا" تقدم رواية سمك أن عمر بن الخطاب ذكره ﷺ بذلك، ولا منافاه بينهما؛ لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند برونه من المعرفة، وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عبيها، فكأنهما تواردا على ذلك. (تكملة فتح الملهم. ١٩٥١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: إن شهر يكون تسعة عشر فإن الحافظ. وفيه تقوية لقول من قال: إن =

قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرْ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ "إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَتِّتًا".  
قَالَ قَتَادَةُ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ قَالَ: مَالَتْ قُلُوبُكُمَا.

فوائد أحاديث الباب: وفي هذه الأحاديث حواز احتجاج الإمام والقاضي ونحوهما في بعض الأوقات لحاجتهم المهمة، وفيها: أن احاجب إذا علم مع الإذن بسكون المحجوب لم يأذن، والغالب من عادة النبي ﷺ أنه كان لا يتحد حاجباً، واتخذ في هذا اليوم للحاجة، وفيه: وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإن علم أنه وحده؛ لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها، وفيه: تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن، وفيه: أنه لا فرق بين الرجل الخليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان، وفيه: تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً أو بنتاً مروجة؛ لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أدا ستيهما ووجأ كل واحد منهما بنته، وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من التقليل من الدنيا، والزهادة فيها، وفيه: حوار سكنى الغرفة ذات الدرج، واتحاد الحرابة لأثاث البيت.

وفيه: ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم، وتناوهم فيه، وفيه: حوار قبول خير الواحد؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصاري، ويأخذ الأنصاري عنه، وفيه: أحد العزم عن كاد عنده، وإن كان الآخذ أفضل من المأخوذ منه كما أخذ عمر عن هذا الأنصاري، وفيه: أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً، وأراد إزالته هم وموانسته مما يشرح صدره، ويكشف هم، ينبغي له أن يستأذنه في ذلك، كما قال عمر رضي الله عنه: استأس يا رسول الله، ولأنه قد يأتي من الكلام بما لا يوافق صاحبه فيريده هماً، وربما أخرجته، وربما تكلم بما لا يرتضيه، وهذا من الآداب المهمة، وفيه: توقيف الكبار وخدمتهم وهيتهم، كما فعل ابن عباس مع عمر.

وفيه: الخطاب بالألفاظ الحميلة كقوله: أن كانت جارتك ولم يقل صرتك والعرب تستعمل هذا في لفظ الصرة من الكراهة، وفيه: حوار قرع باب غيره للاستئذان، وشدة الفزع للأمور المهمة، وفيه: حواز نصر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه، وما فيه إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك، وقد كره السلف فضول النظر، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك، وشك فيها، وفيه: أن لزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر إذا جرى منها سبب يقتضيه، وفيه: حوار قوله لعيره: رعم أفقه، إذا أساء كقول عمر: "رعم ألف حفصة" وبه قال عمر بن عبد العزيز وآخرون، وكرهه مالك، وفيه: فضية عائشة للابتداء بها في التحجير، وفي الدحول بعد انقضاء الشهر، وفيه غير ذلك، والله أعلم.

- يميحه ﷺ اتفق أنها كانت في أول الشهر، ولقد اقتصر على تسعة وعشرين، وإلا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا ثلاثين" قلت: وهو مذهب الحنفية كما في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ١٨٤/١)



## ٦ - باب المطلقة البائن لا نفقة لها

٣٦٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ\*\* بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ"، فَأَمَرَهَا

## ٦ - باب المطلقة البائن لا نفقة لها

ضبط الكنية والاسم فيه حديث فاطمة\*\* بنت قيس: "أنا عمرو بن حفص صمها"، هكذا قاله الجمهور أنه أبو عمرو بن حفص، وقيل: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو حفص بن المعيرة، واحتتموا في اسمه والأكثر على أن اسمه عبد الحميد. وقال السائي: اسمه أحمد. وقال آخرون: اسمه كتيبة.

وقوله: "أنا صمها" هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً أو البتة أو آخر ثلاث تطليقات. وجاء في آخر صحيح مسلم في حديث الحساسة ما يوهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليست هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم أو مؤولة، وسوضحها في موضعها، إن شاء الله تعالى. وأما قوله في رواية: "أنا طلقها ثلاثاً"، وفي رواية: "أنا طلقها البتة"، وفي رواية: "طلقها آخر ثلاث تطليقات"، وفي رواية: "طلقها طلقاً كانت نقيت من طلاقها"، وفي رواية: "طلقها" ولم يذكر عدداً ولا غيره.

التوفيق بين الروايات: فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا صلتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روي أنه طلقها مطلقاً، أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر. ومن روي البتة، فمراده طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث، ومن روي ثلاثاً أراد تمام الثلاث.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'أُرسِلَ إليها وكيه' وهو الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة. (تكملة فتح الملهم: ١٩٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: هي القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق ليريد بن معاوية، يقال: إنها كانت أكبر منه عشر سنين، وكانت من المهاجرات الأول، وكانت ذات جمال وعقل وكمال، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وخطبوا، خطبتهم المأثورة، وقال الزبير: وكانت امرأة بجودا، يعني نبيلة، قال أبو عمر: روى عنها الشعبي وأبو سلمة، كذا في عمدة القاري (٩: ٦١٨). (تكملة فتح الملهم: ١٩٧/١، ١٩٧)

أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: "تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي". قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ، أَنْ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ" فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَنْكِحِي أُسَامَةَ" فَنَكَحَتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطَتْ. \*\*

قوله ﷺ: "ليس لك عليه نفقة" وفي رواية: "لا نفقة لك ولا سكى" وفي رواية: "لا نفقة من غير ذكر السكى".  
مذاهب أهل العلم في وجوب سكى ونفقة المطلقة البائن الحائل على الزوج: واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكى أم لا؟ \*\* فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون: لها السكى والنفقة. وقال ابن عباس وأحمد: لا سكى لها ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وآخرون: نجح لها السكى ولا نفقة لها. واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) فهذا أمر بالسكى، وأما النفقة فلائها محسوسة عليه، وقد قال عمر ﷺ: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة جهلت أو نسيت.  
قال العلماء: الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكى، قال الدارقطني: قوله "وسنة نبينا" هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات، \*\* واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكى بحديث فاطمة بنت قيس، واحتج من -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فاعتبطت به' على البناء لمفعول، يعني صارت مغبوبة تغتبطها النساء لحظ كان لها من أسامة ﷺ، وقيل: هو بالبناء للمعروف بمعنى المسرة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/١)  
\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال أبو حنيفة وأصحابه: لها النفقة والسكى على كل حال، سواء كانت حاملاً أو غير حامل، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وه قال حماد وشريح والشمعي والثوري وابن شيرمة والحسن بن صالح وعثمان بن عيسى، وهو رواية عن ابن أبي ليلى. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/١)  
\*\* قال في تكملة فتح الملهم: سيأتي عند المصنف في حديث الباب من طريق أبي أحمد (وهو الزبير) عن عمار بن رريق عن أبي إسحاق أن عمر بن الخطاب ﷺ قال بعد سماع حديث فاطمة: "لا تترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندرى لعبها حفظت أو نسيت لها السكى والنفقة" فقد صرح فيه عمر ﷺ بأن قصة فاطمة معارضة بالكتاب والسنة جميعاً، وحكم الكتاب والسنة في المبتوتة أن لها السكى والنفقة، وقد تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي "السنة كذا" في قوة الحديث المرفوع، فلو لم تكن عند عمر سنة مرفوعة في هذا الباب لما رد حديث فاطمة.

واعترض عليه البيهقي بأن يحيى بن آدم قد رواه عن عمار بن رزيق ولم يقل فيه 'وسنة نبينا' وإنما هو تفرد من أبي أحمد الزبير، ويحيى بن آدم أحفظ منه، وأجاب عنه المارديني بأنه لا تعارض بين رواية يحيى بن آدم والزبير، -

= أوجب السكني دون النفقة بوجوب السكني بظاهر قوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ﴾ ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَنُفِقُوا عَنْهُنَّ حَتَّى يَضَعُوا حَمْلَهُنَّ﴾ فمفهومه: أنه إذا لم يكن حوامل لا يتفق عليهن، \*\* وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لسة واستطالت على أحمائها فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم، وقيل: لأنها حامت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم من قولها: أخاف أن يقتحم علي ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها، والله أعلم. \*\*

وأما البائن الحامل: فتجب لها السكني والنفقة. وأما الرجعية: فتجبان لها بالإجماع. وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عندنا وجوب السكني لها، فلو كانت حاملاً، فالمشهور أنه لا نفقة، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: تحب وهو غلط، والله أعلم.

قوله: "لطفتها لئلا، وهو عائب فأرسل إليها وكيله سعيير فسحطته .

فقه الحديث: فيه أن الطلاق يقع في عيبة المرأة وجواز الوكالة في أداء الحقوق، وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين، وقوله "وكيله" مرفوع، هو المرسل.

قوله: "فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: بنت امرأة بعثها أصحابي .

أقوال العلماء في نسب أم شريك واسمها. قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية، وقيل: إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر لكتاب في حديث الحساسة أنها أنصارية واسمها غُرَيَّة، وقيل غُرَيَّة بعين معجمة مضمومة، ثم راي فيهما وهي بنت دودان بن عوف بن عمرو بن عامر بن رواحة بن حجير بن عبد ابن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، وقيل: في نسبها غير هذا، قيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وقيل: غيرها.

= فإن الزبيري لم يخالفه، وإنما أراد زيادة لم يذكرها يحيى، والزبيري إمام حافظ قال فيه محمد بن بشار: ما رأيت رجلاً أحفظ من الزبيري، فهذه زيادة من ثقة فوجب أن تقبل.

ثم إن الزبيري لم يتفرد بهذه الزيادة، فإن له شواهد ومتابعات تالية. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٥/١-٢٠٦)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما الشافعي ومالك رحمهما الله فاستدلوا بقول الله عز وجل: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضْرُوهُنَّ لِنُصْبِقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَنُفِقُوا عَنْهُنَّ حَتَّى يَضَعُوا حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦) فإنه سبحانه وتعالى جعل لها السكني مطلقاً، وقيد وجوب النفقة بأن تكون حاملاً، والمفهوم حجة

عند الشافعي، فظهر أنه لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٢/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. وأما فاطمة بنت قيس رحمها الله فالتدو وتطيل لسانها على أحمائها، فأخرجها النبي ﷺ عملاً من بيت زوجها بكونه في مكان وحش، وكانت تبدو وتطيل لسانها على أحمائها، فأخرجها النبي ﷺ عملاً بقوله تعالى ﴿وَلَا تَخْرُجَنَّ وَلَا تَتَرَجَّزْنَ﴾ لأن يأتي بفحشة مُبْنِيَّة وقد روي عن ابن عباس في تفسير الفاحشة أنه قال: =

وجه أمر النبي ﷺ فاطمة بالخروج من بيت أم شريك والاعتداد في بيت ابن أم مكتوم: ومعنى هذا الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك، ويكثر التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الاعتداد عندها حرجاً من حيث إنه يلزمها التحفظ من نظره وإليها ونظرها إليهم وانكشاف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دحوهم وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم؛ لأنه لا يبصرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

الرد على من يقول بجواز نظر الأجنبية إلى الأجنبي. وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي، بخلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْصُوا مِنْ أَنْصَرِهِمْ﴾ (النور: ٣٠) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْصُوا مِنْ أَنْصَرِهِنَّ﴾ (النور: ٣١) ولأن الفتنة مشتركة، وكما يخاف الافتتان بها تخاف الافتتان به، ويدل عليه من السنة حديث نهال مولى أم سلمة عن أم سلمة: 'أما كانت هي وميمونة عند النبي ﷺ فدخل بن أم مكتوم فقال النبي ﷺ: احتجنا منه"، فقالتا: إنه أعمى لا يبصر، فقال النبي ﷺ: أفعميا وان أتما فليس تنصراه؛ وهذا الحديث حديث حسن، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، قال الترمذي: هو حديث حسن، ولا ينتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة.

وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظره غيرها، وهي مأمورة بغض بصرها فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكثها في بيت أم شريك. قوله ﷺ: "فإذا حسيت فأديبي" هو تمدد اهزمة، أي أعلميني، وفيه حوار التعريض بحطة الناس، وهو الصحيح عندنا. قوله ﷺ: "أما أبو الخهم فلا يصح اعصا عن عاتقه"، فيه تأويلان مشهوران: أحدهما: أنه كثير الأسفار، والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، وهذا أصح، بدليل الرواية التي ذكرها مسم بعد هذه أنه ضارب للنساء.

= هو أن تبدو على أهله، كما أخرج عنه عبد الرزاق (كتاب النكاح باب إلا أن يأتين بفاحشة ٦: ٣٢٣ رقم: ١١٠٢٢)

وأما النفقة فقد ورد في حديث الباب أن وكيل زوجها أرسل إليها بنفقة شعر، ولكنها تقالته، فيمكن أن يكون رسول الله ﷺ معها من الريادة عليها، فعزمت أن المبتوتة لا تستحق النفقة، وإنما أنكر عمر عليها هذا الزعم، ويحتمل أيضا أنها لما انتقلت من بيت زوجها منعت من النفقة أيضا؛ لأن النفقة جزاء الاحتباس وقد فات. والله سبحانه أعلم، ثم رأيت الحصاص رحمه الله قد أول حديث فاطمة بعين ما ذكرت، فقال: "فلما كان سبب النفقة من جهتها كانت بمنزلة لناشزة، فسقطت نفقتها وسكنها جميعا" راجع أحكام القرآن (٣: ٥٦٨) من سورة الطلاق. (تكلمة فتح الملهم: ٢٠٧/١)

فقه الحديث: وفيه دليل على جوار ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب الصبيحة، ولا يكون هذا من العيبة المحرمة، بل من الصبيحة الواجبة. وقد قرأ العلماء: أن العيبة تناح في ستة مواضع. أحدها: الاستنصاح، وذكرتها بدلائلها في كتاب "الأدكار" ثم في رياض الصالحين.

'واعلم أن أبا الجهم" هذا نفتح الجيم مكر وهو أبو الجهم المذكور في حديث الأسجانية، وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم، وفي المرور بين يدي المصلي، فإن ذاك صم الجيم مصغر، وقد أوضحتهما باسميهما وبسببهما ووصفیهما في باب التيمم، ثم في باب المرور بين يدي المصلي، وذكرنا أن أبا الجهم هذا هو ابن حديفة القرشي العدوي. قال القاضي: وذكره الناس كلهم، ولم يسموه في الرواية إلا يحيى الأندلسي أحد رواة الموطأ فقال: أبو جهم بن هشام، قال: وهو غلط، ولا يعرف في صحابة أحد يقال له أبو جهم بن هشام، قال: ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيرهم.

قوله ﷺ: "فلا يصنع العصا عن عاتقه" العاتق: هو ما بين العنق والسكر، وفي هذا استعمال المحرز، وجوار إطلاق مثل هذه العبارة في قوله ﷺ: "لا يصنع العصا عن عاتقه" وفي معاوية "نه صنعوا" لا مانع مع العلم بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر، وأن أبا الجهم كان يصنع العصا عن عاتقه في حال نومه وأكبه وغيرهما، ولكن لما كان كثير احمل لعصا، وكان معاوية قبيل المال حداً جار إطلاق هذا اللفظ عليهما محرزاً، ففي هذا حوار استعمال منه في نحو هذا، وقد نص عليه أصحابنا وقد أوضحته في آخر كتاب "الأدكار".

قوله ﷺ: "وإن معاوية فصعبوك هو بصم الصاد، وفي هذا حوار ذكره في الصبيحة، كما سبق في ذكر أبي جهم. قولها: 'فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبو الجهم حصري هذا تصريح بأن معاوية الخاطب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب، وقيل: إنه معاوية آخر وهذا غلط صريح سهل عليه؛ لثلاث يترتب، وقد أوضحته في "تهذيب الأسماء واللغات" في ترجمة معاوية، والله أعلم.

قوله ﷺ: "يكحي أسامة بن زيد فكرهته ثم قال: يكحي أسامة فكبحه فجعل الله فيه حيراً واعتصب" فقولها: 'اعتبطت' هو بفتح التاء والداء، وفي بعض النسخ 'اعتبطت' به' ولم تقع لفظة 'به' في أكثر النسخ.

معنى الغبطة: قال أهل اللغة: العطية أن يتمنى مثل حال المعطوط من غير إرادة رواها عنه، وليس هو بحسد، أقول: منه غبطته بما نال أعبطه بكسر الباء عبطاً وعطية فاغتبط هو كسمعته فامتنع، وحسنه فاحتسب، وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة فلما علمه من ديه وفصه، وحسن طرائفه، وكرم شمائله، فصحبها بذلك، فكرهته لكونه مولى ولكونه كان أسود حداً، فكرر عليها النبي ﷺ الخث على رواجه ما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك وهذا قالت: فجعل الله لي فيه حيراً، واعتبطت، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الرواية التي بعد هذا: 'طاعة الله وطاعة رسوله حير لك'.

٣٦٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ.  
وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ  
أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً  
دُونَ، \*\* فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي  
يُضْلِحُنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:  
"لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سَكُنِي".

٣٦٩٧- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ  
أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَأَخْبَرْتَنِي، أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ  
عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَانْتَقِلِي،  
فَاذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ".

٣٦٩٨- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ  
يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أُخْتُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ  
أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ:  
لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ، فَانْطَلِقِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ،  
فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ،

قوله: "حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري" كليهما هو القاري تشديد الباء، سبق بيانه مرات، وهكذا وقع في  
النسخ كليهما، وهو صحيح، وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح.

قوله: 'وكان أنفق عليها نفقة دون' هكذا هو في النسخ "نفقة دون" بإضافة نفقة إلى دون، قال أهل اللغة: الدون:  
الرديء الحقير، قال الجوهري: ولا يشتق منه فعل، قال: وبعضهم يقول منه: دان يدون دونًا، وأدين إدانة.  
قوله ﷺ: 'تضعير ثيابك عنده' وفي الرواية الأخرى: 'فإياك إذا وضعت حمارك م يرك' هذه الرواية مفسرة  
للأولى، ومعناه لا تحافين من رؤية رجل إليك.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نفقة دون" كذا روي بالإضافة، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة،  
والدون: الرديء الحقير. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٨/١)

وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا: "أَنْ لَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكَ"، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا "أَنْ أُمِّ شَرِيكِ يَأْتِيهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَاَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ حِمَارَكَ، لَمْ يَرْكِ" فَاَنْطَلَقَتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَكَّحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ.

٣٦٩٩- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا. قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَتُبْغِي التَّفَقَّةَ، وَاقْتَصَوُا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو 'لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكَ'.

٣٧٠٠- (٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَائِشَةَ أَكْثَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٣٧٠١- (٧) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَكْثَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ.

٣٧٠٢- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ

قوله ﷺ: 'لَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكَ' هو من التعريض بالخطئة، وهو حائر في عدة الوفاة، وكذا عدة البائن بالثلاث، وفيه قول ضعيف في عدة البائن، والصواب الأول لهذا الحديث.  
قوله: 'كُتِبَ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا' الكتاب هنا مصدر لكتبت.

ابن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها، وأمر لها الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة فقالا لها: والله! ما لك نفقة إلا أن تكوني حاملاً، فأنت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال "لا نفقة لك" فاستأذنته في الانتقال فأذن لها، فقالت: أين؟ يا رسول الله! قال: "إلى ابن أم مكتوم" وكان أعمى، تضع يابها عنده ولا يراها، فلما مضت عدتها أنكحها النبي ﷺ أسامة بن زيد. فأرسل إليها مروان قيصه بن ذؤيب يسألها عن الحديث، فحدثته به، فقال مروان: إن لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها؛ \*\* فقالت فاطمة، حين بلغها قول مروان: قبيي وبينكم القرآن. قال الله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ﴾ (الطلاق: ١) الآية. قالت: هذا لمن كانت له مراجعة، فأمر يحدث بعد الثلاث فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً؟ فعلام تحبسونها؟

٣٧٠٣ - (٩) وحدثني زهير بن حرب: حدثنا هشيم: أخبرنا سيار وحصين ومغيرة وأشعث ومحمّد وإسماعيل بن أبي خالد وداود، قال داود: حدثنا كلهم عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة بنت قيس، فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها، فقالت: طلقها زوجها

قوله: "فاستأذنته في الانتقال فإذن لها" هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر وهو البذاءة على أحوالها، أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب، وأما لغير حاجة فلا يجوز لها الخروج والانتقال، ولا يجوز نقلها، قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾

تفسير الفاحشة في هذه الآية: قال ابن عباس وعائشة: المراد بالفاحشة هنا النشوز وسوء الخلق، وقيل: هو البذاءة على أهل زوجها، وقيل: معناه إلا أن يأتين بفاحشة الزنا فيخرجن لإقامة الحد ثم ترجع إلى المسكن. قوله: "سأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها" هكذا هو في معظم النسخ "بالعصمة" بكسر العين وفي بعضها "بالقضية" بالقياف والضاد، وهذا واضح، ومعنى الأول بالثقة والأمر القوي الصحيح. قوله: 'ومحمّد' هو بالجيم وهو ضعيف، وإنما ذكره مسلم هنا متابعة، والمتابعة يدخل فيها بعض الضعفاء.

\*\* قال في تكملة فتح المهمل: قوله: 'سأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها' العصمة هنا: الثقة والأمر القوي الصحيح الذي اعتصم به الناس وعمدوا عليه. (تكملة فتح المهمل: ٢١٠/١)



الْبَتَّةَ، فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.

٣٧٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ.

٣٧٠٥ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجِيمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتَتْهُمَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُنْبٍ، فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدِينَ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي.

٣٧٠٦ - (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا. قَالَ: 'لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ'.

٣٧٠٧ - (١٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ ابْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ

قولها: 'أَنَّهُ صَفَقَهَا رَوْحَهَا اسْتَفْتَيْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّ حَاصِمَةٍ وَكَيْلَةٍ.

شرح الغريب: قوله: 'فَأَتَتْهُمَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُنْبٍ' معنى 'أَتَتْهُمَا ضَيْفَتَا، وَرُطَبُ ابْنِ طَابٍ نَوْعٌ مِنَ الرُّطَبِ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَنْوَاعَ تَمْرِ الْمَدِينَةِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ نَوْعًا، وَأَمَّا السُّنْبُ: فَسَبْعُ مِهْمَةٍ مَضْمُومَةٌ، ثُمَّ لَامٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ مِثْلُهَا فَوْقَ، وَهُوَ حَبٌّ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الشَّعِيرِ وَالْحَنْظَلَةِ. قِيلَ: صَعَهُ طَعَمَ الشَّعِيرِ فِي الرُّودَةِ وَلَوْنُهُ قَرِيبٌ مِنْ لَوْنِ الْحَنْظَلَةِ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَاحْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي حُكْمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْحَةٍ مَشْهُورَةٍ: لِصَحِيحٍ أَنَّهُ جَنْسٌ مِنْ أَحْبُوبٍ لَيْسَ هُوَ حَنْظَلَةٌ وَلَا شَعِيرٌ' وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَنْظَلَةٌ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ شَعِيرٌ. وَتُظْهِرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي بَيْعِهِ بِالْحَنْظَلَةِ أَوْ بِالشَّعِيرِ مُتَفَاضِلًا، وَفِي ضَمِّهِ إِلَيْهِمَا فِي إِتْقَانِ صِابِ الزَّكَاةِ وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الضَّيْفَةِ، وَاسْتِحْبَابُهَا مِنَ السَّاءِ لِرَوَّارِهِنَّ مِنْ فَضْلَاءِ الرِّجَالِ، وَإِكْرَامُ الرَّاغِبِ وَإِصْعَامُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: 'سَأَلْتُهُمَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدِينَ؟' طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَحَازَ هَذَا ذَلِكَ لَعْدَرٍ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَسْكَنِ الطَّلَاقِ، كَمَا سَبَقَ إِضْحَاحُهُ قَرِيبًا.

الثقة، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ 'انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمَرَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ'.  
 ٣٧٠٨ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ  
 رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا  
 الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى  
 وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَيْلَكَ! تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ  
 عُمَرُ: لَا تَتْرُكْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا تَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيتْ لَهَا  
 السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ، وَتَلَا الْآيَةَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ  
 إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (الطلاق: ١). \*\*

٣٧٠٩ - (١٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ،  
 عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ، بِقِصَّتِهِ.  
 ٣٧١٠ - (١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ  
 ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا  
 ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِذَا  
 حَلَلْتَ فَأَذِينِي" فَأَذَنَتْهُ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَمَّا

قوله: 'فقال: انتقلي إلى بيت ابن عمرو بن أم مكتوم هكذا وقع هنا، وكذا جاء في "صحيح مسلم في  
 آخر الكتاب، وزاد فقال: هو رجل من بني فهر من البطن الذي هي منه. قال القاضي: والمشهور خلاف هذا،  
 وليس هما من بطن واحد، هي من بني محارب بن فهر، وهو من بني عامر بن لؤي، قلت: وهو ابن عمها بخرا  
 يجتمعان في فهر، واختفت الرواية في اسم ابن أم مكتوم، فقل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: غير ذلك.  
 ضبط الاسم: قوله: 'عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير' هكذا هو في نسخ بلادنا "صخير" بضم الصاد على  
 التصغير، وحكي القاضي عن بعض رواقم أنه "صحر" بفتحها على التكبير، والصواب المشهور هو الأول.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وحاصله أن خبرها ظني لا تقوم به حجة خلاف كتاب الله وخلاف السنن  
 المشهورة، فقول عمر ﷺ من أكثر دلائل الجمعية على أن خير الواحد لا يجوز به تخصيص الكتاب ولا تقييده ولا  
 الريادة عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢١٣/١)

مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبُّ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابُ النِّسَاءِ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ" فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا: \*\* أُسَامَةُ! أُسَامَةُ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَّكَ" قَالَتْ: فَتَرَوُحْتُهُ فَاغْتَبَطْتُ.

٣٧١١ - (١٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أُرْسِلَ إِلَيَّ زَوْجِي، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عِيَّاشَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ بِطَلَّاقِي: وَأُرْسِلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعِ تَمْرٍ، وَخَمْسَةِ أَصْعِ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنْزِلِكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَشَدَدْتُ عَلَى ثِيَابِي، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ "كَمْ طَلَّقَكَ؟" قُلْتُ: ثَلَاثًا. قَالَ "صَدَقَ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، اَعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمَلِكٍ عَمْرٍو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، تُلْقِي تَوْبَكَ عِنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِنِي" قَالَتْ: فَحَطَبَنِي خُطَّابٌ، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبُّ خَفِيفُ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ، - أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ".

٣٧١٢ - (١٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى

قوله ﷺ: "مَا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبُّ لَا مَالَ لَهُ" هو بفتح التاء وكسر الراء، وهو الفقير، فأكد به بأنه لا مال له؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعاً من كفايته.

قوله ﷺ: 'فإنه ضير البصر تنقي توبك عنده' هكذا هو في جميع النسخ "تلقي" وهي لغة صحيحة، والمشهور في اللغة "تلقي" بالو.

المشهور أنه أبو الجهم مكبراً: قوله ﷺ: 'وأبو الجهم منه شدة على النساء' هكذا هو في النسخ في هذا الموضع 'أبو الجهم' بضم الجيم مصغر، والمشهور أنه بفتحها مكبر، وهو المعروف في باقي الروايات، وفي كتب الأنساب وغيرها.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فقال بيدها هكذا" يعني أشارت بيدها كراهية لها لأسامة. (تكملة فتح

فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُه فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ.

٣٧١٣ (١٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، زَمَنَ ابْنُ الزَّيْبِرِ. فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاطِلًا، بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٧١٤ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَبِيٍّ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنُ صَالِحٍ، عَنِ السَّدِّيِّ، عَنِ الْبُهِيِّ، عَنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً.

٣٧١٥ - (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ \* بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ، فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ، فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرُوءَةً، فَقَالُوا: إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ. قَالَ عُرُوءَةً: فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قوها. 'فشرقي الله أبي زيد وكرمي أبي زيد' هكذا هو في بعض النسخ "بأبي زيد في الموضوعين على أنه كنية، وفي بعضها 'ابن زيد' بالون في الموضوعين، وادعى القاضي أنه رواية الأكثرين، وكلاهما صحيح هو أسامة بن زيد، وكنيته أبو زيد، ويقال: أبو محمد.

فوائد الحديث: واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة: إحداها: حوار طلاق العائش.

الثانية: حوار التوكيد في الحقوق في انقضاء والدفع. الثالثة: لا نفقة للبائن، وقالت طائفة: لا نفقة ولا سكرى

الرابعة: جواز سماع كلام الأحبية والأحبي في الاستفتاء ونحوه. الخامسة: جواز الخروج من منزل عدة للحاجة.

السادسة: استحباب زيارة النساء الصالحات لرجال بحيث لا تقع حلوة محرمة لقوله ﷺ في أم شريك "تلك امرأة يعشاها أصحابي". السابعة: حوار التعريض لخطبة المعتدة البائن بالثلاث.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كنت عند الرحمن بن الحكم اسمها عمرة، على ما يظهر من شروح البحاري. وعند الرحمن هذا هو أخو مروان بن الحكم، ويحيى بن سعيد بن العاص كان أبوه أمير المدينة لمعوية، وهو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشدق، كذا في فتح الساري. (تكملة فتح الملهم: ٢١٥، ١)

٣٧١٦- (٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُفْتَحَمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ.

٣٧١٧- (٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: \*\* مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا. قَالَ: تَعْنِي قَوْلَهَا: لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ.

٣٧١٨- (٢٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرَي إِلَى فُلَانَةَ بِنْتِ الْحَكَمِ؟ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ، فَقَالَتْ: بِسْمَا صَنَعْتُ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ دَاكِ.

= الثامنة: حوار الخطبة على حطة غيره إذا لم يحصل للأول إجابة؛ لأنها أحيته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما حطوها.  
التاسعة: حوار ذكر العائش. ي فيه من العيوب التي يكرهها إذا كان للنصيحة، ولا يكون حينئذ عيبة محرمة  
عاشرة. حوار استعمال المحار لقوله ﷺ: 'لا يصبغ العصا عن عاتقه ولا مال له'.

الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها، وتكرار ذلك عليه لقوها قال: انكحي أسامة فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة فكحته. الثانية عشرة: قبول نصيحة أهل الفصل والاقبياد إلى إشارتهم، وأن عاقبتها محمودة. الثالثة عشر: حوار بكاح غير الكفاء إذا رضيت به الزوجة والولي؛ لأن فاطمة قرشية، وأسامة مولى. الرابعة عشر: الحرص على مصاحبة أهل التقوى والفصل وإن دنت أسائهم. الخامسة عشر: جواز إكثار المصطفى على مفتٍ آخر خالف البص أو عظم ما هو حاص؛ لأن عائشة أبكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها أن لا سكنى للمبتوتة، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعدو من خوف اقتحامه عليها، أو لبذاءتها أو نحو ذلك.  
سادسة عشر: استحباب صيغة الرائر، وكرامه بطيب الطعام والشراب، سواء كان المضيف رجلاً أو امرأة، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: 'ما مضاة ست قيس خير أن تذكر تعني أنه تذكر هذا الحديث عما يوهم أن حكم عدم النفقة والسكنى عام لسائر متوتات، مع أنه كان خاصاً بها؛ لأنها انتقلت من بين زوجها لعدو الوحشة أو لاستطالة لسهما، وإنما معت من النفقة لعدم الاحتباس، ولكنها لا تذكر هذه الأعداد وتعمم الحديث. (تكملة فتح الملهم: ٢١٦/١)

## [٧ - باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها]

٣٧١٩ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ،  
 ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ  
 عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ  
 سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تُحْدَّ\*\* نَحْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ  
 تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "بَلَى. فَجُدِّي نَحْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا".

## ٧ - باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها

فيه حديث جابر: 'قال: طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تُحْدَّ نَحْلَهَا فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: بَلَى  
 فَجُدِّي نَحْلَكَ فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا'.

أقوال الأئمة في خروج المعتدة في عدة الطلاق والوفاة من بيتها للحاجة: هذا الحديث دليل لخروج المعتدة  
 بالناس لسحاجة، ومذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة،  
 وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة، ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة وقال في البائن: لا تخرج  
 ليلاً ولا نهاراً،\*\* وفيه استحباب الصدقة من الثمر عند جداده والهدية واستحباب التعريض لصاحب الثمر بفعل  
 ذلك، وتذكير المعروف والبر، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أَنْ تُحْدَّ نَحْلَهَا" جد النخل يجدها بضم الحيم في المضارع جداً وجداداً إذا  
 قطع ثمرها، قاله ابن الأثير في جامع الأصول. (تكملة فتح الملهم: ٢١٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما أبو حنيفة رحمه الله فتمسك بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ  
 نَفَقَتُهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وهذا السهي القطعي صريح في عدم جواز خروج المطلقات حتى تقضي عدتها، وم يرد مثل ذلك  
 في المتوفى عنها زوجها، والقياس أنها لا تستحق النفقة في عدتها، فيباح لها الخروج في النهار لمعيشتها، وأما المطقة  
 فإن النفقة دائرة عليها من قبل زوجها، فلا تحتاج إلى الخروج. وأما حديث الباب فحبر واحد لا يصح به تخصيص  
 الكتاب أو تقييده، ويحتمل أن تكون حالة جابر رحمه الله محتاجة إلى الخروج لنفقتها بأن كانت قد احتضنت من زوجها  
 على نفقة عدتها، وفي أمثالها يجوز لها الخروج كما صرح به في الهداية وفتح القدير. (تكملة فتح الملهم: ٢١٨/١)

## [ ٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها وغيرها، بوضع الحمل ]

٣٧٢٠ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ قَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزَّهْرِيِّ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْمِئِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ اسْتَفْتَيْتُهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ حَوَلَةَ، وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، فَتَوَفَّيَ

## ٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها، بوضع الحمل

صبط الاسم: فيه حديث سبعة بضم السين المهمة، وفتح الباء الموحدة، أنها وصعت بعد وفاة زوجها بئال، فقال النبي ﷺ: "إن عدتها انقضت وأنها حلت للأزواج".

أقوال أهل العلم في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل: فأخذ هذا جمهير العلماء من السلف والخلف فقالوا: عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى لو وصعت بعد موت زوجها بلحظة قل غسله، انقضت عدتها، وحلت في الحال للأزواج، هذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة. لا روية عن علي وابن عباس وسحون المالكي أن عدتها بأقصى الأحليين، وهي أربعة أشهر وعشرًا، ووضع الحمل، وإلا ما روي عن الشعبي والحسن وإبراهيم لحنه وحماة أنها لا يصح زوجها حتى تطهر من نفاسها، وحجة الجمهور حديث سبعة المذكور، وهو محصص لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ نِسَاءً يُتَرَضُّنَّ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) ومبين أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ حُلَاهُمْ أَوْ يَصْنَعُ حُلَاهُمْ﴾ (الطلاق: ٤) عام في المطلقة والمتوفى عنها وأنه على عمومها

الجواب عن تعارض الآيتين في الظاهر: وقال الجمهور: وقد تعارض عموم هاتين الآيتين، وإذا تعرض العمومان وحسب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما، وقد وجدنا حديث سبعة المحصص لأربعة أشهر وعشرًا، وأنها محمولة على غير الحامل. \*\* وأما للدليل على الشعبي وموافقيه فهو ما رواه مسم في الدب أنها قالت: فأفتاني النبي ﷺ بأني قد حلت حين وضعت حملي، وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، فإن احتجوا بقوله: فلما ت علت من نفاسها، أي طهرت منه. فالجواب: أن هذا إخبار عن وقت سؤلها، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وذكر الحفاظ في الفتوح عن ابن مسعود أن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة، يعني أنها محصورة ها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٢/١)

عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تُنْشَبْ\*\* أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا نَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُثٍ\* - رَحُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ. إِنَّكَ، وَاللَّهِ! مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَقْنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرُبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

= أَمَا حَلَّتْ حِينَ وَضَعْتَ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِاطْهَرِ مِنَ الْمَاسِ.

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان حملها وبدأ أو أكثر كامل الحلقة أو ناقصها، أو علقه أو مصعة، فتقضي العدة بوضعها إذا كان فيه صورة خلق آدمي، سواء كانت صورة حقة تخص النساء، بمعرفته، أم حلية يعرفها كل أحد، ودليله إطلاق سبيعة من غير سؤال عن صفة حملها.

قوله: 'كانت تحت سعد بن حوة وهو في بني عامر بن لؤي' هكذا هو في السج 'في بني عامر' بالفاء وهو صحيح، ومعناه وسبه في بني عامر، أي هو منهم. قوله: 'فلم تشب' أي لم تمثك.

ضبط الاسم. قوله: 'أبو السنان بن بعكث' السنان بفتح السين، وبعكث بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافير الأوز مفتوحة، واسم أبي السنان: عمرو. وقيل: حنة بفاء الموحدة. وقيل: بالنون، حكاهما بن مأكولا، وهو أبو السنان بن بعكث بن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبد الدار، كذا سبه ابن الكلبي واس عبد لبر، وقيل. في سبه غير هذا.

\* قوله: 'والله ما أنت سأكح' كان التذكير بنقدير الموصوف مذكراً أي بشخص ناكح، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فنه تشب' بصم التاء من باب الإفعال أي لم تمثك كثيراً حتى وضعت حملها. (تكملة فتح الملهم: ١/ ٢٢٠)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'أبو السنان بن بعكث' بكافير على وزن جعفر، اسمه حنة، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، وقيل: أصرم، كما في الإصانة، وذكر ابن الأثير في أسد الغابة أنه من مسمة الفتح وكان شاعراً، وقيل: إنه عاش بعد النبي ﷺ ربما والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/ ٢٢١)



٣٧٢١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِبَيْتٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ. \*\* وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَسْتُ، فَجَعَلَا يَتَارَعَانِ ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ فَبَعَثُوا كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ؟ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْمِئَةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِبَيْتٍ، وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ.

٣٧٢٢ (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يُسَمَّ كُرَيْبًا.

قوله: نفست بعد وفاته زوجها: هو يضم اسود على المشهور، وفي لغة بفتحها، وهما لغتان في الولادة، وقوله: بعد وفاته ببيان قيل: إنه شهر، وقيل: خمس وعشرون ليلة، وقيل: دون ذلك، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: 'فقال ابن عباس' قال الحافظ: 'ويقال: إنه رجع عنه، ويقويه أن لمقوله عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك. (تكملة فتح الملهم: ١/ ٢٢٢)

## ٩ - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

٣٧٢٣ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ، خَلَقَ أَوْ غَيْرُهُ، فَدَهَنَتْ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمِنْبَرِ: "لَا يَحِلُّ\* لِامْرَأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

## ٩ - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

بيان أخذ الإحداد ومعناه في اللغة والشرع: قال أهل اللغة: الإحداد والحداد مشتق من الحد، وهو المنع؛ لأنها تمنع الزينة والطيب، يقال: أحدت المرأة تحد إحداداً، وحدت تحد بضم الحاء وتحد بكسرهما حدأً، كذا قال الجمهور أنه يقال أحدت وحدت، وقال الأصمعي: لا يقال إلا أحدت رباعياً، ويقال: امرأة حاد، ولا يقال: حادة، وأما الإحداد في الشرع: فهو ترك الطيب والزينة وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه.

قوله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً". أقوال الأئمة في وجوب الإحداد على المعتدة الكتابية والصغيرة والزوجة الأمة، والمطلقة ثلاثاً: فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة والبكر والثيب، والحر والأمة، والمسلمة والكافرة، هذا مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو ثور وبعض المالكية: لا يجب على الزوجة الكتابية، بل يختص بالمسلمة لقوله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله" فحصره بالمؤمنة،\*\* ودليل الجمهور أن المؤمن هو -

\* قوله: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر" تحد على ميت هو بتقدير أن تحد فاعل لا يحل، ومثله في تقدير أن قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ﴾ (الروم: ٢٤) ثم مقتضى أنها لا تترك الزينة والطيب فوق ثلاث ليالٍ للإحداد ولا يلزم منه أن تستعمل الطيب والزينة بعد ثلاث ليالٍ، فكان مراد الأزواج المطهرات من استعمال الطيب دفع الشبهة ظاهراً لا أن الحديث يقتضي استعمال الطيب أو الزينة، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: الإحداد للمرأة على زوجها يجب عند الحنفية إذا كانت بالغة مسلمة، فأما الصغيرة والدمية فلا حداد عليها، وهو قول مالك وأبي ثور، وقال الشافعي: يجب على كل زوج وصغيرة أو كبيرة، مسلمة -

= الذي يستثمر خطاب الشارع، ويتنفع به، ويتقاد له، فهذا قيد به.

وقال أبو حيفة أيضاً: لا إحداد على الصغيرة، ولا على الزوجة الأمة، وأجمعوا على أنه لا إحداد على أم الولد ولا على الأمة إذا توفي عنهما سيدهما، ولا على الزوجة الرجعية، واحتلفوا في المطلقة ثلاثاً فقال عطاء، وربيعة، ومالك، والليث، والشافعي، وابن المنذر: لا إحداد عنهما. وقال الحكم، وأبو حيفة، والكوفيون، وأبو ثور، وأبو عبيد: عليها الإحداد، وهو قول ضعيف لشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن الصري أنه لا يجب الإحداد على المطلقة، ولا على المتوفى عنها، وهذا شاذ غريب، ودليل من قال: لا إحداد على المطلقة ثلاثاً قوله عليه السلام: "إلا على الميت" فخص الإحداد بالميت بعد تحرمة في غيره.

قال القاضي: واستفيد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله عليه السلام في الحديث الآخر حديث أم سلمة وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللباس ومنعها منه، والله أعلم.

وأما قوله عليه السلام: أربعة أشهر وعشراً، فمتراد به عشرة أيام بيئليها، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكي عن يحيى بن أبي كثير والأوراعي أنها أربعة أشهر وعشر ليال، وأما تحل في اليوم العاشر، وعندنا وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل ليلة الحادي عشر، وأعلم أن التقييد عندنا بأربعة أشهر وعشر حرج على غالب المعتدات أنها تعتد بالأشهر، أما إذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل، ويرمها الإحداد في جميع العدة حتى تضع، سواء قصرت المدة أم طالت، فإذا وضعت فلا إحداد بعده، وقال بعض العلماء: لا يرملها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشر، وإن لم تضع الحمل، والله أعلم.

بيان حكمه وجوب الإحداد في عدة الوفاة: قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح، ويوقعان فيه، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك راجعاً عن النكاح؛ لكون الزوج ميتاً لا يمنع معتدته من النكاح، ولا يراعيه ناكحها، ولا يخاف منه، بخلاف المطلق الحي، فإنه يستعني بوجوده عن راحر آخر، ولهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولاً بها، =

= أو دمية، وفي حديث الباب حجة للحكمة فإنه أوجب الإحداد على المرأة دون الصغيرة، وعلى المؤمنة دون الكافرة، وزعم الحافظ في الفتح أن استدلال الحنفية هذا استدلال بالمفهوم، ولكنه لا يصح؛ لكون المفهوم لا حجة فيه عند الحنفية، وإنما حصل دلالة أن هذا الحديث مشتمل على جرئين، الأول حرمة الإحداد على غير الزوج فوق ثلاثة أيام، والثاني إيجاب إحداد على الزوج، وإخطاب في كلا الأمرين من الحرمة والإيجاب إنما وقع للمرأة المؤمنة، فأما الصغيرة والدمية فقد سكت الحديث عن خطائهما، فترجعان إلى أصبهما، وهو عدم الحرمة وعدم الإيجاب، فإن الأصل في الأشياء الإباحة، ولا سيما لعير المكلفين. فلأنما استثنى الحنفية الصغيرة والدمية من أحكام الإحداد؛ لأنه لم يرد لهما حكم، لا لأنهم استدلوا بالمفهوم. هذا ما طهر لي، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح المهيم: ٢٢٥/١)

٣٧٢٤ - (٢) قَالَتْ زَيْتَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْتَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوفِّيَ أَخُوَهَا، فَدَعَتُ بِطِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمُنْبَرِ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٢٥ - (٣) قَالَتْ زَيْتَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا" \*\*\* - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا -، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ

- بخلاف الطلاق فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن، قالوا: ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء، ويجعل بالأقراء كالطلاق لما ذكره من الاحتياط للميت، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة والإحداد، والله أعلم.

قوله: "فدعت أم حبيبة بطيب فيه صمرة خلوق أو غيره" هو برفع "خلوق" و برفع غيره، أي دعت بصفرة وهي خلوق أو غيره، والخلوق بفتح الحاء هو طيب مخلوط.

قوله: "مست بعارضيتها" هما جانبها الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن، وإما فعلت هذا لدفع صورة الإحداد، وفي هذا الذي فعلته أم حبيبة ورينب مع الحديث المذكور دلالة لجواز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونهما.

قولها: "وقد اشتكت عيناها" هو برفع النون، ووقع في بعض الأصول عيناها بالألف.

قولها: "أفمكحلها فقال لا" هو بضم الحاء.

فقه الحديث والتوفيق بين الروايات: وفي هذا الحديث وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ: "لا تكتحل" دليل على تحريم الاكتحال على الحادة، سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء في الحديث الآخر في "الموطأ" وغيره في حديث أم سلمة: "اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار" ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل لها، وإن احتاجت لم يجز بالنهار، ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسحته بالنهار، فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عيناها فنهاها محمول على أنه لم تنزيهه، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها. -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما نهي ﷺ عن الاكتحال في حديث الباب فيحتمل أن تكون الضرورة لم تتحقق عنده ﷺ، إما لخفة مرضها أو لأنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٨/١)

أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ".  
 ٣٧٢٦- (٤) قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لِرَيْبٍ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ:  
 كَانَتْ الْمَرْأَةُ، إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طَبِيبًا وَلَا  
 شَيْئًا، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ، فَتَقْتَضُ بِهِ، فَقَلَمًا تَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا  
 مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ\*\* فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ، بَعْدُ، مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

= وقد اختلف العلماء في اكتحال المحدة. فقال سام بن عبد الله وسليمان بن يسار ومالك في رواية عنه: يجوز  
 إذا حافت على عينها بكحل لا طيب فيه، وجوزه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومذهبا جواره ليلاً  
 عند الحاجة بما لا طيب فيه.

قوله **عَنْ زَيْنَبَ**: "بما هي" أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول معناه:  
 لا تستكثرن العدة ومع الاكتحال فيها، فإنها مدة قليلة، وقد خففت عمن وصارت أربعة أشهر وعشرا بعد  
 أن كانت سنة.

دليل نسخ آية متاعا إلى الحول. وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية.  
 وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث. قال بعض العلماء: معناه أنها رمت بالعدة، وخرجت  
 منها كافصاها من هذه البعرة، ورميها بها. وقال بعضهم: هو إشارة إلى أن الذي فعلته وصبرت عليه من  
 الاعتداد سنة، وليسها شر ثيابها ونزومها بيتاً صغيراً هيئ بالسنة إلى حق الزوج وما يستحقه من المراجعة، كما  
 يهون الرمي بالبعرة.

شرح الغريب: قوله: دحنت حفشاً" هو بكسر الحاء المهملة وإسكان الفاء وبالشين المعجمة أي بيتاً صغيراً  
 حقيراً قريب السمك.

قوله: "ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ صَبْرٍ مَقْتَضٍ بِهِ" هكذا هو في جميع النسخ "فتقتض" بالفاء والصاد، قال ابن  
 قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الافتضاص فذكروا أن المعتدة كانت لا تعتسل، ولا تمس ماء، ولا تقلم ظفراً ثم  
 تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تقتض، أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قنبها، وتسده فلا يكاد  
 يعيش ما تقتض به، وقال مالك: معناه تمسح به جلدها، وقال ابن وهب: معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره.=

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فتعطى بعرة فترمي بها" قال الحافظ: اختلف في المراد برمي البعرة، فقيل:  
 هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التربص والصبر على البلاء  
 الذي كانت فيه كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها، وقيل: بل ترميها على  
 سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٨/١-٢٢٩)

٣٧٢٧- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ، فَدَعَتِ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٢٨- (٦) وَحَدَّثَنِي زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا، وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٧٢٩- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّيَ زَوْجُهَا، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا - حَوْلًا، فَإِذَا مَرَّتْ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ فَخَرَجَتْ أَفْلًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؟".

٣٧٣٠- (٨) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا: حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُسَمَّهَا زَيْنَبَ، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

٣٧٣١- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ:

- وقيل: معناه تمسح به ثم تفتض، أي تغتسل، والافتضاض: الاعتسال بالماء العذب للإبقاء، وإزالة الوسخ حتى يصير بيضاء نقية كالفضة، وقال الأخفش معناه تنظف وتنقى من الدرن تشبيهاً لها بالفضة في نقائها وبياضها، وذكر الهروي أن الأزهري قال: رواه الشافعي "تَقْبُصُ" بالقاف والصاد المهملة والناء الموحدة مأخوذ من القبض وهو القبض بأطراف الأصابع. قوله: "توفي حميم لأم حبيبة" أي قريب.

قوله ﷺ: "في شر أحلاسها" هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء، والمراد في شر ثيابها، كما قال في الرواية الأخرى، وهو مأخوذ من جلس البعير وغيره من الدواب وهو كالملسح يجعل على ظهره.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فإذا مر كلب رمت" ظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب، سواء طال زمن انتظار مرووره أو قصر، وبه حزم بعض الشراح. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٩/١)

أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ ابْنَةَ لَهَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٢ - (١٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمِّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ - فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ - بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّمَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٣ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ أَوْ عَنْ كِلْتُمَاهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا".

٣٧٣٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادٍ حَدِيثِ اللَّيْثِ، مِثْلَ رِوَايَتِهِ.

٣٧٣٥ - (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ، وَزَادَ "فَإِنَّمَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٦ - (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

٣٧٣٧- (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا".

٣٧٣٨- (١٦) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ\*\* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُجِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسَّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ، تُبْدَةُ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ".

قوله ﷺ: "ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب" العصب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين وهو برود اليمن، يُعَصَّب غزلها ثم يصبغ معصوباً ثم تنسج، ومعنى الحديث النهي عن جميع الثياب المصبوغة للزينة إلا ثوب العصب. أقوال أهل العلم في عدم جواز لبس الثوب المعصفر المصبوغ للحادة: قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصعقة إلا ما صنع بسواد، فرخص بالمصوغ بالسواد عروة بن الزبير، ومالك والشافعي، وكرهه الزهري، وكره عروة العصب، وأجاز الزهري، وأجاز مالك عليظه، والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً، وهذا الحديث حجة لم أجازه. قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في الثياب البيض، ومنع بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يتزين به، وكذلك جيد السواد، قال أصحابنا: ويجوز كل ما صبغ، ولا تقصد منه الزينة، ويجوز لها لبس الحرير في الأصح، ويحرم حلي الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار" "النبذة" بضم النون القطعة والشيء اليسر، وأما "القسط" فبضم القاف، ويقال فيه "كُسِّتْ" بكاف مضمومة بدل القاف وبتاء بدل الطاء وهو والأظفار نوعان معروفان من السحور، وليس من مقصود الطيب رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عن أم عطية" هي نسيبة بنت الحارث الأصبغية من فاضلات الصحابة، كانت تمرض المرضى وتداوي الجرحى وتغسل الموتى، ومن أجل ذلك تلقى العاسلة. (تكملة فتح الملهم: ٢٣١/١)



٣٧٣٩ - (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا "عِنْدَ أَذَى طَهْرِهَا: نُبْذَةُ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ".

٣٧٤٠ - (١٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ، وَلَا نَتَطَيَّبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَقَدْ رُحِّصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا - إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا - فِي نُبْذَةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ.

\*\*\*\*\*

## [ ٢٠ - كتاب اللعان ]

٣٧٤١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ ابْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُؤَيْمِرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ، يَا عَاصِمُ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَأَلَ لِي عَنْ ذَلِكَ، يَا عَاصِمُ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُؤَيْمِرٌ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُؤَيْمِرٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، قَالَ عُؤَيْمِرٌ: وَاللَّهِ! لَا أَتْنَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُؤَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلْتُهُ فَتَقَتَّلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأَتِ بِهَا'.

## ١٩ - كتاب اللعان

معنى اللعان ووجه اختيار اللعان على لفظ الغضب مع كونهما في الآية: اللعان والملاعنة والتلاعن، ملاعنة الرجل امرأته، يقال: تلاعنا والتعنا ولاعن القاضي بينهما، وسمي لعاناً لقول الزوج: علي لعنة الله إن كنت من الكاذبين، قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: واختير لفظ اللعان على لفظ الغضب، وإن كنا موحدين في الآية الكريمة وفي صورة اللعان؛ لأن لفظ اللمعة متقدم في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها؛ لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها، ولأنه قد ينفك لعانه عن لعانها، ولا يعكس، وقيل: سمي لعاناً من اللعن وهو الطرد والإبعاد؛ لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه، ويحرم الكاح بينهما على التأييد بخلاف المطلق وغيره.

أقوال أهل العلم في أن اللعان هل هو يمين أو شهادة: واللعان عند جمهور أصحابنا يمين. وقيل: شهادة، وقيل: يمين فيها ثبوت شهادة، وقيل: عكسه. قال العلماء: وليس من الأيمان شيء متعدد إلا اللعان والقسامة، ولا يمين في جانب المدعي إلا فيهما، والله أعلم. قال العلماء: وجوز اللعان لحفظ الأساب ودفع المعرة عن الأزواج، وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة، والله أعلم. واختلف العلماء في نزول آية اللعان، هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية؟ فقال بعضهم: بسبب عويمر العجلاني، واستدل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعويمر: 'قد أرسل الله فيك وفي صاحبتك'.

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَّاعَنَا، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا فَرَعَا قَالَ عُؤَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَبَّقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= أول رجل لاعن في الإسلام: وقال جمهور العلماء: سب نزولها قصة هلال ابن أمية، واستدلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال؛ قال: وكان أول رجل لاعن في الإسلام. قال الماوردي من أصحاب كتابه 'الحاوي': قال الأكثرون: قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني، قال: والنقل فيهما مشته ومختلف. وقال ابن الصاغ من أصحاب كتابه 'الشامل': قصة هلال نين أن الآية نزلت فيه أولاً. قال: وأما قوله ﷺ لعويمر: إن الله قد أمر بك وفي صاحبتك، فمعناه ما نزل في قصة هلال؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس، قلت: ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً، فلعلهما سألوا في وقتين متقاربتين، فنزلت الآية فيهما، وسبق هلال باللعان، فيصدق أنها نزلت في دا وفي ذلك، وأن هلالاً أول من لاعن، والله أعلم. قالوا: وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة، ومن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الصري. قوله: 'فكره رسول الله ﷺ مسائل وعامها'

تأويل كراهة النبي ﷺ المسائل. المراد: كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لاسيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة، أو إشاعة فحشة، أو شاعة على مسلم أو مسلمة. قال العلماء: أما إذا كانت المسائل مما يحتاج إليه في أمور الدين، وقد وقع فلا كراهة فيها، وليس هو المراد في الحديث، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة فيحجبهم ولا يكرهها، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد، ولم يحتاج إليها، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات، وتسيط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين، وفي الإسلام، ولأن من المسائل ما يقتضي جوازه تصديقاً وفي الحديث الآخر: "أعظم سب جرم من سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسألته".

قوله: 'يا رسول الله! رأيت رجلاً وحده مع امرأته رجلاً يقتله فقتلوه ثم كيف يفعلن؟ فقال رسول الله ﷺ: قد نزل فيك وفي صاحبتك، فادهب فأنت قد، قال سهل: فتلاعنا هذا الكلام فيه حذف ومعناه: أنه سأل وقذف امرأته وأكرت الزنا، وأصر كل واحد منهما على قوله ثم تلاعنا.

قوله: 'أيقبل فتقتلوه معه إذا وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه رى بها فإن قتله قتلتموه. وإن تركه صبر على عظيم فكيف طريقه؟'

أقوال أهل العلم في وجوب القصاص على من قتل رجلاً وادعى أنه وحده على الزنا بدون الشهود. وقد اختلف لعلماء فيمن قتل رجلاً ورغم أنه وحده قد رى بامرأته ففقد جمهورهم: لا يقبل قوله، بل يرميه القصاص إلا أن تقوم بذلك بينة أو يعترف به ورثة القتل، والنية أربعة من عدول لرجل يشهدون على نفس الزنا، =

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ سُنَّةَ الْمُتْلَاعَيْنِ. \*\*

= ويكون القتل محصاً، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه، وقال بعض أصحابنا: يجب على كل من قتل زانياً محصناً القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله، والصواب الأول، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنى بامرأته وقتله بذلك.

قوله: "قال سهل فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ" فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضي، ومجمع من الناس، وهو أحد أنواع تغليظ اللعان، فإنه تغليظ بالزمان والمكان والجمع، فأما الرماح فبعد العصر، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد، والجمع طائفة من الناس أقلهم أربعة، وهل هذه التعليلات واجبة أم مستحبة؟ فيه خلاف عندنا. الأصح الاستحباب.

قوله: "فما فرعاً قال عويمر كدست عليها، يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ". قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين. وفي الرواية الأخرى: 'فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، ففرقها عند النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: ذاكم انفريق بين كل متلاعسين' وفي الرواية الأخرى: "أنه لاعن ثم لاعتت ثم فرق بينهما" وفي رواية: "أن النبي ﷺ قال: لا سبيل لك عليها".

أقوال الأئمة في الفرقة باللعان. اختلف العلماء في الفرقة باللعان فقال مالك والشافعي والجمهور: تقع الفرقة بين الزوجين بنفس التلاعن، ويحرم عليه نكاحها على التأييد لهذه الأحاديث، لكن قال الشافعي وبعض المالكية: تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده، ولا تتوقف على لعان الزوجة. وقال بعض المالكية: تتوقف على لعانها. وقال أبو حنيفة: لا تحصل الفرقة إلا بقضاء القاضي بها بعد التلاعن، لقوله: ثم فرق بينهما. \*\* وقال الجمهور: لا تقتصر إلى قضاء القاضي لقوله ﷺ: "لا سبيل لك عليها". والرواية الأخرى 'ففرقها'. وقال الليث: لا أثر للعان في الفرقة، ولا يحصل به فراق أصلاً.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فكانت سنة المتلاعنين' قال العيني من الحنفية: معناه أن الملاعنة بالزوجة المذكور صارت سنة لمن بعدهما من المتلاعنين. (تكملة فتح الملهم: ٢٣٨/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأجاب الشافعية عن حديث الباب أن الفرقة وقعت بنفس اللعان، وإنما أحرهما النبي ﷺ بوقوع الفرقة. فعبر عنه الراوي بقوله "فرق بينهما" ولكن رده الجصاص في أحكام القرآن (٣: ٣٦٩) بأنه صرف للكلام عن حقيقته من غير حاجة، فإن نسبة التفريق إلى النبي ﷺ تقتضي أن تقع الفرقة بنفسه، وذلك إنما يصح على قول الحنفية.

(إلى أن قال:) ولم أجد للشافعي رحمه الله حديث يدل بهذه الصراحة على وقوع الفرقة بلعان الزوج وحده، ولذلك قال الإمام أبو بكر الجصاص: 'قول الشافعي في إيقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن أقاويل سائر الفقهاء وليس له فيه سلف"، وراجع لتفصيل المسألة أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٦٧ إلى ٣٧٢ وإعلاء السنن ١١: ١٦٥.

(تكملة فتح الملهم: ٢٤٢/١-٢٤٣)

٣٧٤٢- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ؛ أَنَّ عُوَيْمِرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعُصْلَانِ، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَثَلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا، بَعْدُ، سُنَّةً فِي الْمُتَلَاعِنِينَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا.

٣٧٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهِمَا، عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَحْيَى بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَزَادَ فِيهِ: فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَطَلَّقَهَا

= اختلاف أهل العلم في بقاء تأييد الحرمة إذا كذب الزوج نفسه بعد ذلك. واحتلف القائلون بتأييد التحريم فيما إذا أكذب بعد ذلك نفسه فقال أبو حنيفة: تحل له لزوار المعنى المحرم. وقال مالك والشافعي وغيرهما: لا تحل له أبداً لعموم قوله ﷺ: لا سبيل لك عليها والله أعلم.

وأما قوله: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فهو كلام تام مستقل، ثم ابتداء فقال: هي طالق ثلاثاً تصديقاً لقوله في أنه لا يمسكها، وإنما طلقها لأنه طرأ أن اللعان لا يجرمها عليه، فأراد تحريمها بإطلاق فقال: هي طالق ثلاثاً، فقال له النبي ﷺ: "لا سبيل لك عليه" أي لا ملك لك عليها، فلا يقع طلاقك، وهذا دليل على أن الفرقة تحصل بنفس اللعان، واستدل به أصحابنا، على أن جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ليس حراماً، وموضع الدلالة أنه لم ينكر عليه إطلاق لفظ الثلاث، وقد يعترض على هذا فيقال: إما لم ينكر عليه؛ لأنه لم يصادف الإطلاق محلاً مملوكاً له، ولا نفوذاً، ويحاج عن هذا الاعتراض بأنه لو كان الثلاث محرماً لأُنكر عليه؛ وقال له: كيف ترسل لفظ الطلاق الثلاث مع أنه حرام، والله أعلم.

وقال ابن نافع من أصحاب مالك: إنما طلقها ثلاثاً بعد اللعان؛ لأنه يستحب إظهار الطلاق بعد اللعان مع أنه قد حصلت الفرقة بنفس اللعان، وهذا فاسد، وكيف يستحب للإنسان أن يطلق من صارت أجنبية. وقال محمد بن أبي صمرة المالكي: لا تحصل الفرقة بنفس اللعان، واحتج بطلاق عويمر بقوله: إن أمسكتها، وتأوله الجمهور كما سبق، والله أعلم.

وأما قوله: قال ابن شهاب فكنت سة متلاعنين فقد تأوله ابن نافع المالكي على أن معناه استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق. وقال الجمهور: معناه حصول الفرقة بنفس اللعان.

ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ".

وأما قوله ﷺ: "ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ" فمعناه عند مالك والشافعي واجمهور بيان أن الفرقة تحصل بنفس اللعان بين كل متلاعنين، وقيل: معناه تحريمها على التأبيد كما قال جمهور العلماء. قال القاضي عياض: واتفق علماء الأمصار على أن مجرد قذفه لزوجته لا يحرمها عليه إلا أبا عبيد فقال: تصير محرمة عليه بنفس القذف بغير لعان. قوله: 'وَكَانَتْ حَامِلًا' فكان اسمها يدعى إلى أمه ثم حرت نسبة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله هـ' فيه حوار لعان الحامل، وأنه إذا لاعنها ونفى عنه نسب الحمل انتفى عنه، وأنه يثبت نسبه من الأم ويرثها وترث منه ما فرض الله للأم، وهو الثلث إن لم يكن لعميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة أو الأخوات، وإن كان شيء من ذلك فلها السدس، وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه، وهم إحوته وأخواته من أمه وحداته من أمه، ثم إذا دفع إلى أمه فرضها، أو إلى أصحاب الفروض وبقي شيء فهو لموالي أمه إن كان عليها ولاء ولم يكن عليه هو ولاء بمباشرة إعتاقه، فإن لم يكن لها موال فهو لبيت المال، هذا تفصيل مذهب الشافعي، وبه قال الزهري ومالك وأبو ثور، وقال الحكم وحماذ: ترثه ورثة أمه، وقال آخرون: عصته عصبه أمه، روي هذا عن علي وابن مسعود وعطاء وأحمد بن حنبل، قال أحمد: فإن انفردت الأم أهدت جميع ماله بالعصوة. وقال أبو حنيفة: إذا انفردت أهدت الجميع لكن الثلث بانفرض، والباقي بالرد على قاعدة مذهبه في إثبات الرد، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. والمسألة مختلف فيها مد عهد الصحابة فقد أخرج البيهقي وسعيد بن منصور عن الشعبي أن عياضاً كان في ابن الملاعة ترك أحاه وأمه: لأمه الثلث ولأخيه السدس، وما بقي فهو رد عليهما بحساب ما ورثا، وقال عبد الله: للأخ السدس، وما بقي فللأم وهي عصبته، وقال زيد: لأمه الثلث ولأخيه السدس، وما بقي ففي بيت المال، كذا في كنز العمال. فأخذ الحنفية بقول علي والحنابلة بقول ابن مسعود، والشافعية والمالكية بقول زيد بن ثابت ؓ.

وإنما رجع الحنفية قول علي ؓ؛ لأن أحكام الميراث ثابتة نص الكتاب فلا يجوز القول بخلافها إلا نص مثله، والذي روعي في كون الملاعة عصبه لولدها أو كون عصبتها عصبه له أحرار أحاد لا تخلو من مقل واحتمال، فلا يترك بها النص ولا نص في توريث الأم أكثر من الثلث ولا في توريث الأخ من الأم أكثر من السدس، ولا في توريث أبي الأم ونحوه من عصبة الأم، ولأن العصوبة أقوى أسباب الإرث، والإدلاء بالألم أضعف فلا يجوز أن يستحق به أقوى أسباب الإرث، وفيما روي عن الشعبي اتفاق علي وزيد أن الأم ليست بعصبة لابنها واختلاف في الرد، فرد عبي ؓ على الأم والأخ، وجعله زيد لبيت المال ولكن قول علي ؓ أوفق بكتاب الله؛ لأن توريث بيت المال مع وجود ذوي الأرحام مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ نِعْمَتُهُمْ أَوْلَىٰ بِغَصَصِ الْوَلَدِ﴾ (الأنفال: ٧٥) -

٣٧٤٤ (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَيْمَانَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتْلَاعَيْنِ فِي امْرَأَةٍ مُصْصَبٍ، أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ: فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لِلْعَلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ادْخُلْ، فَوَاللَّهِ، مَا جَاءَ بِكَ، هَذِهِ السَّاعَةُ، إِلَّا حَاجَةٌ، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ، \* مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةٌ حَشَوْهَا لَيْفٌ. قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْمُتْلَاعَيْنِ، أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! \* نَعَمْ، إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنْ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدِ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ التَّوْرَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ (النور: ٦) فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَظَهُ وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاَهَا فَوَعَظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا

قوله: فتلاعه في المسجد فيه استحباب كون اللعان في المسجد، قد سبق بيانه.

قوله: 'فقلت للعالم استأذن لي قال: إنه قائل فيسمع صوتي فقال ابن جبير قس: نعم' أما قوله: 'إنه قائل' فهو من القيلولة، وهي النوم نصف النهار، وأما قوله: 'ابن جبير' فهو برفع 'اس' وهو استفهام أي أنت ابن جبير؟ قوله: 'فوحده مفترشاً بردعة' هو بفتح الباء، وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه.

قوله: 'ووعظه وذكره وأخبره' عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وفيه أن الإمام يعظ المتلاعنين ويخوفهما من وبال اليمين الكاذبة، وأن الصبر على عذاب الدنيا وهو الحد أهون من عذاب الآخرة.

\* قوله: قال سبحان الله نعم" كان التسييح للتعجب من عدم علمه مع شهرة الواقعة، والله تعالى أعلم.

= وراجع لتفصيل باب ميراث ابن الملاعة من إعلاء السنن (١٨: ٣٤٦). (تكملة فتح الملهم: ٢٣٩/١-٢٤٠)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'مفترش بردعة' البردعة والردعة: ما يفرش على ظهر السعير، وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه وتقلبه من الدنيا. (تكملة فتح الملهم: ٢٤١/١)

أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ نَتَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

٣٧٤٥ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ، زَمَنَ مُضْعَبِ ابْنِ الزَّيْبَرِ، فَلَمْ أَدْرِ مَا أَقُولُ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٣٧٤٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَلَاعِنِينَ: "حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي؟ \*\* قَالَ: "لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا" قَالَ زُهَيْرٌ

قوله: "فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات إلى آخره" فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج؛ لأن الله تعالى بدأ به؛ ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها، وينفي النسب إن كان، ونقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج، ثم قال الشافعي وطائفة: لو لاعت المرأة قبله لم يصح لعانها، وصححه أبو حنيفة وطائفة.

قوله: "فشهد أربع شهادات بالله إنه من الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين" هذه ألفاظ اللعان، وهي مجمع عليها.

قوله ﷺ: للمتلاعنين 'حسابكما على الله أحكما كاذب' قال القاضي: ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة، قال: وقال الداودي إنما قاله قبل اللعان تحديراً لهما منه، قال: والأول أظهر وأولى سياق الكلام.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'يا رسول الله ما لي؟' يعني أين يذهب مالي الذي أعطيتها صدقاً؟ هل يرد إلي؟ (تكملة فتح الملهم: ٢٤٤/١)



فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧٤٧- (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ\* بَنِي الْعَجْلَانِ، وَقَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟.

٣٧٤٨- (٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٧٤٩- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِلْمُسَمَعِيِّ وَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمْ يُفَرَّقْ مُصْعَبٌ بَيْنَ الْمُتْلَاعَتَيْنِ، قَالَ سَعِيدٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ.

- الرد على النحاة: قال: وفيه رد على من قال من النحاة أن لفظة "أحد" لا تستعمل إلا في النفي، وعلى من قال منهم: لا تستعمل إلا في الوصف ولا تقع موقع واحد، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفي ولا وصف، ووقعت موقع واحد، وقد أحازه المرد، ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ﴾\*\* (البور: ٦) وفي هذا الحديث أن الخصمين اشتكاديين لا يعاقب واحد منهما، وإن عذبا كذب أحدهما على الإهام. قوله: يا رسول الله مالي قار: لا مال لك إن كنت صدقت عليه، فهو قد استحللت من فرجها وإن كنت كذبت عليه فذاك أعدت منها. فقه الحديث في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول، وعلى ثبوت مهر الملائنة المدخول بها، والمسألتان مجمع عليهما، وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنا لم يسقط مهرها.

\* قوله: بين أخوي بين العجلان أي بين الرجل وامرأة منهم وتسميتهما أخوي بني لعجلان لتعيب الذكر على الأنثى، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ولكن رد عليه الفاكهي فقال: هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه، فإن الذي قاله النحاة إنما هو في "أحد" التي للعموم نحو "ما في الدار من أحد" وأما "أحد" بمعنى "واحد" فلا خلاف في استعمالها في الإثبات، نحو "قل هو الله أحد" ونحو: "فشهادة أحدهم" ونحو: "أحدكما كاذب"، كذا في فتح الباري، باب قول الإمام للمتلاعنين: إن أحدكما كاذب. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٤/١)

٣٧٥٠ - (١٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأُمِّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣٧٥١ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَاعَنَ\* رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

٣٧٥٢ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٧٥٣ - (١٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَزْهَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّا، لِلَّيْلَةِ جُمُعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ\*\* مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَدَثُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتْلَتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهُ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَدَثُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتْلَتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ. فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! افْتَحْ" وَجَعَلَ يَدْعُو، فَنَزَلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦)، هَذِهِ الْآيَاتُ، فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاعَنَّا،

قوله ﷺ: "اللهم افتح" معناه بين لنا الحكم في هذا.

\* قوله: "لاعن رسول الله ﷺ" أي أمر بالملاعنة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "رجل من الأنصار" كذا وقع مبهما في سائر الروايات واستظهر شيخنا السهاري في البذل أنه عويم العجلاني والأظهر عندي أنه هلال بن أمية؛ لأن سياق هذا الحديث يناسب سياق قصة هلال. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٧/١)

فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "مَهْ" فَأَبَتْ فَلَعَنَتْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ: "لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا" فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا.

٣٧٥٤ - (١٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسَادِ، نَحْوَهُ.

٣٧٥٥ - (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - وَأَنَا أَرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا - فَقَالَ: إِنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ\*\* بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ\* لَأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ\* لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَا عَنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبَضَ سَبْطًا قُضِيَءَ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ" قَالَ: فَأَنْبِثْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ.

ضبط الاسم: قوله: 'إن هلال بن أمية قذف امرأته شريك بن سحماء' هي بسير مفتوحة ثم حاء ساكة مهملتين وبالد، وشريك هذا صحابي نبوي، حبيب الأنصار، قال القاضي: وقول من قال: إنه يهودي باطل.

قوله: 'وكان أول رجل لاعن في الإسلام' سبق بيانه في أول هذا الباب.

قوله ﷺ: "لعنها أو نجىء به أسود جعداً" وفي الرواية الأخرى: 'فإن جاءت به سبطاً قصياً' يعين فهو لهلال، وإن جاءت به أكحل جعداً حمشاً ساقين فهو شريك.

شرح الغريب: أما الجعد: ففتح الحميم وإسكان العين. قال المروزي: الجعد: في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون دماً، فإذا كان مدحاً فله معيان: أحدهما: أن يكون معصوب الخلق، شديد الأسر. والثاني: أن يكون شعره غير سبط؛ لأن السبوطه أكثرها في شعور العجم. وأما الجعد المدموم فله معيان: أحدهما: القصير المتردد =

\* قوله: 'فكان أول رجل لاعن في الإسلام' قيل: إن آية اللعان نزلت بسبه، وقد تقدم أنها نزلت بسبب عويمر العجلاني، فيحتمل أن القصيتين متفارتان زماناً فنزلت بسبهما معاً، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "شريك بن سحماء" ففتح السين وسكون الحاء المهملتين، وهي أمه، واسم أبيه عبدة بن معيث. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٠/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: فلعل شريك كان أخاه من الرضاعة. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٠/١)

٣٧٥٦ - (١٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّانِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمْحٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتَلَيْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا، قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَطَ الشَّعْرَ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ، حَدَلًا، آدَمَ، كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! بَيِّنْ" فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ\*\* لَابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الْمَجْلِسِ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ؟" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

٣٧٥٧ - (١٧) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ الْمُتْلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: كَثِيرَ اللَّحْمِ، قَالَ: جَعَدًا قَطَطًا.\*\*

= والآخر: الحيل. يقال: جعد الأصابع وجعد اليدين أي تخیل.

وأما السطط: فكسر الباء وإسكانها وهو الشعر المسترسل. وأما حمش الساقين: فبحاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة أي رقيقتهما، واحموشة: الدقة. وأما قضى العينين فمهمور ممدود على وزن فاعيل وهو بالصاد المعجمة، ومعناه: فاسدهما بكثرة دمع أو حمرة أو غير ذلك.

قوله: 'وكان حدلاً' هو يفتح الحاء المعجمة وإسكان الدال المهمة وهو الممتلى الساق.

قوله ﷺ: 'لو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذه' وفسرها ابن عباس بأنها امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء. =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فقال رجل لاس عباس' هذا الرجل هو عبد الله بن شداد بن الهاد، كما سيأتي من طريق أبي الزناد عند لمصنف. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'قططاً' بفتح الطائين، وقيل: بكسر الأولى، صفة مبالغة للجعده، يعني شديد الجعودة والتقضض كشعر السودان، كذا في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٤/١)

٣٧٥٨ - (١٨) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ: أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا؟" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْ تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتْ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

٣٧٥٩ - (١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُتْلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا"، قَالَ سَعْدٌ: بَلَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ".

٣٧٦٠ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَأَمُحِلُّهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ "نَعَمْ".

٣٧٦١ - (٢١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا، لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ"، قَالَ:

- وفي رواية: "أما امرأة أعلت" معنى الحديث أنه اشتهر وشاع عنها الفاحشة، ولكن لم يثبت بينة ولا عتواف، ففيه أنه لا يقام الحد بمجرد اشتهار والقرائن، بل لا بد من بينة أو اعتراف.

قوله: "أن سعد بن عبادَةَ قال: يا رسول الله! أَرَأَيْتَ لرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقْتله؟" قال رسول الله ﷺ: لا، قال سعد: بلى، والذي أكرمك بالحق، فقال رسول الله ﷺ: اسمعوا، ما يقول سيدكم، وفي الرواية الأخرى: "كلا والذي بعثك بالحق يدك كست لأعاجبه بالسيف قال الماوردي وغيره: ليس قوله هو رداً لقول النبي ﷺ ولا مخالفة من سعد بن عبادَةَ لأمره ﷺ، وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته، واستيلاء الغضب عليه، فبه حينئذ يعاجله بالسيف وإن كان عاصياً.

معنى السيد: وأما السيد فكان ابن الأنباري وغيره: هو الذي يفوق قومه في الفجر، قالوا: والسيد أيضاً الحليم، وهو أيضاً حسن الخلق، وهو أيضاً الرئيس، ومعنى الحديث: تعجبوا من قول سيدكم.

كَلَّا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْيَرُ مِنِّي".

٣٧٦٢ - (٢٢) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَادٍ - كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ -، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرُ مُصَفِّحٍ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ فَوَاللَّهِ! لَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَلَا شَخْصٌ \*\* أَعْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصٌ أَحَبَّ \*\* إِلَيْهِ الْعُدْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ

شرح الغريب وتأويل غيرة الله تعالى: قوله: "لضربه بالسيف غير مصفح" هو بكسر الفاء أي غير ضارب بصفح السيف، وهو جاحه بل أضربه نحوه.

قوله ﷺ: "به لغيور وأنا أعير منه" وفي الرواية الأخرى: "والله أعير مني" من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن" قال العلماء: الغيرة فتحة الغير وأصلها المنع، والرجل غيور على أهله أي يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو حديث أو غيره، والغيرة صفة كمال فأخبر ﷺ بأن سعداً غيور، وأنه أعير منه، وأن الله أعير منه ﷺ، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش، فهذا تفسير لمعنى غيرة الله تعالى، أي ألما معه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش، لكن الغيرة في حق الناس يقارنها تغير حال الإنسان وانزعاجه وهذا مستحيل في غيرة الله تعالى.

قوله ﷺ: "لا شخص أعير من الله تعالى أي لا أحد، وإنما قال: "لا شخص" استعارة، وقيل: معناه لا ينبغي لشخص أن يكون أعير من الله تعالى، ولا يتصور ذلك منه، فينبغي أن يتأدب الإنسان بمعاملته سبحانه وتعالى لعباده، فإنه لا يعاجلهم بالعقوبة، بل حذرهم وأنذرهم، وكرر ذلك عليهم وأمهلهم، فكذا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل وغيره في غير موضعه، فإن الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة، مع أنه لو عاجلهم كان عدلاً منه سبحانه وتعالى. قوله ﷺ: "ولا شخص أحب إليه العذر من الله تعالى، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله من أجل ذلك وعد الحة" معنى الأول: ليس أحد أحب إليه الأعذار من الله تعالى.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لا شخص أعير من الله" الشخص في الحقيقة جرم الإنسان، والشخص بهذا التفسير محال على الله سبحانه، فالمراد: لا أحد، كذا حققه الأبي. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أحب إليه العذر" هو برفع "أحب" خبر مقدم لقوله "العذر" وخبر "لا" محذوف، والتقدير: لا أحد موجود، وبفتح "أحب" صفة لقوله "شخص" و"العذر" فاعله، وخبر "لا" محذوف.

(تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/١)

مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ."

٣٧٦٣ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: غَيْرَ مُصْفَحٍ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْهُ.

٣٧٦٤ - (٢٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ\*\* مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: "فَمَا أَلْوَأَتْهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟" قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: "فَأَتَى أَتَاهَا ذَاكَ؟" قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ، قَالَ: "وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ".

٣٧٦٥ - (٢٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، جَمِيعًا عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ، وَهُوَ حِينِيذٌ يُعْرَضُ

معنى الإعذار: فالعذر هنا معنى الإعذار والإنذار، قبل أخذهم بالعقوبة، ولهذا بعث المرسلين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥) والمدحة بكسر الميم، وهو المدح بفتح الميم فإذا ثبتت الهاء كسرت الميم وإذا حذف فتحت، ومعنى من أجل ذلك وعد الجنة: أنه ما وعدنا ورعب فيها كثير سؤال العباد لإياها منه، والثناء عليه، والله أعلم.

قوله: 'ابن مرأتي ولدت غلاماً أسود فقال النبي ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: فما ألوأها؟ قال: حمير. قال: هل فيها من أورك؟ قال: لا فيها لورقاً، قال: فأتى أتاها ذاك؟ قال: عسى أن يكون نزع عرق'

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'رجل من بني فزاره' وسياقي في رواية أبي سمية أنه كان أعرابياً، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن اسمه ضمضم بن قتادة، أخرج حديثه عبد العبي بن سعيد في المهمات من طريق قطبة بن عمرو بن هرم أن مدلوكا حدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل، فشكى إلى النبي ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٩/١)

بَأَن يَنْفِيَهُ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ - قَالَ - : وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ.

٣٧٦٦ - (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَةَ - ، قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَكْرَهُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا أَلْوَأْنُهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَأَنَّى هُوَ؟" قَالَ: لَعَلَّهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ".

٣٧٦٧ - (٢٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْخُو حَدِيثَهُمْ.

شرح الغريب. أما الأورق: فهو الذي فيه سواد ليس بصاف، ومنه قيل لبرماد: أورق، وللحمامة: ورقاء، وجمعه ورق بضم الواو وإسكان الراء كأحمر وحر، والمراد بالعرق هنا: الأصل من النسب، تشبيهاً بعرق الثمرة، منه قولهم: فلان مرقق في السبب والحسب، وفي اللؤم والكرم، ومعنى برعه، أشبهه واجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزع الحذب، فكأنه جذبه إليه لشبهه، يقال منه: نزع الولد لأبيه وإلى أبيه، ونزعه أبوه ونزعه إليه.

فقه الحديث. وفي هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج، وإن خالف لونه لونه، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه لحقه، ولا يحمل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فحذاء الولد أسود أو عكسه لاحتمال أنه برعه عرق من أسلافه. وفي هذا الحديث أن التعريض بنفي الولد ليس نفيًا، وأن التعريض بانقذف ليس قدفًا. وهو مذهب الشافعي وموافق، وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشباه وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأسباب، وإلحاقها بمجرد الإمكان. قوله في الرواية الأخرى: 'إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً وبني أكرته' معناه استغربت بقبي أن يكون مني، لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه والله أعلم.



## [٢١- كتاب العتق]

## [١ - باب من أعتق شركاً له في عبد]

٣٧٦٨- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يُلْغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأُعْطِيَ شِرْكَاءُؤُهُ حِصَصَهُمْ،\*\* وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ،\*\* وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٣٧٦٩- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح

## كتاب العتق

## ١ - باب من أعتق شركاً له في عبد

معنى العتق: قال أهل اللغة: العتق: الحرية، يقال: منه عتق يعتق عتقاً بكسر العين، وعتقاً بفتحها أيضاً، حكاه صاحب المحكم وغيره، وعتاقاً وعتاقة فهو عتيق، وعتائق أيضاً، حكاه الجوهري وهم عتقاء، وأعتقه فهو معتق وهم عتقاء وأمة عتيق وعتيقة، وإماء عتائق، وحلف بالعتاق، أي الإعتاق، قال الأزهرى: هو مشتق من قولهم: عتق الفرس إذا سبق ونجا، وعتق الفرخ طار واستقل؛ لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء. قال الأزهرى وغيره: وإنما قيل لمن أعتق نسمة: أنه أعتق رقبة، وفك رقبة، فحصدت الرقبة دون سائر الأعضاء مع أن العتق يتناول الجميع؛ لأن حكم السيد عليه ومكته له كحبل في رقبة العبد، وكالغل المانع له من الخروج، فإذا أعتق فكأنه أطلقت رقبته من ذلك، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ودليل أبي حنيفة رحمه الله في تجزئ الإعتاق حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما، حيث قال فيه رحمه الله: "وإلا فقد عتق منه ما عتق" فإنه صريح في ثبوت التجزئ في العتق، وهو حديث أخرجه البخاري من طريق مالك، وأصرح منه ما أخرجه الدارقطني في كتاب المكاتب (٤: ١٢٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: "وإلا عتق منه ما عتق وورق منه ما بقي". (تكملة فتح الملهم: ٢٧٤/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وعتق عبه العبد" ظاهره أن العبد يعتق بكماله بعد أداء القيمة، ففيه حجة لأبي حنيفة في تجزئ العتق في اليسار أيضاً، وفيه حجة لمالك أيضاً، حيث يحصل العتق عنده بأداء القيمة لا بالعتق الأول أو التقويم، كما هو مذهب بعض الفقهاء. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٥/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما شرعاً فقد فسره في المغرب بالخروج عن المملوكية، ووجه ما سبته بمعناه اللغوي أنه قوة حكمية يصير المرء بها أهلاً للشهادة والولاية والقضاء. (تكملة فتح الملهم: ٢٦٢/١)

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

قوله عليه السلام: 'من أعتق شركاً له في عبد، وكان له مال يبيع من العبد، قَوِّمَ عليه قيمة العبد، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق، وفي نسخة: ما أعتق.'

ذكر الاستسعاء في الحديث من قول قتادة: هذا حديث ابن عمر. وفي حديث أبي هريرة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المملوك بين الرجلين فاعتق أحدهما قال يضمن". وفي رواية قال: "من أعتق شِقْصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال، استسعى العبد غير مشقوق عليه" وفي رواية: "إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عبد ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه" قال القاضي عياض: في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة قال: قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة، وهما أثبت فلم يذكرهما فيه الاستسعاء، ووافقهما همام ففصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي أبي قتادة، قال: وعلى هذا أخرجه البخاري وهو الصواب.

قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه، ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكرها، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

## [ ٢ - باب ذكر سعاية العبد ]

٣٧٧٠ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: 'يُضْمَنُ'.

٣٧٧١ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوفَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّاصَهُ\*\* فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ،\*\* اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

## ٢ - باب ذكر سعاية العبد

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكف لاكتساب والصب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر فإذا دفعها إليه عتق، هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق، فعنى هذا تنفق الأحاديث.

شرح العريب: وقوله ﷺ: غير مشقوق عليه أي لا يكف ما يشق عليه، والشَّقْصُ: كسر الشين نصيب قبيلاً كان أو كثيراً، أو يقال له: اشقيصُ بصباً ربيعة الياء، ويقال له أيضاً: الشرك كسر الشين. وفي هذا الحديث: أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه ببقية إذا كان موسراً بقيمة عدل، سواء كان العبد مسماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسماً أو كافراً، وسواء كان العتق عدلاً أو أمة، ولا حار للشريك في هذا، ولا سبيل ولا لمعتق، بل يصح هذا الحكم، وإن كرهه كثرة مراعاة حق الله تعالى في الحرية، وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق إلا ما حكاه القاصي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب طائفة من أصحابنا لأحاديث الصحيحة كلها والإجماع.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وفي هذا اللفظ ما يقوي قول أبي حنيفة في تحري العتق، فإن لسي ﷺ جعل خلاصه من الرق موقوفاً على أداء المال، ومعنى ذلك أن يصفه رقيق ما لم يدفع المال إلى الشريك. (تكملة فتح الملهم: ١ ٢٧٧)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وأما المسألة الثانية، وهي ثبوت السعاية، فليس في حنيفة شيء فيها حديث أبي هريرة، وفيه: 'فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه' فإنه صريح في ثبوت السعاية عند إعسار المعتق. (تكملة فتح الملهم: ١ ٢٧٥)

٣٧٧٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى يَغْنِي ابْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ "إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

اختلاف أهل العلم في حكم نصيب الشريك إذا كان المعتق موسراً: وأما نصيب الشريك فاحتلّفوا في حكمه إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب، أحدها: وهو الصحيح في مذهب الشافعي،\*\* وبه قال ابن شُبْرُمَةَ والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وبعض المالكية أنه عتق بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون ولاء جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله، قال هؤلاء: ولو أعسر المعتق بعد ذلك استمر نفوذ العتق، وكانت القيمة دية في دمه، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة صاعت القيم واستمر عتق جميعه، قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لعوا؛ لأنه قد صار كله حراً.

والمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أهل الطاهر، وهو قول الشافعي. الثالث: مذهب أبي حنيفة، للشريك أخير إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله للمعتق. قال: والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه، الرابع: مذهب عثمان البتي: لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية رائعة تراد لوصء، فيصم ما أدخل على شريكه فيها من الضرر. الخامس: حكاه ابن سيرين أن القيمة في بيت المال. السادس: محكي عن إسحاق بن راهويه أن هذا الحكم للعبيد دون الإمام، وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة، والأقوال الثلاثة قلها فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث، فهي مردودة على قائلها، هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصيبه موسراً.

أقوال العلماء في حكم نصيب الشريك إذا كان المعتق معسراً: فأما إذا كان معسراً حال الإعتاق ففيه أربعة مذاهب. أحدها: مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وموافقيهم يفد عتق في نصيب المعتق فقط، =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ويتلخص خلاف هؤلاء في شيئين، الأول: هل يتجزى العتق أو لا؟ فعند أبي حنيفة يتجزى مطلقاً، وعند أبي يوسف ومحمد لا يتجزى مطلقاً، وعند الأئمة الحجازيين يتجزى إذا كان المعتق معسراً، ولا يتجزى إن كان موسراً.

والثاني: هل يجوز لشريك المعتق أن يستسعى العبد في حصته في صورة من هذه الصور؟ فعند أبي حنيفة يجوز، سواء كان المعتق موسراً أو معسراً، وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في الوجهين. وعند أبي يوسف ومحمد، يجوز في الإعسار، ولا يجوز في اليسار. (تكملة فتح الملهم. ٢٧٤/١)

٣٧٧٣- (٤) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٌ.

= ولا يطالب المعتق بشيء، ولا يستسعى العبد، بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً، كما كان، وهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر. المذهب الثاني: مذهب ابن شيرمة والأوراعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق: يستسعى العبد في حصة الشريك، واحتلف هؤلاء في رجوع العبد عما أدى في سعائته على معتقه. فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه، وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بممرلة المكاتب، وعند الآخرين هو حر بالسرارية. المذهب الثالث: مذهب رفر وبعض البصريين: أنه يقوم على المعتق، ويؤدي القيمة إذا أيسر. الرابع: حكاه القاضي: عن بعض العلماء أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيبه أيضاً، فيبقى العبد كنه رقيقاً كما كان، وهذا مذهب باطل.

أقوال الأئمة فيما إذا أعتق بعض عبده: أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه، فيعتق كله في الحان بغير استسعاء، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعلماء كافة، وانفرد أبو حنيفة فقال: يستسعى في بقية لمولاه، وحالته أصحابه في ذلك فقالوا بقول الجمهور، وحكى القاضي أنه روي عن طاوس وربيعة وحماد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة، وقال أهل الصاهر وعن الشعبي وعبيد الله بن الحسن العمري: أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء، والله أعلم.

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر: 'ولا فقد عتق منه ما عتق' ظاهره أنه من كلام النبي ﷺ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمري، فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعله منه، ورواه أيوب عن نافع فقال: قال نافع: "ولا فقد عتق منه ما عتق" ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. وقال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع، وهذه الرواية قال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ. قال القاضي: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى، وقد جوده، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه، قال: وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضع: وإلا فقد حاز ما صعب، فأتى به على المعنى، قال: وهذا كله يرد قول من قال بالاستسعاء، والله أعلم. قوله ﷺ: 'قيمة عدل' بفتح العين أي لا زيادة ولا نقص، والله أعلم.

## [ ٣ - باب بيان أن الولاء لمن أعتق ]

٣٧٧٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً\*\* تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ".

٣٧٧٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ\*\* وَيَكُونَ

## ٣ - باب بيان أن الولاء لمن أعتق

أقوال أهل العلم في جوار بيع المكاتب والمكاتبة وعدم جوازها: فيه حديث عائشة في قصة بريرة، وأنها كانت مكاتبة فاشتريتها عائشة وأعتقتها، وأنهم شرطوا ولأهلها. وقول النبي ﷺ: 'إنما لولاء لمن أعتق' وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب. أحدها: أنها كانت مكاتبة وباعه الموالي واشترتها عائشة، وأقر النبي ﷺ بيعها. فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن جوره عطء والنخعي وأحمد ومالك في رواية عنه. وقال ابن مسعود، وربيعة، وأبو حنيفة، والشافعي، وبعض المالكية، ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه.\*\* وقال بعض العلماء: يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجرت نفسها، وفسخوها الكتابة، والله أعلم. بالموضع الثاني.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'نشتري جارية' وهي بريرة رضي الله عنها، كما هو مصرح في الروايات الآتية. وهي بوزن فعيبة مشتقة من البرير، وهو ثمر الأراك. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٩/١ - ٢٨٠)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أن أقضي عنك كتابتك" ظاهر هذا اللفظ يدل على أن عائشة لم ترد الاشتراء، وإنما أرادت أن تؤدي بدل الكتابة من قبل بريرة على أن يكون الولاء لها، وذلك مشكور؛ لأنها لا تكون محقة في مطالبة الولاء حينئذ، فإن أداء بدل الكتابة ترع لا ينقل الولاء إلى المتبرع، ولكن سيأتي في رواية أبي أسامة عن هشام عند المصنف ما يزيل هذا الإشكال، فإن لعطه: "إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقت، ويكون الولاء لي فعلت" وهذا يدل على أنها لم ترد التبرع بأداء بدل الكتابة، وإنما أرادت أن تشتريها شراء صحيحاً ثم تعتقها، إذ العتق فرع ثبوت الملك. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٢/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: حتى يعود رقيق بالعجر عن أداء بدل الكتابة، ولكن الأمر سهل عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وذلك؛ لأنه يجوز عنده بيع المكاتب إذا رضي هو بالبيع، وقال صاحب الهداية: 'ولو رضي المكاتب بالبيع ففيه =

وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ" ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقَّ وَأَوْثَقُ".

٣٧٧٦- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةَ إِلَيَّ، فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ! إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتَاعِي وَأَعْتِقِي"، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ".

٣٧٧٧- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ وَقِيَّةً، فَأَعِينَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أُعِدَّهَا\*\* لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْتِقُكَ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَيْتَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ - قَالَتْ - : فَأَتَنَّهُنَّ. \*\* فَقَالَتْ: لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا،

= روايتان، والأظهر الجواز" وقال الباقون في العناية: "لأن عدمه كان لحقه، فلما أسقط حقه برضاه انفسخت الكتابة وجاز البيع، وروي في النوادر أنه لا يجوز" راجع فتح القدير باب البيع الفاسد: ٥: ١٨٩.  
وقصة بريدة رضي الله عنها ظاهرة في أنها رضيت بالبيع، ولذلك ترجم عليها البخاري "باب بيع المكاتب إذا رضي".  
(تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أن أعدها لهم عدة واحدة" تعني أدفعها إليهم دفعة واحدة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٤/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'فأتتهن'، فقالت "ظاهره أن فاعل" قالت 'بريرة، وعليه يحتل المعنى، ولكن -

قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَنِي فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: "اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا"، وَاشْتَرَيْتُ لَهَا الْوَلَاءَ، \* فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ" فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ \* يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتَقْتُ فُلَانًا وَالْوَلَاءُ لِي، \*\* إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".

الجواب عن الإشكال الولاء على قوله: "واشترطي لهم": قوله ﷺ: "اشترتها وأعتقها واشترطي لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق" وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها حددت الباعين، وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل لهم وكيف أذن لعائشة في هذا، ولهذا الإشكال -

\* قوله: "يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله". ظاهر الحديث أن كل شرط ليس في كتاب الله صراحة أو ضمناً فهو فاسد، فكل شرط يخالف الدين يردده كتاب الله لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩) والله تعالى أعلم.

\* قوله: "واشترطي لهم الولاء" استشكل هذا بأنه كيف أمرها بعقد البيع على هذا الشرط مع أنه شرط مفسد للبيع، وفيه من التعزير بالبائع والخديعة ما لا يخفى، فقليل: هذا اللفظ غير صحيح، وقيل: معنى اشترطي أظهرى حكم الولاء وأنه يكون لمن يعتق لا لغيره، وقيل: معنى لهم عليهم مثله في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الإسراء: ٧) قلت: والنظر يقتضي أن كل ذلك غير صحيح كيف؛ وهذا الشرط معتبر في جميع روايات حديث بريرة ذكر صريحاً أم لا، ولا وجه لتأويله بالوجه المذكور ضرورة أن أصحاب بريرة ما رضوا ببيعها إلا بهذا الشرط، ولو لم يكن هذا الشرط ما باعوا، فهذا شرط معتبر في البيع قطعاً، كما يقتضيه روايات الباب كلها صراحة أو ضمناً فالوجه أن يقال: إنه شرط مخصوص بهذا البيع، وقع لمصلحة اقتضته وللشارع التخصيص في مثله، والله تعالى أعلم.

- ذكر الأبي والسنوسي أن فاعل "قالت" عائشة وليست بريرة، وإنما أخبرت عائشة عن نفسها أنها انتهرتها، ثم فسر الراوي انتهارها إياها بقوله: فقالت: لاها الله إلخ، وعليه يستقيم الكلام وإن كان خلاف الظاهر، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٥/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إنما الولاء لمن أعتق" اللام في الولاء للعهد، والمراد ولاء العتاقة بقرينة ما قبله، فلا يدل الحديث على نفي ولاء الموالة بإرادة اللام للحبس كما هو مذهب الشافعي، أفاده ابن الملك. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/١)



= أنكر بعض العلماء هذا الحديث بحملته، وهذا موقوف على يحيى بن أكنم، وستند بسقوط هذه اللقطة في كثير من الروايات، وقال جماهير العلماء: هذه النقطة صحيحة، واحتفوا في تأويلها فقال بعضهم: قوله: 'أشترطي هم' أي عليهم، كما قال تعالى ﴿لَهُمُ النِّعَةُ﴾ (الرعد: ٢٥) معنى عيهم. وقال ندى: ﴿لَنْ تُحْسِنُمْ وَحُسْنُمُ لَأُفْسِدَنَّكُمْ﴾ (الأنعام: ٧) أي فعبيها، وهذا موقوف على الشافعي والمري.

وقد عيرهما أيضاً وهو ضعيف؛ لأنه عليه السلام أنكر عيهم الاشتراء، ولو كان كما قاله صاحب هذا لتأويل لم يكره، وقد يحاب عن هذا بأنه عليه السلام إنما أنكر ما أرادوا اشتراؤه في أول الأمر، وقيل: معنى اشتري هم الولاء: أطهرى لهم حكم الولاء، وقيل: المراد الرحر والتوبيخ هم؛ لأنه عليه السلام كان بين هم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فلما أحوا في اشتراطه ومخافة الأمر قال لعائشة هذا معنى. لا تنافي سواء شرعته أم لا فإنه شرط باطل مردود؛ لأنه قد سبق بيان ذلك هم، فعنى هذا: لا تكون لقصة 'أشترطي' هنا للإباحة، والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب الفقه: إن هذا الشرط حاص في قصة عائشة، واحتمل هذا الإذن وإبصاره في هذه القصة خاصة، وهي قصبة عين لا عمومها، فلو: واحكمه في بدنه ثم إبصاره أن يكون أبلغ في قطع عديهم في ذلك، ورحرهم عن مثله، كما أدبهم عليه السلام في الإحرام بالحج في حجة الوداع، ثم أمرهم بمسحه، وحججه عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وبما فعل ذلك ليكون أبلغ في رحرهم وقطعهم عما اعتادوه من مع العمرة في أشهر الحج، وقد تحتمل الفسدة اليسيرة لتحصيل مصححة عظيمة، والله أعلم.\*

اموضع لثالث. قوله عليه السلام: 'ولاء من أعتق'.

أقول أهل العلم في عدم توريت العتق من سيده وفي ولاء من أسلم على يدي أحد وولاء الملتقط والولاء بالخلف وقد أجمع المسمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يرث به، وأما العتق فلا يرث سيده عند الجماهير، وقال جماعة من المتعين: يرثه كعكسه، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه، ولا ملتقط بقبض، ولا لمن حالف بسبأ على إماصرة، وهذا كنه قال مالك، والأورعي، واشوري، والشافعي، وأحمد، ودود، وجماهير العلماء قالوا: وإذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال. وقال ربيعة واليث وأبو حيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولاؤه له =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: والذي يظهر هذا لعدم تضعيف والله سبحانه أعلم - أن الشرط الفاسد الذي يفسد به لبيع هو ما كان وفاؤه في اختيار العبد، فأما إذا كان الشرط مما يجرح وفاءه عن اختيار الإنسان عقلاً أو شرعاً فإنه لا يفسد البيع كما إذا قال المائع: بعثك هذا التوب عني أن لا تحب عبيك صلاة، أو بعثك هذا التوب عني أن لا يرث منك بوك، فهذه شروط لا اختيار للعبد في وفاءها، فحيث تنع هذه الشروط ولا يفسد البيع. (تكملة فتح الملهم: ١ ٢٨٢)

= وقال إسحاق بن راهويه: ثبت للمتقط الولاء على اللقيط. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالحلف، ويتوارثان به، دليل الجمهور حديث 'إمى الولاء لمن أعتق' وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائبة، أي على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً، ويثبت له الولاء عليه، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وأنه لو أعتقه على مال أو باعه نفسه يثبت له عليه الولاء، وكذا لو كاتبه أو استولدها وعتقت بموته، ففي كل هذه الصور يثبت الولاء، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه، وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعموم الحديث.

اختلاف الأنمة في الخيار للأمة التي اعتقت وزوجها حراً: الموضع الرابع: أن السيِّ عليه السلام خير بريرة في فسخ نكاحها، وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار،\*\* واحتج برواية من روى أنه كان زوجها حراً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة بن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سأله عن زوجها فقال: لا أدري، واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً، قال الحفاظ: ورواية من روى أنه كان حراً غلط وشادة مردودة لمخالفتها المعروف في روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً، ولو كان حراً لم يخيرها. رواه مسلم. وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهي صاحبة القضية.

والثاني قولها: لو كان حراً لم يخيرها، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً؛ ولأن الأصل في النكاح اللزوم، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإما ثبت في العبد فبقي الحر على الأصل، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حر، وإما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد، فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً، وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً أنه كان عبداً فوجب ترجيحها، والله أعلم.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وهو قول الشعبي والنخعي والثوري ومحمد بن سيرين وطاووس ومجاهد وأبي ثور، وإليه ذهب الظاهرية كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ولقد أحسن البدر العيني في الجمع بين هذه الروايات المحتلفة، فقال في عمدة القاري ٩: ٥٧٥: "والتحقيق فيه أن يقال إن اختلافهم فيه في صفتين (يعني الرق والحرية) لا يجتمعان في حالة واحدة، فنجعلهما في حالتين بمعنى أنه كان عبداً في حالة، حراً في حالة أخرى، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى، وقد علم أن الرق يعقبه الحرية، والحرية لا يعقبها الرق، وهذا مما لا نزاع فيه، فإذا كان كذلك جعلنا العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة، فثبت بهذا الطريق أنه كان حراً في الوقت الذي خيرت فيه بريرة، وعبد قبل ذلك فيكون قول من قال كان عبداً، محمولاً على الحالة المتقدمة، وقول من قال: "كان حراً" =

الموضع الخامس: قوله ﷺ: 'كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى. ومعنى قوله ﷺ: 'وإن كان مائة شرط' أنه لو شرطه مائة مرة تأكيداً فهو باطل، كما قال ﷺ في 'رواية الأولى: 'من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة'. أقسام الشرط في البيع نحوه: قال العلماء: الشرط في البيع ونحوه أقسام: أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري، أو ببقية الثمرة على الشجر إلى أوّل الجدد أو ارد بالعيب. الثاني: شرط فيه مصدحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن والضمين والخيار وتأجيل الثمن ونحو ذلك، وهذا القسمان جائزان، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف. الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة وهذا جائز أيضاً عند الجمهور لحديث عائشة وترعياً في العتق لقوته وسرايته. الرابع: ما سوى ذلك من الشروط، كشرط استثناء منفعة وشرط أن يبيعه شيئاً آخر، أو يكرهه داره أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل مبطل للعقد، هكذا قال الجمهور، وقال أحمد: لا يبطئه شرط واحد، وإنما يبطئه شرطان، والله أعلم.

تغير حكم الشيء بتغير وصفه: الموضع السادس: قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق على بريرة به: 'هو ها صدفه ولنا هدية' دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها، فيجوز للعبي شراءها من الفقير وأكلها إذا أهداها إليه وللهاشمي ولغيره من لا تحل له الركاة ابتداء، والله أعلم.

فوائد حديث بريرة: وأعلم أن في حديث بريرة هذا فوائد وقواعد كثيرة، وقد صف فيه أس حريّة وابن حرير تصنيفين كبيرين: إحداهما ثبوت الولاء لمعتق، الثانية: أنه لا ولاء لغيره. الثالثة: ثبوت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه. الرابعة: جواز الكتابة. الخامسة: جواز فسخ الكتابة إذا عجز المكاتب نفسه، واحتج به طائفة لحوار بيع المكاتب كما سبق. السادسة: جواز كتابة الأمة ككتابة العبد. السابعة: جواز كتابة المروجة.

أقوال أهل العلم في أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة ما لم يؤذ بذل الكتابة: الثامنة: أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة، بل هو عبد ما بقي عليه درهم، كما صرح به في الحديث المشهور في "سنن أبي داود" وغيره، وهذا قال الشافعي ومالك وجمهور العلماء، وحكى القاضي عن بعض السلف أنه يصير حراً بنفس الكتابة، ويشت المال في ذمته، ولا يرجع إلى الرق أبداً، وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حراً، ويصير الباقي ديناً عليه، قال: وحكي عن عمر وابن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث، وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال. -

- محمولاً على الحالة المتأخرة، فإذا لا يبقى تعارض، ويشت قول من قال إنه كان حراً.

(إلى أن قال: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيد العيني أنه لم يقع في شيء من روايات عائشة أن زوجها كان عبداً وقت عتقها، وإنما ذكر الرواة أنه "كان عبداً" من غير تصريح برمان عبيته، ومن المعروف أن الناس ربما يطلقون لفظ 'العبد' على المولى بعد عتقه أيضاً، فيحتمل أن يكون هذا الإطلاق مجازاً باعتبار ما كان.

- أقوال أهل العلم في جواز الكتابة على نجس أو نجسين ونجوس: التاسعة: أن الكتابة تكون على نجوس لقوله في بعض روايات مسلم هذه أن بريرة قالت: إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع سنين كل سة أوقية، ومذهب الشافعي: أنها لا تجوز على نجس واحد، بل لا بد من نجسين فصاعداً. وقال مالك والجمهور: تجوز على نجوس، وتجوز على نجس واحد. العاشرة: ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد. الحادية عشر: تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع، وإبطال ما سواها. الثانية عشر: جواز الصدقة على موالي قريش. الثالثة عشر: جواز قبول هدية الفقير والمعتق. الرابعة عشر: تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ لقولها: وأنت لا تأكل الصدقة، ومذهبنا أنه كان تحريم عليه صدقة الفرض بلا خلاف، وكذا صدقة التطوع على الأصح.

الخامسة عشر: أن الصدقة لا تحرم على قريشي غير بني هاشم وبني المطلب؛ لأن عائشة قرشية، وقبت ذلك اللحم من بريرة، على أن له حكم الصدقة، وأما حلالها دون النبي ﷺ، ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد. السادسة عشر: جواز سؤال الرجل عما يراه في بيته، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قولها: "ولا يسأل عما عهد"، لأن معناه: لا يسأل عن شيء عهده وفاته فلا يسأل أين ذهب، وأما هنا فكانت البرمة واللحم فيها موجودين حاضرين، فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليبين لهم حكمه؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به، بل لتوهمهم تحريمه عليه، فأراد بيان ذلك لهم. السابعة عشر: جواز السجع إذا لم يتكلف، وإما نهي عن سجع الكهان، ونحوه مما فيه تكلف. الثامنة عشر: إعانة المكاتب في كتابته. التاسعة عشر: جواز تصرف المرأة في مالها بالشراء والإعتاق وغيره إذا كانت رشيدة.

العشرون: أن يبيع الأمة المزوجة ليس بطلاق، ولا يفسخ به النكاح، وبه قال جماهير العلماء، وقال سعيد بن المسيب هو طلاق، وعن ابن عباس أنه يفسخ النكاح، وحديث بريرة يرد المذهبين؛ لأنها خيرت في بقائها معه. الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال. الثانية والعشرون: احتمال أخف المفسدين لدفع أعظمهما، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تأويل شرط الولاء لهم. الثالثة والعشرون: جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها. الرابعة والعشرون: لها الفسخ بعقدها، وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها؛ لأنه كان يكي على بريرة. الخامسة والعشرون: جواز خدمة العتيق لمعتقه برضاه. السادسة والعشرون: أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أو أمر يحتاج إلى بيانه أن يخطب الناس ويبين لهم حكم ذلك، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع.

السابعة والعشرون: استعمال الأدب وحسن العشرة وجميل الموعظة، كقوله ﷺ: "ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله" ولم يواجه صاحب الشرط بعينه؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه. الثامنة والعشرون: أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى، والثناء عليه، بما هو أهله. التاسعة والعشرون: أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى والثناء عليه: والصلاة على رسول الله ﷺ أما بعد، وقد تكرر هذا =

٣٧٧٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: \*\* وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرَهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: "أَمَّا بَعْدُ".

٣٧٧٩ - (٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَسْبِعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ،

- في خطب النبي ﷺ، وسبق بيانه في مواضع. الثلاثون: التعليظ في إزالة المكر والمداغة في تقييحه، والله أعلم. قوله ﷺ: 'أشراط الله أحقر' قيل: المراد به قوله تعالى ﴿فَإِخْرُجْكَ فِي أَدْنَى مَوَازِينَةٍ﴾ (الأحزاب: ٥) وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: ٧) قال القاضي: وعدي أنه قوله ﷺ: 'بإذن الولاء لمن أعتق'. قوله: 'قلوا إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل' معناه: إن أرادت الثواب عند الله وأد لا يكون لها ولاء فلتفعل قولها: "في كل عام أوقية" وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ 'وقية' وفي بعضها "أوقية" بالألف، وأما الرواية الثانية "فوقية" بغير ألف باتفاق النسخ، وكلاهما صحيح وهما لغتان، إثبات الألف أفصح، والأوقية الحجرية أربعون درهماً.

شرح قولها "لاهاء الله": قولها: "فانتهرتها فقالت: لاها لله ذلك" وفي بعض النسخ: "لاهاء الله إذا"، هكذا هو في النسخ، وفي روايات المحدثين "لاهاء الله إذا" عند قوله: "هاء" وبالألف في 'إذا'، قال المازري وغيره من أهل العربية: هذان لسان وصوابه 'لاها الله دا' بالقصر في 'ها' وحذف الألف من 'إذا'، قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعناه "دا يمحي"، وكذا قال الخطابي وغيره: أن الصواب "لاها الله ذا" بحذف الألف. وقال أبو ريد النحوي وغيره: يجوز القصر والمد في 'ها' وكلهم ينكرون الألف في 'إذا' ويقولون: صوابه 'ذا'، قالوا: وليست الألف من كلام العرب، قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم "لاهاء الله"، قال: والعرب تقول به بالهمزة؛ والقياس تركه، قال: ومعناه "لا والله هذا ما أقسم به" فأدخل اسم الله تعالى بين "ها وذا"، واسم زوج بريرة "مغيث" بضم الميم، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: وكان زوجها عبد" اسمه مغيث، وكان مولى لأبي أحمد بن حنبل أخي زينب أم المؤمنين كما أشار إليه أبو داود. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/١)

فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ" قَالَتْ: وَعَقَقْتُ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: 'هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُوهُ'.

٣٧٨٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ" وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ؟" قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ".

٣٧٨١ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ"، وَأَهْدِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ"، وَخَيْرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي.

٣٧٨٢ - (٩) وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسَادِ، نَحْوَهُ.

٣٧٨٣ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ وَأَبُو هِشَامٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ ابْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

٣٧٨٤ - (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ\*\* ثَلَاثُ سَنٍ: خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ، وَأَهْدَيْتُ لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ، فَأَنِي بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ "أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟" فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ، فَقَالَ: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ"، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".

٣٧٨٥ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ثلاث سنين" وفي حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد: قضى فيها النبي ﷺ أربع قضيات فذكر نحو حديث عائشة وزاد: "وأمرها أن تعتد عدة الحرة" وهذه الزيادة أخرجها الدارقطني. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٠/١)

## [ ٤ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته ]

٣٧٨٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ. \*\*  
قَالَ إِبْرَاهِيمُ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ يَقُولُ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِبَالٌ، \*\* عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٧٨٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ الثَّقَفِي لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، إِلَّا الْبَيْعُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ.

## [ ٤ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته ]

قوله: "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته" فيه تحريم بيع الولاء وهبته، وأنها لا يصحان، وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه، بل هو لحمه كحمة السب، وهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وأجاز بعض السلف نقله ولعهم لم يلعبهم الحديث.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نهى عن بيع الولاء" الولاء بفتح الواو حق إرث المعتق من العتق، ويسمى ولاء العتاقة، وسببه العتق لا الإعتاق؛ لأنه إذا ورث قريبه يعتق عليه ويكون ولاؤه له، ولو كان سببه الإعتاق لما نُسب له الولاء؛ لأنه لم يوجد الإعتاق، كذا في عمدة القاري (٦: ٢٢٠). (تكملة فتح الملهم: ٢٩١/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عبال على عبد الله بن دينار" يعني أن هذا الحديث لم يبيح الناس إلا بواسطته، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً ممن حدث به عن عبد الله بن دينار. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٢/١)



## [ ٥ - باب تحريم تولي العتق غير مواليه ]

٣٧٨٨ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ، ثُمَّ كَتَبَ "أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بغيرِ إِذْنِهِ" ثُمَّ أَخْبَرْتُ، أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

٣٧٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ \*\* صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ".

٣٧٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ".

## ٥ - باب تحريم تولي العتق غير مواليه

فيه فيه ﷺ أن يتولى العتق غير مواليه، وأنه لمن فاعل ذلك، ومعه: أن يتمي العتق إلى ولاء غير معتقه، وهذا حرام لتفويته حق المنعم عليه؛ لأن الولاء كالنسب، فيحرم تضييعه كما يحرم تضييع النسب، وانتساب الإنسان إلى غير أبيه. وأما قوله ﷺ: 'من تولى قوماً بغير إذن مواليه' فقد احتج به قوم على جواز التولي بإذن مواليه، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز، وإن أذنوا، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه، وإن أذن أبوه فيه، وحموا التقييد في الحديث على الغالب؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالي، فلا يكون له مفهوم يعمل به، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكُمْ أَلْتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ مَلَاقٍ﴾ (الأنعام: ١٥١) وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها بالعالم، وليس لها مفهوم يعمل به. \*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "عدل ولا صرف" حكى صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل، وقيل: الصرف القيمة والعدل الاستقامة، وقيل: الصرف الدية والعدل البديل، وقيل: الصرف الشفاعة والعدل المدية، وهذا جزم البيضاوي. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٤/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قلت: وهذا يقوي مذهب الحنفية في عدم اعتبارهم المفهوم، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٣/١)

- ٣٧٩١ - (٤) وَحَدَّثَنِيهِ إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ".
- ٣٧٩٢ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: \*\* مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقَرَاهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ، - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْتَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ، \*\* فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا".

شرح الغريب: قوله: 'كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله' هو بضم العين والقاف ونصب اللام مفعول كتب والهاء ضمير البطن، والعقول: الديات، واحدها عقل، كفلس وفلوس، ومعناه: أن المدينة في قتل الخطأ وعمد الخطأ تحب على العاقلة، وهم العصبات، سواء الآباء والأبناء وإن علوا أو سفلوا. وأما حديث علي عليه السلام في الصحيفة: "وأن المدينة حرم إلى آخره" فسبق شرحه واضحا في آخر كتاب الحج.

- \*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: من زعم ح" فيه رد على من كان يقول إن النبي ﷺ خص عليا عليه السلام بأمور كثيرة من أسرار الشريعة وأوصى إليه في أمر الخلافة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)
- \*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: 'غير إلى ثور' هما جبلان بالمدينة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

## [ ٦ - باب فضل العتق ]

٣٧٩٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ ابْنُ \*\* أَبِي هِنْدٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ".

٣٧٩٤- (٢) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا، عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ". \*\*

## ٦ - باب فضل العتق

قوله: 'داود بن رشيد' بضم اراء. قوله ﷺ: 'من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه' وفي رواية: قوله ﷺ: 'من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار لإرب بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو بضم العين وكسرها، وفي هذا الحديث بيان فضل لعتق، وأنه من أفصل الأعمال، ومما يحصل به العتق من النار، ودخول الجنة، وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون حصياً، ولا فاقده غيره من الأعضاء، وفي الحصى وغيره أيضاً الفصل العظيم، لكن الكامل أو، وأقصه أعلاه ثماً وأنفسه، كما سبق بيانه في أول الكتاب في "كتاب لإيمان" في حديث، أي الرقاب أنفس.

وقد روي أبو داود والترمذي والسنائي وغيرهم عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال: 'إنما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاكه من النار يجري كل عضو منها عضواً معه، وإنما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانت فكاكها من النار يجري كل عضو منهما عضواً معه، وإنما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار، يجري كل عضو منها عضواً معها' قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال: هو وغيره، وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفصل من عتق الأمة. قال القاضي عياض =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'هو ابن أبي هند' يعني أنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفراري، ميره عن عبد الله بن سعيد بن جبير، وعبد الله بن سعيد ابن أبي هند هذا من رجال الجماعة، وقد تقدم شرح كل ذلك في كتاب الحج. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'حتى فرجه بفرجه' استشكله ابن نعري بأن الفرج لا يتعلق به ديب إلا الزنا، وهو كبيرة لا تكفر إلا بالنوبة، ثم قال: فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند المواراة، بحيث يكون =

٣٧٩٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدٍ\* بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهُ، غُضُوًّا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتَقَ فَرَجُهُ بِفَرَجِهِ".

٣٧٩٦ - (٤) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ: حَدَّثَنَا وَقْدٌ يَعْنِي أَخَاهُ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ -صَاحِبُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَقْدَّ اللَّهُ، بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهُ، غُضُوًّا مِنْهُ مِنَ النَّارِ" قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا\* لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ.

= أقوال أهل العلم في أفضل الاعتاق: واحتلف العلماء: أيما أفضل عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث أفضل لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد. وقال آخرون: عتق الذكور أفضل لهذا الحديث ولما في الذكر من المعالي العامة والمفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعاً وإما عادة، ولأن من الإماء من لا ترعب في العتق وتصعب به، بخلاف العبيد، وهذا القول هو الصحيح. وأما التقييد في الرقبة بكونها مؤمنة، فيدل على أن هذا الفصل الخاص إنما هو في عتق المؤمنين، وأما غير المؤمنين ففيه أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنين، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في عتق كفاية القتل كونها مؤمنة. وحكى القاضي عياض عن مالك أن الأعلى ثمناً أفضل، وإن كان كافراً، وحالقه غير واحد من أصحابه وغيرهم قال: وهذا أصح.

= مرجحاً حسنات المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الرنا، بقية الحافظ ثم قال: ولا اختصاص لذلك بالفرج، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغضب مثلاً، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٦/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين' يعني أن سعيد بن مرجانة معروف بلقب 'صاحب علي بن الحسين'؛ لأنه كان ملازماً لعلي بن حسين وهو زين العابدين ابن الحسين، فعرف بصحته، وسعيد بن مرجانة هذا منسوب إلى أمه، واسم أبيه عبد الله، ويكنى سعيد أباً عثمان، ووهب من جعله سعيد بن يسار أباً الحباب فإنه غيره عند الجمهور، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فأعتق عبداً له" اسم هذا العبد مطرف. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

## [ ٧ - باب فضل عتق الولد ]

٣٧٩٧ (١) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحْدَهُ\* مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ "وَلَدٌ وَالِدُهُ".

## ٧ - باب فضل عتق الولد

قوله ﷺ: لا يجزي ولد ولد ولا نجل جده مملوك ف يشتريه ويعتقه يجزي بفتح أوله أي لا يكفئه بإحسانه، وقضاء حقه إلا أن يعتقه.

اختلاف العلماء في عتق الأقارب: واحتلوا في عتق لأقارب إذا مكنوا فقال أهل بصرى لا يعو أحد منهم بمجرد نسب، سواء الولد والولد وغيرهما، بل لا بد من إنشاء عتق، واحتجوا بمفهوم هذا حديث. وقال حماد بن العلاء: يحصل العتق في آباء والأمهات والأحاديث والأجداد وإن عوا وعوب، وفي الأبناء وأولادهم الذكور والإناث وإن سقوا بمجرد نسب، سواء مسم والكفر، والقريب والبعيد ووارث وغيره، ومختصره أنه يعتق عمود النسب بكل حال، واحتجوا فيما وراء عمودي النسب فقال الشافعي وأصحابه لا يعتق غيرهما بالنسب لا الإحوة ولا غيرهم، وقال مالك: يعتق الإحوة أيضاً، وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوي الأرحام محرمة، ورواية ثالثة كمذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام محرمة،\*\* وتأول جمهور حديث المذكور على أنه ما نسب في شراء الذي يرب عليه عتقه أصيب عتق إليه، والله أعلم.

\* قوله: لا نجل جده مملوك ف يشتريه ف يعتقه أي بصير نسب ذلك لشراء معتق له، لا أنه يعتقه بفعل آخر حديث من ملك ذا رحم محرم عتق والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم ودليل الجمهور حديث سمرة بن جندب عن عبد الترمذي وأبي داود واس ماحه أنه لما قال: قال: من ملك ذا رحم محرم فهو حر وهو حجة أبي حنيفة على أن جميع ذوي الأرحام المحرمة يعتقون بالشراء، خلافاً للشافعي فإنه يقول يعتق الأصول والفروع فقط، وخلافاً لمالك، فإنه يقول يعتق لأصول وفروع والإحوة والأخوات فحسب، وأما أبو حنيفة فعمم بكل معنى حديث فعمم الحكم في جميع الأقارب محرمين.

(عن أبي حنيفة) وقد أحسن السوسني في شرحه لصحيح مسلم حيث قال: وقد يجاب هم أيضاً بأن الحديث من باب التعليق على المحال للمالعة، والمعنى لا يجزي ولد ولده إلا أن يملكه ف يعتقه باختياره، وهو محال، وبخارجة محال، كما قال في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مَكَّحًا بِأَيْدِيكُمْ مِنْ أَنْتَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَفَ﴾ (النساء: ٢٢) يعني =

٣٧٩٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيُّ، كُتُبُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَقَالُوا "وَلَدَ وَالِدَهُ".

= إن أمكنكم أن تكبحوا ما قد سلف فأنكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريره وسد الطريق إلى إباحته، كما يعلق بالمحال، ويجوز أن تكون الفاء في قوله: 'فيعتقه' كما في قوله تعالى ﴿فَتُتَوَلَّوْا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٥٤) إذا جعلت التوبة نفس القتل وهو كلام متبرر جدا. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٨/١)

\* \* \* \*

## فهرس المجلد الرابع

## كتاب الحج

(٥) باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تسعث به

٢٣ راحلته متوحها إلى مكة لا عقب الركعتين .. ...

٢٣ أقول لأئمة في أصله الإحرام بعد الركعتين قبل القيام

٢٤ شرح الركبتين السابيتين والشامس وحكمهما

(٦) باب الصلاة في مسعد ذي الحليفة

(٧) باب استحباب الطيب قليل الإحرام في البدن، واستحبابه

٢٨ بالمسك، وأنه لا بأس بقاء وببضة وهو بريقه ولعانه

أقول أهل العلم في انتطيط عند إرادته لإحرام وبن

٢٩ استخدام بعد الإحرام

٣٢ أسباب التحلل .. ...

(٨) باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك

٣٣ على المحرم بحج أو عمرة أو بما

رد الإمام اسوي عن ترجمة لإمام السحاري وتأويل

٣٤ الإمام مالك .. ...

٣٤ أقول أهل العلم في حكم ما صيد للمحرم بدون إده .. ...

(٩) باب ما يذب للمحرم وغيره قتله من الدواب في

٤١ الحل والحرم .. ...

أقول أهل العلم في تعيين الوصف الذي أمر بقتل

٤٢ الأشياء المذكورة لأجنه .. ...

٤٣ وجه تسمية هذه الأشياء بالعواسق .. ...

٤٤ أقول أهل العلم في إمراد بالكسب معصور .. ...

مذهب لأئمة في إقامة حد في الحرم على من

٤٥ (١٠) ارتكك الحايه في الحرم أو حارجه .. ...

باب جوار حلق الرأس للمحرم إذا كان به أدى.

٤٦ ووجوب القدية لخلقه، وبيان قدرها .. ...

(١) باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه، وما لا

٣ يباح، وبيان تحريم الطيب عليه .. ...

معنى أحج والعمرة وبيان حكمهما، ووجوب الحج

٣ عنى الفور أو التراخي .. ...

٤ شرح ما لا يجوز لبسه للمحرم .. ...

٤ الحكمة في لبهى عن لبس المحيط للمحرم .. ...

أقول لأئمة في جوارس سبعين وعدم جواره بدون

٥ القطع، ووجوب القدية عنى من سبهم بدون القطع .. ...

٥ سب تحريم نصيب للمحرم .. ...

محرمات الإحرام وأقوال الأئمة في لزوم القدية على

٥ من نصيب أو لبس المحيط بأسياً .. ...

(٢) باب موافقت الحج والعمرة .. ...

١١ ضبط موافقت وشرحها .. ...

١٢ كلاء الأئمة فمن جاور الميقات ثم أحرم .. ...

١٦ بيان موافقت الحج والعمرة بالزمان .. ...

(٣) باب التلبية وصفتها ووقتها .. ...

١٧ شرح كلمة "لبيك" .. ...

١٨ معنى لإهلال والتنديد .. ...

٢٠ حكم التلبية عند أهل العلم .. ...

٢٠ بيان انتهاء التلبية .. ...

(٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسعد ذي

٢١ الحليفة .. ...

٢١ تعيين البيداء ومعناها .. ...

٢١ بيان معنى الكذب .. ...

- بيان مقدار الصاع ..... ٤٨  
 ردّ عني قول اس مكّي في تصعيف جمع الصاع .....  
 ناصع ..... ٤٨  
 (١١) باب جوار الحجامه للمحرم ..... ٥٠  
 (١٢) باب جوار مداواة المحرم عييه ..... ٥١  
 (١٣) باب جوار غسل المحرم بدينه ورأسه ..... ٥٢  
 (١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ..... ٥٤  
 أقوال أهل العلم في تعمير لوجه للمحرم الحيّ وفي  
 تعمير رأس المحرم الميت ..... ٥٦  
 (١٥) باب جوار اشتراط المحرم التحلل بعدد المرض ونحوه ..... ٥٨  
 أقول أهل العلم في اشتراط الحاج والمعتبر في  
 إحرامهما التحلل بالعدد ..... ٥٨  
 (١٦) باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام .....  
 وكذا الحائض ..... ٦١  
 (١٧) باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج  
 والتمتع والقرا، وجوار إدخال الحج على العمرة،  
 ومضى محلّ القارن من بسكه ..... ٦٢  
 وجه تسمية حجة الوداع بها وتعريف حج الأفراد  
 والتمتع، والفرق ..... ٦٢  
 أقوال أهل العلم في لأقص من هذه الثلاثة ..... ٦٣  
 تنقيح بين الروايات في كلام انصافي عيصر ..... ٦٤  
 لتوفيق بين روايات الأفراد والتمتع والفرق فيما  
 لحصه الخطابي من كلام الإمام الشافعي ..... ٦٥  
 كلام القاضي حو روايات إحرام عائشة والتوفيق بينها .. ٦٦  
 أقوال الأئمة في الاكتفاء بصواف وحد للقارن من  
 حجته وعمرته ..... ٦٨  
 أقوال أهل العلم في تحلل المتمتع الذي ساق الهدى .. ٦٩  
 تأويل قول عائشة "وم يكر في ذلك هدي" مع أنها  
 كانت قادرة وعلى القارن الدم ..... ٧٢  
 أقوال أهل العلم في عنة منع الحائض عن الطواف ..... ٧٣  
 أقول أهل العلم فيما كان بمكة وأحرم بالعمرة من  
 أحرم ..... ٧٦  
 اجتمع بين الروايات في تعيين المكان الذي حرج منها  
 عائشه إلى التعميم ..... ٨٢  
 كلام الأئمة في صحة حجّ الصبي ..... ٨٤  
 أقوال الأئمة في صحة أصحية الشركاء الذي جهة  
 قربتهم بمنزلة أو لا يريد بعضهم القربة ..... ٨٥  
 معنى قوله "دخلت العمرة في الحج" ..... ٨٩  
 اختلاف الأئمة في مسح الحج إلى العمرة ..... ٩٠  
 (١٨) باب في المنعة بالحج والعمرة ..... ٩١  
 أقوال العلماء في تعيين التمتع الذي يهوى عنه عمر ..... ٩١  
 معنى منعة الكاح والكلام في نسخها ..... ٩٢  
 (١٩) باب حجة النبي ﷺ ..... ٩٣  
 تفسير الاصطاع ..... ٩٧  
 أقوال أهل العلم في ركعتي الطواف ..... ٩٧  
 بيان السعي والردّ على ابن بت الشافعي وأبي بكر  
 الصمري ..... ٩٩  
 بعض سنّ الماسك ..... ١٠٠  
 الأقوال في اسم اس ربيعة ..... ١٠٢  
 تفسير قوله "أنه موضوع كله" ..... ١٠٣  
 القور في تأويل قوله ﷺ: "بكسمة الله" ..... ١٠٣  
 أقوال أهل العلم في تفسير قوله. أن لا يوطن  
 فرشكم أحدًا تكرهونه ..... ١٠٣  
 تفسير لصرب المرح ..... ١٠٤



- سان آداب لوقوف يعرف و لرد على من يعتي  
(٢٨) باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده ١٣٦  
نصعود جبل الرحمة ... .. ١٠٤  
أقوال لأئمة في وجه الجمع بين الطهر والعصر بعرفة  
على الإحرام وترك التحلل ... .. ١٣٨  
أقول أهل لعدم في شتر الصوء وعدمه في  
نطواف ... .. ١٣٨  
(٣٠) باب حوار العمرة في أشهر الحج ..... ١٤٣  
(٣١) باب إشعار البدل وتقليده عند الإحرام .. ١٤٦  
معنى الإشعار وفدتها وحكمه عند أهل العلم .. ١٤٦  
أقول لأئمة في تقليد نعم .. ١٤٧  
(٣٢) باب قوله لابن عباس ما هذه الفتيا التي قد  
تشغقت "أو قد تشغبت بالناس" .. ١٤٨  
سان تفرّد ابن عباس في تحلل بعد طواف القدوم ١٤٩  
(٣٣) باب حواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه  
وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة .. ١٥٠  
(٣٤) باب حواز التمتع في الحج والقران ..... ١٥٢  
(٣٥) باب إهلال النبي ﷺ وهديه ..... ١٥٤  
(٣٦) باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه ..... ١٥٦  
وجه اعتماد النبي ﷺ في ذي القعدة .. ١٥٧  
لا اجتماع صلاة الصبح وظهرها في المسجد لدعة .... ١٥٨  
(٣٧) باب فصل العمرة في رمضان .. ١٥٩  
(٣٨) باب استحباب دخول مكة من الثبة العليا  
والخروج منها من الثبة السفلى ودخول بلده من  
طريق عو التي خرج منها ... ١٦٠  
حكمة تدليل الطريق في دخول مكة والخروج منها ١٦٠  
(٣٩) باب استحباب البيت بذي طوى عند إرادة دخول  
مكة، والاختسار لدخولها، ودخولها نهاراً ..... ١٦٢  
(٤٠) باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي  
سان آداب لوقوف يعرف و لرد على من يعتي  
نصعود جبل الرحمة ... .. ١٠٤  
أقوال لأئمة في وجه الجمع بين الطهر والعصر بعرفة  
والمعرب والعشاء بمردلة ... .. ١٠٦  
أقول العشاء في حكم الميت بمردلة ..... ١٠٧  
أقوال أهل العلم في تعيين مشعر الحرام ..... ١٠٨  
بدل ما يفعل لحاج إذا دفع من بمردلة .. ١٠٩  
معنى نصبة واستحباب الأكل من الأصحية .. ١١٠  
حكم صواف الإفاسة وبدل وقته وأنه لا رمل ولا  
صصاع فيه، إذا كان قد رمل في طواف القدوم ١١١  
(٢٠) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف .. ١١٤  
بيان حدود عرفات ..... ١١٤  
(٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَفِصُّوا مِنْ  
حَيْثُ أَفِصَّ النَّاسُ﴾ ..... ١١٦  
(٢٢) باب حواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام  
كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان .. ١١٨  
(٢٣) باب حواز التمتع ..... ١٢١  
توجيه مع عمر وعثمان عن التمتع ..... ١٢١  
(٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لرمه  
صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ١٢٧  
أقوال أهل العلم في تعيين صوم ثلاثة أيام في الحج  
على معتمد اهدي ..... ١٢٨  
(٢٥) باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل  
الحج المفرد ..... ١٣٠  
(٢٦) باب بيان حواز التحلل بالإحصار وحوار القران  
واقصار القارن على طواف واحد وسعي واحد .. ١٣٢  
(٢٧) باب في الأفراد والقران ..... ١٣٥

- الطواف الأول في الحج .. .. . ١٦٤ (٤٩) باب استحباب زيادة التعيس بصلاة الصبح يوم  
توجيه حديث ابن عباس بأنه مسح ... .. ١٦٦ الحر بالردلة، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر.. ١٩٢  
تعدد ابن عباس في حكم الرمل .. .. ١٦٧ (٥٠) باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء  
(٤١) باب استحباب استلام الركبتين اليمانيين في وغيرهن من مردلة إلى متى في أواخر الليالي قبل  
الطواف، دون الركبتين الآخرين .. .. ١٧٠ رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا  
أقوال أهل لعلم في سحب ثقبيل الحجر لأسود .. ١٧١ الصبح بمردلة .. .. ١٩٤  
(٤٢) باب استحباب ثقبيل الحجر الأسود في الطواف .. ١٧٢ أقول أهل العلم في حكم الميت جنة الحر بالردلة ١٩٥  
أقوال العلماء في وضع الجهة على الحجر بعد النفس ١٧٢ (٥١) باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون  
أقوال الأئمة في استلام الركن سماني وثقبيل ليد مكة عن يساره، ويكر مع كل حصاة ... .. ١٩٩  
بعده .. .. ١٧٢ (٥٢) باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم الحر راکباً،  
سب قور عمر لقد علمت .. .. ١٧٢ وبيان قوله ﷺ: "لأخذوا مناسككم" .. ٢٠٢  
(٤٣) باب حوار الطواف على يعير وغيره، واستلام أقوال لأئمة في حوار ضليل يحرم على رأسه شرب  
الحجر بمحجن ونحوه للراكب .. .. ١٧٤ وعيره .. .. ٢٠٣  
الجواب عن سدلال ملك وأحمد على طهارة يوم (٥٣) باب استحباب كون حصي الحمار بقدر حصي  
ما يوكل لحمه .. .. ١٧٤ الخلاف .. .. ٢٠٥  
(٤٤) باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن (٥٤) باب بيان وقت استحباب الرمي .. .. ٢٠٦  
لا يصح الحج إلا به .. .. ١٧٦ مذهب لأئمة في جور الرمي في أيام التشريق قبل  
مذهب لأئمة في حكم السعي بين الصفا والمروة .. ١٧٦ مرور أو بعده .. .. ٢٠٦  
(٤٥) باب بيان أن السعي لا يكرر .. .. ١٨١ (٥٥) باب بيان أن حصي الحمار سبع سبع .. .. ٢٠٧  
(٤٦) باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر .. .. ١٨٢  
أقوال أهل لعلم في تعيين وقت قطع التلبية .. ١٨٣ (٥٦) باب تفضيل الخلق على التقصير وحوار التقصير .. ٢٠٨  
بيان مقدار الحمار الذي يرمى به .. .. ١٨٤ أقول أهل لعلم في أقل ما يجري من الحلق والتقصير ٢٠٨  
(٤٧) باب التلبية والتكبير في الذهاب من متى إلى اتفاق أهل العلم على أفضل الوقت في الحلق والتقصير .. ٢١٠  
عرفات في يوم عرفة .. .. ١٨٦ (٥٧) باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم يسحر ثم  
عرفات في يوم عرفة .. .. ١٨٦ يخلق ولا ابتداء في الخلق بالجانب الأيمن من رأس  
(٤٨) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب الخلق .. .. ٢١١  
صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة .. ١٨٧ سم من حلق رأس الرسول ﷺ في حجة الوداع .. ٢١٢  
(٥٨) باب من حلق قبل الحر، أو نحر قبل الرمي .. ٢١٣

- أقوال لأئمة في وجوب طواف الوداع ٢٣٨
- أقول لأئمة في حكم من حلف الترتيب في الترمي ولدح والحق وطواف الإفاضة. . . . . ٢١٣
- (٧٠) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، ٢١٣
- ٢٤٢ الصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها. . . . . ٢١٦
- أقول لأئمة في من أحر طواف الإفاضة إلى ما بعد أقوال لأئمة في . . . . . ٢١٧
- أيام التشريق . . . . . ٢١٧
- (٦٠) باب استحباب النزول باخضب يوم النحر، والصلاة به. ٢١٨
- شرح قوله، 'تفاسرو على لكفر' . . . . . ٢٢٠
- (٦١) باب وجوب المبيت عنى ليالي أيام التشريق، ٢٢١
- والترخيص في تركه لأهل السقاية . . . . . ٢٢١
- مداهب الأئمة في حكم المبيت عنى ليالي أيام التشريق. ٢٢١
- (٦٢) باب فصل القيام بالسقاية والشاء على أهلها ٢٢١
- واستحباب الشرب منها . . . . . ٢٢٣
- (٦٣) باب في الصدقة بلحوم الهدي وحلدها وحلالها . ٢٢٤
- (٦٤) باب حواز الاشتراك في الهدي، وإجراء البقرة ٢٢٤
- والبدنة كل منهما عن سبعة . . . . . ٢٢٦
- العرف بين حرور والبدنة. . . . . ٢٢٧
- (٦٥) باب نحر البدن قياماً مقيدة . . . . . ٢٢٨
- (٦٦) باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد ٢٢٨
- الذهاب بنفسه، واستحباب تقيده وفحل القلائد، وأن ٢٢٨
- باعثه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء بذلك. . . . . ٢٢٩
- أقول لأئمة في من بعث الهدي يرمه الاحتداب عما ٢٢٩
- يخشى منه الحرم أو لا؟ . . . . . ٢٢٩
- (٦٧) باب حواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها . ٢٣٣
- مداهب الأئمة في ركوب البدنة المهداة . . . . . ٢٣٣
- (٦٨) باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق. . . . . ٢٣٥
- كلام أهل العلم في لأكل من الهدي المحضوب . . . . . ٢٣٦
- (٦٩) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٢٣٨
- أقول لأئمة في وجوب طواف الوداع ٢٣٨
- (٧٠) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، ٢٣٨
- والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها. . . . . ٢٤٢
- أقول لأئمة في جوار الصلاة في الكعبة فلا أو ٢٤٢
- فرصاً . . . . . ٢٤٢
- سب عدم دخوله ﷺ البيت في عمرة القضاء . . . . . ٢٤٦
- (٧١) باب نقض الكعبة وبنائها . . . . . ٢٤٧
- أقول لأئمة في صحة طواف من طاف في الحجر ٢٤٧
- وعدم صحته . . . . . ٢٤٩
- مقصود من الربر من إقامة الأعمدة وجعل لستور ٢٤٩
- عليها عند ساء نكته . . . . . ٢٥١
- (٧٢) باب حذر الكعبة وبابها . . . . . ٢٥٤
- (٧٣) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو ٢٥٤
- للموت . . . . . ٢٥٥
- أقول لأئمة في جوار الحج عن العاجز . . . . . ٢٥٥
- (٧٤) باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به. . . . . ٢٥٧
- أقول لأئمة في انعقد حج الصبي وترتب أحكام ٢٥٧
- الحج عليه من حرمان الإحرام . . . . . ٢٥٧
- (٧٥) باب فرص الحج مرة في العمر . . . . . ٢٥٩
- أقول أهل العلم في مقتضى الأمر التكرار . . . . . ٢٥٩
- بيان القاعدة اهامة من قواعد الإسلام . . . . . ٢٥٩
- رفع التعارض عن مفهوم الاتيين . . . . . ٢٦٠
- (٧٦) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره . ٢٦١
- مذهب الأئمة في اشتراط المحرم لوجوب الحج على ٢٦١
- المرأة . . . . . ٢٦١
- بيان معنى لمحرم في الشرع. . . . . ٢٦٣
- حكم بدر الذهاب إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي ٢٦٣

- و لأقصى وحكمه شد الرحال إلى ما سوى هذه  
المسجد ٢٦٣
- من حرمة الخلو للأجنبي ولأمرد الأجنبي حسن  
أصوره ٢٦٦
- (٧٧) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره ٢٦٨
- (٧٨) باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ٢٧٠
- (٧٩) باب التعريض بأي الخليفة، والصلاة بها إذا صدر  
من الحج أو العمرة ٢٧٢
- (٨٠) باب لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت  
عريان وبيان يوم الحج الأكبر ٢٧٤
- أقوال العلماء في تعيين ليوم حج لأكثر ٢٧٤
- (٨١) باب فصل يوم عرفة ٢٧٥
- (٨٢) باب فصل الحج والعمرة ٢٧٦
- أقوال لأئمة في جوار تكرار عمرة وعدم جوره في  
نفسه بوحدة ٢٧٦
- أقوال العلماء في حكم العمرة ٢٧٦
- تفسير الحج سرور ٢٧٦
- تفسير أرفث ٢٧٧
- (٨٣) باب الترول بمكة للحاج، وتوريث دورها ٢٧٨
- خلاف أهل العلم في أن مكة من فتح صبحاً أو  
عبوة وفهر ٢٧٨
- (٨٤) باب حوار الإقامة بمكة، للمهاجر منها بعد فراغ  
الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة ٢٨٠
- (٨٥) باب تحريم مكة وصيدها وحلالها وشجرها  
ولقطتها، إلا لمشد، على الدوام ٢٨٢
- تأويل قوله (لا هجره) ٢٨٢
- بيان وف يحرم مكة ٢٨٢
- الكلام على حرمة من أهل الحرم في الحرم وعلى  
جوار قتل لعنه منهم ٢٨٣
- جوار قتل الكفار في حرم من ابتدؤوا ٢٨٣
- اختلاف العلماء في ضمان قطع شجر الحرم وفي  
تفصيل ضمانها ٢٨٤
- دس الجمهور على فتح مكة عبوة ٢٨٤
- أقوال العلماء في حنار وفي مقتول بين القتل وأحد  
أبيه ٢٨٧
- خوب عن أحديث أبي عن الكتب ٢٨٨
- (٨٦) باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة ٢٨٩
- (٨٧) باب جوار دخول مكة بغير إحرام ٢٩٠
- مسب قتل من حطت وأخوب عن لإشكال لوارد  
بحديث (من دخل المسجد فهو آمن) ٢٩٠
- أقوال لأئمة في إقامة الحنود ونقصان في حرم مكة ٢٩١
- (٨٨) باب فصل مدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالركعة،  
وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها، وبيان  
حدود حرمها ٢٩٣
- توجيه تحريم إبراهيم مكة ٢٩٣
- مذهب لأئمة في تحريم صد مدينة وصدمة ٢٩٣
- أقوال أهل العلم في لرد من قوله صرهما ولا عدلاً ٢٩٩
- تفسير البركة ٣٠٠
- رد على لفظة والشعة ٣٠٠
- (٨٩) باب الترعيب في سكي المدينة، والصر على لأوائها ٣٠٤
- أقوال العلماء في جوره بمكة ٣٠٨
- (٩٠) باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدحال إليها ٣١٠
- (٩١) باب المدينة تنفي شرارها ٣١١
- تأويل قوله ﷺ: 'أنا كثر القرى ٣١١

- بين كراهة تسمية المدينة (يثرب) والجواب عن  
ذكره في القرب وذكر أسمائها ومعناها .. ٣١٢ ..  
(٩٢) باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء، وأن من أرادهم  
به أذاه الله ... .. ٣١٤ ..  
(٩٣) باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار .. ٣١٦ ..  
(٩٤) باب في المدينة حين يتركها أهلها. .... ٣١٨ ..  
(٩٥) باب ما بين القبر والمسرح روضة من رياض الجنة ... ٣٢٠ ..  
(٩٦) باب أحد جبل يحيا ويحيا ... .. ٣٢١ ..  
(٩٧) باب فصل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة .. ٣٢٢ ..  
قول أهل العم في مراد قوله ﷺ إلا مسجد  
الحرام ... .. ٣٢٢ ..  
(٩٨) باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد .. ٣٢٦ ..  
(٩٩) باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو  
مسجد النبي ﷺ بالمدينة. .... ٣٢٧ ..  
(١٠٠) باب فضل مسجد قباء، وفصل الصلاة فيه وزيارته .. ٣٢٨ ..
- ### كتاب النكاح
- (١) باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد  
مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم. .... ٣٣٠ ..  
معنى استباح لغة وطلاقه في كلام العرب وحقيقته  
عند الفقهاء .. ٣٣٠ ..  
كلام أهل العلم في المراد من الباء .. ٣٣٢ ..  
أقول أهل العلم في أفصله استباح وتركه. .... ٣٣٣ ..  
(٢) باب نكاح من رأى امرأة، فوقعت في نفسه إلى أن  
يأتي امرأته أو حاربتة فيواقعها. .... ٣٣٦ ..  
(٣) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع ثم  
نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة .. ٣٣٨ ..  
الكلام في نسخ المتعة والجواب عن الروايات سيحها لها .. ٣٣٨ ..
- أقول المنحدر في تحريم متعة وراحاتها ... ٣٤٠ ..  
إجماع أهل العلم على تحريم المتعة ... ٣٤٠ ..  
تأويل قوله ستمسعا بلح ... .. ٣٤٢ ..  
(٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في  
النكاح ... .. ٣٤٩ ..  
حوار نسخ عموم القرآن باحترام واحد .. ٣٤٩ ..  
أقول أهل العلم في حوار الجمع بين بس الرجل  
وروحته. .... ٣٤٩ ..  
(٥) باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته ... ٣٥٢ ..  
مذهب لأئمة في صحة نكاح المحرم وعدم صحته. .... ٣٥٢ ..  
(٦) باب تحريم الخطبة على حطة أحبه حتى يأذن أو  
يترك ... .. ٣٥٦ ..  
بيان حكم الخطبة على حطة لآخر .. ٣٥٦ ..  
الفرق بين حطة النكاح وحطة الجمعة وغيره .. ٣٥٧ ..  
(٧) باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه .. ٣٥٩ ..  
معنى الشغار ... .. ٣٥٩ ..  
(٨) باب الوفاء بالشروط في النكاح .. ٣٦١ ..  
بيان شروط التي لا تنافي مقتضى النكاح والتي تنافي .. ٣٦١ ..  
(٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر  
بالسكوت ... .. ٣٦٢ ..  
أقول العلماء في المراد بالأيم هنا .. ٣٦٣ ..  
اختلاف العلماء في اشتراط الولي في صحة نكاح .. ٣٦٤ ..  
(١٠) باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة. .... ٣٦٦ ..  
أقول أهل العلم للصغيره التي أنكحها أبوها بعد  
البلوغ ... .. ٣٦٦ ..  
(١١) باب استحباب التزوج والتزويج في شوال،  
واستحباب الدخول فيه ... .. ٣٦٩ ..

- باب مدب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد  
(١٢) تزوجها ..... ٣٧٠
- باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم  
(١٣) حديد، وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب  
كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به ..... ٣٧٢
- أقول الأئمة في عقد الكاح بقطعة وغيرها .. ٣٧٢
- أقول أهل العلم في أقس المهر ..... ٣٧٤
- أقول أهل العلم في استعمال طيب العروس ..... ٣٧٨
- معنى الوليمة وأسماء أنواع الصيافة ..... ٣٧٩
- أقول العلماء في حكم الوليمة ووقتها .. ٣٨٠
- باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها .. ٣٨١
- (١٤) مذهب لأئمة في حكم المحدث هل هو عورة أم لا .. ٣٨١
- بيان أقسام الخيش ..... ٣٨٢
- أقول أهل العلم فيما عتق أمته على أن تتزوج به  
هل يرميها؟ .. ٣٨٤
- أقول أهل العلم في صحة نكاح بعد الإعلال بغير  
الشهود ..... ٣٨٨
- باب رواج رينب بنت جحش، ومزول الحجاب.  
(١٥) وإثبات وليمة العرس. .... ٣٨٩
- باب الأمر بإحابة الداعي إلى دعوة ..... ٣٩٥
- (١٦) حكم إحابة الدعوة. .... ٣٩٥
- بيان الأعداء التي تمنع إحابة الدعوة ..... ٣٩٥
- اختلاف أهل العلم في وجوب الأكل من وليمة العرس .. ٣٩٧
- قائمة إحابة الصائم الدعوة ..... ٣٩٨
- بيان وجه كون طعام لوليمة شر الطعام ..... ٣٩٩
- باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تتكح زوجاً  
(١٧) غيره ويطأها، ثم يفارقها، وتقضي عذماً .. ٤٠٠
- بيان العذر من جانب سعيد في عدم اشتراطه وطء الثاني .. ٤٠١
- (١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع ..... ٤٠٤
- (١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن  
ورائها من غير تعرض للذبح ..... ٤٠٥
- (٢٠) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها .. ٤٠٧
- (٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة ..... ٤٠٨
- (٢٢) باب حكم العزل ..... ٤٠٩
- معنى العزل وحكمه ..... ٤٠٩
- أقول أهل العلم في إجراء الرق على أنعرب ..... ٤١٠
- (٢٣) باب تحريم وطء الحامل المسية ..... ٤١٥
- (٢٤) باب جواز الغيلة وهي وطء المرصع، وكراهة  
العزل ..... ٤١٧
- كتاب الرضاع**
- (١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ..... ٤٢٠
- شرح كلمة الرضاعة ..... ٤٢٠
- استثناء بعض الأحكام من حرمة الرضاع ..... ٤٢٠
- (٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ..... ٤٢٢
- أقول أهل العلم في تعيين عمّة عائشة ..... ٤٢٢
- (٣) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ..... ٤٢٥
- (٤) باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ..... ٤٢٧
- معنى الربيبة وأختها محرمة على روح أمها .. ٤٢٨
- (٥) باب في المنصة والمصتان والتحريم بمحض رضعات .. ٤٣٠
- أقسام السح ..... ٤٣٢
- أقول أهل العلم في القدر الذي يشت به حكم  
الرضاع ..... ٤٣٢
- أقول أهل العلم في المدة التي تثبت الحرمة في  
لارضاع فيها ..... ٤٣٤

- (٦) باب رصاعة الكثير وإنما لرصاعة من الحاجة ٤٣٥
- (٧) باب جوار وطء المسية بعد الاستبراء، وإن كان لها روح انفسح نكاحها بالنسيء. ٤٣٩
- بيان عنه نسيئة. ٤٤٠
- الأمة إذا بيعت وهي تحت مسلم لا تحل مشترتها ولا يفسح اسكاح. ٤٤٠
- (٨) باب الولد لعراش، وتوفي الشهات. ٤٤٢
- أقوال أهل نعمه في شرط مدة إمكان بيان الولد، والوصء لإخاق الولد بصاحب عراش ٤٤٢
- أقوال الأئمة في الأمة بأي شيء يصير فرشاً بالوطء أو بآتيان الولد؟ ٤٤٣
- فائدة إحدى لولد للعراش الشرعي ٤٤٤
- مذهب الأئمة في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء أحرم ٤٤٥
- (٩) باب العمل بالحق القائف الولد... ٤٤٧
- مسب سرور أبي يقول عائف ٤٤٧
- اختلاف أهل علم في عمل يقول نقائف.... ٤٤٧
- (١٠) باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الروح عندها عقب الرفاف ٤٥٠
- مذهب الأئمة في انفسه بين الزوجات لما كرت وثيب الخديت ٤٥١
- (١١) باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكن واحدة ليلة مع يومها ٤٥٤
- (١٢) باب جوار هتها نوبتها لضرفها ٤٥٦
- أقوال أهل العلم في روح عائشة قبل سودة ٤٥٦
- (١٣) باب استحباب نكاح ذات اللبس ٤٦٠
- مذهب أصحاب الإخبار بعادة اللبس والسريع بين ذات اللبس ٤٦٠
- (١٤) باب استحباب نكاح البكر ٤٦١
- (١٥) باب الوصية بالنساء ٤٦٥
- أمرق بين نعوح (ناعنج) ولعوح (ناكسر) ٤٦٥
- (١٦) باب حرم متاع الدنيا المرأة الصالحة ٤٦٧
- (١٧) باب لولا جوار لم تحل أنثى زوجها الدهر ٤٦٨
- كتاب الطلاق**
- (١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو حالف وقع الطلاق ويؤمر برحمتها ٤٧٠
- معنى لطلاق ويجماع لأمة عني وقوع طلاق عني الحائض مع كونه حراماً ٤٧٠
- أقوال الأئمة في حكم الرجعة في صلاق الحائض وسان حكمه الأمر بالرجعة ٤٧١
- أقسام الطلاق ٤٧١
- أقوال الأئمة في جمع الطلقات دفعة... ٤٧٢
- اختلاف الأئمة في تعيين معنى قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ فُرُوعٍ﴾ ٤٧٢
- أقوال أهل العلم في جوار طلاق الحائض ٤٧٤
- (٢) باب طلاق الثلاث ٤٧٩
- أقوال أهل العلم في من قال لامرأته أنت طالق ثلاث هل يقع ثلاث ٤٨٠
- أرد على من يقول تسح عت ثلاث واحدة ٤٨١
- (٣) باب وجوب الكفارة عني من حرم امرأته ولم يبر الطلاق ٤٨٣
- أقوال أهل العلم في حكم من قال لثلاث زوجته أنت عني حرم ٤٨٣
- أقوال الأئمة في حرمة أمته أو لطعام أو شيئاً عني عتسه ٤٨٤

- الصحيح أن المتظاهرين حفصة وعائشة وأنه شرب  
العسل عند زينب ..... ٤٨٧
- المراد بالخلوة في هذا الحديث ..... ٤٨٧
- (٤) باب بيان أن تحبيره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالية .. ٤٨٨
- (٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتحبيرهن، وقوله  
تعالى: وإن تظاهرا عليه ..... ٤٩٢
- معنى الإيلاء لغة وشرعا ..... ٤٩٨
- بيان حكم الإيلاء عند أهل العلم ..... ٤٩٨
- (٦) باب المطلقة البائن لا نفقة لها ..... ٥٠٤
- مذاهب أهل العلم في وجوب سكنى ونفقة المطلقة  
البائن الحائل على الزوج ..... ٥٠٥
- وجه أمر النبي ﷺ فاطمة بالخروج من بيت أم  
شريك والاعتداد في بيت ابن أم مكتوم ..... ٥٠٧
- الرد على من يقول يجوز نظر الأجنبية إلى الأجنبي ..... ٥٠٧
- معنى الغبطة ..... ٥٠٨
- تفسير الفاحشة في هذه الآية ..... ٥١١
- (٧) باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها  
زوجها، في النهار، لحاجتها ..... ٥١٧
- أقوال الأئمة في خروج المعتدة في عدة الطلاق  
والوفاة من بيتها للحاجة ..... ٥١٧
- (٨) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها،  
بوضع الحمل ..... ٥١٨
- أقوال أهل العلم في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل .. ٥١٨
- الجواب عن تعارض الآيتين في الظاهر ..... ٥١٨
- (٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في  
غير ذلك، إلا ثلاثة أيام ..... ٥٢١
- بيان أخذ الإحداد ومعناه في اللغة والشرع ..... ٥٢١
- أقوال الأئمة في وجوب الإحداد على المعتدة الكتابية  
والصغيرة والزوجة الأمة، والمطلقة ثلاثاً ..... ٥٢١
- بيان حكمه وجوب الإحداد في عدة الوفاة ..... ٥٢٢
- دليل نسخ آية متاعاً إلى الحول ..... ٥٢٤
- أقوال أهل العلم في عدم حواز ليس الثوب المعصفر  
المصبوغ للحادة ..... ٥٢٧
- كتاب اللعان**
- معنى اللعان ووجه اختيار اللعان على لفظ الغضب  
مع كونهما في الآية ..... ٥٢٩
- أقوال أهل العلم في أن اللعان هل هو يمين أو شهادة .. ٥٢٩
- أول رجل لاعن في الإسلام ..... ٥٣٠
- تأويل كراهة النبي ﷺ المسائل ..... ٥٣٠
- أقوال أهل العلم في وجوب القصاص على من قتل  
رجلاً وادعى أنه وحده على الزنا بدون الشهود ..... ٥٣٠
- أقوال الأئمة في الفرقة باللعان ..... ٥٣١
- اختلاف أهل العلم في بقاء تأييد الحرمة إذا كذب  
الزوج نفسه بعد ذلك ..... ٥٣٢
- تأويل غيرة الله تعالى ..... ٥٤١
- كتاب العتق**
- (١) باب من أعتق شركاً له في عبد ..... ٥٤٤
- معنى العتق ..... ٥٤٤
- (٢) باب ذكر سعاية العبد ..... ٥٤٦
- اختلاف أهل العلم في حكم نصيب الشريك إذا كان  
المتعق موسراً ..... ٥٤٧
- أقوال العلماء في حكم نصيب الشريك إذا كان  
المتعق معسراً ..... ٥٤٧



- أقوال الأئمة فيما إذا أعتق بعض عبده ..... ٥٤٨
- (٣) باب بيان أن الولاء لمن أعتق ..... ٥٤٩
- أقوال أهل العلم في جواز بيع المكاتب والمكاتبه ..... ٥٤٩
- وعند جوازه ..... ٥٤٩
- الجواب عن إشكال الولاء على قوله: "راشترطي لهم" ..... ٥٥١
- أقوال أهل العلم في عدم توريث العتيق من سيده وفي ..... ٥٥١
- ولاء من أسلم على يدي أحد وولاء الملتقط والولاء بالخلف ..... ٥٥٢
- اختلاف الأئمة في الخيار للأمة التي أعتقت وزوجها ..... ٥٥٣
- حر ..... ٥٥٣
- أقسام الشرط في البيع نحوه ..... ٥٥٤
- تغير حكم الشيء بتغير وصفه ..... ٥٥٤
- أقوال أهل العلم في أن المكاتب لا يصير حرًا بنفس ..... ٥٥٤
- الكتابة ما لم يؤد بدل الكتابة ..... ٥٥٤
- أقوال أهل العلم في جواز الكتابة على نجم أو نجمين ونجوم ..... ٥٥٥
- (٤) باب النهي عن بيع الولاء وهبته ..... ٥٥٩
- (٥) باب تحريم تولي العتيق غير موابه ..... ٥٦٠
- (٦) باب فضل العتيق ..... ٥٦٢
- أقوال أهل العلم في أفضل الإعناق ..... ٥٦٣
- (٧) باب فضل عتيق الوالد ..... ٥٦٤
- اختلاف العلماء في عتيق الأقارب ..... ٥٦٤

# مكتبة البشري

شركة النشر  
مسيرة نور هديت مرثوي الخيرية (المسند) كراشي، باكستان

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	متن الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البضاوي	التيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو (مع الصار)	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المرفقات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	رياض الصالحين
المنهاج في القواعد والإعراب		شرح الجامي	القطبي
ستطع قريبا بعون الله تعالى		كنز الدقائق	المقامات الحريرية
ملونة مجلدة		نفحة العرب	أصول الشاشي
الصحيح للبخاري		مختصر القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغ
Books in English		Other Languages	
Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)		Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)	
Lisaa-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Fazail-e-Aamal (German)	
Key Lisaa-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Muntakhab Ahadis (German)	
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)		To be published Shortly Insha Allah	
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)		Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)	

# مکتبہ التبشیری

شعبہ نشر و اشاعت  
مردہری کوٹلی ہیر پٹیل ٹرسٹ (صدر دفتر) کوٹلی پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات		سورۃ یس	نورانی قاعدہ
خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)	رحمانی قاعدہ	بہدادی قاعدہ
معین الفلسفہ	الاختباہات المفیدۃ	اعجاز القرآن	تفسیر عثمانی
آسان اصول فقہ	معین الاصول	بیان القرآن	التبی الخاتم علیہ السلام
تیسیر المنطق	فوائد مکبہ	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	حیۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم
فصول اکبری	تاریخ اسلام	خلفائے راشدین	امت مسلمہ کی مائیں
علم الصرف (اولین و آخرین)	علم النحو	نیک پیامیں	رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں
عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم	تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)	اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے
جمال القرآن	صرف میر	علامات قیامت	حیلے اور بہانے
نحو میر	تیسیر الابواب	جزاء الاعمال	اسلامی سیاست
میزان و منشعب (الصرف)	بہشتی گوہر	علیم بنسنتی	آداب معیشت
تعلیم الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی	منزل	حصن حصین
عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	الحزب الاعظم (ہفتوار مکمل)
نام حق	کریما	اعمال قرآنی	زاد السعید
پند نامہ	تیسیر المبتدی	مناجات مقبول	مسنون دعائیں
عربی کا معلم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلوم (اول تا چہارم)	فضائل اعمال	فضائل صدقات
عوامل الخو (الخو)	آداب المعاشرت	اکرام مسلم	فضائل درود شریف
حیات المسلمین	تعلیم الدین	فضائل علم	فضائل حج
تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)	فضائل امت محمدیہ ﷺ	جواہر الحدیث
فتح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات	منتخب احادیث	آسان نماز
بہشتی زیور (نمن حصے)		نماز حنفی	نماز مدلل
		آئینہ نماز	معلم الحجاج
		بہشتی زیور (مکمل)	خطبات الاحکام لجمعات العام
		روضۃ الادب	
دیگر اردو مطبوعات			
قرآن مجید پندرہ سطر (حافظی)	پنج پارہ		
پنج سورہ	عم پارہ (درسی)		

وائی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ